الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق - كلية الشريعة

قسم علوم القرآن والحديث

الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري

للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ)

كتاب الهبة – دراسة وتحقيق

رسالة أعدَّت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالبة

زينب أحمد عبدو

إشراف الدكتورة

مؤمنة الباشا

١٤٤٣هـ/٢٠٢١م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا

وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةً ۚ

إِنَّكَ أَنتَ **ٱلۡوَهَّابُ**

[آل عمران: ٨]

إهداء

إلى من رفع الله ذكره، وأرسله بصحيح القول وحسنه، رحمة لأهل أرضه وسمائه . . .

سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم .

إلى ذابِّ الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .

الإمام البخاري رحمه الله تعالى .

إلى من كان اسمي مقروناً باسمه فكان سندي، إلى من قدم لي كل غال ورخيص في سبيل أن أتعلم، إلى قطرات جبينه التي ملأت حياتي عزاً وفخراً . . .

والدي حفظه الله تعالى

إلى من سهرت لأنام، وأجهدت نفسها لأرتاح، من أحالني دعاؤها من عزِّ إقفاري إلى عزِّ تورُّدي . . .

أمي حفظها الله تعالى

إلى عيونهم التي تبث الفرح في أرجاء روحي كلما نظروا إليَّ نظرة تشجيع، إلى أكفهم التي ربتت على أكتاف مسيرتي وحياتي، إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء . . .

إخوتي وأخواتي

إلى من صلى عليهم الله وملائكته وأهل السموات وأهل الأرضين، حتى النملة في جحرها، وحتى الحيتان في البحر . . .

معلميَّ الخير

إلى اللواتي لم يبخلن عليَّ بالنصح والإرشاد والدعوات، فسرت بصحبتهم دون اعوجاج . . .

أخواتي في الله

إليكم جميعاً أهدي جهدي المتواضع هذا . . جهد المقل .

شكر وتقدير

انطلاقاً من قول النبي ﷺ: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»[1] لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتورة المشرفة مؤمنة الباشا حفظها الله تعالى على ما أسدت إلي من نصيحة، وبذلت من وقت وجهد منذ كانت هذه الرسالة اقتراحاً إلى أن قدَّر الله لها أن تخرج بشكلها الأخير.

وأسأله جلَّ جلاله أن يجزيها عني كل خير، وأن يجعلها في الدنيا من العالمين العاملين، ومنارة تضيء درب التائهين، وأن يدخلها في الآخرة في أعلى عليين.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الشريعة وعمادتها الذين ساهموا في تعليمي ومساعدتي، جزاهم الله عني كل خير.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، (٤٨١١)، والترمذي في «جامعه» كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (١٩٥٤) واللفظ له عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي شرح صدورنا بفيض فضله المتواتر المعروف الجاري، وفتح لنا مغلق كنوز الأحاديث النبوية من الجواهر المنيرة كالدراري، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله تفرد بإيجاد الكائنات حتى الذراري، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله أفضل من دعا إلى توحيد المولى العزيز الباري، صلى الله وسلم عليه الذي أرسله الله تعالى لكافة خلقه بالرحمة والهدى الساري، وعلى آله وأصحابه وتابعيهم والمسلمين، ولا سيما العالم والمحدث والقاري[1].

أما بعد:

فإن أولى ما صرفت فيه نفائس الأوقات الاشتغالُ بالعلوم الشرعية، ولا يرتاب مرتابٌ في أنَّ مدارها على كتاب الله تعالى وسنة نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وقد تعهد الله جلَّ وعزَّ بحفظ كتابه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقيَّض لسنَّة نبيه صلى الله عليه وسلم علماء أجلَّاء قضوا حياتهم في حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعه وتدوينه، وتمييز صحيحه من سقيمه، ثم شرحه وتوضيحه.

ولما كان «صحيحُ الإمام البخاريِّ» أصحَّ كتاب بعد كتاب الله تعالى وتلقَّته الأمة بالقبول اعتنى العلماء به عنايةً بالغة، فكثرت شروحه ومختصراته والدراسات حوله إلى يومنا هذا، ومن شروح هذا الكتاب المبارك شرح العجلوني المسمَّى بـ«الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري» الذي حققت في هذا البحث (كتاب الهبة) منه.

أولاً: أهمية البحث:

حظي «صحيح الإمام البخاريِّ» باهتمامٍ قلَّ نظيره من قبل علماء الأمة الإسلامية منذ تأليفه إلى يومنا هذا، وتجلَّى ذلك واضحاً في كثرة شروحه، ومن هذه الشروح «الفيض الجاري بشرح صحيح البخاريِّ»

(١) بدأت بما بدأ به العجلونيُّ شرحه.

للعجلونيِّ؛ هذا الشرح الذي جمع فيه مصنِّفه درر الشروح السابقة، وزاد عليها في كشف المشكل، وإيضاح المجمل، حتى قيل: (لو كمل هذا الشرح لكان من نتاج الدهر)، فكان هذا الكتاب جديراً بالبحث والدراسة.

والذي يزيد من أهمية الكتاب مكانة صاحبه العلمية عامة والحديثية خاصة، وكونه من أهل الصنعة، حتى استحقَّ أن يُعيَّن مدرِّساً تحت قبة النسر.

أمَّا القسم المحقَّق وهو (كتاب الهبة) فهو كتابٌ يحتاج إلى معرفة أحكامه كلُّ مسلم؛ وذلك لأنه يتعلق بمعاملات الإنسان اليومية مع أهله وأولاده ومن حوله.

وقد حثَّ الشارع على الهبة وحرَّض عليها؛ لما في التهادي من استجلاب المودَّة، وإزالة العداوة، ودوام العِشرة؛ قال صلى الله عليه وسلم: «تهادوا؛ فإنَّ الهدية تُذهِب وحَر الصدر»[1]، لذا كان البحث فيه مهمّاً في هذا الزمن الذي تفككت فيه الروابط الأسرية والإنسانية.

كما حثَّ الشرع على العدل بين الأولاد في العطية؛ فكان لا بدَّ من التنبيه على هذا في زمن شاع فيه التمييز بين الأولاد في العطايا، مما أدى إلى التشاحن والبغضاء بين الإخوة.

ولأهمية هذا الكتاب أفرده بعض العلماء بالتأليف؛ كالإمام البخاريِّ رحمه الله تعالى.

وبعبارة أخرى فإنَّ هذا البحث:

١. يبرز مكانة «الفيض الجاري» وأهميته، كما يبرز مكانة مؤلِّفه وصنعته الحديثية، وأهليته للتدريس تحت قبة النسر.
٢. يبرز القيمة العلمية لمسجد بني أمية الكبير بدمشق، الذي كان وما يزال المدرسة الجامعة لعلماء دمشق وطلابها، وكان من نتائج التدريس تحت قبَّته كتاب «الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري».

---

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه» كتاب الولاء والهبة، باب في حث النبي صلى الله عليه وسلم على التهادي (٢١٣٠) وقال عقيبه: (هذا حديث غريب من هذا الوجه)، وسيأتي الكلام عليه (ص١٥٣ - ١٥٤).

٣. يبيِّن بعض أحكام الهبة التي يحتاج إلى معرفتها كلُّ مسلمٍ.

ثانياً: سبب اختيار البحث:

يرجع اختيار البحث للأسباب الآتية:

١. أهمية كتاب «الفيض الجاري» وكونه لم يُطبَع بعد، بالإضافة إلى مكانة مؤلفه العلمية.

٢. ظهور صنعة المصنِّف الحديثية ومكنته العلمية في شرحه لـ(كتاب الهبة)، لذا اختير لتحقيقه في هذا البحث.

٣. قول ابن خلدون في «مقدمته»: (سمعت كثيراً من شيوخنا رحمهم الله يقولون: شرح كتاب البخاريِّ دينٌ على الأمة؛ يعنون: أنَّ أحداً من علماء الأمة لم يوفِّ ما يجب له من الشَّرح بهذا الاعتبار)[1]، وهذا القول قبل شرح الحافظ ابن حجر والعينيِّ والقَسطلَّانيِّ والعجلونيِّ له، فأحببت أن أبرز وفاء هذا الدَّين، وأن يكون لي سهم في خدمة هذا «الصحيح» ووفاء هذا الدَّين.

ثالثاً: الدراسات السَّابقة

«الفيض الجاري» لم يرَ نور الطباعة والتحقيق بعد إلا في رسالة مقدَّمة في كلية الشريعة بجامعة دمشق تقدَّم بها الباحث محمد سعيد المجد حقق فيها المقدِّمة التي استهلَّ بها العجلونيُّ شرحه، وقد استفدت منها في ترجمة العجلونيِّ.

رابعاً: منهج البحث

اتبعت في بحثي المناهج الآتية:

١. **المنهج الوصفي**: وذلك بحكاية ووصف ما ذُكِر في عصر العجلونيِّ وترجمته، وترجمة البخاري، واستقراء أقوال العلماء في المسائل التي أوردها المصنف.

٢. **المنهج التحليلي**: وذلك في تحليل أقوال العلماء في المسائل الواردة في البحث.

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (ص٤٤٣).

خامساً: خطة البحث:

قسمت البحث بعد المقدمة إلى قسمين وخاتمة.

أما القسم الأول فهو قسم الدراسة.

وفيه **ثلاثة فصول:**

الفصل التمهيدي: التعريف بالإمام البخاري وكتابه «الصحيح»:

قسمته إلى **مبحثين:**

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري.

المطلب الأول: سيرة الإمام البخاريِّ الذاتية.

المطلب الثاني: سيرة الإمام البخاري العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بـ«الجامع الصحيح».

المطلب الأول: اسم الكتاب وسبب تصنيفه ومدة تصنيفه.

المطلب الثاني: عدد أحاديثه.

المطلب الثالث: رواياته.

المطلب الرابع: شروحه.

الفصل الأول: التعريف بالمصنِّف إسماعيل العجلوني وعصره:

قسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصر العجلوني.

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثالث: الحالة العلمية.

المبحث الثاني: سيرة العجلوني الذاتية.

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: أخلاقه.

المطلب الرابع: وفاته.

المبحث الثالث: سيرة العجلوني العلمية.

المطلب الأول: طلبه للعلم وشيوخه.

المطلب الثاني: تدريسه تحت قبة النسر.

المطلب الثالث: تلامذته.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: التنبيه على أوهام وقعت في نسبة بعض الكتب للعجلونيِّ.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب «الفيض الجاري»:

قسمته إلى ثمانية مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المطلب الثاني: تحقيق نسبته إلى المؤلف

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثالث: مدة تصنيف الكتاب.

المبحث الرابع: مصادر المصنف في شرحه ومنهجه في الإفادة منها.

المطلب الأول: مصادر المصنف.

المطلب الثاني: منهجه في الإفادة منها.

المبحث الخامس: منهج المصنف في شرحه.

المطلب الأول: منهجه في شرح غريب الحديث وبيان المواضع البلاغية والنحوية.

المطلب الثاني: منهجه في تراجم الرجال.

المطلب الثالث: منهجه في شرح تراجم البخاري.

المطلب الرابع: منهجه في المسائل الفقهية.

المطلب الخامس: منهجه في الإحالات.

المبحث السادس: الصناعة الحديثية في «الفيض الجاري».

تمهيد: تعريف الصناعة الحديثية.

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالأسانيد.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بعلوم الرواة.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتون.

المطلب الرابع: الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم البخاري.

المبحث السابع: القيمة العلمية للكتاب.

المطلب الأول: أهمية الكتاب ومزاياه.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

وأما القسم الثاني فهو قسم التحقيق:

ويتضمن:

أولاً: النسخ المخطوطة للكتاب.

ثانياً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

ثالثاً: منهج التحقيق والتعليق.

رابعاً: روامز النسخ الخطية.

رابعاً: النص المحقق (كتاب الهبة).

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

وختاماً: أرجو من القارئ في هذا البحث أن يمعن فيه النظر، ويوسِّع العذر، فالله جلَّ جلاله يأبى العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه[1].

واللهَ أسأل أن يوفقني لصواب القول والعمل، وأن يجنِّبني أسباب الخطأ والزَّلل، إنه سميع مجيب لمن سأله وعليه توكَّل.



(١) قاله ابن رجب الحنبلي «القواعد» (١/ ٤).

القسم الأول: قسم الدراسة

الفصل التمهيدي: التعريف بالإمام البخاري وكتابه «الصحيح»

الفصل الأول: التعريف بالمصنف إسماعيل العجلوني

الفصل الثاني: التعريف بكتاب «الفيض الجاري»

الفصل التمهيدي: التعريف بالإمام البخاري وكتابه «الصحيح»

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري

المبحث الثاني: التعريف بـ«الجامع الصحيح»

المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري

المطلب الأول: سيرة الإمام البخاريِّ الذاتية[1]

أولاً: اسمه وكنيته ونسبه:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه[2]، أبو عبد الله، الجُعْفيُّ مولاهم[3]، البُخاريُّ[4].

ثانياً: مولده ونشأته:

(١) يُنظَر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢)، «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧١)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩١) (١٧١)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢١٢)، «هداية الساري لسيرة البخاري» (ص٤٧)، «الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري» (ص٣١).

(٢) بَرْدِزْبَه: بفتح الباء، وسكون الراء، وكسر الدال، وسكون الزاي، وفتح الباء، بعدها هاء، كذا ضبطه الحافظُ في «هدي الساري» (ص٥٠١) ثم قال: (هذا هو المشهور في ضبطه، وبه جزم ابن ماكولا) يُنظَر «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» (١/ ٢٥٩)، وضبطه في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (١/ ٧٧) بفتح الدال، وقال فيه ابن خِلِّكان في «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» (٤/ ١٩٠): (يَزْذِبه؛ بفتح الياء المثناة من تحتها، وسكون الزاي، وكسر الذال المعجمة، وبعدها باء موحدة، ثم هاء ساكنة، وقال أبو نصر ابن ماكولا في كتاب «الإكمال»: هو يزدزبه؛ بدال وزاي وباء معجمة بواحدة، والله أعلم)، كذا قال، والذي في «الإكمال» ما تقدَّم، وقيل: (بذدزبه)، وقيل في اسمه: (الأحنف)، و(بردزبه): كلمة فارسية، معناها بالعربيَّة: الزَّرَّاع، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩١) (١٧١)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢١٢).

(٣) هذه النسبة إلى القبيلة؛ وهي جعفي بن سعد العشيرة، وهو من مَذْحِج، وكان جد الإمام البخاريِّ فارسيّاً على دين قومه، ثمَّ أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفيِّ، فنُسِب إليه نسبة ولاء عملاً بمذهب من يرى أنَّ من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له، يُنظَر «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٢٩١)، «هدي الساري» (ص٥٠١).

(٤) نسبة إلى بُخارى؛ بلد معروف بما وراء النهر، بينه وبين جيحون يومان، وموقعها حالياً: أوزبكستان، يُنظَر «الأنساب» للسمعاني (٢/ ١٠٧)، «معجم البلدان» (١/ ٣٥٣)، «أطلس الحديث النبوي من الكتب الستة والصحاح» (ص١١).

وُلِد الإمام البخاري يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة (١٩٤هـ) ببُخارى[١].

كان والده إسماعيل من العلماء الورعين، روي أنه قال عند موته: لا أعلم في جميع مالي درهماً من شبهة.

سمع من الإمام مالك رحمه الله وغيرِه.

تُوُفِّيَ إسماعيلُ والإمامُ البخاريُّ صغيرٌ، فنشأ في حِجْر أمه يتيماً.

رُوِيَ أن الإمام البخاري ذهبت عيناه وهو صغير، فرأت والدته سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في المنام، فقال لها: يا هذه؛ قد ردَّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، فأصبح وقد ردَّ الله عليه بصره[٢].

ثالثاً: أخلاقه:

كان الإمام البخاري رحمه الله كريم الأخلاق، متواضعاً، زاهداً فيما عند الناس، تقيّاً، ورعاً، كافّاً لسانه عن الغيبة، وكان يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.

وكان رحمه الله صوَّاماً بالنهار، قوَّاماً بالليل، كثير التلاوة لكتاب الله، يقرأ في السحر في رمضان ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيختم عند السَّحَر كل ثلاث ليال، ويختم بالنهار كل يوم ختمة[٣].

(١) يُنظَر «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢١٣)، «هداية الساري لسيرة البخاري» (ص٤٩).

(٢) يُنظَر «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٣) (١٧١).

(٣) يُنظَر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٠-٣٣٢)، «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٥-٢٦٧)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٢٣-٢٢٥).

رابعاً: وفاته:

تُوُفِّي الإمام البخاريُّ ليلة السبت عند دخول وقت العشاء ليلة عيد الفطر سنة (٢٥٦هـ) بخَرْتَنْك[١]، ودُفِن فيها، وكانت مدَّة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً[٢].

المطلب الثاني: سيرة الإمام البخاريِّ العلمية

أولاً: طلبه للحديث ورحلاته العلمية:

كان أوَّل سماع الإمام البخاريِّ للحديث سنة (٢٠٥هـ) ببلده، وقد أُلهِم حفظ الحديث وهو في الكُتَّاب، وكان ابنَ عشر سنين أو أقلَّ، وأعانه عليه ذكاؤه المفرط.

ولمَّا طعن في ستَّ عشرة سنة حفظ كتب ابن المبارك ووكيع، ثمَّ خرج إلى مكة مع أمِّه وأخيه، فلما حجوا رجع أخوه وتخلَّف الإمام بمكة لطلب الحديث، فعلى هذا تكون أولى رحلاته العلمية إلى مكة سنة (٢١٠هـ)، ورحل رحمه الله إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، ومدن العراق كلها، وبالحجاز، والشام، ومِصر، وواسط، وامتُحِن في بغداد امتحاناً مشهوراً، وتفوَّق في هذا الامتحان تفوُّقاً جعل الناسَ يقرون له بالحفظ، ويذعنون له بالفضل[٣].

ثانياً: شيوخه:

قال البخاريُّ: (كتبتُ عن ألفٍ وثمانين نفساً ليس فيهم إلَّا صاحب حديث)[٤].

وقد حصرهم الحافظ ابن حجر في **خمس طبقات:**

(١) قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ، وهي في أوزبكستان حالياً، يُنظَر «معجم البلدان» (٢/ ٣٥٦)، «أطلس الحديث النبوي» (ص١١).

(٢) يُنظَر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٥٧)، «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٨)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٣٢)، «هداية الساري» (ص١٧٩ – ١٨٠)، «الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري» (ص٣٩).

(٣) يُنظَر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢-٣٢٥، ٣٤٠-٣٤١)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٣٠) (٥٠٥٩)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢١٣)، «هداية الساري» (ص٥٠-٥٩)، «حياة البخاري» (ص٥).

(٤) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٥)، «هداية الساري» (ص٥٤).

الطبقة الأولى: من حدَّثه عن التابعين؛ مثل: محمد بن عبد الله الأنصاري (٢١٥هـ) حدَّثه عن حُمَيد (١٤٢هـ، ويقال: ١٤٣هـ)، وأبي نُعَيم (٢١٨هـ، وقيل: ٢١٩هـ) حدثه عن الأعمش (١٤٧هـ)، ويقال: ١٤٨هـ)، وحميد والأعمش تابعيَّان.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين؛ مثل: آدم بن أبي إياس (٢٢١هـ)، وسعيد ابن أبي مريم (٢٢٤هـ).

الطبقة الثالثة: من لم يلقَ التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع؛ كسليمان بن حرب (٢٢٤هـ)، وأحمد ابن حنبل (٢٤١هـ).

الطبقة الرابعة: رفقاؤه في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً؛ كأبي حاتم الرازي (٢٧٧هـ)، وعبد بن حميد (٢٤٩هـ)، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السِّنِّ والإسناد، سمع منهم للفائدة؛ كعبد الله بن حماد الآملي (٢٦٩هـ)، وحسين بن محمد القباني (٢٨٩هـ).

وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم بقول وكيع: (لا يكون الرجل عالماً حتَّى يحدِّث عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه)[1].

وقال البخاريُّ: (لا يكون المحدِّث كاملاً حتَّى يكتب عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه)[2].

ثالثاً: تلامذته:

أخذ عن الإمام البخاريِّ خلقٌ كثير، فقد رُوِيَ أنَّه كان يحضر مجلسه في بغداد أكثر من عشرين ألفاً، وقال الفربريُّ: (سمع «الصحيح» من البخاريِّ تسعون ألفَ رجلٍ)[3].

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢١٦) (١٦٥٥).

(٢) يُنظَر «هدي الساري» (ص٥٠٣).

(٣) يُنظَر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٨، ٣٤٠)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٣).

ولعلَّ أشهر من روى عنه الإمامُ مسلمُ بن الحجَّاج (٢٦١هـ) في غير «الصحيح»، والإمامُ الترمذيُّ (٢٧٩هـ)[١].

رابعاً: مؤلفاته:

للإمام البخاريِّ مصنَّفات كثيرة؛ منها:

١. «الأدب المفرد».
٢. «التاريخ الصغير».
٣. «التاريخ الكبير».
٤. «الجامع الصحيح»، وهو أشهر كتبه، وسيأتي الكلام عليه مفصَّلاً.
٥. «جُزء خير الكلام في القراءة خلف الإمام».
٦. «خلق أفعال العباد».
٧. «الضعفاء الصغير».

وهذه المصنفات كلها مطبوعة[٢]، وله أيضاً كتاب «**الهبة**»، جمع فيه (٥٠٠) حديث[٣]، وغيره.

خامساً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

ثناء الناس على الإمام البخاريِّ -ولا سيما علماء عصره ومشايخه- بعلمه وسعة حفظه مشهورٌ، ولو فتحنا باب ثناء الأئمة من المتقدِّمين والمتأخِّرين عليه لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له، ويكفي في هذا المقام ذكر قول الإمام مسلم بن الحجاج حين جاءه يوماً، فقبَّل بين عينيه، وقال له: دعني حتَّى أقبِّل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدثين، وطبيب الحديث في علله[٤].

---

(١) يُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٣٠) (٥٠٥٩).

(٢) يُنظَر «هدي الساري» (ص٥١٦-٥١٧)، «حياة البخاري» (ص٢٧)، «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٢/ ٥٣٤-٥٣٧).

(٣) يُنظَر «هدي الساري» (ص٥١٧)، «الفوائد الدراري» (ص١٤٤).

(٤) يُنظَر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤١-٣٥٢) و(١٥/ ١٢٤)، «هدي الساري» (ص٥٠٦-٥١٠).

المبحث الثاني: التعريف بـ«الجامع الصحيح»

المطلب الأول: اسم الكتاب وسبب تصنيفه ومدة تصنيفه.

أولاً: اسم الكتاب:

«الجامع المسند الصحيح **المختصر** من **أمور** رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه» كذا سماه الكلاباذيُّ في «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» والنوويُّ في «شرح البخاري» و«تهذيب الأسماء واللغات» وابنُ الملقِّن في «التوضيح»[1]، وكذا ورد اسمه في آخر نسخة خزانة ولي الله (٨٢٣)، وآخر نسخة راغب باشا (٣٣٨)، وآخر نسخة أياصوفيا (٨٢١) لكن بتقديم (الصحيح) على (المسند)[2]، وسمَّاه الحافظ في «هدي الساري»: «الجامع الصحيح المسند من **حديث** رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»[3].

ثانياً: سبب تصنيف الكتاب:

يُذكَر لتصنيف الإمام البخاريِّ لـ«الصحيح» أسباب؛ منها:

١. أنَّ الإمام البخاريَّ وجد الكتب المصنَّفة في الحديث جامعة للصحيح والحسن والضعيف، فحرَّك همَّته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يُرتاب فيه، وقوَّى عزمه على ذلك ما سمعه من شيخه إسحاق ابن راهويه حيث قال: (لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فوقع ذلك في قلبه، وأخذ في جمع «الصحيح».

(١) يُنظَر «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» (ص٢٣)، «التلخيص شرح الجامع الصحيح» (ص٣٩)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٣)، «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢/ ٢٦).

(٢) يُنظَر «نسخة البخاري الأصلية ورواياته العلية قراءة في النسخة المرادية» (ص٣١٧).

(٣) يُنظَر «هدي الساري» (ص١٠).

٢. ورُوِيَ عنه أنَّه قال: (رأيت النبيَّ صلى الله عليه وسلم في المنام وكأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذبُّ عنه، فسألت بعض المعبِّرين فقال: أنت تذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج «الجامع الصحيح»)[١].

ثالثاً: مدة تصنيف الكتاب:

أمضى الإمام البخاريُّ ستة عشر عاماً في تصنيف «صحيحه»[٢].

المطلب الثاني: عدد أحاديثه:

قال ابن الصلاح في «مقدمته»: (وجملة ما في كتابه «الصحيح» **سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون** [٧٢٧٥] حديثاً **بالأحاديث المتكررة**، وقد قيل: إنها **بإسقاط المكررة أربعة آلاف** [٤٠٠٠] حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين)[٣].

وعدَّ الحافظ ابن حجر أحاديث «البخاريِّ» فبلغت **بالمكرر موصولاً ومعلقاً تسعة آلاف واثنين وثمانين حديثاً** (٩٠٨٢) دون الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، **وبلا تكرار** بلغت الأحاديث **الموصولة ألفين وستَّ مئة وحديثين (٢٦٠٢)، والمعلقة المرفوعة مئة وتسعة وخمسين (١٥٩) حديثاً، فجميع ذلك ألفان وسبع مئة وواحد وستون (٢٧٦١) حديثاً**[٤].

وفي طبعة الشيخ محمد زهير الناصر بلغ عدد أحاديث «الصحيح» بالمكرر (٧٥٦٣) حديثاً دون المعلقات، وهو ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وما فاته من ترقيم بعض الأحاديث وضع له رقم الحديث السابق مع إضافة رمز (م)، وهي (٣٥) حديثاً، فيكون عدد الأحاديث بناء عليه (٧٥٩٨) حديثاً.

---

(١) يُنظَر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٤)، «هدي الساري» (ص٨-٩)، «الفوائد الدراري» (ص١٤٦-١٤٧).

(٢) يُنظَر «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٧)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٤)، «هدي الساري» (ص٩)، «الفوائد الدراري» (ص١٤٨-١٤٩).

(٣) «علوم الحديث» (ص٢٠-٢١).

(٤) يُنظَر «هدي الساري» (ص٤٩٣، ٥٠١).

وأحصى الدكتور بديع السيد اللحام أحاديث «الصحيح» في تحقيقه لـ«تدريب الراوي»، فبلغت من غير المكرر (٢٢٣٠) حديثاً[١].

ولعل السبب في اختلافهم في عدد الأحاديث اختلاف نسخ «الصحيح» ورواياته، والله أعلم.

المطلب الثالث: رواياته:

أولاً: روايات «الصحيح»:

تلقَّى «الصحيح» عن مؤلِّفه الإمامِ البخاريِّ عددٌ كبير من الرواة، بلغ مجموعهم تسعين ألفاً، اشتهر منهم:

١. إبراهيم بن معقل النَّسَفيُّ:

إبراهيم بن مَعقِل بن الحجَّاج، أبو إسحاق النسفيُّ، الحافظ الثقة، قاضي نَسَف وعالمها، صنَّف «المسند الكبير»، و«التفسير»، روى «صحيح البخاريِّ» عنه وفاته منه قطعة من آخره فرواها بالإجازة، تُوفِّي سنة (٢٩٥هـ)[٢].

٢. حماد بن شاكر:

حماد بن شاكر بن سَوِيَّة، أبو محمد النسوي[٣]، أبو محمَّد الورَّاق، الثقة المأمون، روى «صحيح البخاريِّ» عنه إلَّا أوراقاً من آخره رواها بالإجازة، توفي سنة(٣١١هـ)[٤].

---

(١) يُنظَر «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (١/ ١٠٣).

(٢) يُنظَر «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٣/ ٩٦٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٩٣) (٢٤١)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٨٦) (٧٠٧)، «تاريخ دمشق» (٧/ ٢٥٥)، «هدي الساري» (ص٥١٦).

(٣) كذا وردت نسبته في «هدي الساري» (ص٥١٦) و«إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (١/ ٣٩) وغيرهما، قال العجلونيُّ في مقدمة «الفيض» (١/ ٦٤): (النَّسَوي؛ بفتح النون والسين المهملة: نسبة إلى نسا، بقلب الألف واواً، وقد يقال: نَسَئِي؛ بالهمز)، وفي «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص٢٧٥) و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥) وغيرهما: (النسفي).

(٤) يُنظَر «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص٢٧٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥) (١)، «تغليق التعليق» (٥/ ٤٣٥).

٣. الفِرَبْرِيُّ:

محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر، أبو عبد الله الفِرَبريُّ[١]، المحدث الثقة العالم.

وُلِد سنة إحدى وثلاثين ومئتين، وتُوفِّي سنة عشرين وثلاث مئة.

سمع «الجامع الصحيح» من البخاريِّ مرَّتين: مرَّة بفِرَبْر سنة ثمان وأربعين ومئتين، ومرَّة ببُخارى سنة اثنتين وخمسين ومئتين[٢].

وروايته أشهر الروايات وأكملها، وروى عنه «الصحيح» الكثير من الرواة، من أشهرهم:

١) **ابن السكن**: سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو عليٍّ ابن السكن المصريُّ البزاز، ولد سنة (٢٩٤هـ)، سمع بخراسان «صحيح البخاريِّ» من الفربري، فكان أول من جلب «الصحيح» إلى مصر وحدث به، توفي سنة (٣٥٣هـ)[٣].

٢) **الجرجاني**: علي بن أحمد بن عبد العزيز، أبو الحسن، توفي سنة (٣٦٦هـ)[٤].

٣) **المروزي**: محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو زيد المروزيُّ، شيخ الشافعية، أكثر الترحال، وجاور بمكة، وحدث هناك بـ«الصحيح» عن الفربري، وحدث به في عدة أماكن، وهو أجلُّ من روى «صحيح البخاري»، توفي سنة (٣٧١هـ)[٥]، وقد روى عنه «الصحيح»:

- **الأَصيليُّ**: عبدُ الله بن إبراهيم أبو محمَّد الأَصيليُّ، كان من حُفَّاظ مذهب مالك، ومن العالمين بالحديث وعِلَلِهِ ورجاله، سمع «صحيحَ البخاري» على أبي زيدٍ المروزيِّ بمكَّة سنة (٣٥٣هـ)، ثمَّ سمعه عليه ببغدادَ سنة (٣٥٩هـ)، تُوُفِّي سنة (٣٩٢هـ)[٦].

---

(١) الفربري: بفتح الفاء وكسرها، وفتح الراء، وسكون الباء، نسبة إلى فربر؛ وهي بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارى، يُنظَر «الأنساب» للسمعاني (١٠/ ١٧٠)، «برنامج التُّجيبي» (ص٧٨).

(٢) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٠) (٥)، «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٦٠).

(٣) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١١٧) (٨٥)، «طبقات الحفاظ» (٣/ ١٠٠) (٨٩٠).

(٤) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٤٧) (١٧٣)، «الوافي بالوفيات» (٢٠/ ٨٦).

(٥) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣١٣) (٢٢١)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٥٢).

(٦) يُنظَر «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (١/ ٦٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٦٠) (٤١٢).

- **القابسيُّ**: علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن القابسيُّ المالكيُّ، كان من أصحِّ العلماء كتباً، كتب له ثقات أصحابه، وضبط له بمكة «صحيح البخاري» وحرره وأتقنه رفيقه الإمام أبو محمد الأصيليُّ، توفي سنة (٤٠٣هـ)[١].

٤) **المستملي**: إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي المستملي، سمع «الصحيح» من الفربري سنة (٣١٤هـ)، ، توفي سنة (٣٧٦هـ)[٢]، روى عنه «صحيح البخاريِّ»:

- **أبو ذرٍّ الهَرَويُّ**: عبدُ بنُ أحمدَ بن محمَّد بن عبد الله بن غُفير بن محمَّدٍ، المعروف ببلدِهِ: بابن السَّمَّاك، الأنصاريُّ الخُراسانيُّ الهَرَوِيُّ المالكيُّ، روى «الصحيح» عن الثَّلاثةِ: المُسْتَمْلِي والحَمُّوِيِّ والكُشْمِيهَنِيِّ، وُلِدَ سنةَ (٣٥٥هـ)، وحدَّث بخُراسان وبغداد والحَرَم، توفِّي بمكَّةَ سنةَ (٤٣٤هـ)[٣].

٥) **ابن شَبُّويه**: محمَّد بن عمر، أبو عليٍّ المروزيُّ، سمع «صحيح البخاريِّ» سنةَ (٣١٦هـ) منَ الفِرَبْريِّ، وحدَّث به بمرو سنة (٣٧٨هـ)، **رواه عنه سعيد بن أبي سعيد العيار**[٤]، قيل: لمَّا توفي ابن شبويه سمع الناس «الصحيح» من الكشميهنيِّ[٥].

٦) **الحمُّوييُّ**: عبد الله بن أحمد بن حمُّويه، أبو محمَّد السَّرخسيُّ الحمُّوِييُّ[٦]، سمع «صحيح البخاري» سنة (٣١٦هـ) من الفربريِّ، توفي سنة (٣٨١هـ)[٧]، روى عنه «الصحيح»:

- **أبو ذرٍّ الهَرَويُّ**.

---

(١) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٥٨) (٩٩).

(٢) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٩٢) (٣٦٢).

(٣) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٥٤) (٣٧٠)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٠١) (٩٩٧).

(٤) هو سعيد بن أبي سعيد أحمد بن محمد بن نعيم بن إشكاب النيسابوريُّ، المعروف بالعيَّار، رحل سنة (٣٧٨هـ)، فسمع بمرو «صحيح البخاري» من ابن شبويه، توفي سنة (٤٥٧هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٨٦) (٣٩).

(٥) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٢٣) (٣٠٩).

(٦) بفتح الحاء وضم الميم، وسكون الواو وكسر الياء الخفيفة، بعدها ياء أخرى ساكنة، وقاله بعض أهل الحديث: الحمَّوِي، بفتح الحاء والميم المشدودة وكسر الواو، يُنظَر «برنامج التجيبي» (ص٧٨)، وقد ورد اسمه في المخطوطات بياء واحدة، لذا ضبطته في القسم المحقق: (الحمَّوي).

(٧) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٩٢) (٣٦٣).

- **الداوديُّ**: عبد الرحمن بن محمد بن المظفر، أبو الحسن الداوديُّ البوشنجيُّ، ولد سنة (٣٧٤هـ)، وسمع «الصحيح» من الحمُّوييِّ ببوشنج، توفي سنة (٤٦٧هـ)[١]، وروى عنه «الصحيح»:
  - **أبو الوقت**: عبد الأوَّل بن عيسى بن شعيب، أبو الوقت السِّجزيُّ الهرويُّ، ولد سنة (٤٥٨هـ)، سمع «صحيح البخاري» من الداوديِّ ببوشنج، توفي سنة (٥٥٣هـ)[٢]، **ومن طريقه روى العجلونيُّ «صحيح البخاريِّ»**[٣]، روى عنه «الصحيح»:
    - **ابن عساكر**: عليُّ بنُ الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين ، أبو القاسم الدمشقيُّ الشافعيُّ، صاحبُ «تاريخ دمشق»، وُلِد سنة (٤٩٩هـ)، وسمع في سنة (٥٠٥هـ) باعتناء أبيه وأخيه ضياء الدين، عدد شيوخِه في «معجمه» ألفٌ وثلاث مئة شيخٍ بالسماع، ونيِّفٌ وثمانون امرأةً لهنَّ «معجم» صغير، وكان حافظاً ثقةً، متقناً فَهِماً، دَيِّناً خيِّراً، حسنَ السمت، جمع بين معرفة المتن والإسناد، لا يُلحَق شأوُه، ولا يشقُّ غبارُه، ولا كان له نظيرٌ في زمانه، توفِّي في رجب سنة (٥٧١هـ)[٤]، **وقد سمع من والده جزءاً من «صحيح البخاري»**[٥].

---

(١) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٢٢) (١٠٨).

(٢) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٣٠٣) (٢٠٦).

(٣) يُنظَر «الفيض الجاري» (١/ ٦١).

(٤) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٥٥٤) (٣٥٤)، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٢٨) (١٠٩٤).

(٥) ذكرت الباحثة رزان عرفة في رسالتها «الصناعة الحديثية في إرشاد الساري» (ص٢٨- ٢٩) أنه يحتمل أن يكون ابن عساكر روى «الصحيح» عن الفُضَيلي عن المليحي عن النعيمي عن الفربري، وقال الباحث نزار عبد القادر الريان في «الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح البخاري وتحقيق رواياته» (ص٢٤٠): (ولم أقف على شيخه الذي يروي عنه، لكن الذهبي ذكر أنه حج فسمع بمكة من عبد الله بن محمد بن صدقة صاحب كريمة المروزية، ولم ينص على سماعه «الصحيح» منها، ولا يتصور من إمام طواف رحال يسمع من رواية كريمة وصاحبها ثم لا يكون أول سماعه «الصحيح»!)، وذكر الاحتمال الذي ذكرته الباحثة رزان في رسالتها، ووقفتُ على نسخة لـ«صحيح البخاري» محفوظة في مكتبة جامعة برنستون برقم (١٩٠٤) من رواية ابن عساكر فيها أسانيده إلى الإمام البخاريِّ، وقد رواه عن والده وأبي الوقت وغيرهما، وقد صرح بسماعه لجزء من «الصحيح» من والده في «معجمه» (١/ ٢٦٩)، وذكر أبا الوقت في شيوخه (١/ ٤٩٩)، والله أعلم.

٧) **الكُشْمِيْهَنيُّ**: محمَّد بن مكيٍّ بن محمَّد بن مكِّيٍّ بن زُرَاع بن هارُونَ، أبو الهيثم المروزيُّ الكُشْمِيْهَنيُّ[١]، المحدِّثُ الثِّقَةُ، سمع «صحيح البخاريِّ» من الفِرَبْريِّ بفِرَبْر سنة (٣٢٠هـ)، وحدَّثَ به مرَّاتٍ عنه، توفي سنة (٣٨٩هـ)[٢]، روى عنه «صحيح البخاري»:

- **أبو ذرٍّ الهرويُّ**.
- **كَريمةُ المَروزيَّةُ**: كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم، أم الكرام، سمعت «الصحيح» من الكشميهنيِّ، وروته مرَّات عديدة، وكانت إذا روت قابلت بأصلها، توفيت سنة (٤٦٣هـ)[٣].

وغيرهما.

٤. **البزدويُّ**:

منصور بن محمد بن علي، أبو طلحة البزدويُّ النسفي، آخر من حدَّث بـ«الصحيح» عن البخاريِّ، توفي سنة (٣٢٩هـ)[٤].

ثانياً: نسخة اليونيني «اليونينية»[٥]:

اليونينيُّ: هو شرف الدين علي بن محمد بن أبي الحسين، أبو الحسين اليونينيُّ[٦] البَعْلَبَكِّيُّ، المتوفى سنة (٧٠١هـ)[٧].

---

(١) بضمِّ الكاف وسكون الشين المعجمة وكسر الميم وسكون الياء وفتح الهاء وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى قريةٍ مِن قُرى مَرْو، كذا قال السمعانيُّ في «الأنساب» (٥/ ٧٥)، وضبط ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤/ ٤٦٣) كُشْمَيهَن بفتح الميم.

(٢) يُنظَر «تقييد المهمل» (١/ ٦٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٩١) (٣٦١).

(٣) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٣٣) (١١٠).

(٤) يُنظَر «الإكمال» (٧/ ١٨٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٧٩) (١٢٣).

(٥) **الفرق بين الرواية والنسخة**: أن الرواية خاصة براوٍ واحد عن شيخ أو شيوخ، أما النسخة فهي جمعٌ بين عدد من الروايات، والرواية تعتمد على سرد وسبك سماع راو واحد، دون تقديم أو تأخير أو تغيير أو حذف أو زيادة، أما النسخة فيجوز ذلك فيها مع بيان الفوارق في هامش النسخة، يُنظَر «نسخة البخاري الأصلية ورواياته العلية» (ص٢١١).

(٦) نسبة إلى يونين؛ من قرى بَعْلَبكَّ، يُنظَر «ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب» (ص٢٤٣).

(٧) يُنظَر «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٣٢٩).

اعتنى الحافظ اليونينيُّ بضبط روايات «صحيح البخاريِّ»، فقابل أصله بأصلٍ مسموع على الحافظ أبي ذرٍّ الهرويِّ، وبأصل مسموع على الأصيليِّ، وبأصل الحافظ ابن عساكر، وبأصل مسموع على أبي الوقت بحضور سيبويهِ زمانه ابنِ مالك[1]، فإذا مرَّ لفظ من الألفاظ وتراءى له أنَّه مخالفٌ لقوانين العربيَّة؛ قال للشَّرف اليونينيِّ: هل الرِّواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنَّه منها؛ شرع ابن مالكٍ في توجيهها حسب إمكانه، ومن ثَمَّ وضع كتابه المسمَّى بـ: «شواهد التَّوضيح»[2].

ورقم عليه ما يدلُّ على مراده؛ فعلامة أبي ذر الهروي (ه)، والأصيلي (ص)، وابن عساكر الدمشقي (ش)، وأبي الوقت (ظ)، ولمشايخ أبي ذر الثلاثة: الحمُّويي (ح) والمستملي (ست) والكشميهني (هـ)، وله رقومٌ أخرى[3].

ولقد عول الناس عليه في روايات «الجامع» لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة وكثرة ممارسته له، فذُكِر أنَّه قابله في سنة واحدة وأسمعه إحدى عشرة مرَّة[4]، ولكونه ممن وصف بالمعرفة الكثيرة والحفظ التام للمتون والأسانيد.

(١) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، الأستاذ المقدَّم في اللغة والنحو، نزيل دمشق، صاحب «الألفيَّة»، وله تصانيف مشهورة، توفي سنة (٦٧٢هـ)، يُنظَر «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٦٧) (١٠٧٨)، «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» (١/ ١٣٠) (٢٢٤).

(٢) يُنظَر «إرشاد الساري» (١/ ٤٠)، وذكر القَسطلَّانيُّ أنَّ هذه المقابلة كانت بدمشق سنة (٦٧٦هـ)، ولا يصحُّ؛ وذلك لأنَّ ابن مالك توفي سنة (٦٧٢هـ)، فلعل الصواب: سنة (٦٦٧هـ) أو (٦٦٦هـ)، والله أعلم، وذكر العجلونيُّ في «الفوائد الدراري» (ص١٧٢) نقلاً عن القَسطلَّانيِّ: أنَّ هذه المقابلة كانت بقراءة أبي سعيد -كذا، والصواب: أبي سعد- عبد الكريم بن محمد السمعانيُّ، ولا يصحُّ أيضاً؛ وذلك لأنَّ السمعانيَّ تُوفِّي سنة (٥٦٢هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٥٦) (٢٩٢)، ولفظ القَسطلَّانيِّ في «الإرشاد» (١/ ٤٠): (وبأصل مسموع على أبي الوقت، وهو أصل من أصول مسموعاته في وقف خانكاه السميساطي بقراءة الحافظ أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني) ولعل المراد: بقراءة السمعانيِّ على أبي الوقت؛ وذلك أنَّه من تلامذته، يُنظر «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٣٠٤) (٢٠٦).

(٣) يُنظَر «إرشاد الساري» (١/ ٤٠).

(٤) يُنظَر «معجم الشيوخ» للذهبي (٢/ ٤٠).

قال القَسطلَّانيُّ: (ولقد وقفت على فروع مقابلة على هذا الأصل الأصيل -يعني: الأصل اليونيني- فرأيت من أجلِّها: الفرع الجليلي الذي لعله فاق أصله، وهو الفرع المنسوب للإمام المحدث شمس الدين محمد بن أحمد المزي الغزولي وقف التنكزية بباب المحروق خارج القاهرة، المقابَل على فرعَي وقف مدرسة الحاجِّ مالك، وأصل اليونينيِّ المذكور غير مرة بحيث إنه لم يغادر منه شيئا كما قيل)[1]، ولهذا اعتمده القَسطلَّانيُّ في إثبات متن «الصحيح» في «إرشاد الساري»، ثم قابل متنه على أصل اليونيني[2].

المطلب الرابع: شروحه:

اعتنى العلماء بـ«صحيح البخاري» عناية بالغة، فقاموا بشرحه واختصاره، ووصْلِ معلقاته، وذلك في مؤلَّفات أوصلها بعضهم إلى ما يزيد عن ثلاثمئة وسبعين مؤلَّفاً[3]، وذكر العجلونيُّ في «الفوائد الدراري» واحداً وسبعين (٧١) شرحاً لـ«صحيح البخاري»[4]، ومن أشهرها:

١. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري[5]:

للخطَّابيِّ: أبي سليمان حمد بن محمَّد بن إبراهيم بن خطَّاب الخطابيِّ، المتوفى سنة (٣٨٨هـ)[6].

هو أقدم الشروح التي وصلتنا، اعتمد رواية النسفيِّ فيه إلا أحاديث من آخره؛ فمن طريق الفربري، وهو شرح لطيف، فيه نكت لطيفة، ولطائف شريفة[7]، أراد مصنِّفه شرح الأحاديث التي لم يشرحها في «معالم السنن»، أما التي أوردها فيه فأراد شرحها في «أعلام الحديث» بإيجاز[8].

---

(١) «إرشاد الساري» (١/ ٤٠-٤١).

(٢) يُنظَر «إرشاد الساري» (١/ ٤٠-٤١).

(٣) ذكر الشيخ محمد عصام عرار في «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» ثلاث مئة وسبعين عملاً على «صحيح البخاري».

(٤) يُنظَر «الفوائد الدراري» (ص١٥٨- ١٧٥).

(٥) كذا أثبت محقق الكتاب اسمه، وذكر أنه وقع غموض في تسمية الكتاب بسبب إغفال المؤلف لتسميته، وذكر عشرة أسماء أخرى له، يُنظر «أعلام الحديث» (١/ ٦٤-٦٥).

(٦) يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٣) (١٢).

(٧) يُنظَر «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (١/ ٥٤٥)، «الفوائد الدراري» (ص١٥٨-١٥٩).

(٨) يُنظَر «أعلام الحديث» (١/ ١٠٤-١٠٦).

٢. شرح صحيح البخاريِّ:

للداوديِّ: أبي جعفر أحمد بن نصر الأزديِّ المالكيِّ، المتوفَّى سنة (٤٠٢هـ)[١].

وهو شرح مفقود.

٣. الكوكب الساري في شرح صحيح البخاري:

للمهلَّب بن أحمد بن أبي صُفرة، أبي القاسم، المتوفى سنة (٤٣٥هـ)[٢].

شرح «البخاريَّ» واختصره[٣]، ومختصره مطبوع باسم: «المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح»، أما شرحه فوجد منه قطعة من (كتاب النكاح) إلى (كتاب الذبائح) محفوظة في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٣١٥١).

٤. شرح صحيح البخاري:

لابن بطَّال: أبي الحسن علي بن خلف بن بطال البكريِّ القرطبيِّ المالكيِّ، المتوفى سنة (٤٤٩هـ)[٤].

وهو شرح يعتني بالفقه المالكيِّ أكثر من عنايته بالمسائل الحديثية[٥].

٥. الخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاريِّ الصحيح:

لابن التِّين: أبي محمَّد عبد الواحد ابن التِّين السَّفاقُسيُّ، المتوفَّى سنة (٦١١هـ)[٦].

---

(١) يُنظَر «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤١)، «كشف الظنون» (١/ ٥٤٥)، «الفوائد الدراري» (ص١٥٩).

(٢) يُنظَر «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (٨/ ٣٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٧٩) (٣٨٤).

(٣) يُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٥)، «الفوائد الدراري» (ص١٥٩).

(٤) يُنظَر «ترتيب المدارك» (٨/ ١٦٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧) (٢٠).

(٥) يُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦)، وقف العجلونيُّ على جزء منه أوَّله: (القصر في الصلاة)، يُنظَر «الفوائد الدراري» (ص١٦٠).

(٦) يُنظَر «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (١/ ٢٤٢)، «تراجم المؤلفين التونسيين» (١/ ٢٠٩).

وورد اسم الشرح في «شجرة النور الزكية»: (المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح)[1]، وفي «تراجم المؤلفين التونسيين»: (المخير الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح)[2]، والاسم الذي أثبتُّه من طرَّة مخطوط محفوظ في دار الكتب الوطنية بتونس برقم (١٨٤٧٤)، وهو السفر الرابع من الكتاب، فيه من (كتاب الحج) إلى (كتاب المظالم والغصب).

نقل في شرحه الكثير عن الداوديِّ[3].

٦. شرح صحيح البخاري:

للزَّين ابن المنيِّر: أبي الحسن علي بن محمد بن منصور الإسكندرانيِّ المالكيِّ، المتوفى سنة (٦٩٥هـ)[4].

شرحه في عشرة مجلدات، وهو شرح مفقود، ونُسِب هذا الشرح في «كشف الظنون» لناصر الدين ابن المنيِّر[5]، وإنما هو لأخيه زين الدين؛ كما في «إرشاد الساري» و«الفوائد الدراري» وغيرهما[6]، أمَّا أخوه ناصر الدين؛ فله «المتواري على أبواب البخاري» وله حواشٍ على «شرح ابن بطَّال»[7].

(١) يُنظَر «شجرة النور الزكية» (١/ ٢٤٢).

(٢) يُنظَر «تراجم المؤلفين التونسيين» (١/ ٢٠٩).

(٣) يُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦)، «الفوائد الدراري» (ص١٥٩).

(٤) يُنظَر «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٨١٩)، «الوافي بالوفيات» (٢٢/ ٩٠)، «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» (١/ ٣١٧).

(٥) يُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦)، وناصر الدين: هو العلامة القاضي ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم، أبو العبَّاس، ابن المُنَيِّر الإسكندراني المالكي، وُلد سنة (٦٢٠هـ)، وتوفي سنة (٦٨٣هـ)، له مصنَّفات منها «ديوان خطب»، و«تفسير حديث الإسراء» وغيرهما، يُنظَر «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٤٩١)، «فوات الوفيات» (١/ ١٤٩).

(٦) يُنظَر «إرشاد الساري» (١/ ٤٢)، «الفوائد الدراري» (ص١٦٠).

(٧) يُنظَر «الفوائد الدراري» (ص١٦٠).

٧. **بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها:**

لابن أبي جمرة: عبد الله بن سعد، المتوفى سنة (٦٦٩هـ)[١].

وهو شرح لـ«مختصره لصحيح البخاريِّ» المسمَّى: «جمع النهاية في بدء الخير والغاية»[٢].

٨. **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري:**

للكِرمانيِّ: شمس الدين محمد بن يوسف بن عليٍّ الكِرمانيِّ ثمَّ البغداديِّ، المتوفى سنة (٧٨٦هـ)[٣].

شرح فيه الألفاظ اللغوية والنحوية، وضبط الروايات وأسماء الرجال، ووفق بين الأحاديث المتنافية[٤].

٩. **فتح الباري في شرح صحيح البخاري:**

لابن رجب: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغداديِّ ثمَّ الدمشقيِّ الحنبليِّ، شارح «سنن الترمذي» و«علله»، المتوفَّى سنة (٧٩٥هـ)[٥].

شرحه لم يكمل، وصل فيه إلى (كتاب الجنائز)[٦].

---

(١) يُنظَر «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» (ص٢١٦).

(٢) يُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٥٠-٥٥١)، وقف عليه العجلونيُّ في جزء كبير، يُنظَر «الفوائد الدراري» (ص١٦٥).

(٣) يُنظَر «إنباء الغمر بأبناء العمر» (١/ ٢٩٩)، «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» (٦/ ٦٦) (٢١٨٣).

(٤) يُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٦)، «الفوائد الدراري» (ص١٦١)، وقد طالعه العجلونيُّ؛ كما ذكر في «الفوائد الدراري» (ص١٦٢).

(٥) يُنظَر «الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» (ص٤٦) (٥٧)، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٥٤٠) (١١٧٠).

(٦) يُنظَر «الجوهر المنضد» (ص٥٠)، «كشف الظنون» (١/ ٥٥٠)، «الفوائد الدراري» (ص١٦٢)، وقد وقف العجلونيُّ على ثلاثة أجزاء من شرحه؛ أولها الرابع من الشرح، يُنظَر «الفوائد الدراري» (ص١٦٢).

١٠. التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح:

للزَّرْكشيِّ: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المصري الشافعيِّ، المتوفى سنة (٧٩٤هـ)[١].

قصد بشرحه إيضاح غريب «الصحيح»، وإعراب الغامض، وضبط نسب أو اسم ما يُخشَى فيه التصحيف، وبيان مبهم، وتبيين مطابقة الحديث للتبويب[٢].

١١. التوضيح لشرح الجامع الصحيح:

لابن المُلقِّن: أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، ابن النَّحْويِّ، المتوفى سنة (٨٠٤هـ)[٣].

قال العجلونيُّ: (وهو شرح كثير الفوائد لا سيما في تحرير المذاهب)[٤].

١٢. مصابيح الجامع:

للدمامينيِّ: بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندرانيِّ، المتوفَّى سنة (٨٢٧هـ)[٥].

قال العجلونيُّ: (وهو في الحقيقة «التنقيح» للزركشي، لكنه قد يزيد عليه أشياء نحوية أو فقهية، وقد يعترضه، وقد ينقل من «شرح ابن المنير»)[٦].

---

(١) يُنظَر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ١٦٧)، «الدرر الكامنة» (٥/ ١٣٣).

(٢) يُنظَر «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» (١/ ١)، «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩)، «الفوائد الدراري» (ص١٦٣)، طالع العجلونيُّ هذا الشرح ونقل منه، يُنظَر «الفوائد الدراري» (ص١٦٣).

(٣) يُنظَر «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٢/ ٢١٦).

(٤) «الفوائد الدراري» (ص١٦٢)، ويُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٧)، وقد رأى منه العجلونيُّ أجزاء وطالعها؛ كما ذكر في «الفوائد الدراري» (ص١٦٢).

(٥) يُنظَر «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» (٧/ ١٨٤)، «حسن المحاضرة» (١/ ٥٣٨).

(٦) «الفوائد الدراري» (ص١٦٣)، ويُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩).

١٣. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح:

للبِرماويِّ: أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى، المتوفى سنة (٨٣١هـ)[١].

جمع فيه بين «شرح الكرمانيِّ» و«تنقيح الزركشي»، ومن أصوله «هدي الساري»[٢].

١٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري:

لابن حجر: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلانيِّ، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)[٣].

وهو أجلُّ شروح «صحيح البخاريِّ» وأكثرها فائدة، وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية، والنكات الأدبية، والفرائد الفقهية تغني عن وصفه؛ كما قال القَسطلَّانيُّ[٤].

قدَّم لشرحه بمقدِّمة سماها: «هدي الساري»، تكلم فيها على «الصحيح»؛ فخرَّج معلقاته، وبيَّن مبهماته، وأجاب عن الأحاديث التي انتُقدت عليه، وأجاب عن الاعتراضات الواردة على بعض الرواة، وغير ذلك من الأمور المهمة المتعلِّقة بـ«الصحيح»، ثمَّ ترجم للإمام البخاريِّ رحمه الله تعالى.

١٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري:

للعينيِّ: أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العنتابيِّ المولد ثم القاهريِّ الحنفيِّ، المتوفى سنة (٨٥٥هـ)[٥].

(١) يُنظَر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ١٠١)، «الضوء اللامع» (٧/ ٢٨٠).

(٢) يُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٧)، «الفوائد الدراري» (ص١٦٢)، وقد طالعه العجلونيُّ؛ كما ذكر في «الفوائد الدراري» (ص١٦٢).

(٣) يُنظَر «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (١/ ١٠١) وما بعدها.

(٤) يُنظَر «إرشاد الساري» (١/ ٤٢)، «كشف الظنون» (١/ ٥٤٨)، «الفوائد الدراري» (ص١٧٥).

(٥) يُنظَر «الضوء اللامع» (١٠/ ١٣١)، «حسن المحاضرة» (١/ ٤٧٣).

تميَّز شرحه بكونه اعتمد منهجاً علميّاً في شرحه للأحاديث؛ حيث شرح الأحاديث تحت عناوين منهجيَّة؛ وهي: بيان رجاله، بيان لطائف إسناده، بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره، بيان اللغات، بيان الصرف، بيان الإعراب، بيان المعاني والبيان، بيان استنباط الأحكام[1].

وهو شرح حافل، كامل في معناه[2].

١٦. منحة الباري -أو تحفة القاري- بشرح صحيح البخاري:

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري: أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا القاهريِّ الأزهريِّ الشافعيِّ، المتوفى سنة (٩٠٦هـ)[3].

يهتم غالباً بضبط ألفاظ «الصحيح» وبيان معانيها وإعرابها، وضمَّ إليه من الفوائد المستجادات، والقواعد المحرَّرات، ما تقرُّ به أعين أولي الرغبات[4].

١٧. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:

للقَسطلَّانيِّ: أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القَسطلَّانيِّ المصريِّ، المتوفى سنة (٩٢٣هـ)[5].

قال فيه العجلونيُّ: (شرحه شرحاً مزجاً، جمعه من الشراح، فأحسن فيه الصنيع والاصطلاح، وهو سبع مجلدات كبار، مشهور لدى الخاصِّ والعام، ولعل ذلك لإخلاص مؤلفه للمولى العلام)[6].

---

(١) يُنظَر «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (١/ ١١٨- ١٢٠).

(٢) يُنظَر «كشف الظنون» (١/ ٥٤٩)، «الفوائد الدراري» (ص١٧٥).

(٣) يُنظَر «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» (١/ ١٩٨)، «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٢/ ١١٣) (١٧٧٨).

(٤) يُنظَر «منحة الباري شرح صحيح البخاري» (١/ ٥٩- ٦٠)، وقد وقف عليه العجلونيُّ ونقل منه كما ذكر في «الفوائد الدراري» (ص١٥٦).

(٥) يُنظَر «الكواكب السائرة» (١/ ١٢٨)، «سلم الوصول» (١/ ١٩٧).

(٦) «الفوائد الدراري» (ص١٧٢).

اعتمد على فرع مقابلٍ على أصل اليونينيِّ وغيره في كتابة متن «البخاريِّ» وضبطه إسناداً ومتناً، وذكر ما فيه من الروايات، وما في حواشيه من الفوائد المهمات[1].

وجميع هذه الشروح مطبوعة إلا شرح الداوديِّ وابن التين وابن المنير والمهلب.

١٨. الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري:

للعجلونيِّ، وهو الشرح الذي حققت منه في هذا البحث (كتاب الهبة).

(١) يُنظَر «إرشاد الساري» (١/ ٤١).

الفصل الأول: التعريف بالمصنف إسماعيل العجلوني وعصره

المبحث الأول: عصر العجلوني

المبحث الثاني: سيرة العجلوني الذاتية

المبحث الثالث: سيرة العجلوني العلمية

المبحث الأول: عصر العجلونيِّ

لا شكَّ أن للعصر الذي يعيش فيه الإنسان تأثيراً في تكوين شخصيته وتنمية قدراته، لذا كان لا بدَّ من إلقاء الضوء على العصر الذي عاش فيه العجلونيُّ؛ وذلك ببيان حالته السِّياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصادية والعلميَّة.

المطلب الأول: الحالة السياسية:

ولد العجلونيُّ في أواخر القرن الحادي عشر (١٠٨٧هـ) في الأردنِّ، وانتقل إلى دمشق في بداية القرن الثاني عشر (١١٠٠هـ) وتوفي فيها بعد منتصف القرن الثاني عشر (١١٦٢هـ)، وكانت بلاد الشام في هذه الفترة تعيش في ظلِّ الدولة العثمانية.

وقد تعاقب فيها عدد من السلاطين العثمانيين؛ وهم: السلطان محمَّد خان الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـ)، والسلطان سليم خان الثاني (١٠٩٩- ١١٠٢هـ)، والسلطان أحمد الثاني (١١٠٢ – ١١٠٦هـ)، والسلطان مصطفى الثاني (١١٠٦- ١١١٥هـ)، والسلطان أحمد الثالث (١١١٥ – ١١٤٣هـ)، والسلطان محمود الأول (١١٤٣ – ١١٦٨هـ)[١].

وتعاقب على بلاد الشام في القرن الحادي عشر عدد كبير من الولاة، فأغلب الولاة يقيمون فيها أشهراً ثمَّ يستبدل غيرهم بهم، ولا يتمكَّن الوالي من الإصلاح وإن رغب فيه، فهو لا يملك إلا أن يجمع الأموال ليفيَ ما عليه للأستانة، فكان قرناً سارت فيه الشام من بؤس إلى بؤس[٢]، أما القرن الثاني عشر فهو قرن كله ذل ومسكنة، وتقاتل وتشاحن[٣].

(١) يُنظَر «تاريخ الدولة العليَّة» (ص٢٨٩-٣٢٦)، «الدولة العثمانية» للصلابي (ص٣٠٧-٣١٣).

(٢) يُنظَر «خطط الشام» (٢/ ٢٣٥).

(٣) يُنظَر «خطط الشام» (٢/ ٣٠٢).

ومما زاد الأمر سوءاً في هذه الفترة الزمنية خروج جند الجيش الإنكشاريِّ عن حد الاعتدال، وكثرة اعتدائهم على الرعية، وازدياد طغيانهم[1].

فاختلال نظام الإنكشارية -الذي أدى إلى ضعف الحكومة المركزية- أدَّى إلى نتائج سيئة في الولايات التابعة لها؛ لأنَّه فسح مجالاً واسعاً لتجبُّر الولاة وانطلاق أطماعهم، وتعسف أصحاب الإقطاعات المختلفة، واسترسالهم في ابتزاز أموال الناس.

فأخذ الولاة ينزعون إلى استخدام القوة العسكرية التي تحت أيديهم لأغراضهم الشخصية من غير أن يخشوا السلطة المركزية، وصاروا لا يعبؤون كثيراً بأوامر العاصمة، وعمَّ البلاد من جراء ذلك الفوضى والفساد، وصار كل والٍ يقوم بشتى المناورات لتوسيع دائرة حكمه، وتوسيع ميادين استغلاله.

كل ذلك أدى إلى اضطراب أمور الدولة واختلالها من جميع الوجوه[2].

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية والاقتصادية:

انقسم المجتمع العثمانيُّ إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: الطبقة الحاكمة: وكانت من الأتراك.

الطبقة الثانية: العلماء: وهم غالباً من العرب الذين نالوا ثقافة أصيلة تعتمد على دراسة القرآن والحديث والفقه والتاريخ، أو من الأعاجم المولَّدين.

وفي هذه الطبقة نجد كبار العلماء -ومنهم العجلونيُّ- والمؤرخين الذين أسهموا في الحياة الدينية والعلمية، واشتركوا في الحياة السياسية، فكان منهم القضاة وشيوخ الإفتاء.

الطبقة الثالثة: عامَّة الناس[3].

---

(١) يُنظَر «تاريخ الدولة العلية» (ص١٢٤)، «خطط الشام» (٢/ ٢٣٥)، **والجيش الإنكشاري**: هو الجيش الذي أنشأه السلطان أورخان باختيار أفراده من أبناء البلاد الأوروبية المفتوحة وتلقينهم مبادئ الدين الإسلامي ووضعهم في ثكنات عسكرية خاصة وتدريبهم على فنون الحرب والقتال، يُنظر «انهيار الدولة العثمانية» (ص٧٧).

(٢) يُنظَر «البلاد العربية والدولة العثمانية» (ص٤٩-٥٠).

(٣) يُنظَر «تاريخ الأدب العربي» لعمر باشا (ص٢٧-٣٠).

وإذا أردنا أن نتحدث عن الخلية الأولى في المجتمع: الأسرة فإننا نجد أن الأسرة الدمشقية بقيت على حالها الموروث من حيث بنيتُها وتنظيمها وتماسكها وسكنها وعاداتها وتقاليدها، ولم يتدخل العثمانيون في شؤونها[1].

أما بقية الهيئات في المجتمع -وهم الفئة المحكومة من أهل الريف والمدن- فقد تُرِكت لهم الحريَّة في أن ينظموا أنفسهم في طوائف يمارسون في ظلها قدراً كبيراً من حرية التصرف، ويشعرون في ظلها بقدر كبير من الأمن والحماية، لكن رسمت لهم الدولة حدودهم التي يتصرفون في نطاقها، وفرضت عليهم الدولة مهمة إعاشة الهيئة الحاكمة والخضوع لها، وهذه الفئات التي شكلت الهيئة المحكومة هي:

١. **التجار**: اجتمعوا في وحدات تنظيمية بحسب التجارة التي مارسوها، فهناك مثلاً تجار الملابس، وتجار البنِّ والتوابل، وكان تجار كل سلعة يجتمعون في أسواق خاصة تسمى باسمهم.

٢. **الحرفيون وأصحاب المهن**: أدت التنظيمات الحرفية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكان يُشار للحرفة بعبارة: (كار) أو (طائفة) أو (صنف).

والتعليم الحرفي خضع لترتيب دقيق؛ بدءاً من المبتدئ إلى الصانع فالمعلم.

٣. **الفلاحون**: شكل الفلاحون طائفة حرفية اجتماعية شأنها شأن الطوائف الأخرى، إلا أن الرابطة بينهم لم تكن واضحة وقوية شأن الحرف الأخرى.

وهؤلاء الفلاحون كانوا على ثلاث طبقات: فلاحون فقراء، وفلاحون متوسطو الحال، وفلاحون أغنياء[2].

وفي العصر الذي عاش فيه العجلوني ساءت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في بلاد الشام؛ وذلك بسبب الاضطرابات السياسية، وضعف الحكومة المركزية، وخروج الجيش الانكشاري عن حد الاعتدال -كما تقدم- وضعف الولاة وعجزهم عن حماية قوافل التجارة والحج، مما أدى إلى إصابة

(١) يُنظَر «مجتمع مدينة دمشق» (٢/ ٤٥٦).

(٢) يُنظَر «الحياة الاجتماعية والفكرية في الدولة العثمانية» (ص٩٤- ١٠٦).

اقتصاد المدينة بخسائر فادحة، وفرضهم للضرائب على العامَّة دون مراعاة لحال الناس وأعوام الجدب والقحط[1].

هذا بالإضافة إلى ما تعرضت له دمشق في تلك الفترة من حوادث وكوارث؛ حيث أصابها أكثر من زلزال[2]، وحل بها الطاعون، وشحت الأمطار[3].

المطلب الثالث: الحالة العلمية:

كان التعليم في بلاد الشام في ظل الدولة العثمانية يتم في عدة أماكن:

أولاً: التعليم في الكتاتيب: ويتمثل بإلحاق الصبيان الذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والسادسة بالكُتَّاب الذي يتكون عادة من حُجرة في المسجد، أو حُجرة ملحقة به، أو بمنزل، أو خيمة في البادية.

يتعلم الصبيان في الكُتَّاب مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم، ويمكن القول: إن الكُتَّاب كان من أهم وأنجح المؤسسات التعليمية[4].

ثانياً: التعليم في الزوايا: كانت الزوايا عبارة عن مراكز للإشعاع الثقافي والديني والجهادي؛ حيث كان الطلاب يدرسون فيها القرآن الكريم وتفسيره، والحديث والسيرة، واللغة والتوحيد، كما تُدرَس معارف أخرى؛ كالتصوف والآداب، ولا يشترط سن معين في طلابها، أما مناهجها فهي من اختصاص الشيخ، يؤديها بحسب تعليمه وثقافته[5].

ثالثاً: التعليم في الجوامع الكبرى: كان التعليم العالي يجري في الجوامع الكبرى؛ كالجامع الأموي الكبير بدمشق.

---

(١) يُنظَر «خطط الشام» (٢/ ٢٦٨)، «مجتمع مدينة دمشق» (٢/ ٥٣٧)، «البلاد العربية والدولة العثمانية» (ص٤٧- ٤٩).

(٢) يُنظَر «تحريك السلسلة فيما يتعلق بالزلزلة» (ص٢٢- ٢٣)، وتأليف العجلونيِّ لهذا الكتاب يدلُّ على دور العلماء في مثل هذه الأحوال؛ فقد بيَّن في كتابه هذا ما ينبغي فعله في وقت وقوع الزلازل من صلاة ودعاء وغيرهما، وذكر سبب وقوعها وحكمته.

(٣) يُنظَر الكوارث التي حلت على دمشق في «يوميات شامية»، و«حوادث دمشق اليومية».

(٤) يُنظَر «الحياة الاجتماعية والفكرية في الدولة العثمانية» (ص١٩٨- ١٩٩).

(٥) يُنظَر «الحياة الاجتماعية والفكرية في الدولة العثمانية» (ص١٩٩-٢٠٠).

وكانت هناك حرية في طريقة التعليم، فالمعلم يعلم طلابه نصاً ما إما إملاء عليهم، أو بقراءته أمامهم والتعليق عليه، والطلاب يصغون ويسألون ويحاجون، وعلى مقدار نجاحهم في حججهم - معلمين كانوا أم طلاباً- كان يذيع صيتهم وتنتشر شهرتهم[1].

وفي منتصف القرن الحادي عشر رُتبت وظيفة رسمية؛ وهي تدريس «صحيح البخاريِّ» تحت قبَّة النسر كلَّ يوم بعد العصر في رجب وشعبان ورمضان، وقد بقي العجلونيُّ مدرِّساً تحت القبة اثنتين وأربعين سنة[2]، وكان من نتاج هذا التدريس كتابه «الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري» الذي حققت جزءاً منه، وكان الدرس يعاد من قبل شيخ معيد لصالح الطلاب المتغيبين، أو الذين لم يفقهوا الموضوع من أول مرة[3].

والملاحظ على أبناء القرن الثاني عشر وجود بذور التفتح العقلي، وتنامي دور الإدراك؛ بحيث لم يقبل أهل العلم كل ما يرد من معلومات، بل يبذلون جهدهم في التدبر والتأمل؛ لذا نجد العجلونيَّ يكثر في مصنَّفاته من قوله: (تأمل)، و(تدبر)، و(فليحرر) وغيرها[4].

أما بالنسبة للتأليف فأكثرُ ما كُتب في هذا العصر إنما كان من قبيل الشروح والحواشي والتعاليق، حتى قيل: يصح أن يسمى هذا العصر: عصر الشروح والحواشي، وكثر التأليف بلا نظام؛ مثل: الكشكول[5].

وأما الشعر فلم يخرج عن أغراضه القديمة؛ المدح والهجاء والغزل والفخر والرثاء، وربما ضمَّ ديوان الشاعر الواحد قسمين من الشعر: الشعر الرسمي الذي يمدح الحكام والأمراء وأولي النفوذ، والشعر غير الرسمي الذي ينطلق فيه الشاعر من كل قيد، وكان هذا الشعر رحب الميادين، ولا سيما الشعر الصوفي

(١) يُنظَر «الحياة الاجتماعية والفكرية في الدولة العثمانية» (ص٢١٤).

(٢) يُنظَر «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» (٣/ ٤٠٨-٤٠٩)، «نتيجة الفكر فيمن درس تحت قبة النسر» (ص٩٥-٩٨)، وسيأتي الكلام على هذه الوظيفة واختيار العجلونيِّ لها في ترجمته (ص٥٨-٦١).

(٣) يُنظَر «الحياة الاجتماعية والفكرية في الدولة العثمانية» (ص٢١٤).

(٤) يُنظَر «بذور التفتح العقلي العربي في القرن الثاني عشر عند الإمام العجلوني» (ص٥٥).

(٥) يُنظَر «تاريخ آداب اللغة العربية» (٣/ ١٠٧٨)، .

الذي انتشر انتشاراً واسعاً، يضاف إلى ذلك: انتشار فن التأريخ في الشعر، فلكل حادث تأريخ في آخر شطر من القصيدة[1].

ومن أعيان العلماء في هذا العصر في دمشق الشام الشيخ إلياس الكردي (١١٣٨هـ)، صنَّف الكثير من الحواشي؛ منها: «حاشية على شرح جمع الجوامع»، و«حاشية على شرح رسالة الوضع للعصام الإسفراييني»، وله رسائل كثيرة في علم التصوف[2].

ومنهم الشيخُ عبد الغني النَّابُلُسي (١١٤٣هـ)، صاحب المصنفات الكثيرة؛ منها: «الحاوي بشرح تفسير البيضاوي»، و«السر الغامض شرح ديوان ابن الفارض»، و«تحقيق الانتصار في اتفاق الأشعري والماتريدي على خلق الاختيار»، وله دواوين شعرية؛ أحدها في الإلهيات سماه: «ديوان الحقائق وميدان الرغائب»، والثاني في المدائح النبوية سماه: «نفحة القبول في مدحة الرسول ﷺ»[3].

ومنهم الشيخ حامد العمادي (١١٧١هـ)، مفتي الحنفية بدمشق، له مصنفات كثيرة؛ منها: «الإتحاف لشرح خطبة الكشاف» و«جمال الصورة واللحية في ترجمة سيدي دحية τ»، وله أيضاً «ديوان شعر»[4].

وهكذا؛ فهذه لمحة موجزة عن العصر الذي عاش فيه العجلونيُّ، والذي يرسم إطاراً عاماً يمكن من خلاله فهم حياة العجلونيِّ، ويبين أثر العصر في المصنَّفات التي تركها، وسيتبين ذلك في ترجمته رحمه الله تعالى.

(١) يُنظَر «تاريخ الأدب العربي» للدكتور عمر موسى باشا (ص٧٨)، «العارف عبد الغني النابلسي حياته وشعره» (ص١٨- ١٩)، وقد ذكر العجلونيُّ شعر الشيخ عبد الغني النابلُسي الذي أرخ فيه زلزال عام (١١١٧هـ) وغيره في «تحريك السلسلة» (ص٢٢- ٢٣).

(٢) يُنظر «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (١/ ٢٧٣)، وستأتي ترجمته في شيوخ العجلوني (ص٥٢- ٥٣).

(٣) يُنظر «سلك الدرر» (٣/ ٣٠)، وستأتي ترجمته في شيوخ العجلوني (ص٥٢).

(٤) يُنظر «سلك الدرر» (٢/ ١١)، وقد جمع الدكتور محمد مطيع الحافظ والدكتور نزار أباظة علماء دمشق في هذا العصر في كتابهما: «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر»، وجاء في ثلاثة مجلدات.

المبحث الثاني: سيرة العجلونيِّ الذاتية:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه:

هو إسماعيل بن محمَّد جرَّاح بن عبد الهادي بن عبد الغني بن جرَّاح الجرَّاحيُّ، العجلونيُّ بلداً، الدمشقيُّ موطناً، الشافعيُّ مذهباً[1]، أبو الفداء.

سمَّاه والداه –كما ذكر في ترجمة نفسه في «حلية أهل الفضل الكمال»– أوَّلاً باسم محمَّد مدَّةً من الزمان تزيد على سنة، ثم غيَّرا اسمه إلى مصطفى نحو ستة أشهر، ثمَّ سمَّوه إسماعيلَ باسم الذبيحِ إسماعيلَ بنِ إبراهيم عليهما السلام، واستقرَّ الأمرُ على هذا الاسم، وقد أشار إلى ذلك العارفُ الشيخُ مصطفى البكريُّ[2] في جملة أبيات قرَّض بها على كتاب المصنِّف «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» بقوله: [من الكامل]

حَرَسَ الإلهُ بفضلِهِ مُنْشِيهِ مِنْ ... كُلِّ المَضَارِّ وَصَانَهُ وَلَهُ كَفَى

وهوَ الَّذِي سُمِّيْ مُحَمَّدَ أوَّلاً ... وبِمُدَّةٍ أُخرَى تَسَمَّى مُصْطَفَى

مِنْ بَعْدِ ذَا سُمِّيْ بِإِسْمَاعِيلَ لَا ... بَرِحَتْ لَهُ تَرْنُو عُيُونُ الاصْطفَا[3]

والجرَّاحيُّ: نسبةً إلى جدِّه جرَّاحٍ المذكور في نسبه.

وقيل: نسبةً إلى الصحابيِّ الجليلِ أحدِ العشرة المبشَّرين بالجنَّة أبي عبيدة عامر بن عبد الله بن الجرَّاح رضي الله عنه.

---

(١) ذكر الدكتور محمد مطيع الحافظ والدكتور نزار أباظة في مقدِّمة كتابهما «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر الهجري» (١/ ٧) الشيخَ إسماعيلَ العجلونيَّ فيمن اشتهر من **الحنفيَّة** في هذا القرن، وليس كما قالا؛ فالعجلونيُّ صرَّح في «حلية أهل الفضل والكمال باتصال الأسانيد بكمَّل الرجال» (ص٤٣) أنَّه شافعيُّ المذهب؛ فليُتَنبَّه.

(٢) ستأتي ترجمته في تلامذته.

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٧)، «سلك الدرر» (١/ ٢٥٩).

وقد استبعد العجلونيُّ هذا القول؛ وذلك لقول المحبِّ الطبريِّ[1]: إنَّ أبا عبيدة كان له ولدان ماتا في حياته ولم يُعقِبا[2].

ثمَّ جوَّز أن يكون هذا النسبُ صحيحاً؛ وذلك لعدَّة أمور:

١. جواز أن يكون وُلِد له غيرُ الولدَين بعدهما، ويؤيد ذلك ما ذُكر أنَّ أبا عبيدة رضي الله عنه تزوج امرأة بدوية في آخر عمره ومات عنها وهي حامل.

٢. أنَّ في حوران جماعة من العرب يزعُمون أنَّهم من ذرِّيَّة أبي عبيدة رضي الله عنه، ويُعرَفون بآل جرَّاح، ويُراسلون والده لما لهم معه من القرابة.

٣. ذُكِر أنَّ الصحابيَّ يزيدَ ابن الجرَّاح أخا أبي عبيدة رضي الله عنهما تزوَّج بمِصر، وقيل: باليمن، فيكون النسب إليه، والنسب إلى أبي عبيدة رضي الله عنه مجازاً.

٤. ما بلغه أنَّ ناساً بمِصرَ والبقاع ينتسبون إليه رضي الله عنه[3].

فإن ثبت ذلك فله شرف النسبة إلى هذا الصحابيِّ الجليل، وقد قال في قصيدةٍ امتدح فيها أمين الأمَّة أبا عبيدة رضي الله عنه: [من الكامل]

يَا سَيِّدِي قَدْ قِيلَ لِي بِكَ نِسْبَةٌ ... أَرْجُو البَلَالَ لَهَا بِلا إِنْزَاحِ

حَاشَا لِمِثْلِكَ أَنْ يُخَيِّبَ رَاجِياً ... أَنْتَ الغِياثُ تُزِيلُ لِلأَتْرَاحِ[4]

والعجلونيُّ: نسبة إلى عجلون؛ وهي مدينة حسنةٌ شمالي الأُرْدُنِّ، لها أسواق كثيرةٌ، وقلعةٌ خطيرة، ويشقُّها نهرٌ ماؤُه عذبٌ[5].

---

(١) هو محبُّ الدين أحمدُ بن عبد الله بن محمدٍ، أبو العبَّاس الطبريُّ ثمَّ المكيُّ الشافعيُّ، شيخ الحرم وحافظ الحجاز بلا مدافعة، صاحب «الأحكام الكبرى»، تُوُفِّيَ سنة (٦٧٤هـ)، يُنظَر «طبقات الحفاظ» (٤/ ١٧٦) (١١٦٣)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ١٨) (١٠٤٦).

(٢) يُنظَر «الرياض النضرة في مناقب العشرة» (٤/ ٣٥٩)، «حلية أهل افضل والكمال» (ص٤٣).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٣-٤٤).

(٤) «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٦).

(٥) يُنظَر «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» (١/ ٨٠)، «مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب» (ص٣٩).

المطلب الثاني: مولده ونشأته

وُلِد العجلونيُّ في عجلون سنة (١٠٨٧هـ)، ثمَّ لمَّا بلغ سنَّ التمييز شرع في قراءة القرآن حتَّى حفظه عن ظهر قلبٍ في مدَّة يسيرة في عجلون.

ثمَّ قدِمَ إلى دمشقَ سنة (١١٠٠هـ) وعمره نحو ثلاثَ عشرةَ سنةً لطلب العِلم الشريف فقهاً وحديثاً وتفسيراً وعربيَّةً وغيرها إلى أن تميَّز على أقرانه في طلب العلم.

وأقام في دمشقَ حتى وفاته، واشتغل فيها بطلب العلم والتدريس والتصنيف، وكانت له رحلاتٌ لطلب العلم والعبادة، كما سيأتي مفصَّلاً في سيرته العلمية.

المطلب الثالث: أخلاقه

كان العجلونيُّ رحمه الله تعالى حليماً سليمَ الصَّدر، سالماً من الغشِّ والمقت، متواضعاً، صابراً على الفاقة والبلاء، تُوُفِّي ولداه أحمد ومحمد وهما شابَّان، بلغ أحدهما سبع عشرة سنة والثاني ستَّ عشرة سنة، فصبر واحتسب، وذكرهما في «ثَبَته»[١] وقال: (ثمَّ انتقلا إلى رحمة الله تعالى، عوضني الله الخير، وألهَمَني الصبر، وأعظَم لي الأجر)[٢].

ومما يشهد لتواضعه وأدبه أنَّه أتى الشيخَ السويديَّ[٣] وهو في مدرسة سليمان باشا، فوجده نائماً، فلم يوقظه، وإنَّما جلس عند باب الحجرة، ثم ذهب[٤].

(١) الثَّبَت: هو الفهرسُ الذي يجمع فيه المحدِّث مروياته وأشياخه، كأنَّه أُخِذ من الحُجَّة؛ لأنَّ أسانيده وشيوخه حجَّةٌ له، وقيل: إنه من اصطلاحات المحدِّثين، يُنظَر «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٢/ ١١٥)، «تاج العروس من جواهر القاموس» (٤/ ٤٧٧) مادة (ثبت).

(٢) «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٨٤)، ويُنظَر «سلك الدرر» (١/ ٢٦١) «النفحة المسكية في الرحلة المكية» (ص٢٤٤).

(٣) ستأتي ترجمته في شيوخه (ص٦٣).

(٤) يُنظَر «النفحة المسكية» (ص٢٤٩).

ويشهد لتواضعه أيضاً أنَّه كان يعرض على طلابه مؤلَّفاته، ويذاكرهم بها، ويأخذ برأيهم إن رآه صواباً[1]، وقد شهد له بذلك السويديُّ؛ فقال: (يستفيد ولو ممن هو أدنى منه)[2].

وكان رحمه الله ملازماً للعبادات والتهجد والاشتغال بالدروس العامة والخاصة، كافاً لسانه عمَّا لا يعنيه، مع وجاهة نيِّرة، ولم يزل مستقيماً على حالته الحسنة المرغوبة إلى أن مات[3]، قال فيه السويدي: (وبالجملة؛ هو عالم فاضل، ناسك كامل، يسلك مسالك العلماء السلف، لا دعوى ولا أنانية)[4].

المطلب الرابع: وفاته

توُفِّي العجلونيُّ رحمه الله بدمشقَ يوم الاثنين ثاني محرَّم الحرام سنة (١١٦٢هـ)، ودُفِن بتربة الشيخ أرسلان[5].

وقد رثاه الشيخ موسى المحاسنيُّ في قصيدة مطلعها: [من الخفيف]

لَيسَ يَغْتَرُّ بِالزَّمَانِ خَلِيلُ فَالأَمَانِي شُمُوسُهُنَّ أُفُولُ

وَنُفُوسُ الأَنَامِ فِي غَمَرَاتٍ والمَنَايَا كُؤُوسُهَا تَنْقِيلُ

منها:

فَاعْتَبِر أَيُّهَا اللَّبِيبُ بِقَومٍ قَدْ قَضَوا نَحْبَهُم بِهِم تَمْثِيلُ

كَالإِمَامِ الهُمَامِ مُفرد عَصْر لِعُلُومٍ شَتَّى كَذَاكَ الأُصُولُ

عَالِمٌ عَامِلٌ تَقِيٌّ نَقِيٌّ ومُبَرَّأٌ عَمَّا يَقُولُ الجَهُولُ

(١) يُنظَر «ثبت السفاريني» (ص١٨١).

(٢) «النفحة المسكية في الرحلة المكية» (ص٢٤٤).

(٣) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ٢٦١).

(٤) «النفحة المسكية في الرحلة المكية» (ص٢٤٤).

(٥) يُنظَر «حوادث دمشق اليومية» (ص١٢٣- ١٢٤)، «سلك الدرر» (١/ ٢٧١).

سِيبَوَيهِ الزَّمَانِ نَحْواً وصَرْفاً وبَيَاناً كالسَّعْدِ حِينَ يَقُولُ

أَشْرَقَتْ شَمْسُهُ بِأَنْوَاعِ لُطْفٍ فَاسْتَنَارَتْ مَنَازِلٌ وطُلُولُ

كَوثَرُ العِلْمِ شَرْحُهُ للبُخَارِيّ وَعَلَيهِ لِلطَّالِبِ التَّعْوِيلُ

ولَهُ غَيْرُهُ مَآثِرُ شَتَّى وَعَلَيهَا مِن فَيضِ عِلْمٍ قَبُولُ

ومنها:

فَهَنِيّاً لِمَن ثَوَى بِضَرِيحٍ فِيهِ روحٌ وَفِيهِ ظِلٌّ ظَلِيلُ

قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وحَبَاهُ فِي جِنَانِ الفِرْدَوسِ طَابَ المَقِيلُ

وَكَسَاهُ فِيهِ مَلابِس خُضْر وَبِهَذَا الفَخَارِ جُرَّتْ ذُيُولُ[1]

(١) يُنظَر «سلك الدرر» (٤/ ٢٢٤-٢٢٥).

المبحث الثالث: سيرة العجلوني العلمية

المطلب الأول: طلبه للعلم وشيوخه

أولاً: طلبه للعلم ورحلاته العلمية:

طلب العجلونيُّ العلم وهو صغيرٌ في بلده عجلون، فحفظ القرآن الكريم فيها، ثمَّ رحل إلى منارةِ العلمِ دمشقَ وهو ابن ثلاثَ عشرةَ سنة لطلب العلم الشريف فقهاً وحديثاً وتفسيراً وعربيةً وغيرها، واشتغل على مشايخ كثيرين، وأئمَّة معتبرين، حتى تميَّز على أقرانه في الطلب.

ومن أسباب توجُّهه لطلب العلم من عجلون إلى دمشقَ: ما رآه في المنام وهو صغيرٌ أنَّ رجلاً ألبسه جوخةً خضراء مركَّبةً على فروٍ أبيض، وقد غمرته لكونها سابغةً على اليدين والرجلين، فأخبر والده بالمنام، فسُرَّ والده بهذا وقال له: إن شاء الله تعالى يحصل لك يا ولدي من العِلم الحظُّ الوافر، ودعا له بذلك[1].

واستقرَّ في دمشقَ حتى وفاته، إلا أنه –كغيره من المحدِّثين– رحل عدَّة رحلات علميَّة ذكرها في كتبه؛ وهي:

١. رحلته إلى إستانبول:

رحل العجلونيُّ إلى حاضرة الخلافة العثمانية إستانبول عام (١١١٩هـ)، ولقي فيها جماعة من العلماء، ذكر منهم في «ثَبَته» الشيخ سليمان بن أحمد الرومي[2]، ولما كان بها تُوُفِيَ الشيخ يونس المصري المدرِّسُ تحت قبة النسر بالجامع الأمويِّ، فوُجِّه التدريس بعده للعجلونيِّ، فعاد إلى دمشقَ، وبقي مدرِّساً تحت القبة حتى وفاته رحمه الله تعالى[3].

٢. رحلته الحجازية الأولى للحج لبيت الله الحرام:

---

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٧)، «سلك الدرر» (١/ ٢٥٩).

(٢) ستأتي ترجمته في شيوخه (ص٦٢– ٦٣)، ويُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٩).

(٣) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ٢٦٠).

كان الحجُّ إلى بيت الله الحرام -مع كونه عبادة- مؤتمراً علمياً، يجتمع فيه العلماء من مختلف الأقطار، يتدارسون العلم ويتباحثون فيه.

وقد رحل العجلونيُّ رحمه الله للحج عام (١١٣٣هـ)، وفي حجته هذه التقى بعلماء الحرمين وقرأ على بعضهم واستجازهم[١]، كما سيأتي عند ذكر شيوخه الحرميين.

٣. رحلته إلى بيت المقدس (١١٣٤هـ):

اجتمع العجلونيُّ في رحلته هذه بشيخه شمس الدين الرمليِّ واستجازه[٢]، وزار في هذه الرحلة قبر النبيِّ صالحٍ عليه السلام[٣].

٤. رحلته إلى بعض بلاد الشام:

ذكر العجلونيُّ في «البسط التام في الرحلة لبعض بلاد الشام» رحلتَه التي زار فيها بعض بلاد الشام عام (١١٣٥هـ)، بدءاً من دمشقَ، حيث زار قبور بعض الأنبياء والصحابة والصالحين في دمشق، ثمَّ ذهب إلى حمص لزيارة قبر سيدنا خالد بن الوليد رضي الله عنه مارّاً بالنبك وقارة وغيرهما، ثم رحل إلى جبلة لزيارة قبر السلطان إبراهيم بن الأدهم مارّاً بحماة والقدموس وغيرهما، ثمَّ ذهب إلى طرابلس وبَعْلَبَكَّ، وفي كل مدينة كان يجتمع بمشايخها، فيقرؤون عليه، ويجيز من استجازه منهم[٤].

٥. رحلته الحجازية الثانية:

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٤).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٠).

(٣) يُنظَر «الفيض الجاري» (٥/ ٩٥٦).

(٤) يُنظَر «البسط التام في الرحلة لبعض بلاد الشام» (ق٧-٥١)، ولم أقف على تتمة الرحلة؛ وذلك لأن المخطوط ناقصٌ.

أكرم الله العجلونيَّ بالحجِّ مرَّة ثانية عام (١١٥٧هـ)، وفي هذه الرحلة أقرأ «صحيحَ البخاريِّ» في الروضة الشريفة، وأعاد له الدرس تلميذه المرادي[١]، وحضر أحد دروسه السويديُّ[٢]، وتحاورا في أول حديث في «البخاري»: «إنما الأعمال بالنيات»[٣].

وقد ذكر الباحث محمد سعيد المجد في رسالته التي حقق فيها مقدمة «الفيض الجاري»[٤] أن العجلوني رحل للحج عام (١١٥١هـ)، وليس بصحيح؛ وذلك أنَّ العجلونيَّ قال في «الفيض»: (وقد زرتُها -يعني: السيدة خديجة- عامَ سبعة وخمسين ومائة وألف حين حججتُ ثانياً، كما زرتُها في الحجَّة الأولى سنة ثلاثة وثلاثين ومائة وألف)[٥].

ثانياً: شيوخه:

ذكر العجلونيُّ شيوخَه في ثَبَتِه «حليةِ أهل الفضل والكمال باتصال الأسانيد بكُمَّل الرجال»، وبلغ بهم ثمانيةً وعشرين شيخاً، رتَّبهم على البلدان، فبدأ بالشاميِّين -الدمشقيِّين ثم الفلسطينيين- ثمَّ المكيين، ثم المدنيين، ثم الروميين، وسأذكرهم مرتبين كما ذكرهم[٦]، وأذكر ترجمة مختصرة لكلِّ شيخ منهم، والعلوم التي أخذها العجلوني عنه.

أوَّلاً: شيوخه الشاميون:

١. الشيخ أبو المواهب الحنبلي:

(١) ستأتي ترجمته في تلاميذه (ص٦٩).

(٢) ستأتي ترجمته في شيوخه (ص٦٣).

(٣) يُنظَر «النفحة المسكية» (ص٣١١)، «سلك الدرر» (١/ ٢٦١).

(٤) يُنظَر (ص٤٦).

(٥) «الفيض الجاري» (٦/ ٤٥١).

(٦) وأزيد شيخاً عراقيّاً.

محمد بن عبد الباقي، مفتي الحنابلة بدمشق، شيخ القرَّاء والمحدثين، وُلِد بدمشقَ سنة (١٠٤٤هـ)، له رسالة في قراءة حفص عن عاصم، وبعض كتابة على «صحيح البخاري» بنى بها على كتابة لوالده لم تكملا، توفي في دمشق سنة (١١٢٦هـ)[١].

قرأ العجلونيُّ على الشيخ أبي المواهب في علم التجويد والقراءات، وجمع عليه ختمة للسبعة من طريق «الشاطبية»، وقرأ عليه في الحديث رواية ودراية، وفي الحساب والفرائض، وأجازه إجازة عامة ذكر فيها الكتب التي قرأها عليه وهي:

في القراءات: «الشاطبية» مع مطالعة شروحها، «الرائية» مع مطالعة شروحها، **وفي مصطلح الحديث**: «شرح الألفية» للشيخ زكريا الأنصاري، و«شرح النخبة» للحافظ ابن حجر، **وفي الحديث**: «رواية الأربعين» وحصصاً عديدة من «صحيح البخاري»، **وفي الفرائض**: «كشف الغوامض»[٢].

٢. الشيخ محمد الكاملي:

محمد بن علي بن محمد الكاملي الشافعي الدمشقي، ولد بدمشق سنة (١٠٤٤هـ)، درَّس في الجامع الأموي، وكان عديم النظير في فصاحة المنطق واستحضار الفقه والحديث والتفسير، توفي بدمشق سنة (١١٣١هـ)[٣].

حضر العجلونيُّ دروسه الخاصَّة والعامَّة، وكان يقرأ كثيراً في «شرح المنهج» و«الجامع الصغير»، وأجازه إجازة عامة بـ«صحيح البخاري» وغيره مما تجوز له روايته[٤].

٣. الشيخ عبد الغني النابلسي:

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٥٢-٥٣)، «سلك الدرر» (١/ ٦٧)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (١/ ٢٨٩).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٥٤).

(٣) يُنظَر «سلك الدرر» (٤/ ٦٧)، «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٦٥-٦٧).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٦٦).

عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي الحنفي الدمشقي النقشبندي، الوليُّ العارف بالله، ولد بدمشق سنة (١٠٥٠هـ)، له تصانيف كثيرة منها: «الأنوار الإلهية شرح المقدمة السنوسية» و«ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث» و«مفتاح المعية شرح الرسالة النقشبندية» وغيرها، مات سنة (١١٤٣هـ)[١].

حضر العجلونيُّ دروسه الخاصَّة والعامَّة، وأجازه برواية «صحيح البخاري» وبقية الكتب السِّتَّة، وكتب التفسير والعقائد والأصول واللغة والمعقولات، وكتب الصوفية، وسائر ما يجوز له روايته إجازة عامَّة مطلقة[٢].

٤. الشيخ الملا إلياس الكردي:

إلياس بن إبراهيم بن داود الكرديُّ الشافعيُّ الصوفيُّ، نزيل دمشق، وُلِد سنة (١٠٤٧هـ)، له تصانيف منها: «حاشية على الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة» و«حاشية على شرح السنوسية»، وغيرهما من الحواشي، توفي سنة (١١٣٨هـ)[٣].

قرأ عليه العجلونيُّ في العقائد «شرح السنوسية» و«شرح الرسالة العضدية»، وفي أصول الفقه، وحصَّة من «صحيح البخاريِّ» و«الأربعين النووية»، وأجازه بذلك وببقية الكتب الستة و«الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«المشكاة» و«المصابيح» وغيرها من حديث وغيره، وبما له من الرسائل والمؤلفات[٤].

٥. الشيخ يونس المصري:

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٦٧)، «سلك الدرر» (٣/ ٣٠).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٧٠-٨٤).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٨٥)، «سلك الدرر» (١/ ٢٧٢).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٥٥، ٨٦-٨٧).

يونس بن أحمد المحلِّي الأزهري الشافعي العالم الفقيه، نزيل دمشق، ولد سنة (١٠٢٩هـ)، درَّس تحت قبَّة النسر قبل العجلونيِّ، توفي سنة (١١١٩هـ)[١].

حضر العجلونيُّ دروسه الحديثية لـ«البخاري»، ودروسه الفقهية والتفسيرية، وأجازه بسائر ما تجوز له روايته[٢].

٦. الملا عبد الرحيم الأزبكي:

عبد الرحيم بن محمد بن أحمد الكابلي الهندي، نزيل دمشق، كان عجباً في سرعة التقرير وحسن التأدية وفصاحة العبارة، توفي سنة (١١٣١هـ) وقيل: (١١٣٥هـ)[٣].

قرأ عليه العجلونيُّ في علم العقائد والفلك، وشيئاً من أوائل «صحيح البخاري»[٤].

٧. الشيخ عبد الرحمن الحنفي السليمي:

عبد الرحمن بن يحيى وقيل: بن محيي الدين الدمشقيُّ، المعروف بالمجلِّد، النَّحْويُّ المعمَّر، ولد بعد (١٠٣٠هـ)، وتُوُفِّيَ سنة (١١٤٠هـ)[٥].

قرأ عليه العجلونيُّ في علم العربية، وأجازه بما يجوز له روايته[٦].

٨. الشيخ أحمد بن عبد الكريم الغزِّي:

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٢)، «سلك الدرر» (٤/ ٢٦٦).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٢).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٣)، «سلك الدرر» (٣/ ٩).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٣).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٤)، «سلك الدرر» (٢/ ٣٢٧).

(٦) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٤).

مفتي الشافعية في دمشق، وُلد سنة (١٠٧٨هـ)، كان عالماً رئيساً مكرماً للناس مقبول الشفاعة عند الحكام، له تصانيف منها: «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث» و«شرح على المنحة النجمية في شرح اللمحة البدرية» وغيرهما، تُوُفِّيَ سنة (١١٤٣هـ)[١].

حضر العجلونيُّ كثيراً من دروسه العامة في الحديث والفقه، وأجازه إجازة قولية[٢].

٩. الشيخ إسماعيل الحائك:

إسماعيل بن علي بن رجب بن إبراهيم، الشهير بالحائك، فقيه الشام في عصره، ومفتي الحنفية بدمشق، كان من أجلِّ الفقهاء والعلماء، توفي سنة (١١١٣هـ)[٣].

قرأ عليه العجلونيُّ غالب «شرح ألفيَّة ابن مالك» لبدر الدين ابن الناظم[٤].

١٠. الشيخ نور الدين الدسوقي:

نور الدين بن عبد الغني بن إبراهيم الدسوقي الدمشقي، أقرأ في الجامع الأموي الفقه والتصوُّف، توفي سنة (١١٠٧هـ)، وقيل: (١١٠٩هـ).

قرأ عليه العجلونيُّ في الفقه والعقائد[٥].

١١. الشيخ عثمان القطَّان:

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٤)، «سلك الدرر» (١/ ١١٧).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٤).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٥)، «سلك الدرر» (١/ ٢٥٦).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٥)، وبدر الدين هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، شيخ العربية، أخذ عن والده النحو واللغة والمنطق، توفي سنة (٦٨٦هـ)، يُنظَر «الوافي بالوفيات» (١/ ١٦٥)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٩٨) (٤٩٠).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٦)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (١/ ٥٩).

عثمان بن محمود بن حسن خطاب الشافعي الدمشقي، محقق وقته في العلوم النقلية والعقلية، تُوُفِّيَ سنة (١١١٥هـ)[١].

قرأ العجلونيُّ عليه في النحو «شرح التسهيل» للدماميني، وفي أصول الفقه بعضاً من «شرح جمع الجوامع» لجلال الدين المحلِّي[٢].

١٢. الشيخ ابن الشمعة:

عثمان بن محمد بن رجب البعلي الأصل، الدمشقي، الشهير بابن الشمعة، كان يُقرئ في أكثر من عشرة علوم؛ في أصول الدين والفقه وأصوله والفرائض والحساب والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع ومصطلح الحديث والمنطق والحديث، مع براعته في التفسير والقراءات، تُوُفِّيَ سنة (١١٢٦هـ)[٣].

قرأ عليه العجلونيُّ في الفقه «منهاج النووي» وفي الأصول «شرح الورقات» لابن قاسم العبَّادي[٤].

١٣. الشيخ عبد القادر الحنبلي:

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٦)، «سلك الدرر» (٣/ ١٦٧).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٦)، وجلال الدين هو محمد بن أحمد بن محمد المحليُّ الشافعي، ولد بمصر سنة (٧٩١هـ)،كان علَّامة آيةً في الذكاء والفهم، اشتغل وبرع في الفنون فقهاً وكلاماً وأصولاً ونحواً ومنطقاً وغيرها، له تصانيفُ تُشَدُّ لها الرحال؛ منها: «شرح المنهاج في الفقه»، تُوُفِّيَ سنة (٨٦٤هـ)، يُنظَر «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» (١/ ٤٤٣) (٢٠٠)، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٩/ ٤٤٧).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٦)، «سلك الدرر» (٣/ ١٦٦)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (١/ ٢٨٨).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٥٦، ٩٦)، وابن قاسم العبَّادي هو شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، برع في العربية والبلاغة والتفسير والكلام، له مصنفات منها: «حاشية على شرح جمع الجوامع»، و«شرح الورقات» المذكور وغيرهما، توفي سنة (٩٩٤هـ)، يُنظَر «الكواكب السائرة» (٣/ ١١١)، «شذرات الذهب» (١٠/ ٦٣٧)، «الأعلام» (١/ ١٩٨).

عبد القادر بن عمر بن عبد القادر التغلبي الحنبلي الدمشقي، ولد في دمشق سنة (١٠٥٢هـ)، كان عالماً فقيهاً فرضيّاً، صنف شرحاً على «دليل الطالب» في مذهب الحنابلة توفِّي سنة (١١٣٥هـ)[١].

قرأ عليه العجلوني في الفرائض والحساب[٢].

١٤. الشيخ عبد الجليل بن أبي المواهب الحنبليُّ:

عبد الجليل بن الشيخ أبي المواهب بن عبد الباقي الحنبلي الدمشقي، ولد بدمشق سنة (١٠٧٩هـ)، اشتغل بطلب العلم على والده وغيره، كان عجباً في تقرير العبارة يؤديها بفصاحة وبيان، له تآليف منها: «نظم الشافية» في الصرف وشرحها شرحاً وافياً، وله أرجوزة في العروض، توفي سنة (١١١٩هـ)[٣].

قرأ عليه العجلونيُّ في النحو والمعاني والبيان[٤].

١٥. الشيخ عبد الله العمري:

عبد الله بن زين الدين العمري الحنفيُّ العجلونيُّ، نزيل دمشق، كان سيبويه زمانه وفريد وقته وأوانه في النحو، توفي في دمشق سنة (١١١٢هـ)[٥].

قرأ عليه العجلونيُّ كثيراً من كتب النحو؛ كـ«الجامي» و«العصام» و«مغني اللبيب»، وأجازه أن يروي عنه سائر ما قرأه عليه من الكتب وما قرَّره له[٦].

١٦. الشيخ عبد الرحمن السَّفرجلانيُّ:

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٧)، «سلك الدرر» (٣/ ٨٥).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٧).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٧)، «سلك الدرر» (٢/ ٢٣٤).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٥٥، ٩٧).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٧)، «سلك الدرر» (٣/ ٨٦).

(٦) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٨).

عبد الرحمن بن عمر بن إبراهيم الشافعيُّ الدمشقيُّ، المعروف بالسفرجلانيِّ، بلغ من الجاه والعز والرفعة والاشتهار مبلغاً عظيماً، كان يلازمه جماعة من العلماء؛ كالشيخ عبد السلام الكاملي، والشيخ إسماعيل العجلوني[1].

١٧. الشيخ محمد بن محمد الخليلي المقدسي:

محمد بن محمد بن شرف الدين الشافعي الخليلي بلداً ومولداً، المقدسيُّ سكناً، الأزهريُّ طلباً، إمام محدِّث فقيه أصولي صوفي، توفي سنة (١١٤٧هـ)[2].

أجاز العجلونيَّ وولديه حين قدم دمشقَ سنة (١١١٩هـ) إجازة عامة[3].

١٨. الشيخ شمس الدين الرملي:

محمد شمس الدين بن نور الله بن شمس الدين بن أحمد الخيري الحنفي الرمليُّ، تُوُفِّيَ بالرملة سنة (١١٣٨هـ).

أجاز العجلونيَّ إجازة عامَّة حين اجتمع به في الرملة[4].

ثانياً: شيوخه المكيون:

١٩. الشيخ عبد الله بن سالم البصري:

عبد الله بن سالم بن محمَّد البصري ثم المكِّيُّ المحدِّث، ولد سنة (١٠٤٩هـ)، له تصانيف منها: «الضياء الساري على صحيح البخاري» و«الإمداد بعلو الإسناد»، توفي سنة (١١٣٤هـ)[5].

(١) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ٣٠٨)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٢/ ٢٢٠)، ولم يذكره العجلونيُّ في «ثَبَته».

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٩)، «سلك الدرر» (٤/ ٩٤).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٩).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٩)، «القول السديد في اتصال الأسانيد» (ق/ ٢٩).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٤)، «هدية العارفين» (١/ ٤٨٠).

أجاز العجلونيَّ مرَّتين؛ مرَّةً بالتماسٍ من صديقه الشيخ عبد الرحيم الطوَّاقي، ومرَّة حين حجَّ العجلونيُّ سنة (١١٣٣هـ) واجتمع به بمكَّة، فقرأ عليه نبذة يسيرة من «ألفية العراقي» و«التقريب» للإمام النووي، وأجازه إجازة عامة[١].

٢٠. الشيخ تاج الدين القلعي:

محمد تاج الدين بن عبد المحسن القلعيُّ، القاضي الحنفيُّ، المكيُّ، صاحب «أوائل القلعي»، توفي سنة (١١٤٦هـ)[٢].

أسمعَ العجلونيَّ الحديث المسلسل[٣] بالأولية[٤]، ونبذة من «مختصره لسنن الترمذي»، وقرأ العجلونيُّ عليه بعضه، وأجاز العجلونيَّ إجازة عامة[٥].

٢١. الشيخ محمد عقيلة المكي:

محمد بن أحمد الشهير بعَقِيلة، أبو عبد الله الحنفيُّ المكيُّ، له مؤلَّفات منها: «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» و«الفوائد الجليلة» في مسلسلاته و«قرة العين في بيان وِرد الخميس والاثنين»، تُوُفِّيَ سنة (١١٥٠هـ)[٦].

---

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٤-١٠٦).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٦)، «فهرس الفهارس» (١/ ٩٧).

(٣) الحديث المسلسل: هو الحديث الذي تتابع رجال إسناده وتواردوا فيه واحداً بعد واحدٍ على صفة أو حالة واحدة للرواة تارة وللرواية تارة أخرى، يُنظَر «علوم الحديث» (ص٢٧٥)، «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» (ص١٢٢)، «تدريب الراوي» (٢/ ٦٤٠).

(٤) المسلسل بالأولية هو حديث عبد الله بن عَمرو بن العاص رضي الله عنه: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم قال: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا مَن في الأرض يرحمكم من في السماء»، تسلسل بكونه أولَ حديث سمعه كلُّ راوٍ في الإسناد من شيخه، أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الأدب، باب في الرحمة (٤٩٤١) والترمذيُّ في «جامعه» كتاب البر والصلة، باب رحمة المسلمين (١٩٢٤) وقال: حديث حسن صحيح، ويُنظَر «جياد المسلسلات» (ص٧٣-٧٧).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٧).

(٦) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٨)، «سلك الدرر» (٤/ ٣٠).

أجاز العجلونيَّ مرَّتين؛ مرَّة بمكَّة المشرَّفة حين حجَّ العجلونيُّ سنة (١١٣٣هـ)، والثانية بدمشقَ حين قدمها الشيخ مع ركب الحاجِّ سنة (١١٤٣هـ)[١].

٢٢. الشيخ محمد الوليدي:

محمد بن سلطان الشافعي المكي، الشهير بالوليدي، المدرس بدار الخيزران[٢]، عالم فقيه بارع، توفي شهيداً سنة (١١٣٤هـ)[٣].

سمع العجلونيُّ منه أوائل «صحيح البخاري»، وأجازه الشيخ بالحديث المسلسل بالأولية والكتب السِّتَّة وبكتاب «دلائل الخيرات» لمحمَّد بن سليمان الجُزُوليِّ[٤] وحزبَي البحر والبر، وأجازه بكل ما أجازه به الشيخ أحمد النخلي[٥] والشيخ عبد الله بن سالم البصري[٦].

٢٣. الشيخ محمد الضرير الإسكندراني:

محمد بن سلامة بن إبراهيم الضرير الإسكندراني ثمَّ المكِّيُّ، المالكيُّ المفسِّر الشاعر، له تفسير منظوم للقرآن الكريم، توفي سنة (١١٤٩هـ)[٧].

ذاكر العجلونيَّ واختبره، فشهد له بالعلم، وأثنى عليه، وأجازه إجازة عامَّة نظماً ونثراً[٨].

٢٤. الشيخ يونس المصري الدمرداشي:

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٨).

(٢) هي دار الأرقم بن أبي الأرقم رضي الله عنه عند الصفا ، كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يستتر فيها في بدء الدعوة، اشتراها المهديُّ ووهبها للخيزران أمِّ الخليفة هارون الرشيد، يُنظَر «تاريخ مكة والمسجد الحرام» (ص١٨٩).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١١٠)، «سلك الدرر» (٤/ ١١٠).

(٤) هو أبو عبد الله الفقيه المالكيُّ الشاذليُّ، كان يحفظ فرعَي ابن الحاجب، ألَّف في التصوُّف، توفي سنة (٨٧٠هـ)، يُنظَر «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» (ص٥٤٥) (٦٦٤)، «الأعلام» (٦/ ١٥١).

(٥) ستأتي ترجمته قريباً.

(٦) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١١٠-١١٣).

(٧) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١١٣)، «سلك الدرر» (٤/ ١٢٣).

(٨) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١١٥-١١٦).

يونس المصريُّ ثمَّ المكيُّ، الدِّمِرْداشيُّ طريقةً، تُوُفِّي بمكَّة سنة (١١٤٣هـ).

أجازَ العجلونيَّ بجميع ما يحل له روايته[١].

٢٥. الشيخ أحمد النخليُّ:

أحمد بن محمد النَّخلي المكيُّ، أبو العبَّاس، الإمام المحدِّث المعمَّر، لازم التدريس والإفادة بالمسجد الحرام، ألَّف ثبَتاً جمع فيه أسماء شيوخه اسمه «بغية الطالبين لبيان الأشياخ المحققين المدققين»، تُوُفِّيَ سنة (١١٣٠هـ)[٢].

أجاز العجلونيَّ بـ«الدرر الكامنة» و«دلائل الخيرات»، وبالحديث المسلسل بقول كلِّ راوٍ: وأنا أحبك فقل...[٣].

ثالثاً: شيوخه المدنيُّون:

٢٦. الشيخ أبو الطاهر الكوراني:

محمد بن إبراهيم بن حسن الشافعيُّ المدنيُّ، الشهير بالكوراني، ولد بالمدينة المنورة سنة (١٠٨١هـ)، تولَّى إفتاء الشافعية بالمدينة مدَّةً، تُوُفِّيَ سنة (١١٤٥هـ)[٤].

أجاز العجلونيَّ إجازة عامَّة حين زار المدينة في حجته الأولى عام (١١٣٣هـ)[٥].

---

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٠).

(٢) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ١٧١)، «فهرس الفهارس ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات» (١/ ٢٥١)، «الأعلام» (١/ ٢٤١).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٧٧، ٢٩٦)، ولم يترجم له العجلونيُّ في «الحلية»، لكن ذكره عند بيان أسانيده لبعض الكتب وأسانيده لبعض الأحاديث المسلسلة، والمراد بالحديث حديثُ معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا معاذ، إني أحبك، فقل: اللهم أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»، أخرجه أبو داود في «سننه» كتاب سجود القرآن، باب في الاستغفار (١٥٢٢)، والنسائيُّ في «المجتبى» كتاب صفة الصلاة، باب نوع آخر من الدعاء (٣/ ٥٣) بلا سلسلة، وأخرجه مسلسلاً البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٦/ ٢٣٦) (٤٠٩٧).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٢-١٢٣)، «سلك الدرر» (٤/ ٢٧).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٣-١٢٤).

٢٧. الشيخ أبو الحسن السندي:

محمد بن عبد الهادي السِّنديُّ الأصل والمولد، نزيل المدينة المنوَّرة، والمدرِّس بحرمها الشريف، له مصنفات؛ منها: حواشٍ على الكتب الستة، وحاشية على «فتح القدير»، وحاشية على «تفسير البيضاوي»، تُوُفِّي سنة (١١٣٨هـ)، وقيل: سنة (١١٣٩هـ)[١].

أجاز العجلونيَّ إجازةً عامَّة[٢].

٢٨. الشيخ أبو الطيب السِّنديُّ:

محمد بن عبد القادر السنديُّ ثمَّ المدنيُّ، له شرحٌ حسن على «جامع الترمذيِّ»، وحاشية على «الدر المختار»[٣].

أجاز العجلونيَّ بما تجوز له روايته بالمدينة المنورة، وذلك حين حجَّ الحجَّة الأولى[٤].

٢٩. الشيخ محمد البرزنجي:

محمَّد بن رسول الكردي البرزنجي الأصل والمولد، دخل همذان وبغداد ودمشق وقسطنطينية ومصر، ثمَّ توطَّن المدينة المنوَّرة وتصدر للتدريس فيها، له تصانيف؛ منها: «الإشاعة في أشراط الساعة» و«النواقض للروافض» ورسالة في الجهر بالبسملة في الصلاة، تُوُفِّيَ سنة (١١٠٣هـ)[٥].

اجتمع به العجلونيُّ مراراً في دمشق حين مروره إليها متوجِّهاً إلى بلاد الروم، وقُرِئَ عليه شيءٌ من «صحيح البخاري» بحضور العجلونيِّ، وأجاز الشيخُ الحاضرين إجازةً عامَّة فدخل العجلونيُّ في إجازته العامَّة[٦].

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٦)، «سلك الدرر» (٤/ ٦٦).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٦-١٢٧).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٧)، «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والمناظر» (٦/ ٦٨٩).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٧-١٢٨).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٨)، «سلك الدرر» (٤/ ٦٦).

(٦) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٨-١٢٩).

رابعاً: شيوخه الروميُّون:

٣٠. الشيخ سليمان بن أحمد الروميُّ:

سليمان بن أحمد الرومي القسطنطيني الحنفي، الواعظ بجامع أياصوفيا الكبير بالقسطنطينية، توفي سنة (١١٣٤هـ)[١].

قرأ العجلونيُّ عليه شيئاً من أوائل «صحيح البخاريِّ»، وأجازه أن يروي عنه ما تجوز له روايته[٢].

خامساً: شيوخه العراقيون:

٣١. الشيخ عبد الله السويدي:

عبد الله بن الحسين بن مرعي بن ناصر الدين البغدادي الشافعيُّ، أبو البركات، الشهير بالسويديِّ، ذهب إلى حلب ودمشق وأقرأ فيهما، وأخذ في ذهابه وإيابه عن مشايخ أجلاء، وأخذوا عنه، ففي حلب عن مفتيها ونقيبها محمد بن إبراهيم الطرابلسيِّ وغيره، وفي دمشق عن الشيخ العجلونيِّ وغيره، توفي ببغداد سنة (١١٧٤هـ).

وحضر العجلونيُّ درسه في الروضة الشريفة حيث أقرأ أطراف الكتب الستة، واستجازه العجلونيُّ[٣].

المطلب الثاني: تدريسه تحت قبة النسر:

كان جامع بني أميَّة -وما يزال- منارةً من منارات العِلم، فيه ارتفعت ذُراه، وشُيِّدت صروحه، ومنه تخرَّج علماء عظماء، ودرَّس تحت قبَّته قبَّةِ النسر[٤] جملةٌ من العلماء الأفاضل، وفي منتصف القرن الحادي

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٩)، «التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز» (ص٣٦).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٩-١٣٠).

(٣) يُنظَر «سلك الدرر» (٣/ ٨٤)، ولم يترجم له العجلونيُّ في «الحلية».

(٤) بنى هذه القبَّةَ الوليدُ بن عبد الملك، وأرادها سامقة باسقة، فلما استقلت وتمت وقعت، فشق عليه ذلك، فجاءه أحد البنائين وتولى بناءها وحده، فحفر موضع الأركان حتى بلغ الماء، ثم بناها وغطاها بالحصر، وهرب سنة والوليدُ يطلبه، وبعد السنة عاد ذلك البنَّاء، وذهب مع الوليد إلى المسجد، وكشف الحصر، فوجد البنيان قد انحطَّ حتى صار مع وجه الأرض، ثم قال: مِن هذا كنتَ تؤتى، ثم بناها ببنائها الذي بنيت عليه حتى قامت، يُنظَر «تاريخ دمشق» (٢/ ٢٦١)، «الجامع الأموي في دمشق» (ص٤٤).

عشر رتَّب بهرام آغا[1] وظيفةً رسمية وهي تدريس «صحيح البخاريِّ» تحت قبَّة النسر كلَّ يوم بعد العصر في رجب وشعبان ورمضان، وبنى السوق الجديد والخان قرب باب الجابية لأجلها، وعيَّن للمدرس تحتها وللمعيد عطاءً معيَّناً[2].

وكان أول من ابتدأ بالتحديث تحت قبة النسر الشيخ محمد الميداني[3]، ثمَّ درَّس بعده النجمُ الغزيُّ[4]، والظاهر أنَّ وظيفة التدريس تحت القبة استُحدِثت في مدَّة تدريسه[5]، وهذه الوظيفة كانت مشروطة لأعلم علماء الشام[6].

وفي عام (١١١٩هـ) رحل العجلونيُّ إلى إستانبول، فلما كان بها انحلَّ التدريس تحت قبة النسر بالجامع الأمويِّ بوفاة الشيخ يونس المصريِّ، فعُيِّنَ العجلونيُّ خَلَفاً له، وكان والي دمشق إذ ذاكَ[7] عارضاً بتلك

وسميت بقبة النسر بعدما أطلق العرب اسم هذا الطائر على المصلى والحرم، فشبهوا القبة برأسه، والرواق القاطع بجسمه، والأروقة عن يمينه ويساره بجناحيه، ينظر «معجم دمشق التاريخي» (٢/ ١١٣).

(١) كَتْخُذا –أي: وكيل نفقة– والدةِ السلطان إبراهيم، يُنظَر «خلاصة الأثر» (٣/ ٤٠٨)، «نتيجة الفكر» (ص٩٥)، «الألقاب والوظائف العثمانية» (ص١٤٤).

(٢) يُنظَر «خلاصة الأثر» (٣/ ٤٠٨-٤٠٩)، «نتيجة الفكر» (ص٩٥-٩٨)، «دُور الحديث الشريف بدمشق» (ص٢٣٤).

(٣) هو شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، الحموي الأصل، الدمشقيُّ الميدانيُّ، الشافعيُّ، عالم دمشق ومحدِّثها، لَمَّا مات الشمس الداوديُّ سنة (١٠٠٦هـ) فقد الناس مجلسه للحديث، فطلبوا من الشمس الميداني عقد مجلس في الحديث بعد موته بسنتين أو أكثر، فأقرأ «صحيح البخاري» بعد صلاة العصر، واختار أن يكون جلوسه تحت قبة النسر، وكان الداوديُّ يجلس تجاه محراب الشافعية، واستمر الميدانيُّ إلى أن تُوُفِّيَ سنة (١٠٣٣هـ)، يُنظَر «خلاصة الأثر» (٤/ ١٧٠-١٧٤)، «نتيجة الفكر» (ص٩٨-٩٩).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد الغزيُّ، محدِّث الشام ومسندها، ولد سنة (٩٧٧هـ)، له تصانيف كثيرة؛ من أشهرها «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة»، درَّس تحت قبة النسر بعد وفاة الميداني إلى أن توفي سنة (١٠٦١هـ)، يُنظَر «خلاصة الأثر» (٤/ ١٨٩-١٧٤)، «نتيجة الفكر» (ص١٠٠-١٠١).

(٥) يُنظَر «نتيجة الفكر» (ص١٠١).

(٦) يُنظَر «خلاصة الأثر» (٣/ ٤٠٨-٤٠٩)، «نتيجة الفكر» (ص٩٥-٩٨).

(٧) الوزير يوسف باشا.

الوظيفة إلى شيخِ العجلونيِّ الشيخِ محمد الكامليِّ، فحين وصول العرض إلى دار الخلافة للدولة العليَّة قسطنطينية لم يوجِّهوا التدريس لشيخه الكامليِّ، بل وجَّهوه للعجلونيِّ، ولمَّا ولي التدريس تحت القبة أنشد قائلاً:

لَولَا الْمُقَدَّرُ مَا جَلَسْتُ بِمَجْلِسٍ جَلَسَتْ بِهِ الْعُلَمَاءُ وَالأَعْيَانُ

فَلَئِنْ أَصَبْتُ فَمِنْ مَوَاهبِ خَالِقِي وَلَئِنْ زَلَلْتُ فَيُرْتَجَى الغُفْرَانُ[1]

واستقام بهذا التدريس إلى أن مات رحمه الله تعالى، ومدَّةُ إقامته في هذه الوظيفة **اثنتان وأربعون سنةً**، من بداية عام (١١٢٠هـ) إلى ثاني محرَّم الحرام عام (١١٦٢هـ)[2].

وقد ذكر صاحب «نتيجة الفكر فيمن درس تحت قبة النسر» نقلاً عن «سلك الدرر» -وتبعه الباحث محمد سعيد المجد في رسالته التي حقق فيها مقدمة «الفيض الجاري»[3]- أنه درَّس من ابتداء عام (١١٢١هـ)[4]، والذي في المطبوع من «سلك الدر»: (من سنة ابتداء **عشرين**...)[5]، وهو الصواب؛ وذلك أن العجلونيَّ رحمه الله تعالى قال في «حلية أهل الفضل والكمال» في ترجمة شيخه يونس: (مدرِّس «البخاريِّ» قبلنا تحت القبة في الجامع الأموي، وعنه أخذتُ وظيفةَ التدريس المذكور؛ لوفاته وانحلال الوظيفة عنه حين كنت بالديار الرومية في القسطنطينية المحمية، **وذلك في أواخر عام تسعة عشر ومئة وألف**)[6].

(١) يُنظَر «مجموع الأثبات الحديثية لآل الكزبري الدمشقيين» (ص٢٨٩).

(٢) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ٢٦٠)، «نتيجة الفكر» (ص١١٣-١١٥).

(٣) يُنظَر (ص٤٤).

(٤) يُنظَر «نتيجة الفكر» (ص١١٤).

(٥) «سلك الدرر» (١/ ٢٦٠).

(٦) «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٩٢).

وذكر المراديُّ[1] في «سلك الدرر» أنَّ العجلونيَّ درَّس **إحدى وأربعين سنة**[2]، وغلَّط صاحب «نتيجة الفكر» مَن قال: (إن مدة تدريسه ثلاث وأربعون سنة)[3]، وقائل ذلك هو تلميذُ العجلونيِّ السفارينيُّ في «ثَبَته»[4]، ولعل السفارينيَّ عدَّ شهر ذي الحجة الذي استلم فيه العجلونيُّ التدريس في سنة (١١١٩هـ) وشهر محرَّم الذي مات فيه سنة (١١٦٢هـ)، فبلغت (٤٣) سنة، وقمتُ بعدِّ السنوات دونهما فبلغت **اثنتين وأربعين سنة**، والله أعلم.

المطلب الثالث: تلامذته:

لزم العجلونيَّ وتتلمذ على يديه جماعةٌ كثيرون لا يحصون عدداً، وذلك أنَّه كان مدرِّساً في الجامع الأموي تحت قبة النسر، وفي مسجد بني السفرجلانيِّ، وممَّن تتلمذ على يديه:

١. أحمد بن عبيد الله بن عسكر بن أحمد الحمصيُّ الأصل الدمشقيُّ الشافعيُّ الشهير بالعطَّار، إمام الشافعية في جامع بني أمية، والمدرس في السليمانية، لازم الشيخَ العجلونيَّ نحواً من عشر سنين، وحضر دروسه العامة والخاصة، ومن أجلِّ ما حضر عليه «صحيح البخاري» مع قراءة لشرحه عليه، وأجازه العجلونيُّ بكل ما يجوز له، توفي سنة (١٢١٨هـ)[5].

٢. أحمد بن محمَّد بن علي بن زين الدين، الشهير بالحلويِّ، أبو الفتوح، الحمويُّ الأصل الحلبيُّ الحنفيُّ، له تصانيف منها: «مطالب السعادات في الصلاة والسلام على سيد السادات» و«سعادة

(١) محمد خليل بن علي بن محمد المراديُّ الحسينيَّ الحنفيُّ البخاريُّ الأصل الدمشقيُّ، مفتي دمشق، ونقيب أشرافها، له مصنفات أشهرها: «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، توفي سنة (١٢٠٦هـ)، يُنظَر «حلية البشر» (ص١٣٩٣)، «الأعلام» (٦/ ١١٨).

(٢) «سلك الدرر» (١/ ٢٦٠).

(٣) يُنظَر «نتيجة الفكر» (ص١١٥).

(٤) يُنظَر «ثبت السفاريني» (ص٢٨٤).

(٥) يُنظَر «انتخاب العوالي والشيوخ الأخيار» (ص٢٩)، «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (ص١٣١)، «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٢٧)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثالث عشر الهجري» (١/ ١١٥).

الدارين في بر الوالدين» وغيرهما، قدم دمشقَ أربع مرات أخذ فيها عن العجلونيِّ وغيره، توفي سنة (١١٩٥هـ)[١].

٣. أحمد بن محمد الشافعيُّ الباقانيُّ النابُلُسيُّ، كان محدِّثاً فقيهاً أصوليّاً مفسِّراً متكلِّماً، قدم دمشق وأقام بها مدَّة، وأخذ عن شيوخها، وحضر دروس العجلونيِّ، وسمع منه طرفاً من «صحيح البخاري»، توفي سنة (١١٩٥هـ)[٢].

٤. شهاب الدين أحمد بن محمد نجيب بن إبراهيم الأيوبي الحنفي الدمشقيُّ، توقد في العلوم ذهنه، فعلا مقامه وارتفع، وأخذ عنه الخاص والعام، وعرف له الناس جلالة وقدراً، أخذ عن الشيخ العجلونيِّ وغيره، توفي سنة (١٢١٤هـ)[٣].

٥. حسن بن أحمد الشافعيُّ الدمشقيُّ النَّحْويُّ اللغويُّ، المعروف بالمغربل لشغله في صنعة غربلة القمح، اشتغل بحفظ القرآن ثم بطلب العلم، واشتغل مع طلب العلم بنسخ الكتب، ومع هذا الاشتغال كان يحضر دروس الشيخ العجلونيِّ في الحديث، توفي بعد سنة (١١٥٠هـ)[٤].

٦. حسن بن عمر الحموي، قرأ على العجلونيِّ أول «صحيح البخاري» وأول «المنهاج» للنووي، وأجازه العجلونيُّ[٥].

٧. حسين بن مصطفى بن عبد الرحمن الحصنيُّ، وُلِد بدمشق، وقرأ بها على أجلَّة من شيوخها، أجازه العجلونيُّ بسائر مصنَّفاته، وبما أجازه به شيوخه، تُوُفِّيَ سنة (١١٧٣هـ)[٦].

٨. خليل بن محمد بن إبراهيم بن منصور الدمشقي الحنفي، الشهير بالفتَّال، كانت له يدٌ في الفقه أصولاً وفروعاً، لازم الشيخَ العجلونيَّ وقرأ عليه وعلى غيره في العلوم، وصار يُقرِئ في الجامع الأمويِّ وفي حجرته الكائنة في مدرسة الكلاسة، توفي سنة (١١٨٦هـ)[١].

---

(١) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ١٦٧).

(٢) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ١٩٢).

(٣) يُنظَر «حلية البشر» (ص٢٤٤)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثالث عشر الهجري» (١/ ٩٠).

(٤) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ١٩)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٢/ ٢١٥).

(٥) يُنظَر «البسط التام في الرحلة لبعض بلاد الشام» (ق/ ٢٦).

(٦) يُنظَر مقدمة «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٢٦)، «سلك الدرر» (٢/ ٦٢).

٩. سعيد بن محمد بن إسماعيل بن زين الدين بن بهاء الدين الشافعيُّ الدمشقيُّ، المعروف بالجعفريِّ، كان من أفاضل دمشق، قرأ على الشيخ العجلونيِّ وغيره، ودرَّس في الجامع الأمويِّ، توفي سنة (١١٨٣هـ)[١].

١٠. سعيد بن محمد بن أحمد الشافعي الدمشقيُّ، المعروف بالسمان، كان بارعاً في اللغة والأدب، اشتغل بطلب العلم على الشيوخ، فقرأ على الشيخ العجلونيِّ وغيره، توفي سنة (١١٧٢هـ)[٣].

١١. عبد الحيِّ بن إبراهيم بن عبد الحيِّ الحنفيُّ الدمشقيُّ، المعروف بالبهنسيِّ، كان رحمه الله من الأفاضل الكمَّل فقيهاً نحويّاً، اشتغل في العلوم، فقرأ على الشيخ العجلونيِّ وغيره، توفي سنة (١١٧٣هـ)[٤].

١٢. عبد الرحمن بن جعفر الشافعيُّ، الشهير بالكرديِّ، نزيل دمشق، كان عالماً عاملاً محقِّقاً مدقِّقاً، حضر على الشيخ العجلونيِّ، كان حافظاً للألسن العربية والتركية والفارسية والكردية، توفي سنة (١١٧٢هـ)[٥].

١٣. عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن محمَّد الحنبليُّ البعليُّ الدمشقيُّ، نزيل حلب، لازم دروس الشيخ العجلونيِّ وغيره، توفي سنة (١١٩٢هـ)[٦].

١٤. عبد الرحمن بن محمد بن زين الدين الشافعي الدمشقي، الشهير بالكزبري، أخذ عن جماعة من علماء دمشق منهم الشيخ العجلوني، ودرَّس بالجامع الأموي، وانتفعت به الطلبة، توفي سنة (١١٨٥هـ)[٧].

---

(١) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ٩٩)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٣١٢).

(٢) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ١٣٣)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٢٥٥).

(٣) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ١٤١)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٨٣).

(٤) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ٢٤٠)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ١٧١).

(٥) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ٢٩١)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٩٧).

(٦) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ٣٠٤)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٣٧٥).

(٧) يُنظَر «سلك الدرر» (٢/ ٣٢٦)، «مجموع الأثبات الحديثية لآل الكزبري الدمشقيين» (ص١٢٣).

١٥. عبد الرزاق بن محمد بن عبد الرزاق بن عبد الحق الحنفي الدمشقي، المعروف بالبهنسي، كان محقِّقاً، له اطلاعٌ في التفسير والفقه والأدب، اشتغل بطلب العلم على الشيخ العجلونيِّ وغيره، توفي سنة (١١٨٩هـ)[١].

١٦. عبد الفتاح بن مصطفى بن عبد الباقي بن عبد الرحمن بن محمد الشافعي الدمشقي، المعروف بابن مغيزل، كان أديباً بارعاً وطبيباً ماهراً، قرأ على الشيخ العجلونيِّ وغيره، توفي سنة (١١٩٥هـ)[٢].

١٧. عبد الله بن الحسين بن مرعي بن ناصر الدين البغدادي الشافعيُّ، أبو البركات، الشهير بالسويديِّ، توفي سنة (١١٧٤هـ)[٣].

١٨. علي بن محمد بن مراد بن علي البخاريُّ الأصل الدمشقيُّ، المعروف بالمراديِّ، مفتي الحنفية بدمشق، اشتغل بطلب العلم على جماعة منهم الشيخ العجلونيُّ، وأجازه في الروضة المشرَّفة بكل ما ألَّفه وما أُجيز به وذكره في «ثَبَته»، توفي سنة (١١٨٤هـ)[٤].

١٩. محمد بن أحمد بن سليمان السفاريني شهرةً ومولداً النابلسيُّ الحنبليُّ، صاحب التآليف الكثيرة؛ منها «شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد» و«كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام» وغيرهما، لازم العجلونيَّ وقرأ عليه عدة كتب في الحديث والمصطلح والعربية، والأصول والفروع وغيرها، تُوُفِّي سنة (١١٨٨هـ)[٥].

٢٠. محمد بن محمد بن خليل الشافعي العجلوني الأصل الدمشقي، أبو الفتح، قرأ على علماء دمشق كالشيخ إسماعيل العجلوني وغيره، ورحل إلى مصر وطلب فيها العلم سنين، ثم رجع إلى دمشق وأقرأ في الجامع الأموي، توفي سنة (١١٩٣هـ)[٦].

---

(١) يُنظَر «سلك الدرر» (٣/ ٢١)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٣٤٨).

(٢) يُنظَر «سلك الدرر» (٣/ ٤٢)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٤٢٥).

(٣) يُنظَر «سلك الدرر» (٣/ ٨٤)، وتقدم مترجماً مع شيوخ العجلونيِّ (ص٥٨)؛ وذلك أنَّهما أخذا عن بعضهما.

(٤) يُنظَر «سلك الدرر» (٣/ ٢١٩)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٢٦٥).

(٥) يُنظَر «ثبت السفاريني» (ص١٧٩، ٢٨٤)، «سلك الدرر» (٤/ ٣١)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٣٤٠).

(٦) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ٦٥)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٣٩١).

٢١. مصطفى بن أحمد بن محمد بن سلامة الشافعيُّ الدمياطيُّ، نزيل دمشق، المعروف باللقيمي، كان عالماً فَرَضيّاً أديباً شاعراً، حضر دروس الشيخ العجلونيِّ في «صحيح البخاري»، واختبره العجلونيُّ وباحثه في العلم، فوجده أهلاً جامعاً للكمالات، فأجازه بكل ما ألَّفه وما رواه عن شيوخه الذين ذكرهم في «ثَبَته»، توفي سنة (١١٧٨هـ)[١].

٢٢. مصطفى بن كمال الدين بن عليِّ بن كمال الدين، أبو المعارف الصديقيُّ الحنفيُّ الدمشقيُّ البكريُّ، الشهير بالقطب البكري، ولد بدمشقَ سنة (١٠٩٩هـ)، أخذ عن العجلونيِّ وغيرِه، له مصنَّفات كثيرة منها: «الذخيرة الماحية للآثام في الصلاة على خير الأنام ﷺ»، و«المنهل العذب السائغ لورَّاده في ذكر صلوات الطريق وأوراده»، تُوُفِّيَ سنة (١١٦٢هـ)[٢].

المطلب الرابع: مؤلفاته:

ترك العجلونيُّ رحمه الله تعالى نتاجاً علمياً كبيراً متنوعاً، وألف كتباً كثيرة، أتمَّ بعضها، ولم يتيسر له إتمام الباقي؛ كما ذكر في «ثَبَته»، وسأذكر مصنَّفاتِه مرتبةً على الموضوعات، وأبيِّن التامَّ منها وغير التام، وأنبِّه على المطبوع منها والمخطوط، وأسكت على ما لم أصل فيه إلى بيان.

أولاً: في التفسير:

١. «إسعاف الطالبين بتفسير كتاب الله المبين» غير تام[٣].

٢. «فتح المولى الجليل على أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي» غير تام[٤].

ثانياً: في الحديث الشريف:

١. جمعاً:

٣. «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»، وهو مصنَّفٌ تامٌّ مطبوع مشهورٌ جامعٌ، اختصر فيه «المقاصد الحسنة» للسخاويِّ، وضمَّ إليه ما في «اللآلئ المنثورة في الأحاديث

(١) يُنظَر «سلك الدرر» (٤/ ١٥٤)، «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٢١٢).

(٢) يُنظَر «سلك الدرر» (٤/ ١٩٠)، «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» (٢/ ٤٤٦).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١).

المشهورة» للزركشي[1] و«تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» لابن الديبع و«الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي، جمع فيه ثلاثة آلاف ومئتين وواحداً وثمانين (٣٢٨١) حديثاً مشتهراً مرتَّبين على حروف المعجم، وذكر مخرجيها، ومن تكلم فيها، ودرجتها من الصحة أو الضعف، وبيَّن الموضوع منها[2].

طبع هذا الكتاب الكثير من الطبعات، فطبع في القاهرة، مكتبة القدسي، عام (١٣١٥هـ)، وفي بيروت، مؤسسة الرسالة، بإشراف أحمد القلاش، عام (٢٠٠٠م)، وطبع أيضاً في المكتبة العصرية بتحقيق عبد الحميد بن هنداوي عام (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

٤. «عقد الجوهر الثمين في أربعين حديثاً من أحاديث سيد المرسلين ﷺ» المعروف بـ«الأوائل العجلونية» تامٌّ، طبع عام (١٣٤٤هـ) في إستانبول، جمع فيه العجلونيُّ أربعين حديثاً من أوائل أربعين كتاباً مرتبة بحسب شهرة تلك الكتب، فبدأه بأول حديث في «صحيح البخاري» وختمه بحديث من «عمل اليوم والليلة» لابن السني، وقد شرحه الشيخ محمد جمال الدين القاسمي في «الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين»[3].

٥. «أربعون حديثاً مع كل حديث بعض الشعر» انتقاها المصنِّف من «مشيخة أبي البقاء كمال الدين بن حمزة»، منه نسخة في جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية برقم (٧٤١) رمز الحفظ (٢١٤)[4].

٦. «المجموع المختار من أحاديث النبي المختار»[5].

---

(١) نسبه العجلونيُّ رحمه الله تعالى في مقدمة «كشف الخفاء» (١/ ١٣) للحافظ ابن حجر، وإنما هو للزركشي، وهو كتاب «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» نفسه.

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩)، «لمحات في المكتبة والبحث والمصادر» (ص٢٠٣).

(٣) مطبوع في دار النفائس ببيروت بتحقيق عاصم بهجة البيطار عام (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

(٤) يُنظَر «إضاءة البدرين» (ص٣٠)، «مجموع الأثبات الحديثية لآل الكزبري الدمشقيين» (ص٣٠٦)، «فهرس مخطوطات برنستون» (٣/ ٢٠٩)، وقد ذكرهما الباحث محمد سعيد المجد في رسالته (ص٤٩-٥٠) كتابين منفصلين، وليس كذلك؛ وذلك أنَّه جاء على غلاف المخطوط: (أربعون حديث ومع كل حديث شيءٌ من الشعر جمعها شيخنا الشيخ إسماعيل من مشيخة أبي البقاء كمال الدين بن حمزة)، والله أعلم.

(٥) يُنظَر «ثبَت السفاريني» (ص١٨١).

٢. شرحاً:

٧. «الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري» غير تام، وهو الكتاب الذي حققت جزءاً منه، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً.

٨. «عقد الجوهر الثمين بشرح الحديث المسلسل بالدمشقيين»[١]، له نسخة في مكتبة جامعة هارفرد برقم (٢١٨)، ونسخة في مكتبة الأوقاف العامة في العراق، برقم (٢٥٩٠/ ٢)، ونسخة في أماسيه في تركيا، برقم (١٧٨٦/ ١)[٢].

٩. «إرشاد المسترشدين لفهم الفتح المبين على شرح الأربعين النووية لابن حجر الهيتمي» غير تام، منه نسخة في المكتبة المركزية في الرياض، رقم (٦٣٤٧/ ف)[٣].

١٠. «أسنى الوسائل بشرح الشمائل» غير تام[٤].

٣. ترجمةً:

١١. «الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري» تام مطبوع بتحقيق د. نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، عام (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

١٢. «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين» تام مطبوع بتحقيق فراس مشعل وسفيان بن عايش بن محمد، عام (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

١٣. «عقد اللآلئ والمرجان في مناقب أبي حنيفة النعمان» تام، منه نسخة في جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، برقم (٤٦٦٣) (١) رمز الحفظ (٢٣٥)[٥].

---

(١) يُنظَر «هدية العارفين» (١/ ٢٢١)، ورد في «فهرس مخطوطات الأزهر» أنه موجود فيها برقم (٨٨٢ حديث) (٨٢٧٦)، وأوله: (وقفت على رسالة أظنها لبعض المكيين...)، وهذه بداية «عقد الجوهر الثمين في أربعين حديثاً من أحاديث سيد المرسلين»؛ فليُتنبَّه.

(٢) يُنظَر «بذور التفتح العقلي في القرن الثاني عشر» (ص١٣٤).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١)، «خزانة التراث» (٦٦/ ٤٠٨).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١).

(٥) يُنظَر «فهرس مخطوطات برنستون» (٧/ ١٦٩).

١٤. «تسهيل المسالك بترجمة الإمام مالك» منه نسخة في جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، برقم (٤٦٦٥) رمز الحفظ (٢٣٥)[١].

١٥. «تاج الملوك النفيس بترجمة الإمام الشافعي محمد بن إدريس» تام، طبع بتحقيق محمد علي الصوبركي، دار الكندي، سنة (٢٠١٧م).

١٦. «عقد اللآلئ والزبرجد في ترجمة الإمام أحمد»، طبع بتحقيق محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة (١٤٢٦هـ).

١٧. «الكواكب المنيرة المجتمعة في تراجم الأئمة المجتهدين الأربعة» تام، منه نسخة في جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، برقم (٢٣٥)، وهذا الكتاب جامعٌ للكتب الأربعة السابقة؛ وذلك أنَّ العجلونيَّ قال في «حلية أهل الفضل والكمال» عند ذكره لهذا الكتاب: (ولكل واحد منها اسم خاص يُعلم من الوقوف عليها)[٢]، وأول كتاب «تاج الملوك النفيس»: (الكتاب الثالث من الكواكب المنيرة)[٣]، وكتاب «عقد اللآلئ والزبرجد» أوله: (الكتاب الرابع: في ترجمة الإمام أحمد)[٤].

١٨. «عرف الزرنب بترجمة سيدي مدرك والسيدة زينب» تام[٥].

١٩. «ترجمة القاضي عياض» ذكره العجلونيُّ في «إضاءة البدرين»[٦].

٤. مشيخةً:

٢٠. ثَبَته «حلية أهل الفضل والكمال باتصال الأسانيد بكُمَّل الرجال» تام مطبوع بتحقيق محمد إبراهيم الحسين، دار الفتح، الأردن، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٥. إجازةً:

٢١. «إجازة العجلونيِّ إلى المغنيسي» المكتبة الظاهرية، دمشق، رقم (٦٩٣٨)[١].

---

(١) يُنظَر « فهرس مخطوطات برنستون» (٧/ ١٦٩).

(٢) «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٨).

(٣) يُنظَر «فهرس مخطوطات برنستون» (٧/ ١٧٣).

(٤) يُنظَر «فهرس مخطوطات برنستون» (٧/ ١٧٤).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٨)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١).

(٦) يُنظَر «إضاءة البدرين» (ص٦٦).

ثالثاً: في العربية:

٢٢. «الفوائد المحررة بشرح مسوغات الابتداء بالنكرة» تام، طبع في مصر، سنة (١٤٣١هـ).

٢٣. «الحواشي العسجدية على شرح الرسالة العضدية» غير تام، منه نسخة في مكتبو جامعة هارفرد (٢١٨)[٢].

٢٤. «ديوان الشعر» منه نسخة في جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية برقم (٤٢٠٥) رقم الحفظ (٤٦٧٠)[٣].

رابعاً: في الفقه:

٢٥. فتوى في مسألة المسح على الخفين، منه نسخة في المكتبة الظاهرية برقم (١١٣٣٧).

خامساً: في التاريخ:

٢٦. «مختصر تاريخ دمشق» المسمى «العقد المنظوم في مناقب أهل الكمال والمفاخر بتلخيص تاريخ دمشق»[٤] منه نسخة بخط المصنف في توبنجن، ألمانيا، برقم (٦)، وعنها مصورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (١٢٠٨)[٥].

٢٧. «تحريك السلسلة فيما يتعلق بالزلزلة» تام مطبوع بعناية سفيان بن عايش، دار ابن الجوزي، (١٤٢٥هـ).

٢٨. «البسط التام في الرحلة لبعض بلاد الشام» تام، منه نسخة مصورة في مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، برقم (١٩-٠٩-)، ونسخة في مكتبة لايبزج، ألمانيا.

سادساً: في الأنساب:

٢٩. «تنوير لب اللباب بتحرير الأنساب»[١].

---

(١) يُنظَر «خزانة التراث» (٨٧/ ٤٢٨).

(٢) يُنظَر «بذور التفتح العقلي العربي في القرن الثاني عشر» (ص١٣٢).

(٣) يُنظَر «فهرس مخطوطات برنستون» (٧/ ٥١).

(٤) كذا سماه في «كشف الخفاء» (١/ ٥١٤).

(٥) يُنظَر «خزانة التراث» (٧١/ ٦٣٣).

سابعاً: في المواعظ:

٣٠. «تحفة أهل الإيمان فيما يتعلق برجب وشعبان ورمضان» تام[٢].

٣١. «نصيحة الإخوان في صوم رجب وشعبان ورمضان»، منه نسخة في جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، برقم (١٨٣٢) رمز الحفظ (٢١٤)، وعليها إجازة بخطِّ المصنِّف لمصطفى بن إبراهيم العطار، ونسخة أخرى بالمكتبة الأزهرية، القاهرة، برقم (١١٥٧آداب وفضائل) (٣٤٢١٣)، وهو كتاب لخَّصه المصنِّف من «إتحاف أهل الإسلام في فضائل خصوصيات الصيام» لابن حجر الهيتمي[٣].

٣٢. «الأجوبة المحققة عن الأسئلة المفرقة» تام، منه نسخة في المكتبة الظاهرية برقم (٩٢٨١)، ونسخة في جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية برقم (٥٢٥٧) رمز الحفظ (٢٩٠٥)[٤].

٣٣. «عقد اللآلي بشرح منفرجة الغزالي» غير تام، منه نسخة في مكتبة أيا صوفيا برقم (١٤٥٠)[٥].

٣٤. «شذى الروض البديع المدرك في زيارة السيدة زينب وسيدي مدرك» مكتبة تشستربيتي، إيرلندا، برقم (٤٩٠٧-٩) قال في مقدمة «إضاءة البدرين»: (في زيارة مقامات معينة)[٦].

٣٥. «شفاء العليل ودواء الكليم» منه نسخة في جامعة ليبزج، ألمانيا، برقم (١/ ٨٤٨)[٧].

---

(١) ذكره العجلونيُّ في «الفيض الجاري» (٦/ ٥١٦).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٧)، «نصيحة الإخوان في صوم رجب وشعبان ورمضان» (ق٤٤/أ)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١).

(٣) يُنظَر «نصيحة الإخوان» (ق٢/أ)، «فهرس مخطوطات برنستون» (٤/ ٢٢٩)، «فهرس مخطوطات الأزهر» (١٤/ ٥٨٧).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٨)، «فهرس مخطوطات برنستون» (٨/ ٢٨).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١)، «جامع الشروح والحواشي» (١/ ٤١٣).

(٦) «إضاءة البدرين» (ص٢٢)، وعدَّ عبد الله محمد الدرويش في «بذور التفتح العقلي في القرن الثاني عشر» (ص١٣٣) هذا الكتاب و«عرف الزرنب» واحداً.

(٧) يُنظَر «خزانة التراث» (٤٣/ ٢٥٣).

وللعجلونيِّ أيضاً «كُنَّاش مُسَوَّدات» بأوله مُسَوَّدات تراجم لبعض الصحابة، منه نسخة في المكتبة الظاهرية، دمشق، برقم (٤٤٤٤-عام).

المطلب الخامس: التنبيه على أوهام وقعت في نسبة بعض الكتب للعجلونيِّ:

أخطأ بعض المصنفين في نسبة بعض الكتب للعجلوني، وإنما هي لغيره، وهي:

١. «الإعلام بشرح أحاديث سيد الأنام» نسبه للعجلونيِّ بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[١]، وذكر أن تاريخ النسخ (٩١٥هـ)، وهذا يدلُّ على أن الكتاب ليس للعجلونيِّ؛ وذلك أن العجلونيَّ وُلد سنة (١٠٨٧هـ)[٢]، وهو «شرح كتاب الصوم» نفسه الذي ذُكر في «خزانة التراث»، ونُسِب للعجلونيِّ، ومنه نسخة في جامعة برسلاو، ألمانيا، ليبزج، رقم الحفظ (٢٦٢)[٣].

٢. «رسالة تشتمل على وصف حج قام به إسماعيل العجلوني سنة (١١٥١هـ)» نسبه للعجلونيِّ محمدُ إبراهيم الحسين في مقدمة تحقيق «حلية أهل الفضل والكمال»[٤] ود. نور الدين طالب في مقدمة تحقيق «إضاءة البدرين»[٥]، والباحث محمد سعيد المجد في رسالته التي حقق فيها مقدمة «الفيض الجاري»[٦]، وقد تقدَّم أن العجلونيَّ صرَّح في «الفيض الجاري» أنه حجَّ مرَّتين: الأولى سنة (١١٣٣هـ) والثانية عام (١١٥٧هـ)[٧]، فإن ثبت أن هذه الرسالة له فلعلَّ الرسالة لوصف حجة عام (١١٥٧هـ)، والله أعلم.

---

(١) يُنظَر «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ١٨٤).

(٢) يُنظَر «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٨)، منه نسخة في جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، برقم (١٣٥٥) رمز الحفظ (٦٩٣)، يُنظَر «فهرس مخطوطات برنستون» (١/ ٢٨١).

(٣) يُنظَر «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ١٨٠، ١٨٤)، «خزانة التراث» (٤٣/ ٢٥٥).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٥).

(٥) يُنظَر «إضاءة البدرين» (ص٢٢).

(٦) يُنظَر (ص٤٦).

(٧) يُنظَر ما تقدم (ص٤٤- ٤٦).

المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

بلغ العجلونيُّ مرتبةً عالية في العلم شهد له بها شيوخه ومعاصروه وتلامذته ومَن بعدهم، فقد أتقن عدَّة علوم وبرع فيها، ودرَّسها وألف فيها.

جمع رحمه الله بين علوم الحديث والعربية، والفقه والتفسير، إلا أنَّه تميَّز واشتهر بعلم الحديث؛ وذلك لأنَّه درَّس «صحيح البخاريِّ» تحت قبَّة النَّسر، وقُرئ عليه شروح «البخاريِّ»: «فتح الباري» ومقدِّمته «هدي الساري»، و«عمدة القاري»، و«الكواكب الدراري»، و«التنقيح»، و«منحة الباري».

وقُرِئ عليه «ثلاثيات البخاري»، و«ثلاثيات الإمام أحمد»، و«الجامعين الكبير والصغير» للسيوطيِّ، وغيرها.

وصنَّف رحمه الله تعالى في الحديث الشريف مصنَّفاتٍ كثيرةً تلقَّاها مَن بعده بالقبول، واشتهرت بعده؛ كـ«كشف الخفاء» و«الأربعين العجلونيَّة» وغيرهما مما تقدَّم.

وقد أثنى عليه كثير من العلماء، وشهدوا له بالتمكُّن في علم الحديث:

فهذا شيخه الملَّا إلياس الكردي قال في إجازته له: (إن علم الحديث مع الإسناد قدرُه عظيمٌ، وفضلُه عميمٌ، وكان ممَّن سعى في طلبه وأفاد، واستفاد وأجاد: فخرُ العلماء والعُبَّاد، وزبدةُ الصلحاء من العِباد، الشيخ الفاضل المحقق، والهمام المدقق، الشيخُ إسماعيل بن الشيخ محمد جرَّاح العجلوني الجراحيُّ)[1].

أما شيخه محمد الضرير الإسكندراني فاختبره في العلم، ووجده بحراً متلاطم الأمواج، واستجازه العجلونيُّ، فقال: [من الرجز]

سَأَلَنِي إِجَازَةً وَكُنتُ ... طَارَحْتُهُ فِي العِلْمِ وَاخْتَبَرْتُ

وَجَدْتُهُ أَهْلاً لَهَا لِعِلْمِهِ ... وَسَعَةِ اطِّلَاعِهِ وَفَهْمِهِ

فَهوَ حُجَّةٌ صَدُوقٌ مُرْتَضَى ... عُمْدَةٌ فِي الحَدِيثِ سَيفٌ مُنْتَضَى[1]

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٨٦).

وتلميذه السفاريني قال عنه: (محدث الشام في زمننا)[٢].

أما تلميذه سعيد السَّمَّان فقال فيه: (خاتمة أئمة الحديث، ومَن ألقت إليه مقاليدها بالقديم والحديث، اقتدح زناده فيه، فأضاء وشاع حتى ملأ الفضاء)[٣].

أما في علوم العربية؛ فالعجلونيُّ نحْويٌّ ماهر؛ كما وصف نفسَه[٤]، قرأ الكثير من كتب النحو على شيوخه، وأجازوه بها؛ كـ«ألفية ابن مالك»، و«قواعد ابن هشام» و«مغني اللبيب» وغيرها[٥].

وهو شاعرٌ أيضاً، قال عن نفسه: (وأنا لي شعر في الجملة، ذكرنا شيئاً منه في أوائل «شرح البخاري»، وفي «الفوائد الدراري بترجمة الإمام البخاري» وغيرِهما، وغالبه أحكام ومناقب)[٦].

وقد ذكر في «ثَبَته» سندَه في العربية إلى أبي الأسود الدؤلي[٧] عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه[٨].

وقد أثنى عليه كثير من العلماء، وشهدوا له بالتمكن في العلم:

فهذا شيخه عبد الغني النابُلُسي يقول: (إن ممن لاحظته العناية، وشمله التوفيق والهداية، فسابق في ميدان العلوم، على خيل الذكاء والفهوم، واعتنى بتحرير درر المسائل، وتحبير غُرَر المقاصد والوسائل، بين

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١١٦).

(٢) «ثبت السفاريني» (ص١٥٥).

(٣) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ٢٦٢).

(٤) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٢٥٥).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٧٦، ٢١٢).

(٦) «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٣١٨).

(٧) هو ظالم -على الأشهر- ابن عَمرو بن سفيان، أول من وضع العربية ونقط المصاحف، تولى قضاء البصرة، من المخضرمين، ، توفي سنة (٦٩هـ)، يُنظَر «طبقات النحويين واللغويين» (ص٢١) (١)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٣٣/ ٣٧) (٧٢٠٩)، «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/ ٤٥٤) (٤٣٤٨).

(٨) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٢٥٧-٢٦٠).

كلِّ باحث وسائل، الفاضل الكامل، والعالم العامل، الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد جرَّاح العجلوني الجرَّاحي... فإنه قد درس في الحديث وغيره، وأجاد وأفاد واستفاد، ووفَّى بالمراد)[1].

أما شيخه شمس الدين الرملي فقال في إجازته له: (أجزت ولدنا وصفيَّنا وحبيبَنا، العالم العلامة، الرُّحَلة الفهامة، المحقق النِّحرير، ذا التقرير والتحرير، الشيخ إسماعيل بن الصالح الناجح الشيخ محمد جراح العجلوني)[2].

وأما شيخه تاج الدين القلعيُّ فقال: (كان ممن ارتضع لبان العلوم، وتضلع من منطوقها والمفهوم، وارتحل إلى بلد الله الحرام، والمشاعر العظام، فأدَّى ما طُلِب من العمرة والحج، واغتنم ما يتبعهما من العجِّ والثج[3]، ورغب في السنَّة المصطفويَّة، والآثار النبوية، اللوذعي[4] الأريب، الفاضل الكامل الأديب، العالم العلامة، العُمْدة الفهَّامة، الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد جراح العجلوني)[5].

وأما شيخه محمد المكي فوصفه بأنه علامة الزمان والعصر، وفريد الأوان والدهر[6].

وأما شيخه محمد الإسكندراني فوصفه بقوله: (الشيخ الإمام الفاضل، مستجمع الكمالات والفضائل، والحاذق اللوذعي، والذكي الألمعي، خاتمة المحققين والحُفَّاظ، وكنز المدققين والوُعَّاظ، وصدر المدرِّسين، ورئيس المنمقين، الثبت الحجة، والعدل العمدة، والمتقن الجليل)[7].

وأما الشيخ محمد الكوراني فقال فيه: (العالم المفرد، والعامل الأوحد، الوقَّاد القريحة والذكاء، الواضح الجلالة ولا وضوح ابن ذُكاء[1]، البالغ في فِناء السن من الكمال مبالغ الشيب)[2].

---

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٧٠).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٠).

(٣) العج: رفع الصوت بالتلبية، والثج: سيلان دم الهدي، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص١٨٢) مادة (ثجج)، «لسان العرب» (٢/ ٣١٨) مادة (عجج).

(٤) اللوذعي: الخفيف الذكي، الظريف الذهن، الحديد الفؤاد، واللَّسِن الفصيح، كأنه يلذع بالنار من ذكائه، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٧٦٠) مادة (لذع).

(٥) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٧).

(٦) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٠٩).

(٧) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١١٥).

وقال فيه الشيخ عبد الله السويدي: (شيخ البسيطة على الإطلاق، وزين الشريعة بالإجماع والاتفاق، ثالث الشيخين على اصطلاح الفريقين، حكم كتابه –يعني: «الفيض»– بأنه ألحق الأوائل بالأواخر، وقضى بأنه كم ترك الأول للآخر، علامة المعقول والمنقول، فهامة الفروع والأصول، جمع الفنون العديدة فانحازت إليه، وحرر التصانيف المفيدة فكان معول الجمهور عليه)[٣].

وأما مفتي الشام في زمنه عماد الدين حامد أفندي فقال فيه: [من الوافر]

أَيَا بَدْرَ الْعُلُومِ سَماً وَأَرْضَا وَمَنْ عِلْمُ الْحَدِيثِ بِهِ أَضَاءَ

وَمَنْ أَلْقَتْ مَقَالِدَهَا إِلَيْهِ جَهَابِذَةُ الرُّوَاةِ لَهُ رِضَاءَ

وقال فيه أحمد البديري الحلاق[٤]: (محدِّث الديار الشامية، بل خاتمة المحدثين، مَنِ افتخرت به دمشق على سائر الدنيا)[٥].

وقال فيه محمد خليل المرادي: (الإمام العالم الهُمام، الحُجَّة الرَّحَلة، العمدة الورع، العلَّامة، كان عالماً بارعاً، صالحاً مفيداً، محدِّثاً مبجَّلاً، قدوة سنداً، خاشعاً، له يدٌ في العلوم، لا سيَّما الحديث والعربية، وغير ذلك مما يطول شرحه، ولا يسع في هذه الطُّرُوس[٦] وصفه، له القدم الراسخ في العلوم، واليد الطُّولى في دقائق المنطوق والمفهوم)[٧].

(١) ابن ذُكاء: الصبح، وذكاء: الشمس، يُنظَر «جمهرة الأمثال» (٢/ ١٢)، «لسان العرب» (١٤/ ٢٨٧) مادة (ذكو).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص١٢٣).

(٣) «النفحة المسكية» (ص٢٥٠).

(٤) أحمد بن بدير، شهاب الدين الحلَّاق البُدَيري الدمشقي، مؤرخ شعبي، فيه نزعة صوفية، يُنظَر «الأعلام» (١/ ١٠٣).

(٥) «حوادث دمشق اليومية» (ص١٢٣– ١٢٤).

(٦) الطِّرس: الصحيفة، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٥٥٣) مادة (طرس).

(٧) «سلك الدرر» (١/ ٢٥٩).

الفصل الثاني: التعريف بكتاب «الفيض الجاري»

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثالث: مدة تصنيف الكتاب.

المبحث الرابع: مصادر المصنف في شرحه ومنهجه في الإفادة منها.

المبحث الخامس: منهج المصنف في شرحه.

المبحث السادس: الصناعة الحديثية في «الفيض الجاري».

المبحث السابع: القيمة العلمية للكتاب.

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب

جاء في بداية النسخ الخطية التي اعتمدت عليها تسمية الكتاب بـ«الفيض الجاري بشرح صحيح الإمام البخاري».

والعجلونيُّ في مقدمة الكتاب صرَّح باسمه فقال: (وسميته «الفيض الجاري بشرح صحيح الإمام البخاري»)[1].

وكذا سمَّاه في «حلية أهل الفضل والكمال»[2]، و«البسط التام في الرحلة لبعض بلاد الشام»[3]، و«الفوائد الدراري»[4]، وفي إجازته لتلميذه مصطفى اللقيمي[5].

وبهذا الاسم ذكره السويديُّ في «النفحة المسكية»[6] والمراديُّ في «سلك الدرر»[7].

وكذا ورد اسمه في «فهرس الفهارس» و«إيضاح المكنون» و«هدية العارفين»[8].

(١) «الفيض الجاري» (١/ ٢)، وقد سبقه إلى هذا الاسم سراج الدين البلقيني؛ كما في «كشف الظنون» (١/ ٥٤١).

(٢) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩).

(٣) يُنظَر «البسط التام» (ق/ ٢٦).

(٤) يُنظَر «الفوائد الدراري» (ص١٧١).

(٥) يُنظَر «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٢٣٠).

(٦) يُنظَر «النفحة المسكية» (ص٢٥٠).

(٧) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ٢٦١).

(٨) يُنظَر «فهرس الفهارس» (١/ ٩٨)، «إيضاح المكنون» (٢/ ٢١٣)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١).

هذا هو الاسم المعتَمد والأشهر للكتاب، إلا أن العجلونيَّ اقترح اسماً آخر فقال فيه: (ويناسب أن يُسمَّى بـ«المنهل الجاري»)[1]، وكذا سمَّاه ابن عابدين في ثَبَته «عقود اللآلي»[2].

المطلب الثاني: تحقيق نسبته إلى المؤلف

الكتاب مقطوع بصحة نسبته إلى العجلونيِّ، ويدل على ذلك ما يأتي:

١. قول المصنِّف في المقدِّمة: (أما بعد: فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني الفتاح، إسماعيل العجلوني الدمشقي ابن محمد جراح...).

٢. ما جاء في طرَّة النسخ المخطوطة:

أ. ففي طرَّة الجزء الأول من (أ): (الجلد الأول من كتاب «الفيض الجاري بشرح صحيح الإمام البخاري» تأليف الشيخ الإمام والحبر الهمام شيخ العلماء والمحدِّثين الشيخ إسماعيل العجلوني الجراحي...).

ب. وفي طرة الجزء الرابع من (ب): (الجزء الرابع من «الفيض الجاري شرح صحيح الإمام البخاري» تأليف الإمام العلامة الشيخ إسماعيل العجلوني الجراحي تغمده الله برحمته آمين).

٣. ذكر المصنِّف له في كتبه الأخرى؛ كـ«حلية أهل الفضل والكمال» و«الفوائد الدراري»[3].

٤. ما جاء في إجازات المصنِّف لبعض طلابه؛ ففي إجازته لمصطفى اللقيمي بخطِّه ذكر أنَّ من بين مصنفاته «الفيض الجاري» فقال: (ومنها وهو أجلها شرح صحيح الإمام البخاري المسمى بـ«الفيض الجاري -أو المنهل الجاري- بشرح صحيح البخاري»)[4].

---

(١) «الفيض الجاري» (١/ ٢)، ويُنظر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩)، «الفوائد الدراري» (ص١٧١).

(٢) يُنظَر «عقود اللآلي» (ص٣٨٩).

(٣) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٤٩)، «الفوائد الدراري» (ص١٧١).

(٤) يُنظَر «علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر» (٣/ ٢٣٠).

٥. ما جاء في تقريظ السويديِّ لـ«الفيض» حيث قال: (وقفت على شرح البخاري المسمى بـ«الفيض الجاري»... ومؤلِّفه الذي نظم تعبيراته في سمط التحقيق... الشيخ إسماعيل العجلوني ابن محمد جراح)[١].

٦. ما جاء في كتب الفهرسة والتراجم حيث:

أ. نسبه له المراديُّ في «سلك الدر»[٢].

ب. ونسبه له الكتاني في «فهرس الفهارس» والبغداديُّ في «إيضاح المكنون» و«هدية العارفين»[٣].

ت. وكذا نسبه له بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»[٤] وغيرُهم.

وهذا كلُّه لا يدع مجالاً للشكِّ في اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب

أسباب تصنيف العجلونيِّ لـ«الفيض» صرَّح بها في مقدَّمته، وهي:

أولاً: قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[٥].

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علَّمه ونشره»[٦].

---

(١) «النفحة المسكية» (ص٢٥٠).

(٢) يُنظَر «سلك الدرر» (١/ ٢٦١).

(٣) يُنظَر «فهرس الفهارس» (١/ ٩٨)، «إيضاح المكنون» (٢/ ٢١٣)، «هدية العارفين» (١/ ٢٢١).

(٤) يُنظَر «تاريخ الأدب العربي» (٢/ ١٨٣).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (١٦٣١) (١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ من «الصحيح» لا من مقدمة العجلونيِّ.

(٦) أخرجه ابنُ ماجه في مقدمة «سننه» باب ثواب معلِّم الناس الخير (٢٤٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحسَّن المنذريُّ سنده في «الترغيب والترهيب» (١/ ٥٥) وابنُ الملقِّن في «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» (٧/ ١٠٢) وقال: (أكثر رجاله رجال الصحيح)، واللفظ من «سنن ابن ماجه» لا من مقدمة العجلونيِّ.

والعلم المنشور والمنتفع به في الحياة وبعد الموت حمله العلماء على التصنيف والتعليم، لكنه في التصنيف أظهر؛ لأنَّه أطول استمراراً ونفعُه أكثر[1]، ولهذا صنَّف شرحَه.

ثانياً: ما قاله الزَّرْكشيُّ وغيرُه: (إن من فروض الكفاية تصنيفَ الكتب لِمَن منحه الله فَهماً واطِّلاعاً)[2].

ثالثاً: ما قاله النوويُّ في «المجموع شرح المهذَّب»: (ينبغي أن يعتني بالتصنيف مَن تأهَّل له؛ إذ به يطَّلع على حقائق العلم ودقائقه، ويثبتُ معه، ويرسخ في ذهنه؛ لأنَّه يضطرُّه إلى كثرة التفتيش والمراجعة لكلام العلماء، فيتبحر فيه)[3].

رابعاً: ما قاله الخطيب البغداديُّ[4]: (قلَّما يتمهَّر الإنسان في علم الحديث ويقف على غوامضه إلَّا إذا جمع متفرِّقه، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه، فإنَّ ذلك يثبِّت الحفظ، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويُكسِب أيضاً جميل الذِّكر، وتخليده إلى أبد الدهر... وكان بعض شيوخنا يقول: مَن أراد الفائدة؛ فلْيكسِرْ قلمَ النَّسخِ، ولْيأخُذْ قلمَ التخريجِ)[5].

---

(١) قال التاج السُّبكيُّ فيما نقله عنه السخاويُّ في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٣/ ٣١٨) والسيوطيُّ في «التعريف بآداب التأليف» (ص١٨-١٩): (العالِمُ وإن امتدَّ باعُه، واشتدَّ في ميادين الجدال دفاعُه، واستدَّ ساعدُه حتَّى خرق به كلَّ سدٍّ سُدَّ بابه، وأحكم امتناعه، فنفعُه قاصرٌ على مدَّة حياته، ما لم يصنِّف كتاباً يخلد بعدَه، أو يُورِق علماً ينقلُه عنه تلميذٌ إذا وجد الناسُ فقدَه، أو تهتدي به فئةٌ مات عنها وقد ألبسها به الرشادُ بُرده، ولَعمري؛ إنَّ التصنيفَ لأرفعُها مكاناً؛ لأنَّه أطولُها زماناً، وأدومُها إذا مات أحياناً)، **أسأل الله عز وجل أن يجعل رسالتي هذه علماً يُنتَفع وأنتفع به في حياتي وبعد مماتي.**

(٢) يُنظَر «المنثور في القواعد الفقهية» (٣/ ٣٥)، وسبق الزركشيَّ إلى نحو هذا البغويُّ في «التهذيب في فقه الإمام الشافعي»، قاله السيوطيُّ في «التعريف بآداب التأليف» (ص٢٠)، ويُنظَر «التهذيب» (١/ ٩٩-١٠٤، ١١٣).

(٣) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٢٩).

(٤) أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، صاحب التصانيف؛ منها: «الكفاية في علم الرواية»، «تاريخ بغداد»، «شرف أصحاب الحديث»، تُوُفِّي سنة (٤٦٣هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٠) (١٣٧)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٢٩) (٢٥٩).

(٥) يُنظَر «الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع» (٢/ ٢٨٠-٢٨٢).

خامساً: قول الجاحظ[1]: (القلم أبقى أثراً، واللسان أكثر هذَراً، وقالوا: اللِّسان مقصورٌ على القريب الحاضر، والقلمُ مطلَقٌ في الشاهد والغائب، والكتاب يُقرَأ بكل مكانٍ، ويُدرس في كل زمان، واللسان لا يعدو الحاضر والسامع)[2].

هذا كلُّه دفع العجلونيَّ إلى تأليف «الفيض الجاري»، بالإضافة إلى طلبِ بعض الفضلاء من أصدقائه وإخوانه منه أن يضع مع إقرائه لـ«صحيح البخاري» عليه شرحاً واضحَ البيان، فأجاب طلبهم، وشرع في التصنيف[3].

المبحث الثالث: مدة تصنيف الكتاب

بدأ المصنِّف تأليف «الفيض الجاري» سنة (١١٤٢هـ) مع قراءة «صحيح البخاري» كل يوم في رجب وشعبان ورمضان في الجامع الأموي الكبير تحت قبة النسر[4]، واستمرَّ في تصنيفه حتى وفاته رحمه الله تعالى، ولم يكمله، وإنما وصل فيه إلى (كتاب التفسير)، وآخر حديث شرحه هو الحديث (٤٤٧٨).

(١) عمرو بن بحر، أبو عثمان البصري المعتزلي، الشهير بالجاحظ، كان من بحور العلم، له تصانيف كثيرة؛ منها: «البيان والتبيين»، «الحيوان»، «البخلاء» وغيرها، توفي سنة (٢٥٥هـ)، يُنظَر «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٢٤) (٦٦٢٢)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٢٦) (١٤٩)، «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» (٢/ ٢٢٨) (١٨٦١).

(٢) يُنظَر «البيان والتبيين» (١/ ٨٥).

(٣) يُنظَر «الفيض الجاري» (١/ ٢- ٣).

(٤) يُنظَر «الفوائد الدراري» (ص١٧١)، «الفيض الجاري» (١/ ١).

المبحث الرابع: مصادر المصنف في شرحه ومنهجه في الإفادة منها

استقى العجلونيُّ شرحَه من شروح «صحيح البخاريِّ» السابقة له، وهذا ما صرَّح به في مقدمته حيث قال: (مستمدّاً من شروحه المفيدة، جامعاً لكثير مما فيها من الفوائد السديدة)[1]، بالإضافة إلى كتب متون الحديث وعلومه، وكتب اللغة والفقه، وغيرها.

المطلب الأول: مصادر المصنف:

وهذه المصادر كلها صرح بالنقل منها بذكر اسم الكتاب أو اسم صاحب الكتاب، وغالبها مطبوع مشهور متداوَل بين طلاب العلم إلا ما تقدمت الإشارة إليه في شروح الصحيح، أو ما أشير إليه ها هنا[2].

أولاً: كتب الرواية:

أ. «**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ρ وسننه وأيامه**» للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريِّ (٢٥٦هـ)، وهو المادَّة الأولية التي بني عليها «الفيض»؛ وذلك أنَّه شرحٌ له.

ب. «**المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ρ**»[3] للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ).

ت. «**السنن**» للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ).

ث. «**الجامع**» للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ).

---

(١) يُنظَر «الفيض الجاري» (١/ ١).

(٢) لم أذكر إلا المصادر التي نقل عنها مباشرة، أما ما نقل عنه بذكر الواسطة فلا يعد من مصادره.

(٣) كذا سماه ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (ص١٣٥).

ج. «**المجتبى من السنن**» و«**السنن الكبرى**» للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (٣٠٣هـ).

ح. «**سنن ابن ماجه**» للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (٢٧٥هـ).

خ. «**المسند**» للإمام الحافظ أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ).

د. «**المصنف**» للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥هـ).

ذ. «**مسند البزَّار**» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢هـ).

ر. «**الأدب المفرد**» و«**بر الوالدين**» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).

ز. «**مسند أبي يعلى**» للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي المَوصِليِّ (٣٠٧هـ).

س. «**التقاسيم والأنواع**» للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البُستيِّ (٣٥٤هـ).

ش. «**المعجم الكبير**» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيِّ (٣٦٠هـ).

ص. «**المستخرج على صحيح البخاري**» للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيليِّ (٣٧١هـ)، وهو مفقود.

ض. «**المستخرج على صحيح البخاري**» للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٤٣٠هـ).

ط. «**المستدرك على الصحيحين**» للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ).

ظ. «**السنن الكبرى**» للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيِّ (٤٥٨هـ).

ثانياً: شروح «الصحيح»:

وسأذكرها مرتبة على درجة اعتماد المصنِّف عليها:

أ. «**إرشاد الساري شرح صحيح البخاري**» للقَسطلَّانيِّ (٩٢٣هـ).

ب. «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» لابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ).

ت. «**عمدة القاري شرح صحيح البخاري**» للعيني (٨٥٥هـ).

ث. «**شرح صحيح البخاري**» لابن بطال (٤٤٩هـ).

ج. «**الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**» للكرمانيِّ (٧٨٦هـ).

ح. «**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**» لابن الملقِّن (٨٠٤هـ).

خ. «**التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**» للزركشي (٧٩٤هـ).

د. «**مصابيح الجامع**» للدماميني (٨٢٧هـ).

ذ. «**منحة الباري شرح صحيح البخاري**» لشيخ الإسلام زكريَّا الأنصاري (٩٠٦هـ).

ر. «**اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح**» للبِرماويِّ (٨٣١هـ).

ز. «**الخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاريِّ الصحيح**» لابن التين (٦١١هـ).

س. «**شرح صحيح البخاري**» للداوديِّ (٤٠٢هـ).

ش. «**أعلام الحديث**» للخطابي (٣٨٨هـ).

ص. «**بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وعليها**» لابن أبي جمرة (٦٦٩هـ).

ض. «**المتواري على أبواب البخاري**» لناصر الدين ابن المُنَيِّر (٦٨٣هـ).

ثالثاً: كتب اللغة والنحو:

وسأذكرها مرتبة على درجة اعتماد المصنِّف عليها:

أ. «**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**» لأبي العباس أحمد بن محمد الفيوميِّ (٧٧٠هـ).

ب. «**القاموس المحيط**» لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفِيروزاباذيِّ (٨١٧هـ).

ت. «**تاج اللغة وصحاح العربية**» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهريِّ (٣٩٣هـ).

ث. «**كتاب ليس**» لأبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (٣٧٠هـ).

ج. «**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**» و«**القواعد**» لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام (٧٦١هـ).

رابعاً: كتب غريب الحديث وشروحه:

أ. «**غريب الحديث**» لأبي عبيد القاسم بن سلَّام (٢٢٤هـ).

ب. «**غريب الحديث**» لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربيِّ (٢٨٥هـ).

ت. «**شرح مشكل الآثار**» لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاويِّ (٣٢١هـ).

ث. «**عارضة الأحوذي**» لأبي بكر محمَّد بن عبد الله ابن العربيِّ المالكيِّ (٥٤٣هـ).

ج. «**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**» لأبي زكريا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ).

ح. «**تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**» لعبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ).

خ. «**شرح صحيح مسلم**» لشمس الدين محمَّد بن يوسف القونويِّ (٧٨٨هـ)، وهو مفقود.

خامساً: كتب التراجم:

أ. «**الطبقات الكبير**» لأبي عبد الله محمد بن سعد (٢٣٠هـ).

ب. «**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**» لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ).

ت. «**تجريد الصحابة**» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).

سادساً: كتب التفسير:

أ. «**تفسير مقاتل بن سليمان**» لأبي الحسن مقاتل بن سليمان (١٦٠هـ).

ب. «**جامع البيان في تأويل القرآن**» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

ت. «**أنوار التنزيل وأسرار التأويل**» لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ).

ث. «**تفسير القرآن العظيم**» لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (٧٧٤هـ).

سابعاً: كتب الفقه:

أ. «**المدونة**» للإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ).

ب. «**رسالة ابن أبي زيد**» لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ).

ت. «**منهاج الطالبين**» و«**المجموع شرح المهذب**» لأبي زكريا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ).

ث. «**شرح مجمع البحرين وملتقى النهرين**» لابن ملك عبد اللطيف بن عبد العزيز ابن فِرِشْتَه (٨٥٤هـ).

ج. «**تحفة المحتاج في شرح المنهاج**» لأبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتميِّ (٩٧٤هـ).

ثامناً: كتب أخرى:

أ. «**التيجان في ملوك حِميَر**» لأبي محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام (٢١٣هـ).

ب. «**المعارف**» لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (٢٧٦هـ).

ت. «**العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة**» لأبي الحسن عليِّ بن عمر الدارقطنيِّ (٣٨٥هـ).

ث. «**الروض الأُنُف**» لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيليِّ (٥٨١هـ).

ج. «**حياة الحَيَوان**» لأبي البقاء محمد بن موسى الدَّميريِّ (٨٠٨هـ).

ح. «**تغليق التعليق**» و«**انتقاض الاعتراض**» لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ).

خ. «**المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**» لأبي العباس أحمد بن محمد القَسطلَّانيِّ (٩٢٣هـ).

د. «**المنح المكية في شرح الهمزية**» لأبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتميِّ (٩٧٤هـ).

المطلب الثاني: منهجه في الإفادة منها

صنف العجلوني شرحه «الفيض الجاري» مستمداً من نفيس أقوال من تقدمه، جامعاً لما فيها من الفوائد، مرجحاً لما اختلفوا فيه، مصرِّحاً بالمصدر الذي أخذ منه غالباً، سالكاً منهجاً تمثل بـ:

أولاً: كثرة النقول:

أكثر العجلوني النقل عمن تقدمه من الشراح، ولا عجب في ذلك؛ لأنَّ العجلوني من المتأخرين، وسبقه إلى شرح «صحيح البخاري» كثيرٌ من العلماء، فكان لزاماً على من أراد شرح «الصحيح» الاعتماد على تلك الشروح، كما أكثر من النقل عن كتب اللغة والمعاجم لشرح غريب الحديث.

فتارة كان ينقل الكلام بلفظه كاملاً وإن كان طويلاً، وتارة يذكره ملخَّصاً مع التنبيه على ذلك، فتراوحت نقولاته بين الطول والقصر؛ ففي بداية (كتاب الهبة) نقل كلام القسطلَّانيِّ بتمامه في تعريف الهبة والهدية والصدقة والفرق بينها[1]، وفي الحديث (٢٥٦٨) نقل كلام «المصباح المنير» في (الذراع) ملخَّصاً.

ثانياً: الأمانة العلمية في النقل:

تتجلى الأمانة العلمية **في عزو الأقوال إلى أصحابها وعدم نسبتها لنفسه**، فغالباً ما يصرِّح باسم من نقل عنه، أو المصدر الذي أخذ منه، في بداية النقل أو نهايته.

لكنه يأخذ من «الإرشاد» و«الفتح» دون تصريح بالنقل منهما؛ كما في الحديث (٢٥٨٥) حيث بيَّن رواة الحديث فقال: («**حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ**» أي: ابن مسرهَد، قال: «**حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ**» أي: ابن **[أبي]** إسحاق السَّبيعي؛ بفتح السين المهملة)، وهذا كلام القَسطلَّانيِّ في «الإرشاد»، وقد سقط (أبي) من «الإرشاد»، وأسقطها العجلونيُّ رحمه الله تبعاً له، ولم يبين أن هذا كلامه.

ولا يؤخذ عليه ذلك؛ لأنه صرح في مقدمته بالنقل من الشروح، وقد قال في «الفوائد الدراري» في كلامه على «عمدة القاري»: (واستمدَّ العينيُّ أيضاً كثيراً من الكرمانيِّ وابن الملقن، **ولا محذور في ذلك إذا لم ينسب عبارتهما إليه**)[2]، وهو لم ينسب هذه الأقوال إليه.

(١) يُنظَر (ص١٤٩- ١٥١).

(٢) «الفوائد الدراري» (ص١٧٥).

وإذا نقل العجلونيُّ قولاً من مصدر وسيط وشكَّ في النقل، ولم يتمكن من الوقوف على ما في المصدر الأصلي فإنه ينبه على ذلك؛ كما في الحديث (٢٥٦٨) حيث ذكر أن ابن الملقن قال: (ذكره في «الإحياء» بلفظ: «كراع الغميم»)، ثم قال: (**ولم أقف على ما في «الإحياء»**).

وقد يحث القارئَ على مراجعة المصدر الأصلي للتأكد من صحة النقل؛ كما في كلامه عن ضبط اسم (سارة) زوجة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، حيث ذكر أنها بتخفيف الراء كما قال الكرماني وغيره، ثم قال: (ولكن نُقِل عن المناويِّ أنَّ الراء مشددة؛ **فليراجع**)[1].

ثالثاً: بيان الأقوال ومناقشتها وتعقبها:

لم يكن العجلونيُّ مجرد ناقل دون تحقيق أو تمحيص أو توضيح، **لذا نراه تارةً يقطع النقل بنقلٍ آخر ليتمم بالنقل الآخر الفائدة التي يريدها**؛ كما في (باب الهبة للولد) حيث نقل كلام ابن حجر: أن فيه أربعة أحكام، فذكر الحكم الأول، ثم ذكر اعتراض العيني، وأجاب عنه، ونقل عن العيني تمام الحديث الذي ذكره ابن حجر في «الفتح» مختصراً، ثم تابع النقل عن الفتح وذكر الحكم الثاني والثالث والرابع، وكان في كل حكم من الأحكام يتمم كلام الحافظ بنقولات أخرى من «العمدة» و«التوضيح»[2].

وتارة يبين من أبهمه الشراح في نقولاتهم مصرِّحاً بالمبهم أحياناً؛ كما في الحديث (٢٥٨٢) حيث قال نقلاً عن «الفتح»: (وزعم بعضُ الشُّرَّاح أنَّ الضميرَ لأنسٍ) فقال العجلونيُّ: (**وأراد بـ«بعض الشُّرَّاح» ابنَ المُلَقِّن؛ فإنَّه قال في «توضيحه»: ضمير «عليه» لأنسٍ، وهو جدُّه، انتهى**).

وتارة دون تصريحٍ؛ كما في الحديث (٢٥٦٧) حيث قال: (**وقال بعضُ الشُّرَّاح من المتأخِّرين تبعاً لصاحب «المحكم»**: تفسير «الأسودين» بالتمر والماء مدرج)، وهذا قول الحافظ في «الفتح»، فنقل بعده

(١) يُنظَر (ص٣٧٩).

(٢) يُنظَر (ص٢٦١- ٢٦٤).

كلام ابن الملقِّن: (قال ابنُ سِيده: فسَّر أهل اللغة «الأسودين» بالماء والتمر) **مشيراً** إلى أنه المراد بـ (بعض الشُّرَّاح من المتأخِّرين).

وتارة يفسِّر مرادهم من القول الذي ينقله، وقد يتعقبه، ففي الحديث (٢٥٦٨) نقل قول ابن الملقِّن: (قوله: «لو أُهْدِيَ إليَّ ذراع»؛ أي: لحم ذراع؛ لأنَّ الذراع مؤنَّثة، وسُمِع من العرب: جاءته كتابي فخرقها، انتهى)، ثمَّ قال: (**وأقول: غرضه** الاعتذار عن عدم إلحاق هاء التأنيث لـ«أهدي» مع أنَّ نائبَ فاعلِه مؤنَّثٌ)، **ثمَّ تعقَّبه مبيِّناً أنَّه لا حاجة إلى ذلك** فقال: (لأنَّ «الذِّراع» مؤنَّثٌ مجازيٌّ؛ كـ«الكُرَاع»، ولو فرض أنَّ تأنيثَه حقيقيٌّ؛ فيجوز ترك التاء؛ لوجود الفصل بـ«إليَّ»، على أنَّ بعضَ العرب يذكِّرهما كما مرَّ).

وينقل اعتراضات الشراح على كلام بعضهم ويسكت عنه أحياناً؛ كما في الحديث (٢٦٢٢)، حيث نقل تعقُّباً على الطحاويِّ من «الفتح»، ثم نقل اعتراض العيني على هذا التعقب وسكت عليه.

وغالباً يرجح ما يراه راجحاً؛ كما في كلامه عن أصل الهبة، حيث نقل عن ابن الملقن أن أصلها من هبوب الريح، ثم ذكر اعتراض العينيِّ فقال: (واعترضه العينيُّ فقال: هذا غلطٌ صريحٌ، بل «الهبة» مصدرٌ من وَهَبَ يَهَب، وأصلها «وَهْب»؛ بفتح الواو، وسكون الهاء، فلمَّا حُذِفَت الواو تبعاً لفعله؛ عُوِّضَت عنها الهاء، انتهى)، ثمَّ قال: (**وأقولُ**: يجوز أن يكونَ المرادُ بـ«الهبة» هنا غيرَ المصدرِ كما هو ظاهرٌ، وهذه يصحُّ أخذُها من هبوب الريح؛ لأنَّها تمرُّ من الواهب إلى الموهب له، على أنَّا لو أردنا المصدرَ؛ لم يمتنع ما قاله؛ لأنَّ هذا أَخْذٌ وبابه أوسع؛ كما قالوا في «البيع»: مأخوذٌ من الباع، وغير ذلك، **فلا غلطَ فضلاً عن كونه صريحاً؛ فتأمَّل**)[1].

(١) يُنظَر (ص١٤٩).

وأكثر من نقل اعتراضات العينيِّ على ابن حجر، وأجاب عنها غالباً؛ كما في الحديث (٢٦١٨) حيث نقل عن «الفتح» أن في قول الراوي: (**أعطاها إياه**) قلب، وأصله: أعطاه إياها، ثم قال: (**واعترضه العينيُّ** فقال: لا حاجة لدعوى القلب، بل العبارتان سواء؛ لأنَّ ضمير «أعطاها» للحُزَّة، وضمير «إياه» للشاهد، انتهى)، **ثم أجاب عنه قائلاً**: (**وفيه**: أنَّ المفعول الأوَّل في باب «أعطى» فاعلٌ معنًى، **فالحقُّ ما قاله في «الفتح»؛ فافهم**).

ويدعو القارئ إلى الإنصاف في الترجيح بين قوليهما؛ ففي (باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته) أورد اعتراضاً للعيني على ابن حجر، ثم أجاب عنه، وختم بالقول: (**فتأمله منصفاً**)، والإنصاف هو ما نلحظه في ردوده على الاعتراضات.

وقد يذكر جواب ابن حجر في «الانتقاض»؛ كما في الباب قبل الحديث (٢٦٢٤) حيث أورد قول ابن حجر، ثم اعتراض العيني عليه، ثم جواب ابن حجر في «انتقاض الاعتراض».

فبهذا يتضح أن العجلونيَّ لم يكن مجرد ناقل دون تحقيق أو ترجيح، بل كان مبيِّناً لكلام الشراح المتقدمين، محقِّقاً لأقوالهم، منبِّهاً على ما فيها، وحكماً بين المختلفين منهم.

المبحث الخامس: منهج المصنف في شرحه

المنهج العام:

انتهج العجلوني طريقة الشرح المزجي؛ حيث ذكر ما في «الصحيح» كاملاً ممزوجاً بشرحه، مسبوكاً مع كلامه، واتبع في شرحه منهجاً عامّاً يتمثل بـ:

١. شرح اسم الكتاب والباب، وبيان مراد البخاريِّ منه.

٢. ضبط الأسماء المشكلة بالحروف، وتبيين الراوي المهمل في سند الحديث وإن كان مشهوراً دون التعرض لترجمته؛ فإن كان مذكوراً في «الصحيح» بكنيته أو نسبته ذكر اسمه، أو اسمه واسم أبيه بما يميزه عن غيره.

٣. شرح الألفاظ الغريبة الواردة في «الصحيح»، وضبطها وإعرابها.

٤. ذكر الاختلاف في روايات «الصحيح»، ولم يعتمد الرموز في ذكر الروايات لما في ذلك من الخفاء والإلباس، وصرَّح باسم المرويِّ عنه لمزيد الإيضاح؛ كما صرَّح به في المقدِّمة[1].

٥. نقل كلام الشراح السابقين له، وإسناد القول إلى قائله غالباً.

٦. بيان المبهمات الواردة في السند أو المتن.

٧. بيان مطابقة الحديث للترجمة.

٨. وصل الأحاديث المعلقة الواردة في «الصحيح».

٩. ذكر ما يُستنبط من الحديث من أحكام.

١٠. ذكر تعدد موضع الحديث في «الصحيح»، ثم تخريجه من باقي الكتب الستة.

(١) يُنظَر «الفيض الجاري» (١/ ٦٥).

المنهج التفصيلي في شرح (كتاب الهبة):

المطلب الأول: منهجه في شرح غريب الحديث وبيان المواضع البلاغية والنحوية

أولاً: منهجه في شرح غريب الحديث:

غريب الحديث: هو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها[1].

اهتم العجلوني ببيان الألفاظ الغريبة الواردة في «الصحيح»، وتوسَّع في شرحها، معتمداً على معاجم اللغة وعلى شروح الحديث غالباً، وعلى كتب غريب الحديث أحياناً.

والمصدران اللُّغويَّان اللَّذان أكثر العجلوني الأخذ منهما لتفسير الغريب: «القاموس المحيط» و«المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»؛ فقد نقل عن «القاموس» في (٢٢) موضعاً، وعن «المصباح» في (٢٤) موضعاً في القسم المحقَّق.

- **فتارة ينقل كلام المعاجم الوارد في مادَّة الكلمة المشروحة بلفظه كاملاً**، وهو الغالب؛ كما في الحديث (٢٦١٨) في تفسير (المشعان) حيث قال: (وقال في «القاموس»: الشَّعَن محرَّكة: ما تناثر من ورق العشب بعد يُبْسِه، وأشعَنَ: ناصَى عدوَّه، وشعرٌ مَشعونٌ: مُشَعَّث، واشْعانَّ شعرُه اشعِيناناً، فهو مُشْعانُّ الرأسِ: ثائرُه أشعثُه، ومجنونٌ مَشعونٌ: إتباع، انتهى).
- **وتارة يذكره ملخَّصاً دون أن يخلَّ بالمعنى وينبِّه على ذلك**؛ كما في الحديث (٢٥٦٨) عند شرحه لـ(الذراع) حيث قال: (وعبارة «المصباح»: **الذراع**: اليد من كلِّ حَيَوَان، لكنَّها من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع، وتأنيثها أكثرُ قياساً، ولفظ ابنِ السِّكِّيت: «الذِّراع أنثى، وبعضُ العرب يُذَكِّر»، وعن الفرَّاء: الذِّراع أنثى، وبعض عُكْل يُذَكِّر فيقول:

(١) يُنظَر «علوم الحديث» (ص٢٧٢)، «منهج النقد» (ص٣٣٢).

خمسة أذرع، وأنكر الأصمعيُّ التذكيرَ، وجمعُها: أذرع وذُرعان، قاله في «العباب»، وقال سيبويه: «لا جمعَ لها غيرُ أذرع»، **انتهى ملخَّصاً**).

وعبارة «المصباح» بتمامها: (الذِّراع: اليد من كل حيوان، لكنها من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع، وذراع: القياس أنثى في الأكثر، ولفظ ابن السِّكِّيت: الذراع أنثى، وبعض العرب يُذكِّر، **قال ابن الأنباريِّ: وأنشدنا أبو العبَّاس عن سلمة، عن الفرَّاء شاهداً على التَّأنيث قول الشاعر: [من الرجز]**

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُع وَإِصْبَعُ

وعن الفرَّاء أيضاً: الذِّراع أنثى، وبعض عكل يُذكِّر فيقول: خمسة أذرع، **قال ابن الأنباريِّ**: ولم يَعرف الأصمعيُّ التذكير، **وقال الزَّجَّاج: التذكير شاذٌّ غير مختار**، وجمعها: أذرع وذرعان، حكاه في «العباب»، وقال سيبويه: لا جمع لها غير أذرع).

- **وتارة يفسِّر الكلمة بالنقل من أكثر من مصدر لغويٍّ؛ لزيادةٍ في المصدر الثاني تفيد القارئ مقتصراً على ذكر الزيادة الواردة في المصدر الثاني لئلا يكرر**؛ كما في الحديث (٢٥٧٥) عند تفسيره لقول ابن عباس رضي الله عنه: (وأضُبّاً) حيث قال: (قال في «المصباح»: الضَّبُّ دابَّةٌ تُشبه الجِرْذَون، وهي أنواعٌ؛ منها على قدر الجِرْذَون، ومنها أكبر، ومنها دون العَنْزِ؛ وهو أعظمُها، ومِن عجيب خلقته: أنَّ الذَّكَرَ له ذكران، والأُنثى لها فرجان تبيض منهما، والجمع: ضِباب -مثل: سَهْمٍ وسِهَامٍ- وأَضُبٌّ؛ مثل: فَلْس وأَفلُس، والأنثى: ضبَّة، انتهى، **وزاد في «القاموس»**: ضُبَّان، ومَضَبَّة؛ بهاء، وأرضٌ مَضَبَّة وضبيبة: كثيرتُه، وضَببَ؛ كـ«فَرِحَ» و«كَرُمَ» انتهى).

أو للتنبيه على الاختلاف في تفسير الكلمة؛ كما في الحديث (٢٥٧٢) عند شرحه لـ(لغب) قال: (قال في «القاموس»: لغب لَغْباً ولَغوباً؛ كـ«مَنَعَ» و«سَمِعَ» و«كَرُمَ» وهذه عَنِ اللَّيْلِيِّ: أعيا أشدَّ الإعياء، انتهى، **ولم يقيِّد الشُّرَّاح -كـ«المصباح»- بالشِّدَّة**).

- **وقد يذكر أقوالاً في تفسير كلمة ثمَّ يرجِّح ما يراه راجحاً**؛ كما في شرحه لـ(الرشوة)، حيث نقل كلامَ «القاموس»: (الرَّشوة مثلَّثة: الجُعلُ...)، وكلامَ ابن العربي في «عارضة الأحوذي»: (الرشوة: كلُّ مالٍ دُفِعَ ليُبتَاع به من ذي جاهٍ عوناً على ما لا يحلُّ...)، ثم قال: (**وأقول: كلام «القاموس» في تعريف الرشوة عامٌّ، والأولى قولُ غيره، ومنه: هي ما تؤخذ بغير عوض ويُذمُّ آخذه**)[1].

هذا؛ والقارئ في شرح العجلونيِّ للغريب يجد أنَّه:

١. **يضبط ألفاظ الحديث المشكلة بالحروف**؛ كقوله في الحديث (٢٦٠١): («**فَجَدَدْتُهَا**» بفتح الجيم والدال المهملة الأولى، وقال في «المصابيح»: قال السفاقُسيُّ: «فجددتها» يقال بدالَين مهملَتَين ومعجمَتَين، انتهى).

٢. **يذكر المعنى المراد من الكلمة في الحديث، ثمَّ ينقل ما جاء في المعاجم اللغوية في هذه الكلمة من معانٍ**؛ كما في الحديث (٢٥٨٦) حيث قال: («**نَحَلْتُ**» بفتح النون وتخفيف الحاء المهملة وسكون اللام، **أي: أعطيتُ، قال في «المصباح»**: نحَلتُه أنحَلُه -بفتحها- نُحْلاً؛ كـ«قُفْل»: أعطيتُه شيئاً مِن غير عِوَضٍ بطِيب نفسٍ، والنِّحْلَة: الدَّعوى، ونَحَلَ الجسمُ نُحُولاً: سَقُم، من باب «تَعِبَ» لغة، وأنحله الهمُّ، انتهى، **وقال في «القاموس»**: النَّحْلُ: ذباب العسل للذكر والأنثى، وإليه يُنسَب أبو الوليد النَّحْلِيُّ الأديب، واحدته بهاء، والعطاء بلا عِوَض، أو عامٌّ، والشيء المُعطَى، والناحل، وبالضمِّ مصدر، نَحَلَه: أعطاه، والاسم: النِّحلة؛ بالكسر والضمِّ، وكـ«بُشْرى»: العطيَّة، ونحل جسمه؛ كـ«مَنَعَ» و«عَلِمَ» و«نَصَرَ» و«كَرُمَ» نحولاً: ذهب مِن مرضٍ أو سفرٍ، فهو ناحل ونَحِيل، والجمع كـ«سَكْرَى»، انتهى).

أو ينقل ما ذكره شرَّاح «البخاريِّ» في تفسيرها؛ كما في الحديث (٢٥٦٩) حيث قال في تفسير (**قَضَاهُ**): (بالقاف والضاد المعجمة؛ **أي: صنعه وأتمَّه، وقال ابنُ الملقِّن**: معنى «قضاه»: صنعه وأحكمه؛ قال تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢]).

(١) يُنظَر (ص٣٠٦- ٣٠٧).

وقد يتوسَّع في شرح كلمة فيذكر المعنى المراد منها، وينقل أقوال شرَّاح «الصحيح» وأصحاب المعاجم؛ كما في الحديث (٢٥٦٨) حيث شرح (الكراع) فقال: (و«الكُراع» بضمِّ الكاف، وتخفيف الراء: ما دون الركبة من الساق، **وقال ابنُ الملقِّن**: وادَّعى ابنُ التين أنَّ الكراع من الدَّوابِّ: ما دون الكعب من غير الإنسان، ومن الإنسان: ما دون الركبة، وقال ابن فارس: كراعُ كلِّ شيءٍ طرفُه، وقال أبو عبيد: الأكارع: قوائم الشاة، وأكارعُ الأرضِ: أطرافُها، قال: وفي الحديث: «لا بأسَ بالطلب في أكارع الأرض»؛ أي: أطرافها القاصية، شبَّهه بأكارع الشاة، انتهى، **وقال الزركشيُّ في «التنقيح»**: الذراع: الساعد، والكراع: ما دون الركبة من الساق، وجمعه: أَكرُع، ويُجمَع «أكرع» على «أكارع»، وإنما جُمِع «كراع» على «أَكْرُع»، وهو مختصٌّ بالمؤنَّث؛ لأنَّ «الكراع» يُذكَّر ويُؤنَّث، قاله الجوهريُّ، **وقال في «المصباح»**: الكُرَاع -وزن «غُرَاب»- من الغنم والبقر بمنزلة الوَظِيف من الفرس، وهو مستَدَقُّ الساعد، وهو أنثى، والجمع: أَكْرُع؛ مثل: أَفْلُس، ثمَّ جُمِع «الأكرع» على «أكارع»، قال الأزهريُّ: الأكارع للدَّابَّة: قوائمُها، ويُقال للسَّفِلة من الناس: أكارع؛ تشبيهاً بأكارع الدوابِّ؛ لأنَّها أسافلُ، وأكارعُ الأرض: أطرافُها، الواحدُ: كُرَاع، ومنه: كُرَاع الغَمِيم؛ أي: طَرَفُه، والكُرَاع: الأنف السائل من الحَرَّة، وقال ابنُ فارس: الكُرَاع مِنَ الدَّوابِّ: ما دون الكعب، ومِنَ الإنسان: ما دون الركبة، وقيل لجماعة الخيل خاصَّةً: كُرَاع، انتهى).

٣. **قد يستشهد لبعض المعاني بآيات قرآنية؛** كما في الحديث (٢٥٧٠) حيث قال في شرح قول أبي قتادة رضي الله عنه: (أخصف نعلي): (والذي قاله أهل اللغة: إنَّ خصف النعل: إطباق نعلٍ على نعلٍ؛ **مثل قوله تعالى**: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ **[الأعراف: ٢٢]؛ أي: يطبقان على أبدانهما من ورقها**).

ثانياً: منهجه في بيان المواضع النحوية والصرفية والبلاغية:

أ. منهجه في بيان المواضع النحوية:

ذكر العجلونيُّ في «ثَبَته» أنَّه نحْويٌّ ماهر[1]، والقارئ في «الفيض» يظهر له ذلك جليّاً، ومنهجه في بيان المواضع النحوية يظهر في:

١. **ذكر وجوه الإعراب المحتملة للكلمات، وبيان معنى الحديث وفقاً لذلك**؛ كما في الحديث (٢٥٦٦) في قوله صلى الله عليه وسلم: «يا نساء المسلمات» ذكر ثلاثة أوجه في إعراب (نساء المسلمات): **أحدُها**: نصبُ (نساء) وجرُّ (المسلمات)، ثم نقل توجيهه عن الشُّرَّاح، **ثانيها**: رفعُهما، على معنى: يا أيُّها النساءُ المسلماتُ، **ثالثها**: رفع (النساء) ونصب (المسلمات) بالكسرة إتباعاً على المحلِّ، ثمَّ نقل عن «المصابيح» أنَّ هذه الأوجه الثلاثة روايات في الحديث.

٢. **إعراب الكلمات المشكلة**؛ كما في الحديث (٢٥٩٥) حيث قال: («إلى أقربهما منك باباً» **منصوب على التمييز**).

٣. ذكر اختلاف الروايات وإعراب الروايات؛ كما في الحديث (٢٦٠٦) قال: («فإن من خيركم أحسنكم قضاء» بالمدِّ تمييز؛ أي: أداءً، و«أحسنكم» بالنصب اسم «إنَّ» مؤخَّر، و«من خيركم» متعلِّقٌ بمحذوف خبر مقدَّم، **وفي بعض النسخ: «فإنَّ من خيركم أحسنُكم» برفع «أحسن» على أنَّه مبتدأ مؤخَّر، و«مِن خيرِكم» خبرٌ مقدَّم، واسمُ «إنَّ» ضميرُ الشأن محذوفٌ، ولأبي ذرٍّ: «فإنَّ خيرَكم أحسنُكم قضاءً» بحذف «مِن» ونصب «خير» اسم «إنَّ» ورفع «أحسن» على أنَّه خبرها... وفي النسخة المقروءة على الميدوميِّ: «فإنَّ مِن أخيركم أو خيرِكم» بالجرِّ عطفاً على «أخير»**).

وقد يذكر الإعراب الموافق للرواية، ويذكر رأي بعض الشراح المخالف، ويوجهه؛ كما في الحديث (٢٦٠٧) في قوله صلى الله عليه وسلم: «حتى يرفع» قال: (**بالنصب في الفرع وغيرِه** بـ«أن» مقدَّرة بعد «حتَّى»، **وقال الكرمانيُّ: «قالوا: هو بالرفع أجودُ» انتهى، ولم يبيِّن وجهَ أجوديَّته ولا وجهَ الرفع، وهو على جعلِ «حتَّى» ابتدائيَّة؛ فتدبَّر**).

(١) يُنظَر «حلية أهل الفضل والكمال» (ص٢٥٥).

٤. **توجيه الرواية على مذهب البصريين والكوفيين**؛ كما في الحديث (٢٥٦٧) في قول السيدة عائشة رضي الله عنها: (إن كنا لننظر إلى الهلال) قال: («**إنْ**» **هذه: مخفَّفةٌ من الثقيلة، دخلت على الفعل الماضي الناسخ، واللامُ في «لَننظر» مفتوحةٌ فارقةٌ بينها وبين «إن» النافية، وهذا مذهبُ البصريِّين، وأمَّا الكوفيُّون؛ فيرونها «إن» النافية، ويجعلون اللام بمعنى «إلَّا»**).

٤. **توجيه المشكل في الإعراب من الروايات**؛ كما في الحديث (٢٦٠٧) ورد: (حتى يرفع إلينا عرفاؤكم)، وهذه الرواية لا إشكال فيها، لكن ورد في (الوكالة): (حتى يرفعوا إلينا عرفاؤكم) فقال العجلونيُّ: («حتى يرفعوا» بالواو **على لغة «أكلوني البراغيث»**).

ب. منهجه في بيان المواضع البلاغية:

وقف العجلونيُّ عند بعض المسائل البلاغية المتعلقة بألفاظ الحديث؛ منها:

١. **الالتفات**: أشار في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها (٢٥٨٠) إلى أنَّ فيه التفاتاً على طريقة السَّكَّاكيِّ.

٢. **المشاكلة**: ورد في حديث أسماء رضي الله عنه (٢٥٩٠) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ولا توعي فيوعى عليك» فقال العجلونيُّ: (وإسناد الإيعاء والإحصاء إلى الله تعالى من باب **المشاكلة**).

وأشار العجلوني إلى بعض المسائل البلاغية التي تقدمت في شرحه وأحال عليها؛ كما في الحديث (٢٦٠٦) حيث قال: (وهذا الحديث مضى في «الاستقراض»، **وتقدَّم الكلام عليه مع ما قيل فيه من عقد له وتضمين**، وغير ذلك ممَّا مرَّ وسيأتي قريباً)، وبيَّنت المراد من (العقد) و(التضمين) في موضعه.

ت. منهجه في بيان المواضع الصرفية:

١. **ينبه على بناء الفعل للفاعل أو للمفعول؛ ويشير إلى اختلاف النسخ في ذلك، ويبين جواز بنائه للفاعل والمفعول لغةً وإن لم ترد نسخة بذلك**؛ كقوله قبل الحديث (٢٥٩٨): («وكانت فُصِلت» **بالبناء للمفعول** «الهديَّة»، **وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل**)، وقال في تبويب البخاري قبل

الحديث (٢٥٨٦): (ولا يُشهَد عليه): (ببناء «يُشهَد» للمفعول كما في الشروح والأصول، **ولو بُنِيَ للفاعل لم يمتنع، وهو عليهما مرفوعٌ أو مجزوم**).

٢. **يبين أصل الكلمة وما لحق بها من إعلال**؛ ففي الحديث (٢٦١٣) قال في شرح (موشياً): (بفتح الميم وسكون الواو فشين معجمة مكسورة فمثنَّاة تحتيَّة مشدَّدة، **وأصله مَوشُوياً، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلِبت الواو ياءً وأُدغِمَت في الياء، وقُلِبَت ضمَّة الشين كسرةً، فصار على وزن «مَوشِي»**).

المطلب الثاني: منهجه في تراجم الرجال:

اعتنى العجلونيُّ برواة «الصحيح» عناية بالغة؛ فعين المهمل والمبهم فيهم، وصرح باسم مَن ذُكِر بلقبه، وضبط أسماءهم التي قد تُشكِل بالحروف، وبيَّن المتَّفق والمفترق فيهم، ونبَّه في بعض المواضع على الصحابي منهم؛ كما سيأتي في مبحث (الصناعة الحديثية).

ونبَّه العجلوني أيضاً على كون الراوي من أفراد البخاريِّ؛ فقد أخرج البخاريُّ حديثاً (٢٦٠٠) عن محمَّد بن محبوب، أبي عبد الله البُنانيِّ، فنبَّه العجلونيُّ أنَّ البخاريَّ انفرد بالرواية له عن مسلم، وحديثاً (٢٦٢٣) عن يحيى بن قزعة، فننبَّه نقلاً عن «الفتح» أن البخاري انفرد بالإخراج له عن أصحاب الكتب الستة.

ودفعاً للالتباس والوهم نبَّه العجلونيُّ على تشابهٍ في أسماء الرواة؛ ففي الحديث (٢٥٦٧) قال في (عبد العزيز بن عبد الله **الأويسيِّ**): (وليس عبدُ العزيز هذا بأخٍ لإسماعيلَ بنِ عبدِ الله **ابنِ أبي أُويس** كما قد يُتَوهَّم؛ فإنَّ إسماعيل هذا أصبحيٌّ، بخلاف عبد العزيز، وللاختلاف فيما فوق «عبد الله»، ولأنَّ عبدَ العزيز منسوبٌ إلى أُوَيس، وإسماعيلَ منسوبٌ إلى أبي أويس؛ فافهم).

أمَّا أحوالهم من حيثُ الجرحُ والتعديل فلم يلتفت إليه العجلونيُّ؛ وذلك لأنَّهم -كما قال الحافظ أبو الحسن المقدسيُّ- جازوا القنطرة[1]، إلا أنَّ الراويَ إذا كان متكلَّماً فيه؛ فقد يذكر أقوال العلماء فيه.

وأمَّا رواة غير «الصحيح» الذين أوردهم ضمن شرحه فضبط أسماءهم المشكلة بالحروف، وقد يذكر حكم العلماء عليهم جرحاً أو تعديلاً.

وسيأتي الكلام عليه مفصَّلاً مع أمثلته في (مبحث الصناعة الحديثية).

المطلب الثالث: منهجه في شرح تراجم البخاري:

كان للعجلونيِّ سهم في بيان المراد من تراجم البخاريِّ، حيث ضبط ألفاظ الترجمة وبيَّن معناها اللغويَّ والشرعيَّ، كما بيَّن مراد البخاريِّ من الترجمة، وذكر اختلاف رواة «الصحيح» في التراجم وترجيح ما يراه أنسبَ للأحاديث الواردة، وبيَّن مطابقة الحديث للترجمة.

وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث (الصناعة الحديثية).

المطلب الرابع: منهجه في المسائل الفقهية:

(كتاب الهبة) كتاب فقهي، والعجلوني محدث فقيه، لذا نجده في شرحه يذكر أحكام الهبة واختلاف الفقهاء فيها، ويناقش المسائل التي بوَّب عليها الإمام البخاريُّ، ويمكن تلخيص منهجه في المسائل الفقهية في أنه:

أولاً: يذكر المذاهب الفقهية:

فتارة يذكر آراء المذاهب الأربعة؛ كما في مسألة هل يشترط القبض لتمام الهبة أم لا؟ حيث قال نقلاً عن الكرماني: (**قال مالكٌ وأحمدُ**: تتمُّ الهبةُ بالكلام دون القبض كالبيع، وقال **الشافعيُّ وأبو حنيفةَ**: لا تتمُّ إلَّا بالقبض)[2].

(١) يُنظَر «الاقتراح في بيان الاصطلاح» (ص٥٥).

(٢) يُنظَر (ص٣١٥).

وتارة يذكر رأي الشافعية والحنفية فقط؛ كما في الحديث (٢٥٧٨): حيث أورد مسألة عتق الأمة وزوجها حر أو عبد، فقال: (فاختيارُ بَرِيرةَ الفسخَ لَمَّا عَتَقت مُتَّفقٌ عليه، بخلاف ما لو كان حرَّاً؛ فلا خيار لها **عند الشافعيَّة، وقال الحنفيَّة**: إذا عتقتِ الأمَة المُزوَّجة؛ فلها الخيار في فسخ النكاح مطلقاً، حُرَّاً كان الزوج أم عبداً).

وقد يتوسع بذكر آراء التابعين وغيرهم مع المذاهب الأربعة؛ كما في مسألة نَحْل الرجل بعض ولده دون بعض، حيث قال نقلاً عن العيني: (اختلف العلماء مِنَ التابعين وغيرِهم فيه؛ **فقال طاووس وعطاء ومجاهد وعروة وابن جُرَيج والنَّخَعيُّ وابنُ شُبْرُمة وأحمدُ وإسحاقُ وسائرُ الظاهريَّةِ**: إنَّ الرجلَ إذا نحل بعضَ ولده دون بعضٍ؛ فهو باطلٌ، **والأصحُّ عن أحمدَ** -كما قال ابنُ عبدِ البَرِّ: وذكره الخرقيُّ في «مختصره»- أنَّه يُؤمَر بردِّه، **وقال الليثُ بنُ سعدٍ والثوريُّ ومحمَّدُ بن المُنْكَدِر وأبو حنيفةَ وصاحباه ومالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ في روايةٍ**: يجوز ذلك؛ أي: لكن مع الكراهة)[1].

ثانياً: يذكر ما يستنبط من الحديث:

يشير العجلونيُّ إلى الأحكام التي تُستنبَط من الحديث الذي يشرحه؛ كما في حديث أكل الضبِّ على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعدم أكله منه (٢٥٧٥) حيث قال: (**وفي الحديث مِنَ الفقه**: أنَّه يجوز للإنسان أن يتقذَّر ما ليس بحرامٍ عليه لقلَّة عادته لأكله).

وفي حديث ابن اللتبية (٢٥٩٧) قال: (**وفي الحديث** -كما قال ابنُ الملقِّن وغيرُه- أنَّ هدايا العمَّال يجب أن تُجعَل في بيت المال، ولا يملكون شيئاً منها إلَّا أن يأذن لهم الإمام في أخذها كما في قصَّة معاذٍ أنَّه عليه السلام طيَّب له الهديَّة، فأنفذها له أبو بكرٍ بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لَمَّا دخل عليه من الغلس).

وفي حديث مجيء النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيت سيدنا أنس رضي الله عنه واستسقائه (٢٥٧١) قال: (**وفي الحديث**: جوازُ طلبِ الأعلى مِنَ الأدنى ما يريده مِن مأكولٍ ونحوِه إذا كانت نفسُ المطلوب منه

(١) يُنظَر (ص٢٦٢- ٢٦٣).

طيِّبةً به، ولا يعدُّ ذلك من السؤال المذموم، لا سيَّما وزمن النبيِّ زمن مكارمةٍ ومسامحةٍ، وقد وصفهم الله تعالى بأنَّهم يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، **وفيه**: أنَّ السُّنَّة لَمَنِ استسقى أن يسقيَ مَن على يمينه وإن كان مَن على يساره أفضلَ ممَّن جلس عن يمينه، وفي قوله: «فاستسقى» جوازُ ذلك، ولا دناءة فيه، بخلاف طلب الأكل، **وفيه**: جواز المسألة بالمعروف على وجه الفقر، **وفيه**: إتيان دار مَن يصحبه اقتداءً به...) إلى آخره.

ثالثاً: يتعقب من سبقه من الشراح في المسائل الفقهية:

لم يُسلِّم العجلونيُّ لقول من تقدَّمه من الشرَّاح في الفقه، بل يتعقبهم بالرجوع إلى الكتب المعتمدة في مذهبه الشافعي؛ كما في (باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته) حيث ذكر الحافظ في «الفتح» أن الفقهاء اتفقوا على أنَّه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض، فتعقبه العجلوني بأنَّ المعتمد عند الشافعية: أنَّه لا يمتنع الرجوع من الوالد في الصدقة، وذكر ما في «منهاج الطالبين» وشرحه «تحفة المحتاج»[1]، وهما من الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي.

وكذا في غيره من المذاهب؛ ففي موضع آخر نقل عن الكرماني عن الإمام مالك: (تتم الهبة بالكلام دون القبض)، فقال: (وما ذكره عن مالكٍ لعلَّه روايةٌ عنه، وإلَّا ففي «رسالة ابن أبي زيدٍ» من المالكيَّة: ولا تتمُّ هبة ولا صدقة ولا حبس إلَّا بالحيازة، انتهى)[2].

(١) يُنظَر (ص٤٠٨).

(٢) يُنظَر (ص٣١٥).

رابعاً: قد يذكر الأدلة التي استدل بها الفقهاء:

ذكر العجلونيُّ قول الشافعية بجواز رجوع الوالد في هبته لولده، ثم قال: (**واستدلَّ** الشافعيَّةُ بحديث التِّرمذيِّ والحاكمِ وصحَّحاه عن [ابنِ عُمر وابن عبَّاسٍ]: «لا يحلُّ لرجلٍ أن يعطيَ عطيَّةً أو يهبَ هبةً فيرجع فيها إلَّا الوالد فيما يعطي ولده»)[1].

المطلب الخامس: منهجه في الإحالات:

أحال العجلونيُّ في شرحه إلى مواضع سابقة بقوله: (كما مرَّ)، أو: (كما تقدم) أو: (سبق)، وإلى مواضع لاحقة بقوله: (سيأتي) ذاكراً المسألة مع الإحالة تارةً، ومحيلاً عليها دون ذكرها تارة أخرى؛ لئلَّا يكرر المسائل.

ففي باب الهبة للولد قبل الحديث (٢٥٨٦) نقل عن ابن بطال أقوال العلماء في الهبة لبعض الأولاد دون بعض باختصار، ثم قال: (**وسيأتي لذلك مزيدُ تفصيلٍ**)، وفي شرحه للحديث (٢٥٨٦) ذكر المسألة بالتفصيل.

أما في الحديث (٢٦١٩) فذكر أن الحديث تقدم في (باب هديَّة ما يُكرَه لبسه)، ثم قال في بيان أخي عمر رضي الله عنه الذي أهداه حلة الحرير: («**إلى أخ له**» أي: من أمِّه، أو من الرَّضاع **كما مرَّ الكلام عليه مبسوطاً في ذلك الباب مع بيان أن اسمه عثمان بن حكيم**).

وفي الحديث (٢٥٦٨): «**لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ -أَوْ كُرَاعٍ-؛ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ -أَوْ كُرَاعٌ-؛ لَقَبِلْتُ**» قال في (**لأجبت**): (وهو مُنزَّلٌ منزلة اللازم، أو مفعولُه محذوفٌ؛ أي: لأجبتُ الداعيَ إلى منزله)، ولكي لا يكرر الكلام قال في (**لقبلت**): (**ويجري فيه ما مرَّ في «أجبت»**).

وفي الحديث (٢٥٨٧) قال: (**وتقدَّم بعض الفوائد في الباب قبله؛ فراجعه**).

---

(١) يُنظَر (ص٢٥٩).

وقد يحدد الكتاب أو الباب الذي أحال إليه؛ كما في الحديث (٢٦٢٠) حيث ورد أن أمَّ أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قدمت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (أي: لقريشٍ، ويدلُّ له رواية حاتمٍ: «في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح **كما سيأتي في «المغازي»**).

وقد يحدد الكتاب والباب معاً؛ كما في الحديث (٢٥٧٣) حيث بيَّن أن الصيد إذا صِيد للمحرم حرم عليه ثم قال: (**كما تقدَّم في «كتاب الحجِّ» في «باب إذا أهدى للمُحرِم حماراً وحشيّاً لم يَقْبَل»**).

ويذكر العجلوني إحالات الشراح الذين نقل عنهم ضمن كلامهم، فتارة يكون قد ذكر المسألة المحال إليها في الموضع المحال إليه؛ كما في الحديث (٢٥٦٩) حيث قال في تعيين المرأة التي أرادت صنع المنبر للنبي صلى الله عليه وسلم: (**وقال القَسطلَّانيُّ أخْذاً من «فتح الباري»**: والصواب أنَّها من الأنصار، وأنَّ قولَ أبي غسَّان: «من المهاجرين» وهمٌ، وقيل في الجمع بينهما: إنَّها أنصاريَّة حالفت مهاجريَّاً، أو تزوَّجت به، أو بالعكس، **واختُلِف في اسمها كما مرَّ في «الجمعة»**)، وفي (كتاب الجمعة) في الحديث (٩١٧) ذكر الأقوال في اسمها باختصار، وأحال إلى المواضع السابقة، وكان قد ذكر الأقوال بالتفصيل في (باب الصلاة على المنبر) (٣٧٧).

وتارة تكون الإحالة على مكان لم يشرحه؛ كما في الحديث (٢٥٨١) حيث نقل قول الحافظ ابن حجر: (واستدلَّ به على أنَّ القَسْمَ كان واجباً عليه، وفيه خلافٌ، **وسيأتي بسطُه في «النكاح»**)، ولم يشرح العجلوني (كتاب النكاح)، وإنما وصل إلى (كتاب التفسير).

***

وقد استعمل العجلونيُّ عباراتٍ دعا فيها القارئ للتدبر والتأمل فيما أورده؛ كـ(فليتأمل، فتدبر، فتأمل، فتأمله)، كما استعمل (فافهم) تقريراً لتوجيه أو رأيٍ أو تعقب، واستعمل (أقول) لزياداته على الشراح السابقين وتنبيهاته وتعقباته.

المبحث السادس: الصناعة الحديثية في الفيض الجاري

تمهيد: تعريف الصناعة الحديثية

الصِّناعة لغةً: حِرفة الصانع، وعملُه: الصَّنْعة(١).

أمَّا عند المحدِّثين: فقد ظهر اصطلاح (الصناعة) و(الصنعة) عند متقدِّميهم، حيث روى الخطيبُ البغداديُّ بإسناده قولَ وكيع بن الجرَّاح: (هذه **صناعةٌ** لا يرتفع فيها إلا صادق)(٢)، والإمام مسلمٌ يقول: (واعلم -رحمك الله- أنَّ **صناعةَ الحديث** ومعرفةَ أسبابه من الصحيح والسقيم إنَّما هي لأهل الحديث خاصة)(٣).

واستعمل المحدِّثون هذه الألفاظ **لبيان أصحابها المتقنين**؛ فقال الخطيب البغداديُّ في عليِّ ابن المدينيِّ: (فيلسوفُ هذه **الصَّنْعة** وطبيبُها، ولسانُ طائفة الحديث وخطيبُها)(٤)، **ولجرحِ مَن ليس مِن أهلها**؛ فقال ابن حبَّان في «المجروحين» في ترجمة (برذعة بن عبد الرحمن): (يروي برذعةُ أحاديثَ مناكيرَ لا أصول لها يهم فيها؛ **لأنَّ الحديثَ لم يكن من صناعته**)(٥)، **وللمفاضلة بين الرجال**؛ فقال ابنُ حجر في ترجيحه لـ«صحيح البخاريِّ» على «صحيح مسلمٍ»: (البخاريُّ كان أجلَّ من مسلمٍ في العلوم **وأعرف بصناعة الحديث منه**)(٦).

---

(١) يُنظَر «الصحاح» (٣/ ١٢٤٥) مادة (صنع).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٧).

(٣) «التمييز» (ص٢١٨).

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٣٠١).

(٥) يُنظَر «المجروحين» (١/ ١٩٨) (١٥٣)، وينظر «الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في شعب الإيمان» (ص١٧).

(٦) «نزهة النظر» (ص٦٤).

والحديث لغةً: نقيضُ القديم، والخبرُ قليلاً كان أو كثيراً[1].

وفي اصطلاح المحدِّثين: هو ما أُضِيف إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصفٍ خَلْقيٍّ أو خُلُقِيٍّ، أو أُضِيف إلى الصحابيِّ أو التابعيِّ[2].

أمَّا علم الحديث –وهو المسمى: علم مصطلح الحديث، وعلم أصول الحديث، وهو المراد في قولنا: الصناعة الحديثية– فهو علمٌ يُعرَف به أحوالُ السند والمتن من حيث القَبولُ والردُّ، وآداب روايته، وكيفية فَهمه[3].

فالصناعة الحديثية: هي الحرفة بالحديث وعلومه نتيجة العلم الراسخ بهما بعد طول العمل والمذاكرة، بحيث يقتدر صاحبها على استعمال موضوعات هذا العلم نحو غرض من الأغراض على وجه البصيرة والإبداع[4].

وفي هذا المبحث سأذكر أنواع علوم الحديث التي ظهرت فيها صَنعة العجلونيِّ الحديثية في شرحه لـ(كتاب الهبة)، والتي تُبرِز حرفته في علم الحديث ومُكنته فيه.

(١) يُنظَر «الصحاح» (١/ ٢٧٨) مادة (حدث).

(٢) يُنظَر «الخلاصة في معرفة الحديث» (ص٢٧)، «منهج النقد» (ص٢٧).

(٣) يُنظَر «الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح» (ص٣٣).

(٤) هكذا عرَّفتها الدكتورة منى العسة في رسالتها «الصناعة الحديثية عند الإمام البيهقي في شعب الإيمان» (ص١٩).

المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالأسانيد

أولاً: التخريج:

يطلق التخريج عند المحدِّثين على عدَّة معانٍ؛ منها:

١. إخراج المحدِّث الأحاديثَ من بطون الأجزاءِ والمشيخاتِ والكتبِ ونحوِها، وسياقُها من مرويَّات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلامُ عليها وعزوُها لِمَن رواها من أصحاب الكتب[1].

٢. الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده[2].

والمعنى الثاني هو الذي شاع واشتهر في القرون المتأخرة وفي عصرنا الحاضر.

١. تخريج أحاديث «الصحيح» المشروحة:

اهتمَّ العجلونيُّ بالتخريج -أعني: بالمعنى الثاني- اهتماماً واضحاً، ففي نهاية شرحه للحديث يذكر غالباً -إن لم يكن الحديث قد تقدَّم أو انفرد به البخاريُّ- المواضعَ الأخرى التي أخرج البخاريُّ الحديثَ فيها إن أخرجه في غير موضعٍ، ثمَّ يُخرِّج الحديثَ من باقي الكتب الستَّة، ذاكراً اسم الكتاب الذي أخرجوه فيه تارةً، ويقتصر تارةً أخرى على ذِكر من أخرجه دون بيان الكتاب.

---

(١) يُنظَر «فتح المغيث» (٣/ ٣١٧).

(٢) يُنظَر «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» (ص١١-١٢).

ففي شرحه الحديث (٢٥٩٩) قال في آخره: (وحديث الباب أخرجه المصنِّف أيضاً في «اللباس» و«الشهادات» و«الخمس» و«الأدب»، ومسلمٌ وأبو داود في «اللباس»، والتِّرمذيُّ في «الاستئذان»).

أما بعد شرحه للحديث (٢٥٦٦) فقال: (وحديث الباب أخرجه مسلمٌ أيضاً).

لكن يؤخذ على العجلونيِّ في تخريجه أنه لم يستوعب جميع المواضع التي أخرج فيها أصحاب الكتب الستة الحديث، وسيأتي تفصيل ذلك في (مبحث المآخذ على الكتاب).

أما الأحاديث التي ساقها في شرحه؛ فإنه يذكر غالباً من أخرجها؛ كما في قوله: (وفي معنى ما ذكره عمرُ **ما أخرجه أحمدُ والطبرانيُّ** من حديث أبي حُمَيدٍ مرفوعاً: «هدايا العمال غلولٌ»).

أما في (باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) فأورد حديث: «إذا بعتَ فقل: لا خَلابة» **ولم يخرِّجه**[1].

٢. معلَّقات البخاريِّ:

الحديث المعلَّق: هو ما حُذِف من مبتدأ سنده واحدٌ فأكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند[2].

والأحاديث المعلَّقة في «صحيح البخاريِّ» كثيرة جدّاً، عدَّها الحافظ ابن حجر ألفاً وثلاث مئة وواحداً وأربعين حديثاً، أكثرها مخرج في أصل متونه، والذي لم يخرجه مئة وستُّون حديثاً[3]، وخرَّج معلقات البخاري الحافظُ ابن حجر في «تغليق التعليق».

(١) يُنظَر (ص٢٨١- ٢٨٢).

(٢) يُنظَر «تدريب الراوي» (١/ ١٢٤)، «منهج النقد» (ص٣٧٤).

(٣) يُنظَر «هدي الساري» (ص٤٩٣).

التزم العجلونيُّ تخريج المعلَّقات الواردة في «الصحيح» في (كتاب الهبة)، ففي (باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) أورد البخاريُّ خمسة أحاديث معلَّقة، فذكر العجلونيُّ مَن وصلها كلَّها، وذلك بالرجوع إلى الشروح المتقدمة، وكذا سائر المعلقات الواردة في (كتاب الهبة)، فإن لم يعلم من وصله ذكر ذلك؛ فقال في قول أسماء رضي الله عنها: (ورثتُ عن أختي عائشة بالغابة...): (**ولم أرَ مَن ذكر مِن الشُّرَّاح مَن وصل هذا التعليق**، وإنَّما قال القَسطلَّانيُّ: لم أرَ هذا التعليقَ موصولاً)[1].

وقد اختلفَ العلماءُ فيما إذا قال البخاريُّ: (قال فلان) -بغير (لي) أو (لنا)- وفلانٌ شيخُه؛ **أمَّا ابن الصلاح**؛ فقد اختلف كلامه في ذلك في «علوم الحديث»؛ فحمله في موضعٍ على الاتِّصال، وعندما مثَّل للتعاليق التي في «البخاريِّ»؛ قال: (قال عفَّان كذا، قال القعنبيُّ كذا) وعفَّان والقعنبيُّ من مشايخه[2].

وحمله العراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» على السماع بالشرط المذكور في المعنعن؛ وهو علم اللقيِّ والسلامة من التدليس[3].

وأمَّا الحافظُ ابنُ حجر؛ فقد قال في مقدِّمة «تغليق التعليق»: (والمختار الذي لا محيد عنه: أنَّ حكمه مثل غيره من التعاليق؛ فإنَّه وإن قلنا: يفيد الصحة لجزمه به؛ فقد يحتمل أنَّه لم يسمعه من شيخه الذي علَّق عنه؛

(١) يُنظَر (ص٣٣٨).

(٢) يُنظَر «علوم الحديث» (ص٢٥، ١٣٦).

(٣) يُنظَر «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨-٢٩).

بدليل أنَّه علَّق عدَّة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثمَّ أسندها في موضعٍ آخَرَ من كتابه بواسطةٍ بينه وبين مَن علَّق عنه)[1].

وذهب العجلونيُّ أيضاً إلى أنَّه معلَّق[2]، ففي الحديث (٢٦١١) قال البخاريُّ: (وقال الحُميديُّ) والحميديُّ شيخه، فقال العجلونيُّ: (**فلعلَّ هذا الحديث سمعه البخاريُّ ممَّن روى عن الحُمَيديِّ**، ولذا قال في «الفتح»: وصله أبو نُعيم في «المستخرج»...).

ثانياً: الحكم على الأحاديث:

١. التنبيه على صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه:

يذكر العجلونيُّ غالباً أقوال العلماء وحكمهم على الأحاديث التي يسوقها في شرحه، ففي حديث: «لقد هممتُ ألَّا أتَّهب إلَّا مِن قُرَشيٍّ أو أنصاريٍّ أو ثقفيٍّ» قال نقلاً عن «الفتح»: (رواه أبو داود والنسائيُّ والترمذيُّ وقال: **حسن**، والحاكمُ وقال: **صحيحٌ على شرط مسلم**).

وقد يذكر الحكم على الإسناد فقط؛ كقوله في بيان من استأذن أزواج النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم أن يمرَّض في بيت عائشة رضي الله عنها: (وكان المستأذِن لأزواجِه عنهُ صلَّى الله عليه وسلَّم فاطمة ابنته رضي الله عنها كما لابنِ سعدٍ **بإسنادٍ صحيحٍ**).

(١) «تغليق التعليق» (٢/ ١٨)، ويُنظَر «تدريب الراوي» (٢/ ١١).

(٢) صرَّح به في مقدِّمة «الفيض الجاري» (١/ ٥٢).

وكقوله في حديث: «هدايا العمال غلول»: (**في إسناده ضعيف**)، وكقوله في حديث: « ثلاثةٌ لا تُرَدُّ: الوسائدُ والدُّهنُ واللَّبَنُ»: (قال في «الفتح»... رواه الترمذيُّ **بإسنادٍ حسنٍ**).

٢. التنبيه على غرابة الحديث وتفرده:

الحديث الفرد: هو الحديث الذي تفرد بروايته راوٍ بوجهٍ من وجوه التفرُّد.

وهو **قسمان**: **فرد مطلق**: وهو ما تفرد به راويه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره.

وفرد نسبيٌّ: وهو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة أيّاً كانت تلك الجهة[1].

واختلف العلماء في الفرد والغريب؛ هل هما نوع واحد أو هما متغايران؟

قال الحافظ في «نزهة النظر»: (الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلَّا أنَّ أهل هذا الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرةُ الاستعمال وقلَّتُه؛ فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاقُ الاسم عليهما، وأمَّا من حيث استعمالُهم الفعلَ المشتقَّ؛ فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبيِّ: تفرد به فلان، أو: أغرب به فلان)[2].

وقد نبَّه العجلونيُّ على كون الحديث غريباً، وذلك بنقل كلامِ من سبقه من العلماء وحكمِهم بالغرابة أو التفرُّد على الحديث، فعند شرحه للحديث (٢٥٨٥) الذي ساقه البخاريُّ من طريق عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وعقَّبه بقوله: (لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة) قال العجلونيُّ: (أشار به -يعني: بهذا التعليق- كما في «الفتح» إلى أنَّ عيسى بنَ يونسَ تفرَّد بوصل

(١) يُنظَر «تدريب الراوي» (١/ ٢٩١)، «منهج النقد» (ص٣٩٩-٤٠١)، «الإيضاح» (ص٢٤٠).

(٢) «نزهة النظر» (ص٥٧).

هذا الحديث عن هشامٍ، ولذا قال البزَّار: «لا نعرفه موصولاً إلَّا مِن طريق عيسى بن يونسَ»، وقال الآجرِّيُّ [سألت أبا داود عنه فقال]: «تفرَّد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسلٌ»).

وفي الحديث (٢٥٦٦) نقل حكم الترمذيِّ بالغرابة على حديث: «تهادَوا؛ فإنَّ الهديَّةَ تُذهِب وَحَر الصَّدْرِ».

٣. التنبيه على حكم بعض العلماء على الحديث بالوضع:

الحديث الموضوع: هو المُختلَق المصنوع الذي نسب إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم كذباً واختلاقاً[1].

أورد العجلونيُّ في شرحه الحديث المشتهرَ الواردَ في كلام الضب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهادته له بالرسالة، ونبه على أن بعض العلماء حكم بأنه موضوع، لكن لم يُسلَّم قولهم، بل ذكر حكم القَسطلَّاني عليه بالضعف لا الوضع، فقال: (قال القَسطلَّانيُّ في «المواهب»: هذا حديثٌ مشهورٌ، لكنَّه غريبٌ ضعيفٌ، بل قال المِزِّيُّ: لا يصحُّ إسناداً ولا متناً، **وقيل: هو موضوعٌ، ولكن رواه الأئمَّةُ، فنهايتُهُ الضَّعفُ لا الوضعُ، وفي معجزاته ما هو أبلغ مِن ذلك**)، ثمَّ بيَّن أنَّ الهيتميَّ ذكر نحو ذلك في «المنح المكية في شرح الهمزية».

وهذا الحديث لم يذكره شرَّاح «البخاري» هنا، وإنما أورده العجلوني عند قول سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنه: (أهدت أم حُفيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم أقطاً وسمناً **وأضبّاً**).

(١) ينظر «تدريب الراوي» (١/ ٣٢٣)، «منهج النقد» (ص٣٠١).

ثالثاً: التنبيه على اللطائف الإسنادية:

اللطائف الإسنادية: هي أمورٌ قلَّما تقع في الإسناد؛ كرواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء أو عكسه، ورواية الصحابة أو التابعين أو الأخوة بعضهم عن بعض، ورواية أهل بلدٍ عن بعضهم البعض، وغير ذلك[1].

وقد أشار العجلونيُّ في «الفيض» إلى بعض هذه اللطائف؛ كقوله في الحديث (٢٥٧٢): (وفيه من لطائف الإسناد: رواية الأبناء عن آبائهم).

ونقل عمن سبقه من الشراح بعض هذه اللطائف؛ كما في الحديث (٢٥٩٢) حيث نقل قول الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (وهذا الإسنادُ نصفه الأوَّل مِصْرِيُّون، ونصفه الآخر مدنيُّون، وفيه ثلاثةٌ من التابعين في نسق؛ أوَّلهم يزيدُ).

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بعلوم الرواة

أولاً: معرفة الصحابة:

الصحابي: هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ومات على الإسلام[2].

لمعرفة الصحابة فائدة عظيمة؛ وذلك أنَّ ثبوت الصحبة لراوٍ كافٍ للحكم عليه بالعدالة، وعلى حديثه بالاتصال إن رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أما إن لم تثبت فحديثه مرسل[1].

(١) يُنظَر «الصناعة الحديثية في شعب الإيمان» (ص١٢٠).

(٢) يُنظَر «نزهة النظر» (ص١١١)، «تدريب الراوي» (٢/ ٦٦٧).

لذا نصَّ العجلونيُّ على أن فلاناً صحابيٌّ؛ كقوله في النعمان بن بشير رضي الله عنهما: (إنَّه صحابيٌّ كأبيه).

ونبَّه على عدم ثبوت الصحبة لبعض الرواة؛ كقوله في مروان بن الحكم: (مروان لا صحبةَ له على الصحيح)[٢].

ثانياً: معرفة الألقاب:

اللقب: هو ما يُطلَق على الإنسان مما يشعر بمدح أو ذم[٣].

وهو نوع هام، فإن في الرواة جماعة لا يعرفون إلا بألقابهم، ومن لا يعرفهم يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع آخر شخصين، لا سيما وقد وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ ; كعلي بن المديني[٤].

لذا صرَّح العجلونيُّ باسمِ مَن ذُكر بلقبه من رجال «الصحيح»، ونبَّه على لقب من ذُكر باسمه وله لقبٌ يُعرَف به؛ ففي الحديث (٢٥٧٧) قال البخاري: (حدثنا محمد بن بشار: حدثنا غندر) فقال العجلونيُّ: (محمد بن بشَّار... هو المعروف ببُندار... غُندر؛ بضمِّ الغين المعجمة: هو لقب محمَّد بن جعفر البصري).

---

(١) يُنظَر «تدريب الراوي» (٢/ ٦٦٤).

(٢) قال فيه الحافظ في «هدي الساري» (ص٤٧٧): (يُقال: له رؤية، فإن ثبتت فلا يُعرَّج على مَن تكلَّم فيه)، وهذا يدلُّ على **أهمية معرفة الصحابة**.

(٣) يُنظَر «منهج النقد» (ص١٧٠).

(٤) يُنظَر «فتح المغيث» (٤/ ٢٢٠)، «منهج النقد» (ص١٧٠).

ثالثاً: تعيين المهمل:

المهمل: هو من ذُكر اسمه أو كنيته أو نسبته دون ذكر أبيه أو غيره مما يتميز به؛ كأن يقول الراوي: حدَّثَنا محمد، وهو يروي عن اثنين أو أكثر اسمهم (محمد)، فيحصل التباس في معرفة هذا الراوي[1].

اهتم العجلونيُّ بتعيين رجال «الصحيح» المهملين، سواء كان المهمل مشكلاً أم لا.

ففي الحديث (٢٥٧٣) قال البخاريُّ: (حدثنا إسماعيل)، فعيَّنه العجلونيُّ بقوله: (أي: ابن أبي أُوَيس)، وفي الحديث (٢٦٠٥) قال البخاريُّ: (حدثنا قتيبة) فعيَّنه العجلونيُّ بقوله: (أي: ابن سعيد البغلاني)، وفي الحديث (٢٦٢٢) قال عبد الرحمن بن المبارك: (حدثنا عبد الوارث) فعيَّنه العجلونيُّ بقوله: (أي: ابن سعيد التَّنُّوريُّ)، وكذا في كلِّ الأحاديث المشروحة.

وفي الحديث (٢٦١٣) قال البخاريُّ: (حدثنا محمد بن جعفر)، فقال العجلونيُّ: (أي: ابن الحسين الحافظ، أبو جعفر، وثبت «أبو جعفر» في أكثر الأصول، الكوفيُّ، نزيل فَيْد... وقال العينيُّ: «ذكره اللالكائيُّ وابنُ عَديٍّ وابنُ عساكرَ في شيوخ البخاريِّ»... وقال في «الفتح» أيضاً: ويحتمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القُومسيُّ الحافظ المشهور، فقد أخرج عنه البخاريُّ حديثاً غيرَ هذا في «المغازي»، قال: وإنَّما جوَّزتُ ذلك لأنَّ المشهورَ في كنية الفَيديِّ أبو عبد الله بخلاف القُومسيِّ، فكنيته أبو جعفرٍ بلا خلافٍ، انتهى، وقال القَسطلَّانيُّ: وبالأوَّل جزم الكلاباذيُّ).

(١) يُنظَر «فتح المغيث» (٤/ ٢٧٨)، «اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة الفكر» (٢/ ٢٦٧).

لكن يُؤخَذ على العجلونيِّ أنَّه تبع من تقدَّمه في مواضعَ دون تحقيقٍ، فتبعهم على الغلط؛ كما سيأتي في (المآخذ على الكتاب).

رابعاً: تبيين المبهم:

المبهم: هو من أُغفل ذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء، إما اختصاراً أو شكّاً أو نحو ذلك[1].

اهتم العجلونيُّ ببيان المبهماتِ الواردةَ في «البخاريِّ»؛ وذلك بنقل كلام من سبقه من العلماء، أمَّا ما لم يصل فيه إلى بيان فإنه يشير إلى ذلك.

ففي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه (٢٦١٧): (أنَّ **يهوديةً** أَتَتِ النبيَّ صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة) قال العجلونيُّ: (اسمها زينب بنت الحارث أخت مرحب زوجة سلَّام بن مشكم، وقيل: زينب بنت أخي مرحب، ذكره في «المصابيح»).

أما في حديث عبد الرحمن بن أبي بكرٍ رضي الله عنه (٢٦١٨): (فإذا مع **رجلٍ** صاعٌ من طعام أو نحوه، **فعُجِنَ**، ثم جاء **رجلٌ مشركٌ**) فقال العجلونيُّ: (قال في «الفتح»: لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع، انتهى، **وأقول: ولم أقف على اسم العاجن**)، فهذا يدلُّ على أنه بحث ليصل إلى معرفة المبهم في الحديث، لكنه لم يصل إليه، وفي الحديث (٢٥٧٠) قال أبو قتادة رضي الله عنه: (كنت يوماً جالساً مع **رجال** من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) فبيَّض العجلونيُّ لأسماء هؤلاء الرجال لعله يصل إلى معرفتهم، لكن المنية اخترمته قبل أن يتمَّ شرحه.

---

(١) يُنظَر «فتح المغيث» (٤/ ٢٩٨)، «منهج النقد» (ص١٦٣).

خامساً: ضبط الأسماء المشكلة:

اعتنى العجلونيُّ بضبط الأسماء بالحروف ليؤمن التصحيف والتحريف فيها، كما في الحديث (٢٥٦٧) ضبط اسم (حازم) فقال: (بالحاء المهملة والزاي)، و(رُومان) فقال: (بضمِّ الراء، وسكون الواو، فميم، فألِف، فنون، ممنوعٌ من الصَّرْف؛ للعلميَّة وزيادة الألف والنون؛ كـ«عُثمانَ»)، وفي الحديث (٢٥٦٨) ضبط (سلمان) لئلا يتحرف بـ(سليمان)، وقد تحرَّف في مطبوع «العمدة» (١٣/ ١٢٨)، لكن العينيَّ ذكره على الصواب (سلمان) كما رأيته بخطِّه (ق/ ١٦٦).

وتارة يضبطها أخذاً ممن سبقه من الشراح؛ كما في الحديث (٢٥٩٢) حيث قال في (كريب): (بضمِّ الكاف، وكنيته أبو رِشْدِين؛ بكسر الراء وسكون الشين المعجمة).

وفي الحديث (٢٥٨٧) قال: (أبي حَرِيز: بفتح الحاء المهملة فراء مكسورة فتحتيَّة فزاي)، فقد يتحرَّف هذا الاسم ويُقرأ: (أبي جرير) بدل (أبي حريز).

وقال في (جُلَاس): (بضمِّ الجيم وتخفيف اللام، وضبطه الدارقطنيُّ بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام).

سادساً: بيان المتفق والمفترق:

المتفق والمفترق: هو ما اتفق من أسماء الرواة أو كناهم أو ألقابهم لفظاً وخطاً، واختلف شخصاً[1].

(١) يُنظَر «تدريب الراوي» (٢/ ٨٢٠)، «منهج النقد» (ص١٨٠).

وهذا علمٌ مهمٌّ جداً، زلق بسببه غير واحد من أكابر العلماء[1]، لذا كان للعجلونيِّ عنايةٌ ببيان المتفق والمفترق؛ ففي الأحاديث (٢٥٦٧) و(٢٥٦٨) و(٢٥٦٩) ساق البخاريُّ أحاديثَ من طريق **أبي حازمٍ**، فبيَّن العجلونيُّ أنَّ المذكور في الحديث (٢٥٦٨) هو سلْمان الأشجعيُّ، أما المذكور في الحديثَين الآخرَين؛ فهو الأعرجُ سلَمة بن دينار، ثمَّ قال: (فهما وإن اشتركا في الكنية والتابعيَّة؛ لكن اختلفا في الاسم والنسبة، أشار إلى الفرق بينهما في «العمدة» و«فتح الباري» و«الكواكب الدراري»)، نبه عليه كل شارح في حديث، فجمع العجلوني كلام الشراح جمع متقن من أهل الصنعة.

سابعاً: الجرح والتعديل:

الجرح: هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخل بعدالته أو ضبطه.

والتعديل: هو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل ضابط.

وعلم الجرح والتعديل هو ميزان الرجال، فمن ثقلت موازينه قُبِل، ومن خفَّت موازينه رُدَّ[2]، ومن هنا ذكر المصنِّف حكمَ العلماء على بعض رجال الأحاديث التي ساقها في شرحه من غير «الصحيح»؛ فقد ذكر حديث: «تهادوا؛ فإن الهدية تُذهب وحَر الصدر»، الذي أخرجه الترمذي وفي سنده أبي معشر، فنقل المصنِّف قول الحافظ ابن حجر فيه: (ضعيف)[3].

(١) يُنظَر «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٥٨).

(٢) يُنظَر «فتح المغيث» (٤/ ٣٥٠)، «منهج النقد» (ص٩٢).

(٣) يُنظَر (ص١٥٣- ١٥٤).

أمَّا رجال «الصحيح» فلم يتعرَّض للحكم عليهم؛ وذلك لأنهم جازوا القنطرة كما تقدَّم، إلا أن يكون الراوي متكلَّماً فيه، فقد يذكر أقوال العلماء فيه؛ كـ(إبراهيم بن طهمان)، قال فيه العجلونيُّ: (وثَّقه الجمهور، وتُكُلِّمَ فيه للإرجاء، لكن ذكر الحاكم أنَّه رجع عنه)[1].

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتون:

أولاً: غريب الحديث:

معرفة معاني الألفاظ الغريبة في الحديث علم مهم بالنسبة للمحدث، كي لا يكون زاملة للأخبار[2].

وللعجلونيِّ عناية كبيرة بهذا العلم -كما تقدم في (منهج العجلونيِّ)- حيث فسَّر الكلمات الغريبة، وتوسَّع في شرح بعضها، ورجع إلى شروح «الصحيح» وكتب اللغة وغريب الحديث لتفسيرها، واهتمَّ بضبط ألفاظ الحديث المشكلة بالحروف، وفسر الحديث بناء على الروايات الأخرى، واستشهد لبعض المعاني بآيات قرآنية، وكل هذا يدل على مكنته في اللغة، وحسن صنعته في علومها وعلوم الحديث.

ثانياً: علوم المتن من حيث قائله:

يقسم الحديث من حيث قائله إلى: المرفوع والموقوف والمقطوع، فالمرفوع: ما أضيف إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم من قول أو فعل أو تقرير، والموقوف: ما أضيف إلى الصحابي، والمقطوع: ما أضيف إلى التابعين[3].

---

(١) يُنظَر (ص٢١٩).

(٢) يُنظَر «منهج النقد» (ص٣٣٢).

(٣) يُنظَر «تدريب الراوي» (١/ ٢٠٢- ٢١٨)، «منهج النقد» (ص٣٢٥-٣٢٧).

وقد نبَّه العجلونيُّ في شرحه على كون الحديث مرفوعاً أو موقوفاً؛ ففي (باب الهبة للولد... وما يأكل من مال ولده بالمعروف) قال: (**وأقول**: لعلَّ البُخاريَّ أشار إلى ما رواه الحاكم من حديث عَمرو بن شُعَيب عن أبيه عن جدِّه **مرفوعاً**: «إنَّ أطيبَ ما أكل الرجلُ مِن كسبه، وإنَّ ولده من كسبه، فكلوا مِن مال أولادكم»)[1].

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه فيمَن أُهدِي له وعنده جلساؤه: (أنَّ جلساءه شركاء) قال العجلونيُّ: (ممَّا رُوِيَ **مرفوعاً** موصولاً عند عَبْدِ بنِ حُمَيد بإسنادٍ فيه مَنْدَل بن عليٍّ –وهو ضعيف– **وموقوفاً** وهو أصحُّ من المرفوع...)[2].

المطلب الرابع: الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم البخاري

قال الزمخشريُّ في «الكشاف»: (**بوَّب المصنِّفون في كل فنٍّ كتبَهم أبواباً مُوَشَّحَةَ الصدور بالتراجم، ومن فوائده**: أنَّ الجنس إذا انطوت تحته أنواع، واشتمل على أصناف، كان أحسنَ وأنبلَ وأفخمَ من أن يكون بياناً واحداً، **ومنها**: أنَّ القارئ إذا ختم سورة أو باباً من الكتاب ثُمَّ أخذ في آخَرَ كان أنشطَ له، وأهزَّ لعطفه، وأبعثَ على الدرس والتحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله)[3].

وقد قسم الإمام البخاريُّ «صحيحه» إلى سبعة وتسعين كتاباً، وكل كتاب إلى أبواب، وترجم لها بتراجم حيَّرت الأفكار – كما قال القَسطلَّانيُّ– وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل: [من الكامل]

(١) يُنظَر (ص٢٦٠).

(٢) يُنظَر (ص٣٥٦).

(٣) «الكشَّاف» (١/ ٩٧).

أَعْيَا فُحُولَ العِلْمِ حَلُّ رُمُوزِ مَا أَبْدَاهُ فِي الأَبْوَابِ مِنْ أَسْرَارِ

وإنما بلغت هذه المرتبة وفازت بهذه المنقبة لما رُوِي أنه بيَّضها بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، وأنه كان يصلي لكل ترجمة ركعتين[1].

وهذه التراجم إما ظاهرة، أو خفية، أو مرسلة، فالظاهرة تكون دالة بالمطابقة لما يورده في ضمنها، والمرسلة هي التي اكتفى البخاري فيها بالعنوان (باب) دون أن يترجم بشيء، والخفية هي التي أشكلت من تراجمه، واجتهد العلماء في بيان مراد البخاريِّ منها[2].

وقد أَلَّف العلماء كتباً في بيان مناسبة الأحاديث للتراجم؛ منها: «المتواري على أبواب البخاري» لابن المُنَيِّر، و«ترجمان التراجم» لابن رُشَيد[3]، وغيرهما.

وكان للعجلونيِّ سهم في بيان تراجم البخاريِّ، حيث ضبط ألفاظ الترجمة وبيَّن معناها اللغويَّ والشرعيَّ، كما بيَّن مراد البخاريِّ من الترجمة، وذكر اختلاف رواة «الصحيح» في التراجم وترجيح ما يراه أنسبَ للأحاديث الواردة، وبيَّن مطابقة الحديث للترجمة.

(١) يُنظر «إرشاد الساري» (١/ ٢٤-٢٥).

(٢) يُنظر «هدي الساري» (ص١٥- ١٦)، «الفيض الجاري» (١/ ٥٠-٥١)، «مناهج المحدثين العامة والخاصة الصناعة الحديثية» (ص١٨٠).

(٣) هو الإمام محمَّد بن عمر بن محمَّد بن عمر بن محمَّد بن إدريس، ابن رُشَيد الفِهْريُّ السبتيُّ، أبو عبد الله، رحَّالةٌ عالمٌ باللُّغة والأدب والحديث والتاريخ والفقه والتفسير، وُلِد سنةَ (٦٥٧هـ) بسبتة، وتُوُفِّيَ سنة (٧٢١هـ) بفاس، وله تصانيفُ كثيرةٌ؛ منها «إفادة النصيح في رواية الصحيح» و«تلخيص القوانين» في النحو، يُنظَر «الوافي بالوفيات» (٤/ ١٩٩)، «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ٢١٩)، «الدرر الكامنة» (٤/ ١١١)، «بغية الوعاة» (١/ ١٨٨) (٣٤٣).

أولاً: ضبط ألفاظ الترجمة وبيان معناها:

في بداية الكتاب (كتاب الهبة) ضبط العجلونيُّ (الهبة) حيث قال: (بكسر الهاء وتخفيف الموحَّدة وبهاء التأنيث؛ نحو: «عِدَة»، وهي عوض عن فائها؛ إذ أصله: «وَهَب»).

وتوسَّع في بيان معنى الهبة لغةً، ثمَّ أورد تعريفها شرعاً، وذكر شمولها للهديَّة والصدقة نقلاً عمَّن تقدَّمه من الشرَّاح[1].

ثانياً: بيان مراد البخاريِّ من الترجمة:

قال الحافظ في «الفتح»: (قال الزَّين ابن المُنَيِّر: من أمعن النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد استبعد أن يُغفِل أو يُهمِل أو يضع لفظاً بغير معنىً، أو يرسم في الباب خبراً يكون غيره به أقعد وأولى)[2].

ومن هنا اعتنى الشُّرَّاح ببيان مراد البخاريِّ من تراجمه، وأدلى العجلونيُّ بدلوه في بيانها؛ كما في (باب من أهدى إلى صاحبه وتحرَّى بعض نسائه دون بعض) حيث قال: («**بَابُ مَنْ أَهْدَى**» أي: بيان حكم مَن أهدى شيئاً «**إِلَى صَاحِبِهِ**» أي: صديقه «**وَتَحَرَّى**» بفتح الفوقيَّة والحاء المهملة والراء المشدَّدة؛ أي: قصد المُهْدِي «**بَعْضَ نِسَائِهِ**» أي: المُهدَى إليه «**دُونَ بَعْضٍ**» أي: منهنَّ)[3].

(١) يُنظَر (ص١٤٧- ١٥١).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٣٧١).

(٣) يُنظَر (ص٢٢٨).

وفي (باب القليل من الهبة) بيَّن أن مراد البخاريِّ بيان جواز التصدُّق بالقليل، فقال: (أي: جواز التصدُّق بذلك، بل ندبُه، فلا ينبغي للمهدى إليه ردُّه، ولا للمهدي تركُه لاستقلاله، قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧])[1].

ثالثاً: بيان اختلاف روايات «الصحيح» في التراجم والترجيح بينها:

ذكر العجلونيُّ اختلافَ رواة «الصحيح» في تراجم البخاريِّ؛ ففي أول (كتاب الهبة) قال: («بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها» قال في «الفتح»: كذا للجميع إلَّا الكُشْمِيهَنِيَّ وابنَ شبُّويه؛ فقالا: «فيها» بدل «عليها»، وإلَّا النسفيَّ؛ فإنَّه أخَّر البسملةَ.

ووقع في بعض النُّسخ زيادةُ: «بابٌ في الهبة وفضلها» بين قوله: «كتاب الهبة وفضلِها» وبين قوله: «والتحريض عليها»، ووقع في بعضٍ آخَرَ هكذا لكن بإسقاط البسملة، والنُّسخُ مختلفةٌ)[2].

وورد في رواية أبي ذرٍّ تكرارٌ لترجمة: (**باب قبول الهدية**) فقال العجلونيُّ: (قال في «فتح الباري»: كذا ثبت لأبي ذرٍّ، وهو تكرارٌ بغير فائدة، انتهى) ثمَّ بيَّن مراد ابن حجر فقال: (أي: بالنظر إلى الترجمة التي قبل هذه، وأمَّا بالنسبة لما قبلها؛ فهي مِن ذكر العامِّ بعد الخاصِّ كما اعترف به هو، فلو أبداه فيما قبلها؛ لم يحتَجْ إلى تصويبه فيها عدم ذكرها)، ثُمَّ ذكر اعتراض العينيِّ على قول صاحب «الفتح»: (تكرار بلا فائدة) فقال: (لا

(١) يُنظَر (ص١٧١).

(٢) يُنظَر (ص١٤٧).

نُسلِّم ذلك؛ لأنَّ الباب الذي ثبت في رواية أبي ذرٍّ على رأس حديث الصَّعب هديَّة الصيد خاصَّةً، وهذا أعمُّ، انتهى).

ثمَّ قال العجلونيُّ: (**وأقول**: النسخ هنا مختلفة، حتَّى إنَّ ترجمة نسخة «الفتح» هنا: «باب الهديَّة» بإسقاط: «قَبول»، وعليه فقد يُقال: لا تكرار؛ لأنَّها في الهديَّة، والترجمة التي قبلها في القَبول؛ فتأمَّل).

ثمَّ ذكر رواية النسفيِّ: (باب مَن قَبِلَ الهديَّة)، ورجَّحها فقال: (**وهي أَولى من ترجمة أبي ذرٍّ**؛ لجواز أن يُقال: غرضُ البُخاريِّ منها بيان الذي يقبل الهديَّة، فهي مغايرةٌ للتي قبلها، وأمَّا على رواية أبي ذرٍّ؛ فهي مكرَّرة قطعاً، والأَولى إسقاط الترجمة هنا بروايتَيها كما وقع للأكثر، والله أعلم)[1].

وفي (باب المكافأة في الهبة) ذكر أنَّ رواية الكشميهنيِّ: (الهدية) بدل (الهبة)، ثمَّ ذكر أن رواية الكشميهنيِّ أنسب؛ لأنَّ المذكورَ في حديث الباب الهديَّةُ[2].

رابعاً: بيان مطابقة الحديث للترجمة:

بيَّن العجلونيُّ في كلِّ حديث مشروح مطابقته للترجمة سواء كانت ظاهرةً أم خفيَّة؛ ففي (باب الهدية للمشركين) أورد البخاريُّ حديث (٢٦١٩) أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أهدى سيدَنا عمرَ رضي الله عنه حلة حرير، فأهداها سيِّدُنا عمر لأخٍ له بمكَّة قبل أن يسلم.

فقال العجلونيُّ: (ومطابقةُ الحديث للترجمة ظاهرةٌ لأنَّ الإهداء إلى أخي عُمرَ كان قبل أن يُسلِم).

---

(١) يُنظَر (ص٢٠٨).

(٢) يُنظَر (ص٢٥١).

وقد يكتفي بالإشارة إلى أنَّ وجه المطابقة ظاهر؛ كما في الحديث (٢٥٨٢): (أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلَّم كان لا يردُّ الطِّيب) الذي أورده البخاريُّ في (باب ما لا يُردُّ من الهدية)، فقال العجلونيُّ: (ومطابقتُه للترجمة ظاهرةٌ).

وإن اختلفت الروايات في الترجمة بيَّن وجه مطابقة الحديث للترجمة على اختلاف الروايات؛ ففي (باب إذا وهب جماعة لقوم) زاد أبو ذرٍّ عن الكشميهنيِّ: (أو وهبَ رجلٌ جماعةً جازَ)، وأورد البخاريُّ فيه حديث سبي هوازن (٢٦٠٧ و ٢٦٠٨) فقال العجلونيُّ: (ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنَّ الغانمين – وهم جماعة– وهبوا بعضَ الغنيمة لِمَن غنموها منهم، وهم قومُ هوازن، **وأمَّا الدلالة لزيادة الكُشْمِيهنيِّ** فمن جهة أنَّه كان للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم سهمٌ معيَّنٌ –وهو سهم الصفيِّ– فوهبه لهم، أو من جهة أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم استوهب من الغانمين سهامهم فوهبوها له فوهبها هو لهم، قاله في «فتح الباري»).

المبحث السابع: القيمة العلمية للكتاب:

المطلب الأول: أهمية الكتاب ومزاياه:

قال الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق»: (تأملت ما يحتاج إليه طالب العلم من شرح هذا «الجامع»، فوجدته ينحصر في ثلاثة أقسام من غير رابع:

الأول: في شرح غريب ألفاظه وضبطها وإعرابها.

والثاني: في معرفة أحاديثه وتناسب أبوابه.

والثالث: وصل الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة المعلقة فيه، وما أشبه ذلك من قوله: تابعه فلان، ورواه فلان، وغير ذلك)[1].

فجاء شرح العجلوني جامعاً لهذه الثلاثة التي لا رابع لها، مشتملاً على الفوائد التي ذكرها من سبقه من الشراح، وزاد عليها فوائد سديدة.

ومن مزايا هذا الشرح:

١. سلامة لغة المؤلف، وحسن عبارته، وهذا مما لا يستغرب في أمثال العجلونيِّ اللغوي النحوي الماهر.

٢. جمعه للفوائد التي ذكرها من سبقه من الشراح، والزيادة عليها، فهذا الشرح يعد من أجمع شروح «البخاري».

٣. ذكر روايات «صحيح البخاري»، وبيان اختلاف نسخه، وزيادة نسخ لـ«الصحيح» لم يذكرها القَسطلَّانيُّ في «الإرشاد»؛ كما في الباب (٢٥) في قوله: (شركاء) حيث قال: (و«شركاء» بحذف الضمير، قاله القَسطلَّانيُّ، **وأقول: رأيتُ في أصولٍ كثيرةٍ إثباته**)، وفي الحديث (٢٦١٧) قال في (نقتلها): (بالنون، **وفي بعض الأصول بالفوقية**)، وهو مما لم يذكرهما القَسطلَّاني في «إرشاده».

٤. عنايته بالمسائل الفقهية.

(١) «تغليق التعليق» (٢/ ٥-٦).

٥. شخصية العجلونيِّ البارزة في شرحه رغم كثرة النقول، حيث ظهرت شخصيته في بيان كلام من تقدمه من الشراح، وتعقب كلامهم في بعض المواضع، وترجيح قول على قول.

وقد أثنى السويديُّ على «الفيض الجاري» وجمع مزاياه بقوله: (فقد وقفت على شرح «البخاريِّ» المسمَّى بـ«الفيض الجاري» فألفيته قد جمع فأوعى، وحيعل على الإيضاح واستدعى، تأبط جميع شرح الأُوَل، وزاد في كشف المشكل وإيضاح المجمل، فإذا هو الجامع الكبير في الترجيح، ومشكاة المصابيح في الجامع الصحيح، أومضت بروق تمييز الروايات من خلال المباني فهي لوامع بوارق، وسطعت الدرايات من آفاق المعاني فهي لها مشارق، فلعمري إنَّه الفيض الجاري، ولا غرو لأنَّه فتح الباري، وطئت مقاصده فكان الموطَّا، ولا يشك مسلم بأنه كشف عن «البخاريِّ» المغطَّى، فيحق لي أن أنشد فيه بعض ما فيه؛ كيف ومؤلفه الذي نظم تعبيراته في سمط التحقيق، وحبَّر في تحريراته حبر التدقيق والتنميق، شيخ البسيطة على الإطلاق، وزين الشريعة بالإجماع والاتفاق، ثالث الشيخين على اصطلاح الفريقين، حكم كتابه بأنه ألحق الأوائل بالأواخر، وقضى بأنه كم ترك الأول للآخر، علَّامة المعقول والمنقول، فهَّامة الفروع والأصول، جمع الفنون العديدة فانحازت إليه، وحرر التصانيف المفيدة فكان معول الجمهور عليه... ألا وهو الذي وضح الغوامض أتم إيضاح، وأفصح عنها أظهر إفصاح، الشيخ إسماعيل العجلوني ابن محمد جراح، وفقه الله للإفادة، ومنحه السعادة والسيادة آمين)[1].

(١) «النفحة المسكية» (ص٢٥٠).

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب:

كل جهد بشري لا بدَّ أن يعتريه النقص، وما من كتاب بلغ رتبة الكمال إلا كتاب الله تعالى، وأثناء تحقيقي لشرح العجلوني لكتاب الهبة لاحظت بعض المآخذ على عمل المصنِّف؛ منها:

أولاً: في التخريج:

تقدَّم أن العجلونيَّ يذكر مواضعَ الحديث الذي يكرره البخاري في عدة مواضع، ثمَّ يُخرِّج الحديثَ من باقي الكتب الستَّة، لكن يُؤخَذ على العجلونيِّ في تخريجه أنَّه لم يستوعب جميع المواضع التي أخرج فيها أصحاب الكتب الستة الحديث، وإنَّما ذكر المواضع التي ذكرها الحافظُ المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» في الموضع الذي ذكر فيه الحديثَ المشروحَ، والمعروفُ أنَّ الحافظَ المِزِّيَّ يخرِّج بحسب المسانيد، فيذكر الحديث في مواضعَ متعدِّدةٍ، فالاقتصار على موضعٍ من المواضع تقصيرٌ في التخريج.

ولعلَّ العجلونيَّ تبع القَسطلَّانيَّ في «الإرشاد» في هذا التخريج، والقَسطلَّانيُّ تبع العينيَّ في «عمدة القاري»؛ وذلك أنِّي تتبَّعتُ الأحاديثَ الواردةَ في القسم المحقَّق كلَّها، فوجدت التخريج الذي في «الفيض» بنصِّه في «الإرشاد»، وما في «الإرشاد» مختصَرٌ ممَّا في «العمدة»، وما في «العمدة» هو ما في «تحفة الأشراف» بحروفه[1].

ومثال ذلك: قوله في شرح الحديث (٢٥٧٤): أن الناس كانوا يتحرَّون بهداياهم يوم عائشة: (وحديث الباب أخرجه **مسلمٌ في «الفضائل» والنسائيُّ في «عِشرة النساء»**).

وقال القَسطلَّانيُّ في «الإرشاد»: (وهذا الحديث أخرجه **مسلم في «الفضائل» والنسائيُّ في «عِشرة النساء»**)[1].

(١) خرَّج العجلونيُّ جميعَ الأحاديث التي لم تتقدَّم أو لم ينفرد بها البخاري الواردةِ في القسم المحقق كلها إلا ثلاثة أحاديث لم يخرِّجها، وكذا القَسطلَّانيُّ، وخرَّجها العينيُّ كما في «التحفة» أيضاً، وفي موضعٍ واحد لم يذكرِ العجلوني والقَسطلَّاني أن الحديث في «سنن النسائي»، وذكره العيني تبعاً لـ«التحفة» أيضاً.

وقال العينيُّ في «عمدة القاري»: (والحديث أخرجه **مسلمٌ في «الفضائل» عن أبي كُرَيبٍ، وأخرجه النَّسائيُّ في «عِشرة النساء» عن إسحاق بن إبراهيم**)[٢].

والذي في «تحفة الأشراف» في (**مسند عَبْدَة بن سليمان**، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة): (خ م س: حديث: أنَّ الناس كانوا يتحرَّون بهداياهم يوم عائشة ... الحديث، خ في «الهبة» عن إبراهيم بن موسى، **م في «الفضائل» عن أبي كريب، س في «عِشرة النساء» عن إسحاق بن إبراهيم**...)[٣].

لكنَّ المزيَّ عزاه في موضعٍ آخرَ إلى البخاري في موضعٍ آخرَ من (كتاب الهبة)[٤]، وفي (فضل عائشة رضي الله عنها)[٥]، وإلى التِّرمذيِّ؛ فقد أخرجه الترمذيُّ أيضاً في (كتاب المناقب) (باب من فضل عائشة رضي الله عنها) الحديث (٣٨٧٩)، **لكن من طريق حماد بن زيد**، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها[٦]، وذكره في موضعين آخرَين أيضاً[٧].

فلو خرَّج العجلونيُّ الحديثَ في كل موضع ورد فيه من «التحفة»، ولم يعتبر التخريج السابق تخريجاً للحديث حيث ورد؛ لسلم من الاعتراض، لكنَّه في هذا المثال عندما ورد الحديث في (باب من أهدى صاحبه وتحرى بعض

(١) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٨).

(٢) «عمدة القاري» (١٣/ ١٣٣).

(٣) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٢/ ١٧٤) (١٧٠٤٤).

(٤) «صحيح البخاري» باب من أهدى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض (٢٥٨٠).

(٥) «صحيح البخاري» كتاب فضائل الصحابة (٣٧٧٥).

(٦) يُنظَر «تحفة الأشراف» (١٢/ ١٤٠) (١٦٨٦١).

(٧) يُنظَر «تحفة الأشراف» (١٢/ ٢١٩) (١٧٣٠٤) و(١٣/ ٤٩) (١٨٢٥٨)، وفي «جامع الأصول» (٩/ ١٣٦) (٦٦٨٦) عزاه للبخاريِّ ومسلمٍ والترمذيِّ والنَّسائيِّ.

نسائه دون بعض) (٢٥٨٠) و(في فضل عائشة رضي الله عنها) (٣٧٧٥) لم يخرِّج الحديث مكتفياً بتخريجه في الموضع السابق.

ثانياً: نسبة بعض الأقوال إلى غير أصحابها ونقله للكلام من مصادر وسيطة:

عزا العجلونيُّ أغلب النقول التي أوردها في شرحه إلى أصحابها، إلا أنه وهم في بعض الأقوال فنسبها إلى غير قائلها؛ ففي الحديث (٢٥٩٢) أورد **قول ابن بطال**: (الهبة لذوي الرحم أفضل من العتق)، ثم قال: (**قال**: ويؤيِّدُه ما رواه الترمذيُّ...) وهذا الكلام للحافظ ابن حجر في «الفتح»، لا لابن بطال، ولعل سبب هذا الخطأ نقله لكلام ابن بطال من «الفتح»، وعدم رجوعه لشرح ابن بطال، ويدل لذلك أنَّه ذكر قول ابن بطال كما في «الفتح»، ولفظ ابن بطال: (وفي حديث ميمونة: **أنَّ صلة الأقارب** أفضل من العتق)، أما لفظ «الفتح»: (قال ابن بطال: فيه: **أن هبة ذي الرحم** أفضل من العتق).

ثالثاً: وهمه في النقل عن بعض المصادر:

رغم تحرِّي العجلونيِّ الصحَّة في نقله إلا أنه أخطأ في فهم مراد بعض الشراح، فجاء النقل بغير مراد الشارح؛ كما في الحديث (٢٥٨١) حيث قال صلى الله عليه وسلم في السيدة عائشة رضي الله عنها: «إنها بنت أبي بكر»، فنقل العجلوني قول الزركشي: (قال في «التنقيح»: وسبق في «الزكاة»: «إنَّها ابنة أبيها»)، وقول الزركشي في «التنقيح»: («**بلغت مِحِلَّها**» بكسر الحاء، يقع على الموضع والزمان؛ أي: صارت حلالاً بانتقالها مِنَ الصَّدَقة إلى الهديَّة، **وقد سبق في «الزكاة»**.

«**إنَّها ابنة أبيها**»: فيه إشارةٌ إلى الشرف بالفضل والفهم).

فالذي تقدَّم في (الزكاة) (١/ ٣٤٩) الكلامُ على (المَحِلِّ)، وليس: (إنَّها ابنة أبيها).

لكن لعلَّ منهج الزركشيِّ في شرحه وتصرُّفه في الرواية أوقع العجلونيَّ في هذا الغلط.

رابعاً: اتباع الشراح دون تحرٍّ في بعض المواضع:

تعقَّب العجلونيُّ الشراح السابقين له في كثير من المواضع، لكنَّه تبعهم في مواضع دون تحقيق، فوقع في خطئهم؛ ففي الحديث (٢٥٦٩) قال في (ابن أبي مريم): (هو سعيدُ **بن محمَّد بن الحكم**)، فقلب الاسم، وتبع في هذا العينيَّ في «عمدة القاري» (١١/ ٢٨) والقَسطلَّانيَّ في «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٦)، وإنَّما هو سعيدُ **بنُ الحكم بن محمَّد**؛ كما جاء في «الهداية والإرشاد» (١/ ٢٨٤) (٢٨٨) و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٩١) (٢٢٣٥) و«تذهيب التهذيب» (٣/ ٤٣١) (٢٢٨١) وغيرها.

ولا يظننَّ ظانٌّ أن هذه المآخذ تغضُّ من قيمة الكتاب أو من مكانة مؤلفه العلمية، فلكلِّ عالم هفوة، وكفى بالمرء علماً أن تعدَّ أوهامه.

القسم الثاني: قسم التحقيق

أولاً: النسخ المخطوطة للكتاب

ثانياً: وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

ثالثاً: منهج التحقيق والتعليق

رابعاً: رواميز النسخ الخطية

خامساً: النص المحقق

أولاً: النسخ المخطوطة للكتاب:

توجد لـ«الفيض الجاري» عدة نسخ خطية؛ وهي:

١. نسخة المكتبة الظاهرية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق برقم (١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٣١٦، ١٢٨١).

٢. نسخة المكتبة الظاهرية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق برقم (٨٥٧، ٣٩٠١، ٣٩٠٢، ٨٥٨).

٣. نسخة المكتبة المحمودية المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث في تركيا برقم (٧٩).

وهي النسخ المعتمدة في التحقيق، وسيأتي الكلام عليها.

٤. نسخة متحف طوب قبو سراي في تركيا برقم (٢٤٤٤- ٢٢٠)[1].

٥. نسخة محفوظة في مكتبة الشيخ زهير الشاويش في بيروت، وهي مسوَّدة المصنِّف، ولم أستطع الحصول عليها.

(١) يُنظَر «الفهرس الشامل» (٢/ ١٢٢٥).

ثانياً: وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق:

قابلت النص المحقَّق على ثلاث نسخ خطية:

النسخة الأولى: نسخة المكتبة الظاهرية، المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق برقم (١٢٨٠).

وهذه النسخة كاملة، مؤلفة من ستة أجزاء، (كتاب الهبة) في الجزء الرابع.

عدد أوراقها (٣١٠٤) ورقات، الجزء الرابع منها (٥٧٤) ورقة، القسم المحقق (٤٧) ورقة، عدد أسطر الورقة (٢٧) سطراً، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٢) كلمة.

خطها: نَسْخيٌّ معتاد، كُتب متن «الصحيح» فيها باللون الأحمر، والشرح بالأسود، ناسخها: عبد الهادي العجلوني ابن أخي المؤلِّف، وتاريخ نسخها يعود إلى (١١٧٨هـ).

على ورقة العنوان من الجزء الأول تقريظ السويديِّ لـ«الفيض الجاري».

وعلى ورقة العنوان من الجزء الرابع وقف نصه: (وقف جناب المولى الهمام عمدة العلماء الأعلام السيد علي أفندي المرادي المفتي بدمشق الشام على مدرسة جده المرحوم قطب العارفين الشيخ مراد أفندي قُدِّس سرُّه)، وعليها عنوان الكتاب واسم مؤلفه.

وعليها بلاغٌ على المؤلف في الورقة (٣٦٧/ أ) نصه: (بلغ على مؤلفه غفر الله له).

ورمزت لها بـ(أ).

النسخة الثانية: نسخة المكتبة الظاهرية أيضاً، محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق برقم (٣٩٠١).

وهذه النسخة ناقصة، مؤلفة من ستة أجزاء فُقِد منها الجزء الأول والثاني، (كتاب الهبة) في الجزء الرابع.

عدد أوراقها (١٩٦٩) ورقة، الجزء الرابع منها (٤٨١) ورقة، القسم المحقق (٣٢) ورقة، عدد أسطر الورقة (٣١) سطراً، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة.

خطها: نَسْخيٌّ معتاد، كُتب متن «الصحيح» فيها باللون الأحمر، والشرح بالأسود، ناسخها: عبد الهادي العجلوني ابن أخي المؤلِّف، وتاريخ نسخها يعود إلى (١١٨٤هـ).

على الورقة الأولى من الجزء الرابع اسم الكتاب ومؤلفه، وختم دار الكتب الظاهرية.

ورمزت لها بـ(ب).

النسخة الثالثة: نسخة المكتبة المحمودية، محفوظة في مكتبة أحمد الثالث في تركيا برقم (٧٩).

وهذه النسخة كاملة، مؤلفة من ستة أجزاء.

عدد أوراق القسم المحقق (٤٠) ورقة، عدد أسطر الورقة (٣١) سطراً، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٤) كلمة.

خطها: نسخي معتاد، كُتب متن «الصحيح» فيها باللون الأحمر، والشرح بالأسود، ناسخها: محمد عمر النجدي الأثري الحنبلي، وتاريخ نسخها يعود إلى سنة (١٢٤٣هـ).

وعلى الورقة الأولى من هذه النسخة وقفٌ نصه: (وقفت هذا وقفاً صحيحاً من حيث لا يبدل ولا يرهن ولا يباع ولا يشترى يوضع في مدرسة محمودية...، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، الحاج صالح صدر السابق والي شام حالاً).

ورمزت لها بـ(ج).

ثالثاً: منهج التحقيق والتعليق:

أ. منهج التحقيق:

١. كتابة النص المحقَّق بحسب القواعد الإملائية المعتمدة؛ وذلك بإثبات الهمزات التي أبدلها الناسخ ياءً أو واواً، وإثبات ألف (الحارث) و(إسحاق) ونحوهما مما يكتبه الناسخ بلا ألف، واتباع القواعد الإملائية المعتمدة في إثبات ألف (ابن) وحذفها.

٢. اتباع منهج التلفيق بين النسخ في التحقيق؛ وذلك بإثبات الصواب في المتن، والإشارة إلى باقي الفروق في الحاشية.

٣. زيادة بعض الجمل والكلمات التي لا بدَّ منها لاستقامة الكلام ووضعها بين معقوفين.

٤. الإشارة إلى نهاية كل ورقة من النسخة (أ) بين معقوفين بذكر رقم اللوحة ووجهها، ورمزت للوجه الأيمن بـ(أ) وللأيسر بـ(ب)؛ نحو: [٣٧٧/ أ].

٥. إثبات متن «صحيح البخاري» قبل الحديث المشروح مع رقمه، واعتمدت فيه على طبعة دار طوق النجاة بعناية الشيخ محمد زهير الناصر، وهي طبعة مصوَّرة عن الطبعة الأميرية المطبوعة عن النسخة اليونينية، وفي هامشها روايات «صحيح البخاري».

٦. التنبيه على الفروق بين متن «الصحيح» الذي اعتمدته، وبين المتن الذي شرح عليه العجلونيُّ.

٧. كتابة متن «صحيح البخاريِّ» الذي أورده العجلونيُّ في شرحه بخطٍّ غامق بين قوسين مضبوطاً ضبطاً تامّاً.

٨. كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني بين قوسين مزهرين ﴿...﴾، وعزوها في المتن؛ وذلك بكتابة اسم السورة ورقم الآية بين معقوفين، فإن كانت القراءة شاذة وضعتها بين قوسين {...} وذكرت من قرأ بها.

٩. حصر نص الحديث النبوي بين قوسي تنصيص «...»، والآثار بين قوسين كبيرين (...).

ب. منهج التعليق:

١. تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الشرح؛ فإن كان الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما اقتصرت على التخريج منهما، فإن لم يكن فيهما، وأخرجه أصحاب «السنن الأربعة» أو بعضهم اقتصرت على التخريج منها، وذلك بذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث أو الجزء والصفحة إن لم ترقَّم الأحاديث، فإن لم يكن في الكتب الستة تتبعته في مظانِّه من كتب الحديث، مع ذكر حكم العلماء على الحديث إن لم يذكره المصنِّف.

أما أحاديث «الصحيح» المشروحة فقد خرَّجها المصنف في نهاية شرحه للحديث من باقي الكتب الستة فاكتفيت بتخريجه.

٢. التعريف بالأعلام الواردة في البحث إلا الصحابة رضوان الله عليهم وأئمة المذاهب الفقهية باستثناء الإمام مالك، فقد ترجمت له كراوٍ للحديث.

فإن كان العلَم من رواة الأحاديث المشروحة اكتفيت بذكر كلام الحافظ ابن حجر عليه في «تقريب التهذيب» والإحالة إلى ترجمته في «تهذيب الكمال».

أما إن ورد العلم ضمن الشرح وكان من رواة «الصحيحين» فإني أذكر اسمه إن ذكر بلقبه، وأعينه إن كان مهملاً، ثم أذكر كلام «التقريب» وأحيل إلى ترجمته في «تهذيب الكمال».

فإن لم يكن من رواة الحديث ذكرت اسمه وكنيته ولقبه، وتاريخ ولادته ووفاته، وبعض مصنفاته إن وجد.

فإن تكرر ذكر العلَم لا أشير إلى تقدُّم ترجمته، ولا أعيد ترجمته إشارةً إلى أنها تقدَّمت.

أما شراح «صحيح البخاري» ورواته فقد تقدمت تراجمهم في قسم الدراسة.

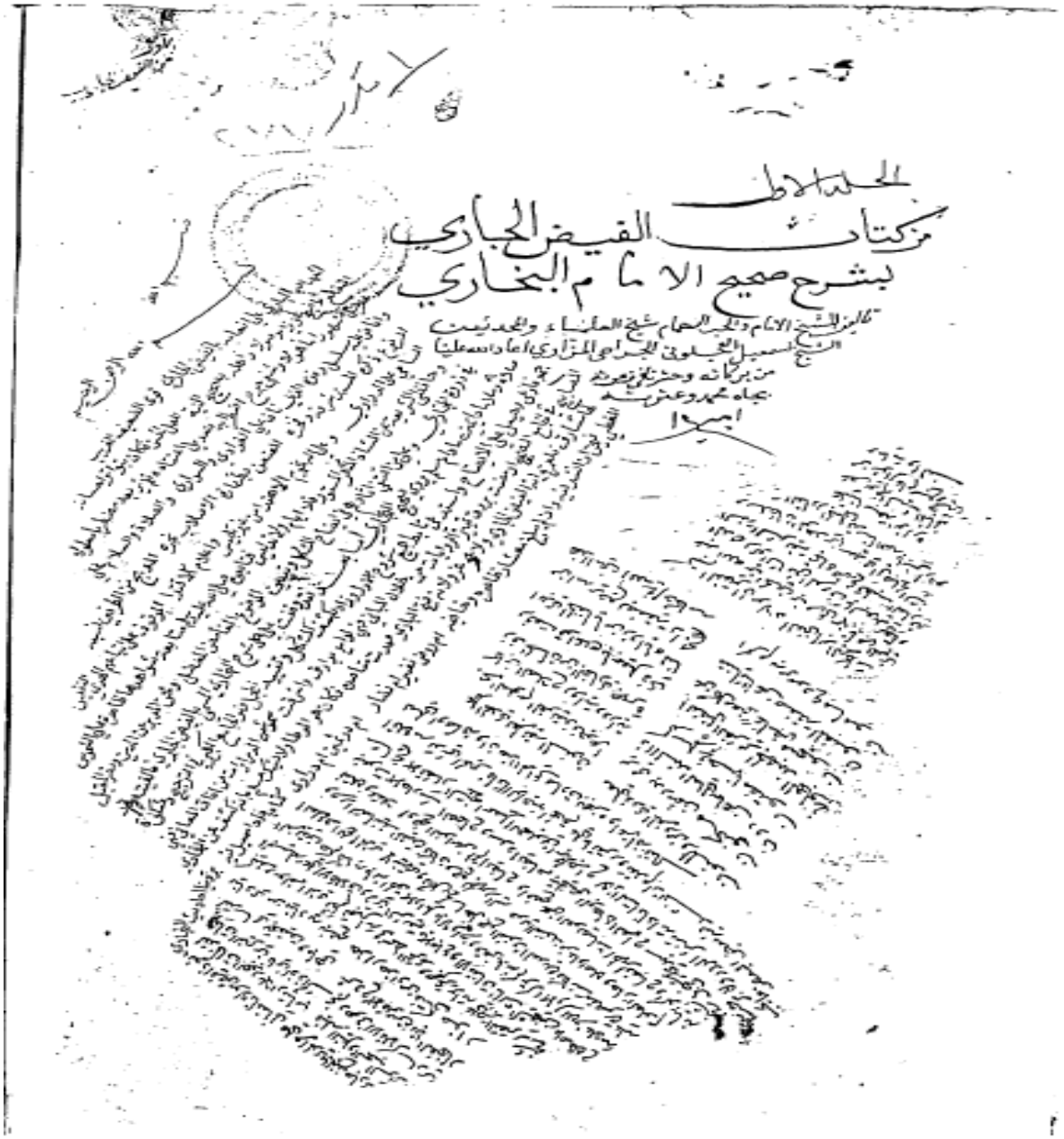
٣. حصر النقول بين قوسين كبيرين (...) وتوثيقها من مصادرها الأصلية إن وجدت، فإن لم أقع على المصدر وثقت من مصدر وسيط، وذلك بذكر اسم المصدر أو المرجع كاملاً عند وروده أول مرة ثم أذكره مختصراً مع ذكر الجزء والصفحة فقط، وزدت ذكر المادة في المعاجم اللغوية، وإن كان النقل بالمعنى صدرت التوثيق بكلمة (يُنظَر).

٤. ترتيب المصادر في الهوامش ترتيباً زمنياً، إلَّا في المصادر الفقهية حيث رتبتها بحسب ترتيب المذاهب، فأقدم كتب المذهب الحنفي فالمالكي فالشافعي فالحنبلي.

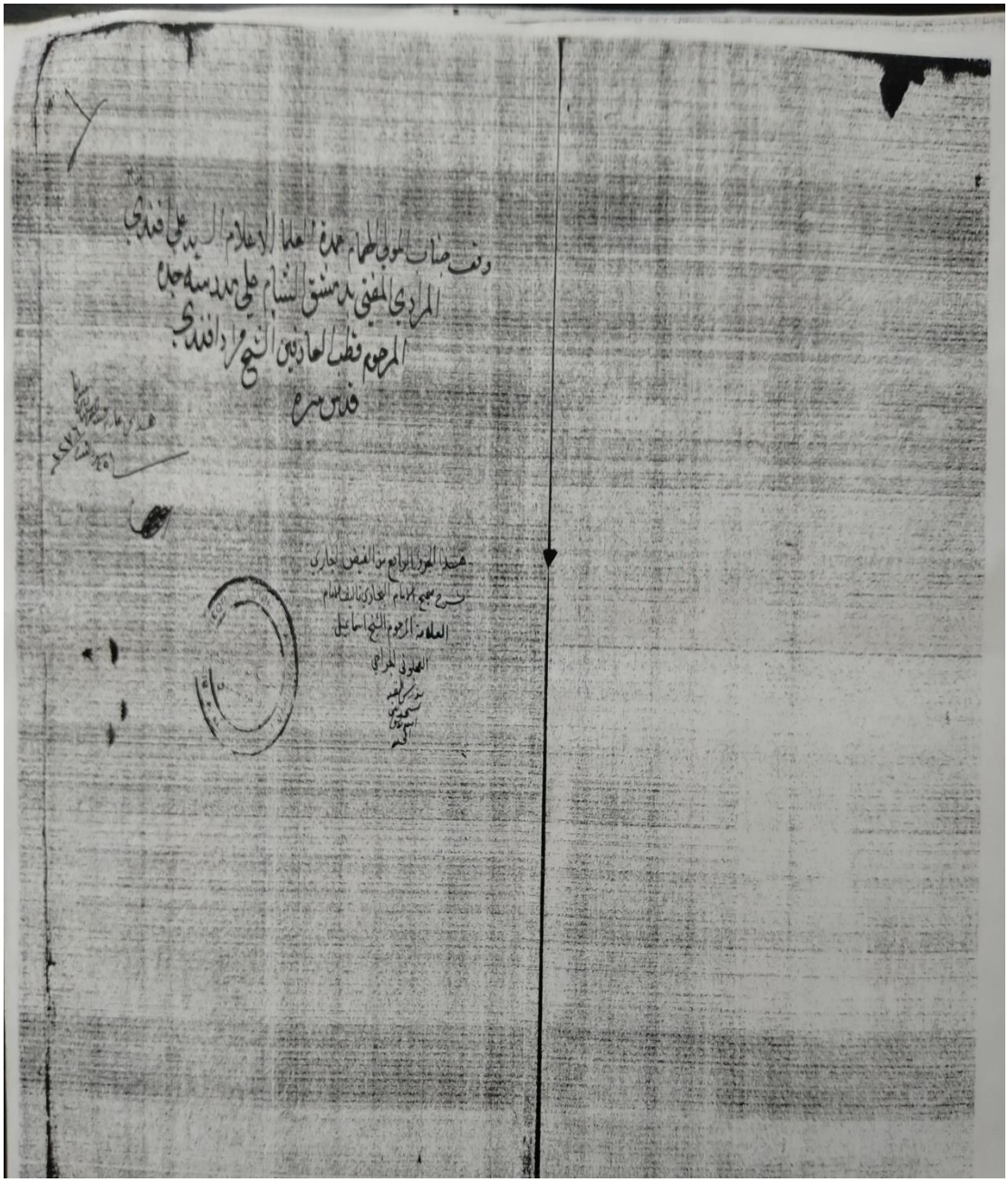
٥. التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث وبيان ما يحتاج منها إلى بيان.

٦. تتبع إحالات المصنف، فإن كان الموضع المحال عليه ليس ضمن القسم المحقق خرجته من برنامج (موسوعة صحيح البخاري) الذي أصدرته دار الكمال بإشراف عطاءات العلم.

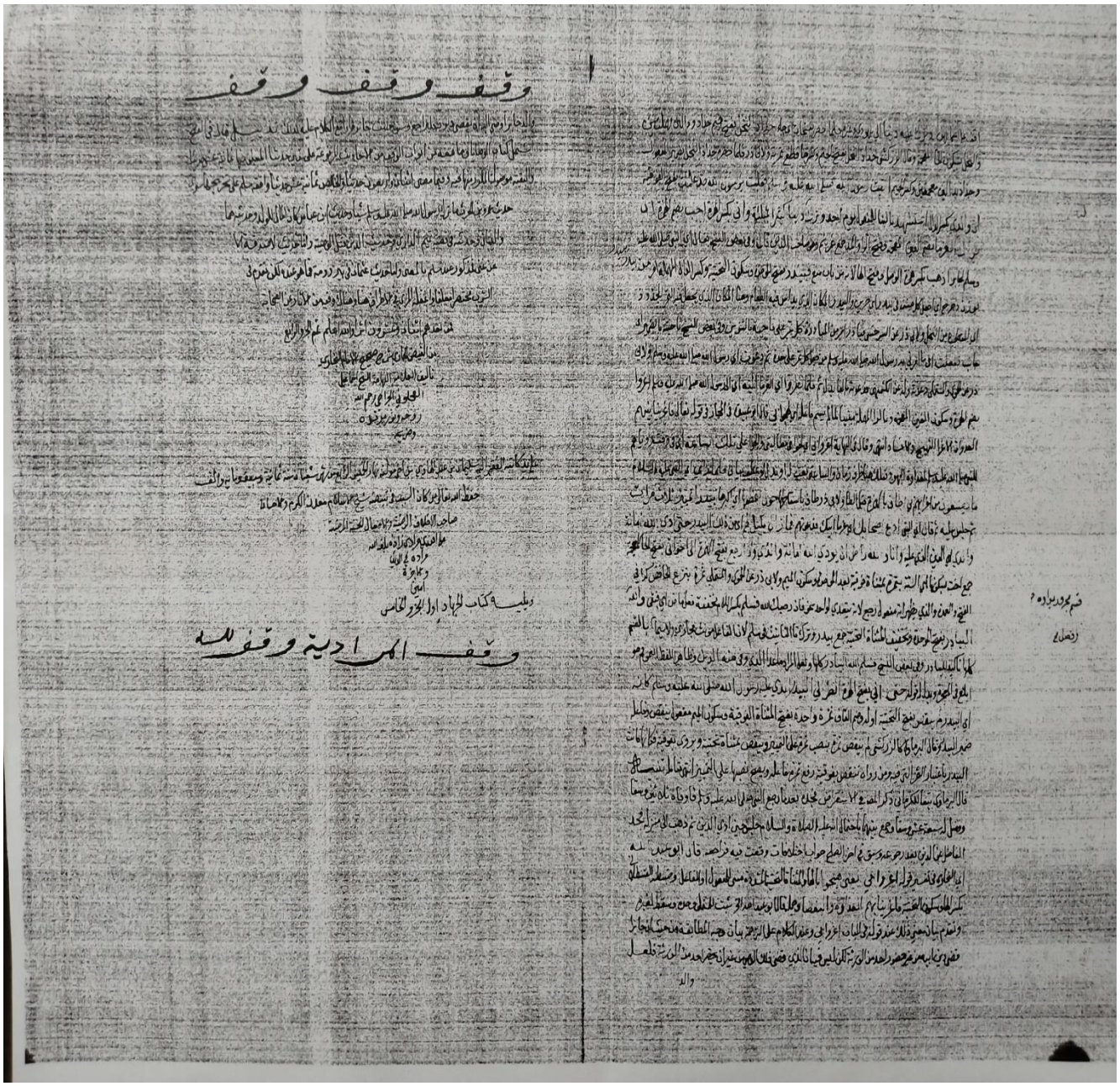
رابعاً: روامز النسخ الخطية:



راموز ورقة العنوان للنسخة (أ) وعليها تقريظ السويدي.



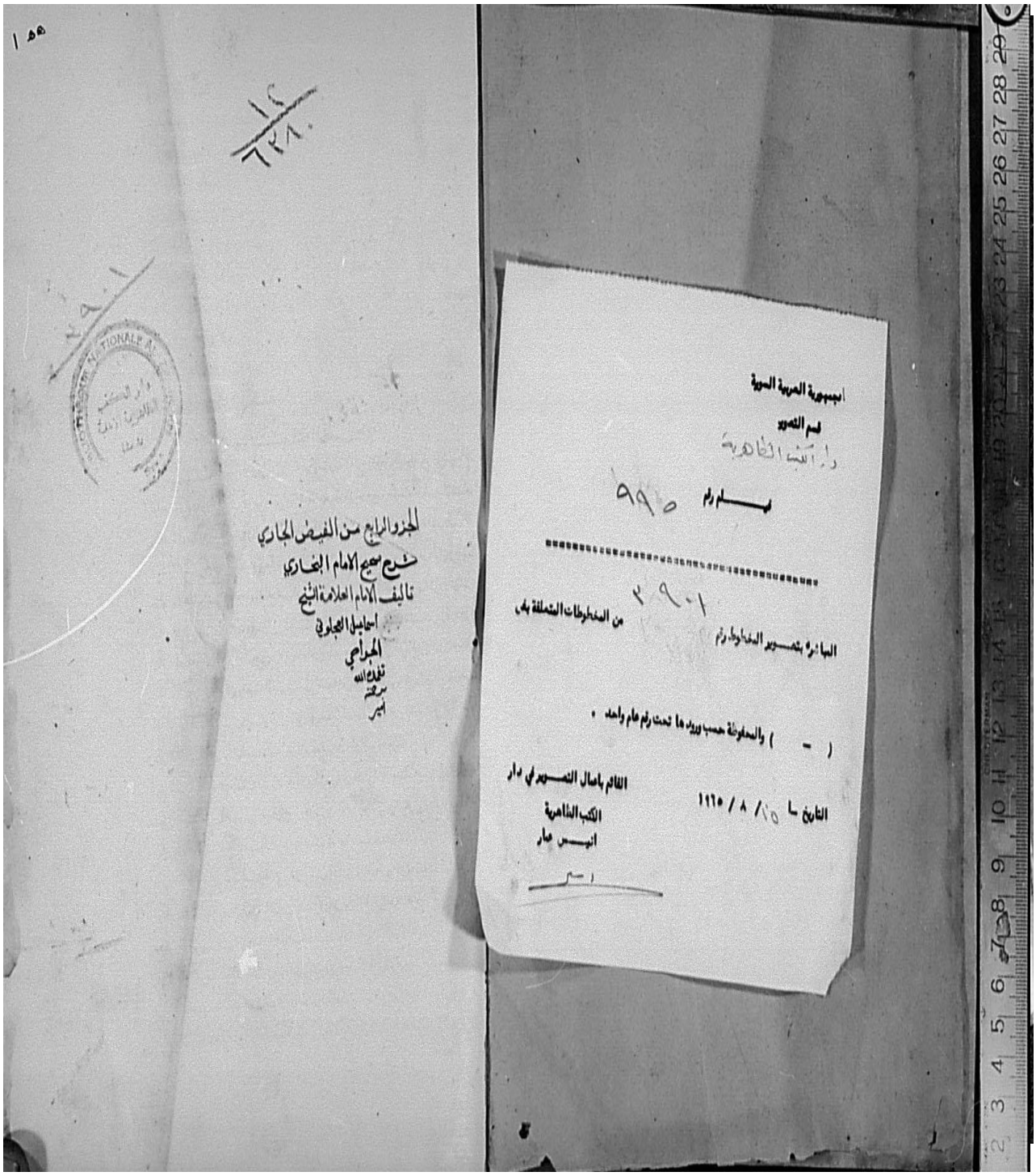
راموز ورقة العنوان من الجزء الرابع للنسخة (أ).



راموز الورقة الأخيرة من الجزء الرابع للنسخة (أ).



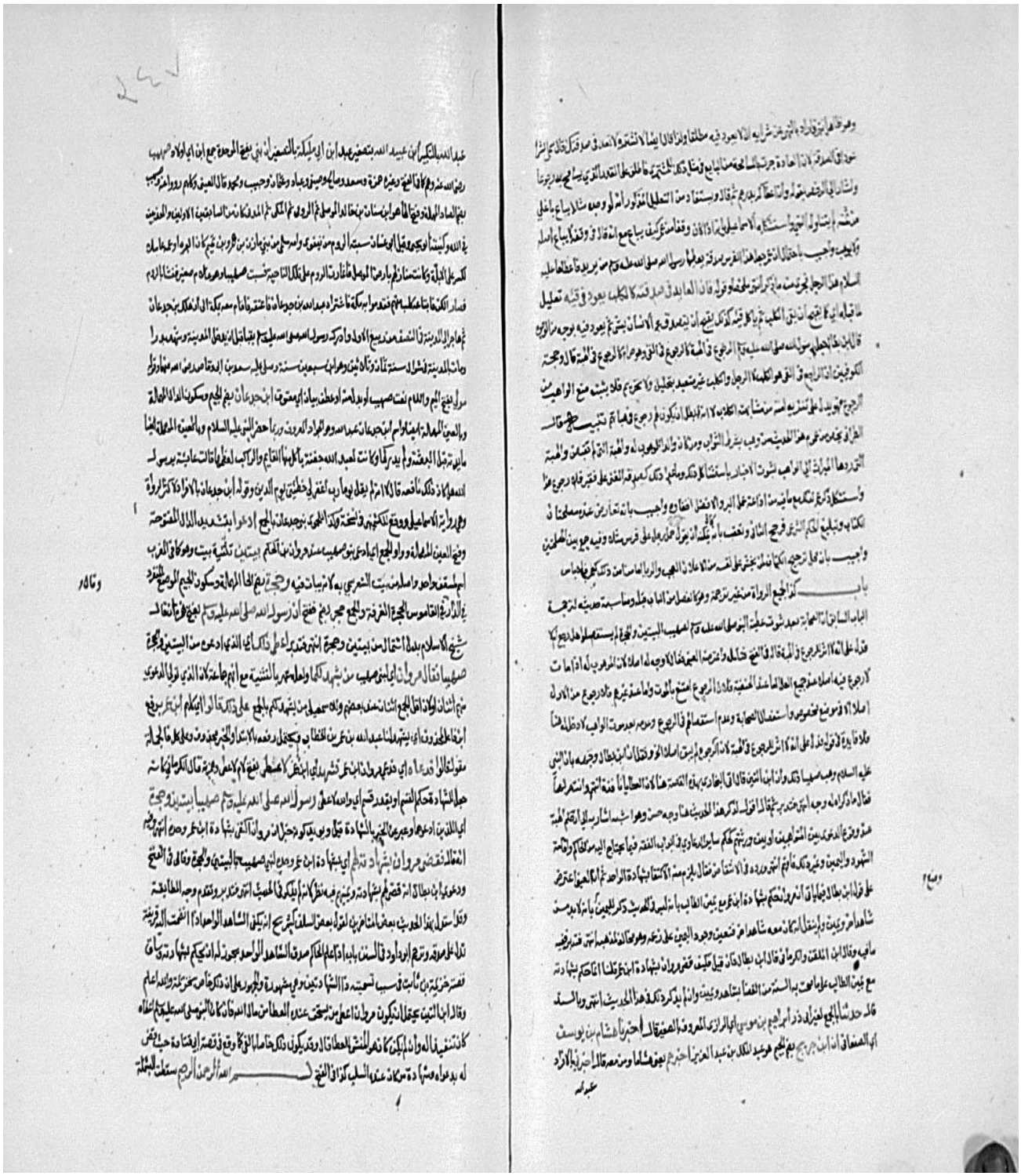
راموز بداية كتاب الهبة في النسخة (أ).



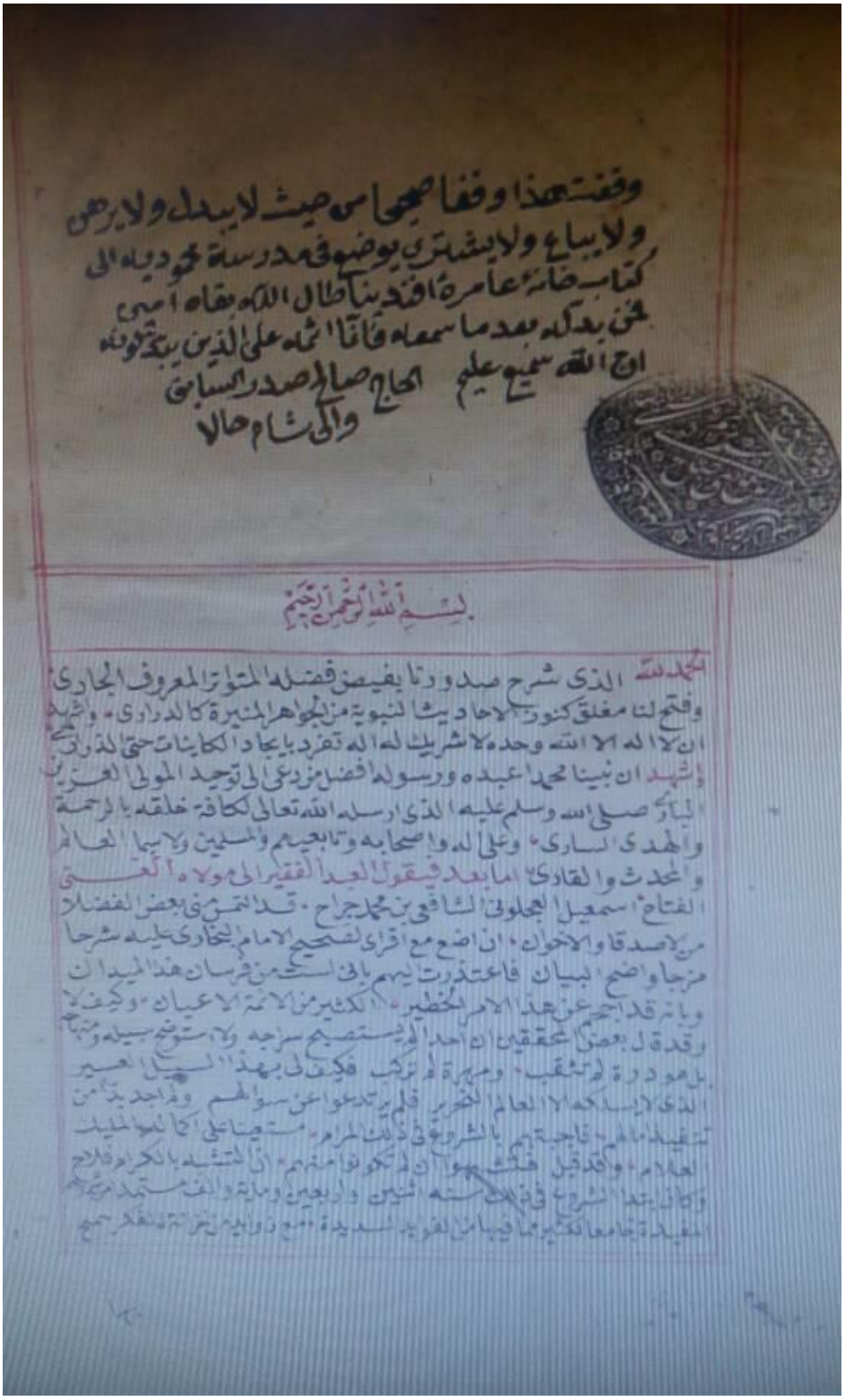
راموز ورقة العنوان من الجزء الرابع للنسخة (ب).



راموز بداية كتاب الهبة في النسخة (ب).



راموز آخر كتاب الهبة في النسخة (ب).

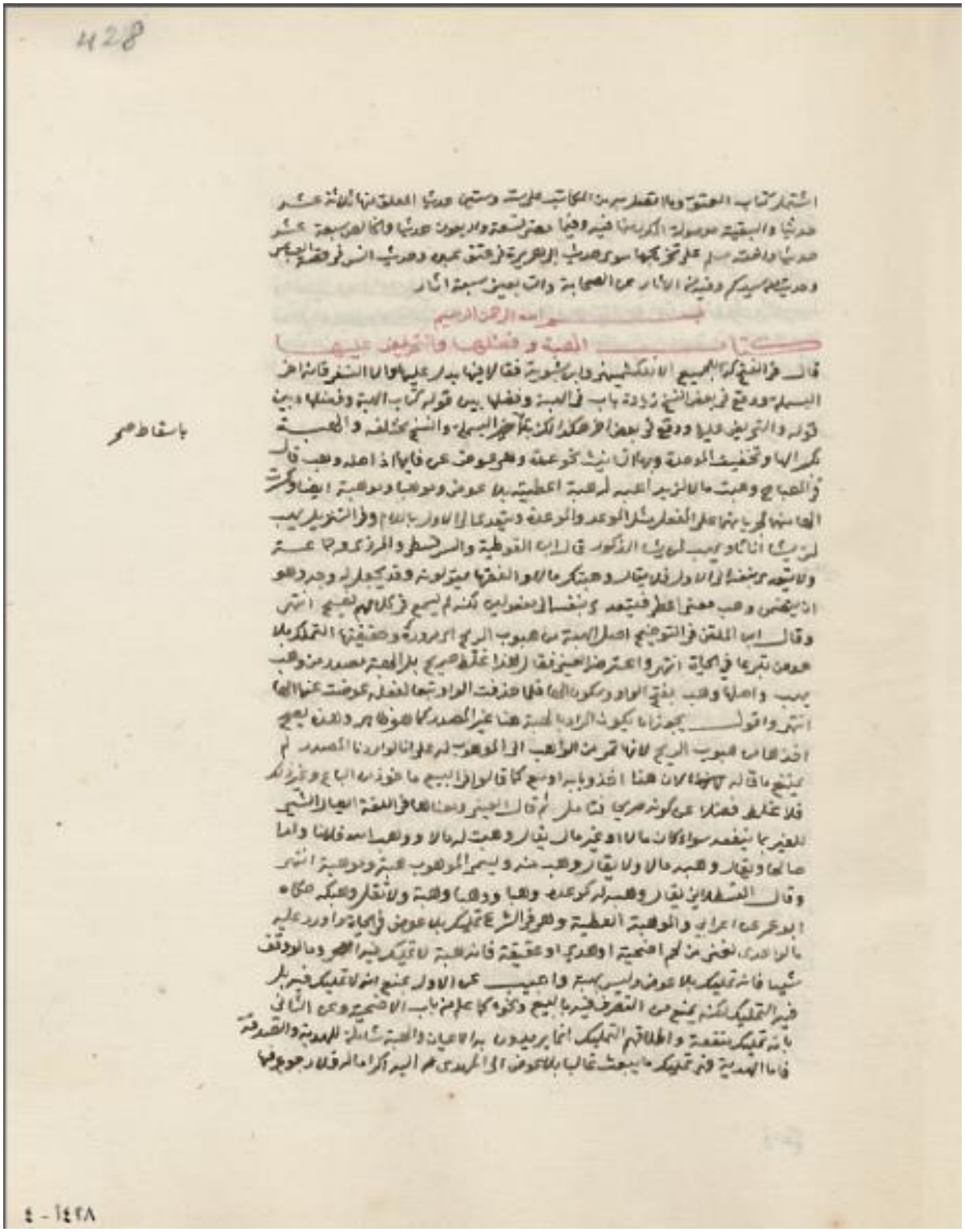


وقفت هذا وقفا صحيحا حبيسا حيث لا يباع ولا يرهن
ولا يباع ولا يشترى يوضع في مدرسة محمودية الى
كتاب خانه عامرة افندينا طال الله بقاه امين
فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه
ان الله سميع عليم الحاج صالح صدر السابق
والى شام حالا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى شرح صدورنا بفيض فضله المتواتر المعروف الجارى
وفتح لنا مغلق كنوز الاحاديث النبوية من الجواهر المنيرة كالدراري. واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اله تفرد بايجاد الكائنات حتى الذرى
واشهد ان نبينا محمدا عبده ورسوله افضل مزدعى الى توحيد المولى العزيز
البارئ صلى الله وسلم عليه الذى ارسله الله تعالى لكافة خلقه بالرحمة
والهدى السارى. وعلى اله واصحابه وتابعيهم والمسلمين ولا سيما العالم
والمحدث والقارى. اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغنى
الفتاح اسمعيل العجلونى الشافعى بن محمد جراح. قد التمس منى بعض الفضلاء
من الاصدقاء والاخوان. ان اضع مع اقراى لصحيح الامام البخارى عليه شرحا
مزجا واضح البيان فاعتذرت اليهم بانى استكثر من فرسان هذا الميدان
وبانه قد اجم عن هذا الامر الخطير. الكثير من الائمة الاعيان. وكيف لا
وقد قال بعض المحققين ان احد الم يستصبح سراجه ولا استوضح سبيله ومنهاجه
بل هو درة لم تثقب. ومجرة لم تركب فكيف لى بهذا السبيل العسير
الذى لا يسلكه الا العالم الخبير فلم يرتدعوا عن سؤالهم وقد اجدت من
تنفيذ مالهم. فاجبتهم بالشروع فى ذلك المرام. مستعينا على اكمال المليك
العلام. وقد قبل فلتكن هذه ان لم تكونوا منهم. ان التشبه بالكرام فلاح
وكان ابتداء الشروع فى ذلك سنة ثنتين واربعين ومائة والف مستمدا من ربى
المفيدة جامعا الكثير مما فيها من الفوائد السديدة. مع زوائد نفيسة تقر بها عين

راموز الورقة الأولى للنسخة (ج).



رامز بداية كتاب الهبة في النسخة (ج).

خامساً: النص المحقق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الهِبَةِ وَفَضْلِهَا والتَّحْرِيضِ عَلَيْهَا.

(**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابُ الهِبَةِ وَفَضْلِهَا والتَّحْرِيضِ عَلَيْهَا**): قال في «الفتحِ»: (كذا للجميع إلَّا الكُشْمِيهَنِيَّ وابنَ شبُّويه؛ فقالا: «فيها» بدل «عليها»، وإلَّا النَّسفيَّ؛ فإنَّه أخَّر البسملةَ)[1]، ووقع في بعض النُّسخ زيادةُ: (بابٌ في الهبةِ وفضلِها) بين قولِه: (كتابُ الهبةِ وفضلِها) وبين قولِه: (والتَّحريضِ عليها)، ووقعَ في بعضٍ آخَرَ هكذا، لكنْ بإسقاطِ البسملةِ، والنُّسخُ مختلفةٌ.

و(الهِبَةُ): بكسرِ الهاءِ وتخفيفِ الموحَّدةِ وبهاءِ التَّأنيثِ؛ نحوُ: (عِدَةٍ)، وهيَ عوضٌ عن فائِها؛ إذْ أصلُهُ: (وَهَبَ)، قالَ في «المصباحِ»: (وهبْتُ مالاً لزيدٍ أَهَبُهُ لهُ هِبَةً: أعطيتُه بلا عوضٍ، ومَوهِباً ومَوْهِبةً أيضاً، وكُسِرَتِ الهاءُ منهما لجريانِهما على الفعلِ؛ مثلُ: المَوعِدِ والمَوعِدةِ، ويتعدَّى إلى الأوَّل[2] باللَّام، وفي التَّنزيلِ: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [الشورى: ٤٩].

(١) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٣).

(٢) أي: المفعول الأول.

قالَ ابنُ القُوطيَّة[1] والسَّرَقُسْطِيُّ[2] والمُطَرِّزيُّ[3] وجماعةٌ: ولا يتعدَّى بنفسِه إلى الأوَّل، فلا يُقالُ: «وهبتُكَ مالاً»[4]، والفقهاءُ يقولونَهُ، وقد يُجعَلُ له وجهٌ؛ وهو أن يُضمَّنَ[5] «وَهَبَ» معنى «أعطى»[6] فيتعدَّى بنفسِهِ إلى مفعولَينِ، لكنَّهُ لم يُسمَعْ في كلامٍ فصيحٍ)، انتهى[7].

(١) هو الإمام النَّحْويُّ محمَّد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم، أبو بكر، يُعرَف بابن القُوطيَّة -والقُوطيَّة: هي ابنة ملكٍ من ملوك الأندلس، وفدت على هشام بن عبد الملك متظلِّمةً من عمِّها، فتزوَّجها بالشام عيسى بن مزاحم وسافر معها إلى الأندلس- كان مِن أعلم أهل زمانه باللغة والعربيَّة والنوادر والشعر، مع مشاركةٍ قويَّةٍ في الفقه والحديث، له كتاب «الأفعال» -وهو الذي فتح الباب في التأليف في تصاريف الأفعال- و«المقصور والممدود»، تُوُفِّيَ سنة (٣٦٧هـ)، يُنظَر «وفيات الأعيان» (٤/ ٣٦٨) (٦٥٠)، «إنباه الرواة» (٣/ ١٧٨) (٦٨٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢١٩) (١٥٣)، «الديباج المذهب» (ص٢٦٢).

(٢) هو سعيد بن محمَّد، أبو عثمان المعافريُّ القرطبيُّ، ثُمَّ السَّرَقُسْطِيُّ، يُعرَف بابن الحدَّاد، عالم باللغة، أخذ عن ابن القوطيَّة، وبسط كتابه في الأفعال، وزاد فيه، وسمَّاه أيضاً «الأفعال»، تُوُفِّيَ بعد الأربع مئة شهيداً في بعض الوقائع، يُنظَر «الصلة في تاريخ أئمَّة الأندلس» (١/ ٢٠٩)، «الأعلام» (٣/ ١٠١).

(٣) في (ب، ج): (والمرزي)، وهو تحريف، **والمطرِّزيُّ** هو الإمام النَّحْوِيُّ الأديب ناصرُ بنُ عبدِ السَّيِّد بن عليٍّ، أبو الفتحِ الخُوارزميُّ ، ولد سنة (٥٣٨هـ)، كان رأساً في فنون الأدب، حنفيَّ المذهب، داعيةً إلى الاعتزال، وله عِدَّة تصانيف؛ منها: «شرح المقامات»، «المقدِّمة اللَّطيفة» في النحو، وتُوُفِّي سنة (٦١٠هـ)، يُنظَر «إنباه الرواة على أنباه النحاة» (٣/ ٣٣٩) (٧٨٥)، «وفيات الأعيان» (٥/ ٣٦٩)، «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٢٨) (٢٣).

(٤) يُنظَر «الأفعال» لابن القوطيَّة (ص١٥٦-١٥٧)، «الأفعال» للسَّرَقُسْطِيِّ (٤/ ٢٣٠)، «الأفعال» لابن القطَّاع (٣/ ٢٩٥).

(٥) في (ب، ج): (يتضمن).

(٦) في المطبوع من «المصباح»: (جعل).

(٧) «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (٢/ ٦٧٣) مادَّة (وهب).

وقالَ ابنُ الملقِّنِ في «التَّوضيحِ»: (أصلُ «الهبةِ»: مِنْ هبوبِ الرِّيحِ؛ أي: مرورِهِ، وحقيقتُها: التَّمليكُ[1] بلا عوضٍ تبرُّعاً في الحياةِ)، انتهى[2]، واعترضَهُ العينيُّ فقالَ: (هذا غلطٌ صريحٌ، بلِ «الهبةُ» مصدرٌ من وَهَبَ يَهَب، وأصلُها «وَهْب»؛ بفتحِ الواوِ، وسكونِ الهاءِ، فلمَّا حُذِفَتِ الواوُ تَبَعاً لفعلِهِ؛ عُوِّضَتْ عنها الهاءُ)، انتهى[3].

وأقولُ: يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ بـ(الهبةِ) هنا غيرَ المصدرِ كما هو ظاهرٌ، وهذهِ يصحُّ أخذُها مِنْ هبوبِ الرِّيحِ؛ لأنَّها تمرُّ مِنَ الواهبِ إلى الموهبِ لهُ، على أنَّا لو أردْنا المصدرَ؛ لم يمتنعْ ما قالَهُ؛ لأنَّ هذا أَخْذٌ وبابُهُ أوسعُ؛ كما قالوا في (البيعِ): مأخوذٌ مِنَ الباعِ، وغير ذلكَ[4]، فلا غلطَ فضلاً عن كونِهِ صريحاً؛ فتأمَّلْ.

ثمَّ قالَ العينيُّ: (ومعناها في اللُّغةِ: إيصالُ الشَّيءِ للغيرِ بما ينفعُهُ، سواءٌ كانَ مالاً أو غيرَ مالٍ، يُقالُ: وهبْتُ لهُ مالاً، ووهبَ اللهُ فلاناً ولداً صالحاً، ويُقالُ: وهبَهُ مالاً، ولا يُقالُ: وهبَ منهُ، ويُسمَّى الموهوبُ هبةً ومَوهِبةً)، انتهى[5].

وقالَ القَسطلَّانيُّ: (يُقالُ: وَهَبَه لهُ -كـ«وَعَدَهُ»- وَهْباً ووَهَباً وهِبَةً، ولا تقلْ: وهبكَهُ، حكاهُ أبو عمر[6] عنْ أعرابيٍّ، والموهبةُ: العطيَّةُ[7]، وهي في الشَّرعِ: تمليكٌ بلا عوضٍ في الحياةِ، وأُورِدَ عليهِ ما لو أَهدى لغنيٍّ مِن لحمِ أُضحيَّةٍ أو هَدْيٍ أو عقيقةٍ؛ فإنَّهُ هبةٌ [و]لا تمليكَ فيهِ، وما لو وَقَفَ شيئاً، [٣٤٤/ أ] فإنَّه تمليكٌ بلا

(١) في (أ): (التملك)، وهو تحريف.

(٢) «التوضيح» (١٦/ ٢٧٤).

(٣) «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٥).

(٤) يُنظَر «المطلع على أبواب المقنع» (ص٢٧٠).

(٥) «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٥).

(٦) كذا في النسخ: (أبو عمر)، وهو تحريف، والصواب: (أبو عمرو) كما في مصدره، وهو أبو عَمرو -واسمه زبَّان، وقيل: العريان، وقيل غير ذلك- ابن العلاء بن عمَّار بن العريان التميميُّ المازنيُّ البصريُّ، وكان لجلالته لا يُسأل عن اسمه، شيخ القُرَّاء والعربيَّة، أحدُ القرَّاء السبعة، ولد بمكَّة سنة (٧٠هـ)، وقيل: (٦٨هـ)، تُوُفِّيَ بالكوفة سنة (١٥٤هـ) وهو ابن ستٍّ وثمانين سنةً، انظر «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٢٣) (٤٤)، «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤٠٧) (١٦٧)، «غاية النهاية في طبقات القراء» (١/ ٢٨٨) (١٢٨٣).

(٧) يُنظَر «القاموس المحيط» (ص١٤٣) مادَّة (وهب).

عوضٍ، وليسَ بهبةٍ، وأُجيبَ عن الأوَّلِ: بمنعِ أنَّهُ لا تمليكَ فيهِ، بل فيهِ تمليكٌ[1]، لكنَّه يُمنَعُ مِنَ التَّصرُّفِ فيهِ بالبيعِ ونحوِهِ؛ كما عُلِم من بابِ الأُضحيَّةِ، وعنِ الثَّاني: بأنَّه تمليكُ منفعةٍ، وإطلاقُهُمُ التَّمليكَ إنَّما يريدونَ بهِ الأعيانَ[2].

والهبةُ شاملةٌ للهديَّةِ والصَّدقةِ[3]؛ فأمَّا الهديَّةُ؛ فهيَ تمليكُ ما يُبعَثُ غالباً بلا عوضٍ إلى المُهدَى إليهِ؛ إكراماً لهُ، فلا رجوعَ فيها إذا كانَتْ لأجنبيٍّ، فإنْ كانتْ مِنَ الأبِ لولدِهِ -يعني: مِنَ الأصلِ إلى الفرعِ-؛ فلهُ الرُّجوعُ فيها بشرطِ بقاءِ الموهوبِ في سلطنةِ المتَّهِبِ[4]، ومِن الهديَّةِ الهديُ المنقولُ إلى الحَرَمِ، ولا يقعُ اسمُ الهديَّةِ على العقارِ؛ لامتناعِ نقلِهِ، فلا يُقالُ: أهدى إليه داراً، ولا أرضاً، بل على المنقولِ؛ كالثِّيابِ والعبيدِ، واستُشكلَ ذلكَ بأنَّهم صرَّحوا في بابِ النَّذرِ بما يخالفُهُ؛ حيثُ قالوا: لو قالَ: للهِ عليَّ أن أهديَ هذا البيتَ أو الأرضَ أو نحوَهُما ممَّا لا يُنقَلُ؛ جازَ وباعَهُ ونقلَ ثمنَهُ، وأجيبَ: بأنَّ الهديَ وإن كانَ مِنَ الهديَّةِ؛ لكنَّهُم توسَّعوا فيهِ بتخصيصِهِ بالإهداءِ إلى فقراءِ الحَرَمِ، وبتعميمِهِ في المنقولِ وغيرِهِ؛ ولهذا لو نذرَ الهديَ؛ انصرفَ إلى الحَرَمِ، ولم يُحمَلْ على الهديَّةِ إلى فقيرٍ[5].

وأمَّا الصَّدَقة؛ فهيَ تمليكُ ما يُعطَى بلا عوضٍ للمحتاجِ؛ لثوابِ الآخرةِ، وأمَّا الهِبَةُ؛ فهيَ تمليكٌ بلا عوضٍ خالٍ ممَّا ذُكِرَ في الصَّدقةِ والهديَّةِ بإيجابٍ وقَبولٍ لفظاً؛ بأن يقولَ نحو: وهبتُ لكَ هذا، فيقولُ: قبلتُ[6]، ولا يُشترَطانِ في الهديَّةِ على الصَّحيحِ، بل يكفي البَعْثُ مِن هذا والقبضُ مِن ذاكَ[7]، وكذا لا يُشترطانِ في الصَّدقةِ، وقد تُطلَقُ الهبةُ على ما يشملُ الثَّلاثةَ؛ كما يأتي.

(١) في (ب، ج): (التمليك).

(٢) يُنظَر «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (٥/ ٤٠٥)، «مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج» (٢/ ٥١٢).

(٣) يُنظَر «نهاية المحتاج» (٥/ ٤٠٥-٤٠٦).

(٤) انظر «نهاية المحتاج» (٥/ ٤١٩-٤١٨).

(٥) يُنظَر «مغني المحتاج» (٢/ ٥١٢).

(٦) يُنظَر «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» (ص٣٢٤)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤٠٥-٤٠٦).

(٧) يُنظَر «منهاج الطالبين» (ص٣٢٤)، «مغني المحتاج» (٢/ ٥١٣).

وعليهِ؛ فكلٌّ مِن الصَّدقةِ والهديَّةِ هِبَةٌ، ولا عكسَ، فلو حلفَ لا يهبُ لهُ، فتصدَّقُ عليهِ، أو أهدى لهُ؛ حنثَ)[1].

وقالَ في «الفتحِ»: (والهبةُ تُطلَقُ بالمعنى الأعمِّ على أنواعِ **الإبراءِ**؛ وهوَ هبةُ الدَّين ممَّن هوَ عليهِ، **والصَّدَقةِ**؛ وهيَ هبةُ ما يتمحَّضُ بهِ طلبُ ثوابِ الآخرةِ، **والهديَّةِ**؛ وهيَ ما يُكرَمُ بهِ الموهوبُ لهُ، ومَن خصَّها بالحياةِ؛ أخرجَ الوصيَّةَ؛ وهيَ أيضاً تكونُ بالأنواعِ الثَّلاثةِ، وتُطلَقُ الهبةُ بالمعنى الأخصِّ على ما لا يُقصَدُ له بدلٌ، وعليهِ ينطبقُ قولُ مَن عرَّف الهبةَ بأنَّها تمليكٌ بلا عوضٍ، وصنيعُ المصنِّف محمولٌ على المعنى الأعمِّ)، انتهى[2]؛ أي: لأنَّهُ أدخلَ فيها الهدايا.

واعترضَهُ العَينيُّ فقالَ: (تقسيمُ الهبةِ إلى الأنواعِ المذكورةِ ليس بالنَّظرِ إلى معناها الشَّرعيِّ، وإنَّما هوَ بالنَّظرِ إلى معناها اللُّغويِّ)، انتهى[3]، **وفيهِ**: أنَّ فقهاءَنا جعلوا ذلكَ تقسيماً للهبةِ بالمعنى الشَّرعيِّ[4]، فحَصْرُهُ فيما ذكرَهُ غيرُ مُسَلَّمٍ؛ فتدبَّرْ.

***

٢٥٦٦ ـ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ».

(١) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٣).

(٣) «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٥).

(٤) يُنظَر «نهاية المحتاج» (٥/ ٤٠٥).

وبالسَّنَدِ قالَ: (**حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ**): هوَ أبو الحُسَينِ الواسطيُّ، مولى قَرِيبَةَ[1] بنتِ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ[2]، قالَ: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ**): بالذَّالِ المعجمةِ، وهوَ محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ ابنِ الحارثِ بنِ أبي ذئبٍ، فنَسَبُهُ لجدِّ أبيهِ؛ لشهرتِهِ بهِ[3]، (**عَنِ الْمَقْبُرِيِّ**): بفتحِ الميمِ وضمِّ الموحَّدةِ[4]، واسمُهُ سعيدٌ[5]، (**عَنْ أَبِيهِ**): هوَ كَيسانُ؛ بفتحِ الكافِ[6]، وسقطَ (عن أبيهِ) للأَصيليِّ وكريمةَ وابنِ عساكرَ، قالَ في «الفتحِ»: (وضُبِّبَ[7] عليهِ في روايةِ النَّسفيِّ، والصَّوابُ إثباتُه.

(١) ضبطها الذهبيُّ في «المشتبه» (ص٤٢٣) -وتبعه الحافظ في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٣/ ١١٢٩)- بفتح القاف وكسر الراء ثمَّ قال: (ولم أجد أحداً بالضمِّ).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٢٨٦) (٣٠٦٧): (صدوقٌ ربَّما وهم، من التاسعة، مات سنة إحدى وعشرين [٢٢١هـ]، خ ت ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٠٨) (٣٠١٦).

(٣) هو جدُّ جدِّه؛ إذ هو محمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئبٍ، يُنظَر «نسب قريش» (ص٤٢٠)، «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص١٦٨)، وقال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٩٣) (٦٠٨٢): (ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين [١٥٨هـ]، وقيل: سنة تسع، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٣٠) (٥٤٠٨).

(٤) قال البرهان الحلبيُّ في «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» (١/ ق٣١/ ب): (هو بضمِّ الباء، وتُفتَح أيضاً، وحَكى ابنُ مالكٍ في «المثلَّث» كسرَها [«إكمال الإعلام بتثليث الكلام» (١/ ١٩)] نسبة إلى المقابر، فأهلُ الكوفة يفتحون، وأهلُ المدينة يضمُّون، قيل: لأنَّه كان يأْلَفُ المقبرة، وقيل: بل نزل بساحتها، ويقال: إنَّ عمرَ بنَ الخطَّاب رضي الله عنه جعله على حفر القبور)، وفي «صحيح البخاري» كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له، هل يبين مظلمته؟ بعد الحديث (٢٤٤٩): (قال إسماعيل بن أبي أويس: إنما سمي المقبري لأنه كان نزل ناحية المقابر)، يُنظَر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٥٢٠) (٢١١)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٦٦) (٢٢٨٤).

(٥) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٢٣٦) (٢٣٢١): (ثقةٌ، مِنَ الثالثة، تغيَّر قبل موته بأربع سنين، وروايتُه عن عائشةَ وأمِّ سلمة مرسلةٌ، مات في حدود العشرين [١٢٠هـ]، وقيل قبلها، وقيل بعدها، ع).

(٦) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٦٣) (٥٦٧٦): (ثقةٌ ثَبْتٌ، من الثانية، مات سنة مئة [١٠٠هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٤٠) (٥٠٠٨).

(٧) التضبيب: أن يمد على الكلمة خط أوله كالصاد (صـ)، ويجُعَل على ما صحَّ وروده من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً، أو معنىً، أو ضعيف، أو ناقص، يُنظَر «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٧)، «تدريب الراوي» (١/ ٥١٤).

وكذا أخرجَهُ الإسماعيليُّ[1] [٣٤٤/ ب] وأبو نُعَيمٍ[2] وأبو عَوَانةَ[3]؛ كلُّهم عن عاصمٍ شيخِ البخاريِّ، وأخرجَهُ البخاريُّ في «الأدبِ المفردِ»[4] عن آدمَ[5]، وكذلكَ [رواهُ] اللَّيثُ[6]، عنِ المَقْبُريِّ [كما سيأتي في «كتابِ الأدبِ»[7]، وأخرجَهُ التِّرمذيُّ من طريقِ أبي مَعْشَرٍ عن سعيدٍ][8]، عن أبي هريرةَ، ولم يقلْ: «عن أبيهِ»، وزادَ في أوَّلِهِ: «تهادَوا؛ فإنَّ الهديَّة تُذهِب وَحَرَ[9] الصَّدرِ...»؛ الحديثَ، وقالَ: غريبٌ[10]، وفيهِ أبو مَعْشَرٍ[11]

(١) هو الإمام الحافظُ الثَّبتُ الرَّحَّال محمَّد بن إسماعيل بن مِهْران، أبو بكر النيسابوريُّ، المعروف بالإسماعيليِّ، أحدُ أركان الحديث بنيسابور كثرةً ورحلةً واشتهاراً، جمع حديث الزهريِّ وجوَّده، وحديثَ مالكٍ وجماعةٍ، وله «مستخرج على صحيح البخاريِّ» مفقود، وتوفِّي سنة (٢٩٥هـ)، يُنظَر «تذكرة الحفَّاظ» (٢/ ٦٨٢) (٧٠٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١١٧) (٦٠)، «لسان الميزان» (٦/ ٥٧٥) (٦٥١٠).

(٢) هو الحافظُ الكبيرُ المحدِّثُ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مِهرانَ، أبو نُعَيم المِهرانيُّ الأصبهانيُّ، ولد سنة (٣٣٦هـ)، تفرَّد في الدنيا بشيءٍ كثير من العوالي، فرحل الحُفَّاظُ إلى لقيِّه، له مصنَّفاتٌ كثيرة؛ منها: «تاريخ أصبهان»، «حلية الأولياء»، «المستخرج على البخاريِّ»، «المستخرج على مسلم»، توفِّيَ سنة (٤٣٠هـ)، يُنظَر «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١٠٩٢) (٣٠٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٥٣) (٣٠٥).

(٣) هو الإمام الحافظُ الثقة الكبير يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيدَ، أبو عوانة النيسابوريُّ الأصل، الإسفراينيُّ، له «الصحيح المسند المستخرج على صحيح مسلمٍ»، توفِّي سنة (٣١٦هـ)، يُنظَر «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ٧٧٩) (٧٧٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤١٧) (٢٣١).

(٤) «الأدب المفرد» (ص٥٦) (١٢٣).

(٥) هو ابن أبي إياسٍ، قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٨٦) (١٣٢): (ثقةٌ عابدٌ، من التاسعة، مات سنة إحدى وعشرين [٢٢١هـ]، خ خد ت س ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٠١) (٢٩٤).

(٦) يعني: ابنَ سعدٍ، أبا الحارث المِصريَّ، قال الحافظُ في «التقريب» (ص٤٦٤) (٥٦٨٤): (ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، إمامٌ مشهورٌ، من السابعة، مات في شعبان سنة خمس وسبعين [١٧٥هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٥٥) (٥٠١٦).

(٧) (باب لا تَحْقِرَنَّ جارةٌ لجارتها) (٦٠١٧).

(٨) ما بين معقوفين مثبتٌ من «فتح الباري».

(٩) الوَحَر: الغيظ والحقد، يُنظَر «لسان العرب» (٥/ ٢٨١) مادَّة (وحر).

(١٠) «جامع الترمذي»، كتاب الولاء والهبة، بابٌ في حثِّ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم على التهادي (٢١٣٠).

(١١) هو نَجِيح بن عبد الرَّحمن السِّنديُّ، قال فيه الإمام أحمد: (صدوقٌ، ولكنَّه لا يقيم الإسناد)، يُنظَر «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/ ٤١٢) (٨٧٥)، وقال البخاريُّ في «الضعفاء الصغير» (ص١١٩) (٣٨٠): (مُنْكَر الحديث)، وقال ابن عَدِيٍّ في «الكامل في الضعفاء» (٨/ ٣٢١) (١٩٨٤): (مع ضعفه يُكتَب حديثُه)، وقال الحافظ في «تقريب التهذيب»

ضعيفٌ، وقالَ الطَّرْقِيُّ[1]: أخطأَ حيثُ لم يقلْ: «عن أبيهِ». كذا قالَ، نعم؛ مَن زاد فيهِ: «عن أبيهِ» أحفظُ، فروايتُهم أَولى)، انتهى[2]، (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ**): أيِ: النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، قالَ في «الفتحِ»: (في روايةِ عثمانَ بنِ عُمَرَ[3]: سمعتُ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ يقولُ)[4]:

(**يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ**) ويُروى: (المؤمنات)؛ كما قالَ البِرماويُّ وغيرُه[5]، ونسبَها القَسطلَّانيُّ للنُّسخةِ المقروءةِ على الميدوميِّ[6]، وعلى كلٍّ؛ ففيهِ **ثلاثةُ أوجهٍ**:

(ص٥٥٩) (٧١٠٠): (ضعيفٌ من السادسة، أسنَّ واختلط، مات سنة سبعين ومئة [١٧٠هـ] ٤)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٢٢) (٦٣٨٦)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٤٦) (٩٠١٧).

(١) هو الإمام الحافظُ أحمدُ بن ثابت بن محمَّد الأصبهانيُّ، أبو العبَّاس الطَّرْقِيُّ -نسبة إلى طَرْق؛ قرية كبيرة من قرى أصبهان-، كان حافظاً مكثراً من الحديث، عارفاً بطُرُقه، وله معرفةٌ بالأدب، له تصانيفُ؛ منها: «أطراف الكتب الخمسة»، تُوُفِّيَ سنة (٥٢١هـ)، يُنظَر «الأنساب» للسمعانيِّ (٢/ ٦٢-٦٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٥٢٨) (٣٠٩)، «لسان الميزان» (١/ ٤١٤) (٤١٨).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٤).

(٣) هو عثمان بن عمر بن فارس العبديُّ، قال الحافظ في «التقريب» (ص٣٨٥) (٤٥٠٤): (ثقةٌ، قيل: كان يحيى بنُ سعيد لا يرضاه، من التاسعة، مات سنة تسع ومئتين [٢٠٩هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٦١) (٣٨٤٨).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٤)، وساق هذه الرواية لأن فيها تصريحَ أبي هريرة رضي الله عنه بالسماع من رسول الله صلى الله عليه وسلَّم، ورواية عثمان أخرجها الإسماعيليُّ، يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٣٤).

(٥) يُنظَر «اللامع الصبيح» (٨/ ٧١)، وعلى هذه الرواية شرح ابن بطَّال (٧/ ٨٦).

(٦) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٤)، والميدوميُّ: هو الإمام المحدِّثُ النَّحْويُّ شرفُ الدِّين محمدُ بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عنان، أبو عبد الله، وُلِد بالقاهرة سنة (٦١١هـ)، كان خصيصاً بالحافظ المنذريِّ، يُنظَر «المعين في طبقات المحدِّثين» (ص٢١٨) (٢٢٦٥)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٠).

أحدُها: نصبُ (نساء) وجرُّ (المسلمات) أو (المؤمنات)، قالَ ابنُ الملقِّن: (قالَ الباجيُّ[1]: وبهذا رَوَيناهُ[2] عن جميعِ شيوخِنا بالمشرقِ[3])[4]، وقالَ في «الفتحِ»: (قالَ عياضٌ[5]: الأصحُّ الأشهرُ: نصبُ «النساء» وجرُّ «المسلمات» على الإضافةِ، وهيَ روايةُ المشارقةِ، من إضافةِ الشَّيءِ إلى نفسِهِ؛ كـ«مسجدِ الجامعِ»[6]، وهوَ على ظاهرِهِ عندَ الكوفيِّينَ، ويُقدَّرُ فيهِ عندَ البصريِّينَ[7]؛ نحوُ: يا نساءَ الأنفسِ المؤمناتِ، أو يا نساءَ الطَّوائفِ أوِ

(١) هو الإمام الحافظ سليمان بن خلف، أبو الوليد التُّجيبيُّ الأندلسيُّ القرطبيُّ الباجيُّ، أصله من بَطَلْيوس، فتحوَّل جدُّه إلى باجة -بُلَيدة بقرب إشبيلية-، فنُسِب إليها، ولد سنة (٤٠٣هـ)، جاور ثلاثة أعوام، ولزم فيها أبا ذرٍّ الهرويَّ، فأكثر عنه، وأخذ علم الحديث والفقه والكلام، ، ثمَّ ارتحل إلى دمشقَ وبغداد والموصل، ثمَّ رجع إلى الأندلس بعد ثلاثَ عشرةَ سنةً بعلمٍ غزيرٍ حصَّله، له تصانيفُ؛ منها: «إحكام الفصول في أحكام الأصول» و«التعديل والتجريح» و«المنتقى»، تُوُفِّيَ سنة (٤٧٤هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٣٥) (٢٧٤)، «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١١٧٨) (١٠٢٧)، «العبر في خبر من غبر» (٣/ ٢٨٢).

(٢) قال ابن عَلَّان في «الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية» (١/ ٢٢): (ضبطه الكازرونيُّ في «شرح الأربعين النوويَّة» بالبناء للمفعول مخفَّفاً؛ أي: روى لنا إسماعاً أو إقراءً أو إجازةً أو غيرها من باقي أنواع التحمُّل، وبالبناء للفاعل، انتهى، قال ابنُ المعزِّ الحجازيُّ في «شرح الأربعين» أيضاً: **المشهور**: رَوَينا بفتح الواو مخففَّة من الرواية، أي: النقل عن الغير، ومقابل المشهور بضمِّ الراء وتشديد الواو المكسورة؛ يعني: رَوَّانا مشايخنا؛ أي: صيَّرونا رواةً عنهم).

(٣) يُنظَر «المنتقى شرح الموطَّأ» (٧/ ٢٤٥).

(٤) «التوضيح» (١٦/ ٢٧٥).

(٥) هو الإمام العلَّامة الحافظ الأوحد القاضي عياضُ بن موسى، أبو الفضل اليَحْصُبيُّ الأندلسيُّ المالكيُّ، ولد سنة (٤٧٦هـ)، أجازه الحافظُ أبو عليٍّ الغسَّانيُّ، روى عنه خلقٌ كثيرٌ، استبحر من العلوم، وجمع وألَّف، وسارت بتصانيفه الركبان، ومنها: «إكمال المُعلِم في شرح صحيح مسلم»، «الشِّفا في شرف المصطفىﷺ»، «العقيدة»، «مشارق الأنوار»، تُوُفِّيَ سنة (٥٤٤هـ)، يُنظَر «وَفَيات الأعيان» (٣/ ٥١)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢١٢) (١٣٦)، «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٣٠٤) (١٠٨٣).

(٦) يُنظَر «إكمال المُعلِم بفوائد مسلم» (٣/ ٥٦١)، «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» (٢/ ٣٥٣).

(٧) ذهب الكوفيُّون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، واليقين في المعنى نعتٌ للحقِّ؛ لأنَّ الأصل فيه: الحقُّ اليقينُ، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنىً واحدٍ، وكمسجد الجامع، والجامع هو المسجد، وذهب البصريُّون أنه لا يجوز، وما استدل به الكوفيون يتأوَّلونه على حذفِ الموصوفِ، وإقامةِ صفتِه مُقامَه، أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾

الجماعاتِ المؤمناتِ، وقالَ ابنُ رُشَيدٍ: توجيهُهُ: أنَّهُ خاطبَ نساءً بأعيانِهنَّ، فأقبلَ بنِدائِهِ عليهنَّ، فصحَّتِ الإضافةُ على معنى مَدْحِهنَّ؛ فكأنَّه قالَ: يا خيِّراتِ -أو: يا فاضلاتِ- المسلماتِ؛ كما يُقالُ: هؤلاءِ رجالُ القومِ؛ أي: أفاضلُهم، وتُعُقِّبَ بأنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لم يخصِّصْهنَّ بذلكَ؛ لأنَّ غيرَهنَّ يشاركهنَّ في هذا الحكمِ[1]، وأجيبَ: بأنَّ مشاركةَ غيرِهنَّ بطريقِ الإلحاقِ، وأنكرَ ابنُ عبدِ البَرِّ[2] روايةَ الإضافةِ[3]، وردَّهُ ابنُ السِّيدِ[4] بأنَّ الإضافةَ صحَّت نقلاً وساعدَتْها اللُّغةُ، فلا معنَى لإنكارِها، واستبعدَ ابنُ بطَّالٍ تقديرَ الموصوفِ بنحوِ «الأنفسِ»؛ فإنَّ المرادَ بها الرِّجالُ، فيصيرُ مدحاً للرِّجالِ[5]، ويؤيِّدُهُ روايةُ الطَّبرانيِّ[6] من

[الواقعة: ٩٥] فالتقدير فيه: حقُّ الأمرِ اليقينِ، وأما قولهم: (مسجد الجامع) فالتقدير فيه: مسجدُ الموضعِ الجامِعِ، يُنظَر «ارتشاف الضرب» (٤/ ١٨٠٦-١٨٠٧)، «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» (٢/ ٣٥٦-٣٥٧).

(١) قاله الزركشيُّ في «التنقيح» (٢/ ٥٦٥).

(٢) هو حافظُ المغرب يوسف بن عبد الله بن محمَّد بن عبد البَرِّ، أبو عمر النَّمَريُّ الأندلسيُّ القرطبيُّ، ولد سنة (٣٦٨هـ)، طلب العلم بعد سنة (٣٩٠هـ)، وأدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنده، وجمع وصنَّف، وسارت بتصانيفه الركبان، ومنها: «الاستيعاب في أسماء الصحابة» و«التمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد» و«جامع بيان العلم وفَضْلِه وما ينبغي في روايته وحَمْلِه» و«الدرر في اختصار المغازي والسير» و«القصد والأمم في نسب العرب والعجم»، توفي سنة (٤٦٣هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٥٣) (٨٥)، «الصلة في تاريخ أئمَّة الأندلس» (١/ ٦٤٠)، «وفيات الأعيان» (٧/ ٦٦) (٨٣٧).

(٣) يُنظَر «الاستذكار» (٨/ ٣٧٤).

(٤) هو الإمام النَّحْويُّ اللُّغويُّ الأديب عبد الله بن محمَّد ابن السِّيْد، أبو محمَّد المالكيُّ البَطَلْيَوسيُّ، وُلِد في بَطَلْيَوس سنة (٤٤٤هـ)، وكان عالماً بالآداب واللغات، متبحِّراً فيهما، مقدَّماً في معرفتهما وإتقانهما، له تصانيف حسان؛ منها: «الأسباب الموجبة لاختلاف الأئمَّة»، و«الاقتضاب في شرح أدب الكتاب»، و«الحلل في شرح أبيات الجمل»، و«شرح الموطَّأ»، وغيرها، وألَّف الفتح بن خاقان مصنَّفاً في ذكر فضائله، تُوُفِّيَ سنة (٥٢١هـ)، يُنظَر «إنباه الرواة» (٢/ ١٤١) (٣٥٦)، «وفيات الأعيان» (٣/ ٩٦) (٣٤٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٥٣٢) (٣١٥).

(٥) ينظر «شرح ابن بطال» (٧/ ٨٧).

(٦) هو الإمام الحافظ الرَّحَّال سليمان بن أحمدَ بن أيُّوب بن مُطَير، أبو القاسم اللخميُّ الشاميُّ الطبرانيُّ، وُلِد سنة (٢٦٠هـ)، سمع من نحو ألف شيخٍ، وازدحم عليه المحدِّثون ورحلوا إليه من الأقطار، له «المعجم الكبير» و«المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير» وغيرها، تُوُفِّيَ سنة (٣٦٠هـ)، يُنظَر «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٩٣) (٧٣٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٢٢) (٨٦)، «وفيات الأعيان» (٢/ ٤٠٧) (٢٧٤).

حديثِ عائشةَ بلفظِ: «يا نساءَ المؤمنينَ...»؛ الحديثَ[1]، وهوَ عليهِ السَّلامُ إنَّما خاطبَ النِّساءَ، قالَ: إلَّا أنْ يُرَادَ بـ«الأنفسِ» الرِّجالُ والنِّساءُ معاً[2]؛ يعني: أوِ النِّساء فقط، قالَ في «الفتحِ»: (وتعقَّبَهُ ابنُ المُنَيِّر)[3] ولم يذكرْ وجهَ التَّعقُّبِ.

ثانيها: رفعُهُما، قالَ الباجيُّ: (كذا يرويهِ أهلُ بلدِنا)، نقلَهُ عنه ابنُ المُلَقِّنِ[4]، على معنى: يا أيُّها النِّساءُ المسلماتُ؛ فرفع (نساء) من غيرِ تنوينٍ؛ لأنَّه نكرةٌ مقصودةٌ، ورفع (المسلمات) لأنَّه نعتٌ لهُ على اللَّفظِ.

ثالثُها: رفعُ (النِّساء) ونصبُ (المسلمات) بالكسرةِ إتْباعاً على المحلِّ.

وهذهِ الأوجهُ الثَّلاثةُ رواياتٌ في هذا الحديثِ؛ كما في «المصابيحِ» وغيرِهِ[5].

(**لَا تَحْقِرَنَّ**): بفتحِ الفوقيَّةِ أوَّلَهُ، وسكونِ الحاءِ المهملةِ، وكسرِ القافِ، وبنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، أي: لا تحتقرنَّ، قالَ في «المصباحِ»: (حقُرَ الشَّيءُ -بالضَّمِّ- حقارةً: هانَ قدرُهُ فلا يُعبَأ به، فهوَ حقيرٌ، ويُعدَّى بالحركةِ فيُقالُ: حَقَرْتُهُ -مِن بابِ «ضَرَبَ»- فاحتقرتُهُ، و«الحُقْرَةُ»: اسمٌ منهُ)، انتهى[6].

وقالَ في «القاموسِ»: (الحاقورةُ: السَّماءُ [٣٤٥/أ] الرَّابعةُ، والحقرةُ: الذِّلَّةُ؛ كالحُقْرِيَّةِ؛ بالضَّمِّ، والحقارةُ: مثلَّثةٌ، والمَحْقَرةُ، والفعلُ كـ«ضَرَبَ» و«كَرُمَ»، والإذلالُ كالتَّحقيرِ والاحتقارِ والاستحقارِ، والفعلُ كـ«ضَرَبَ»، والحبقرُ[7]: الذَّليلُ[8] -وتُضَمُّ القافُ-: الذَّليلُ، أوِ الضَّعيفُ، أوِ اللَّئيمُ الأصلِ)[9].

---

(١) «المعجم الأوسط» (٦/ ١٠٦) (٥٩٤١) وقال عقيبه: (لم يروِه عن عمرة بنت أرطاة إلَّا الطَّيِّبُ بن سلمان المؤدِّب، ويكنى أبا حذيفة، بصريٌّ ثقةٌ)؛ انتهى بتصرُّف، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٠): (فيه الطيب بن سلمان، وثقه الطبراني وضعفه الدارقطني).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٣٤).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٤).

(٤) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٧٥)، وعبارة «المنتقى شرح الموطأ» (٧/ ٢٤٥): (وقد رأيت من يرويه «يا نساءُ المؤمناتُ» برفع «النساء» ورفع «المؤمنات» على النعت).

(٥) يُنظَر «التنقيح» (٢/ ٥٦٤)، «مصابيح الجامع» (٥/ ٤٤٧)، ويُنظَر الكلام على الأوجه الثلاثة في «اللامع الصبيح» (٨/ ٧١-٧٢).

(٦) «المصباح المنير» (١/ ١٤٣) مادة (حقر).

(٧) في (ب، ج): (الحبقرة)، وفي مصدره: (والحَيْقَر)، وهو الصواب.

(٨) (الذليل): ليست في مصدره، ولعلَّ حذفها هو الصواب؛ وذلك لأنَّ في إثباتها تكراراً.

(٩) «القاموس المحيط» (ص٣٧٨) مادَّة (حقر).

(**جَارَةٌ لِجَارَتِهَا**): ولأبي ذرٍّ: (لِجَارَةٍ)، والمفعولُ كالمتعلَّقِ محذوفٌ، تقديرُهُ: (هديَّةٌ مهداةٌ لجارتها)، ويحتملُ أن يُكتَفَى بتقديرِ: (هديَّةٌ لجارتِها).

(**وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ**)؛ أي: ولو كانَ المُهدَى ظِلْفَ شاةٍ[1]، فـ(فِرْسِن): خبرُ (كانَ) محذوفة هيَ واسمُها، والجمعُ: (فَرَاسِنُ)، ولا يُقالُ: فِرْسِناتٌ؛ كما قالُوا: خَنَاصِرُ في (خِنْصِر)، ولم يقولُوا: خِنْصِراتٌ، ذكرَهُ ابنُ الملقِّنِ[2]، قالَ في «الفتحِ»: («فِرْسِن»؛ بكسرِ الفاءِ والمهملةِ، بينهما راءٌ ساكنةٌ، وآخرُهُ نونٌ: هوَ عظمٌ قليلُ اللَّحم، وهو للبعيرِ موضعَ الحافرِ مِنَ الفرسِ، ويُطلَقُ على الشَّاةِ مجازاً، ونونُه زائدةٌ، وقيل: أصليَّةٌ[3]، وأُشِير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشَّيءِ اليسير وقَبوله، لا إلى حقيقة الفِرْسِن؛ لأنَّه لم تجرِ العادةُ بإهدائه، أي: لا تمنع جارة من الهديَّة لجارتها الموجود عندها لاستقلاله، بل ينبغي أن تجودَ لها بما تيسَّر وإن كان قليلاً، فهو خيرٌ من العدم، وذكر «الفِرْسِن» على سبيل المبالغة، ويحتمل أن يكون النهيُ إنَّما وقع للمهدى إليها، وأنَّها لا تحتقر ما يُهدَى إليها ولو كان قليلاً، وحَمْلُه على الأعمِّ أولى، وفي حديث عائشة: «يا نساء المؤمنين؛ تهادوا ولو فِرْسن شاة؛ فإنَّه يُنبِتُ المودَّةَ ويُذهِب الضغائنَ»[4]).

قال: (**وفي الحديث**: الحضُّ على التهادي ولو باليسير؛ لأنَّ الكثير قد لا يتيسَّر كلَّ وقتٍ، وإذا تواصلَ اليسيرُ؛ صار كثيراً، **وفيه**: استجلاب[5] المودَّة وإسقاط التكلُّف)[6].

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ أيضاً[7].

---

(١) الظِّلف: ظفر كل ما اجترَّ، وهو للبقرة والشاة والظبي وشبهها بمنزلة القدم لنا، يُنظَر «تاج العروس» (٢٤/ ١١٥) مادة (ظلف).

(٢) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٧٧)، وقد حكاه عن ابن سيده، وابنُ سيده عن سيبويه، يُنظَر «كتاب سيبويه» (٣/ ٦١٥)، «المحكم والمحيط الأعظم» (٨/ ٤٨٤).

(٣) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ٤٢٩)، «لسان العرب» (٦/ ١٦٣) مادة (فرس).

(٤) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٦/ ١٠٦) (٥٩٤١) كما تقدَّم، ولفظه: (فإنَّه **يثبت** المودَّة).

(٥) في مصدره: (استحباب).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٧) «صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب الحثِّ على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاحتقاره، (٢/ ٧١٤) (١٠٣٠).

ومطابقتُه للترجمة باعتبار المقدَّر؛ فافهم[1].

***

٢٥٦٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُوَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: ابْنَ أُخْتِي، إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهِلَالِ، ثُمَّ الْهِلَالِ؛ ثَلَاثَةَ أَهِلَّةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أُوقِدَتْ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَارٌ.

فَقُلْتُ: يَا خَالَةُ، مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ ؟ قَالَتِ: الأَسْوَدَانِ التَّمْرُ وَالْمَاءُ، إِلاَّ أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِيرَانٌ مِنَ الأَنْصَارِ، كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَلْبَانِهِمْ فَيَسْقِينَا.

وبالسَّند قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**)؛ أي: ابن يحيى بن عمرو بن أويس (**الأُوَيْسِيُّ**)[2]؛ بضمِّ الهمزة، تصغير (أوس)، نسبة لجدِّه الأعلى[3].

وليس عبدُ العزيز هذا بأخٍ لإسماعيلَ بنِ عبدِ الله ابنِ أبي أُويس[4] كما قد يُتَوهَّم؛ فإنَّ إسماعيل هذا أصبحيٌّ، بخلاف عبد العزيز، وللاختلاف فيما فوق (عبد الله)[5]، ولأنَّ عبدَ العزيز منسوبٌ إلى أُوَيس، وإسماعيلَ منسوبٌ إلى أبي أويس؛ فافهم.

---

(١) ومراد المصنف بـ(المقدر): ما قدَّره في قوله صلى الله عليه وسلم: «جارة لجارتها» حيث قدَّر: (هدية مهداة)، أو (هدية) فقط، وكذا المقدر في قوله: «ولو فرسن شاة» حيث قدر: (المهدى) فيطابق الحديث الترجمة، وقال العيني في «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٥): (مطابقته للترجمة من حيث إنَّ فيه تحريضاً على الخير إلى أحد ولو كان بشيء حقير، وهو داخل في معنى الهبة من حيث اللغةُ).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٥٧) (٤١٠٦): (ثقةٌ، من كبار العاشرة، خ د ت كن ق).

(٣) يُنظَر «الأنساب» للسمعانيِّ (١/ ٢٣٠).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٠٨) (٤٦٠): (صدوقٌ أخطأ في أحاديثَ من حفظه، من العاشرة، مات سنة ستٍّ وعشرين [٢٢٦هـ]، خ م د ت ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٢٤) (٤٥٩).

(٥) إسماعيلُ هو ابن عبد الله -وهو أبو أُويس- ابن عبد الله بن أويس بن مالك بن أَبي عامر الأصبحي، يُنظَر «تهذيب الكمال» (٣/ ١٢٤) (٤٥٩)، أمَّا عبد العزيز؛ فهو ابنُ عَبدِ الله بن يحيى بن عمرو بن أويس بن سعد بن أَبي سرح القرشي العامري الأُوَيسي، يُنظَر «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٦٠) (٣٤٥٧).

قال: (**حَدَّثَنَا**)؛ بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**ابْنُ أَبِي حَازِمٍ**)؛ بالحاء المهملة والزاي: هو عبدُ العزيز[1]، واسمُ أبي حازم سَلَمةُ بن دينار، (**عَنْ أَبِيهِ**): هو أبو حازم المذكور[2]، (**عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ**): بضمِّ الراء، وسكون الواو، فميم، فألِف، فنون، ممنوعٌ من الصَّرْف؛ للعلميَّة وزيادة الألف والنون؛ كـ(عُثمانَ)[3]، (**عَنْ عُرْوَةَ**)؛ أي: ابنِ الزُّبَير بن العوَّام[4]، (**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا**)، قال في «الفتح»: (ورجالُ الإسنادِ كلُّهم مدنيُّون، وفيه ثلاثةٌ من التابعين في نَسَقٍ[5]؛ أوَّلهم أبو حازم)[6].

(**أَنَّهَا**)؛ أي: عائشة (**قَالَتْ لِعُرْوَةَ**)؛ أي: ابن أختها أسماء: (**ابْنَ أُخْتِي**) بنصب (ابن) على النداء المحذوف الأداة؛ أي: (يا بن أختي)، وثبت في بعض الأصول، ووقع لمسلمٍ من رواية عبد العزيز[7]: (والله يا بن أختي)[8]، فالهمزةُ للوصل مكسورةٌ في الابتداء، قال القَسطلَّانيُّ: (وهو الذي في روايتنا وفرع «اليونينيَّة»)[9]،

---

(١) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٣٥٦) (٤٠٨٨): (صدوقٌ فقيهٌ، من الثامنة، مات سنة أربعٍ وثمانين [١٨٤هـ]، وقيل قبل ذلك، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٢٠) (٣٤٣٩).

(٢) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٢٤٧) (٢٤٨٩): (ثقةٌ عابدٌ، من الخامسة، مات في خلافة المنصور، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٧٢) (٢٤٥٠).

(٣) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٦٠١) (٧٧١٢): (ثقةٌ، من الخامسة، مات سنة ثلاثين [١٣٠هـ]، وروايتُه عن أبي هريرة مرسلةٌ، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٢٢) (٦٩٨٦).

(٤) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٣٨٩) (٤٥٦١): (ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين [٩٤هـ] على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١١) (٣٩٠٥).

(٥) رواية التابعيِّ عن التابعيِّ من رواية الأقران؛ وهم المتقاربون في السن والإسناد، يُنظَر «علوم الحديث» (ص٣٠٩-٣١٠)، لكن أفردها البلقينيُّ في «محاسن الاصطلاح» (ص٦٩٠) بنوعٍ خاصٍّ من أنواع علوم الحديث وقال: (الغالب في الراوي عن التابعيِّ أن يكون مِن أتباع التابعين، وفائدةُ التنبيهِ على ذلك: العلمُ بأنَّه هذا ليس من الغالب)، يُنظَر «تدريب الراوي» (٢/ ٩١٥- ٩١٦).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٥).

(٧) يعني: ابن أبي حازم.

(٨) «صحيح مسلم»، كتاب الزهد والرقائق (٢٩٧٢) (٢٨).

(٩) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٥).

وقال الزركشيُّ [٣٤٥/ ب] في «التنقيح»: (بفتح الهمزة والنصب على النداء)[١]، فتكون الهمزةُ نفسُها للنداء؛ كما في «المصابيح» وغيرِه[٢].

(**إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الهِلَالِ**): (إنْ) هذه: مخفَّفةٌ من الثقيلة، دخلت على الفعل الماضي الناسخ، واللامُ في (لَننظر) مفتوحةٌ فارقةٌ بينها وبين (إن) النافية، وهذا مذهبُ البصريِّين، وأمَّا الكوفيُّون؛ فيرونها (إن) النافية[٣]، ويجعلون اللام بمعنى (إلَّا)[٤]، (**ثُمَّ الهِلَالِ**) بالجرِّ (**ثُمَّ الهِلَالِ**) بالجرِّ عطفاً على السابق، وسقط (ثمَّ الهلال) الثالث من بعض الأصول، وفي بعضٍ آخَرَ إسقاط الثاني أيضاً، (**ثَلَاثَةَ أَهِلَّةٍ**)، وقولُه: (**فِي شَهْرَيْنِ**)؛ أي: مرئيَّة فيهما، باعتبار رؤية الهلال في أوَّل الشهر الأوَّل، ثمَّ رؤيته ثانياً في أوَّل الشهر الثاني، ثمَّ رؤيته في أوَّل الشهر الثالث، فالمدَّة ستُّون يوماً، والمرئيُّ ثلاثةُ أهلَّة، وقوله: (ثلاثة) بالنصب، بتقدير: لننظر كذا قاله القَسطلَّانيُّ[٥]، **وفيه**: أنَّ النصبَ بـ(ننظر)[٦] الملفوظ، وبذلك صرَّح شيخُ الإسلام[٧]، وذكر أنَّ الجرَّ بدلٌ ممَّا قبله، بتقدير: هلال ثلاثة، انتهى[٨]، وقال في «التنقيح»: (يجوز في «ثلاثة» الجرُّ والنصب والرفع)[٩].

وجملة: (**وَمَا أُوقِدَتْ...**) إلى آخره: حال، والفعل بضمِّ الهمزة، مبنيّاً للمفعول، (**فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَارٌ**): بالرفع، نائبٌ عن الفاعل، وعند المؤلِّف في (الرِّقاق) من طريق هشام بن عروة[١٠]

---

(١) «التنقيح» (٢/ ٥٦٥).

(٢) يُنظَر «مصابيح الجامع» (٥/ ٤٤٨)، «منحة الباري» (٥/ ٣٥٤).

(٣) بمعنى: (ما).

(٤) يُنظَر «الإنصاف» (٢/ ١٧٦-١٧٧)، «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (ص٣٠٥-٣٠٦).

(٥) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٥).

(٦) في (أ): (ينتظر)، والمثبت هو الصواب.

(٧) يُنظَر «منحة الباري» (٥/ ٣٥٤).

(٨) يُنظَر «منحة الباري» (٥/ ٣٥٤).

(٩) «التنقيح» (٢/ ٥٦٥) وليس فيه: (والرفع)، وهو جائزٌ على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف.

(١٠) قال الحافظ في «تقريب التهذيب»: (هشام بن عروة بن الزبير بن العوَّام الأسديُّ، ثقةٌ فقيهٌ ربَّما دلَّس، من الخامسة، مات سنة خمسٍ -أو ستٍّ- وأربعين [١٤٥هـ] وله سبع وثمانون سنةً، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٣٢) (٦٥٨٥).

عن أبيه بلفظ: (كان يأتي علينا الشهرُ ما نوقد فيه ناراً)[1]، ولا منافاة بينهما[2] وبين روايةِ يزيدَ بنِ رُومان هذه، وعند ابن ماجه من طريق أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: (لقد كان يأتي على آل محمَّد الشهرُ ما نرى[3] في بيتٍ من بيوته الدُّخَان...)؛ الحديث[4].

وقوله: (**فَقُلْتُ**)؛ أي: لعائشةَ رضي الله عنها: (**يَا خَالَةُ**...) إلى آخره: من كلام عروة، وهو مبنيٌّ على الضمِّ للأكثر، ورواه أبو ذرٍّ: (يا خالتي)[5]؛ بالإضافة إلى ياء المتكلِّم، وكونُ عائشةَ خالةَ عروة ظاهرٌ؛ لأنَّ أمَّه أسماءُ بنتُ أبي بكرٍ رضي الله عنهم.

(**مَا كَانَ**): (ما): استفهاميَّة؛ أي: أيُّ شيءٍ كان (**يُعِيشُكُم**[6]؟) بضمِّ أوَّله، وكسر العين المهملة، فتحتيَّة ساكنة، فشين معجمة، مِن أعاشه الله عيشةً، وقال النَّوَوِيُّ[7]: (بفتح العين المهملة، وكسر الياء المشدَّدة)؛ أي: من (التعيُّش)، قال: (وفي بعض النسخ المعتمدة -يعني: في نسخ «مسلم»-: «فما كان يقيتكم؟»)[8]؛

(١) «صحيح البخاري» باب: كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا (٦٤٥٨).

(٢) كذا في النسخ، ولا يستقيم، والصواب: (بينها)؛ أي: هذه الرواية.

(٣) في مصدره: (يُرى).

(٤) «سنن ابن ماجه»، كتاب الزهد، باب معيشة آل محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم، (٢/ ١٣٨٨) (٤١٤٥)، ويُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٥).

(٥) رواية أبي ذرٍّ في هامش «اليونينيَّة» و«إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٥): (يا خالتِ).

(٦) في (أ): (يعيشيكم)، وفي (ب، ج): (يعشيكم)، والمثبت موافقٌ للضبط المذكور، وهي رواية «اليونينية».

(٧) هو الإمام الحافظُ القدوةُ الأوحدُ شيخُ الإسلام محيي الدين يحيى بنُ شرف بن مِرَى بن حسن بن حسين بن حزام، أبو زكريَّا الحزاميُّ النواويُّ، ولد سنة (٦٣١هـ)، لازم الاشتغال والتصنيف ونشر العلم والعبادة والأوراد والصيام والذِّكر والصبر على العيش الخشن، من تصانيفه: «الأذكار»، و«الإرشاد في علوم الحديث» واختصره في «التقريب»، و«التبيان في آداب حملة القرآن»، و«رياض الصالحين»، و«روضة الطالبين»، و«المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» وغيرها الكثير، تُوُفِّيَ سنة (٦٧٦هـ)، يُنظَر «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٤٧٠) (١١٦٢)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٣٩٥) (١٢٨٨)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٥٣) (٤٥٤).

(٨) «المنهاج شرح مسلم» (١٨/ ٣٠٨)، والذي في مطبوع «صحيح مسلم» كتاب الزهد والرقائق (٢٩٧٢): (يعيشكم)، وكذا في طبعة جمعية المكنز الإسلامي (ص١٥٢٦) (٧٦٤١).

أي: بالقاف والتحتيَّة الساكنة، من (القُوت) صرَّح بذلك القُونَويُّ[1] في «شرح مسلم»[2]، وقال في «الفتح»: (وفي بعض[3] النسخ: «وما يُغْنِيْكُم؟»؛ يعني: بضمِّ أوَّله، وسكون الغين المعجمة، بعدها نون مكسورة، ثمَّ تحتيَّة ساكنة)، انتهى[4].

واعترضه العينيُّ فقال: (كأنَّه تصحَّف عليه، فجعله من «الإغناء»، فيحتاج إلى إثباتٍ، وليس هو إلَّا من «القوت»)، انتهى[5]، ولم يُجِب عنه في «الانتقاض»، بل ذكر الاعتراضَ وقال: (كذا قال)، انتهى[6]، وقد يُعارَض بالمثل فيُقال: يحتاج إلى إثباتِ أنَّه ليس إلَّا مِن (القوت)، مع أنَّ صاحبَ «الفتح» ثقةٌ حافظٌ، وأيضاً حقُّه أن يقول: وليس هو إلَّا من (الإقاتة)، لا من (القوت)[7]؛ فتدبَّر.

وزاد الكرمانيُّ ومَن تبعه: (يُعَشِّيكم)[8]؛ بضمِّ أوَّله، وفتح العين المهملة، وكسر الشين المعجمة، من (التعشية)[9]، فتكون رواية خامسة على ما يُستفاد من «الفتح» وغيرِه؛ فاعرفه[10].

---

(١) هو شمس الدين محمَّد بن يوسف بن إلياس القُونَويُّ، نزيل المِزَّة، كان الشيخُ تقيُّ الدين السبكيُّ يبالغ في تعظيمه، وكان له حظٌّ من العبادة والعلم والزهد ، اختصر «شرح مسلم» للنوويِّ وتعقَّب عليه مواضع، وصنَّف التصانيف المفيدة ومنها: «درر البحار»، «شرح مجمع البحرين» في الفقه، وغيرهما، مات بالطاعون سنة (٧٨٨هـ)، يُنظَر «إنباء الغمر» (٢/ ٢٤٤)، «الدرر الكامنة» (٤/ ٢٩٢) (٨١٥)، «بغية الوعاة» (١/ ٢٧٣)، «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» (١١/ ٣٠٩).

(٢) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٧).

(٣) في (ب، ج): (وبعض).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٥).

(٥) «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٧).

(٦) «انتقاض الاعتراض» (٢/ ١٧٧).

(٧) لأن الفعل (يقيتكم) رباعي، فمصدره (إقاتة).

(٨) في (ب، ج) والمطبوع من مصدره: (يعيشكم)، وهو تحريف.

(٩) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١١٠)، «اللامع الصبيح» (٨/ ٧٤).

(١٠) الرِّوايات الخمس: (يُعِيشكم) و(يُعَيِّشكم) و(يقيتكم) و(يغنيكم) و(يُعَشِّيكم).

(**قَالَت**)؛ أي: عائشة رضي الله عنها: (**الْأَسْوَدَانِ**): تثنية (أسود)؛ بفتح الهمزة، وسكون السين المهملة، فاعلٌ لمحذوفٍ، أي: يعيِّشُنا -أو نحوه- الأسودان، [٣٤٦/ أ] ويحتمل أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، ويحتمل العكس؛ فتدبَّر.

وقوله: (**الْتَمْرُ وَالْمَاءُ**): بيانٌ لـ(الأسودين)، قيل: فيه تغليبٌ؛ كالعُمَرَين والقمرَين[١]، وإلَّا؛ فالماءُ لا لونَ له، وكذلك قالوا: الأبيضان للَّبن والماء، وإنَّما أُطلِق على التمرِ أسود لأنَّه الغالبُ على تمر المدينة[٢].

وقال بعضُ الشُّرَّاح من المتأخِّرين تبعاً لصاحب «المحكم»[٣]: (تفسير «الأسودين» بالتمر والماء مُدرَجٌ[٤])[٥]، ورُدَّ بأنَّ الإدراجَ خلافُ الأصلِ، فلا يُصار إليه إلَّا بدليل، وقال في «الفتح»: (سيأتي في «الرِّقاق» عن عائشة بلفظ: «وما هو إلَّا التمر والماء»[٦]) قال: (وهذا صريحٌ في المقصود، لا يقبل الحملَ على الإدراج)، انتهى[٧]؛ فتدبَّر.

وأقول: لفظ الحديث هناك: (عن عائشة قالت: كان يأتي علينا [الشهر][٨] ما نوقد فيه ناراً، إنَّما هو التمر والماء، إلَّا أن يُؤتَى[٩] باللُّحَيم)، انتهى[١٠]، و(اللُّحَيم): تصغير (لحم).

---

(١) العمران: هما أبو بكرٍ وعمر رضي الله عنهما، والقمران: الشمس والقمر، وهذا من باب التغليب؛ وهو لغةً: إيراد اللفظ الغالب، وعرفاً: هو أن يغلب على الشيء ما لغيره لتناسبٍ بينهما أو اختلاطٍ، انظر «الكلِّيَّات» (ص٢٨١).

(٢) يُنظَر «النهاية» (٢/ ٤١٩) مادَّة (سود).

(٣) يعني: ابن سيده.

(٤) **الإدراج لغة**: لفُّ الشيء في الشيء، يُنظَر «لسان العرب» (٢/ ٢٦٩) مادَّة (درج)، **اصطلاحاً**: المدرج هو ما ذكر في ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه، والإدراج قد يكون في السند، وقد يكون في المتن، وهو المراد هنا، يُنظَر «علوم الحديث» (ص٩٥)، «منهج النقد في علوم الحديث» (ص٤٣٩)، «الفيض الجاري» (١/ ٢٤).

(٥) يُنظَر «المحكم والمحيط الأعظم» (٨/ ٦٠٠)، «التوضيح» (١٦/ ٢٧٩)

(٦) «صحيح البخاري» باب: كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا (٦٤٥٨).

(٧) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٥-٢٣٦).

(٨) (الشهر): مثبت من «صحيح البخاريِّ».

(٩) في «الصحيح»: (نؤتى).

(١٠) «صحيح البخاري» كتاب الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا (٦٤٥٨).

وقال ابنُ الملقِّن: (قال ابنُ سِيده[1]: فسَّر أهل اللغة «الأسودين» بالماء والتمر، وعندي أنَّها[2] إنَّما أرادت الحرَّةَ والليلَ[3]، قيل لهما: الأسودان؛ لاسوادهما؛ وذلك لأنَّ وجودَ التمرِ والماء عندهم شِبع وريٌّ وخصبٌ، لا شِصب[4]، وإنَّما أرادت عائشةُ أن تبالغ في شدَّة الحال بألَّا يكون معها إلَّا الليل والحرَّة، وهذا أذهب في سوء الحال من وجود التمر والماء، وقد ضاف مَزْيَدَ اليمنيَّ[5] قومٌ، فقال لهم: ما لكم عندنا إلَّا الأسودان، فقالوا: إنَّ في ذلك لمقنعاً؛ التمر والماء، فقال: ما ذلك أردت والله، إنَّما أردت الحرَّة والليل، وقيل: الأسودان: الماء واللبن، وجعلهما بعضُ[6] الرُّجَّاز الماءَ واللِّفت[7] -وهو ضرب من البقل يُحْتَفَر[8] فيُؤكَل- فقال: [من الرجز]

الْأَسْوَدَانِ أَبْرَدَا عِظَامِي الْمَاءُ وَاللِّفْتُ ذَوَا أَسْقَامِي[9])

---

(١) هو إمامُ اللُّغةِ العلَّامة الحجَّة عليُّ بن إسماعيل -وقيل: ابن أحمد، وقيل: ابن محمَّد- ابن سِيدَه، أبو الحسن المُرْسيُّ، الضريرُ بن الضريرِ، صاحبُ كتاب «المُحكَم والمحيط الأعظم» الذي قيل فيه: لو حلف الحالف أنَّه لم يُصَنَّف مثلُه؛ لم يحنث، وله أيضاً «المخصَّص» و«شواذ اللغة» وغيرِهما، كان نادرةَ وقتِه، وأحدَ مَن يُضرَب المثلُ بذكائه، وله شعرٌ جيِّدٌ، تُوُفِّيَ سنة (٤٥٨هـ)، يُنظَر «إنباه الرواة» (٢/ ٢٢٥) (٤٣٠)، «معجم الأدباء» (٣/ ٥٤٤)، «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٣٠) (٤٤٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٤٤) (٧٨)، «الوافي بالوفيات» (٢٠/ ١٠٠) (١٥٨).

(٢) (أنها): ليس في (ب، ج).

(٣) وقال الكورانيُّ في «الكوثر الجاري» (٥/ ٢٠٧): (هذا شيءٌ باطلٌ لا يُعتَدُّ به؛ أمَّا أوَّلاً؛ فلأنَّه غيرُ معقولٍ، وأيُّ دخل للَّيل والحَرَّة في بقاء الإنسان؟! الثاني: أنَّ عائشة فسَّرتْ «الأسودان» بالماء والتمر، فلا مجال لتفسيرٍ آخَرَ؛ لأنَّها صاحبةُ الواقعة، وهل يمكن عيشُ الإنسان باللَّيل والحَرَّة أربعة أيام فضلاً عن شهرين؟! والعجب ممَّن يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب لِمَ يصدر منه مثل هذا؟!).

(٤) الشِّصْب: الشِّدَّة والجَدْب، يُنظَر «لسان العرب» (١/ ٤٩٥) مادَّة (شصب).

(٥) في مصدره: (مُزَبِّداً المدنيَّ)، وهو الصواب، يُنظر «الإكمال» (٧/ ٢٣٤)، وهو مُزَبِّد، أبو إسحاقَ المدنيُّ؛ كان كثيرَ المجون، حلوَ النادرة، وله أخبارٌ كثيرة في البخل، يُنظَر «فوات الوفيات» (١/ ٢٥٧).

(٦) (بعض): ليس في (ب، ج).

(٧) في مصدره: (والفَثُّ)، وكذا في الموضع اللاحق، والفثُّ: نبتٌ يُخْتَبَزُ حبُّه ويُؤكل في الجَدْب، يُنظَر «الصحاح» (١/ ٢٨٩) مادَّة (فثث)، وكذا ورد في «لسان العرب» (٣/ ٢٢٦) و«تاج العروس» (٨/ ٢٣٥) مادَّة (سود).

(٨) في «التوضيح»: (يختبر)، وفي «المحكم»: (يُخْتَبَز).

(٩) يُنظَر «المحكم» (٨/ ٦٠٠)، والبيت عزاه ابن منظور في «لسان العرب» (٣/ ٨٥) مادة (برد) لابن الأعرابي.

انتهى[1].

و(الحَرَّة) كما قال العينيُّ: (بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء، البقلُ الذي يُؤكَل غير مطبوخ)، انتهى[2]، ولعلَّها (اللفتُ) المذكورُ، ويحتمل أن يريد بـ(الحَرَّة) المكانَ المخصوص، أو كلَّ أرضٍ ذات حجارةٍ سُود[3]؛ فتدبَّر.

وقال في «الفتح» رادّاً على ابن سِيده: (وما ادَّعاه ليس بطائل، والإدراج لا يثبت بالتوهُّم)، ثُمَّ نظَّر أيضاً في استدلاله بقول مَزْيَد[4] المذكورِ لضيوفه، فقال: (وهذا حجَّة عليه؛ لأنَّ القومَ فهموا التمرَ والماءَ، وهو الأصل، وأراد هو المزحَ معهم فألغز لهم بذلك)، قال: (وقد تظاهرت الأخبار بالتفسير المذكور، ولا شكَّ أنَّ أمرَ العيش نسبيٌّ، ومَن لا يجد إلَّا التمر أضيقُ حالاً ممَّن يجد الخبز مثلاً، ومَن لم يجد إلَّا الخبز أضيقُ حالاً ممَّن يجد اللحم مثلاً، وهذا أمرٌ لا يدفعه الحسُّ، وهو الذي أرادت عائشةُ)، انتهى[5].

واعترض الدماميُّ أيضاً على صاحب «المحكم» فقال: (كأنَّه لم يقف على هذا الحديث، فخبط خبطَ عشواء، وأمَّا إن وقف عليه وفسَّر بعد ذلك مرادَ عائشة بما قاله؛ فهو منه عناد ومكابرة)، انتهى[6]، ففيه ما فيه؛ لاحتمال أنَّ صاحبَ «المحكم» يقول بأنَّه مدرَجٌ، وليس من كلام عائشة، وإن كان ما قالَه خلافَ الظاهر جدّاً.

(**إِلَّا أَنَّهُ**)؛ أي: الشأن والأمر (**قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِيْرَانٌ**)؛ بكسر الجيم، فتحتيَّة ساكنة منقلبة عن واو، (**مِنَ الْأَنْصَارِ**): زاد الإسماعيليُّ: (نِعْمَ الجيران كانوا)[7]، وفي رواية أبي سلمة: (جيران

(١) «التوضيح» (١٦/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٢) «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٧).

(٣) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٦٥) و«لسان العرب» (٤/ ١٧٩) مادة (حرر).

(٤) كذا في النسخ، والصواب: (مزبِّد) كما تقدَّم.

(٥) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٥).

(٦) «مصابيح الجامع» (٥/ ٤٤٩-٤٥٠).

(٧) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٣٦).

صدق)[1]، وسيأتي بعد ستَّة أبواب ذِكْرُهم[2]؛ منهم سعدُ بن عبادة، وسعدُ بن زرارة، وأبو أيُّوب[3] الأنصاريُّ.

(**كَانَتْ لَهُمْ مَنَائِحُ**)؛ أي: يمنحونها الناس، وهي بفتح الميم والنون، وبالحاء المهملة، جمع (مَنِيحَة)؛ كـ(العَطِيَّة) لفظاً ومعنىً، وأصلها: منحة الناقة [٣٤٦/ ب] أو الشاة، وزعم بعضُهم أنَّها خاصَّةٌ بالناقة، وتُستَعار لغيرها؛ كالشاة، وقال أبو عبيد[4]: (المنيحة عند العرب على وجهين: أن يعطي الرجلُ صاحبَه صلةً فتكون له، وأن يعطيَه ناقةً أو شاةً ينتفعُ بحلبها ووبرها زمناً ثمَّ يردُّها)[5].

وقال الحربيُّ[6] وغيرُه: (العرب تقول: منحتُك الناقةَ، وأنحلتُك الوبرَ، وأعريتُك النخلةَ، وأعمرتُك الدارَ، وأخدمتُك العبدَ، وهذه كلُّها هبةُ منافعٍ)[1]، وقال التُّورِبِشْتيُّ[2] في «شرح شعر أبي نُخَيلة[3]»: (أصلها

---

(١) أخرجها ابنُ ماجه في «سننه»، كتاب الزهد، باب معيشة آل محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم (٤١٤٥)، صحَّح البوصيري إسنادها في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٢٣- ٢٢٤).

(٢) يعني: في (باب من أهدى إلى صاحبه وتحرَّى بعض نسائه دون بعض) (٢٥٨٠)، ولم يذكر فيهم سعدَ بنَ زرارة؛ فليُعلَم.

(٣) في (ب): (وأيوب)، وليس بصحيح.

(٤) هو الإمام الحافظ الثقة المصنِّف القاسمُ بن سلَّام بن عبد الله، أبو عُبيدٍ، ولد بهَرَاة سنة (١٥٧هـ)، وكان إمامَ أهلِ عصره في شتَّى فنون العلم، أخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيدٍ والفرَّاء وغيرِهم، وقرأ القرآن على أبي الحسن الكسائيِّ، وكان وَرِعاً ديِّناً جواداً، بارعاً في علومٍ كثيرة؛ منها: التفسير والقراءات والحديث والفقه واللغة والنحو والتاريخ، له مصنَّفات كثيرة؛ منها «الأموال»، و«غريب الحديث»، و«غريب القرآن»، و«الغريب المصنف»، وغيرها، توفِّي سنة (٢٢٤هـ)، يُنظَر «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٥٤٢) (٨٢٧)، «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٥٤) (٤٧٩٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٩٠) (١٦٤)، «بغية الوعاة» (٢/ ٢٤٥) (١٩٢٠).

(٥) «غريب الحديث» (١/ ٢٩٢-٢٩٣).

(٦) هو الشيخ الإمام الحافظُ إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، أبو إسحاق البغداديُّ الحربيُّ، ولد سنة (١٩٨هـ)، طلب العلم وهو حدث، كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، قيِّماً بالأدب، جمَّاعاً للغة، وكان مع ذلك ضاحكَ السِّنِّ ظريفَ الطبع، له تصانيفُ منها: «غريب الحديث»، تُوُفِّيَ ببغداد سنة (٢٨٥هـ)، يُنظَر «إنباه الرواة» (١/ ١٩٠) (٩٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٦) (١٧٣)، «بغية الوعاة» (١/ ٣٩٢) (٨١٥).

العاريَّة، ثمَّ استُعمِلت حتَّى صارت كلُّ هبةٍ منيحةً)[4]، وقال اللِّحْيانيُّ[5]: (لا تكون إلَّا للمعارة للبن خاصَّةً)، وقيل: كلُّ شيءٍ تقتصد به قصدَ شيء؛ فقد منحته إيَّاه؛ كما تمنح المرأةُ وجهَها المرأةَ[6].

(١) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٨٠).

(٢) هو الإمام الفقيه المحدِّث شهاب الدين فضلُ الله بن حسن، أبو عبد الله الشيرازيُّ الشافعيُّ، وقيل: الحنفيُّ، له تصانيف بالعربيَّة والفارسيَّة، بالعربيَّة: «مطلب الناسك في علم المناسك»، «المعتمد في المعتقد»، «الميسر في شرح مصابيح السنة للبغوي»، وبالفارسيَّة: «تحفة السالكين» واختصره في «تحفة المرشدين»، روى «صحيح البخاريِّ» من طريق الكُشْمِيهَنيِّ عن الفِرَبْرِيِّ، قال عبد الوهَّاب السبكيُّ في «طبقات الشافعيَّة الكبرى» (٨/ ٣٤٩) (١٢٤٥): (وأظنُّ هذا الشيخ مات في حدود السِّتين والستِّ مئة، وواقعة التتار أوجبت عدم المعرفة بحاله)، يُنظَر «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٣٤)، «كشف الظنون» (١/ ٣٦٦) و(٢/ ١٧١٩)، «هدية العارفين» (١/ ٨٢١).

وعُزِي هذا القول في مطبوع «التوضيح» (١٦/ ٢٨١) للتَّوَّزي، وهو أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد، مولى قريش، من أكابر أئمَّة اللغة، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعيِّ وغيرِهما، وقرأ على أبي عمر الجرميِّ «كتاب سيبويه»، له تصانيف منها: «كتاب الخيل»، «الأمثال»، «الأضداد»، مات سنة (٢٣٣هـ) وقيل: سنة (٢٣٨هـ)، يُنظَر «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» (ص١٣٥)، «إنباه الرواة» (٢/ ١١٢) (٣٢٠)، «بغية الوعاة» (٢/ ٦١) (١٤٣٦).

(٣) هو أبو نخيلة بن جوز -ويقال: حزن- ابن زائدة بن لقيط بن هدم، قيل: أبو نخيلة اسمه، ويكنى أبا الجنيد وأبا العرماس، وقيل: اسمه حبيب، وقيل: يعمر، وكني بأبي نخيلة لأنَّ أُمَّه ولدته إلى جنب نخلة، شاعرٌ مخضرم من مخضرمي الدولتين الأمويَّة والعباسيَّة، نشأ في البصرة، ثمَّ خرج إلى الشام، واتَّصل بمسلمة بن عبد الملك فأحسن إليه وأوصله إلى خلفاء بني أميَّة واحد بعد واحد، وبقي إلى أيَّام المنصور، كان الأغلب على شعره الرَّجَز، توفي سنة (١٤٧هـ)، يُنظَر «الشعر والشعراء» (٢/ ٥٨٧) (١٠٩)، «تاريخ دمشق» (٧/ ٣٠٠) (٥٥٧)، «شعر أبي نُخَيلة الحمَّاني» (ص٩) وما بعدها.

(٤) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٨١).

(٥) هو الإمام اللُّغويُّ عليُّ بنُ المبارك، وقيل: ابن حازم، أبو الحسن اللِّحْيانيُّ، من بني لِحْيان بن هُذَيل بن مدركةَ بن إلياس، وقيل: سُمِّيَ اللِّحْيانيَ لعِظَمِ لحيته، أخذ عن الكسائيِّ وأبي زيدٍ وأبي عمرٍو وأبي عُبيدةَ والأصمعيِّ، وعمدتُه على الكِسائيِّ، وأخذ عنه أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلَّام، وله كتاب «النوادر»، يُنظَر «إنباه الرواة» (٢/ ٢٥٥) (٤٥٤)، «معجم الأدباء» (٤/ ٢١٠) (٦٢٣)، «الوافي بالوفيات» (٢١/ ٢٦٥)، «البلغة» (ص٢٠٦) (٢٣١)، «بغية الوعاة» (٢/ ١٧٨) (١٧٥٦).

(٦) يُنظَر «تهذيب اللغة» (٥/ ٧٧)، «المحكم والمحيط الأعظم» (٣/ ٣٩١).

وجملة: (**وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن أَلْبَانِهِمْ**): حاليَّةٌ، بتقدير (قد) عند البصريِّين[1]؛ كالجملة قبلها، مع احتمال أن يكون صفةً ثانيةً لـ(جيران)، وفي بعض النسخ: (من ألبانها)؛ أي: المنائح، وأُضِيفت إلى المانحين في الأولى؛ لأنَّها ملكهم، و(يَمْنَحون): بفتح التحتيَّة أوَّله كثالثه، وبضمِّ أوَّله وكسر ثالثه، والميم في الوجهين ساكنةٌ، وزاد القَسطلَّانيُّ: (والذي في «اليونينيَّة»: «يَمنحون» بفتح الياء والنون، وبفتح الياء وكسر النون)، انتهى[2]، قال في «المصباح»: (مَنحته مَنْحاً؛ من بابي «نَفَع» و«ضَرَب»، والاسم: المنحة[3])[4]، أي: يجعلون لرسول الله منحةً من ألبانهم أو ألبانها، فالممنوح اللبن.

وقوله: (**فَيَسْقِينَا**): متفرِّعٌ على ما قبله، والفاء للسببيَّة، وهو بفتح أوَّله مضبوطٌ في أصولٍ صحيحةٍ، ويجوز ضمُّ أوَّله[5]، وفي بعض النسخ: (فيسقيناه)؛ بضمير المفعول، فهو مقدَّر في الأولى، ورواه الإسماعيليُّ بلفظ: (فيسقينا منه)[6].

ومطابقةُ الحديث للترجمة في قوله: (وكانوا يمنحون...) إلى آخره، فهذا هديَّة، وهي من أفراد مُطلَق الهبة.

قال شيخُ الإسلام: (وفي الحديث -كالأوَّل[7]- حثٌّ على التهادي ولو باليسير؛ لما فيه من استجلاب المودَّة، وإزالة العداوة، ودوام المعاشرة، وفي الثاني: صبرُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم على التقلُّل من

---

(١) ذهب البصريون إلا الأخفش إلى وجوب دخول (قد) على الفعل الماضي الواقع حالاً إما ظاهرةً أو مقدَّرة، وخالفهم الكوفيون والأخفش فأجازوا وقوع الفعل الماضي حالاً؛ لكثرة وقوعه حالاً بدون (قد)، والأصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله، يُنظَر «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ٢٠٥)، «مغني اللبيب» (ص٢٢٩).

(٢) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٥).

(٣) في مصدره: (المنيحة).

(٤) «المصباح المنير» (٢/ ٥٨٠) مادة (منح).

(٥) فتح أوَّله على أنَّه من الثلاثيِّ: (سقى)، والضمُّ على أنَّه من الرباعيِّ: (أسقى).

(٦) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٣٦).

(٧) في مصدره: (الأول)، وهو الصحيح؛ وذلك أنَّه ليس في هذا الحديث الحثُّ على التهادي ولو باليسير، ويعني بـ(الأوَّل): حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢٥٦٦).

الدنيا، وحجَّةٌ لمَن آثر الفقرَ على الغنى، وأنَّ الواجدَ يواسي المعدوم)، انتهى[1]، وقال في «الفتح»: (**وفي هذا الحديث**: ما كان فيه الصحابة من التقلُّل من الدنيا في أوَّل الأمر، **وفيه**: فضل الزهد، وإيثار الواجد للمعدوم، والاشتراك فيما في الأيدي، **وفيه**: جواز ذِكْر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن يوسِّعَ اللهُ عليه؛ تذكيراً بنعمه، وليتأسَّى به غيرُه)[2].

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ أيضاً[3].

***

(١) «منحة الباري» (٥/ ٣٥٥).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٦).

(٣) «صحيح مسلم»، كتاب الزهد والرقائق، (٤/ ٢٢٨٣) (٢٩٧٢) (٢٨).

٢ ـ بابُ الْقَلِيلِ مِنَ الْهِبَةِ.

(**بَابُ الْقَلِيلِ مِنَ الْهِبَةِ**)؛ أي: جواز التصدُّق بذلك[١]، بل ندبُه، فلا ينبغي للمهدى إليه ردُّه، ولا للمهدي تركُه لاستقلاله، قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧].

***

٢٥٦٨ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ -أَوْ كُرَاعٍ- لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ -أَوْ كُرَاعٌ- لَقَبِلْتُ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وهو الملقَّب ببُنْدَار[٢]، قال: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ**): هو محمَّد، واسمُ أبي عَديٍّ -بفتح العين- إبراهيمُ[٣]، (**عَنْ شُعْبَةَ**)؛ أي: ابن الحجَّاج[٤]، (**عَنْ سُلَيْمَانَ**)؛ أي: ابن مِهْرَان الأعمش[١]، (**عَنْ أَبِي حَازِمٍ**)؛ بالحاء المهملة

---

(١) أراد المصنف: جواز **إهداء** ذلك؛ يدل عليه قوله: (فلا ينبغي **للمهدى إليه** رده، ولا **للمهدي** تركه لاستقلاله)، وقد ورد تسمية الهبة صدقة في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه في «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣/ ١٣).

(٢) قال ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص٣٤١): (قال ابن الفلكيِّ: إِنَّمَا لُقِّب بهذا؛ لأَنَّه كان بندارَ الحَدِيث)، وفي الحاشية قال: («بندار»؛ أي: مُكثِراً منه، والبُندار: مَن يكون مكثراً من شيءٍ يشتريه منه مَن هو دونه، ثُمَّ يبيعه، قاله السمعانيُّ أبو سعد، ووجدته بخطِّه، والله أعلم)، وفي «لسان العرب» (٤/ ٨١) مادَّة (بندر): (البنادرة: دخيلٌ: وهم التُّجَّار الذين يلزمون المعادن، واحدهم بُنْدَار، وفي «النوادر»: رجل بندريٌّ ومبندِرٌ ومتبندِرٌ؛ وهو الكثير المال)، قال فيه الحافظُ في «التقريب» (ص٤٦٩) (٥٧٥٤): (ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين [٢٥٢هـ] وله بضعٌ وثمانون سنةً، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥١١) (٥٠٨٦).

(٣) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٤٦٥) (٥٦٩٧): (ثقةٌ، من التاسعة، مات سنة أربعٍ وتسعين [١٩٤هـ] على الصحيح، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٢١) (٥٠٢٩).

(٤) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٢٦٦) (٢٧٩٠): (ثقةٌ حافظٌ متقنٌ، كان الثوريُّ يقول: هو أميرُ المؤمنين في الحديث، وهو أوَّلُ مَن فتَّش بالعراق عن الرجال وذبَّ عن السُّنَّة، وكان عابداً، من السابعة، مات سنة ستِّين [١٦٠هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٧٩) (٢٧٣٩).

والزاي: هو سَلْمان -بفتح السين المهملة وسكون اللام- ابن[٢] الأشجعيِّ، يروي عن أبي هريرة[٣]، بخلاف أبي حازم المارِّ في الباب قبله[٤] والآتي في الباب بعده[٥]؛ فإنَّه أبو سلمة[٦] الأعرج، واسمه سَلَمَة بن دينار، وهو يروي [٣٤٧/ أ] عن يزيدَ بنِ رُومَان، وعن سهل بن سعد الساعديِّ[٧]، فهما وإن اشتركا في الكنية والتابعيَّة؛ لكن اختلفا في الاسم والنسبة، أشار إلى الفرق بينهما في «العمدة» و«فتح الباري» و«الكواكب الدراري»[٨]، وزاد في «الفتح» فقال: (و«أبو حازم»: هو سلمان، مولى عزَّة، وهو أكبرُ مِن أبي حازمٍ سلمةَ المذكورِ في الباب قبلَه)، انتهى[٩]؛ فاعرفه.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنَّه **(قَالَ: لَوْ دُعِيتُ)**؛ بالدال المهملة، مبنيٌّ للمفعول **(إِلَى ذِرَاعٍ)**؛ أي: إلى أكْلِ لحمِه، وهو -بكسر الذال المعجمة- الساعدُ من كلِّ حَيَوان، وعبارة «المصباح»: (الذراع: اليد من كلِّ حَيَوَان، لكنَّها من الإنسان من المرفق إلى أطراف الأصابع، وتأنيثها أكثرُ قياساً.

(١) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٢٥٤) (٢٦١٥): (ثقةٌ حافظٌ عارفٌ بالقراءات، وَرِعٌ لكنَّه يدلِّس، من الخامسة، مات سنة سبعٍ وأربعين أو ثمانٍ [١٤٧أو ١٤٨هـ]، وكان مولده أوَّل سنة إحدى وستِّين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٧٦) (٢٥٧٠).

(٢) كذا في النسخ: (ابن الأشجعي)، ولا يصحُّ؛ إذ هو مولى عزَّة الأشجعيَّة.

(٣) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٢٤٦) (٢٤٧٩): (ثقةٌ، من الثالثة، مات على رأس المئة [١٠٠هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٥٩) (٢٤٤٠).

(٤) يعني: راوي الحديث (٢٥٦٧) في أوَّل كتاب الهبة.

(٥) يعني: باب من استوهب من أصحابه شيئاً (٢٥٦٩).

(٦) كذا في النسخ: (سلمة)، ولعلَّه سبق قلمٍ، والصواب: (أبو حازم).

(٧) يُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٧٢) (٢٤٥٠).

(٨) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١١١)، «فتح الباري» (٥/ ٢٣٦)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٦-١٢٧).

(٩) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٦).

ولفظ ابنِ السِّكِّيت: «الذِّراع أنثى، وبعضُ العرب يُذَكِّر»، وعن الفرَّاء[1]: الذِّراع أنثى، وبعض عُكْل[2] يُذَكِّر فيقول: خمسة أذرع، وأنكر الأصمعيُّ[3] التذكيرَ، وجمعُها: أذرع وذُرعان، قاله في «العباب»، وقال سيبويه[4]: «لا جمعَ لها غيرُ أذرع»[5]، انتهى ملخَّصاً[6].

وكان عليه السلام يحبُّ أكلَ الذِّراع؛ لأنَّه من مبادئ الشاة، وأبعدُ من الأذى، فهو أفضلُ مِن الكراع المذكور في قوله: (**أَوْ كُرَاعٌ**)؛ بالشكِّ من الراوي؛ (**لَأَجَبْتُ**)؛ بفتح الجيم وسكون الموحدة، وهو مُنزَلٌ منزلة اللازم، أو مفعولُه محذوفٌ؛ أي: لأجبتُ الداعيَ إلى منزله.

---

(١) هو العلَّامة يحيى بن زياد بن عبد الله الأَسَديُّ مولاهم الكوفيُّ النَّحْويُّ، أبو زكريَّا، صاحب الكسائيِّ، كان أعلمَ الكوفيِّين بالنَّحْوِ بعد الكسائيِّ، وكان فقيهاً عالماً بالخلاف وبأيَّام العرب وأخبارِها وأشعارِها عارفاً بالطِّبِّ والنجوم، له تصانيفُ عديدة؛ منها: «اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف» و«معاني القرآن» و«المقصور والممدود»، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٧هـ)، يُنظَر «معجم الأدباء» (٥/ ٦١٩) (١٠٢٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١٨) (١٢)، «البلغة» (ص٣١٣) (٤٠٢)، «بغية الوعاة» (٢/ ٣٢١) (٢١١٦).

(٢) عُكْل: قبيلةٌ مِنَ الرباب تُستَحْمَق، يقولون لِمَن يستحمقونه: عُكْليٌّ، وهو اسم امرأة حضنت بني عوف بن وائل بن عبد مناة بن أُدٍّ بن طابخة بن إلياس بن مضر، فغلبت عليهم، وسُمُّوا باسمها، قاله ياقوتُ الحمويُّ في «معجم البلدان» (٤/ ١٤٣).

(٣) هو عبد الملك بن قريب الأصمعي، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والنوادر، قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٦٤) (٤٢٠٥): (صدوق سني، من التاسعة، مات سنة ست عشرة [٢١٦هـ] وقيل غير ذلك وقد قارب التسعين، م د ت)، ويُنظر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٨٢) (٣٥٥١).

(٤) هو إمام النَّحْو وحُجَّة العرب بلا مُنازِعٍ عَمْرو بن عُثمان بن قَنْبَر، أبو بِشْرٍ الفارسيُّ البصريُّ، لُقِّبَ بـ(سيبويه) -قال ابن خلِّكان في «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٦٥): (و«سِيْبَوَيْه» بكسر السين المهملة وسكون الياء المثنَّاة من تحتها وفتح الباء الموحَّدة والواو وسكون الياء الثانية وبعدها هاء ساكنة، ولا يقال بالتاء ألبتَّة...، هكذا يضبط أهلُ العربيَّة هذا الاسم ونظائره؛ مثل: نَفْطَوَيْه وعَمْرَوَيْه وغيرهما، والعجم يقولون: سِيبُوْيَه؛ بضمِّ الباء الموحَّدة وسكون الواو وفتح الياء المثنَّاة بعدها؛ لأنَّهم يكرهون أن يقعَ في آخِرِ الكلمة «وَيْه»؛ لأنَّها للندبة)- ومعناه: رائحة التفاح؛ فقيل: لأنَّ أمَّه كانت ترقصه بذلك في صغره، وقيل: لطِيب رائحته، أخذ النَّحْوَ عَنِ الخليل بن أحمد ولازمه وتتلمذ له، وألَّف كتابه الكبير في هذا الفن «الكتاب»، تُوُفِّيَ سنة (١٨٠هـ)، يُنظَر «إنباه الرواة» (٢/ ٣٤٦) (٥١٥)، «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥١) (٩٧)، «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٠) (١٨٦٤).

(٥) يُنظَر «كتاب سيبويه» (٣/ ٦٠٦).

(٦) «المصباح المنير» (١/ ٢٠٧-٢٠٨) مادَّة (ذرع).

و(الكُراع)؛ بضمِّ الكاف، وتخفيف الراء: ما دون الركبة من الساق، وقال ابنُ الملقِّن: (وادَّعى ابنُ التين أنَّ الكراع من الدَّوابِّ: ما دون الكعب من غير الإنسان، ومن الإنسان: ما دون الركبة، وقال ابن فارس[1]: كراعُ كلِّ شيءٍ طرفُه[2]، وقال أبو عبيد: الأكارع: قوائم الشاة، وأكارعُ الأرضِ: أطرافُها، قال: وفي الحديث: «لا بأسَ بالطلب في أكارع الأرض»[3]؛ أي: أطرافها القاصية، شبَّهه بأكارع الشاة[4])، انتهى[5]، وقال الزركشيُّ في «التنقيح»: (الذراع: الساعد، والكراع: ما دون الركبة من الساق، وجمعه: أَكْرُع، ويُجمَع «أكرع» على «أكارع»، وإنما جُمِع «كراع» على «أَكْرُع»[6] وهو مختصٌّ بالمؤنَّث؛ لأنَّ «الكراع» يُذكَّر ويُؤنَّث، قاله الجوهريُّ[7])[8]، وقال في «المصباح»: (الكُرَاع -وزن «غُرَاب»- من الغنم والبقر بمنزلة الوَظِيف من الفرس، وهو مستَدَقُّ الساعد، وهو أنثى، والجمع: أَكْرُع؛ مثل: أَفْلُس، ثمَّ جُمِع «الأكرع» على «أكارع»، قال الأزهريُّ: الأكارع للدَّابَّة: قوائمُها، ويُقال للسَّفِلة من الناس: أكارع؛ تشبيهاً بأكارع الدوابِّ؛ لأنَّها أسافلُ[9]، وأكارعُ الأرض: أطرافُها، الواحدُ: كُرَاع، ومنه: كُرَاع الغَمِيم؛ أي: طَرَفُه، والكُرَاع: الأنف

(١) هو الإمام اللُّغويُّ المحدِّثُ أحمد بن فارس بن زكريَّا بن محمَّد بن حبيب، أبو الحسين القزوينيُّ المالكيُّ، المعروف بالرازي، نزيل هَمَذَان، صاحب كتاب «المُجمَل» و«مقاييس اللغة»، كان رأساً في الأدب، بصيراً بفقه مالك، مناظِراً متكلِّماً على طريقة أهل الحق، ومذهبُه في النحو على طريقة الكوفيِّين، مات سنة (٣٩٥هـ)، يُنظَر «إنباه الرواة» (١/ ١٢٧) (٤٤)، «معجم الأدباء» (١/ ٥٣٣) (١٣٠)، «وفيات الأعيان» (١/ ١١٨) (٤٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٠٣) (٦٥).

(٢) «مقاييس اللغة» (٥/ ١٧١).

(٣) هذا الأثر مقول إبراهيمَ النَّخَعيِّ، ويُروى بلفظ: (كانوا يكرهون الطلب في أكارع الأرض)، يُنظَر «غريب الحديث» لأبي عُبيد (٤/ ٤٣٠)، «الفائق» (٣/ ٢٥٨)، «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ١٦٥) مادة (كرع).

(٤) يُنظَر «غريب الحديث» (٤/ ٤٣٠).

(٥) «التوضيح» (١٦/ ٢٨٣-٢٨٤).

(٦) كذا تبعاً لبعض نسخ «التنقيح»، وفي المطبوع: (أكارع)، والمثبت هو الصواب؛ وذلك لأنَّ الجمعَ على (أَفْعُل) هو المختصُّ بما كان **مؤنَّثاً** رباعيّاً قبل آخره مدَّة، يُنظَر «كتاب سيبويه» (٣/ ٦٠١-٦٠٧)، «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» (٤/ ٢٧٨)، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٤٥٤)، أمَّا (أكارع) -على القول بأنَّه جمع (كراع)- فليس مختصّاً بالمؤنَّث، يُنظَر «كتاب سيبويه» (٣/ ٦١٦)، وإلَّا؛ فهو جمع الجمع، يُنظَر «الصحاح» (٣/ ١٢٧٥) و«تاج العروس» (٢٢/ ١١٨) مادَّة (كرع).

(٧) يُنظَر «الصحاح» (٣/ ١٢٧٥) مادَّة (كرع).

(٨) «التنقيح» (٢/ ٥٦٦).

(٩) يُنظَر «تهذيب اللغة» (١/ ٢٠٢).

السائل من الحَرَّة، وقال ابنُ فارس: الكُرَاع مِنَ الدَّوابِّ: ما دون الكعب، ومِنَ الإنسان: ما دون الركبة[1]، وقيل لجماعة الخيل خاصَّةً: كُرَاع)، انتهى[2].

(**وَلَوْ أُهْدِيَ**): بالبناء للمفعول، من الإهداء، (**إِلَيَّ**): بتشديد التحتيَّة، متعلِّق بـ(أُهْدِي) (**ذِرَاعٌ**): نائبُ فاعِلِه، (**أَوْ كُرَاعٌ**): معطوفٌ و(أو): للتنويع؛ [٣٤٧/ ب] (**لَقَبِلْتُ**): جواب (لو)، ويجري فيه ما مرَّ في (أجبت)[3]، قال في «الفتح»: (خصَّ الذِّراعَ والكُرَاعَ بالذِّكْر؛ ليجمع بين الحقير والخطير؛ لأنَّ الذراعَ كانت أحبَّ إليه، والكُرَاعَ لا قيمةَ له، وفي المَثَل: أَعْطِ العَبْدَ كُرَاعاً ليطلب ذراعاً[4])، انتهى[5]، وقال ابنُ بطَّال: (أشار النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بـ«الكُرَاع» و«الفِرْسِن» إلى الحضِّ على قَبول الهديَّة ولو قَلَّت؛ لئلَّا يمتنع الراغب من المهاداة لاحتقار المهدى إليه)، انتهى[6]، أي: والهديَّة في معنى الهبة أو من أفرادها بالمعنى الأعمِّ، فبهذا تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة.

وقال ابنُ الملقِّن: (قوله: «لو أُهْدِيَ إليَّ ذراع»؛ أي: لحم ذراع؛ لأنَّ الذراع مؤنَّثة، وسُمِع من العرب: جاءته كتابي فخرقها[7]) انتهى[8]، وأقول: غرضه الاعتذار عن عدم إلحاق هاء التأنيث لـ(أهدي) مع أنَّ نائبَ فاعلِه مؤنَّثٌ، ولا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ (الذِّراع) مؤنَّثٌ مجازيٌّ؛ كـ(الكُرَاع)، ولو فرض أنَّ تأنيثَه حقيقيٌّ؛ فيجوز ترك التاء؛ لوجود الفصل بـ(إليَّ)[9]، على أنَّ بعضَ العرب يذكِّرهما كما مرَّ.

---

(١) «مقاييس اللغة» (٥/ ١٧١).

(٢) «المصباح المنير» (٢/ ٥٣٢) مادَّة (كرع).

(٣) يعني: أنَّه مُنزَلٌ منزلة اللازم، أو أنَّ مفعولَه محذوفٌ.

(٤) هو مثلٌ يُضرَب للرجل الشَّرِه، يُعطَى الشيءَ فيأخذه ويطلب أكثرَ منه، يُنظَر «جمهرة الأمثال» (١/ ٩٧) (٩٦).

(٥) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٦).

(٦) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ٨٨).

(٧) كذا، والذي في كتب اللغة: (فاحتقرها)، يُنظَر «الصحاح» (١/ ٢٢٠) مادَّة (لغب)، «المحكم والمحيط الأعظم» (٥/ ٥٣٤).

(٨) «التوضيح» (١٦/ ٢٨٣).

(٩) إذا فُصِل بين الفعل وفاعله المؤنَّث الحقيقيِّ بغير (إلَّا)؛ جاز إثباتُ التاء وحذفُها، والأرجحُ إثباتُها، أمَّا إذا كان الفصلُ بـ(إلَّا)؛ لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، يُنظَر «شرح شذور الذهب» (ص١٧٤-١٧٦)، «شرح ابن عقيل» (١/ ٤٧٧).

تتمَّة: قال في «الفتح»: (قيل: «الكُراع»: اسمُ مكانٍ، ولا يثبت، ويردُّه حديثُ أنسٍ عند الترمذيِّ بلفظ: «لو أُهديَ إليَّ كُراع؛ لقبلت»[1]، وحديثُ أمِّ حَكِيم الخزاعيَّة عند الطبرانيِّ بلفظ: قلت: يا رسول الله؛ تكره ردَّ الظِّلف[2]؟ قال: «ما أقبحَه! لو أُهدِيَ إليَّ كُراع؛ لقبلت...»؛ الحديث[3])، انتهى[4]، وأقول: ويردُّه أيضاً حديثُ الباب، وقال العينيُّ تبعاً لابن الملقِّن: (الذي قاله هو الغزاليُّ)[5]، ولفظ ابن الملقِّن: (ذكره في «الإحياء» بلفظ: «كراع الغميم»[6])، قال ابن الملقِّن: (ولم أرَه كذلك، ويردُّه روايةُ الترمذيِّ وصحَّحه عن أنسٍ مرفوعاً: «لو أُهدِيَ إليَّ كُرَاعٌ؛ لقبلت، ولو دُعِيت عليه؛ لأجبت»[7]، وادَّعى صاحب «التنقيب على التهذيب»[8]: أنَّ سببَ هذا الحديث أنَّ أمَّ حَكيم الخزاعيَّة بنت وادع قالت: يا رسول الله؛ أتكره الهديَّة؟ فقال عليه السلام: «ما أقبحَ ردَّ الهديَّة! لو دُعِيت إلى كُراع؛ لأجبت، ولو أُهدِيَ إليَّ ذراع؛ لقبلت»[9])، انتهى[10].

وأقول: إن كان الغزاليُّ رواه بلفظ: «لو دُعِيت إلى كراع الغميم»؛ فلا يَرِد عليه ردُّهم بالحديثَين المذكورَين لَمن تدبَّر منصفاً، وإن كان ذكره بلفظ: «لو أُهدِيَ إليَّ كراع؛ لقبلت»؛ فيُرَدُّ عليه بما قالوه؛ فتدبَّر،

---

(١) «جامع الترمذي»، كتاب الأحكام، باب ما جاء في قبول الهدية وإجابة الدعوة (١٣٣٨).

(٢) في (أ): (الظليف)، والمثبت موافق لما في مصدره.

(٣) «المعجم الكبير» (٢٥/ ١٦٢) (٣٩٢).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٦).

(٥) «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٨).

(٦) يُنظَر «إحياء علوم الدين» (٣/ ٥٩).

(٧) «جامع الترمذي»، كتاب الأحكام، باب ما جاء في قبول الهدية وإجابة الدعوة، (٣/ ٦٢٣) (١٣٣٨).

(٨) يعني: مغلطاي، وهو الإمامُ الحافظُ علاءُ الدين مُغلطاي بن قَليج بن عبد الله، أبو عبد الله البكجريُّ المِصْريُّ الحنفيُّ، وُلِد سنة (٦٨٩هـ) جمع السيرة النبويَّة ووُلِّيَ تدريس الحديث بالظاهريَّة وكان عارفاً بالأنساب، له تصانيفُ كثيرةٌ جدّاً؛ منها: «إكمال تهذيب الكمال» و«الزهر الباسم» و«شرح صحيح البخاري»، تُوُفِّيَ سنة (٧٦٢هـ)، يُنظَر «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٥٢) (٩٦٣)، «لحظ الألحاظ» (ص١٣٣).

(٩) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٥/ ١٦٢) (٣٩٢)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٤/ ٢٦٥): (فيه مَن لا يُعرَف).

(١٠) «التوضيح» (١٦/ ٢٨٢-٢٨٣).

ولم أقف على ما في «الإحياء»[1]، لكن قال في «التنقيح»: (وأغرب الغزاليُّ في «الإحياء» فقال: إنَّ «كراعاً» هنا: كراعُ الغميم الموضعُ البعيدُ من المدينة، واحتجَّ به لإجابة الدعوة من المكان البعيد[2]، قال: ثمَّ رأيتُ صاحبَ «مرآة الزمان»[3] حكى في المراد بـ«الكراع» الوجهَين)، انتهى[4]؛ فاعرفه.

***

(١) لفظ «إحياء علوم الدين» (٣/ ٥٩): (قال صلَّى الله عليه وسلَّم: «لو دُعِيتُ إلى كراع الغميم؛ لأجبت»)، لكنَّ هذا اللفظ غير معروفٍ في الحديث، قال العراقيُّ في «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (١/ ٣١٦): (ذِكْرُ «الغميم» فيه لا يُعرَف، والمعروف «لو دُعِيتُ إلى كراعٍ»)، وقال ابنُ الجوزيِّ في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ٥٤١): (وقد غَلِطَ مَن فسَّره بكراع الغميم؛ لأنَّ الذِّراع يناسب الكراع لا المكان).

(٢) يُنظَر «إحياء علوم الدين» (٣/ ٥٨-٥٩).

(٣) يعني: سبط ابن الجوزي أبا المظفر يوسف بن قزأغلي بن عبد الله، صاحب التصانيف الكثيرة؛ منها: «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان»، و«منتهى السول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم» وغيرهما، المتوفى سنة (٦٥٤هـ)، يُنظَر «فوات الوفيات» (٤/ ٣٥٦)، «تاج التراجم» (ص٣٢٠) (٣٢٠).

(٤) «التنقيح» (٢/ ٥٦٦).

٣ ـ بابُ مَنِ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئاً

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْماً».

(**بَابُ مَنِ اسْتَوْهَبَ**): بالبناء للفاعل؛ أي: مَن طلب (**مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئاً**)، أو وهب لهم؛ كالمرأة الآتية في الباب، فإنَّها تطوَّعت لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسألته أن يصنع له غلامُها مِنبراً[1].

واعلم أنَّا إن ضفنا (باب) لـ(مَن)؛ فهي موصولة، أو نكرة موصوفة، وإن لم نُضِفْه؛ فـ(مَن) شرطيَّة، وجوابُها محذوفٌ؛ أي: جاز ذلك من غير كراهة إن علمَ رضا أصحابه، ونكَّر (شيئاً) ليشمل القليلَ والكثيرَ، والعينَ والمنفعةَ، [٣٤٨/ أ] وأطلق (مَن استوهب) فشمل الغنيَّ والفقير، لكن إن علم رضا المسؤولين وعلموا حاله، وإلَّا؛ فلا يجوز للغنيِّ السؤال[2]، بل لا يجوز عند الحنفيَّة لِمَن مَلَكَ قوتَ يومه السؤالُ[3].

---

(١) لا يُسلَّم هذا؛ وذلك لأنَّ البُخاريَّ إنَّما بوَّب على الاستيهاب، لا على الهبة، وساق حديثَ سهلٍ رضي الله عنه ولفظه: (أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إلى امرأة من المهاجرين، وكان لها غلام نجار، قال لها: «مري عبدك فليعمل لنا أعواد المنبر»)، وإن ورد في «البخاريِّ» (٤٤٩) في حديث جابرٍ رضي الله عنه أنَّ المرأة هي التي عرضت عليه ذلك، إلَّا أنَّ ابن بطَّالٍ قال في «شرحه» (٢/ ١٠٠) (٤٤٩): (**فإن قيل**: فإنَّ حديثَ سهلٍ يُخالِف معنى حديثِ جابرٍ؛ وذلك أنَّ في حديث سهلٍ أنَّ الرَّسولَ صلَّى الله عليه وسلَّم سأل المرأةَ أن تأمرَ عبدَها بعمل المنبر، وفى حديث جابر أنَّ المرأةَ سألتِ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ذلك؛ **قيل**: يحتمل أن تكون المرأةُ بدأتِ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالمسألة، وتبرَّعت له بعمل المنبر، فلمَّا أباح لها ذلك وقبل رغبتها؛ أمكن أن يبطئ الغلامُ بعمله، فتعلَّقت نفسُ الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم به، فاستنجزها إتمامَه وإكمالَ عِدَتِها؛ إذ علم عليه السلام طِيبَ نفسِ المرأة بما بذلته من صنعة غلامها، وقد يمكن أن يكون إرسالُه عليه السلام إلى المرأة ليُعرِّفها بصفة ما يصنع الغلامُ في الأعواد، وأن يكون ذلك منبراً)، قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٦٤٧-٦٤٨) بعد أن ساق كلام ابن بطَّال: (قد أخرجه المصنِّف في «علامات النبوَّة» من هذا الوجه بلفظ: «ألا أجعل لك منبراً» [خ٣٥٨٤]، فلعلَّ التعريفَ وقع بصفة للمنبر مخصوصة، أو يحتمل أنَّه لَمَّا فوَّض إليها الأمرَ بقوله لها: «إن شئت»؛ كان ذلك سببَ البطء، لا أنَّ الغلامَ كان شرِع وأبطأ، ولا أنَّه جهل الصِّفَة، وهذا أوجهُ الأوجهِ في نظري).

(٢) يُنْظَر «مواهب الجليل» (٢/ ٣٤٧)، «الحاوي الكبير» (٤/ ٤٣٨)، «المغني» (٣/ ٤٩٦).

(٣) يُنظَر «الدر المختار» (٢/ ٣٥٤).

وبالسند قال المصنِّف: (**وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ**)؛ أي: الخُدْرِيُّ رضي الله عنه ممَّا وصله المصنِّف بتمامه في (كتاب الإجارة)[1] من حديث الرُّقْيَة بالفاتحة: (**قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اضْرِبُوا**)؛ بهمزة الوصل، وسكون الضاد المعجمة؛ أي: اجعلوا (**لِي مَعَكُمْ سَهْماً**)؛ أي: ممَّا أخذتموه على الرُّقْيَة من الغنم.

تنبيهٌ: استعمل (ضرب) في هذا الحديث متعدِّياً بنفسه، ولعلَّه لتضمينه معنى (جعل) كما قرَّرْناه، وقد عدَّاه في «المصباح» بالباء قال فيه: (ضربتُ مع القوم بسهمٍ: ساهَمْتُهم)، انتهى[2]؛ فتدبَّر.

***

٢٥٦٩ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ نَجَّارٌ، قَالَ لَهَا: «مُرِي عَبْدَكِ فَلْيَعْمَلْ لَنَا أَعْوَادَ الْمِنْبَرِ».

فَأَمَرَتْ عَبْدَهَا، فَذَهَبَ فَقَطَعَ مِنَ الطَّرْفَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ مِنْبَراً، فَلَمَّا قَضَاهُ، أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسِلِي بِهِ إِلَيَّ». فَجَاؤُوا بِهِ، فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَهُ حَيْثُ تَرَوْنَ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ**): هو سعيدُ بن محمَّد بن الحكم[3]، ابنُ أبي مَرْيَمَ الجُمَحيُّ المِصريُّ، قال: (**حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ**): بفتح الغين المعجمة، وتشديد السين المهملة، فألف، فنون، يجوز صرفُه وعدمُه؛

(١) «صحيح البخاري» باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب (٢٢٧٦).

(٢) «المصباح المنير» (٢/ ٣٥٩) مادَّة (ضرب).

(٣) كذا، وكذا قال العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٨) والقَسطلَّانيُّ في «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٦)، وإنَّما هو سعيدُ بنُ الحَكَمِ بنِ محمَّدِ بن سالمٍ، قال فيه الحافظُ في «التقريب» (ص٢٣٤) (٢٢٨٦): (ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، من كبار العاشرة، مات سنة أربعٍ وعشرين [٢٢٤هـ] وله ثمانون سنةً، ع)، يُنظَر «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» (١/ ٢٨٤) (٣٨٨)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٩١) (٢٢٣٥)، «تذهيب التهذيب» (٣/ ٤٣١) (٢٢٨١).

لاختلافهم في أنَّ النون أصليَّة أو زائدة؛ كما يُعلَم بمراجعة «القاموس»[1]، واسمه محمَّد بن مُطَرِّف الليثيُّ[2]، قال: (**حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**أَبُو حَازِمٍ**)؛ بالحاء المهملة والزاي: هو سَلَمَةُ بن دِينار، (**عَنْ سَهْلٍ**)؛ بسكون الهاء: أي ابن سعدٍ الساعديُّ الأنصاريُّ، (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ**): كذا في كثير من النسخ، وفي بعضها: (من الأنصار)، بل قال ابنُ التِّين: (إنَّها أكثر الروايات)[3]، وهي في نسخة ابنِ بطَّال[4].

(١) إن كان من (غسن) فنونه أصلية، ووزنه (فعَّال)، فهو مصروف، وإن كان من (غسس) فنونه زائدة، ووزنه (فعلان)، فهو ممنوع من الصرف، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٥٦١) مادة (غسس) و(ص١٢٢٠) مادَّة (غسن)، «تاج العروس» (١٦/ ٣٠٦) مادة (غسس) .

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٠٧) (٦٣٠٥): (ثقةٌ، من السابعة، مات بعد الستِّين [بعد ١٦٠هـ]، ع)، ويُنظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٧٠) (٥٦١٤).

(٣) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٨٧).

(٤) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ٨٨)، «التوضيح» (١٦/ ٢٨٦).

وقال القَسطلَّانيُّ أخْذاً من «فتح الباري»: (والصواب أنَّها من الأنصار، وأنَّ قولَ أبي غسَّان: «من المهاجرين» وهمٌ، وقيل في الجمع بينهما: إنَّها أنصاريَّة حالفت مهاجريّاً، أو تزوَّجت به، أو بالعكس، واختُلِف في اسمها كما مرَّ في «الجمعة»[1]، قال في «الفتح»: وأغرب الكرمانيُّ هنا فزعم أنَّ اسم المرأة مِينا[2]، وهو وهمٌ، وإنَّما قيل ذلك في اسم النَّجَّار[3])، انتهى[4].

(**وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ نَجَّارٌ**)؛ بتشديد الجيم، واسمه باقوم، وقيل غير ذلك[5]، (**قَالَ لَهَا: مُرِي عَبْدَكِ**) ولأبي ذرٍّ: (فقال: «مري»)؛ بإسقاط (لها) وإثبات الفاء قبل القاف (**فَلْيَعْمَلْ لَنَا أَعْوَادَ الْمِنْبَرِ**): ذكره الخطَّابيُّ بلفظ:

---

(١) قال القَسطلَّانيُّ في «الإرشاد» في (الجمعة) (باب الخطبة على المنبر) (٢/ ١٧٩) (٩١٧): (قيل: هي فكيهة بنت عبيد بن دليم، أو علاثة، بالعين المهملة وبالمثلثة، وقيل: إنَّه تصحيفُ «فلانة»، أو هي عائشة، قيل: وهو تصحيف المصحَّف السابق)، وبيانه ما قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٥٨٠) (٣٧٧): (أمَّا المرأة؛ فلا يُعرَف اسمها، لكنَّها أنصاريَّة، ونقل ابن التين عن مالك أنَّ النَّجَّار كان مولًى لسعد بن عبادة، فيحتمل أن يكون في الأصل مولى امرأته، ونُسِب إليه مجازاً، واسم امرأته فُكَيهة بنت عُبَيد بن دُلَيم، وهي ابنة عمِّه، أسلمت وبايعت [يُنظَر «أُسد الغابة في معرفة الصحابة» (٦/ ٢٤١) (٧٢٠٤)، «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ٣٨٧) (٨٧٦)]، فيحتمل أن تكون هي المرادة، لكن رواه إسحاق ابن راهويه في «مسنده» عن ابن عُيَينة فقال: مولًى لبني بياضة، وأمَّا ما وقع في «الدلائل» لأبي موسى المدينيِّ نقلاً عن جعفر المستغفريِّ: أنه قال في أسماء النساء مِنَ الصحابة: عُلاثة؛ بالعين المهملة وبالمثلثة، ثمَّ ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم، قال: وفيه: أرسل إلى علاثة؛ امرأة قد سمَّاها سهلٌ، فقد قال أبو موسى: صحَّف فيه جعفر أو شيخه، وإنما هو «فلانة»، انتهى، ووقع عند الكرمانيِّ: قيل: اسمها عائشة، [«الكواكب الدراري» (٤/ ٤١)]، وأظنُّه صحَّف المصحَّف، ولو ذكر مستنده في ذلك؛ لكان أولى، ثمَّ وجدت في «الأوسط» للطبرانيِّ [(٥/ ٣٤٣) (٥٤٩٩)] من حديث جابر: أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يصلِّي إلى سارية في المسجد ويخطب إليها ويعتمد عليها، فأمرت عائشة، فصنعت له منبره هذا...؛ فذكر الحديث، وإسناده ضعيفٌ، ولو صحَّ؛ لما دلَّ على أنَّ عائشة هي المرادة في حديث سهلٍ هذا إلَّا بتعسُّفٍ، والله أعلم).

(٢) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١١١-١١٢).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٧-٢٣٨).

(٤) «إرشاد السَّاري» (٤/ ٣٣٦)، ويُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٣٨).

(٥) رجَّح الحافظ في «الفتح» (٢/ ٤٦٢) (٩١٧) أنَّ اسمَه ميمون، واستدلَّ بما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعدٍ في «شرف المصطفى» من طريق يحيى ابن بُكَير، عنِ ابن لَهيعة: حدَّثني عمارة بن غزيَّة، عن عبَّاس بن سهلٍ، عن أبيه رضي الله عنه: (كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يخطب إلى خشبة، فلمَّا كثر الناس؛ قيل له: لو كنت جعلتَ منبراً، قال: وكان بالمدينة نجارٌ واحدٌ يقال له: ميمون)، وذكر الأقوال الأخرى مع أدلَّتها؛ وهي: باقول -وقيل: باقوم-، صُبَاح، قبيصة -أو قصيبة-، كلاب مولى العبَّاس، تميم الداريُّ، مِينا، ثمَّ قال: (ليس في جميع هذه الروايات التي سُمِّيَ فيها النَّجَّار شيءٌ قويُّ السَّنَد إلَّا

(فليفعل) بدل: (فليعمل)، وفسَّره بقوله: (أي: ليفعل لنا فعلاً في أعواد مِن نَجْرٍ وتسويةٍ وخَرْطٍ يكون منها مِنبرٌ)، وقال: (والظاهر من الاستعمال أن يُقال: «فليصنع» أو «فيجعل»؛ وذلك أنَّ لفظَ الفعل جملةٌ تحتها أقسامٌ) ثمَّ قال: (والعبارة عمَّا يعالج من الأشياء تقع بثلاثة ألفاظ: «الفعل» و«الصنع» و«الجعل»، فأَجمَعُها في المعنى: الفعلُ، وأَوسعُها في الاستعمال: الجعلُ، وأَخصُّها في الترتيب: الصنعُ، فيقال: فعل فلانٌ خيراً، وفعل شرّاً، ولفظ «الجعل» يسترسل على الأعيان والصفات، ولفظ «الصنع» يستعمل غالباً فيما يدخله التدبير والتقدير؛ ولذلك أُجيز[1] في اسم الله: «الصانع»)، انتهى ملخَّصاً[2].

(**فَأَمَرَتْ**)؛ أي: المرأة (**عَبْدَهَا**)؛ أي: بعمل المِنْبر، (**فَذَهَبَ، فَقَطَعَ مِنَ الطَّرْفَاءِ**)؛ بفتح الطاء المهملة، وسكون الراء، وبالفاء، ممدودٌ: نوعٌ من الشجر معروفٌ، وكانت من الغابة[3]، (**فَصَنَعَ**)؛ أي: الغلامُ [٣٤٨/ ب] (**لَهُ**)؛ أي: للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**مِنْبَراً، فَلَمَّا قَضَاهُ**)؛ بالقاف والضاد المعجمة، أي: صنعه وأتمَّه، وقال ابنُ الملقِّن: (معنى «قضاه»: صنعه وأحكمه، قال تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢])[4]؛ (**أَرْسَلَتْ**)؛ أي: بعثتِ المرأةُ (**إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُ**) بفتح الهمزة، أي: أنَّ عبدها

حديث ابن عمر، وليس فيه التصريحُ بأنَّ الَّذي اتَّخذ المنبر تميمٌ الداريُّ، بل قد تبيَّن من رواية ابن سعد أنَّ تميماً لم يعمله، وأشبهُ الأقوالِ بالصواب قولُ مَن قال: هو ميمون؛ لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضاً، وأمَّا الأقوال الأخرى؛ فلا اعتداد بها لوهائها، ويبعد جدّاً أن يجمع بينها بأنَّ النَّجَّار كانت له أسماءٌ متعدِّدةٌ، وأمَّا احتمال كون الجميع اشتركوا في عمله؛ فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة: «لم يكن بالمدينة إلا نجَّار واحد»، إلَّا إن كان يحمل على أنَّ المرادَ بـ«الواحد» الماهرُ في صناعته، والبقيَّة أعوانه؛ فيمكن، والله أعلم)، وحديث ابن عمر رضي الله عنه المشار إليه أخرجه أبو داود في «سننه» في كتاب الصلاة، باب في اتخاذ المنبر، (١/ ٦٥٣) (١٠٨١) ولفظه: (أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لَمَّا بدن؛ قال له تميمٌ الداريُّ: أَلَا أتَّخذ لك منبراً يا رسول الله يجمع -أو يحمل- عظامك؟ قال: «بلى»، فاتخذ له منبراً مِرْقَاتَين)، ورواية ابن سعدٍ في «الطبقات الكبير» (١/ ٢١٥) ولفظها: (كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يوم الجمعة يخطب إلى جذعٍ في المسجد قائماً، فقال: «إنَّ القيام قد شقَّ عليَّ»، فقال له تميم الداريُّ: أَلَا أعمل لك منبراً كما رأيت يصنع بالشام، فشاور رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم المسلمين في ذلك، فرأوا أن يتَّخذه، فقال العبَّاس بن عبد المطلب: إنَّ لي غلاماً يُقال له: كلاب، أعملُ الناسِ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مُره أن يعمله»...)؛ الحديث.

(١) في مصدره: (اختير).

(٢) «أعلام الحديث» (٢/ ١٢٧٦-١٢٧٨)، ويُنظَر «الفروق اللغوية» (ص٣٢٢- ٣٢٣، ٣٧٦- ٣٧٧).

(٣) صرح به في كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر (٩١٧) فقال: (من طرفاء الغابة).

(٤) «التوضيح» (١٦/ ٢٨٧).

(قَضَاهُ)؛ أي: أكمل المِنبر، (قَالَ)؛ أي: النبيُّ، وقوله: (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سقط من بعض الأصول، ونسبها القَسطلَّانيُّ لأبي ذرٍّ[1]: (أَرْسِلِي) بقطع الهمزة، أمرٌ للمرأة، أي: ابعثي (بِهِ)؛ أي: بالمِنْبر (إِلَيَّ) بتشديد التحتيَّة، وجملةُ القول مستأنفةٌ استئنافاً بيانيّاً[2]، (فَجَاؤُوا بِهِ)؛ أي: بالمِنْبر، ولم أقف على أسماء الجائين به، (فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَهُ حَيْثُ تَرَوْنَ)؛ أي: في المكان الذي فيه المِنْبر الآن.

ومطابقته للترجمة -كالسابق- لا تخفى بأدنى نظرٍ[3]، وسبق الحديثُ في (كتاب الجمعة)[4].

٢٥٧٠ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ يَوْماً جَالِساً مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَازِلٌ أَمَامَنَا، وَالْقَوْمُ مُحْرِمُونَ، وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَأَبْصَرُوا حِمَاراً وَحْشِيّاً وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ، وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، وَالْتَفَتُّ فَأَبْصَرْتُهُ، فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَغَضِبْتُ فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرُمٌ، فَرُحْنَا وَخَبَأْتُ الْعَضُدَ مَعِي، فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَنَاوَلْتُهُ الْعَضُدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى نَفَّدَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ.

فَحَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ.

---

(١) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٦).

(٢) وذلك لأنَّها جوابٌ لسؤال مقدَّر تقديره: فماذا قال صلَّى الله عليه وسلَّم؟ قال ابن هشامٍ في «مغني اللبيب» (ص٥٠٠-٥٠١): (يخصُّ البيانيُّون الاستئنافَ بما كان جواباً لسؤال مقدَّرٍ؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ۝٢٤ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤، ٢٥]، فإنَّ جملةَ القول الثانية جوابٌ لسؤال مقدَّر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصِلت عن الأولى فلم تُعطَف عليها).

(٣) وذلك أن الترجمة: (باب من استوهب من أصحابه شيئاً)، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من المرأة أن يصنع له عبدها منبراً.

(٤) باب الخطبة على المنبر (٩١٧).

وبالسَّند قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**)؛ أي: ابن يحيى العامريُّ الأويسيُّ[1] قال: (**حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**)؛ أي ابن أبي كثير الأنصاريُّ[2]، (**عَنْ أَبِي حَازِمٍ**): هو سَلَمةُ بنُ دِينار، (**عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ**)[3]؛ بفتح القاف والمثنَّاة الفوقيَّة، واسمُ أبي قتادة الحارثُ (**السَّلَمِيِّ**)؛ بفتح السين المهملة واللام، قال في «الفتح»: (وهذا مشهورٌ في الأنصار، وذكر ابن الصَّلاح أنَّ مَن قاله بكسر اللام؛ فقد لحن[4])، وردَّه في «الفتح» فقال: (وليس كما قال، بل كسر اللام لغة معروفة، وهي الأصل[5]، ويُتَعَجَّب مِن خفاء ذلك عليه)، انتهى[6]، (**عَنْ أَبِيهِ**)؛ أي: عن أبي قَتادة رضي الله عنه الخزرجيُّ، والإسناد -كما في «الفتح»- كلُّه مدنيُّون[7]: أنَّه (**قَالَ: كُنْتُ يَوْماً جَالِساً مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**): لم أرَ [أحداً سمَّاهم][8] (**فِي مَنْزِلٍ**)؛ بفتح الميم وكسر الزاي، أي: في محلٍّ (**فِي طَرِيقِ مَكَّةَ**)، وجملة[9] (**وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَازِلٌ أَمَامَنَا**) حاليَّة؛ كقوله: (**وَالْقَوْمُ مُحْرِمُونَ، وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ**)؛ أي: لأنَّه لم يقصد نسكاً، وكان النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أرسله إلى جهةٍ ليكشف أمرَ عدوٍّ[10]، وجملة (**فَأَبْصَرُوا**) أي: فرأى القومُ (**حِمَاراً**

(١) في (ب): (الأصي)، وهو تحريف.

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٧١) (٥٧٨٤): (ثقةٌ، من السابعة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٨٣) (٥١١٧).

(٣) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٣١٨) (٣٥٣٨): (ثقةٌ، من الثالثة، مات سنة خمسٍ وتسعين [٩٥هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٤٠) (٣٤٨٧).

(٤) يُنظَر «علوم الحديث» (ص٣٥٧).

(٥) وذلك لأنَّ (سَلِمة) المنسوب إليه بكسر اللام، وفُتِحت اللَّام في النسب كراهةَ توالي الكسرات؛ كما في (النَّمَريِّ) و(الصَّدَفيِّ) نسبة إلى (النَّمِر) و(الصَّدِف).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٨).

(٧) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٣٨).

(٨) ما بين معقوفين بياض في (أ)، و(لم أر): ليس في (ب، ج).

(٩) في (أ): (جملة).

(١٠) كان هذا في عمرة الحديبية؛ كما ثبت في «صحيح البخاريِّ» في كتاب الحجِّ، باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكلَه (١٨٢١) و«صحيح مسلم» في كتاب الحجِّ، باب تحريم الصيد للمحرم (١١٩٦) (٥٩)، وفي «البخاريِّ» (١٨٢٤) و«مسلمٍ» في كتاب الحجِّ، باب تحريم الصيد للمحرم (١١٩٦) (٦٠): (فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال: «خذوا ساحل البحر حتى نلتقي»)، قال الحافظ في «الفتح» (٤/ ٢٩) (١٨٢١): (وحاصل القصَّة أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه

وَحْشِيّاً وَأَنَا مَشْغُولٌ) من كلام أبي قَتادة، والجملةُ الاسميَّة حاليَّةٌ؛ كقوله: **(أَخْصِفُ نَعْلِي)**؛ بفتح همزة (أَخصِف) وكسر صادها المهملة، وبسكون الخاء المعجمة، أي: أخرزه وأعمل له شسعاً إذا انقطع، والذي قاله أهل اللغة: إنَّ خصف النعل: إطباق نعلٍ على نعلٍ؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]؛ أي: يطبقان على أبدانهما من ورقها، كذا نقله ابن الملقِّن عن الداوديِّ[1]، وكانت نعله انخرقت، **(فَلَمْ يُؤْذِنُونِي)**؛ بضمِّ أوَّله، وسكون الهمزة، وقد تُبدَل واواً، وبكسر الذال المعجمة، أي: فلم يُعلِموني **(بِهِ)**؛ أي: بحمار الوحش، **(وَأَحَبُّوا)**؛ بفتح الحاء المهملة **(لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ)**، وفي (الحجِّ): (فبصر أصحابي بحمارِ وحشٍ، فجعل بعضُهم يضحك إلى بعضٍ)[2].

(فَالْتَفَتُّ)؛ بالفاء -وفي بعض النسخ بالواو[3]- وبتشديد التاء المضمومة، **(فَأَبْصَرْتُهُ)**؛ أي: الحمار الوحشيَّ، [٣٤٩/ أ] **(فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ)**؛ أي: لأسرجه، واسمه -كما في «التنقيح»- الجرادة[4]، كما ذكره البخاريُّ في (الجهاد)[5]، **(فَأَسْرَجْتُهُ)**؛ أي الفرس، ويُستفاد من تذكير الضمير أنَّه كان ذكراً، **(ثُمَّ رَكِبْتُ)**؛ أي: ركبته، وقدَّر القَسطلَّانيُّ: (عليه)[6]، **(وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ)**؛ أي: للرِّجال الذي كانوا مع النبيِّ[7]: **(نَاوِلُونِي)**: أمرٌ للجماعة **(السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ لَا نُعِينُكَ)**؛ بضمِّ النون، من الإعانة **(عَلَيْهِ بِشَيْءٍ)**؛ أي: لأنَّا محرمون، **(فَغَضِبْتُ)**؛ أي: عليهم لأنَّهم لم يناولوني، **(فَنَزَلْتُ)**؛ أي: عن الفرس،

وسلَّم لَمَّا خرج في عمرة الحُديبية فبلغ الرَّوحاء -وهي من ذي الحُلَيفة على أربعةٍ وثلاثين مِيلاً-؛ أخبروه بأنَّ عدوّاً من المشركين بوادي غيقة يُخشَى منهم أن يقصدوا غرته، فجهَّز طائفةً من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهتهم؛ ليأمن شرَّهم، فلمَّا أَمِنوا ذلك؛ لحق أبو قتادة وأصحابُه بالنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فأحرموا إلَّا هو، فاستمرَّ هو حلالاً).

(١) عبارة «التوضيح» (١٦/ ٢٨٨): (**قال الداودي: أصله: أعمل له شعساً إذا انقطع**، والذي قاله أهل اللغة: إن خصف النعل: إطباق طاق على طاق، مثل قوله تعالى: ﴿ يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٢٢] أي: يطبقان على أبدانها ورقه)، فقول الداودي: (أصله: أعمل له شسعاً إذا انقطع)، قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٣٨): (وأغرب الداودي فقال: أعمل لها شسعاً)، ويُنظَر «لسان العرب» (٩/ ٧١) مادة (خصف).

(٢) باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال (١٨٢٢).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٤) يُنظَر «التنقيح» (٢/ ٥٦٧).

(٥) باب اسم الفرس والحمار (٢٨٥٤).

(٦) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٦).

(٧) يعني: الذين خرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمَّ صرفهم مع أبي قتادة رضي الله عنه.

(**فَأَخَذْتُهَا**)؛ أي: السَّوط والرمح، (**ثُمَّ رَكِبْتُ**)، وفي بعض الأصول: (فركبت)؛ بالفاء، (**فَشَدَدْتُ**)؛ بفتح الشين المعجمة، وتخفيف الدال المهملة الأولى (**عَلَى الْحِمَارِ**)؛ أي: الوحشيِّ، (**فَعَقَرْتُهُ**)؛ أي: فجرحته حتى مات[1]، (**ثُمَّ جِئْتُ بِهِ**)، وجملةُ (**وَقَدْ مَاتَ**) حاليَّةٌ، (**فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ**)؛ أي: الحمار، (**ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا**)؛ بتشديد الكاف (**فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرُمٌ**)؛ بضمِّ الحاء المهملة والراء، (**فَرُحْنَا**)؛ بضمِّ الراء، (**وَخَبَأْتُ**)؛ بفتح الخاء المعجمة والموحَّدة، وسكون الهمزة (**الْعَضُدَ**)؛ أي: عضده (**مَعِي، فَأَدْرَكْنَا**)؛ بسكون الكاف (**رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) وكان قد تقدَّم علينا، (**فَسَأَلْنَاهُ**)؛ بسكون اللام (**عَنْ ذَلِكَ**)؛ أي: عن أكلنا من الحمار، (**فَقَالَ: مَعَكُمْ**)؛ أي: أمعكم (**مِنْهُ شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ**)؛ أي: معنا منه شيء، وكان هو العضد، (**فَنَاوَلْتُهُ الْعَضُدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى نَفَّدَهَا**)؛ بتشديد الفاء، وبالدال المهملة، أي: أفناها، ولأبي ذرٍّ: (نَفِدَها)؛ بكسر الفاء مخفَّفة، لكن ردَّه ابنُ التِّين[2]، وجملة (**وَهُوَ مُحْرِمٌ**) حالٌ من فاعل (أَكَلَ) أو مفعول (ناولته).

وقوله: (**فَحَدَّثَنِي بِهِ**) أي: بهذا الحديث (**زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ**...) إلى آخره من كلام محمَّد بن جعفر الراوي عنه شيخُ المصنِّف والآخذِ عن أبي حازم، فهو معلَّقٌ[3]، ولمحمَّد بن جعفر شيخان؛ كلٌّ منهما في سند، و(زيد بن أسلم): هو أبو أسامة[4] (**عَنْ عَطَاءٍ**) بالمدِّ (**ابْنِ يَسَارٍ**)؛ بفتح التحتيَّة، وتخفيف السين المهملة، هو أبو محمَّد الهلاليُّ، مولى أمِّ المؤمنين ميمونةَ رضي الله عنها[5]، (**عَنْ أَبِي قَتَادَةَ**) هو المتقدِّم آنفاً، وقوله: (**عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ**) سقط للمستملي[6] والحمَّويِّ.

---

(١) يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٤٤٣) مادة (عقر).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٣٨).

(٣) كذا قال، والصوابُ أنَّه موصولٌ بالإسناد قبله، قال الحافظُ في «النكت الظراف» -مطبوع بهامش «تحفة الأشراف»- (٩/ ٢٦١-٢٦٢) (١٢١٢٠): (ونبَّه شيخُنا -يعني: العراقيَّ- على أنَّ رقمَه -يعني: المِزِّيَّ- لحديث ابن جعفر علامةَ التعليق خطأٌ؛ لأنَّه متَّصلٌ).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٢٢) (٢١١٧): (ثقةٌ عالمٌ، وكان يرسل، من الثالثة، مات سنة ستٍّ وثلاثين [١٣٦هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٢) (٢٠٨٨).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٩٢) (٤٦٠٥): (ثقةٌ فاضلٌ صاحبُ مواعظَ وعبادةٍ، من صغار الثانية، مات سنة أربع وتسعين [٩٤هـ]، وقيل بعد ذلك، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٢٥) (٣٩٤٦).

(٦) في (أ): (للستملي)، وهو تحريف.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «معكم منه شيء؟» فإنَّه في معنى الاستيهاب مِنَ الأصحاب، وزاد المصنِّف في (الحجِّ): «كلوا وأطعموني»[1]، وطلب عليه الصلاة والسلام منهم ذلك ليؤنسَهم ويرفعَ عنهم التوقُّفَ[2].

وسبق الحديث في (الحجِّ)[3].

***

(١) كذا تبعاً للقَسطلَّانيِّ في «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٧)، وليس في «البخاريِّ» زيادة (وأطعموني)، وذكر الحافظ في «الفتح» (٤/ ٣٧) أنَّ هذه الزيادة جاءت عند الإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ٣٠٧) (٢٢٦١٢) وأبي داود الطيالسيِّ في «مسنده» (١/ ٥١١- ٥١٢) (٦٣٠) وأبي عوانة في «مسنده» (٢/ ٤٠٧) (٣٦١٢).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٣٨).

(٣) في باب إذا صاد الحلالُ فأهدى للمحرم الصيدَ أكله (١٨٢١) وباب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال (١٨٢٢) وباب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد (١٨٢٣) وباب لا يشير المحرم إلى الصيد لكى يصطاده الحلال (١٨٢٤).

٤ ـ بابُ مَنِ اسْتَسْقَى

وَقَالَ سَهْلٌ: قَالَ لِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْقِنِي».

(**بَابُ مَنِ اسْتَسْقَى**)؛ بالبناء للفاعل، والسين للطلب، أي: باب بيان حكم مَن طلب مِن غيره ماءً أو لبناً أو غيرَه مِنَ المشروبات، وحكمُه: الجوازُ ممَّن تَطِيب به نفسُه، وهذا أولى ممَّا اقتضاه كلام كثيرٍ مِنَ الشُّرَّاح: أنَّ (باب) غير مضاف، وأنَّ (مَن) شرطيَّة، يقدَّر جوابها؛ نحو: فما حكمه[1]؟

(**وَقَالَ سَهْلٌ**) بسكون الهاء، أي: ابنُ سعدٍ الساعديُّ الأنصاريُّ (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**[2]: **قَالَ لِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْقِنِي»**)؛ بهمزة وصل، ويجوز جعلُها همزةَ قطعٍ مفتوحة، ومفعولُ (اسقني) محذوفٌ؛ أي: اسقني لبناً مثلاً، وهذا التعليقُ وصله المصنِّفُ مِن حديثٍ أوَّله: (ذُكِر للنَّبيِّ [٣٤٩/ ب] صلَّى الله عليه وسلَّم امرأةٌ مِنَ العَرَبِ، فأمَرَ أبا أُسَيدٍ أن يُرسِلَ إليها)، وفيه: (فقال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «اسقِنَا يَا سَهْلُ»)[3].

***

٢٥٧١ ـ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو طُوَالَةَ -اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ- قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَتَانَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَارِنَا هَذِهِ، فَاسْتَسْقَى، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا، ثُمَّ شُبْتُهُ مِنْ مَاءِ بِئْرِنَا هَذِهِ، فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمَرُ تُجَاهَهُ، وَأَعْرَابِيٌّ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْطَى الأَعْرَابِيَّ، ثُمَّ قَالَ: «الأَيْمَنُونَ، الأَيْمَنُونَ، أَلَا فَيَمِّنُوا»، قَالَ أَنَسٌ: فَهْيَ سُنَّةٌ، فَهْيَ سُنَّةٌ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ثمَّ ذكر حديثَ أنسٍ في تقديم الأيمن في الشرب موصولاً، فقال بالسند إليه: (**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ**)؛ بفتح الميم، وسكون الخاء المعجمة، أي: القَطَوانيُّ الكوفيُّ[4] قال: (**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ**)؛ بتحتيَّة ساكنة بعد اللام

---

(١) وهو ما يقتضيه كلام العينيِّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٢٩).

(٢) الترضية ليست في «اليونينيَّة».

(٣) «صحيح البخاري» كتاب الأشربة، باب الشرب من قدح النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وآنيته (٥٦٣٧).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٩٠) (١٦٧٧): (صدوقٌ يتشيَّع، وله أفراد، من كبار العاشرة، مات سنة ثلاثَ عشرةَ [٢١٣هـ]، وقيل بعدها، خ م كد ت س ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٨/ ١٦٣) (١٦٥٢).

المفتوحة (**ابْنُ بِلَالٍ**)؛ بكسر الموحدَّة، وتخفيف اللام[1]، قال: (**حَدَّثَنِي**)؛ بالإفراد، وفي كثير مِن الأصول بالجمع (**أَبُو طُوَالَةَ**)؛ بضمِّ الطاء المهملة، وتخفيف الواو واللام، الأنصاريُّ، قاضي المدينة، كان يسرد الصومَ، وقوله: (**عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**)[2] سقط لأبي ذرٍّ، (**قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً**)؛ أي: ابن مالك (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَتَانَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**): يحتمل بدعوةٍ (**فِي دَارِنَا هَذِهِ، فَاسْتَسْقَى**)؛ أي: فطلب منَّا لبناً، (**فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً لَنَا**)، سقط لفظ: (له) لأبي ذرٍّ، (**ثُمَّ شِبْتُهُ**)؛ بكسر المعجمة وضمِّها، أي: خَلَطْتُ اللبنَ (**مِنْ مَاءِ بِئْرِنَا**): قال البِرماويُّ كالكرمانيِّ: (عُدِّيَ الفعلُ هنا بـ«مِن»، وتقدَّم في «الشرب» تعديته بالباء[3]، وهما صحيحان، وقد يقوم حرفُ الجرِّ مَقامَ أخيه)[4] (**هَذِهِ، فَأَعْطَيْتُهُ**)؛ أي: ذلك (**وَأَبُو بَكْرٍ**)؛ أي: الصِّدِّيق رضي الله عنه، والجملة حاليَّة مقرونة بالواو (**عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمَرُ**)؛ أي: ابن الخطَّاب (**تُجَاهَهُ**)؛ بضمِّ التاء، وفتح الهاء الأولى، أي: مقابله، فهو ظرف مكان متعلِّق بمحذوف هو خبر عن عُمَرَ، (**وَأَعْرَابِيٌّ**) لم يُسَمَّ (**عَنْ يَمِينِهِ**): ووهم مَن قال: هو خالد بن الوليد[5].

(**فَلَمَّا فَرَغَ**) فيه حذفٌ تقديرُه: فشرب النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فلمَّا فرغ؛ (**قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ**)؛ أي: اسقه، (**فَأَعْطَى**)؛ أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**الأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ**[6])؛ بفتح الفاء، وسكون الضاد المعجمة، فلام، فضمير الغائب المذكَّر، وسقط لغير أبي ذرٍّ: (فضله)، (**ثُمَّ قَالَ**)؛ أي: النبيُّ عليه الصلاة

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٥٠) (٢٥٣٩): (ثقةٌ، من الثامنة، مات سنة سبعٍ وسبعين [١٧٧هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٧٢) (٢٤٩٦).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣١١) (٣٤٣٥): (ثقةٌ، من الخامسة، مات سنة أربعٍ وثلاثين [١٣٤هـ]، ويقال بعد ذلك، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢١٧) (٣٣٨٥).

(٣) كتاب المساقاة، باب في الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة (٢٣٥٢).

(٤) «اللامع الصبيح» (٨/ ٨٠) و«الكواكب الدراري» (١١/ ١١٤).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٣٨): (قيل: إنَّ الأعرابيَّ خالدُ بن الوليد، حكاه ابنُ التين، وتُعُقِّبَ بأنَّ مثلَه لا يقال له: أعرابيٌّ، وكأنَّ الحاملَ له على ذلك: أنَّه رأى في حديث ابن عبَّاسٍ الذي أخرجه الترمذيُّ [في «جامعه» كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا أكل طعاماً، (٥/ ٥٠٦-٥٠٧) (٣٤٥٥)] قال: دخلتُ أنا وخالدُ بن الوليد على ميمونة، فجاءتنا بإناء من لبن، فشرب رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأنا على يمينه وخالدٌ على شماله، فقال لي: «الشربة لك، فإن شئت آثرت بها خالداً»، فقلت: ما كنت أوثر على سؤرك أحداً، فظنَّ أنَّ القصَّةَ واحدةٌ، وليس كذلك؛ فإنَّ هذه القصَّةَ في بيت ميمونة، وقصَّة أنسٍ في دار أنسٍ، فافترقا).

(٦) (فضله): ليس في «اليونينيَّة».

والسلام: (**الأَيْمَنُونَ**)؛ جمع (الأيمن)، مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ، أي: مقدَّمون، (**الأَيْمَنُونَ**)؛ أي: مقدَّمون، أو هو[1] مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: يُقدَّم الأيمنون، وهذا الثاني تأكيدٌ لـ(الأيمنون) الأوَّل، (**أَلَا**)؛ بفتح الهمزة، وتخفيف اللام، للتنبيه (**فَيَمِّنُوا**)؛ بتشديد الميم المكسورة، أمرٌ من التيمُّن، وهو تأكيدٌ بعدَ تأكيدٍ.

(**قَالَ أَنَسٌ: فَهْيَ**)؛ أي: البداءة بالأيمن (**سُنَّةٌ**[2]، **فَهْيَ سُنَّةٌ**)؛ بضمِّ السين المهملة، وتشديد النون، (**ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**)، وزاد في رواية أبوي ذرٍّ والوقت: (فهي سُنَّة)، وسقط لأبي ذرٍّ وحدَه لفظ: (ثلاث مرَّاتٍ)، قال في «الفتح»: (وأخرج الحديثَ مسلمٌ من هذا الوجه، إلَّا أنَّه قال[3] في الثالثة أيضاً: «الأيمنون»؛ ثلاث مرَّات[4]؛ كقول أنسٍ: «فهي سنَّة»، ثلاث مرَّاتٍ، وعلى ذلك شرح ابن التين، وكأنَّه وقع له كذلك في نسخته، ولم أرَه في شيء من النسخ إلَّا كما ذكرتُ)، قال: (وتوجيهه: أنَّه لَمَّا بيَّن أنَّ الأيمن يُقَدَّم، ثمَّ أكَّده بإعادته؛ أكمل ذلك بصريح الأمر به.

---

(١) يعني: كلمة (الأيمنون) الأولى.

(٢) السُّنَّة لغةً: الطريقة والسيرة حسنة كانت أو قبيحة، يُنظَر «الصحاح» (٥/ ٢١٣٨) و«لسان العرب» (١٣/ ٢٢٥) مادَّة (سنن)، اصطلاحاً: هي المطلوب فعله شرعاً من غير ذمٍّ على تركه، وهي بمعنى المندوب والمستحب، يُنظر «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١١٩)، «البحر المحيط في أصول الفقه» (١/ ٣٧٧)، «حاشية العطار على شرح المحلي لجمع الجوامع» (١/ ١٢٦).

(٣) (قال): ليس في (ب، ج).

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب الأشربة، باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ، (٣/ ١٦٠٤) (٢٠٢٩) (١٢٦).

ويستفاد من حذف المفعول[1] التعميمُ في جميع الأشياء؛ كقول عائشة: «كان يعجبه التيمُّن في شأنه كلِّه»[2]، وأشار الإسماعيليُّ إلى أنَّ سليمانَ بنَ بلال تفرَّد عن أبي طُوالة بقوله: «فاستسقى»)، قال: (لكنَّ سليمانَ حافظٌ، زيادتُه مقبولةٌ[3])، انتهى[4].

وإنَّما أعطى الأعرابيَّ ولم يستأذنه ليتألَّفه بذلك؛ لقرب عهده بالإسلام[5].

وفي الحديث: جوازُ طلبِ الأعلى مِنَ [٣٥٠/ أ] الأدنى ما يريده مِن مأكولٍ ونحوِه إذا كانت نفسُ المطلوب منه طيِّبةً به، ولا يعدُّ ذلك من السؤال المذموم، لا سيَّما وزمن النبيِّ[6] زمن مكارمةٍ ومسامحةٍ، وقد

---

(١) مفعول (فيمِّنوا).

(٢) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (١٦٨) ومسلمٌ في «صحيحه»، كتاب الطهارة، باب التيمُّن في الطهور وغيره، (١/ ٢٢٦) (٢٦٨) (٦٧)، وقد ذكر الإمام النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (٣/ ١٦٠) قاعدةً في التيمُّن فقال: (هذه قاعدة مستمرة في الشرع؛ وهي: أن ما كان من باب التكريم والتشريف؛ كلبس الثوب والسراويل والخف، ودخول المسجد، والسواك، والاكتحال، وتقليم الأظفار، وقص الشارب، وترجيل الشعر -وهو مشطه- ونتف الإبط، وحلق الرأس، والسلام من الصلاة، وغسل أعضاء الطهارة، والخروج من الخلاء، والأكل والشرب، والمصافحة، واستلام الحجر الأسود، وغير ذلك مما هو في معناه يستحبُّ التيامن فيه، وأما ما كان بضده؛ كدخول الخلاء، والخروج من المسجد، والامتخاط، والاستنجاء، وخلع الثوب والسراويل والخف، وما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه، وذلك كله بكرامة اليمين وشرفها، والله أعلم).

(٣) زيادة الثقة: هي أن يروي ثقتان حديثاً واحداً وفي رواية أحدهما زيادة لا يرويها الآخر، أو يروي الثقة الواحد حديثاً مرتين وتقع في إحدى روايتيه زيادة ليست في الأخرى، وقد قسم ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص٨٥-٨٨) زيادةَ الثقة -التابعيِّ فمن بعده- في المتن إلى ثلاثة أقسامٍ: الأوَّل: زيادةٌ تُخالف رواية الثقات فتعتبر شاذَّة وتُرَدُّ، الثاني: ما لا مخالفةَ فيه كتفرُّد ثقة بجملة حديثٍ ولا تعرُّض فيها لما رواه الغير بمخالفةٍ أصلاً فتُقبَل، الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين -وهو المراد عند إطلاق زيادة الثقة- كزيادة لفظةٍ في حديث لم يذكرها سائر رواته، ولم يذكر ابن الصلاح حكم هذا القسم، واختُلِف في هذه الزيادة؛ فمذهبُ الجمهور: قَبولها مطلقاً، وقيل: لا تُقبَل مطلقاً -وعزاه الخطيب البغداديُّ في «الكفاية» لقومٍ من أصحاب الحديث- وقيل: تُقبَل إن زادها غيرُ مَن رواه ناقصاً، ولا تُقبَل ممَّن رواه مرَّةً ناقصاً، وعزاه الخطيب لفرقة من الشافعيَّة، ويُنظَر «الكفاية في علم الرواية» (ص٤٢٤-٤٢٥)، «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٨٦) وما بعدها، «تدريب الراوي» (١/ ٢٤٥)، «الإيضاح في علوم الحديث» (ص٢٤٩- ٢٥٢).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٩).

(٥) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٨٩).

(٦) في (أ): (النهي)، والمثبت هو الصواب.

وصفهم الله تعالى بأنَّهم يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، **وفيه**: أنَّ السُّنَّة لَمَنِ استسقى أن يسقيَ مَن على يمينه وإن كان مَن على يساره أفضلَ ممَّن جلس عن يمينه، وفي قوله: (فاستسقى) جوازُ ذلك، ولا دناءة فيه، بخلاف طلب الأكل، **وفيه**: جواز المسألة بالمعروف على وجه الفقر، **وفيه**: إتيان دار مَن يصحبه اقتداءً به، **وفيه** -كما قال الداوديُّ-: الإتيان بأفضل ما يحبُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، **وفيه**: شرب اللبن المخلوط بالماء، **وفيه**: جلوس القوم على قدر سبقهم، لا على قدر فضلهم[1].

***

(١) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٩٠)، «فتح الباري» (٥/ ٢٣٩)، «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٧).

٥ ـ بابُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ.

وَقَبِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ عَضُدَ الصَّيْدِ.

(**بابُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ**): مِن قَبِيل إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: باب جواز قَبول هديَّة صائد الصيد[١].

(**وَقَبِلَ**)؛ بكسر الموحَّدة، أي: أخذ، (**النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ**)؛ بفتح القاف والمثنَّاة الفوقيَّة، واسمه -على المشهور- الحارثُ بنُ رِبْعِيٍّ -بكسر الراء- الأنصاريُّ (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**[٢] **عَضُدَ الصَّيْدِ**) و(عَضُد): بفتح العين المهملة وضمِّ الضاد المعجمة على أشهر لغاته الخمسة، قال في «المصباح»: (العضد: ما بين المرفق إلى الكتف، وفيها خمس لغاتٍ: وزان «رَجُل»، وبضمَّتين في لغة الحجاز، وقرأ بها الحسنُ -أي: البصريُّ[٣]- في قوله تعالى: {وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عُضُداً}[٤] [الكهف: ٥١]، ومثال «كَبِد» في لغة بني أسد، ومثال «فَلْس» في لغة تميم وبكر، والخامسة وزان «قُفْل»، قال أبو زيد[٥]: أهل تهامة يؤنِّثون العضد، وبنو تميم يذكِّرونه، والجمع: أَعْضُد وأَعْضَاد؛ مثل أَفْلُس وأَقْفَال، وفلانٌ عَضُدي؛ أي: معتمدي؛ على الاستعارة، والعِضَادة؛ بالكسر: جانب العَتَبة مِنَ الباب، ورجل عُضادي؛ بضمِّ العين وكسرها: عظيم العَضُد)، انتهى[٦].

---

(١) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٣٠).

(٢) الترضية ليست في «اليونينيَّة».

(٣) هو الحسن بن أبي الحسن يسارٍ الأنصاريُّ مولاهم، قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري، وعلى أبي العالية عن أبي وزيد وعمر، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، مات سنة عشرٍ ومئة (١١٠هـ) وقد قارب التسعين، يُنظَر «تهذيب الكمال» (٦/ ٩٥) (١٢١٦)، «غاية النهاية في طبقات القراء» (١/ ٢٣٥) (١٠٧٤).

(٤) وهي قراءة شاذَّة، يُنظَر «القراءات الشاذَّة» (ص٨٠)، «المحرَّر الوجيز» (٩/ ٣٣٤)، «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل» (٤/ ١٩٣).

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري صاحب النحو واللغة، له مصنفات كثيرة منها: «كتاب النوادر» و«كتاب المصادر» وغيرهما، توفي سنة (٢١٤هـ) وقيل: (٢١٥هـ)، يُنظَر «إنباه الرواة» (٢/ ٣٠) (٢٦٩)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٣٠) (٢٢٣٩)، «تقريب التهذيب» (ص٢٣٣) (٢٢٧٢).

(٦) «المصباح المنير» (٢/ ٤١٥) مادَّة (عضد)، فاللغات الخمسة: عَضُد، وعُضُد، وعَضِد، وعَضْد، وعُضْد.

وسبق حديث أبي قَتادة موصولاً قبل الباب السابق[1].

***

٢٥٧٢ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْنَباً بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا، فَأَدْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِوَرِكِهَا أَوْ فَخِذَيْهَا -قَالَ: فَخِذَيْهَا لَا شَكَّ فِيهِ- فَقَبِلَهُ، قُلْتُ: وَأَكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: وَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: قَبِلَهُ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ**) ضدُّ (صلح)، أي: الأزدي الواشحيُّ البصريُّ[2] قال: (**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**)؛ أي: ابن الحَجَّاج (**عَنْ هِشَامٍ**)؛ بكسر الهاء (**ابْنِ زَيْدِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ**) الأنصاريِّ[3] (**عَنْ أَنَسٍ**)؛ أي: ابن مالك (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**)، وفيه من لطائف الإسناد: رواية الأبناء عن آبائهم، (**قَالَ**)؛ أي: أنس: (**أَنْفَجْنَا**)؛ يريد أنسٌ نفسَه ومَن معه مِن أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وكانوا غيرَ مُحرِمين؛ كما قاله ابنُ الملقِّن[4]، و(أَنْفَجْنَا): بفتح الهمزة والفاء، وسكون النون والجيم، أي: أَثَرْنا (**أَرْنَباً**): ففي «المصباح»: (نَفَجَ الأرنب وغيرها نُفُوجاً؛ من باب «قعد»: ثار، وأنفجته إنفاجاً، ونَفَجَ الإنسان نَفْجاً؛ من باب «قَتَل»: فخر بما ليس عنده، فهو النَّفَّاج، ونفجته نفجاً أيضاً: عظَّمته، ومنه: نافجة المسك؛ لنفاستها، وهي عربيَّة[5]، ويُقال: النافجة: كلُّ شيءٍ يبدو بحدَّة، ونَفَجتِ الريح: جاءت بقوَّة)، انتهى[6].

---

(١) في باب من استوهب من أصحابه شيئاً (٢٥٧٠).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٥٠) (٢٥٤٥): (ثقةٌ إمامٌ حافظٌ، من التاسعة، مات سنة أربعٍ وعشرين [٢٢٤هـ] وله ثمانون سنةً، ع)، ويُنظر «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٨٤) (٢٥٠٢).

(٣) قال الحافظُ في «التقريب» (ص٥٧٢) (٧٢٩٣): (ثقةٌ، من الخامسة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٠٤) (٦٥٧٦).

(٤) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٩٢).

(٥) قال الزبيديُّ في «تاج العروس» (٦/ ٢٤٦) مادَّة (نفج): (النافجة: وعاء المسك ، مجاز، معرَّب عن «نافَه»، قال شيخنا: ولذلك جزم بعضُهم بفتح فائها، ونقله التُّمُرْتَاشيُّ في «شرح تحفة الملوك» عن أكثر كتب اللغة، وجزم الجواليقيُّ في «كتابه» بأنَّه معرَّب [«المعرَّب» (ص٦٢١-٦٢٢)]، وهو الصحيح، جمعه: نوافج، **وزعم صاحب «المصباح» أنَّها عربيَّة**، سُمِّيَت لنفاستها، من نفجته؛ إذا عظَّمته؛ **وهو محلُّ تأمُّلٍ**).

(٦) «المصباح المنير» (٢/ ٦١٦) مادَّة (نفج).

وفي «ابن الملقِّن»: (قال الخليل[1]: نفج اليَرْبُوع يَنفُج ويَنفِج نُفُوجاً، وينتفج [انتِفاجاً][2]، وهو أوحى عَدْوِه[3])[4]، وقوله: (أرنباً): مفعول (أنفَجْنَا)، وهو واحد (الأرانب)، وهمزتُه زائدة، قال في «القاموس» في (فصل الراء): (الأرنب: معروفٌ للذَّكَر والأنثى، أو لها والخُزَز للذَّكَر، والجمع: أرانبُ وأران)[5]، وقال في (باب الزاي): [٣٥٠/ ب] (الخُزَز؛ كـ«صُرَد»: ذَكَر الأرانب، والجمع: خِزَّان وأخِزَّة)، انتهى[6].

ومن غريب أمرها على ما في «حياة الحَيَوان» للدَّمِيريِّ[7]: أنَّها تكون عاماً ذَكَراً وعاماً أنثى[8].

وقوله: (**بِمَرِّ الظَّهْرَانِ**): متعلِّقٌ بـ(أنفجنا)، أو متعلِّقٌ بمحذوف صفة (أرنباً)، و(مَرُّ الظَّهْرَان): بفتح الميم، وتشديد الراء، وبفتح الظاء المشالة، وسكون الهاء، فراء، فألف، فنون، بصورة تثنية (ظَهْر)، قال في «التنقيح»: (اسم موضعٍ قريبٍ من مكَّة)، انتهى[9]، قال العينيُّ: (وهو الذي يُعرَف اليوم ببطن مرٍّ، قال

---

(١) هو الإمام الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفَراهيديُّ الأزْدِيُّ، شيخ سيبويه، ولد سنة (١٠٠هـ)، كان رأساً في لسان العرب ديِّناً وَرِعاً متواضعاً كبيرَ الشأن، وهو واضعُ عِلْمِ العَروض، وصاحب كتاب «العَيْن»، تُوُفِّيَ بعد سنة (١٦٠هـ)، فقيل: سنة (١٧٠هـ)، وقيل: سنة (١٧٥هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٢٩) (١٦١)، «البلغة» (ص١٣٣) (١٢٥)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٢٦) (١٧٢٥)، «الوافي بالوفيات» (١٣/ ٢٤٠)، «بُغية الوُعاة» (١/ ٥٣٨) (١١٧٢).

(٢) (انتفاجاً): مستدرك من «العين».

(٣) «العين» (٦/ ١٤٥).

(٤) «التوضيح» (١٦/ ٢٩١).

(٥) «القاموس المحيط» (ص٩١) مادَّة (رنب).

(٦) «القاموس المحيط» (ص٥١٠) مادَّة (خزز).

(٧) هو الإمام كمال الدين محمَّد بن موسى بن عيسى، أبو البقاء الدَّمِيريُّ الأصل، القاهريُّ الشافعيُّ، وُلِد سنة (٧٤٢هـ)، أخذ العلم عن بهاء الدين السبكيِّ -ولازمه كثيراً وانتفع به- والإسنويِّ والبلقينيِّ وابنِ الملقِّن وغيرِهم، وأخذ عنه الأقفهسيُّ والتقيُّ الفاسي وغيرُهما، برع في التفسير والحديث والفقه وأصوله والعربيَّة والأدب، له تصانيف منها: «حياة الحَيَوان الكبرى»، و«الديباجة» شرح فيه «سنن ابن ماجه»، و«النجم الوهَّاج» شرح فيه «منهاج الطالبين» للنوويِّ، وغيرها، تُوُفِّيَ سنة (٨٠٨هـ) وله ستّاً وستِّين سنةً، يُنظَر «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (٢/ ٤١٢) (٤٦٧)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٦١) (٧٥١)، «الضوء اللامع» (١٠/ ٥٩) (٢٠٣).

(٨) يُنظَر «حياة الحيوان» (١/ ٩٦).

(٩) «التنقيح» (٢/ ٥٦٧)، وهو شمالي مكة المكرمة على مسافة (٢٢كم)، يُنظَر «أطلس الحديث النبوي» (ص٢٥١).

الجوهريُّ: «بطن مَرٍّ: موضعٌ مِن مكَّة على مرحلة»[1]، وقال الكرمانيُّ: «مَرٌّ»: قرية ذات نخل وزرع -أي: ومياه- و«الظهران»: اسمٌ للوادي على خمسة أميالٍ من مكَّة إلى جهة المدينة[2])، انتهى، ثمَّ قال العينيُّ: (وببطن مَرٍّ تخزَّعت[3] خزاعةُ عن أخواتها، فبقي[4] بمكَّة، وسارت إخوتها إلى الشام أيَّامَ سيل العَرِم[5]، وقال كُثَيِّرُ عَزَّة[6]: سمِّيَت «مر» لمرارة مائها)، انتهى[7].

وأقول: مقتضاه أنَّ (مُر) بضمِّ الميم؛ فتدبَّر.

(١) «الصحاح» (٢/ ٨١٤) مادَّة (مرر).

(٢) «الكواكب الدراري» (١١/ ١١٤).

(٣) في (ب، ج): (خزعت).

(٤) في (أ) مستدركاً: (فبقي)، وفي (ج): (فبقت)، والمثبت موافق لما في مصدره.

(٥) يُنظَر «البداية والنهاية» (٢/ ١٥٦- ١٦١).

(٦) هو الشاعر الفحل كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود، أبو صخرٍ الخزاعيُّ المدنيُّ، وهو أحدُ عُشَّاق العرب المشهورين بذلك، وصاحبتُه عَزَّة بنت جميل، وإليها يُنسَب، كانَ شاعرَ أهلِ الحجاز لا يقدِّمون عليه أحداً، مات هو وعكرمةُ مولى ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه في يومٍ واحدٍ -سنة (١٠٥هـ)، وقيل بعدها- فقال الناسُ: مات أفقه الناس وأشعر الناس، يُنظَر «الشعر والشعراء» (١/ ٤٩٤) (٩١)، «معجم الشعراء» (ص٣٥٠)، «وفيات الأعيان» (٤/ ١٠٦) (٥٤٦)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٥٢) (٥٤).

(٧) «عمدة القاري» (١٣/ ١٣١).

وقال في «الفتح»: (ذكر الواقديُّ[1] أنَّه مِن مكَّة على خمسة أميال[2]، وزعم ابنُ وضَّاح[3] أنَّ بينهما أحداً وعشرين ميلاً، وقيل: ستَّةَ عشرَ[4]، وبه جزم البكريُّ[5]، وهو المعتمد، قال النَّوويُّ: «والأوَّلُ غلطٌ وإنكارٌ للمحسوس»[6])، انتهى[7].

(**فَسَعَى**): بفتح العين، أي: فأسرع (**الْقَوْمُ**)؛ أي: نحو الأرنب ليصطادوه، (**فَلَغَبُوا**): بفتح الغين المعجمة، ولأبي ذرٍّ بكسرها[8]، والفتح أشهرُ وأفصحُ، بل أنكر بعضُهم الكسرَ[9]، وللكُشْمِيهَنيِّ: (فتَعِبوا)؛ بفتح المثنَّاة الفوقيَّة، وكسر العين المهملة، فموحَّدة كالأوَّل، ومعناها واحدٌ، أي: أعيوا، وقال في «الفتح»

---

(١) هو الإمام محمَّد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقديُّ الأسلميُّ المدنيُّ، قاضي بغدادَ، وُلِدَ أوَّل سنة (١٣٠هـ)، حدَّث عنِ ابنِ جُرَيجٍ ومالكٍ وغيرِهما، روى عنه: محمَّد بن سعدٍ كاتبُه، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وغيرُهما، قال ابن سعدٍ في «الطبقات الكبير» (٧/ ٦٠٣) (٢٢٧٤): (كان عالماً بالمغازي والسيرة والفتوح، وباختلاف الناس في الحديث والأحكام، واجتماعهم على ما اجتمعوا عليه، وقد فسَّر ذلك في كتب استخرجها ووضعها وحدَّث بها)، وقال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٥٤-٤٥٥) (١٧٢): (جمع فأوعى، وخلط الغثَّ بالسمين، والخَرَزَ بالدُّرِّ الثمين، فاطَّرحوه لذلك، ومع هذا فلا يُستَغنى عنه في المغازي وأيَّام الصحابة وأخبارهم)، وقال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٩٨) (٦١٧٥): (متروكٌ مع سعة علمه)، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٧هـ)، أخرج له ابنُ ماجه، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٨٠) (٥٥٠١).

(٢) نقله عنه الحازميُّ في «الأماكن» (ص٨٣٦).

(٣) هو الإمامُ الحافظُ محمَّدُ بن وضَّاح بن بَزِيع، أبو عبد الله المروانيُّ، مولى عبد الرحمن بن معاوية الداخلِ، ولد سنة (١٩٩هـ)، كان عالماً بالحديث، بصيراً بطُرُقه وعِلَلِه، كثيرَ الحكاية عن العُبَّاد، ورِعاً زاهداً، متعفِّفاً، صبوراً على نشر العلم، تُوُفِّيَ سنة (٢٨٧هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٤٥) (٢١٩)، «الوافي بالوفيات» (٥/ ١١٥).

(٤) يُنظَر «مشارق الأنوار» (١/ ٣٣٢).

(٥) يُنظَر «معجم ما استعجم» (٤/ ١٢١٢)، والبكريُّ: هو العلَّامة المتفنِّن عبدُ الله بن عبد العزيز بن محمَّد، أبو عُبَيدٍ البكريُّ، كان رأساً في اللغة وأيَّام النَّاس، له مصنَّفاتٌ منها: «اشتقاق الأسماء» و«معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» و«النبات»، تُوُفِّيَ سنة (٤٨٧هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٥) (٢١)، «الوافي بالوفيات» (١٧/ ١٥٥)، «بغية الوعاة» (٢/ ٤٦) (١٤٠٢).

(٦) «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٦١٠)، ومراده بـ(الأول): قول الواحدي: إنه على خمسة أميال من مكة.

(٧) «فتح الباري» (٦/ ٢٣٩).

(٨) (بكسرها): سقط من (ب).

(٩) يُنظَر «الصحاح» (١/ ٢٢٠) مادَّة (لغب)، «مشارق الأنوار» (١/ ٣٦١).

وغيرِه: (وأغرب الداوديُّ فقال: معنى «لغبوا»: عطشوا، وقال ابنُ التين: «لم يذكره غيره»)، انتهى[1]، وقد يُقال: تفسيره له بـ(عطشوا) تفسيرٌ بما يلزمه غالباً، قال في «القاموس»: (لغب لَغْباً ولَغوباً؛ كـ«مَنَعَ» و«سَمِعَ» و«كَرُمَ» وهذه عَنِ اللَّيْلِيِّ[2]: أعيا أشدَّ الإعياء)، انتهى[3]، ولم يقيِّد الشُّرَّاح -كـ«المصباح»- بالشِّدَّة[4].

وقوله: (**فَأَدْرَكْتُهَا**...) إلى آخره: مِن كلام أنسٍ، وتأنيثُ الضمير فيه وفيما بعده دليلٌ على أنَّ الأرنب مؤنَّثة لا غير، أو على أحد الوجهين، وإن اقتضى كلامُ الجوهريِّ أنَّه مذكَّر، فإنَّه قال: (نفج الأرنب: ثار)[5]، وقال: (الأرنب: واحد الأرانب)، انتهى[6]؛ فتأمَّله، (**فَأَخَذْتُهَا**)؛ أي: فأمسكتُ الأرنبَ، (**فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**[7]): هو زوج أمِّ سُلَيم -بالتصغير- والدةِ أنسِ بن مالك رضي الله عنهم، (**فَذَبَحَهَا**)؛ أي: فذبح أبو طلحة الأرنبَ (**وَبَعَثَ بِهَا**)؛ أي: بالأرنب مع أنسٍ؛ كما في «أبي داود»[8]، وسقط (بها) لأبي ذرٍّ، (**إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**).

وقوله: (**بِوَرِكِهَا أَوْ فَخِذَيْهَا**) -بالشكِّ مِن الراوي- بدل مِن قوله: (بها)، بدل بعض من كلٍّ على إثبات (بها)، وأمَّا على حذفها؛ فهو متعلِّق بـ(بعث)، و(الورك)؛ كـ(فخذ)، فيجوز فيها إسكان العين مع فتح الفاء

---

(١) هذا لفظ العينيِّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٣١)، ولفظ «الفتح» (٦/ ٢٣٩): (وأغرب الداوديُّ فقال: معناه: عطشوا، وتعقَّبه ابنُ التين، وقال: ضبطوا «لغبوا» بكسر الغين، والفتحُ أعرفُ)، ويُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٩٢).

(٢) يُنظَر «تحفة المجد الصريح» (ص٦١)، «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» (٢/ ٥٦٥)، وفي (أ): (الليلي)، وهو تحريف، واللبلي هو الأستاذ الإمام اللغويُّ أحمد بن يوسف، أبو جعفرٍ الفهريُّ، وُلِد بِلَبْلة سنة (٦٢٣هـ)، سمع بالمغرب ومصر والشام، وصنَّف المصنَّفات المفيدة؛ منها: «تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح»، «شرح المفصَّل»، «وشي الحلل في شرح أبيات الجمل»، مات بتونس سنة (٦٩١هـ)، يُنظَر «الوافي بالوَفَيات» (٨/ ١٩٢)، «البلغة» (ص٨٧) (٦٤)، «بغية الوعاة» (١/ ٣٨٧) (٧٩٩).

(٣) «القاموس المحيط» (ص١٣٤) مادَّة (لغب).

(٤) يُنظَر «المصباح المنير» (٢/ ٥٥٤) مادَّة (لغب).

(٥) في مطبوع «الصحاح» (١/ ٣٤٥) مادَّة (نفج): (**نَفَجَتِ** الأرنبُ؛ **إذا ثارتْ**)؛ فليُتَنَبَّه.

(٦) في مطبوع «الصحاح» (١/ ١٣٩) مادَّة (رنب): (الأرنب: **واحدة** «الأرانب»)؛ فاقتضى كلامُه أنَّ (الأرنب) مؤنَّثة.

(٧) الترضية ليست في «اليونينيَّة».

(٨) «سنن أبي داود»، كتاب الأطعمة، باب في أكل الأرنب، (٤/ ١٥٢) (٣٧٩١).

وكسرها، لكن بإفراد (وركها)، وتثنية (فخذيها) في جميع الأصول، ويزيد (فخذ) لغة رابعة؛ وهي كسرُ فائه إتباعاً لعَينه[1]، و(الورك): ما فوق الفخذ، قال في «القاموس»: (الفَخِذ: ما بين الساق والورك، مؤنَّث؛ كـ«الفَخْذ» ويُكسَر، وحيُّ الرجل إذا كان مِن أقرب عشيرته، والجمع: أفخاذ)[2]، وفيه أيضاً: (الورك [بالفتح والكسر و]كـ«كَتِف»: ما فوق الفخذ، مؤنَّثة، [٣٥١/ أ] والجمع: أوراك)[3]، (**قَالَ**)؛ أي: شعبة: (**فَخِذَيْهَا**): تثنية (فخذ)؛ (**لَا شَكَّ فِيهِ**)، أي: بينه وبين الورك، قال ابنُ بطَّال: (قول شعبة: «فخذيها؛ لا شكَّ فيه» دليلٌ على أنَّه شكَّ في الفخذين أوَّلاً، ثمَّ استيقن)[4]، وقال في «الفتح»: (يشير -أي: شعبة- إلى أنَّه يشكُّ في الوركين خاصَّة، وأنَّ الشكَّ في قوله: «فخذيها أو وركيها» ليس على السواء، أو كان يشكُّ في الفخذين، ثمَّ استيقن)[5]، (**فَقَبِلَهُ**): بكسر الموحَّدة، أي: فقَبِل النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم المبعوثَ إليه على سبيل الهديَّة مِنَ الأرنب، فذكَّر ضمير (فقبِلَه) لهذا، وإلَّا؛ فـ(الورك) مؤنَّثٌ كما مرَّ آنِفاً، وفيه المطابقةُ للترجمة كما هو ظاهرٌ.

وقوله: (**قُلْتُ: وَأَكَلَ مِنْهُ؟**) مِن كلام هشام بن زيد لجدِّه أنس، وهو على تقدير الاستفهام، (**قَالَ**)؛ أي: أنس: (**وَأَكَلَ**)؛ أي: النَّبيُّ (**مِنْهُ**)؛ أي: مِنَ المبعوث إليه، (**ثُمَّ قَالَ**)؛ أي: أنس (**بَعْدُ**): بالبناء على الضمِّ؛

(١) وذلك لأنَّ وزنَه (فَعِل) وعينَه مِن حروف الحلق، ففيه أربعُ لغاتٍ مُطَّرِدَة: (فَعِلٌ) و(فِعِلٌ) و(فَعْلٌ) و(فِعْلٌ)، يُنظَر «المخصَّص» (٤/ ٣٣٠-٣٣١).

(٢) «القاموس المحيط» (ص٣٣٦) مادَّة (فخذ).

(٣) «القاموس المحيط» (ص٩٥٦) مادة (ورك).

(٤) «شرح ابن بطَّال» (٧/ ٩٠).

(٥) «فتح الباري» (٦/ ٢٣٩-٢٤٠).

لحذف المضاف إليه وفيه معناه[1]، أي: بعدَ قولِه: (وأكل منه): (قَبِلَهُ)؛ بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، يعني: أنَّ أنساً رضي الله عنه تيقَّن قَبول النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم للورك، فجزم به، وشكَّ في الأكل[2].

وحديثُ البابِ أخرجه المصنِّفُ ومسلمٌ في (الذبائح)[3]، وأبو داود في (الأطعمة)[4]، والترمذيُّ[5] والنسائيُّ وابنُ ماجه في (الصيد)[6].

وفي هذا الحديث إباحةُ السعي لطلب الصيد، وأمَّا ما رواه أبو داود والترمذيُّ والنسائيُّ عنِ ابن عبَّاسٍ من حديث: «مَن تبع الصيدَ؛ غفل»[7]؛ فهو محمولٌ على مَن تمادى به طلبه إلى أن فاتَه حقٌّ شرعيٌّ[8].

وفيه: أنَّ الصيد إذا تبعه جماعةٌ فأخذه أحدهم؛ يكون ملكاً للآخذ فقط، ولا حقَّ لغيره فيه[9].

---

(١) (قبل) و(بعد): في العربية لهما أربع حالات: الأولى: أن تكون مضافةً، فتُعرَب نصباً على الظرفيَّة، أو خفضاً بـ(مِن)؛ نحو: بعدَ زيدٍ، ومِن بعدِه، الثانية: أن يُحذَف المضاف إليه ويُنوَى لفظه؛ فتُعرَب كذلك، لكن لا تنوَّن؛ نحو: جئتك بعدَ، ومِن بعدِ، أي: بعدَ زيد، ومن بعدِه، الثالثة: أن تُقطَع عن الإضافة لفظاً ومعنًى، فتُعرَب كذلك، لكن مع التنوين؛ نحو: جئتك بعداً ومن بعدٍ، الرابع: أن يُحذَف المضاف إليه ويُنوَى معناه، فتُبنَى على الضمِّ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤]، وكما في هذا الحديث، يُنظَر «شرح قطر الندى» (ص٩٣-٩٦).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٠).

(٣) «صحيح البخاري» باب ما جاء في التصيُّد (٥٤٨٩)، «صحيح مسلم» باب إباحة الأرنب (١٩٥٣).

(٤) «سنن أبي داود» باب في أكل الأرنب (٣٧٩١).

(٥) كذا تبعاً للقَسطلَّانيِّ في «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٨)، وإنَّما أخرجه الترمذيُّ في «جامعه» في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الأرنب، (٤/ ٢٥١) (١٧٨٩)، لا في كتاب الصيد، ويُنظَر «تحفة الأشراف» (١/ ٤١٨) (١٦٢٩).

(٦) «المجتبى» باب الأرنب (٧/ ١٩٧)، «سنن ابن ماجه» باب الأرنب (٣٢٤٣).

(٧) «سنن أبي داود»، كتاب الصيد، باب في اتِّباع الصيد، (٣/ ٢٧٨) (٢٨٥٩)، «جامع الترمذي»، كتاب الفتن، (٢٢٥٦)، «المجتبى»، كتاب الصيد، باب اتِّباع الصيد، (٧/ ١٩٥-١٩٦).

(٨) يُنظَر «الحاوي الكبير» (٨/ ٤١).

(٩) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٣١).

وفيه: إباحةُ أكلِ الأرنب، وهو قول الأئمَّة الأربعة[1] وغيرِهم إلَّا ما حُكِيَ عن عبدِ الله بن عَمرو بن العاص وعبدِ الرحمن بن أبي ليلى[2] وعكرمةَ مولى ابن عبَّاس[3]: أنَّهم كرهوا أكلَها[4]، ويحتمل أنَّهم أرادوا الكراهة باعتبار طبائعهم، وقد وردت أحاديثُ كثيرةٌ غير ما هنا في إباحة الأرنب:

منها: ما رواه البيهقيُّ[5] عن جابرٍ: أنَّ غلاماً من قومه صاد أرنباً، فذبحها بمروة[6] فتعلقها، فسأل رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم عن أكلها، فأمره بأكلها[7].

---

(١) يُنظَر «المبسوط» (١١/ ٢٣٠)، «المدوَّنة» (١/ ٥٤١)، «نهاية المحتاج» (٨/ ١٥٢)، «المغني» (١٣/ ٩٥).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٤٩) (٣٩٩٣): (ثقةٌ، من الثانية، اختُلِف في سماعه من عمر، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين [٨٣هـ] قيل: إنه غرق، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٧٢) (٣٩٤٣).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٩٧) (٤٦٧٣): (ثقةٌ ثبتٌ عالمٌ بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة أربع ومئة [١٠٤هـ] وقيل بعد ذلك، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٦٤) (٤٠٠٩).

(٤) أخرج قولَهم ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (٢٤٧٦٨، ٢٤٧٦٩، ٢٤٧٧٠)، لكنَّ الروايةَ عنِ ابنِ عُمَرَ أوِ ابنِ عَمرٍو؛ بالشكِّ (٢٤٧٧٠).

(٥) هو الإمام الحافظ الفقيه أحمد بن الحسين بن عليِّ بن موسى، أبو بكر البيهقيُّ الخُسْرَوْجِردِيُّ، ولد سنة (٣٨٤هـ)، سمع من أكثر من مئة شيخٍ؛ منهم: أبو عبد الله الحاكم وأبو بكر بن فورك، له: «السنن الكبير»، «دلائل النبوَّة»، «شعب الإيمان»، «معرفة السنن والآثار»، وغيرها الكثير، تُوُفِّيَ سنة (٤٥٨هـ)، يُنظَر «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١١٣٢) (١٠١٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٨) (٢٥٠).

(٦) المروة: حجر أبيض براق، يذبح به، يُنظَر «لسان العرب» (١٥/ ٢٧٥) مادة (مرو).

(٧) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» في كتاب الضحايا باب ما جاء في الأرنب (٩/ ٣٢١) من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة عن الشعبيِّ عن جابرٍ رضي الله عنه، وقال عقيبه: (ويروى عن عمر بن عامر عن قتادة بنحوه، وأرسله همام عن قتادة)، وأخرجه الترمذيُّ أيضاً في «سننه» في أبواب الصيد باب ما جاء في الذبيحة بالمروة (١٤٧٢) من طريق عبد الأعلى عن سعيدٍ به وقال عقيبه: (واختلف أصحابُ الشعبيِّ في رواية هذا الحديث؛ فروى داودُ بنُ أبي هند عن الشعبيِّ عن محمد بن صفوان، وروى عاصمٌ الأحولُ عن الشعبيِّ عن صفوان بن محمد أو محمد بن صفوان، ومحمد بن صفوان أصحُّ، وروى جابرٌ الجعفيُّ عن الشعبيِّ عن جابر بن عبد الله نحو حديث قتادة عن الشعبيِّ، ويحتمل أنَّ الشعبيَّ روى عنهما جميعاً، قال محمدٌ: حديثُ الشعبيِّ عن جابرٍ غيرُ محفوظٍ)، وينظر «علل الترمذي الكبير» (ص٢٣٩-٢٤٠) (٤٣٣).

ومنها: ما رواه الطبرانيُّ في «الكبير» وأبو يعلى[1] في «مسنده» عن عمَّار بن ياسر: أنَّ رجلاً سأل عمرَ عَنِ الأرنب، فأرسل إلى عمَّار فقال: كنَّا مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ونزلنا في موضع كذا وكذا، فأهدى له رجلٌ من الأعراب أرنباً، فأكلناها، فقال الأعرابيُّ: إنِّي رأيتُ دماً، فقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «لا بأس»[2].

***

(١) هو الإمام الحافظ أحمد بن عليِّ بن المثنَّى، أبو يعلى التميميُّ المَوْصِليُّ، صاحب «المسند»، وُلِد سنة (٢١٠هـ)، لقي الكبار، وارتحل في حداثته إلى الأمصار، تُوُفِّيَ سنة (٣٠٧هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٧٤) (١٠٠)، «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٥٨).

(٢) «مسند أبي يعلى» (١٦١٢)، ولم أقف عليه في المطبوع من «المعجم الكبير»، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٤/ ٤٩) (٦٠٦٥): (رواه أبو يعلى والطبرانيُّ في «الكبير»، وفي سنده ضعيفٌ)، وأخرجه النسائيُّ أيضاً في «المجتبى» في كتاب الصيام باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام من الشهر (٤/ ٢٢٣)، والإمامُ أحمدُ في «مسنده» (١/ ٣١)؛ كلُّهم من طريق موسى بن طلحة عن ابن الحَوْتَكِيَّة، واسمه يزيد، سمَّاه حجَّاج بن أرطاة عن عثمان بن عبد الله بن مَوْهَب عن موسى بن طلحة، قال الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٢١) (٩٦٨٢): (لا يُعرَف، تفرَّد عنه موسى بن طلحة)، وقال ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٩): (ذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»)، وقال فيه في «التقريب» (ص٦٠٠) (٧٧٠٥): (مقبول)، ويُنظَر «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٥٦) (١٠٧٧)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١١٢) (٦٩٧٩).

٦ـ بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ.

(**بابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ**): أي: جواز قبولها إذا لم يمنع مانعٌ، قال في «الفتح»: (كذا لأبي ذرٍّ، وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره، وهو الصواب)[١]؛ كذا قال، وحكاه عنه القَسطلَّانيُّ ولم يعترضه[٢]، فإن أراد[٣] أنَّه يغني عنه البابُ قبله؛ فيقال عليه: ذلك[٤] خاصٌّ وهذا عامٌّ، كما اعترف به في الترجمة بعد هذه[٥]، وكذا شيخُ الإسلام فإنَّه قال في الترجمة: (فيه[٦]: «سواء كان المهدى صيداً أم لا»، فهذا أعمُّ ممَّا مرَّ من تقييد المهدى بالصيد)، انتهى[٧].

***

٢٥٧٣ ـ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم: أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَاراً وَحْشِيّاً وَهْوَ بِالأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: «أَمَا إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ».

---

(١) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٠).

(٢) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٨).

(٣) في (أ، ب): (راد)، والمثبت هو الصواب.

(٤) في (ب): (ذاك).

(٥) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤١)، لكن الحافظ ابن حجر لم يُرِد ذلك، وإنَّما أراد أنَّ في إثبات الترجمة **هنا وبعد الحديث** تكراراً بغير فائدة، كما صرَّح به في الترجمة التي بعد هذه.

(٦) يعني: في نسخةٍ، كما في مصدره.

(٧) «منحة الباري» (٥/ ٣٦٠).

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**)؛ أي: ابنُ أبي أُوَيس؛ [٣٥١/ ب] مصغَّراً (**قَالَ: حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**مَالِكٌ**)؛ أي: المجتهد[١]، (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**)؛ أي: الزهريِّ[٢]، (**عَنْ عُبَيْدِ الله**)؛ بتصغير (عبد) (**ابْنِ عَبْدِ الله**)؛ بتكبير (عبد) (**ابْنِ عُتْبَةَ**)؛ بضمِّ العين المهملة وسكون الفوقيَّة (**ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ**) جدُّ أبي عُبيد الله[٣]، (**عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ**) رضي الله عنهما، (**عَنِ الصَّعْبِ**) بفتح الصاد وسكون العين المهملتين فموحَّدة (**ابْنِ جَثَّامَةَ**) بفتح الجيم وتشديد المثلَّثة، هو الليثيُّ رضي الله عنه (**أَنَّهُ**)؛ أي: الصعب بن جثَّامة (**أَهْدَى لِرَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَاراً وَحْشِيّاً وَهْوَ**)؛ أي: والحال أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**بِالأَبْوَاءِ**) بفتح الهمزة وسكون الموحَّدة فواو، ممدودٌ: اسمُ قريةٍ مِنَ الفُرع في المدينة[٤]، بينها وبين الجُحْفة ممَّا يلي المدينة ثلاثةٌ وعشرون مِيلاً[٥] (**أَوْ بِوَدَّانَ**)؛ بالشكِّ مِنَ الراوي، وهو بفتح الواو وتشديد الدال المهملة فألف فنون، ممنوعٌ مِنَ الصرف، موضعٌ قريبٌ مِنَ المدينة على طريق الشام، وقيل: قرية قريب من الفُرع بقرب الأبواء[٦]، وقال القَسطلَّانيُّ: (موضعٌ أقربُ إلى الجُحْفة مِنَ الأبواءِ)[٧]، (**فَرَدَّ**) بحذف ضمير المفعول الراجع إلى الحمار الوحشيِّ، أي: فردَّه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**عَلَيْهِ**)؛ أي: على الصعب.

(**فَلَمَّا رَأَى**)؛ أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**مَا فِي وَجْهِهِ**)؛ أي: وجه الصعب مِنَ الكراهة لردِّه عليه السلام هديَّتَه؛ (**قَالَ**)؛ أي: النبيُّ تطييباً لقلبه: (**أَمَا**) بفتح الهمزة وتخفيف الميم، حرف تنبيهٍ[٨] (**إِنَّا**) بكسر

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥١٦) (٦٤٢٥): (إمامُ دار الهجرة، رأسُ المتقنين وكبيرُ المتثبِّتين، حتَّى قال البخاريُّ: أصحُّ الأسانيدِ كلِّها: مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين [١٧٩هـ]، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، وقال الواقديُّ: بلغ تسعين سنةً، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٩١) (٥٧٢٨).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٠٦) (٦٢٩٦): (متَّفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين [١٢٥هـ]، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤١٩) (٥٦٠٦).

(٣) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٧٢) (٤٣٠٩): (ثقةٌ فقيهٌ ثبتٌ، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين [٩٤هـ]، وقيل: سنة ثمان، وقيل غير ذلك، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٧٣) (٣٦٥٣).

(٤) الفرع: قرية من نواحي المدينة، فيها عدة قرى، يُنظَر «معجم البلدان» (٤/ ٢٥٢)، «أطلس الحديث النبوي» (ص٢٩٤).

(٥) يُنظَر «معجم البلدان» (١/ ٧٩).

(٦) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٥/ ٣٦٥): (بينها وبين الأبواء نحو من ثمانية أميال).

(٧) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٨)، وهي الخريبة اليوم، يُنظَر «أطلس الحديث النبوي» (ص٢٠).

(٨) يُنظَر «مغني اللبيب» (ص٧٨).

الهمزة (**لَمْ نَرُدُّهُ**) بضمِّ الدال وفتحها؛ وجهان في فرع «اليونينيَّة»، قال القَسطلَّانيُّ: (والصواب الأوَّل؛ كآخِرِ كلِّ مضاعفٍ مجزومٍ اتَّصل به ضمير المذكَّر مراعاةً للواو التي توجبها ضمَّة الهاء التي بعدها، ولم يحفظ سيبويه فيه غيرَه[1]، بل نقله ابنُ الحاجب[2] وغيرُه عَنِ البصريِّين، وللكُشْمِيهَنيِّ: «لم نَردُدْه» بفكِّ الإدغام وضمِّ الدال الأولى)[3]، (**عَلَيْكَ**)، وللحمَّويِّ والمستملي: (إليك).

---

(١) يُنظَر «الكتاب» (٣/ ٥٣٢)، وتفصيلُ المسألة: أنَّ الأمرَ من فعلٍ مُضاعَفٍ لمذكَّرٍ كـ(غُضَّ) ومضارعه المجزوم فيه **وجهان**:

الأوَّل: فَكُّ التَّضعيف، وهو لغةُ أهلِ الحجاز؛ فيقال: (اغْضُضْ) بسكون آخره.

والثاني: إبقاؤُه على تشديده، وهو لغةُ تميمٍ؛ فيقال: (غُضَّ البصر)، وفي حركة آخره وُجوهٌ:

- يجوز في أمرِ المضاعف المدغم إذا كان **مضمومَ العين في المضارع** -وكذا مضارعه المجزوم- **ثلاثةُ أوجه**: **فتحُ اللَّام**؛ لأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركات، **وكسرُها**؛ لأنَّ الكسرَ هو الأصلُ في التَّخلُّص من السَّاكنين، **وضمُّها** بإتباع اللَّام للعين في حركتها؛ يُقال في (عَدَّ يَعُدُّ): (عُدَّ) و(عُدِّ) و(عُدُّ).

- إذا كان **مفتوحَ العين أو مكسورَها في المضارع**؛ فيجوز فيه -وفي مضارعه المجزوم- **وجهان**: **فتحُ** اللَّام، **وكسرُها**؛ فيُقال في (عَضَّ يَعَضُّ): (عَضَّ) بالفتح للخفَّة والإتباع، و(عَضِّ) بالكسر؛ لأنَّه أصل الحركة عند التقاء السَّاكنين، ويُقال في (فَرَّ يَفِرُّ): (فِرِّ) بالكسر للإتباع، ولأن الكسر أصل التقاء الساكنين، و(فِرَّ) بالفتح للخفَّة.

- ولزموا **الضمَّ عند ضمير الغائب، والفتحَ عند ضمير الغائبة**، فقالوا: رُدُّه ورُدَّها -وسمع الأخفش ناساً من بني عقيل يقولون: مُدِّهُ وعَضِّهُ؛ بالكسر- ولزموا فيه الكسرَ عند ساكنٍ يعقبه، فقالوا: رُدِّ القومَ، ومنهم مَن فتح عند الساكن، وهم بنو أسد، يُنظَر «الكتاب» (٣/ ٥٢٩-٥٣٣)، «المقتضب» (١/ ١٨٣-١٨٥)، «شرح المفصَّل» (٥/ ٢٩٦-٢٩٨)، «اللمحة في شرح الملحة» (١/ ١٣٨-١٣٩).

(٢) هو الإمام المقرئ الأصوليُّ الفقيه النَّحْويُّ جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو المصريُّ المالكيُّ، الكُرديُّ الأصل، كان أبوه حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي، وُلِدَ ابن الحاجب في أَسْنا (من صعيد مصر) سنة (٥٧٠هـ)، ونشأ في القاهرة، وقدم إلى دمشق ودرَّس في زاوية المالكية في جامعها الأموي، ومات بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ)، ومن تصانيفه: «الكافية» في النحو، و«مختصر الفقه» استخرجه من ستين كتاباً في فقه المالكيَّة، ويُسمى «جامع الأمهات»، و«منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل» في أصول الفقه، و«الإيضاح في شرح المفصل» للزمخشري، وغيرها، انظر «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٤٨) (٤١٣)، «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٦٤) (١٧٥)، «الوافي بالوفيات» (١٩/ ٣٢١)، «غاية النهاية» (١/ ٥٠٨) (٢١٠٤)، «الأعلام» (٤/ ٢١١).

(٣) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٨).

(**إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ**) الاستثناء مفرَّغ[1]، و(أنَّا): بفتح الهمزة، و(نا) اسمها، و(حُرُم) -بضمَّان[2]- خبرُها؛ أي: مُحرِمون، والمعنى: لم نردُّه عليك لأمرٍ مِنَ الأمور إلَّا لأجل أنَّا مُحرِمون، أي: والمُحرِم لا يملك الصَّيدَ حيّاً، بخلاف إهداء أبي قتادة ونحوه المارِّ في الباب قبلَه[3]، فإنَّه إنَّما كان قطعةَ لحمٍ من صيدٍ؛ فافهم، وأمَّا قول القَسطلَّانيِّ: (فإنَّما ردَّه على الصعب لأنَّه ظنَّ أنَّه صِيدَ له) انتهى[4]؛ ففيه أنَّه يوهم كونَ الصيدِ مذبوحاً، وقد علمتَ أنَّه حيٌّ كما صرَّح به ابنُ الملقِّن[5] وغيرُه[6].

وأمَّا ما أفهمه مِن أنَّه إذا صيدَ للمُحرِم يحرم عليه؛ فهو كذلك كما تقدَّم في (كتاب الحجِّ) في (باب إذا أَهْدَى للمُحرِم حماراً وحشيّاً لم يَقْبَل)[7]، لحديث الترمذيِّ وغيرِه عن جابرٍ مرفوعاً أنَّه قال: «صيد البَرِّ لكم حلالٌ ما لم تصيدوه أو يُصَد لكم»[8]، قال النوويُّ في «المجموع»: (ولا خلاف في حرمة ذلك عليه، سواء صِيدَ له بأمره أو لا)[9].

---

(١) **الاستثناء المفرغ**: هو ماحذف من جملته المستثنى منه ولا يكون إلا بعد نفي أو شبهه، يُنظَر «شرح الأشموني» (١/ ٥٠٩).

(٢) كذا في النسخ: (بضمان)، والصواب: (بضمين).

(٣) في باب قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ، قبل الحديث (٢٥٧٢).

(٤) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٨).

(٥) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٢٩٢).

(٦) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١١٥).

(٧) الحديث (١٨٢٥).

(٨) «جامع الترمذي»، كتاب الحجِّ، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم (٨٤٦)، وأخرجه أيضاً أبو داود في «سننه» في كتاب المناسك، باب لحم الصيد للمحرم (١٨٥١)، والنسائيُّ في «المجتبى» في كتاب المناسك، باب إذا أشار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال (٥/ ١٨٧)، ثلاثتهم من طريق عمرو بن أبي عمرو عن المطَّلب بن عبد الله بن حنطب عن جابرٍ رضي الله عنه، قال الترمذيُّ عقيبه: (حديثُ جابرٍ حديثٌ مُفَسَّرٌ، والمُطَّلِب لا نعرف له سماعاً عن جابر، والعملُ على هذا عند بعض أهل العلم لا يرون بالصيد للمُحرِم بأساً إذا لم يصطَدْه أو لم يُصطَد من أجله، قال الشافعيُّ: هذا أحسنُ حديثٍ رُوِيَ في هذا الباب وأقيسُ، والعملُ على هذا، وهو قول أحمدَ وإسحقَ)، وقال النسائيُّ: (عمرو بن أبي عمرو ليس بالقويِّ في الحديث وإن كان قد روى عنه مالكٌ).

(٩) «المجموع» (٧/ ٣٢٤).

ومطابقةُ الحديثِ للترجمة -كما في «الفتح»- من مفهومه، فإنَّه يفيدُ أنَّه لو لم يكن مُحرِماً؛ لقَبِلَه[1]، وقال العينيُّ: (مطابقتُه للترجمة في قوله: «أَهْدَى لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم» لأنَّ القَبول لا يكون إلَّا بعد الإهداء)[2].

[٣٥٢/ أ] ويُستَفاد مِنَ الحديث: أنَّه لا يجوز قَبول ما لا يحلُّ مِنَ الهديَّة، ومثلُها غيرُها، وأنَّه ينبغي الاعتذار للمُهدِي، وإزالة ما يُخشَى أن يقع في نفسه مِنَ الوَحشة وسوء الظَّنِّ[3].

وأخرجه المصنِّف في (الحجِّ)[4].

***

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٠).

(٢) «عمدة القاري» (١١/ ١٣٢).

(٣) يُنظَر «شرح ابن بطال» (٧/ ٩٠)، «فتح الباري» (٥/ ٢٤٠).

(٤) باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً لم يقبل (١٨٢٥).

٧- بَابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ

(**بَابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ**)[١]: قال في «فتح الباري»: (كذا ثبت لأبي ذرٍّ، وهو تكرارٌ بغير فائدة)، انتهى[٢]، أي: بالنظر إلى الترجمة التي قبل هذه، وأمَّا بالنسبة لما قبلها؛ فهي مِن ذكر العامِّ بعد الخاصِّ كما اعترف به هو[٣]، فلو أبداه فيما قبلها؛ لم يحتَجْ إلى تصويبه فيها عدم ذكرها، ثُمَّ رأيتُ العينيَّ اعترض قولَه: (تكرار بغير فائدة) فقال: (لا نُسلِّم ذلك؛ لأنَّ الباب الذي ثبت في رواية أبي ذرٍّ على رأس حديث الصَّعب هديَّة الصيد خاصَّةً، وهذا أعمُّ) انتهى[٤].

وأقول: النسخ هنا مختلفة، حتَّى إنَّ ترجمة نسخة «الفتح» هنا: (باب الهديَّة)[٥] بإسقاط: (قَبول)، وعليه فقد يُقال: لا تكرار؛ لأنَّها في الهديَّة، والترجمة التي قبلها في القَبول؛ فتأمَّل.

ووقع للنسفيِّ: (باب مَن قَبِلَ الهديَّة)، وهي أَولى من ترجمة أبي ذرٍّ؛ لجواز أن يُقال: غرضُ البُخاريِّ منها بيان الذي يقبل الهديَّة، فهي مغايرةٌ للتي قبلها، وأمَّا على رواية أبي ذرٍّ؛ فهي مكرَّرة قطعاً، والأَولى إسقاط الترجمة هنا بروايتَيها[٦] كما وقع للأكثر[٧]، والله أعلم.

***

٢٥٧٤ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ، يَبْتَغُونَ بِهَا -أَوْ يَبْتَغُونَ بِذَلِكَ- مَرْضَاةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) هذا الباب ليس في «اليونينيَّة».

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٤١).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤١).

(٤) «عمدة القاري» (١٣/ ١٣٣).

(٥) في مطبوع «الفتح» (٥/ ٢٤١): (باب قبول الهدية).

(٦) في (ب): (بروايتها).

(٧) الترجمة هنا ثابتة للجميع، وسقطت للأكثر قبل حديث الصعب رضي الله عنه؛ كما في «اليونينيَّة»، فما صوَّبه الحافظُ ابنُ حجر أولى، والله أعلم.

وبالسَّنَد: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى**) هو المعروف بالرازيِّ الصغير[1] قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدَةُ**) بفتح العين وسكون الموحَّدة[2]؛ أي: ابن سُلَيمان[3] قال: (**حَدَّثَنَا هِشَامٌ**) أي: ابن عروة بن الزبير، (**عَنْ أَبِيهِ**) هو عروة بن الزبير بن العوَّام (**عَنْ عَائِشَةَ**) رضي الله عنها (**أَنَّ**) بفتح الهمزة، أي: بأنَّ (**النَّاسَ كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ**) بفتح الراء المشدَّدة؛ أي: يقصدون (**بِهَدَايَاهُمْ**) أي: التي يريدون إهداءَها للنَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**يَوْمَ عَائِشَةَ**) الظرف متعلِّقٌ بـ(يتحرَّون)؛ أي: لأنَّه عليه السلام يأتي حينئذٍ عندها، وجملة (**يَبْتَغُونَ**...) إلى آخره حاليَّةٌ، أي: يطلبون (**بِهَا**)؛ أي: بهداياهم (**أَوْ يَتَّبِعُونَ بِذَلِكَ**)؛ أي: بإهدائهم أو بالتحرِّي، وهذا شكٌّ مِنَ الراوي هل قالت عائشة: (يبْتَغُون) -بموحَّدة ساكنة فمثنَّاة فوقيَّة فغين معجمة- أو: (يتَّبِعون) بمثنَّاة فوقيَّة مشدَّدة فموحَّدة فعين مهملة، ولو قُرِئَ في الثانية: (يَتْبَعون) -بسكون المثنَّاة الفوقيَّة وفتح الموحَّدة-؛ لم يمتنع، أي: يطلبون بهذا الفعل (**مَرْضَاةَ**) بفتح الميم، مصدرٌ ميميٌّ، أي: رضا (**رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) قال القَسطلَّانيُّ: (وفي الفرع وأصله: «يبْتَغون» في الموضعين، بموحَّدة ساكنة ففوقيَّة ثمَّ غين معجمة، مِنَ الابتغاء، فالشكُّ إنَّما هو في «بها» أو «بذلك»)[4].

ووجه مطابقة الحديث للترجمة: أنَّ تحرِّيَهم بالهديَّة يوم عائشة يقتضي قَبولها.

وفيه: فضلُ عائشةَ رضي الله عنها.

وحديثُ الباب أخرجه مسلمٌ في (الفضائل)[5] والنسائيُّ في (عشرة النساء)[6].

***

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٩٤) (٢٥٩): (ثقةٌ حافظٌ، من العاشرة، مات بعد العشرين ومائتين، ع)، يُنظَر «تهذيب الكمال» (٢/ ٢١٩) (٢٥٤).

(٢) كلُّ ما في «الصحيحين» عَبْدة بفتح العين وسكون الموحَّدة إلَّا اثنين: عامر بن عَبَدة الكوفيُّ، وبَجَالة بن عَبَدة التميميُّ فهما بفتح الباء، وضبطها بعضهم بإسكانها، يُنظَر «مشارق الأنوار» (٢/ ١٠٩).

(٣) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٦٩) (٤٢٦٩): (ثقةٌ ثبتٌ، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين [١٨٧هـ]، وقيل بعدها، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٣٠) (٣٦١٣).

(٤) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٣٨).

(٥) «صحيح مسلم» بابٌ في فضل عائشة رضي الله عنها (٢٤٤١).

(٦) «المجتبى» باب حبِّ الرجل بعض نسائه أكثر من بعض (٧/ ٦٩).

٢٥٧٥ ـ حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: أَهْدَتْ أُمُّ حُفَيْدٍ خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقِطاً وَسَمْناً وَأَضُبّاً، فَأَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأَقِطِ وَالسَّمْنِ، وَتَرَكَ الضَّبَّ تَقَذُّراً.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً مَا أُكِلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبالسَّند قال: (**حَدَّثَنَا آدَمُ**) أي: ابن أبي إياسٍ؛ بكسر الهمزة قال: (**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج قال: (**حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ إِيَاسٍ**) بكسر الهمزة وتخفيف [٣٥٢/ ب] التحتيَّة، هو المشهور بابن أبي وحشيَّة[(١)]، ضدُّ (الإنسيَّة)، قال: (**سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ**) بالتصغير[(٢)]، (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: أَهْدَتْ أُمُّ حُفَيْدٍ**) بضمِّ الحاء المهملة والفاء والدال المهملة مصغَّراً، الهلاليَّة، واسمُها هُزَيلة؛ بالهاء والزاي، مصغَّر (هزلة)، وهي أختُ ميمونةَ أمِّ المؤمنين رضي الله عنهما، وكانت تسكن البادية[(٣)]، (**خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا إِلَى النَّبِيِّ**) متعلِّق بـ(أهدت) (**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقِطاً**) بالهمزة والقاف[(٤)] والطاء؛ كـ(كَتِف) فيجري فيه لُغاته[(٥)]، وهو اللبن المجفَّف، وقال في «المصباح»: (قال الأزهريُّ: يُتَّخَذ من اللبن المَخيض[(٦)]، يُطبَخ ثمَّ يُترَك حتَّى يَمصُل[(٧)])، انتهى[(٨)].

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص١٣٩) (٩٣٠): (ثقةٌ، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعَّفه شعبةُ في حبيب بن سالم وفي مجاهد، من الخامسة، مات سنة خمس -وقيل: ستٍّ- وعشرين [١٢٥هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٥/ ٥) (٩٣٢).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٢٣٤) (٢٢٧٨): (ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قُتِل بين يدي الحجَّاج سنة خمس وتسعين [٩٥هـ] ولم يكمل الخمسين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٥٨) (٢٢٤٥).

(٣) يُنظَر «الإصابة» (٤/ ٤٢١) (١٠٨٠) و(٤/ ٤٤٢) (١٢١٩).

(٤) (والقاف): ليس في (ج).

(٥) لغات كتف: كَتِف وكِتْف وكَتْف، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٨٤٧) مادة (كتف).

(٦) مَخَضَ اللَّبَنَ: أخذ زبده، يُنظَر «تاج العروس» (١٩/ ٤٦١٧) مادَّة (مخض).

(٧) «تهذيب اللغة» (٩/ ١٨٩).

(٨) «المصباح المنير» (١/ ١٧) مادَّة (أقط).

وقال في «القاموس»: (الأقط مثلَّثة وتحرَّك، وكـ«كَتِف» و«رَجُل» و«إِبِل»: شيءٌ يُتَّخذ من المَخيض الغَنَميِّ، والجمع: أُقْطان، وأَقَط الطعامَ يَأقِطُه: عَمِله به، وأقَطَ فلاناً: أطعمه، وقِرْنَه[1]: صرعه، والشيءَ: خلطه)، انتهى[2].

(**وَسَمْناً**) بفتح السين المهملة، وسكون الميم، قال في «المصباح»: (ما يُعمَل مِن لبن البقر والغنم، والجمع: سُمْنَان، مثل: ظَهْرٍ وظُهْرَان، وسَمِنَ -من باب «تَعِب»، وفي لغة من باب «قَرُبَ»-؛ إذا كثُر لحمُه وشحمُه، ويتعدَّى بالهمزة والتضعيف، قال[3] الجوهريُّ: وفي المَثَل: سمِّن كلبك يأكلك[4]) انتهى[5]، وقال في «القاموس»: (السَّمْن: سِلاء الزُّبْد، يُقاوِم السموم، وينقِّي الوَسَخَ من القُروح الخبيثة، ويُنضِج الأورامَ كلَّها، ويُذهِب الكَلَفَ والنَّمَش من الوجه طلاءً[6]، والجمع: أَسْمُن وسُمُون[7] وسُمْنان، وسَمَنَ الطَّعام[8]: عَمِله به؛ كـ«سمَّنه» و«أسمنه»، والقومَ: أطعمهم سَمْناً)[9].

(**وَأَضُبّاً**) بفتح الهمزة وضمِّ الضاد المعجمة وتشديد الموحَّدة، جمع (ضَبٍّ) بفتح الضاد المعجمة، وأصلُ (أضُبٍّ) أضبُب؛ بضمِّ الموحَّدة الأولى، فنُقِلَت الضمَّة إلى الضاد، وأُدغِمَت[10] الباء في الباء، وللحمَّوِيِّ والمستملي: (وضَبّاً) على الإفراد.

---

(١) القِرن بالكسر: الكفء في الشجاعة، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص١٢٢٣) مادة (قرن).

(٢) «القاموس المحيط» (ص٦٥٨) مادَّة (أقط).

(٣) في (ج): (وقال).

(٤) «الصحاح» (٥/ ٢١٣٨) مادة (سمن)، وهذا مثلٌ يُضرَب لسوء الجزاء، يُنظَر «جمهرة الأمثال» (ص٤٤٤) (٩٥٢).

(٥) «المصباح المنير» (١/ ٢٩٠) مادَّة (سمن).

(٦) (طلاء): ليس في (ج).

(٧) في (ج): (وسمنون)، وهو تحريف.

(٨) في (ج): (والطعام).

(٩) «القاموس المحيط» (ص١٢٠٦) مادَّة (سمن).

(١٠) في (ج): (وأدغموا).

قال[1] في «المصباح»: (الضَّبُّ: دابَّةٌ تُشبه الجِرْذَون[2]، وهي أنواعٌ؛ منها على قدر الجِرْذَون، ومنها أكبر، ومنها دون العَنْزِ؛ وهو أعظمُها، ومِن عجيب خلقته: أنَّ الذَّكَرَ له ذكران، والأُنثى لها فرجان تبيض منهما[3]، والجمع: ضِباب -مثل: سَهْمٍ وسِهَامٍ- وأَضُبٌّ؛ مثل: فَلْس وأَفلُس، والأنثى: ضبَّة) انتهى[4]، وزاد في «القاموس»: (ضُبَّان ومَضَبَّة[5]، بهاء[6]، وأرضٌ مَضَبَّة وضبيبة[7]: كثيرتُه، وضَببَ؛ كـ«فَرِحَ» و«كَرُمَ»)، انتهى[8].

والعقوق في الضَّبِّ مركوزٌ، ولِذَا قالوا في المثل: (أعقُّ من الضَّبِّ)؛ لأنَّه ربَّما أكل أولادَه أوَّلَ ما يلدها[9]، وكنيته أبو حِسْل؛ بكسر الحاء وسكون السين المهملتين وباللام: اسمُ ولده حين يخرج، ومن عجيب أمره أنَّه لا يشربُ الماء، ومن ثَمَّ قالتِ العربُ: (لا أفعل[10] حتَّى يَرِدَ الضَّبُّ الماءَ)[11]، قال ابن خالويه[12] في كتاب

---

(١) في (ج): (وقال).

(٢) في «المصباح»: (الحرذون)، وكذا في الموضع اللاحق، وهو الصواب، قال الفِيرُوزَابَاذِيُّ في «القاموس المحيط» (ص١١٨٩) مادَّة (حرذن): («الحِرْدَونُ» بالمهملة: لغةٌ في «الحِرْذَونِ» بالمعجمة: لذَكَرِ الضَّبِّ، أو دُوَيبَّة أخرى).

(٣) قوله: (ومِن عجيب خلقته: أنَّ الذَّكَرَ له ذكران، والأُنثى لها فرجان تبيض منهما) ليس في مطبوع «المصباح المنير»، ويُنظَر «حياة الحَيَوان» (٢/ ٧٠٤).

(٤) «المصباح المنير» (٢/ ٣٥٧) مادَّة (ضبب).

(٥) في (ج): (وضبة).

(٦) في «القاموس»: (وهي بهاء)؛ يعني: أنَّ الأنثى ضبَّة؛ بهاء.

(٧) في (ج): (وضبية) وهو تحريف، وفي «القاموس»: (وضَبِبَة)، وهو الصواب، إذ (الضبيبة): سمنٌ ورُبٌّ يُجعَل للصبيِّ في آنية، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص١٠٧) مادة (ضبب).

(٨) «القاموس المحيط» (ص١٠٧) مادَّة (ضبب).

(٩) يُنظَر «جمهرة الأمثال» (٢/ ٦٠) (١٢٥٣).

(١٠) في (ب، ج): (أفعله).

(١١) يُنظَر «مجمع الأمثال» (١/ ٥٢١).

(١٢) هو الحسين بن محمَّد ابن خالويه، أبو عبد الله النَّحْويُّ اللغويُّ الهمذانيُّ، إمامٌ في اللغة والعربيَّة، أخذ النحو والأدب على ابن دُرَيد ونفطويه وغيرهما، تُوُفِّيَ بحلب سنة (٣٧٠هـ)، يُنظَر «إنباه الرواة» (١/ ٣٥٩) (٢١٦)، «بغية الوعاة» (١/ ٥٢٩) (١٠٩٩)، ولم أقف على كلامه في المطبوع من كتاب «ليس في كلام العرب»، ونقله عنه الدَّميري في «حياة الحيوان» (٢/ ٧٠٣).

«ليس»: الضَّبُّ لا يشرب الماء ويعيش سبعَ مئة سنةٍ فصاعداً، ويقال: إنَّه يبول في كلِّ أربعين يوماً مرَّةً قطرةً، ولا يسقطُ له سِنٌّ، ويقال: إنَّ أسنانه قطعةٌ واحدةٌ ليست مفرَّقةً، وتبيض الأنثى سبعينَ بيضةً وأكثر، وبيضُها يشبه بيضَ الحمام، وفي طبعه النِّسيان وعدم الهداية، وبه يُضرَب المثل في الحيرة، [٣٥٣/ أ] ولذلك لا يحفر جُحْرَه إلَّا عند أَكَمةٍ أو صخرةٍ؛ لئلَّا يضلَّ عنه(١).

قال عبدُ اللَّطيف البغداديُّ(٢): (الوَرَل والضَّبُّ والحِرباءُ وشَحْمَةُ الأرض والوَزَغُ كلُّها متناسبةٌ في الخلق، وللضَّبِّ ذَكَران، والأنثى فرجان؛ كما للوَرَلِ والجرذون(٣)، كذا في «حياة الحَيَوان»(٤)، وذكر فيها أنَّ الدَّارقطنيَّ(٥) والبيهقيَّ(٦) وشيخَه الحاكمَ(٧) وشيخَه ابنَ عَدِيٍّ(١) رَوَوا عنِ ابنِ عُمَرَ: أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه

(١) يُنظَر «حياة الحيوان» (٢/ ٧٠٣-٧٠٥).

(٢) هو العلامة الفقيه النَّحْويُّ المتكلِّم الطبيب موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، أبو محمَّد المَوصليُّ الأصل البغداديُّ الشافعيُّ، وُلِد ببغداد سنة (٥٥٧هـ)، وتُوفِّي فيها سنة (٦٢٩هـ)، من تصانيفه: «ذيل الفصيح»، «شرح بانت سعاد»، «مختصر كتاب النبات»، «مختصر كتاب الحيوان» لأرسطو، يُنظَر «الوافي بالوفيات» (١٩/ ٧٣)، «بغية الوعاة» (٢/ ١٠٦) (١٥٥٨).

(٣) في «حياة الحيوان»: (الحرذون)، وهو الصواب كما تقدَّم.

(٤) يُنظَر «حياة الحيوان» (٢/ ٧٠٤).

(٥) أخرج الدارقطنيُّ في «سننه»، كتاب النكاح، باب المهر، (٣٥٧٨) من حديث عائذ بن عمرو المرفوع آخره: «الإسلام يعلو ولا يُعلى» فقط، ولم يذكر قصَّة الضَّبِّ، والدارقطنيُّ هو الإمام الحافظ المجوِّد علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن البغداديُّ، وُلِد سنة (٣٠٦هـ)، كان فريدَ عصره، ونسيجَ وحده، وإمامَ وقته، انتهى إليه علمُ الأثر، والمعرفةُ بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، سُئل الحاكم: هل رأيت مثل الدارقطني؟ فقال: هو لم يرَ مثل نفسه، فكيف أنا؟! له مصنَّفات كثيرة منها: «السنن»، «العلل»، تُوُفِّيَ سنة (٣٨٥هـ)، يُنظَر «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٨٧) (٦٣٥٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٤٩) (٣٣٢)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٣٢) (٩٢٥).

(٦) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» في باب ما جاء في شهادة الضَّبِّ لنبيِّنا صلَّى الله عليه وسلَّم بالرسالة، وما ظهر في ذلك من دلالات النبوَّة (٦/ ٣٦-٣٨) عن شيخه أبي منصورٍ الدامغانيِّ عن ابن عَدِيٍّ بسنده إلى ابن عمر **عن أبيه عُمَرَ** رضي الله عنهما، وقال عقيبه: (قد أخرجه شيخُنا أبو عبد الله الحافظُ في «المعجزات» بالإجازة عن أبي أحمدَ بنِ عَدِيٍّ الحافظ).

(٧) هو الإمام الحافظ محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله الحاكم النيسابوريُّ، المعروف بابن البيِّع، وُلِد بنيسابور سنة (٣٢١هـ)، له تصانيف كثيرة منها: «المستدرك على الصحيحين»، «الإكليل»، «معرفة علوم الحديث»، تُوُفِّيَ سنة (٤٠٥هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٦٢) (١٠٠)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٦٢) (٩٦٢).

وسلَّم كان في محفلٍ مِن أصحابهِ؛ إذ جاء أعرابيٌّ مِن بني سليم قد صاد ضبّاً، فلمَّا رأى النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: (يا محمَّد؛ ما اشتملت النِّساء على ذي لهجة أكذب منك، فلولا أن تسمِّيَني العربُ عجولاً؛ لقتلتُكَ وسررتُ النَّاسَ بقتلك أجمعين)، فقال عمرُ رضي الله عنه: (دعني أقتُلْه)، فقال عليه السلام: «لا، أمَا علمتَ أنَّ الحَلِيم[2] كاد أن يكون نبيّاً؟!».

ثمَّ أقبل الأعرابيُّ على رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: (واللَّات والعُزَّى لا آمنتُ بك حتَّى يؤمنَ[3] هذا الضَّبُّ)، فأخرج الأعرابيُّ الضَّبَّ من كُمِّهِ فطرحه بين يدَي رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وقال: (لا أؤمنُ بك حتَّى يؤمنَ بك هذا)، فقال له النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «يا ضبُّ»، قال بلسانٍ فصيحٍ يفهمه القومُ جميعاً: (لبَّيك وسعديك يا رسول الله)، قال له: «مَن تعبد؟» قال: (الَّذي في السَّماء عرشُه، وفي الأرض سُلطانُه، وفي البحر سبيلُه، وفي الجنَّة رحمتُه، وفي النَّار عذابُه)، قال النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «فمَن أنا يا ضبُّ؟» قال: (أنت رسولُ الله[4] ربِّ العالمين، وخاتمُ النَّبيِّين، قد أفلح مَن صدَّقك، وقد خاب مَن كذَّبك)، فقال الأعرابيُّ: (أشهد أنْ لَا إله إلَّا اللهُ وأنَّك رسولُ الله حقّاً، والله لقد أتيتُك وما على وجه الأرض أحدٌ هو أبغض إليَّ منك، والله لأنت السَّاعةَ أحبُّ إليَّ مِن نفسي ومِن ولدي، ولقد آمن بك شعري وبشري، وداخلي وخارجي، وسِرِّي وعلانيتي)، فقال له النَّبيُّ عليه السَّلام: «الحمد لله الَّذي هداك إلى هذا الدِّين» انتهى ملخَّصاً، فإنَّه أطال في ذلك[5].

---

(١) هو الإمام الحافظ الناقد عبد الله بن عَدي بن عبد الله، أبو أحمد الجرجانيُّ، وُلِد سنة (٢٧٧هـ)، سمع أكثر من ألف شيخ منهم أبو يَعلى المَوصِليَّ وأبو بكر بن خزيمة، له كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» الذي قال فيه الدارقطنيُّ: فيه كفاية لا يزاد عليه، تُوُفِّي سنة (٣٦٥هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٤) (١١١)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٢) (٨٩٣).

(٢) في (أ): (الحكيم).

(٣) زيد في (ج): (بك).

(٤) اسم الجلالة ضُرِب عليه في (ب)، وليس في (ج).

(٥) يُنظَر «حياة الحيوان» (٢/ ٧٠٦-٧٠٨).

وقال القَسطلَّانيُّ في «المواهب»: (هذا حديثٌ مشهورٌ[1]، لكنَّه غريبٌ ضعيفٌ، بل قال المِزِّيُّ[2]: لا يصحُّ إسناداً ولا متناً، وقيل: هو موضوعٌ، ولكن رواه الأئمَّةُ، فنهايتُهُ الضَّعفُ لا الوضعُ[3]، وفي معجزاته ما هو أبلغ مِن ذلك)[4].

(١) الحديث المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حدَّ التواتر، وليس هذا هو المراد هنا، وإنما أطلق المشهور وأراد به المشتهر على الألسنة، يُنظَر «نزهة النظر» (ص٤٦)، «تدريب الراوي» (٢/ ٦٢١- ٦٢٢).

(٢) كذا في النسخ، وكذا في «المواهب اللدنية بالمنح المكية»، وفي «المنح المكية بشرح الهمزية» (ص١٩١) و«سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» (٩/ ٥٢١): (المزني)، **والمزيُّ**: هو محدث الشام الإمام الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المِزِّيُّ، ولد سنة (٦٥٤هـ)، صاحب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» و«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، توفي سنة (٧٤٢هـ) يُنظَر «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٩٣) (١١٧٦)، «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٣٩٥) (١٤١٧)، **والمزني**: هو الإمام الفقيه الجليل إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزنيُّ، تلميذ الإمام الشافعيِّ وناصر مذهبه، صاحب «المختصر» وغيره، ولد سنة (١٧٥هـ)، وتوفي سنة (٢٦٤هـ)، يُنظَر «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٩٣) (٢٠)، ولعلَّ الصواب: المزي؛ وذلك أنَّ الصالحيَّ قال بعد ذكر الكلام: (وبالغ **رفيقه ابن تيمية** فقال: وضعه بعض قصاص البصرة، ولفظه متبيِّن عليه شواهد الوضع)، وابن تيمية تقي الدين أبو العباس (٧٢٨هـ) رفيق المزيِّ لا المزنيِّ، والله أعلم .

(٣) قال السيوطيُّ في «الخصائص الكبرى» (٢/ ١٠٧-١٠٨): (أخرج الطبرانيُّ في «الأوسط» [(٦/ ١٢٦-١٢٩) (٥٩٩٦)] و«الصغير» [(٢/ ١٥٣-١٥٤) (٩٤٩)]، قال الحافظُ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٣١): (وإسناده ضعيفٌ جدّاً)] وابنُ عَدِيٍّ والحاكمُ في «المعجزات» والبيهقيُّ وأبو نُعَيم [«دلائل النبوَّة» (ص٣٧٦-٣٧٩) (٢٧٥)] وابنُ عساكرَ [«تاريخ دمشق» (٤/ ٣٨٢-٣٨٤)] عن عمر بن الخطاب...) فذكره وقال عقيبه: (ليس في إسناده مَن يُنظَر في حاله سوى محمَّد بن عليِّ بن الوليد البصريِّ السُّلَمِيِّ شيخِ الطبرانيِّ وابن عَدِيٍّ، قال البيهقيُّ [«دلائل النبوة» (٦/ ٣٨)]: الحملُ في هذا الحديث عليه، قال: وقد رُوِيَ من طرقٍ أخرى عن عائشةَ وأبي هريرةَ [لم أقف عليهما]، وقد زعم ابنُ دحيةَ أنَّ هذا الحديثَ موضوعٌ، وكذا الذهبيُّ [«ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٥١) (٧٩٦٤)].

قلت: لحديث عمرَ طريقٌ آخرُ ليس فيه محمَّد بن عليِّ بن الوليد، أخرجه أبو نُعَيم [لم أقف عليه]، وقد ورد أيضاً مثلُه من حديث عليٍّ، أخرجه ابن عساكر [«تاريخ دمشق» (٤/ ٣٨١-٣٨٢)]، وهذا يرجِّح أنَّ نهايته الضعف، لا الوضع، ويُنظَر «شرح الزرقاني على المواهب اللدنية» (٦/ ٥٥٦- ٥٥٧).

(٤) «المواهب اللدنية» (٢/ ٢٧٩).

ومثلُه في «شرح الهمزيَّة» لابن حجر[1] عند قولها: [من الخفيف]

وَيْحَ قَومٍ جَفَوا نَبِيّاً بِأَرْضٍ أَلِفَتْهُ ضِبَابُها والظِّبَاءُ[2]

(فَأَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأَقِطِ وَالسَّمْنِ وَتَرَكَ) أي: النَّبيُّ عليه السَّلام **(الضَّبَّ)** ولأبي ذرٍّ: (الأضُبَّ)؛ بالجمعِ؛ **(تَقَذُّراً)** بفتح الفوقيَّة والقاف وضمِّ الذَّال المعجمةِ المشدَّدةِ، مصدر تقذَّرتُ الشَّيءَ تَقَذُّراً، ففي «المصباح»: (قذرتُ الشَّيءَ -من باب «تَعِبَ»- قَذَراً، وتقذَّرتُه واستقذرتُه؛ إذا كرهتَهُ لوسخه، وأَقْذَرتُه -بالألف-؛ إذا وجدتَه كذلك)، انتهى[3]، والمعنى: ترك النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أكلَ الضَّبِّ تقذُّراً له، لا لحرمته، فهو منصوبٌ على المفعول لأجله، أو مفعول مطلق، أو حال.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: (فأكل النبيُّ...) إلى آخره؛ لأنَّ أكلَه دليلٌ على قَبوله، **(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا**[4]**: فَأُكِلَ)** بالبناء للمفعول؛ أي: فأكل ناسٌ[5] الضَّبَّ **(عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ كَانَ)** أي الضَّبُّ **(حَرَاماً مَا أُكِلَ)** بالبناء للمفعول **(عَلَى مَائِدَةِ** [٣٥٣/ ب] **رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)**، وهذا مِنَ ابنِ عبَّاسٍ استنباطٌ حسنٌ ظاهرٌ، بل قال ابن بطَّالٍ: (روى مالكٌ في حديث الضَّبِّ أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أمر ابنَ عبَّاسٍ وخالدَ بن الوليد بأكل الضَّبِّ في بيت ميمونة، فقالا له: ألَا تأكلُ يا رسول الله؟ فقال: «إنِّي يحضرني من الله حاضرةٌ»[6]؛ يعني: الملائكة الذين يناجيهم، ورائحةُ الضَّبِّ ثقيلةٌ، فلذلك تقذَّره عليه السلام خشيةَ أن يؤذي الملائكةَ ريحُه)[7].

---

(١) هو الإمام العلامة شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن عليٍّ ابن حجر، أبو العبَّاس الهيتميُّ السعديُّ الشافعيُّ، وُلِد سنة (٩٠٩هـ)، أُذِن له بالإفتاء والتدريس وعمره دون العشرين، وبرع في علومٍ كثيرة، قدم مكَّة وجاور، وصنَّف التصانيفَ النافعةَ الكثيرةَ؛ منها: «تحفة المحتاج لشرح المنهاج» و«الزواجر عن اقتراف الكبائر» و«المِنَح المكِّيَّة في شرح الهمزيَّة» و«نصيحة الملوك»، تُوُفِّيَ سنة (٩٧٣هـ) ودُفِنَ بالمَعْلَاة، يُنظَر «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» (ص٢٥٨)، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (١٠/ ٥٤١)، «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (١/ ١٤٠) (٦٧)، «الأعلام» (١/ ٢٣٤).

(٢) يُنظَر «المِنَح المكِّيَّة» (ص١٩١-١٩٢)، ونسب هذا الكتاب في طبعة دار الفكر لابن حجر **العسقلاني**، وهو خطأ.

(٣) «المصباح المنير» (٢/ ٤٩٤) مادَّة (قذر).

(٤) في (ب): (عنها).

(٥) في (ج): (فأكلنا).

(٦) «الموطَّأ» كتاب الاستئذان، باب ما جاء في أكل الضَّبِّ (٢/ ٩٦٧) (٩).

(٧) «شرح ابن بطَّال» (٧/ ٩١).

والقولُ بجواز أكلِه -كما قال ابنُ المُلقِّن[1]- هو قولُ الفقهاء كافَّةً، ونصَّ عليه مالكٌ في «المدوَّنة»[2]، وعنه روايةٌ بالمنع[3]، وعن أبي حنيفةَ الكراهة[4][5].

وفي الحديث مِنَ الفقه: أنَّه يجوز للإنسان أن يتقذَّر ما ليس بحرامٍ عليه لقلَّة عادته لأكله، وقال الشافعيُّ: (حديثُ ابنِ عبَّاسٍ موافقٌ حديثَ ابنِ عمر[6]: أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم امتنع من أكل الضَّبِّ لأنَّه عافه، لا لأنَّه حرَّمه، فأكل الضَّبِّ حلالٌ)، انتهى[7].

وحديث الباب أخرجه المصنِّفُ أيضاً في (الأطعمة)[8] و(الاعتصام)[9]، ومسلمٌ في (الذبائح)[10]، وأبو داود في (الأطعمة)[11]، والنسائيُّ في (الصيد)[12].

---

(١) في (ج): (ابن بطال)، والقول لابن الملقن لا لابن بطال.

(٢) يُنظَر «المدوَّنة» (١/ ٥٤١).

(٣) يُنظَر «منح الجليل شرح مختصر سيد خليل» (٢/ ٤٦٢).

(٤) أجاز أكلَه المالكيَّة والشافعيَّة والحنابلةُ، أمَّا الحنفيَّة؛ فكرهوا أكلَه، قال الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٠٠): (كَرِه قومٌ أكلَ الضَّبِّ؛ منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمَّدٌ)، ثمَّ ساق أحاديثَ تدلُّ على جواز أكله، ثمَّ قال: (فثبت بتصحيح هذه الآثار أنَّه لا بأسَ بأكل الضَّبِّ، وهو القول عندنا)، ويُنظَر «الهداية» (٤/ ١٤٥٦-١٤٥٧)، «الأم» (٢/ ٢٧٤)، «المغني» (١٣/ ١١١).

(٥) يُنظَر، «التوضيح» (١٦/ ٢٩٥).

(٦) في (أ) تحتها: (حديثٌ مرَّ)، ويعني: حديث ابن عُمر رضي الله عنه أنَّه قال: سُئِل النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم عن الضَّبِّ فقال: «لست بآكله ولا محرِّمه»، أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب (١٩٤٣).

(٧) «الأم» طبعة دار الفكر (٢/ ٢٧٨).

(٨) «صحيح البخاري» باب الخبز المرقق والأكل على الخوان والسفرة (٥٣٨٩) وباب الأقط (٥٤٠٢).

(٩) «صحيح البخاري» باب الأحكام التي تُعرَف بالدلائل (٧٣٥٨).

(١٠) «صحيح مسلم» باب إباحة الضَّبِّ (١٩٤٧).

(١١) «سنن أبي داود» باب في أكل الضَّبِّ (٣٧٩٣).

(١٢) «المجتبى» باب الضَّبِّ (٧/ ١٩٩).

تنبيهٌ: قال الداوديُّ: المراد بـ(المائدة) القصعةُ والمنديلُ ونحوُهما؛ لأنَّ أنساً قال: (ما أكل عليه السلام على خِوان قطُّ)[1]، وأصل (المائدة) من (الميد) وهو العطاء، يُقال: مادني يميدني: أعطاني[2]، وقال ابن فارسٍ: (من ماد يميد؛ إذا أطعم)[3]، قال: (والخِوان -ممَّا يقال-: إنَّه اسمٌ أعجميٌّ، لكن سُئِل ثعلب: أيجوز أن يقال: إنَّ الخِوان سُمِّيَ بذلك لأنَّه يُتَخَوَّن ما عليه؟ أي: ينفض[4]، فقال: ما يَبعد ذلك)[5]، قاله ابنُ الملقِّن[6].

***

٢٥٧٦ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ : حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ: «أَهَدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟» فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ؛ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا» وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ؛ ضَرَبَ بِيَدِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلَ مَعَهُمْ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ**) بسكون النون وكسر الذال المعجمة، ابن الحزاميِّ[7]، ولأبي ذرٍّ: (ابن منذرٍ) بحذف (أل) التي للَّمْحِ[8] قال: (**حَدَّثَنَا مَعْنٌ**) بفتح الميم وسكون العين

---

(١) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب الأطعمة، باب الخبز المرقق والأكل على الخِوان والسفرة (٥٣٨٦).

(٢) يُنظَر «الاشتقاق» (٢/ ٢٨٧).

(٣) «مجمل اللغة» (ص٨٢٠) مادَّة (ميد).

(٤) كذا في (أ)، وفي (ب): (ينقض)، وفي (ج): (ينقص)، وفي مصدره: (ينتقص)، وهو الصواب؛ إذ الخون: التنقُّص.

(٥) «مجمل اللغة» (ص٣٠٧-٣٠٨) مادة (خون).

(٦) ينظر «التوضيح» (١٦/ ٢٩٦).

(٧) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٩٤) (٢٥٣): (صدوقٌ تكلَّم فيه أحمدُ لأجل القرآن، من العاشرة، مات سنة ستٍّ وثلاثين [٢٣٦هـ]، خ ت س ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٠٧) (٢٤٩).

(٨) يعني: لمح الأصل؛ و(أل) التي لِلَمْحِ الأصلِ: هي الداخلةُ على بعضِ الأعلامِ المنقولةِ ممَّا يصلح لدخول (أل) عليه، والمرادُ بها: لمحُ المعنى الذي قد كان نُقِلَ عنه العَلَم؛ ليكون هناك صلةٌ بين المعنى القديم والجديد، وذلك أنَّ أكثرَ الأعلامِ منقولٌ عن معنىً سابقٍ كان يؤدِّيه قبل أن يصير عَلَماً، فإذا دخلت عليه (أل) أفادت ملاحظةَ ذلك المعنى، يُنظَر «أوضح المسالك» (١/ ١٦٥-١٦٦) «شرح الأشموني» (١/ ٢٤٤).

المهملة، هو ابن عيسى القزَّاز المدَنيُّ[1] أنَّه قال: (**حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ**) بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء، أي: الخراسانيُّ، وثَّقه الجمهور، وتُكُلِّمَ فيه للإرجاء، لكن ذكر الحاكم أنَّه رجع عنه[2]، (**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ**) بكسر الزاي وتخفيف التحتيَّة، أي: القرشيُّ، مولى آل عثمان بن مظعون، مدنيٌّ لكنَّه[3] سكن البصرة[4] (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ**) أي: من عند غير أهله كما زاده الإمام[5] أحمد وابن حِبَّان[6] (**سَأَلَ عَنْهُ: «أَهَدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟»**) برفعهما على الخبريَّة لمبتدأ محذوف، ويجوز النصب بتقدير نحو: أجئتم به صدقة؟ (**فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ؛ قَالَ**) أي: النبيُّ عليه السلام (**لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا» وَلَمْ يَأْكُلْ**) أي: منه؛ لأنَّ الصدقة عليه حرامٌ (**وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ**) بالرفع فيه[7] كـ(صدقة) على أنَّه خبرٌ لمحذوفٍ (**ضَرَبَ**) بالبناء للفاعل؛ أي: شرع (**بِيَدِهِ**) في الأكل مسرعاً، قال في «الفتح»: (ومثله: ضرب في الأرض؛ إذا أسرع السيرَ فيها)[8] (**فَأَكَلَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**مَعَهُمْ**) أي: مع أصحابه، وثبت عقب (بيده): (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لغير أبي ذرٍّ.

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٤٢) (٦٨٢٠): (ثقةٌ ثبتٌ، قال أبو حاتم: هو أثبتُ أصحاب مالك، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان وتسعين ومئة [١٩٨هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٣٦) (٦١١٥).

(٢) وثَّقه الإمامُ أحمدُ في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٣٨) (٣٥٥١) وأبو حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٠٧) (٣٠٧) وغيرُهما، وقال يحيى بن مَعِين في «تاريخه» رواية الدارميِّ (١/ ٧٧) (١٧٩): (لا بأس به)، وقال ابنُ حِبَّا ن في «الثقات» (٦/ ٢٧): (روى أحاديثَ مستقيمةً تشبه أحاديثَ الأثبات، وقد تفرَّد عنِ الثِّقات بأشياء معضلات)، وقال ابنُ حجرٍ في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣١) (٢٣١): (الحقُّ فيه أنَّه ثقةٌ صحيحُ الحديث إذا روى عنه ثقةٌ، ولم يثبت غلوَّه في الإرجاء ولا كان داعيةً إليه)، وقال في «تقريب التهذيب» (ص٩٠) (١٨٩): (ثقةٌ يُغرِب، وتُكُلِّمَ فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه، من السابعة، مات سنة ثمانٍ وستِّين [١٦٨هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢/ ١٠٨) (١٨٦).

(٣) (مدني لكنه): ليس في (ج).

(٤) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٧٩) (٥٨٨٨): (ثقةٌ ثبتٌ، ربَّما أرسل، من الثالثة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢١٧) (٥٢٢٢).

(٥) (الإمام): مثبت من (ج).

(٦) «مسند الإمام أحمد» (٢/ ٣٠٢) (٨٠١٤) «صحيح ابن حبَّان» (١٤/ ٢٩٤) (٦٣٨٢).

(٧) (فيه): ليس في (ج).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٤١).

والمطابقة في قوله: (فأكل معهم...) إلى آخره، لأنَّ أكلَه معهم يدلُّ على قبولها[1].

***

٢٥٧٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَحْمٍ، فَقِيلَ: تُصُدِّقَ عَلَى بَرِيرَةَ، قَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**) بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، هو المشهور ببُندار قال: (**حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**) بضمِّ الغين المعجمة، هو لقب محمَّد بن جعفر البصريُّ[2]، قال: (**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج (**عَنْ قَتَادَةَ**) أي: ابن دِعامة[3] (**عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أُتِيَ**) بالبناء للمجهول (**النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَحْمٍ، فَقِيلَ: تُصُدِّقَ بِهِ**) وسقط (به) من بعض النسخ[4] (**عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»**) أي: لأنَّها أهدته لنا، وكأنَّه يريد عليه السلام نفسَه الشريفةَ وأهلَ بيته الطاهرات، أو نفسَه الكريمة معظِّماً لها تحديثاً بنِعَمِ الله تعالى عليه، قال في «الفتح»: (وشاهدُ الترجمة منه[5] [٣٥٤/ أ] قولُه: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»، فيُؤخَذ منه أنَّ التحريمَ إنَّما هو على الصفة[6] لا على العين، ووقع في رواية أبي ذرٍّ الهرويِّ: فقيل للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم: هذا تُصُدِّق به على بَرِيرة، فقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «هو لها صدقة ولنا هديَّة».

(١) في (أ، ب): (قبولها)، والمثبت هو الصواب؛ وذلك لأنَّ الأكل من الهديَّة فقط.

(٢) لقَّبه غُنْدراً ابنُ جُرَيجٍ؛ وذلك لأنَّه أكثر الشغب عليه، فقال له: اسكت يا غندر، وأهل الحجاز يسمون المشغب غندراً، يُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥) (٥١٢٠)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٩٦) (١٢٩)، قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٧٢) (٥٧٨٧): (ثقةٌ صحيحُ الكتابِ، إلَّا أنَّ فيه غفلةً، من التاسعة، مات سنة ثلاثٍ -أو أربع- وتسعين [١٩٣هـ]، ع).

(٣) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٥٣) (٥٥١٨): (ثقةٌ ثبتٌ، يُقال: وُلِدَ أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة [يعني: ومئة]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٩٨) (٤٨٤٨).

(٤) وسقط في «اليونينية».

(٥) في (ج): (من).

(٦) في (أ): (الصيغة)، وهو تحريف.

ووقع لغير أبي ذرٍّ هنا: فقال صلَّى الله عليه وسلَّم: «هذا تُصدِّق به على بَرِيرة؟ هو لها صدقةٌ، ولنا هديَّة»، فجعل السؤالَ والجوابَ مِن كلامه صلَّى الله عليه وسلَّم، والأوَّلُ أصوبُ، وهو الثابتُ في غير هذه الرواية أيضاً[1])[2].

وحديثُ الباب أخرجه المصنِّفُ أيضاً في (الزُّهد)[3]، ومسلمٌ في (الزكاة)[4]، وأبو داودَ والنَّسائيُّ[5].

***

٢٥٧٨ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ، وَأَنَّهُمُ اشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وَأُهْدِيَ لَهَا لَحْمٌ، فَقَالَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا تُصُدِّقَ عَلَى بَرِيرَةَ، هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ». وَخُيِّرَتْ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: زَوْجُهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ، قَالَ شُعْبَةُ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنْ زَوْجِهَا، قَالَ: لَا أَدْرِي، أَحُرٌّ أَمْ عَبْدٌ.

---

(١) كلام الحافظ هذا في حديث عائشة رضي الله عنها الآتي، لا في حديث أنسٍ هذا، فكان الأولى أن يسوقه المصنِّف بعد قوله في الحديث (٢٥٧٩): («**فَقَالَ النَّبِيِّ**» ولأبي ذرٍّ: «فقيل للنبيِّ» «**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**»؛ فعلى رواية الأكثر يكون السؤال والجواب من قول النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، بخلافه على رواية أبي ذرٍّ)، والله أعلم، وقائلُ: (تُصُدِّق به على بَرِيرة) عائشةُ رضي الله عنها، ففي «صحيح البخاريِّ» في (كتاب الزكاة) (باب الصدقة على موالي أزواج النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم) (١٤٩٣) من حديثها رضي الله عنها: (**فقلت**: هذا ما تُصُدِّق به على بريرة ، فقال: «هو لها صدقة، ولنا هدية»).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٢).

(٣) لم أقف عليه في (الزهد)، وإنَّما أخرجه البخاريُّ في (الزكاة) في (باب إذا تحوَّلت الصدقة) (١٤٩٥)، وقد عزاه المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (١/ ٣٢٣) (١٢٤٢) إلى (كتاب الزهد)، وتعقَّبه الحافظُ ابن حجر في «النكت الظِّراف» -بهامش «التحفة»- فقال: (هذه الطريق في «الزكاة» لا في «الزهد»).

(٤) «صحيح مسلم» باب إباحة الهدية للنَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ولبني هاشم وبني المطلب وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة (١٠٧٤).

(٥) «سنن أبي داود» كتاب الزكاة، باب الفقير يهدي للغنيِّ من الصدقة (١٦٥٥)، «المجتبى» كتاب العمرى، باب عطيَّة المرأة بغير إذن زوجها (٦/ ٢٨٠).

وبالسَّنَد قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**) هو السابقُ فيما قبله، قال[1]: (**حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**) قال: (**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ**) أي: ابن محمَّد بن أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه، وُلِدَ في حياة عائشة رضي الله عنها[2] (**قَالَ**) أي: شعبة: (**سَمِعْتُهُ**) أي: الحديثَ الآتيَ قريباً (**مِنْهُ**) أي: من عبد الرحمن المذكور (**عَنِ الْقَاسِمِ**) أي: والد عبد الرحمن[3] (**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ**) أي: عائشة (**بَرِيرَةَ**) بوزن (كَرِيمة)، (**وَأَنَّهُمْ**) أي: مواليها[4] (**اشْتَرَطُوا**) أي: على عائشة (**وَلَاءَهَا**) بفتح الواو والمدِّ، أي: لهم (**فَذُكِرَ**) بالبناء للمفعول (**لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: لعائشة (**اشْتَرِيهَا**) أي: بَرِيرة (**فَأَعْتِقِيهَا**) بالفاء وقطع الهمزة، وفي بعض النسخ: (وأعتقيها)؛ بالواو، (**فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**)، وهذا الحديث تقدَّم مراراً مع الكلام عليه[5].

---

(١) (قال): مثبت من (ج).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٤٨) (٣٩٨١): (ثقةٌ جليلٌ، قال ابن عُيَينة: كان أفضلَ أهل زمانه، من السادسة، مات سنة ستٍّ وعشرين [١٢٦هـ]، وقيل: بعدها، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٤٧) (٣٩٣١).

(٣) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٥١) (٥٤٨٩): (ثقةٌ، أحدُ الفقهاء بالمدينة، قال أيوبُ: ما رأيتُ أفضلَ منه، من كبار الثالثة، مات سنة ست ومئة على الصحيح [١٠٦هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٢٧) (٤٨١٩).

(٤) اختُلِف في مواليها؛ **فقيل**: كانت مولاةً لبعض بني هلال، **وقيل**: كانت مولاةً لأبي أحمد بن جحش، قال الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٢٥٢) (١٧٧): (وفي هذا القول نظرٌ)؛ وذلك لأنَّ زوجَها مغيث هو الذي كان مولى أبي أحمد بن جحش، **وقيل**: مولاة أناسٍ من الأنصار، وفي «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٧٥٢) (١١٧٣): (**قيل**: كانت لعتبة بن أبي لهب) وخطَّأ الحافظُ في «الإصابة» (٤/ ٢٥٢) (١٧٧) هذا القولَ؛ وذلك لأنَّ أيمنَ مولى عتبة سأل عائشةَ رضي الله عنها عن حُكم هذه المسألة، فذَكَرَتْ له قصَّةَ بَرِيرةَ، أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب المكاتب، باب إذا قال المكاتَب: اشتري وأعتقني، فاشتراه لذلك (٢٥٦٥)، وقال في «الفتح» (٩/ ٣١٦) (٥٢٧٩): (وهو وهمٌ مِن قائله، انتقل وهمه من أيمنَ أحدِ رواةِ قصَّة بَرِيرة عن عائشة إلى بَرِيرة)، وفي «الرَّوض الأُنُف» (٤/ ٢٠): (اشترتها عائشة من بني كاهل)، يُنظَر «التلقيح» (١/ ق٢٩٨/ أ).

(٥) تقدَّم هذا الحديث عشر مرَّاتٍ؛ أوَّلها في كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد (٤٥٦) وتقدم في الزكاة، باب الصدقة على موالي أزواج النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم (١٤٩٣) وفي البيوع في موضعين: في باب البيع والشراء مع النساء (٢١٥٥) وفي باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحلُّ (٢١٦٨) وفي كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته (٢٥٣٦) وفي كتاب المكاتب في مواضعَ: في أوَّل الكتاب (٢٥٦٠) معلَّقاً، وفي باب ما يجوز من شروط المكاتب (٢٥٦١) وباب استعانة

(**وَأُهْدِيَ**) بالبناء للمفعول، بمعنى تُصُدِّق[1] (**لَهَا**) أي: لبَرِيرة (**لَحْمٌ**) نائب فاعله، وفي نسخة: (وأهدت لها لحماً)، فضمير (أهدت) لعائشة (**فَقَالَ النَّبِيِّ**) ولأبي ذرٍّ: (فقيل للنبيِّ) (**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**)؛ فعلى رواية الأكثر يكون السؤال والجواب من قول النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، بخلافه على رواية أبي ذرٍّ[2]: (**هَذَا**) أي: اللحم (**تُصُدِّقَ**) ببنائه للمفعول (**بِهِ**) سقطت من أكثر النُّسخ[3] (**عَلَى بَرِيرَةَ؟ فَقَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وثبت في بعض النسخ، (**هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ**)، وجملة (**وَخُيِّرَتْ**) بالخاء المعجمة، مبنيٌّ للمفعول، أي: صارت بَرِيرةُ مخيَّرةً بين بقاء نكاحها وبين فسخه، وقد اختارت الفسخَ.

وقوله: (**قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ**) أي: ابن القاسم، وقولُه[4]: (**زَوْجُهَا**) -أي: زوجُ بَرِيرةَ مغيثٌ- مبتدأٌ خبرُه: (**حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ؟**) شكٌّ[5] مِن عبد الرحمن ، والجملة مقول القول، (**قَالَ شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج: (**سَأَلْتُ**) وفي بعض النسخ: (ثمَّ سألتُ) (**عَبْدَ الرَّحْمَنِ**) أي: ابن القاسم (**عَنْ زَوْجِهَا**) أي: زوج بَرِيرة، وهو مُغِيث: هل كان حرّاً أو عبداً؟ (**قَالَ: لَا أَدْرِي أَحُرٌّ أَمْ عَبْدٌ**) بهمزة الاستفهام، وبـ(أم) بالميم للأكثر، ووقع لأبي ذرٍّ: (أو عبد) بـ(أو)[6]، والمشهور أنَّه عبدٌ، وهو قولُ مالكٍ والشافعيِّ، وعليه أهل الحجاز، وخالف العراقيُّون فقالوا: إنَّه كان حرّاً[7]، وعلى كونه عبداً؛ فاختيارُ بَرِيرةَ الفسخَ لَمَّا عتقَت مُتَّفقٌ عليه، بخلاف ما لو كان حرّاً؛

المكاتب وسؤاله الناس (٢٥٦٣) وباب بيع المكاتب إذا رضي (٢٥٦٤) وباب إذا قال المكاتب: اشتري وأعتقني، فاشتراه لذلك (٢٥٦٥).

(١) قوله: (بمعنى: تصدق) جاء في النسخ -وهو في (أ) مستدرك- بعد قوله: (أهدت)، ولعل مكانه هنا هو الصواب.

(٢) تقدَّم كلام الحافظ في الحديث السابق (٢٥٧٧)، وأنَّ الصوابَ روايةُ أبي ذرٍّ.

(٣) وسقطت في «اليونينية».

(٤) (وقوله): ليس في (ج).

(٥) لعلَّ الأولى أن يقول: سؤالٌ من عبد الرحمن.

(٦) وكلاهما جائزٌ قياساً؛ وذلك لأنَّ الهمزة للاستفهام، لا للتسوية، يُنظَر «مغني اللبيب» (ص٦٣-٦٤).

(٧) أخرج البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب الطلاق، باب شفاعة النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في زوج بريرة (٥٢٨٣) عن ابن عباس رضي الله عنه: أن زوج بَريرة كان عبداً يقال له: مغيث، كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته، وأخرج في كتاب الفرائض، باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط (٦٧٥١) عن الحَكَم بنِ عُتَيبة قال: (وكان زوجها حرّاً)، قال البخاريُّ: (وقول الحكم مرسل)، وأخرج في كتاب الفرائض أيضاً، باب ميراث السائبة (٦٧٥٤) عن الأسود بن يزيدَ النَّخَعيِّ: (كان زوجها حرّاً)، قال البخاريُّ: (قول الأسود منقطع)، قال الحافظُ في «الفتح» (١٢/ ٤١): (وقولُ ابنِ

فلا خيار لها عند الشافعيَّة[1]، وقال الحنفيَّة: إذا عتقتِ الأمَة المُزوَّجة؛ فلها الخيار في [٣٥٤/ ب] فسخ النكاح مطلقاً، حُرّاً كان الزوج أم عبداً[2].

وحديثُ الباب أخرجه مسلمٌ في (العتق) و(الزكاة)[3]، والنسائيُّ في (البيوع) و(الفرائض) و(الطلاق) و(الشروط)[4].

قال الكرمانيُّ: (وهذه المرَّة الحاديةَ عشرَ[5] من ذِكر حديث بَرِيرة)[6].

***

٢٥٧٩ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فَقَالَ: «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ بَعَثَتْ بِهِ أُمُّ عَطِيَّةَ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتَ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا».

عبَّاسٍ أصحُّ؛ لأنَّه ذكر أنَّه رآه، وقد صحَّ أنَّه حضر القصَّةَ وشاهدها، فيترجَّح قولُه على قولِ مَن لم يشهدها، فإنَّ الأسودَ لم يدخل المدينةَ في عهد رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وأمَّا الحَكَم فوُلِدَ بعد ذلك بدهرٍ طويلٍ).

(١) يُنظَر «الأم» (٥/ ١٣١-١٣٣)، وهو مذهب المالكيَّة والحنابلة، يُنظَر «المدوَّنة» (٢/ ٨٤)، «المغني» (٩/ ٤٨٧).

(٢) يُنظَر «الدر المختار» (٣/ ١٧٦-١٧٧)، «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (٣/ ٢١٥).

(٣) «صحيح مسلم» كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق (١٥٠٤) (١٢)، كتاب الزكاة، باب إباحة الهدية للنَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ولبني هاشم وبني المطلب وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة (١٠٧٥).

(٤) «المجتبى» كتاب البيوع، باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصحُّ البيع ويبطل الشرط (٧/ ٣٠٠)، كتاب الطلاق، باب خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك (٦/ ١٦٤-١٦٥)، «سنن النسائيِّ الكبرى» كتاب الفرائض، باب ذكر الولاء (٦٣٧٢)، وليس في «سنن النسائي» المطبوع كتاب الشروط.

(٥) كذا في النسخ: (عشر)، والصواب: (عشرة)؛ لأن العدد (عشرة) يوافق المعدود في التذكير والتأنيث إذا كان مركباً، وقد تقدَّم ذكر المرات العشر (ص٢٢٢- ٢٢٣).

(٦) «الكواكب الدراري» (١١/ ١١٧).

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ**) بضمِّ الميم وكسر المثنَّاة الفوقيَّة (**أَبُو الْحَسَنِ**) بفتح الحاء والسين المهملتين[1] قال: (**أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**) أي: الطحَّان الواسطيُّ[2] (**عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ**) بفتح الحاء المهملة وتشديد الذال المعجمة والمدِّ[3]، (**عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ**) هي أخت محمَّد[4] (**عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ**) بفتح العين وكسر الطاء المهملة وتشديد التحتيَّة، واسمها نُسَيبة -مصغَّراً- وكانت أنصاريَّةً (**قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ**) رضي الله عنها (**فَقَالَ**) أي: لعائشة: (**[5]عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟**) أي: للأكل، ولأبي ذرٍّ: (أعندكم) بإثبات همزة[6] الاستفهام، (**فَقَالَتْ: لَا**) أي: لا شيءَ عندنا (**إِلَّا شَيْءٌ**) بالرفع بدلٌ من محلِّ (شيء) المقدَّر[7] (**بَعَثَتْ**) بسكون تاء التأنيث آخره (**بِهِ**) أي: بالشيء (**أُمُّ عَطِيَّةَ**) فاعل (بَعَثَت) (**مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتَ**) بفتح الفوقيَّة خطاباً للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**إِلَيْهَا**) أي: إلى بَرِيرة[8] (**مِنَ الصَّدَقَةِ**) وفي رواية أبي ذرٍّ: (بُعِث إليها من الصدقة) ببناء (بعث) للمجهول من غير فوقيَّة آخره، وهو الصواب، كذا في

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٠٨) (٦٣١٨): (ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة ستٍّ وعشرين [٢٢٦هـ]، خ)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٤٩١) (٥٦٢٦).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص١٨٩) (١٦٤٧): (ثقةٌ ثبتٌ، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين [١٨٢هـ] وكان مولده سنة عشرٍ ومئة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٨/ ٩٩) (١٦٢٥).

(٣) قال محمَّد بن سعد في «الطبقات الكبير» (٩/ ٢٥٨) (٤٠٥٤): (لم يكن بحذَّاءٍ، ولكن كان يجلس إليهم، وقال فهد بن حيَّان القيسيُّ: لم يَحْذُ خالدٌ قطُّ، وإنَّما كان يقول: احذُوا على هذا النحو، ولُقِّب الحذَّاءَ)، قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص١٩١) (١٦٨٠): (ثقةٌ يُرسِل، من الخامسة، وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضُهم دخولَه في عمل السلطان، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٨/ ١٧٧) (١٦٥٥).

(٤) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٧٤٥) (٨٥٦١): (ثقةٌ، من الثالثة، ماتت بعد المئة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٥/ ١٥١) (٧٨١٥).

(٥) زيدفي (ج): (هل)، وليست في «الصحيح».

(٦) في (ج): (بهمزة).

(٧) قال ابنُ مالكٍ في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص٢٧٩): (فيه شاهدٌ على إبدالِ ما بعدَ «إِلَّا» مِنْ محذوفٍ؛ لأنَّ الأصلَ: لا شيء عندَنا إلَّا شيءٌ بَعَثَتْ به أُمُّ عطيَّةَ).

(٨) لعلَّ هذا انتقالُ حفظٍ من المصنِّف رحمه الله من قصَّة أمِّ عطيَّة إلى قصَّة بريرة رضي الله عنهما، والله أعلم؛ إذ المبعوث إليها هنا أمُّ عطيَّة رضي الله عنها.

«القَسطلَّانيِّ»[1]، ونسبها في «الفتح» للكُشْمِيهَنيِّ[2]، (**قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (**إِنَّهَا**) أي: الشاة، وللحمَّويِّ والمستملي: (إنَّه) أي: الشيء (**قَدْ بَلَغَتْ**) بغين معجمة مفتوحة فتاء تأنيث ساكنة؛ أي: قد وقعت الشاة (**مَحِلَّهَا**) بفتح الميم وكسر الحاء المهملة، وفي رواية غيره بفتح الحاء[3]، اسمٌ يقع على الزمان والمكان، أي: زال عنها حكم الصدقة المحرَّمة عليَّ، وصارت لي حلالاً[4]، ففيه دليلٌ على أنَّ الحرمة للصفة لا للعين كما مرَّ[5].

ومطابقةُ الحديثِ للترجمة باعتبار المفهوم[6]؛ فافهم.

تنبيهٌ: قد علمتَ أنَّ أمَّ عطيَّة اسمُها نُسَيْبَة؛ بنونٍ فسينٍ مهملة فياء تصغير فموحَّدة فهاء تأنيث[7]، ووقع للإسماعيليِّ أوَّلاً ضبطُها بفتح النون مكبَّراً، ثمَّ أخرجه من وجهٍ آخَرَ بالتصغير، وهو الصواب، ثمَّ أخرجه من طريق ابن شهابٍ عن الحذَّاء عن أمِّ عطيَّة قالت: بعثتُ إلى نسيبةَ الأنصاريَّةِ بشاةٍ، فأرسلت إلى عائشة منها، فقال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «عندكم شيء؟» قالت: لا، إلَّا ما أرسلتْ به نسيبةُ...؛ الحديث، قال الإسماعيليُّ: (هذا يدلُّ على أنَّ نسيبةَ غيرُ أمِّ عطيَّة)[8]، قال في «الفتح»: (قلت: سببُ ذلك تحريفٌ وقع في روايته في قوله: «بعثتُ»، والصواب: «بُعِث» على البناء للمجهول) قال: (وفيه نوعُ تجريدٍ؛ لأنَّ أمَّ عطيَّة

---

(١) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤٠)، وعزاه للحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/ ٢٤٢).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٢) وفيه وفي «الإرشاد»: (بُعِثَت) بإثبات التاء، وما هنا هو الصواب، إذ في نسخة أبي ذرٍّ (ق٨٢): (بُعِثَ).

(٣) قال العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٣٦): (بفتح الحاء، وفي رواية الكُشميهنيِّ بكسرها).

(٤) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٤٣٢) مادة (حلل)، «لسان العرب» (١١/ ١٦٣-١٦٤) مادَّة (حلل)، «فتح الباري» (٥/ ٢٤٢).

(٥) يُنظَر ما مر (ص٢٢٠).

(٦) قال العيني في «عمدة القاري»: (١٣/ ١٣٦): (مطابقته للترجمة تؤخذ من معنى قوله: «إنها بلغت محلها» لأن معناه: قد زال عنها حكم الصدقة وصارت حلالاً لنا).

(٧) قال الخطيب البغداديُّ في «الأسماء المبهمة» (ص٣١٠): (ذكر عليُّ بن المَدِينيِّ أنَّ عبدَ العزيز بنَ المختار سمَّى أمَّ عطيَّة نُسَيبةَ؛ بضمِّ النون، وأنَّ يزيدَ بن زُرَيع سمَّاها نَسيبة؛ بفتح النون)، وقال ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣٣٧-٣٣٨): (أمَّا نُسَيبة بضمِّ أوَّله وفتح ثانيه؛ فهي نُسَيبة أمُّ عطيَّة الأنصاريَّة...، وأمَّا نَسِيبة بفتح أوَّله وكسر ثانيه؛ فهيَّ أمُّ عُمارة نَسِيبَة بنت كعب الأنصاريَّة).

(٨) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٢).

أخبرت عن نفسها بِمَا يُوهِم أنَّ الذي يُخبر عنها غيرها) انتهى[1]؛ فتأمَّله، ثمَّ قال فيه: (استشكلت قصَّة عائشة في حديث أمِّ عطيَّة مع حديثها في قصَّة بَرِيرة؛ لأنَّ شأنَهما واحدٌ، وقد أعْلَمَهَا النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم في كلٍّ منهما بما حاصله أنَّ الصَّدَقة إذا قبضها مَن يحلُّ له أخذُها ثمَّ تصرَّف فيها؛ زال عنها حكم الصدقة، وجاز لِمَن حرمت عليه أن يتناول منها إذا أُهديَت له أو بِيعت، فلو تقدَّمت إحدى القصَّتين على الأُخرى [٣٥٥/ أ] لأغنى ذلك عن إعادة ذِكر الحكم، ويبعُد أن تقع القصَّتان دفعةً واحدةً)[2].

ومرَّ الحديثُ في (باب إذا تحوَّلت الصدقة) من (كتاب الزكاة)[3].

***

(١) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٢).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٣).

(٣) «صحيح البخاري» (١٤٩٤).

٨- بابُ مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ.

(**بابُ مَنْ أَهْدَى**) أي: بيان حكم مَن أهدى شيئاً (**إِلَى صَاحِبِهِ**) أي: صديقه (**وَتَحَرَّى**) بفتح الفوقيَّة والحاء المهملة والراء المشدَّدة؛ أي: قصد المُهْدِي (**بَعْضَ نِسَائِهِ**) أي: المُهدَى إليه (**دُونَ بَعْضٍ**) أي: منهنَّ.

ويحتمل تنوين (باب) فجواب (مَن) محذوف؛ أي: فله ذلك كما يُعلم من الحديث.

***

٢٥٨٠ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمِي.

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِنَّ صَوَاحِبِي اجْتَمَعْنَ، فَذَكَرَتْ لَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ**) أي: الواشحيُّ قال: (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ**) بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم (**ابْنُ زَيْدٍ**) أي: ابن درهم الجهضميُّ[1] (**عَنْ هِشَامٍ**) بكسر الهاء، ولأبي ذرٍّ زيادة: (ابن عروة)، (**عَنْ أَبِيهِ**) أي: عروة بن الزبير بن العوام[2]، (**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ**) أي: من الصحابة (**يَتَحَرَّوْنَ**) بفتح الراء المشدَّدة؛ أي: يقصدون (**بِهَدَايَاهُمْ يَوْمِي**) أي: الذي يكون فيه عندي رسول الله من أيَّام القَسْم بين زوجاته، وزاد الإسماعيليُّ عن حمَّاد بن زيدٍ بهذا الإسناد: (فاجتمعن صواحبي إلى أمِّ سلمة فقُلْنَ لها: خبِّري رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان)[3]، (**وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ**) بفتحات، إحدى زوجاتِه عليه السلام، واسمُها هند، (**إِنَّ صَوَاحِبِي**) بالإضافة إلى ياء المتكلِّم، تعني بهنَّ بقيَّةَ أمَّهات المؤمنين، (**اجْتَمَعْنَ**) أي: عندي (**فَذَكَرَتْ**) بسكون التاء، أي: أمُّ سَلَمَة (**لَهُ**) أي: للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم الكلامَ الذي قُلْنَهُ من أنَّه عليه السلام يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان (**فَأَعْرَضَ**)

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص١٧٨) (١٤٩٨): (ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، قيل: إنَّه كان ضريراً، ولعلَّه طرأ عليه لأنَّه صحَّ أنَّه كان يكتب، من كبار الثامنة، مات سنة تسع وسبعين [١٧٩هـ] وله إحدى وثمانون سنة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٣٩) (١٤٨١).

(٢) (ابن العوام): مثبت من (ب، ج).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٤).

أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**عَنْهَا**) أي: عن أمِّ سلمة، أي: لم يلتفت لِمَا[1] قالته، وفيه التفاتٌ على طريقةِ السَّكَّاكيِّ[2]، وفي بعض النسخ: (عنهنَّ) أي: عن أمَّهات المؤمنين، ويناسبه قول الكرمانيِّ: («فذكرت» أي: النساء)[3].

قال في «الفتح»: (هكذا أورده مختصراً جدّاً، وقد أخرجه أبو عَوانة وأبو نُعَيم والإسماعيليُّ من طريق محمَّدِ بنِ عُبَيد[4]، ورواه الإسماعيليُّ وخَلَفُ بنُ هشامٍ[5]؛ كلاهما عن حمَّاد بن زيدٍ بهذا الإسناد بلفظ: «كان النَّاسُ يتحرَّون بهداياهم يومَ عائشةَ، فاجتمعن صواحبي إلى أمِّ سَلَمَةَ، فقُلْنَ لها: خبِّري رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أن يأمرَ الناسَ أن يهدوا له حيث كان، قالت: فذكرَتْ ذلك أمُّ سَلَمة للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم،

---

(١) في (ج): (إلى ما).

(٢) المشهورُ عند الجمهور أنَّ الالتفات هو التعبير عن معنىً بطريقٍ من الطرق الثلاثة -التكلُّم والخطاب والغيبة- بعد التعبير عنه بطريقٍ آخَرَ منها، وهذا أخصُّ مِن تفسير السكاكيِّ؛ لأنَّه أراد بالنقل أن يُعَبَّر بطريقٍ من هذه الطرق عمَّا عبَّر عنه بغيره، أو كان مقتضى الظاهر أن يُعَبَّر عنه بغيره منها، فكلُّ التفاتٍ عندهم التفاتٌ عنده مِن غير عكسٍ، يُنظَر «مفتاح العلوم» (ص٨٦)، «الإيضاح في علوم البلاغة» (ص٧٢-٧٣)، **والسكَّاكيُّ** هو الإمامُ سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد بن عليٍّ، أبو يعقوبَ السكَّاكيُّ الخوارزميُّ، إمامٌ عالمٌ متبحِّرٌ في فنونٍ شتَّى خصوصاً المعاني والبيان، صاحبُ «مفتاح العلوم» الذي فيه اثنا عشر عِلماً من علوم العربيَّة، وُلِدَ سنة (٥٥٥هـ)، تُوُفِّيَ بخوارزم سنة (٦٢٦هـ)، يُنظَر «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢/ ٢٢٥) (٧٠٦)، «بغية الوعاة» (٢/ ٣٥٢) (٢٢٠٥)، «شذرات الذهب» (٧/ ٢١٥).

(٣) «الكواكب الدراري» (١١/ ١١٨).

(٤) «مستخرج أبي عوانة» (١٨/ ٥٩٧- ٥٩٨) (١٠٧٦٠) طبعة الجامعة الإسلامية، «مستخرج أبي نعيم» (٤٣٩)، وساق الحافظُ روايةَ الإسماعيليِّ في «تغليق التعليق» (٣/ ٣٥٣)، ومحمد بن عبيد هو ابن حِسَابٍ الغُبَريُّ البصريُّ، قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٩٥) (٦١١٥): (ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين [٢٣٨هـ] م د س)، وينظر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٦٠) (٥٤٤١).

(٥) هو خَلَفُ بن هشام بن ثعلب بن خلف الأسدي البغداديُّ، أبو محمَّدٍ البزَّار المقرئ، روى قراءةَ حمزةَ الزَّيَّاتِ بواسطة سُلَيم بن عيسى، واختار لنفسه قراءةً فكان أحدَ العشرة، وُلِدَ سنة (١٥٠هـ)، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وطلب العلم وهو ابنُ ثلاثَ عشرةَ سنةً، كان ثقةً حافظاً حُجَّةً زاهداً عالماً عابداً، تُوُفِّيَ ببغداد في جمادى الآخرة سنة (٢٢٩هـ) وقد شارف الثمانين، يُنْظَر «معرفة القرَّاء الكبار» (١/ ٤١٩) (١٤٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٧٦) (٢٠٣)، «غاية النهاية» (١/ ٢٧٢) (١٢٣٥).

قالت: فأَعْرَضَ عنِّي، قالت: فلمَّا عاد إليَّ ذكرتُ له ذلك، فأعرض عنِّي...» الحديث[1])، انتهى[2]، وبما زاده الإسماعيليُّ وخَلَف يُعلَم أنَّ في رواية المصنِّف هنا طيّاً لا بُدَّ من تقديره ليظهر معناه.

وأخرجه المصنِّف في (مناقب عائشة) مطوَّلاً لكنَّه مرسَلٌ[3] على ما في «الفتح»[4]، وفي «طبقات ابن سعد» في (طبقات النساء) من حديث أمِّ سلمة رضي الله عنها قالت: كان الأنصار يكثرون إلطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم، سعد بن عبادة وسعد بن معاذ وعمارة بن حزم[5] وأبو أيُّوبَ رضي الله[6] عنهم؛ وذلك لقُرْبِ جوارهم من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[7].

***

٢٥٨١ـ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّ حِزْبَيْنِ: فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسَوْدَةُ، وَالْحِزْبُ الآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةٌ، يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَّرَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ بَعَثَ صَاحِبُ الْهَدِيَّةِ إِلَى رَسُولِ

---

(١) أخرج حديثَ خلفِ بن هشام ابنُ شاهين في «شرح مذاهب أهل السُّنَّة» (ص٣٠١) (١٨٩).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٤).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٧٧٥)؛ وذلك أنَّ لفظه: (حدثنا هشام، عن أبيه قال: كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة)، وهذا صورته صورة الإرسال، ولكن تبين أنه موصول عن عائشة رضي الله عنها في آخر الحديث حيث قال: (فقالت عائشة: فلما كان يومي سكن)، يُنظَر «فتح الباري» (٧/ ١٣٥)، **والمرسل**: هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يُنظَر «علوم الحديث» (ص٥١)، «تدريب الراوي» (١/ ٢١٩- ٢٢٠).

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٤).

(٥) في (أ): (خزم)، وهو تصحيف، وهو عمارة بن حزم بن زيد بن لوذان الأنصاريُّ الخزرجيُّ، شهد بدراً وأُحُداً وسائر المشاهد مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وكان معه راية بني مالك بن النَّجَّار في غزوة الفتح، استُشهِد يوم اليمامة رضي الله عنه، يُنظَر «الاستيعاب» (ص٥١٩) (١٨٥٤)، «الإصابة» (٢/ ٥١٣) (٥٧١١).

(٦) اسم الجلالة ليس في (أ).

(٧) «الطبقات الكبير» (١٠/ ١٥٦-١٥٧).

اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَكَلَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِي رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمُ النَّاسَ فَيَقُولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً فَلْيُهْدِهِ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ بُيُوتِ نِسَائِهِ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئاً، فَسَأَلْنَهَا، فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئاً، فَقُلْنَ لَهَا: فَكَلِّمِيهِ ، قَالَتْ: فَكَلَّمَتْهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضاً فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئاً، فَسَأَلْنَهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئاً، فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِيهِ حَتَّى يُكَلِّمَكِ، فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتْهُ، فَقَالَ لَهَا: «لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ»، قَالَتْ: فَقَالَتْ: أَتُوبُ إِلَى اللهِ مِنْ أَذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ.

ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَرْسَلْنَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللهَ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ: «يَا بُنَيَّةُ، أَلَا تُحِبِّينَ مَا أُحِبُّ؟» قَالَتْ: بَلَى، فَرَجَعَتْ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرَتْهُنَّ، فَقُلْنَ: ارْجِعِي إِلَيْهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ.

فَأَرْسَلْنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، فَأَتَتْهُ فَأَغْلَظَتْ، وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَنْشُدْنَكَ اللهَ الْعَدْلَ فِي بِنْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ، فَرَفَعَتْ صَوْتَهَا حَتَّى تَنَاوَلَتْ عَائِشَةَ وَهِيَ قَاعِدَةٌ فَسَبَّتْهَا، حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ، قَالَ: فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسْكَتَتْهَا، قَالَتْ: فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَائِشَةَ وَقَالَ: «إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ».

قَالَ الْبُخَارِيُّ: الْكَلَامُ الأَخِيرُ قِصَّةُ فَاطِمَةَ يُذْكَرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ. وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَرَجُلٍ مِنَ الْمَوَالِي، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنَتْ فَاطِمَةُ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**) أي: ابن أبي أويس قال: (**حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**أَخِي**) هو أبو بكر عبد الحَميد بن أبي أُوَيس[1] (**عَنْ سُلَيْمَانَ**) أي: ابن بلال[2] (**عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ**) أي: عروة بن الزبير بن العوام (**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا**) ومن لطائف هذا الإسناد أنَّ رواته[3] كلَّهم مدنيُّون، وأنَّ فيه روايةَ الأخ عن أخيه، والابن عن أبيه، (**أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) وجملتهنَّ تسعُ نسوةٍ سنفصِّلهنَّ، وقوله: (**كُنَّ حِزْبَيْنِ**) خبر (أنَّ) و(حِزبَين) بكسر الحاء المهملة وسكون الزاي، تثنية (حِزْب)، خبر (كنَّ)؛ أي: طائِفَتَين وفِرْقَتَين، ويُجمع على (أحزابٍ)، (**فَحِزْبٌ فِيهِ**) أي: في الحزب (**عَائِشَةُ**) [٣٥٥/ ب] أي: بنت أبي بكرٍ، (**وَحَفْصَةُ**) أي: بنت عُمَرَ، (**وَصَفِيَّةُ**) بفتح الصاد؛ أي: بنت حُيَيٍّ الخيبريَّة، (**وَسَوْدَةُ**) أي: بنت زمعة العامريَّة، (**وَالْحِزْبُ**) مبتدأ (**الآخَرُ**) -بفتح الخاء- صفتُه (**أُمُّ سَلَمَةَ**) أي: بنتُ أبي أُمَيَّة (**وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) عطفٌ على (أمّ سَلَمة)، والجميع خبرُ (والحزب)، و(سائر) بمعنى: باقي، وهنَّ: زينبُ بنت جحشٍ الأَسَديَّة وميمونة بنت الحارث الهلاليَّة وأمُّ حبيبة رملةُ بنتُ أبي سفيان الأمويَّة وجويرية بنت الحارث المصطلقيَّة رضي الله عنهنَّ[4]، ولم يعدُّوا منهنَّ زينبَ بنتَ خزيمة أمَّ المساكين؛ لِمَا قاله ابنُ سعدٍ من أنَّها ماتت قبل أن يتزوَّج النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أمَّ سَلَمة، وأسكنَ أمَّ سلمة بيتَها لمَّا دخل بها[5]، قاله في «الفتح»[6].

(**وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ**) بضمِّ الحاء المهملة، أي: محبَّة (**رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ**) رضي الله عنها (**فَإِذَا كَانَ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةٌ**) بتشديد التحتيَّة (**يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا**) بضمِّ التحتيَّة في الفعلَين (**إِلَى**

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٣٣) (٣٧٦٧): (ثقةٌ، من التاسعة، ووقع عند الأزديِّ أبو بكر الأعشى في إسناد حديث، فنسبه إلى الوضع، فلم يُصِب، مات سنة اثنتين ومئتين [٢٠٢هـ]، خ م د ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤٤٤) (٣٧٢١).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٢٥٠) (٢٥٣٩): (ثقةٌ، من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين [١٧٧هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٧٢) (٢٤٩٦)، وفي (ج): (أبي بلال)، وهو خطأ.

(٣) في (أ): (روايته)، والمثبت هو الصواب.

(٤) روى ابنُ سعدٍ في «طبقاته» (١٠/ ١٥٧) هذا الحديثَ وفيه صواحب أمِّ سلمة رضي الله عنها مسمَّين، فذكر مَن ذكره المصنِّف وزاد زينبَ بنتَ خزيمة، وسيأتي أنَّها ماتت قبل أن يتزوَّج النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أمَّ سلمة، والله أعلم.

(٥) يُنظَر «الطبقات الكبير» (١٠/ ١٥٧-١٥٨).

(٦) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٥).

رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَخَّرَهَا) بفتح الخاء المعجمة مشدَّدةً، جواب (إذا) **(حَتَّى إِذَا كَانَ)** تحتمل التمام والنقصان **(رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ)** أي: في يوم نوبتها **(بَعَثَ)** بفتحات **(صَاحِبُ الْهَدِيَّةِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)** ولأبي ذرٍّ زيادة: (بها) أي[1]: الهديَّة **(فِي بَيْتِ عَائِشَةَ)**.

(فَكَلَّمَ) بفتحات واللام مشدَّدة **(حِزْبُ)** أي: فرقةُ **(أُمِّ سَلَمَةَ)** فاعلُ (كلَّم)، ومفعوله محذوفٌ تقديره: (أمّ سلمة)، وثبت في بعض النسخ، **(فَقُلْنَ)** أي: حزبُ أمِّ سلمة، وإنَّما أنَّثه لأنَّ المرادَ به الإناثُ **(لَهَا: كَلِّمِي)** بكسر اللام مشدَّدةً **(رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمُ النَّاسَ)** بجزم **(يُكلِّم)**، وكُسِرَ لالتقاء الساكنين[2]، وبالرفع، **(فَيَقُولُ)** تفسيرٌ لـ(يكلِّم): **(مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ)** بضمِّ الياء، مِن (أهدى) المَزِيد **(إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)** هديَّةً **(فَلْيُهْدِهِ)** بضمِّ التحتيَّة وتذكير الضمير؛ أي: الشيء المُهدَى، وللحمَّويِّ والمستملي: (فَلْيُهدها) أي: الهديَّة **(إِلَيْهِ)** وقال الحافظُ ابنُ حجر: («فَلْيُهدِ» في رواية الكُشْمِيهَنيِّ بحذف الضمير) انتهى[3]، وهو الذي في النسخة المقروءة على الميدوميِّ[4] **(حَيْثُ كَانَ)** أي: النَّبيُّ عليه السَّلام **(مِنْ بُيُوتِ نِسَائِهِ)** وسقط (بيوت) لأبي ذرٍّ.

(فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ) أي: نساءُ حِزْبِها، **(فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئاً)** أي: يوافق غَرَضَهنَّ، وإلَّا فقد ثبت أنَّه قال لها: «لا تؤذيني في عائشة»[5]، **(فَسَأَلْنَهَا)** أي: فسأل النسوةُ أمَّ سَلَمة عمَّا أجابها **(فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئاً)**.

(فَقُلْنَ لَهَا: فَكَلِّمِيهِ[6]) بالفاء، ولأبي ذرٍّ: (كلِّميه)، **(قَالَتْ)** أي: عائشةُ، وفي بعض النُّسَخ: (قال) أي: الشخص، **(فَكَلَّمَتْهُ)** بسكون التاء، أي: أمُّ سلمة **(حِينَ دَارَ إِلَيْهَا)** أي: في النوبة، **(أَيْضاً فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئاً، فَسَأَلْنَهَا)** بسكون اللام قبل نون جماعة الإناث، **(فَقَالَتْ: مَا قَالَ)** أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم **(لِي شَيْئاً، فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِيهِ حَتَّى يُكَلِّمَكِ)** (حتَّى) بمعنى (كي) أو اللام، **(فَدَارَ إِلَيْهَا)** أي: إلى أمِّ سلمة، **(فَكَلَّمَتْهُ)**

---

(١) (أي): مثبت من (ب، ج).

(٢) الجزم لأنَّه جواب الطلب.

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٥).

(٤) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤١).

(٥) لا يُسلَّم هذا، بل سياق الحديث يردُّه؛ وذلك أنَّ نساءَ حزبها قلْنَ لها بعد أن كلَّمته مرَّتين: (كلِّميه حتَّى يكلِّمك)، فهذا يدلُّ على أنَّه لم يقل لها شيئاً في المرَّتين الأوليين، وهذا القول إنَّما قاله صلَّى الله عليه وسلَّم لها في الثالثة، والله أعلم.

(٦) في (ج): (فكلمته)، والمثبت موافق لما في «الصحيح».

بسكون التاء، (**فَقَالَ لَهَا: لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ**) (في) للتعليل؛ كقوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، (**فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي**) مجزومٌ بحذف [٣٥٦/ أ] الياء (**وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ، قَالَتْ**) أي: أمُّ سَلَمة: (**فَقُلْتُ**)، وفي بعض النسخ: (قالت -أي: عائشة-: فقالت) أي: أمُّ سَلَمة: (**أَتُوبُ إِلَى اللهِ مِنْ أَذَاكَ**) بفتح الهمزة والكاف (**يَا رَسُولَ اللهِ**).

(**ثُمَّ إِنَّهُنَّ**) أي: النسوة اللاتي هنَّ حزب أمِّ سَلَمة (**دَعَوْنَ**) بالواو، وللكُشْمِيهنيِّ: (دَعَيْنَ) بالياء؛ لأنَّه يائيٌّ؛ أي: طَلَبْنَ (**فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَرْسَلْنَ**) أي: فأرسَلْنَها (**إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: وهو عند عائشةَ (**تَقُولُ**) أي: فاطمة له عليه السلام: (**إِنَّ**) بكسر الهمزة وتشديد النون (**نِسَاءَكَ**) بالمدِّ، وفي «اليونينيَّة»: (إنْ) بجزمة على النون مخفَّفة، (**يَنْشُدْنَكَ**) بفتح التَّحْتِيَّة أوَّله وضمِّ الشين المعجمة[٢]، (**اللهَ**) أي: يسألْنَكَ بالله وسقط لأبي ذرٍّ لفظ الجلالة، وقال في «الفتح»: (وللأصيليِّ: «يُناشِدْنَك الله»)[٣] (**الْعَدْلَ فِي بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ**) أي: عائشة، قال في «الفتح»: (أي: التسوية بينهنَّ في كلِّ شيءٍ من المحبَّة وغيرها)[٤]، وقال الكرمانيُّ: (في محبَّة القلب فقط، لأنَّه كان يسوِّي بينهنَّ في الأفعال المقدورة، واتَّفقوا على أنَّه لا يلزمه التسوية في المحبَّة؛ لأنَّها ليست من مقدورات البشر)[٥]، (**فَكَلَّمَتْهُ**) أي: فاطمة رضي الله عنها في ذلك[٦]، ولابن سعدٍ من مرسل عليِّ بن الحسين[٧] أنَّ التي خاطبت فاطمةَ بذلك منهنَّ زينبُ بنت جحشٍ، وأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم سألها: «أَرْسَلَتْكِ زينبُ؟» قالت: زينبُ وغيرُها، قال: «أهي التي وَلِيَت ذلك؟» قالت: نعم[٨]، (**فَقَالَ: يَا بُنَيَّةُ**) تصغير (بنت) للتحبيب والتعظيم (**أَلَا تُحِبِّينَ**) بضمِّ الفوقيَّة أوَّله (**مَا**

---

(١) يُنظَر «مغني اللبيب» (ص٢٢٤)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٣٧).

(٢) في (أ): (المعجم).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٥).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٥).

(٥) «الكواكب الدراري» (١١/ ١١٩-١٢٠).

(٦) (في ذلك): ليس في (ج).

(٧) هو زين العابدين عليُّ بن الحسين بن علي بن أبي طالبٍ، قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٠٠) (٤٧١٥): (ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ فقيهٌ فاضلٌ مشهورٌ، قال ابنُ عُيَينةَ عن الزهريِّ: ما رأيتُ قرشيّاً أفضل منه، من الثالثة، مات سنة ثلاث وتسعين [٩٣هـ] وقيل غير ذلك ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٨٢) (٤٠٥٠).

(٨) «الطبقات الكبير» (١٠/ ١٦٤-١٦٥).

أُحِبُّ؟) بضمِّ الهمزة (**قَالَتْ: بَلَى**) زاد مسلمٌ في الرواية المذكورة: (قال: «فأحبِّي هذه»، فقامت فاطمة رضي الله عنها حين سمعت ذلك)[1] (**فَرَجَعَتْ**) أي: فاطمةُ (**إِلَيْهِنَّ**) أي: إلى زوجاتِه اللَّاتي أرْسَلْنَها، (**فَأَخْبَرَتْهُنَّ**) أي: بالذي قال لها رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، زاد مسلمٌ: (فقُلْنَ لها: ما نراك أغنيتِ عنَّا من شيءٍ)[2] (**فَقُلْنَ: ارْجِعِي**) بكسر الجيم، أي: عُودِي (**إِلَيْهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ**) أي: إليه، ولمسلمٍ: (فقالت: والله لا أكلِّمه فيها أبداً)[3].

(**فَأَرْسَلْنَ**) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكون لاتِّصاله بنون النسوة؛ أي: حزب أمِّ سلمة (**زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، فَأَتَتْهُ**) أي: فأتتِ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**فَأَغْلَظَتْ**) أي: فشدَّدت في كلامها، زاد مسلمٌ: (وهي التي كانت تساميني[4] فيهنَّ في المنزلة عند رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم...) الحديث[5] كما يأتي (**وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ**) أي: أزواجَك (**يَنْشُدْنَكَ**) بضمِّ الشين المعجمة، أي: يسألْنَك (**اللهَ**) أي: بالله (**الْعَدْلَ**) مفعولٌ ثانٍ لـ(ينشدنك)، والكاف مفعولٌ أوَّل، ولفظ الجلالة منصوبٌ بنزع الخافض (**فِي بِنْتِ أَبِي قُحَافَةَ**) بضمِّ القاف وتخفيف الحاء المهملة والفاء، واسمُ أبي قحافة عثمانُ بن عامر ابن كعب، ونسبها هنا إلى جدِّها، وفي بعض الأصول زيادة (ابن) قبل (أبي)، وهذا على الأصل، (**فَرَفَعَتْ**) أي: زينب (**صَوْتَهَا حَتَّى تَنَاوَلَتْ عَائِشَةَ**) أي: سبَّتها[6]، وجملة: (**وَهِيَ قَاعِدَةٌ**) حاليَّة[7] من (عائشة) (**فَسَبَّتْهَا**) بتشديد الموحَّدة، قال في «الفتح»: (في مرسل عليِّ بن الحسين: فذهبت [٣٥٦/ ب] زينبُ حتَّى استأذنت،فقال: «ائذنوا لها» فقالت: حسبك إذا برَّقت[8]

---

(١) «صحيح مسلم» كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها (٢٤٤٢).

(٢) «صحيح مسلم» كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها (٢٤٤٢).

(٣) «صحيح مسلم» كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها (٢٤٤٢).

(٤) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٤٠٥) مادَّة (سمو): (أي: تُعالِيني وتُفاخِرني، وهو مُفاعَلة من السُّموِّ، أي: تُطاوِلُني في الحُظْوة عنده)، وانظر «لسان العرب» (١٤/ ٣٩٧) مادَّة (سمو).

(٥) «صحيح مسلم» كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها (٢٤٤٢).

(٦) في (ب، ج): (فسبتها).

(٧) في (ب، ج): (حال).

(٨) برَّق: لوَّح بشيءٍ ليس له حقيقة، ينظر «مقاييس اللغة» (١/ ٢٢٤).

لك بنتُ أبي قُحَافة ذراعَيها[1])[2]، (**حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَنْظُرُ**) بفتح اللام للابتداء[3] (**إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ**) بحذف إحدى التاءين؛ إذ أصله (تتكلَّم)، ولمسلمٍ: (وأنا أرقب رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأرقبُ طَرْفَه حتَّى يأذن لي فيها، قالت: فلم تبرح زينبُ حتَّى عرفتُ أنَّ رسولَ الله لا يكره أن أنتصرَ)[4]، (**فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى أَسْكَتَتْهَا**) بفتح التاء الأولى وسكون الثانية، وهاءُ (أسكتَتْها) عائدةٌ إلى زينبَ، قال في «الفتح»: (لكن روى النَّسائيُّ وابنُ ماجه عن عائشةَ قالت: دخلَتْ عليَّ زينبُ بنتُ جحشٍ فسبَّتني، فرَدَعَهَا النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فأبَتْ، فقال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «سبِّيها»، فسبَبْتُها حتَّى جفَّ ريقُها في فَمِها[5]، وتقدَّم في «باب المظالم»[6]، فيمكن أن يُحمَل على التعدُّد[7]) انتهى[8]، ولمسلمٍ: (فلمَّا وقعتُ بها لم أَنْشَبْهَا[9] أن أثخنتها عليه)[10]، ولابن سعدٍ: (فلم أَنْشَبها حتَّى

---

(١) أخرجه ابنُ سعدٍ في «الطبقات الكبير» (١٠/ ١٦٤-١٦٥) كما تقدَّم.

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٥).

(٣) في (ب، ج): (مبتدأ).

(٤) «صحيح مسلم» كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها (٢٤٤٢).

(٥) «سنن النسائيِّ الكبرى» كتاب عشرة النساء، باب الانتصار (٨٨٦٥)، «سنن ابن ماجه» كتاب النكاح، باب حسن معاشرة النساء (١٩٨١).

(٦) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ١٢٠).

(٧) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ١٢٠).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٦).

(٩) في (أ): (لم أنتسبها)،وهو تحريف.

(١٠) أخرج مسلمٌ الحديث في «صحيحه» في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها (٢٤٤٢) من طريقين؛ من طريق صالحٍ عن الزهريِّ عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث عن عائشة رضي الله عنها ولفظه: (فلمَّا وقعتُ بها؛ لم أَنْشَبها حين أنحيت عليها)، ومن طريق يونس عن الزهري ولفظه: (لم أَنْشَبْها أن أثخنتها غلبةً)، قال النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (١٥/ ٢٠٢-٢٠٣): («فلمَّا وقعتُ بها لم أَنْشَبْها حين أنحيت عليها» أمَّا «أنحيت» فبالنون المهملة؛ أي: قصدتُها واعتمدتُها بالمعارضة... ومعنى «لم أَنْشَبها»: لم أُمْهِلها، وفي الرواية الثانية: «لم أنشبها أن أثخنتها عليه» بالعين المهملة وبالياء، وفي بعض النسخ بالغين المعجمة و«أثخنتها» بالثاء المثلثة والخاء المعجمة؛ أي: قَمَعْتُها وقَهَرْتُها)، وفي (ج): (أنحيت عليها).

أفحمتها)[1] (**قَالَتْ**) أي: زينبُ: (**فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَائِشَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ»**) أي: الصِّدِّيق، قال في «التنقيح»: (وسبق في «الزكاة»: «إنَّها ابنة أبيها»)[2] قال[3]: (أي: إنَّها شريفةٌ عاقلةٌ عارفةٌ كأبيها، وكذا في رواية مسلمٍ[4]، وفي «النَّسائيِّ»: «فرأيتُ وجهَه يتهلَّل»[5].

وكأنَّه عليه السَّلام أشار إلى أنَّ أبا بكرٍ كان عالماً بمناقبِ[6] مُضَرَ ومثالِبِها[7]، فلا يُستَغْرَب مِن بنته تلقِّي ذلك عنه، ومَن يشابِه أَبَهُ[8] فما ظَلَم[9])، انتهى[10].

وحديثُ البابِ أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» بأبسط فنذكره، لأنَّه كالشرح لِمَا هُنا فنقول: روى مسلمٌ بسنده إلى محمَّد بن عبد [الرَّحْمَنِ بن] الحارث بن هشام[11] عن عائشة رضي الله عنها قالت: (أرسل أزواجُ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فاطمةَ بنتَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم،

---

(١) «الطبقات الكبير» (١٠/ ١٦٤)، وفي (ج): (حتى أفحمتها) من المتن، ولايصح.

(٢) الذي في «التنقيح» (٢/ ٥٦٨): («بلغت مِحِلِّها» بكسر الحاء، يقع على الموضع والزمان، أي: صارت حلالاً بانتقالها مِنَ الصَّدَقة إلى الهديَّة، وقد سبق في «الزكاة». «إنَّها ابنة أبيها»: فيه إشارةٌ إلى الشرف بالفضل والفهم)، فالذي تقدَّم في (الزكاة) (١/ ٣٤٩) الكلامُ على (المَحِلِّ)، وليس: (إنَّها ابنة أبيها)؛ فليُتَنبَّه.

(٣) لعلَّه يعني ابنَ حجر، إذ الكلام بتمامه في «فتح الباري».

(٤) «صحيح مسلم» (كتاب فضائل الصحابة) (باب في فضل عائشة رضي الله عنها) (٢٤٤٢).

(٥) «سنن النسائيِّ الكبرى» (كتاب عشرة النساء) (باب الانتصار) (٨٨٦٥).

(٦) في (ب، ج): (بمثاقب)، وهو تصحيف.

(٧) المَثالِب: العُيُوب، انظر «لسان العرب» (١/ ٢٤١) مادَّة (ثلب).

(٨) هذه لغةٌ نادرةٌ في (أب)، وهي النقصُ -أي: حذف الواو والألف والياء- والإعرابُ بالحركات الظاهرة، فـ(أَبَهُ) هنا: مفعول به لـ(يشابه) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، يُنظَر «شرح ابن عقيل» (١/ ٤٩-٥٠).

(٩) (مَن أشبَه أباه فما ظَلَم): يُضرَب مثَلاً في تقارُب الشَّبَه، ومعناه: مَن أشبه أباه فقد وضع الشَّبَه في موضعه؛ إذِ الظُّلمُ وضعُ الشيءِ في غير موضعه، يُنظَر «جمهرة الأمثال» للعسكريِّ (٢/ ١٩٧).

(١٠) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٦).

(١١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٩٢) (٦٠٦٩): (ثقةٌ، من الثالثة، خت م س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٩٨) (٥٣٩٤).

فاستأذنَت عليه وهو مضطجعٌ معي في مِرْطِي[1]، فأذن لها، فقالت: يا رسولَ الله؛ إنَّ أزواجَك ينشدنك العدلَ في بنت[2] أبي قُحَافة، وأنا ساكتةٌ، قالت: [فقال لها رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «أي بُنَيَّة؛ أَلَسْتِ تُحِبِّينَ مَا أُحِبُّ؟» فقالت: بلى، قال: «فأَحِبِّي هذه»، قالت][3]: فقامت فاطمةُ حين سَمِعَتْ ذلك مِن رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فرجعت إلى أزواجِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فأخبَرَتْهُنَّ بالذي قالت، وبالذي قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقُلْنَ لها: ما نراك أغنيتِ عنَّا مِن شيءٍ، فارجعي إلى رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقولي له: إنَّ أزواجَك ينشدنك العدلَ في بنت أبي قحافة، فقالت فاطمةُ: والله لا أكلِّمُه فيها أبداً.

قالت عائشةُ: فأرسل أزواجُ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم زينبَ بنتَ جحشٍ زوجَ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم -وهي التي كانت تُسَامِينِي منهنَّ في المنزلة عندَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، لم أرَ امرأةً قطُّ خيراً في الدِّين مِن زينبَ وأتقى لله وأصدقَ حديثاً وأوصلَ للرحم وأعظمَ صدقةً وأشدَّ ابتذالاً لنفسها في العمل الذي تَصَدَّقُ به وتَقَرَّبُ به إلى الله، ما عدا سَوْرَةً مِن حِدَّةٍ كانت فيها تُسرِع منها الفيئة[4]- قالت: فاستأذَنَتْ على رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ورسولُ الله [٣٥٧/ أ] صلَّى الله عليه وسلَّم مع عائشة في مِرْطِها على الحال الذي[5] دخلت فاطمةُ عليها وهو بها، فأَذِنَ لها رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقالت: يا رسولَ الله؛ إنَّ أزواجَك أَرْسَلْنَنِي يسألنك العدل في بنت أبي قحافة، قالت: ثُمَّ وَقَعَتْ بي، فاستطالت عليَّ وأنا أَرْقُبُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأَرْقُبُ طَرْفَه هل يأذنُ لي فيها، قالت: فلم تبرحْ زينبُ حتَّى عرفتُ أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم لا يكره أن أنتصرَ، قالت: فلمَّا وقعتُ بها لم أَنْشَبْهَا حتَّى أَنْحَيتُ عليها، قالت: فقال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وتبسَّم: «إنَّها بنتُ أبي بكرٍ» رضي الله عنه، انتهى[6].

---

(١) المِرط: كساءٌ من خزٍّ أو صوفٍ أو كَتَّان، يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٣١٩)، «لسان العرب» (٧/ ٤٠١) مادَّة (مرط).

(٢) في (أ): (بيت)، وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في مصدره.

(٣) ما بين معقوفين مستدركٌ من «صحيح مسلم»، ولا بدَّ منه لاستقامة الكلام.

(٤) قال النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (١٥/ ٢٠٢): (ومعنى الكلام أنَّها كاملةُ الأوصافِ إلَّا أنَّ فيها شِدَّةَ خُلُقٍ وسُرْعَةَ غَضَبٍ تُسْرِع منها الفَيْئَة -بفتح الفاء وبالهمز- وهي الرجوع؛ أي: إذا وقع ذلك منها رجعت عنه سريعاً ولا تُصِرُّ عليه).

(٥) كذا في النسخ: (الحال الذي)، وفي مصدره: (الحالة التي) وهو المناسب للسياق.

(٦) «صحيح مسلم» كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها (٢٤٤٢).

وفي هذا[1] **الحديث** -كما في «الفتح»[2] وغيرِه[3]- منقبةٌ ظاهرةٌ لعائشةَ، وأنَّه لا حرجَ على المرءِ في إيثار بعضِ نسائه بالتُّحَف، وإنَّما اللازمُ العدلُ في المَبِيت والنفقةِ ونحوِ ذلك مِنَ الأمور اللازمة[4]، كذا قرَّره ابنُ بطَّالٍ عنِ المهلَّبِ[5]، وتعقَّبه ابنُ المُنَيِّر بأنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يفعل ذلك، وإنَّما فعله الذين أهدوا له وهم باختيارهم في ذلك، وإنَّما لم يَمْنَعْهُم النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم لأنَّه ليس مِن كمال الأخلاق أن يتعرَّض الرجلُ إلى الناس بمثل ذلك؛ لِمَا فيه من التعرُّض لطلب الهديَّة، وأيضاً فالذي يُهدِي لأجل عائشةَ كأنَّه ملَّك الهديَّة بشرطٍ، والتمليك يتبع فيه تحجير المالك، مع أنَّ الذي يظهر أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم كان يشركهنَّ في ذلك، وإنَّما وقعتِ المنافسةُ لكونِ العطيَّة تصل إليهنَّ مِن بيت عائشةَ.

وفيه: قصدُ الناسِ بالهدايا أوقاتَ المَسَرَّة ومواضِعَها ليزيدَ ذلك في سرور المُهدَى إليه، **وفيه**: تنافس الضرائر وتغايرهنَّ على الرجل، وأنَّ الرجلَ يسعه السكوتُ إذا تقاوَلْنَ، ولا يميل مع بعضٍ على بعضٍ، **وفيه**: جوازُ التَّشَكِّي والتوسُّل في ذلك، وما كان عليه أزواجُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من مهابته والحياء منه حتَّى راسَلْنَه بأعزِّ الناس عنده فاطمةَ، **وفيه**: سرعةُ فَهْمِهنَّ ورجوعِهنَّ إلى الحقِّ والوقوف عنده، **وفيه**: إدلالُ زينبَ بنتِ جحشٍ على النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم لكونها كانت بنتَ عمَّته، فإنَّ أمَّها كانت أُمَيمَةَ -بالتصغير- بنتَ عبد المطَّلب، ولأنَّ الله تعالى زوَّجها منه، وقد كانت تقول لنسائه: كلُّكنَّ زوَّجكنَّ الأولياءُ إلَّا أنا، فإنَّ الله زوَّجني إيَّاه[6]، وكانت تُسَامِي عائشةَ.

قال الداوديُّ: (**وفيه** عُذْرُ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم لزينبَ)، قال ابنُ التِّين: (ولا أدري مِن أين أخذه)[7]، وأجاب في «الفتح» فقال: (كأنَّه أخذه مِن مخاطَبَتِها النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لطلب العدل مع علمها بأنَّه أعدلُ الناس، لكن غَلَبَت عليها الغيرةُ، فلم يُؤاخِذْها النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بإطلاق ذلك،

---

(١) (هذا): ليس في (ب، ج).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٦).

(٣) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٣٨-١٣٩).

(٤) في (ب): (اللازم).

(٥) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ٩٤).

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء (٧٤٢٠) من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه.

(٧) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٦).

وإنَّما خصَّ -أي: الداوديُّ- زينبَ بالذِّكْرِ لأنَّ فاطمةَ كانت حاملةً رسالةً خاصَّةً، بخلاف زينبَ، فإنَّها شريكتُهنَّ في ذلك، بل رأسُهُنَّ؛ لأنَّها هي التي أرسلت فاطمةَ أوَّلاً ثمَّ سارت بنفسها، واستدلَّ به على أنَّ القَسْمَ كان واجباً عليه، وفيه خلافٌ، وسيأتي بسطُه في «النكاح»[1])[2].

وقوله[3]: (**قَالَ الْبُخَارِيُّ**...) إلى آخره: الظاهر أنَّه مِن كلامه رحمه الله، وعبَّر عن نفسه بهذا؛ كما يقول كثيراً: (قال أبو عبد الله) [٣٥٧/ ب] وهو جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، كأنَّه قيل: لَمَّا تصرَّفَ الرواةُ في حديث الباب بالزيادة والنقص حتَّى إنَّ منهم مَن جعله ثلاثة أحاديثَ؛ قال البُخاريُّ: (**الْكَلَامُ الأَخِيرُ**) أي: مِن قوله: (ثمَّ إنهنَّ دَعَوْنَ فاطمةَ...) إلى آخِرِه (**قِصَّةُ فَاطِمَةَ**) أي: بنت رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم (**يُذْكَرُ**) بالبناء للمجهول والتحتيَّة، ونائبُ فاعلِه ضميرٌ يعود إلى (الكلام الأخير)، والجملةُ خبرُ (الكلام)، وقوله: (قصَّةُ فاطمةَ) بدلٌ مِنَ (الكلام)، أو عطفُ بيانٍ (**عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ رَجُلٍ**) لم يُسَمَّ، ولا تضرُّ جهالتُه؛

---

(١) قال الحافظُ في (كتاب الغسل) (١/ ٤٥١) في حديث أنسٍ رضي الله عنه (٢٦٨) (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ، مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ): (واستدلَّ به المصنِّفُ في «كتاب النكاح» على استحباب الاستكثار مِنَ النساء، وأشار فيه إلى أنَّ القسمَ لم يكن واجباً عليه، وهو قولُ طوائفَ مِن أهل العلم، وبه جزم الإصطخريُّ مِنَ الشافعيَّة، والمشهورُ عندهم وعند الأكثرين الوجوبُ [يُنظَر «الحاوي الكبير» (١٢/ ٢٠٩)]، ويحتاج مَن قال به إلى الجواب عن هذا الحديث؛ فقيل: كان ذلك برضا صاحبةِ النوبةِ كما استأذنهنَّ أن يُمَرَّضَ في بيت عائشةَ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسمة ثمَّ يستأنفُ القسمةَ، وقيل: كان ذلك عند إقباله من سفر، لأنَّه كان إذا سافر أقرع بينهنَّ، فيسافر بمَن يخرج سهمها، فإذا انصرف استأنف، وهو أخصُّ مِنَ الاحتمال الثاني، والأوَّلُ أليقُ بحديث عائشةَ، وكذا الثاني، ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القسمة، ثمَّ ترك بعدها، وأغرب ابنُ العربيِّ فقال [«عارضة الأحوذي» (١/ ٢٣١)]: إنَّ الله خصَّ نبيَّه بأشياء؛ منها أنَّه أعطاه ساعةً في كلِّ يومٍ لا يكون لأزواجه فيها حقٌّ، يدخل فيها على جميعهنَّ، فيفعل ما يريد، ثمَّ يستقرُّ عند مَن لها النوبة، وكانت تلك الساعة بعد العصر، فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب، ويحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفصلاً)، وذكر بعض هذا الكلام في (كتاب النكاح) (٩/ ٢٢٧) (٥٢١٥)، وأحال على الموضع السابق الذي في (الغسل).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٣) (وقوله): مثبت من (ج).

لأنَّ هذا في الشواهدِ والمتابعاتِ[1]، وهي يُغتَفَر فيها ما لا يُغتَفَر في الأصول، قاله الكرمانيُّ[2] وغيرُه[3]، **(عَنِ الزُّهْرِيِّ)** أي: ابن شهابٍ **(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)** أي: ابن الحارث بن هشام المخزوميِّ[4]، أي: عن عائشة.

(وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ) بفتح الميم وسكون الراء، هو يحيى بن أبي زكريَّا الغسَّانيُّ، سكن واسطاً، مات سنة تسعين ومئة[5]، وقال الكرمانيُّ: (وقيل: إنَّه محمَّدُ بنُ عثمانَ العثمانيُّ[6]، وهو وهم)، انتهى[7]، أي: لأنَّ هذا وإن كان يكنى أبا مروان، لكنَّه لم يُدرِك هشامَ بنَ عروةَ[8]، **(عَنْ هِشَامٍ)** بكسر الهاء، هو السابق آنِفاً، **(عَنْ عُرْوَةَ)** أي: والد هشامٍ المذكورِ: **(كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ)** رضي الله عنها، وفي نسخة: (بيت عائشة).

---

(١) **الشاهد**: هو الحديث المروي عن صحابي موافقاً لحديث صحابيٍّ آخر في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، **أما المتابعة**: فهي أن يوافَق راوي الحديث على ما رواه من قبل راوٍ آخر فيرويه عن شيخه فتكون تامَّةً، أو عمن فوقه فتكون قاصرةً، وخصَّ قوم **المتابعة** بما كانت الموافقة فيه باللفظ وإن اختلف الصحابي، **والشاهد** بما حصل بالمعنى، وقد تطلق المتابعة على الشاهد، والشاهد على المتابعة، والأمر فيه سهل لأن المقصود منهما التقوية، يُنظَر «نزهة النظر» (ص٧٣- ٧٥)، «تدريب الراوي» (١/ ٢٨١- ٢٨٣)، «منهج النقد» (ص٤١٨- ٤٢٠).

(٢) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢١).

(٣) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤٢).

(٤) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٩٢) (٦٠٦٩): (ثقةٌ، من الثالثة، خت م س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٩٨) (٥٣٩٤).

(٥) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٩٠) (٧٥٥٠): (ضعيفٌ، ما له في «البخاريِّ» سوى موضعٍ واحدٍ متابعةً، من التاسعة، مات سنة تسعين [١٩٠هـ] خ)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣١٤) (٦٨٢٨).

(٦) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٩٠) (٧٥٥٠): (صدوقٌ يُخطِئ، من العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين [٢٤١هـ]، س ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٨١) (٥٤٥٤).

(٧) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٠).

(٨) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٧).

(**وَعَنْ هِشَامٍ**) أي: ابن عروة (**عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَرَجُلٍ مِنَ الْمَوَالِي**) بكسر اللام، قال القَسطلَّانيُّ: (لم يُسَمَّيَا)[1] (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**) أي: ابن شهابٍ، (**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ**) أي: المخزوميِّ قال: (**قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنَتْ فَاطِمَةُ**) أي: بنتُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم...؛ الحديثَ المارَّ آنِفاً، قال ابنُ حجرٍ في «تغليق التعليق»: (روايةُ هشامٍ عن رجل وروايةُ أبي مروان عن هشام لم أجدهما)[2].

***

(١) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤٢).

(٢) بيَّض لهما الحافظُ في «تغليق التعليق» (٣/ ٣٥٤)، وقال في «الفتح» (٥/ ٢٤٧) في رواية أبي مروان: (وطريقه هذه وصلها الذهليُّ في «الزهريَّات»)، ومراد البخاريِّ: أن أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام؛ فجعل الأول -وهو التحري- كما قال حماد بن زيد عن هشام، وجعل الثاني -وهو قصة فاطمة- عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة، يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٧).

٩ ـ بابُ مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ

(**بابُ مَا لَا يُرَدُّ**) بتشديد الدال والبناء للمجهول (**مِنَ الْهَدِيَّةِ**) أي: بابُ بيانِ ما لا ينبغي أن يُرَدَّ منها، وقال في «الفتح»: (كأنَّه أشار إلى ما رواه الترمذيُّ بإسنادٍ حسنٍ من حديث ابن عُمَرَ مرفوعاً: «ثلاثةٌ لا تُرَدُّ: الوسائدُ والدُّهنُ واللَّبَنُ» قال الترمذيُّ: أراد بـ«الدُّهْنِ»: الطيبَ[1]، وإسنادُه حسنٌ، لكنَّه ليس على شرط البُخاريِّ، فلذا أشار إليه واكتفى بحديث أنسٍ أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم كان لا يردُّ الطِّيب) انتهى[2]، وزاد بعضُهم اللَّحمَ، وقد نظمها بعضُهم فقال: [من الرجز]

قَدْ كَانَ مِنْ سِيرَةِ خَيْرِ الوَرَى ... صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ طُولَ الزَّمَن

أَنْ لَا يَرُدَّ الطِّيبَ والْمُتَّكَا ... واللَّحْمَ أَيْضَاً يَا أَخِي وَاللَّبَن

***

٢٥٨٢ ـ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ الله قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاوَلَنِي طِيباً، قَالَ: كَانَ أَنَسٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَا يَرُدُّ الطِّيبَ، قَالَ: وَزَعَمَ أَنَسٌ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرُدُّ الطِّيبَ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**) بفتح الميمين بينهما عين مهملة[3] ساكنة، وهو عبد الله بن عمرو بن [أبي] الحجَّاج المِنْقَريُّ، المشهور بالمُقعَد[4]، قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ**) أي: ابن سعيد[5] قال: (**حَدَّثَنَا عَزْرَةُ**)

---

(١) «جامع الترمذي» كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية ردِّ الطِّيب (٢٧٩٠).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٧).

(٣) (مهملة): ليست في (ج).

(٤) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣١٥) (٣٤٩٨): (ثقةٌ ثبتٌ، رُمِيَ بالقدر، من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين [٢٢٤هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٥٣) (٣٤٤٩).

(٥) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٦٧) (٤٢٥١): (ثقةٌ ثبتٌ، رُمِيَ بالقدر، ولم يثبت عنه، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومئة [١٨٠هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٧٨) (٣٥٩٥).

بفتح العين المهملة وسكون الزاي وبالراء فتاء (**ابْنُ ثَابِتٍ**) بمثلَّثة فألف فموحَّدة فمثنَّاة فوقيَّة[1] (**الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**) بضمِّ المثلَّثة [٣٥٨/ أ] وتخفيف الميم (**ابْنِ أَنَسٍ**) قاضي البصرة[2]، (**قَالَ**) أي: عَزْرَة: (**دَخَلْتُ عَلَيْهِ**) أي: على ثُمامة (**فَنَاوَلَنِي طِيباً**) قال في «الفتح»: (فاعلُ «قال» عزرةُ، وضمير «عليه» لثُمامة) قال: (وزعم بعضُ الشُّرَّاح أنَّ الضميرَ لأنسٍ، وليس كذلك، فقد أخرجه أبو نُعَيمٍ بسنده عن عَزْرةَ بنِ ثابتٍ قال: دخلتُ على ثُمامة، فناولني طِيباً، قلتُ: قد تطيَّبتُ، فقال: كان أنسٌ لا يردُّ الطِّيب[3]) انتهى[4]، وأراد بـ(بعض الشُّرَّاح) ابنَ المُلَقِّن؛ فإنَّه قال في «توضيحه»: (ضمير «عليه» لأنسٍ، وهو جدُّه)، انتهى[5]؛ فتدبَّر، (**قَالَ: كَانَ أَنَسٌ**) وسقط من أكثر النُّسَخِ: (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**) (**لَا يَرُدُّ الطِّيبَ**)، وجملةُ (قال: كان أنسٌ...) إلى آخره جوابٌ لكلامٍ مقدَّرٍ؛ نحو: قد تطيَّبتُ، يدلُّ عليه ما في رواية أبي نُعَيم المارَّة قريباً.

(**قَالَ**) أي: ثمامة (**وَزَعَمَ**) أي: وقال (**أَنَسٌ**)؛ فالزَّعْمُ بمعنى القول[6] (**أَنَّ**) بفتح الهمزة (**النَّبِيَّ**) اسم (أنَّ) (**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ**) أي: النبيُّ عليه الصلاة والسلام (**لَا يَرُدُّ الطِّيبَ**) بضمِّ الراء، خبر (كان)، و(كان) وخبرُها خبرُ (أنَّ)، قال ابنُ المُلَقِّن: (وإنَّما كان لا يرُدُّ الطِّيبَ لِمناجاته الملَك؛ كما كان لا يأكل الثوم وما شاكله، وكان ممَّا حُبِّبَ إليه مِنَ الدُّنيا حيثُ قال: «حُبِّبَ إليَّ مِن دُنياكم الطِّيبُ والنساءُ، وجُعِلَت قرَّةُ عيني في الصلاة»[7])[8]، وقال ابن بطَّالٍ: (وإنَّما كان النبيُّ لا يرُدُّ الطِّيبَ لأنَّه ملازِمٌ لمناجاة الملائكة، ولذلك

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٩٠) (٤٥٧٥): (ثقةٌ، من السابعة، خ م قد ت س ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٩) (٣٩١٩).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص١٣٤) (٨٥٣): (صدوقٌ، من الرابعة، عُزِلَ [يعني: عن قضاء البصرة] سنة عشرٍ [١١٠هـ]، ومات بعد ذلك بمدَّة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٠٥) (٨٥٤).

(٣) «مستخرج أبي نعيم» (٤٤٧).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٨).

(٥) «التوضيح» (١٦/ ٣٠٤).

(٦) يُنظَر «الصحاح» (٥/ ١٩٤١) مادَّة (زعم).

(٧) أخرجه النسائيُّ في «المجتبى» في كتاب عِشرة النساء، باب حُبِّ النساء (٧/ ٦١)، قال الحافظُ في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٤٩): (وإسنادُه حسنٌ).

(٨) «التوضيح» (١٦/ ٣٠٤).

كان لا يأكل الثومَ ونحوَه)[1]، وردَّه في «الفتح» بأنَّه لو كان هذا هو السبب في ذلك؛ لكان مِن خصائصه، وليس كذلك، فإنَّ أنساً اقتدى به في ذلك، وقد ورد النهيُ عن ردِّه مقروناً ببيان الحكمة في ذلك في حديثٍ صحيحٍ رواه أبو داود والنسائيُّ وأبو عوانة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر[2] عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَن عُرِضَ عليه طِيبٌ فلا يردُّه؛ فإنَّه خفيفُ الحمل[3] طيِّبُ الرائحة»، وأخرجه مسلمٌ من هذا الوجه لكن قال: (رَيحان) بدل (طِيب)[4].

قال: (وروايةُ الجماعةِ أثبتُ، فإنَّ الإمام[5] أحمدَ وسبعةَ أنفسٍ معه روَوه عن عبد الله بن يزيدَ المَقبُريِّ[6] عن سعيد بن [أبي] أيُّوبَ[7] بلفظ الطِّيب[8]، والعددُ الكثيرُ أولى بالحفظ مِنَ الواحد)، انتهى[9].

---

(١) «شرح ابن بطَّال» (٧/ ٩٤).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٧٠) (٤٢٨١): (ثقةٌ، وقيل عن أحمد: إنَّه ليِّنه، وكان فقيهاً عابداً، قال أبو حاتم: هو مثلُ يزيدَ بنِ أبي حبيب، من الخامسة، مات سنة اثنتين -وقيل: أربع، وقيل: خمس، وقيل: ستٍّ- وثلاثين [١٣٢هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٨) (٣٦٢٥).

(٣) في «سنن أبي داود» و«سنن النسائيِّ»: (المحمل)، وكذا في «صحيح مسلم»، والمعنى واحدٌ.

(٤) «سنن أبي داود» كتاب الترجُّل، بابٌ في ردِّ الطِّيب (٤١٧٢)، «المجتبى» كتاب الزينة، باب الطِّيب (٨/ ١٨٩)، «صحيح مسلم» كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب استعمال المِسك، وأنَّه أطيبُ الطِّيب، وكراهة ردِّ الرَّيحان والطِّيب (٢٢٥٣).

(٥) (الإمام): مثبت من (ج).

(٦) كذا في النسخ، وكذا في مطبوع «فتح الباري»، والصواب: (المقرئ)، قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٣٠) (٣٧١٥): (ثقة فاضل، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة [٢١٣هـ] وقد قارب المائة، وهو من كبار شيوخ البخاري، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٢٠) (٣٦٦٦).

(٧) قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص٢٣٣) (٢٢٧٤): (ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة إحدى وستين [١٦١هـ] وقيل غير ذلك، وكان مولده سنة مئة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٢) (٢٢٤١).

(٨) «مسند الإمام أحمد» (٢/ ٣٢٠) (٨٢٦٤)، وأخرجه أبو داود في «سننه» كتاب الترجُّل، بابٌ في ردِّ الطِّيب (٤١٧٢) من طريق الحسنِ بنِ عليٍّ وهارونَ بنِ عبدِ الله، والنسائيُّ في «المجتبى» في كتاب الزينة، باب الطِّيب (٨/ ١٨٩) من طريق عُبَيدِ الله بن فَضالة بن إبراهيمَ، والبيهقيُّ في «سننه الكبرى» في باب مَن عُرِض عليه طِيبٌ (٣/ ٢٤٥) من طريق السَّريِّ بن خزيمة ومن طريق عبَّاس بن عبد الله التَّرْقُفِيِّ؛ كلهم عن عبد الله بن يزيدَ المقرِئ به بلفظ الطِّيب، وتابعه ابنُ وهبٍ؛ كما أخرجه ابن حِبَّان في «صحيحه» (كتاب الهبة) (باب ذِكر الزجر عن ردِّ المرء الطِّيبَ إذا عُرِض عليه) (٥١٠٩).

(٩) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٨).

ومطابقتُه للترجمة[1] ظاهرةٌ.

وحديثُ البابِ أخرجه المصنِّفُ أيضاً في (اللِّباس)[2] والتِّرمذيُّ في (الاستئذان)[3] والنَّسائيُّ في (الوليمة)[4] و(الزينة)[5].

***

(١) (للترجمة): ليس في (ب، ج).

(٢) «صحيح البخاري» باب مَن لم يرُدَّ الطِّيبَ (٥٩٢٩).

(٣) «جامع الترمذي» باب ما جاء في كراهية ردِّ الطيب (٢٧٨٩).

(٤) «السنن الكبرى» باب أخذ الطِّيب في العرس (٦٨٧٧).

(٥) «المجتبى» باب الطِّيب (٨/ ١٨٩)، «السنن الكبرى» باب ردِّ الطِّيب (٩٣٥٠).

١٠ ـ بابُ مَنْ رَأَى الهِبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً

(**بَابُ مَنْ رَأَى الهِبَةَ**) ولأبي ذرٍّ عنِ الحمَّويِّ والمستملي: (مَن يرى)، ولأبي ذرٍّ: (أنَّ الهبة) (**الْغَائِبَةَ**) بالغين المعجمة، نعتُ (الهبة)؛ أي: العين التي ليست بحاضرةٍ في مجلس العقد، فـ(الهبةُ) بمعنى الشيء الذي يُوهَب، لا مصدر، لكن يحتاج إلى حذف مضاف، أي: باب مَن رأى جوازَ هبةِ الشيء الغائبِ الذي يُرَادُ هِبته، لأنَّ (الهبة) مصدر[1] لا يُوصَف بالغيبة (**جَائِزَةً**) فـ(جائزة) بالنصب مفعولٌ ثانٍ لـ(رأى) على غير رواية أبي ذرٍّ، أمَّا على روايته الثانية؛ فهي مرفوعةٌ خبر (أنَّ)، وقال العينيُّ: (وفي بعض النسخ: «باب مَن رأى الهديَّةَ الغائبةَ جائزةً») قال: (والأوَّلُ أصوبُ) انتهى[2].

***

٢٥٨٣ و ٢٥٨٤ ـ حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: ذَكَرَ عُرْوَةُ: أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما وَمَرْوَانَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ قَامَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا»، فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا لَكَ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا سَعِيد**) بتحتيَّة ساكنة بعد العين المكسورة (**ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ**) أي: الجُمَحيُّ بالولاء قال: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**) أي: ابن سعدٍ[3] قال: ([4]**حَدَّثَنِي**) بالإفراد، وفي بعض النسخ بالجمع (**عُقَيْلٌ**) بضمِّ العين المهملة؛ أي: ابن خالدٍ [٣٥٨/ ب] الأيليُّ[5] (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**) هو محمَّدٌ الزهريُّ (**قَالَ: ذَكَرَ**) بفتحات

---

(١) في (ج): (لأن المصدر).

(٢) «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٠).

(٣) (أي ابن سعد): ليس في (ج).

(٤) زيد في «اليونينية»: (قال).

(٥) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٩٦) (٤٦٦٥): (ثقةٌ ثبتٌ، سكن المدينة ثمَّ الشام ثمَّ مصر، من السادسة، مات سنة أربع وأربعين على الصحيح [١٤٤هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٤٢) (٤٠٠١).

(**عُرْوَةُ: أَنَّ الْمِسْوَرَ**) بكسر الميم (**ابْنَ مَخْرَمَةَ**) بفتح الميم والراء (**وَمَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ**) بفتحتين[1]، وثبت (ابن الحكم) في بعض الأصول (**أَخْبَرَاهُ**) أي: أخبرا عروةَ بنَ الزُّبَير: (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ**) و(هَوازِن) بفتح الهاء وكسر الزاي، ممنوعٌ مِنَ الصرف[2]، زاد المصنِّفُ[3] في (الوكالة): (مسلِمِين، فسألوه أن يَرُدَّ إليهم أموالَهم وسبيَهم)[4] (**قَامَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاؤُونَا**) أي: معشرَ المسلمين، أو أراد نفسَه الكريمة (**تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ**) بضمِّ الياء وفتح الطاء وتشديد الياء المكسورة، أي: مَن أحبَّ أن يطيِّب نفسَه بدفع السبي إلى هوازنَ (**فَلْيَفْعَلْ**) جواب (مَن) المتضمِّنة معنى الشرط، (**وَمَنْ أَحَبَّ**) أي: منكم (**أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ**) أي: نصيبه من السبي (**حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ**) أي: عِوَضه (**مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا**) بضمِّ

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٢٥) (٦٥٦٧): (ولي الخلافة في آخر سنة أربع وستِّين، ومات سنة خمسٍ [٦٥هـ]، في رمضان وله ثلاث -أو إحدى- وستون سنةً، لا تثبتُ له صحبةٌ، من الثانية، خ ٤)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٨٧) (٥٨٧٠).

(٢) (هوازن): ممنوع من الصرف للعلميَّة وشبه العجمة، أمَّا العَلَمِيَّة؛ فلأنَّه عَلَم على قبيلة، وأمَّا شبه العُجمة؛ فلأنَّ هذا الوزن (مَفَاعِل) ليس في الآحاد العربيَّة ما هو على زِنَتِه، يُنظَر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٣٠١)، «حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (٣/ ١٣٠٨-١٣٠٩).

(٣) (المصنف): ليس في (ب، ج).

(٤) «صحيح البخاري» باب إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قومٍ؛ جاز (٢٣٠٧و٢٣٠٨)، وكان هذا الوفد بعد انصراف النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من غزوة الطائف إلى الجعرانة، وكان فيها من سبيِ هوازنَ ستَّة آلاف من الذراري والنساء، ومِن الإبل والشاء ما لا يُدرَى ما عدَّته، فقَدِمَ الوفدُ وقد أسلموا فقالوا: يا رسول الله؛ إنَّا أصلٌ وعشيرةٌ، وقد أصابنا مِنَ البلاء ما لم يخفَ عليك، فامنُن علينا مَنَّ اللهُ عليك، وقام رجلٌ من هوازن ثمَّ أحد بني سعد بن بكر يقال له: زهير، يكنى أبا صُرَد فقال: يا رسولَ الله؛ إنَّما في الحظائر عمَّاتُك وخالاتُك وحواضنُك اللَّاتي كُنَّ يكفلنك، ولو أنَّا ملحنا -يعني: أرضعنا- للحارث بن أبي شمر، أو للنُّعمان بن المنذر، ثمَّ نزل منَّا بمثل الذي نزلتَ به؛ رجونا عطفَه وعائدتَه علينا، وأنت خيرُ المكفولين، ثمَّ خيَّرهم النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بين نسائهم وذراريهم وبين أموالهم، فاختاروا أبناءهم ونساءهم، يُنظَر «سيرة ابن هشام» (٢/ ٤٨٩).

الياء وكسر الفاء، مِن أفاء؛ أي: يرجع إلينا من أموال الكفَّار[1]، وجواب الشرط (فليفعل)، وحُذِف هنا في هذا الطريق[2].

(**فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا لَكَ**) زاد في (العتق): (ذلك)[3]، وقد سبق فيه أنَّ هذه الرواية مرسلةٌ[4]؛ لأنَّ مروان لا صحبةَ له على الصحيح[5]، والمِسْوَر لم يحضر القصَّة[6]، ومرادُ المؤلِّف من الحديث هنا قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم: (وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ) مع قولهم: (طَيَّبْنَا لَكَ) ففيه أنَّهم وهبوا له ما غنموه مِنَ السَّبيِ قبل أن يُقسَم، وذلك في معنى الغائب، وتركهم إيَّاه في معنى الهبة،

---

(١) الفيء لغةً: الرجوع، وفي اصطلاح الفقهاء: هو ما ردَّه اللهُ تعالى على أهل دِينه مِن أموال مَن خالفهم في الدين بلا قتالٍ، إمَّا بالجلاء أو بالمصالحة على جزيةٍ أو غيرها، يُنظَر «لسان العرب» (١/ ١٢٥) مادَّة (فيأ)، «التعريفات» (ص١٧٠).

(٢) وثبت في كتاب الوكالة، باب إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قومٍ؛ جاز (٢٣٠٧و٢٣٠٨) وفي كتاب العتق، باب مَن ملك مِنَ العَرَبِ رقيقاً فوَهَبَ وباعَ وفَدَى وسبى الذُّرِّيَّة (٢٥٤٠ و٢٥٣٩)، وفي كتاب الهبة في باب إذا وهب جماعةٌ لقومٍ (٢٦٠٧ و٢٦٠٨)، وفي كتاب فرض الخمس، باب: ومِنَ الدليل على أنَّ الخُمُس لنوائبِ المسلمين ما سأل هوازنُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم برَضاعه فيهم فتحلَّل من المسلمين (٣١٣١ و٣١٣٢)، وفي كتاب المغازي، باب قولِ الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ۝٢٥ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ﴾ إلى قوله: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٥- ٢٧] (٤٣١٨ و٤٣١٩).

(٣) باب مَن ملك مِنَ العَرَبِ رقيقاً فوَهَبَ وباعَ وفَدَى وسبى الذُّرِّيَّة (٢٥٤٠ و٢٥٣٩).

(٤) مرسل الصحابي: ما يرويه الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه، والصحيح عند المحدثين: أن له حكم الموصول المسند؛ لأن الصحابي رواه عن صحابيٍّ، والصحابة كلهم عدول، فلا يضر عدم ذكره، يُنظَر «مقدمة ابن الصلاح» (ص٥٦)، «تدريب الراوي» (١/ ٢٣٤)، «منهج النقد» (ص٣٧٣).

(٥) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي، قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري» (ص٤٤٧): (يُقال: له رؤية، فإن ثبتت فلا يعرَّج على من تكلم فيه، وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث)، وقال في «الإصابة» (٦/ ٢٠٣) (٨٣٣٧): (لم أرَ من جزم بصحبته... لم يثبت له أزيد من الرؤية)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٨٧) (٥٨٧٠).

(٦) المسور: هو المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب الزهري، صحابي صغير، ولد بعد الهجرة بسنتين، قدم المدينة سنة ثمان، توفي سنة (٦٤هـ)، روى له الجماعة، يُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٨١) (٥٩٦٧)، «الإصابة» (٦/ ٩٣) (٨٠١١)، «تقريب التهذيب» (ص٥٣٢) (٦٦٧٢)، ويُنظَر «الفيض الجاري» (٤/ ٤٠١).

كذا قرَّره في «فتح الباري»[1]، قال القَسطلَّانيُّ: (وفيه من التعسُّف ما لا يخفى، وإطلاقُ التركِ على الهبةِ بعيدٌ، وزعم ابنُ بطَّالٍ أنَّ فيه دليلاً على أنَّ للسُّلطان أن يدفعَ[2] أملاكَ قومٍ إذا كان في ذلك مصلحة واستئلافاً[3]، وتعقَّبه ابنُ المُنَيِّر بأنَّه لا دليلَ فيه على ذلك، بل في نفس الحديث أنَّه[4] صلَّى الله عليه وسلَّم لم يفعل ذلك إلَّا بعد تطييب نفوس المالكين، ولا يسوغ للسلطان نقلُ أملاك الناس، وكلُّ أحدٍ أحقُّ بماله، وتعقَّبه الدماميني مِنَ المالكيَّة فقال: «لنا في المذهب صورةٌ يَنقُلُ فيها السلطانُ ملكَ الإنسان عنه جبراً؛ كدار ملاصقة للجامع الذي احتيج إلى توسعته وغير ذلك، لكنَّه لا ينقل إلَّا بالثمن[5]»، قال: «وهو واردٌ على عموم كلامه»[6]، وهذا الحديثُ قطعةٌ من حديثٍ سبق في «العتق»[7])[8].

***

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٨).

(٢) في مصدره: (يرفع).

(٣) كذا في النسخ: (واستئلافاً)، والصواب كما في مصدره: (واستئلاف)؛ إذ (استئلاف) معطوف على (مصلحة) وهي مرفوعة اسم (كان)، ويُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ٩٥).

(٤) في (ب، ج): (أن رسول الله).

(٥) يُنظَر «الذخيرة» (٦/ ٣٣١)، «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» (٦/ ٥٢).

(٦) «مصابيح الجامع» (٥/ ٤٥٨).

(٧) في باب مَن ملك مِنَ العَرَبِ رقيقاً فوَهَبَ وباعَ وفَدَى وسبى الذُّرِّيَّة (٢٥٤٠ و٢٥٣٩).

(٨) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤٣).

١١ ـ بابُ المُكَافَأَةِ فِي الهِبَةِ

(**بَابُ المُكَافَأَةِ**) بضمِّ الميم، وبهمزة مفتوحة بعد الفاء، وقد تُبدَل ألفاً تخفيفاً، وهي لغةً: المقابلة، والمرادُ هنا: إعطاءُ العوض في الهبة، وهي في الأصل مصدرُ كافأه مكافأةً وكفاءً: جازاه، كذا في «القاموس»[١]، وأمَّا قولُ ابنِ المُلَقِّن في «التوضيح»: (المكافأة مهموزٌ، من قولك: كفأتُ فلاناً؛ إذا قابلتَه) انتهى[٢]؛ فهو بيانٌ لمعنى المجرَّد، (**فِي الهِبَةِ**) بالموحَّدة بعد الهاء، وللكُشْمِيهنيِّ: (الهديَّة) بالدال [٣٥٩/ أ] المهملة بدل الموحَّدة، قال في «الفتح»: (والمراد بـ«الهبة»[٣] هنا المعنى الأعمُّ)[٤]؛ أي: لأنَّ المذكورَ في الباب الهديَّة[٥]، وبهذا يظهر أنَّ رواية الكُشْمِيهَنيِّ أنسبُ؛ فافهم.

***

٢٥٨٥ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا.

لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ.

---

(١) يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٥٠) مادَّة (كفأ).

(٢) «التوضيح» (١٦/ ٣٠٧).

(٣) (بالهبة): ليس في (ج).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٩)، والهبة تُطلَق بالمعنى الأعمِّ -كما تقدَّم (ص١٥١) نقلاً عن الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/ ٢٣٣)- على أنواع **الإبراء**؛ وهو **هبةُ الدَّين** ممَّن هو عليه، **والصَّدَقة**؛ وهي هبة ما يتمحَّض به طلب ثواب الآخرة، **والهديَّة**؛ وهي ما يُكرَم به الموهوب له.

(٥) يعني: قول السيِّدة عائشة رضي الله عنها: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل **الهدية** ويثيب عليها).

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ**) أي: ابن مسرهَد[1] قال: (**حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ**) أي: ابن [أبي] إسحاق السَّبيعي؛ بفتح السين المهملة[2] (**عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ**) أي: عروة بن الزُّبير بن العوَّام (**عَنْ عَائِشَةَ**[3]) رضي الله عنها (**قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ**) بضمِّ التحتيَّة أوَّله، من الإثابة؛ بالمثلَّثة، أي: يُعطِي الثواب؛ أي: الجزاء[4] (**عَلَيْهَا**) أي: لَمن أهدى له.

واستدلَّ بالحديثِ بعضُ المالكيَّة على وجوب الثواب على الهبة إذا أطلق وكان ممَّن يطلب مثلُه الثوابَ؛ كالفقير للغنيِّ، بخلاف العكس، ونحوه، ووجهُ دلالته على الوجوب مواظبتُه على ذلك[5]، وعند الجمهور -منهم الشافعيُّ- لا يجب الثواب بمطلَق الهبة والهديَّة؛ إذ لا يقتضيه اللفظ ولا العادة، ولو وقع ذلك من الأدنى للأعلى؛ كإعارته له إلحاقاً للأعيان بالمنافع، وعبارة «التوضيح»: (وعندنا لا يجب فيها ثوابٌ مطلقاً سواء وهب الأعلى للأدنى أو عكسه أو للمساوي) انتهى[6]، فإن أثابه المتَّهب على ذلك؛ فهبةٌ مبتدأةٌ[7]، لكنَّ

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٢٨) (٦٥٩٨): (ثقةٌ حافظٌ، يقال: إنَّه أوَّل من صنف المسند بالبصرة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين [٢٢٨هـ]، ويقال: اسمه عبد الملك بن عبد العزيز، ومُسَدَّد لقبٌ، خ د ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٤٣) (٥٨٩٩).

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٤١) (٥٣٤١): (ثقةٌ مأمونٌ، من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين [١٨٧هـ]، وقيل: سنة إحدى وتسعين [١٩١هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٦٢) (٤٦٧٣).

(٣) زيد في «اليونينية»: (رضي الله عنها).

(٤) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٢٢٧) و«لسان العرب» (١/ ٢٤٥) مادَّة (ثوب).

(٥) يُنظَر «شرح ابن بطال» (٧/ ٩٥-٩٦)، «المفهم» (٤/ ٥٨١)، «الذخيرة» (٦/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٦) «التوضيح» (١٦/ ٣٠٨)، هذا هو الأظهر عند الشافعيَّة، وفي المذهب قولٌ آخر: في الهبة المطلقة إذا كانت من الأدنى للأعلى ثوابٌ، وهو قيمة الموهوب في الأصحِّ، يُنظَر «روضة الطالبين» (٥/ ٣٨٥)، «مغني المحتاج» (٣/ ٥٧٣)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤٢٣).

(٧) يُنظَر «التجريد» للقدوري (٨/ ٣٨٣٧)، «رد المحتار» (٥/ ٧٠١-٧٠٣)، «تحفة المحتاج» (٦/ ٣١٤)، «مغني المحتاج» (٣/ ٥٧٢)، «المغني» (٦/ ٦٦-٦٧)، «المبدع في شرح المقنع» (٥/ ١٩٠-١٩١).

أقلَّ الإثابة -كما في «الفتح»- ما يساوي قيمةَ الهديَّةِ[1]، ولعلَّه الأولى، أو محمولٌ على[2] ما إذا قصد الثوابَ، وإلَّا فلا يتعيَّن له مقدارٌ[3].

قال العارفُ ابنُ أبي جَمْرة: (ظاهرُ الحديثِ يعطي جوازَ قَبولِ الهديَّة والثواب عليها بأقلَّ منها وأكثر ومثلها بحسب ما يختار الذي يكافئ، يُؤخَذ ذلك من قولها: «ويُثِيب عليها» ولم تقل: يكافئ؛ لأنَّ المكافأة تقتضي المماثلة، وأمَّا الثواب؛ فلا يدلُّ على ذلك)، ثمَّ ذكر ما إذا أثاب المهديَ فينبغي ألَّا يثيب إلَّا بما يجوز بيعه، فلو وهب لك طعاماً فخطر لك أن تكافئه بطعامٍ غير يدٍ بيدٍ؛ فذلك ممنوعٌ إن كانا ربويين، بخلاف ما لو خطر لك ذلك بعد قَبول الهديَّة وانقضاء المجلس؛ فلا يمتنع وإن كانا ربويَّين، انتهى ملخَّصاً[4].

وإذا قيَّدها المتعاقدان بثوابٍ معلومٍ صحَّ العقدُ بيعاً؛ نظراً للمعاوضة، بخلاف ما إذا كان العوض مجهولاً، فإنَّه لا يصحُّ، قال ابنُ بطَّالٍ نقلاً عَنِ المهلَّب: (الهديَّة على ضربَين: هديَّة للمكافأة، وهديَّة للصِّلَة والجوار، فما كان للمكافأة؛ كان على سبيل البيع، ففيه العِوَض، ويجبر المُهدَى إليه على العِوَض، وما كان لله أو للصِّلة؛ فلا يلزم عليه مكافأة، فإن فعل فقد أحسن).

قال: (وقد اختلف الفقهاءُ فيمَن وهب هبةً ثمَّ طلب ثوابَها وقال: إنَّما أردتُ الثوابَ، فقال مالكٌ: يُنظَر فيه، فإن كان مثلُه ممَّن يطلب الثواب؛ فله ذلك؛ كالفقير للغنيِّ، والرجل للأمير، والغلام لصاحبه[5]، وبه قال الشافعيُّ في القديم[6]، وقال أبو حنيفة: لا يكون له ثوابٌ إذا لم يشترطه[7]، وهو قول الشافعيِّ في الجديد[8]، والهبة للثواب باطلةٌ؛ لأنَّها بيعٌ بثمنٍ مجهول)، قال: (واحتجَّ الكوفيُّون بأنَّ موضوعَ الهبةِ التبرُّعُ،

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٩).

(٢) في (ج): (ولعله محمول على الأولى أو على).

(٣) يُنظَر «تحفة المحتاج» (٦/ ٣١٥).

(٤) يُنظَر «بهجة النفوس» (٣/ ٢٤).

(٥) يُنظَر «المدونة» (٤/ ٤١٤).

(٦) يُنظَر «المجموع» (١٥/ ٣٨٦).

(٧) يُنظَر «التجريد» للقدوري (٨/ ٣٨٣٧).

(٨) يُنظَر «المجموع» (١٥/ ٣٨٦).

فلو أوجبنا العِوَض لبَطَلَ معنى [٣٥٩/ ب] التَّبَرُّع، وصار في معنى المعاوضة، والحُجَّة لمالكٍ أنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان يقبل الهديَّة ويُثيب عليها، والاقتداءُ به واجبٌ؛ لقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ورُوِيَ أنَّ أعرابيّاً أهدى إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بعيراً، فأثابه عليه فأبى، فزاده فأبى، فقال له عليه الصلاة والسلام: «لقد هممتُ ألَّا أتَّهب إلَّا مِن قُرَشيٍّ أو دَوسيٍّ»، فدلَّ على أنَّ الهبة تقتضي الثواب وإن لم يشترطه، ولو أثاب[1] تطوُّعاً لم تلزمه الزيادة، أو كان ينكر على الأعرابيِّ طلبها، بخلاف الصدقة، فإنَّها لا تقتضي الثوابَ الدنيويَّ، بل الأخروي، بخلاف الهبة؛ فإنَّها تقتضيه، وإن كان مجهولاً كأجرة مَن يدخل الحمَّام والشارب والملاح وقد جرى العُرف بأخذ العِوَض وإن لم يُشترَط، فصار كأنَّه عقد معاوضة)، قال: (ولنا أن نستدلَّ على الوجوب بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦] فهو عامٌّ في كلِّ هديَّة وهبة، فلو أهدى له نحو مسموم وطلب الثواب؛ كان عليه أن يعطِيَه أحسن منها أو يردَّها؛ لأمرِ الله له بذلك ولفعلِ رسوله، ورُوِيَ عن عُمرَ وعليٍّ أنَّهما قالا: إذا وهب الرجلُ هبةً لم يُثَب منها فهو أحقُّ بها[2]، ولا مخالفَ لهما)، انتهى ما في «ابن بطَّال»[3]، ومثلُه في «ابن الملقِّن» ومَن تَبِعَه، غير أنَّ حديثَ الأعرابيِّ رواه ببعض تغيير فقال: (وروى الإمام[4] أحمدُ في «مسنده» وابنُ حِبَّان في «صحيحه» من حديث ابن عبَّاسٍ: أنَّ أعرابيّاً وهبَ للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم هبةً، فأثابه عليها وقال: «رضيتَ؟» قال: لا، فزاده[5]، قال: «رضيتَ؟» قال: نعم، قال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: «لقد

---

(١) في (ج): (أثابه).

(٢) أخرج قول سيدنا عمر رضي الله عنه مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٥٤) (١٤٤٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٨١) وأخرجه مرفوعاً من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ثم قال في الموقوف: (قال البخاري: هذا أصح)، وأخرج قول سيدنا علي رضي الله عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٤٢٠) (٢١٧٠٣).

(٣) «شرح ابن بطال» (٧/ ٩٥-٩٧).

(٤) (الإمام): مثبت من (ج).

(٥) في «المسند» و«التوضيح» زيادة: (قال: «رضيتَ؟» قال: لا، فزاده).

هممتُ ألَّا أتَّهب إلَّا مِن قُرَشيٍّ أو أنصاريٍّ أو ثقفيٍّ»[1]، وعن أبي هريرة نحوُه، ورواه أبو داود[2] والنسائيُّ[3] والترمذيُّ وقال: «حسن»[4]، والحاكمُ وقال: صحيحٌ على شرط مسلم[5])[6].

فقوله: (**لَمْ يَذْكُرْ**) بضمِّ الكاف (**وَكِيعٌ**) بفتح الواو؛ أي: ابن الجرَّاح[7] (**وَمُحَاضِرٌ**) بضمِّ الميم وكسر الضاد المعجمة؛ أي: ابن المُوَرِّع؛ بضمِّ الميم وفتح الواو وكسر الراء المشدَّدة فعَين مهملة، الكوفيُّ[8] (**عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ**) أي: عروة بن الزُّبير بن العوَّام (**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا**[9]) مِن كلامِ البخاريِّ، أشار به -كما في

---

(١) «مسند الإمام أحمد» (١/ ٢٩٥) (٢٦٨٧)، «صحيح ابن حِبَّان» كتاب التاريخ، باب ذكر إرادة المصطفى صلَّى الله عليه وسلَّم ترك قبول الهديَّة إلَّا عن قبائل معروفة (٦٣٨٤)، قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٧٥) (٦٧٣٠): (رجال أحمد رجال «الصحيح»).

(٢) «سنن أبي داود» كتاب البيوع والإجارات، بابٌ في قَبول الهدايا (٣٥٣٧) من طريق سلمة بن الفضل، عن محمَّد بن إسحاقَ، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ.

(٣) «المجتبى»، كتاب العمرى، باب عطيَّة المرأة بغير أذن زوجها (٦/ ٢٧٩) من طريق معمر، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

(٤) أخرج الترمذي في «جامعه» في أبواب المناقب، باب في ثقيف وبني حنيفة (٣٩٤٥) من طريق يزيدَ بنِ هارون عن أيُّوبَ، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرةَ، وقال عقيبه: (هذا حديثٌ قد رُوِيَ من غير وجه عن أبي هريرةَ، ويزيدُ بنُ هارون يروي عن أيُّوبَ أبي العلاء، وهو أيُّوب بن مسكين، ويقال: ابن أبي مسكين، ولعلَّ هذا الحديثَ الذي رُوِيَ عن أيُّوب عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ هو أيُّوبُ أبو العلاء)، -وأيُّوب هذا قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص١١٩) (٦٢٢): (صدوق له أوهام)، تُوُفِّيَ سنة (١٤٠هـ)، وينظر «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٩٢) (٦٢٤)- وأخرجه أيضاً (٣٩٤٦) من طريق أحمدَ بنِ خالدٍ الحمصيِّ، عن محمَّد بن إسحاقَ، عن سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، وقال عقيبه: (وهذا أصحُّ مِن حديث يزيدَ بنِ هارون).

(٥) «المستدرك على الصحيحين» كتاب البيوع، (٢/ ٦٣) من طريق أبي عاصم، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

(٦) «التوضيح» (١٦/ ٣٠٩)، ويُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٤١).

(٧) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٨١) (٧٤١٤): (ثقةٌ حافظٌ عابدٌ، من كبار التاسعة، مات في آخر سنة ستٍّ أو أوَّل سنة سبع وتسعين [١٩٧هـ] وله سبعون سنةً، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٦٢) (٦٦٩٥).

(٨) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥٢١) (٦٤٩٣): (صدوقٌ له أوهامٌ، من التاسعة، مات سنة ستٍّ ومئتين [٢٠٦هـ]، خت م د س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٥٨) (٥٧٩٤).

(٩) الترضية ليست في «اليونينية».

«الفتح»- إلى أنَّ عيسى بنَ يونسَ تفرَّد بوصل هذا الحديث عن هشامٍ، ولذا قال البزَّار: (لا نعرفه موصولاً إلَّا مِن طريق عيسى بن يونسَ)[1]، وقال الآجرِّيُّ [سألت أبا داود عنه فقال][2]: (تفرَّد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسلٌ)، ورواية وكيعٍ وصلها ابنُ أبي شيبة عن وكيعٍ بلفظ: (ويثيبُ ما هو خيرٌ منها)[3]، قال: (وأمَّا رواية مُحاضِر فلم أقف عليها بعدُ) انتهى[4].

ومطابقةُ الحديثِ للترجمة ظاهرةٌ على أنَّ المرادَ بالهبة في الترجمة المعنى الشامل للهديَّة كما مرَّتِ الإشارةُ إليه[5].

وأخرج الحديثَ أبو داود في (البيوع)[6] والتِّرمذيُّ في (البِرِّ)[7].

***

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤٩)، ولم أقف على كلام البزَّار في «مسنده».

(٢) ما بين معقوفين مستدركٌ من «فتح الباري» (٥/ ٢٤٩)، ولم أقف على كلامه في «سؤالات الآجري أبا داود».

(٣) «مصنَّف ابن أبي شيبة»، كتاب البيوع والأقضية، باب فِي الرَّجلِ يهدِي إلى الرَّجلِ أو يبعثُ إليهِ، (٢٢٤٠٣).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٤٩).

(٥) يُنظَر (ص٢٥١).

(٦) «سنن أبي داود» بابٌ في قَبول الهدايا (٣٥٣٦).

(٧) «جامع الترمذي» باب ما جاء في قَبول الهديَّة والمكافأة عليها (١٩٥٣).

١٢- بَابُ الْهِبَةِ لِلْوَلَدِ

وَإِذَا أَعْطَى بَعْضَ وَلَدِهِ شَيْئاً لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ وَيُعْطِيَ الآخَرِينَ مِثْلَهُ، وَلاَ يُشْهَدُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلاَدِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ».

وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ، وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَلاَ يَتَعَدَّى.

وَاشْتَرَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعِيراً، ثُمَّ أَعْطَاهُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ: «اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ».

(**بَابُ الْهِبَةِ لِلْوَلَدِ**) أي: بيانُ حكمِ الهبة له مِن والده (**وَإِذَا أَعْطَى**) بفتح الطاء المهملة، أي: وإذا وهب الوالد (**بَعْضَ** [٣٦٠/ أ] **وَلَدِهِ**) أي: بعض أولاده دون بعضٍ، (**شَيْئاً**) أي: من ماله وإن قلَّ؛ (**لَمْ يَجُزْ**) بضمِّ الجيم، أي: لا ينبغي له تفضيل بعضهم أو حرمان البعض الآخر (**حَتَّى يَعْدِلَ**) بفتح أوَّله وآخره، أي: يساوي (**بَيْنَهُمْ**)، وفسَّر العدل بينهم بقوله: (**وَيُعْطِيَ**) بكسر الطاء المهملة والنصب (**الآخَرِينَ**) بفتح الخاء المعجمة والجمع (**مِثْلَهُ**)، وللحمَّويِّ والمستملي: (ويُعطَى الآخرُ مثله) ببناء (يعطى) للمفعول ورفع (الآخر) وإفراده (**وَلَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ**) ببناء (يُشهَد) للمفعول كما في الشروح والأصول، ولو بُنِيَ للفاعل لم يمتنع، وهو عليهما مرفوعٌ أو مجزوم، وضمير (عليه) للوالد.

قال الكرمانيُّ: (والجملة معطوفة على «لم يشهد[١]»، وفي بعض النسخ: «ويشهد» بدون «لا»، وذِكرها هو المناسب لحديث أبي عَمْرة[٢] في الباب بعده) انتهى[٣]، والمراد أنَّه لا ينبغي للشهود أن يشهدوا على ذلك الفعل؛ لأنَّه جور.

وأقول: على عدم (لا) تحصل المناسبة أيضاً بجعل (يشهد) عطفاً على (يجز)، فتتسلَّط[٤] عليه (لم).

---

(١) كذا في النسخ: (يشهد)، ولعله سبق قلم، والصواب كما في مصدره: (يجز).

(٢) كذا في النسخ: (أبي عمرة)، ولا يصحُّ، والصواب: (حديث عمرة)؛ إذ المراد حديث عَمرةَ بنتِ رواحة أمِّ النعمان رضي الله عنهما الآتي في الباب بعده باب الإشهاد في الهبة (٢٥٨٧): قال النعمان رضي الله عنه: (أعطاني أبي عطيَّةً، فقالت عَمْرَةُ بنتُ رواحة: لا أرضى حتَّى تُشهِد رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم...).

(٣) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٣).

(٤) في (ج): (نحو فتتسط)، وهو تحريف.

وفي بعض الأصول: (ولا يُشَهِّد) بكسر الهاء مشدَّدة، وظاهرُ كلام البخاريِّ أنَّ التفضيلَ بين الأولاد حرامٌ، والشهادة عليه كذلك، ويدلُّ لذلك ما ذكره في الباب[1].

قال ابنُ بطَّال: (اختلف العلماء في الرجل ينحل بعضَ ولده دون بعضٍ؛ فكرهه طاووس وقال: لا يجوز ذلك ولو رغيفاً محرقاً، وهو قول عروةَ ومجاهدٍ، وبه قال الإمامُ[2] أحمدُ وإسحاقُ، قال إسحاقُ: فإنْ فَعلَ فالعطيَّةُ باطلةٌ، واحتجُّوا بأنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلام ردَّ عطيَّة النعمان وقال له: «اتَّقوا الله واعدلوا بين أولادكم» وبقوله: «لا أشهد على جَور»[3]، وأجاز ذلك مالكٌ في الأشهَر عنه، وهو قولُ الكوفيِّين والشافعيِّ، وإن كانوا يستحبُّون أن يسوِّي بينهم ذكوراً كانوا أو إناثاً، وقال عطاءٌ وطاووس: يُجعَل للذَّكَر مثل حظِّ الأنثيين كما قسم تعالى بعد الموت، وهو قولُ الثوريِّ ومحمَّدِ بن الحسن وأحمدَ وإسحاقَ...)، وأطال في ذلك[4]، وسيأتي لذلك مزيدُ تفصيلٍ[5].

(**وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اعْدِلُوا**) بكسر الدال والهمزةُ للوصل (**بَيْنَ أَوْلاَدِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ**) أي: سواء كانت هبةً أو صدقةً أو هديَّةً، وهذا التعليقُ وصله المصنِّفُ في الباب الذي بعده، لكن بإسقاط (في

(١) يعني: حديث نحل بشير رضي الله عنه ولده النعمان دون سائر أولاده، فأمره صلى الله عليه وسلم أن يرجعه ولم يقبل الشهادة على تلك العطية.

(٢) (الإمام): مثبت من (ج).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ مسلمٌ في «صحيحه» في كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣) (١٤).

(٤) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ٩٨).

(٥) يُنظَر (ص٢٦٩- ٢٧٣)، وستأتي أقوال الفقهاء هناك بالتفصيل فراجعه إن أردته.

العطيَّة)[1]، وهذا كالدليل لِمَا قبله، وأخرجه الطحاويُّ[2] عنِ النعمان بلفظ: «سوُّوا بين أولادكم في العطيَّة كما تُحِبُّون أن يُسَوُّوا بينكم في البِرِّ»[3].

(**وَهَلْ لِلْوَالِدِ**) المرادُ الأصلُ؛ ذكراً أو أنثى، قريباً أو بعيداً، إمَّا بالقياس لغير الأب عليه، وإمَّا بالإطلاق على الأنثى ولو مجازاً، أو يُقال: الوالد يشمل الذكر والأنثى -فتدبَّر- ولو مجازاً (**أَنْ يَرْجِعَ**) بفتح التحتيَّة وكسر الجيم (**فِي عَطِيَّتِهِ**) أي: التي أعطاها لولده، وفي ذلك خلافٌ أيضاً؛ فعند الجمهور -ومنهم الشافعيَّة- له الرجوعُ بشرط أن لا يخرج عن ملكه، قال ابن بطَّالٍ نقلاً عنِ المهلَّب: (قال مالكٌ: له أن يرجع في هِبَته وإن قبضها الولد ما لم تتغيَّر أو يحدث دَين أو تزوَّج المرأة بعد الهبة[4]، وقال الشافعيُّ: له الرجوع في هبته ولا يعتبر طروء دَين أو تزويج[5]، وقال أبو حنيفة: لا يرجع فيما وهب لولده[6])، وأطال في [٣٦٠/ ب] الاستدلال للفريقَين[7]، واستدلَّ الشافعيَّةُ بحديث التِّرمذيِّ والحاكمِ وصحَّحاه عن [ابنِ عُمر وابن عبَّاسٍ][8]: «لا يحلُّ لرجلٍ أن يعطيَ عطيَّةً أو يهبَ هبةً فيرجع فيها إلَّا الوالد فيما يعطي ولده»[9].

---

(١) باب الإشهاد في الهبة (٢٥٨٧).

(٢) هو الحافظ الكبير محدِّثُ الدِّيار المصريَّة وفقيهها أحمدُ بن محمَّد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملكِ أبو جعفر الأزديُّ، الحَجْريُّ -نسبة إلى حَجْر الأزد- المصريُّ الطَّحاويُّ -نسبة إلى طحا؛ قرية بصعيد مصر- الحنفيُّ، وُلِد سنة (٢٣٩هـ)، له مصنفات كثيرة منها: «شرح معاني الآثار» و«شرح مشكل الآثار» و«أحكام القرآن» وغيرها، مات سنة (٣٢١هـ)، انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٣٤٣) و(٢/ ٢٧٥)، «وَفَيَات الأعيان» (١/ ٧١)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٢٧) (١٥)، «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ٢١) (٧٩٧)، «غاية النِّهاية» (١/ ١١٦) (٥٣٦).

(٣) «شرح مشكل الآثار» (١٣/ ٧٢) (٥٠٧٣)، «شرح معاني الآثار» (٤/ ٨٦) (٥٨٣٦).

(٤) «المدونة» (٤/ ٤١١).

(٥) يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٩).

(٦) يُنظَر «البحر الرائق» (٧/ ٢٩١).

(٧) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٠١-١٠٢).

(٨) ما بين معقوفين بياض في النسخ، والمثبت من «جامع الترمذي» و«المستدرك».

(٩) «جامع الترمذي» أبواب الولاء والهبة، باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة، (٢١٣٢) وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، «المستدرك» (٢/ ٤٦) وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد؛ فإني لا أعلم خلافاً في عدالة عمرو بن شعيب، إنما اختلفوا في سماع أبيه من جده)، ويُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٨).

(**وَمَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ**) أي: إنِ احتاج (**وَلاَ يَتَعَدَّى**) بفتح الدال مشدَّدة، ولعلَّه تأكيدٌ مع قوله: (بالمعروف).

تنبيهٌ: محلُّ (ما) الموصولةِ الجرُّ عطفاً على (الهبة) أوَّلَ الترجمة، فهو مِن جملتها، فصَل بينهما المصنِّف بما تقدَّم، وجملة: (يأكل...) إلى آخره صلة (ما)، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: يأكله، لكن في انتزاع هذا الحكم من أحاديث الباب خفاءٌ كما قال ابنُ المُنَيِّر[1].

وأقول: لعلَّ البُخاريَّ أشار إلى ما رواه الحاكم من حديث عَمرو بن شُعَيب عن أبيه عن جدِّه مرفوعاً: «إنَّ أطيبَ ما أكل الرجلُ مِن كسبه، وإنَّ ولده من كسبه، فكلوا مِن مال أولادكم»[2].

---

(١) يُنظَر «المتواري على تراجم أبواب البخاري» (ص٢٨٣).

(٢) كذا عزا حديثَ عَمرٍو للحاكم العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٣) وتبعه القَسطلَّانيُّ في «الإرشاد» (٤/ ٣٤٤) ثمَّ المصنِّف ههنا، ولم أقف على هذا الحديث في «المستدرك» من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، وإنَّما أخرجه الحاكم (٢/ ٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، أمَّا حديث عَمرو فأخرجه الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (٢/ ١٧٩) (٦٦٧٨) وأبو داود في «سننه» في كتاب الإجارة، باب في الرجل يأكل مِن مال ولده (٣٥٣٠) وسكت عليه، وابنُ ماجه في «سننه» في كتاب التجارات، باب ما لِلرَّجُل من مال ولده (٢٢٩٢)، يُنظَر «البدر المنير» (٧/ ٦٧٠)، لكن لعلَّهم يعنون بـ(الحاكم) هنا أبا أحمد الحاكم، وذلك أنَّ ابنَ خلفون أخرج الحديث في «المعلم بشيوخ البخاريِّ ومسلم» (ص٤٤٩) من طريقه، والله أعلم.
وعمرو بن شعيب بن محمَّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ضعَّفه ناسٌ مطلقاً، ووثَّقه الجمهور، وضعَّف بعضُهم روايته عن أبيه عن جدِّه حسب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، قاله الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٥١)، وقال ابن الصلاح في «مقدِّمته» (ص٣١٥): (له بهذا الإسناد نسخةٌ كبيرةٌ أكثرها فقهيَّات جِياد)، وقال الشيرازيُّ في «اللمع في أصول الفقه» (ص٧٥): (فيحتمل أن يكون ذلك عن الجدِّ الأدنى وهو محمَّد بن عبد الله بن عمرو، فيكون مرسلاً، ويحتمل أن يكون عن جدِّه الأعلى فيكون مسنداً، فلا يُحتجُّ به لأنَّه يحتمل الإرسال والإسناد، فلا يجوز إثباته بالشكِّ، إلا أن يثبت أنَّه ليس يروي إلَّا عن جدِّه الأعلى، فحينئذ يحتجُّ به)، قال ابن الصلاح (ص٣١٥): (وقد احتجَّ أكثرُ أهل الحديث بحديثه، حملاً لمطلق الجدِّ فيه على الصحابيِّ عبدِ الله بن عَمرو دون ابنه محمدٍ والد شعيب، لِمَا ظهر لهم من إطلاقه ذلك)، وقال البلقينيُّ في «محاسن الاصطلاح» (ص٥٤١): (وقد يقع في جملةٍ من الأحاديث تعيينُ عبدِ الله بن عمرو، وحينئذ فترتفع إرادةُ محمد والد شعيب)، لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه، أم سمع بعضه والباقي صحيفة؟ قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٥٢): (الأظهر الثاني)، والله أعلم.

وقال في «الفتح»: (اشتملت هذه الترجمةُ على **أربعةِ أحكامٍ**: **الأوَّل: الهبة للولد**، وإنَّما ترجم به ليرفع إشكال مَن يأخذ بظاهر الحديثِ المشهورِ: «أنت ومالك لأبيك» لأنَّ مالَ الولدِ إذا كان لأبيه فلو وهب الأبُ ولدَه شيئاً كان كأنَّه وهبَ نفسَه[1]، ففي الترجمةِ إشارةٌ إلى ضَعفِ الحديثِ المذكورِ أو إلى تأويله، وهو حديثٌ أخرجه ابنُ ماجه من حديث جابرٍ[2].

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: غريبٌ تفرَّد به عيسى بنُ يونسَ بنِ أبي إسحاق ويوسفُ بنُ إسحاقَ بنِ أبي إسحاق[3] عنِ ابنِ المُنْكَدِر[4]، وقال ابنُ القطَّان: إسنادُه صحيحٌ[5]، وقال المنذريُّ: رجالُه ثقاتٌ[6]، وله طريقٌ أخرى عن جابرٍ عند الطبرانيِّ في «الصغير»[7] والبيهقيِّ في «الدلائل» فيها قصَّةٌ مطوَّلة[8]، وفي الباب عن عائشةَ في «صحيح ابن حِبَّان»[9]، وعن سَمُرة وعن عُمرَ؛ كلاهما عند البزَّار[10]، وعنِ ابنِ مسعودٍ عند الطبرانيِّ[11]،

---

(١) في (ج): (وهبه لنفسه).

(٢) «سنن ابن ماجه»، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده (٢٢٩١)، وأخرجه أيضاً أبو داود في «سننه» في كتاب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده (٣٥٣٠) وسكت عليه، وابنُ ماجه في «سننه» في كتاب التجارات باب ما للرجل من مال ولده (٢٢٩٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه.

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٦١٠) (٧٨٥٦): (ثقةٌ، من السابعة، مات سنة سبعٍ وخمسين [١٥٧هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٤١١) (٧١٢٧).

(٤) يُنظَر «أطراف الغرائب والأفراد» (٢/ ٣٩٤) ولفظه: (غريب من حديث يوسف بن إسحاق عن ابن المنكدر، تفرد به عيسى بن يونس عنه)، فعيسى بن يونس تفرد به عن يوسف بن إسحاق، ويوسف تفرد به عن ابن المنكدر.

(٥) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٠٣).

(٦) «مختصر سنن أبي داود» (٢/ ٤٩٥).

(٧) في (ج): (الكبير)، وهو خطأ.

(٨) «المعجم الصغير» (٢/ ١٥٢) (٩٤٧)، «دلائل النبوَّة» (٦/ ٣٠٤-٣٠٥)، وكلاهما أخرجه من طريق عبيد بن خلصة عن عبد الله بن عمر المدني عن ابن المنكدر، قال الطبرانيُّ عقيبه: (لا يُروَى هذا الحديث عن محمد بن المنكدر بهذا التمام والشعر إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به عُبَيد بن خلصة)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٧٥): (رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» وفيه من لم أعرفه، والمنكدر بن محمد ضعيف، وقد وثقه أحمد، والحديث بهذا التمام منكر).

(٩) «صحيح ابن حبان» (٢/ ١٤٢) (٤١٠).

(١٠) «مسند البزَّار» (١/ ٤١٩-٤٢٠) (٢٩٥) و(١٠/ ٤٣٨) (٤٥٩٣).

(١١) «المعجم الصغير» (١/ ٢٣) (٢) وقال عقيبه: (لا يُروَى عن ابن مسعود إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابنُ ذي حماية، وكان من ثقات المسلمين)، وابن ذي حماية هو إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية، أبو إسحاق، قاضي حمص، ذكره ابن حِبَّان في

وعنِ ابنِ عُمَرَ عند أبي يَعْلى[1])، قال: (مجموعُ طُرُقِه لا تحطُّه عنِ القوَّةِ وجوازِ الاحتجاج ليتعيَّن تأويله) انتهى[2]، واعترضه العينيُّ بأنَّه لا وجهَ لدلالة الترجمة على ضَعف الحديث، انتهى[3].

وأقول: لعلَّه أراد بضعفه أنَّه ليس على شرط البخاريِّ وإن كان صحيحاً في حدِّ ذاته كما أشار إليه في «الفتح»؛ فتدبَّر.

ثُمَّ ذكر العينيُّ أنَّ الطبرانيَّ أخرجه في «الصغير» وكذا البيهقي في «الدلائل» عن جابرٍ بلفظ: (جاء رجلٌ إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فقال: يا رسول الله؛ إنَّ أَبِيَه[4] يريد أن يأخذ مَالِيَه... الحديث بطوله، قال: (وفي آخره: بكى النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ثمَّ أخذ بتَلْبيب ابنه وقال له: «اذهب، فأنت ومالك لأبيك»[5])[6].

ثمَّ قال في «الفتح»: (**الحكم الثاني: العدل بين الأولاد في الهبة**، وهي من مسائل الاختلاف أيضاً كما سيأتي) انتهى[7].

وقال العينيُّ: (اختلف العلماء مِنَ التابعين وغيرِهم فيه؛ فقال طاووس وعطاء ومجاهد وعروة وابن جُرَيج والنَّخَعيُّ وابنُ شُبْرُمة وأحمدُ وإسحاقُ وسائرُ الظاهريَّةِ: إنَّ الرجلَ إذا نحل بعضَ ولده دون بعضٍ؛ فهو باطلٌ، والأصحُّ عن الإمام[8] أحمدَ -كما قال ابنُ عبدِ البَرِّ: وذكره الخرقيُّ في «مختصره»- أنَّه يُؤمَر بردِّه[9]،

«الثقات» (٦/ ١٣)، وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١١٣) (٣٣٧): (سألت أبا زرعة عنه فقال:... ما به بأسٌ).

(١) «مسند أبي يعلى» (١٠/ ٩٨-٩٩) (٥٧٣١).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٠)، و(انتهى): مثبت من (ب، ج).

(٣) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٢)، وذكر الحافظُ هذا الاعتراضَ في «الانتقاض» (٢/ ١٨٠) وعقَّبه بقوله: (استراح هذا حيث تعب النَّاس!)، و(انتهى): ليس في (ب، ج).

(٤) الهاءُ هنا وفي قوله: (مَالِيَه) هاءُ السكت، وهي التي في نحو قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وهي مختصَّةٌ بحال الوقف، يُنظَر «شرح المفصل» (٥/ ١٧٤-١٧٥).

(٥) تقدم تخريجه قريباً.

(٦) «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٢).

(٧) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٠-٢٥١).

(٨) (الإمام): مثبت من (ج).

(٩) يُنظَر «مختصر الخرقي» (ص٨٢)، «التمهيد» (٧/ ٢٢٧)، «الاستذكار» (٧/ ٢٢٨).

وقال الليثُ بنُ سعدٍ والثوريُّ ومحمَّدُ بن المُنْكَدِر وأبو حنيفةَ وصاحباه ومالكٌ والشافعيُّ وأحمدُ في روايةٍ: يجوز ذلك؛ أي: لكن مع الكراهة)، انتهى ملخَّصاً[1].

ثمَّ قال في «الفتح»: (**الحكم الثالث: رجوع الوالد فيما وهب للولد**، وهي مسألة ذات خلاف أيضاً، ومِنهم مَن قال: لا يرجع في الصَّدَقة ويرجع في الهبة[2]) انتهى[3]، وفي «التوضيح»: (لا رجوع في الهبة إلَّا [٣٦١/ أ] للأصول أباً كان أو أمّاً أو جدّاً وجدَّةً[4]، وليس لغير الأب الرجوع عند مالكٍ وأكثرِ أهلِ المدينة، إلَّا أنَّ الأمَّ لها الرجوع أيضاً فيما وهبت لولدها عند مالكٍ إن كان الأب حيّاً[5] لا عند أكثر أهل المدينة) انتهى[6]، وقال العينيُّ: (وعند أصحابِنا الحنفيَّة: لا رجوعَ فيما يهبُ لكلِّ ذي رَحِمٍ مَحْرَمٍ بالنسب[7]، وبه قال طاووس والحسنُ وأحمدُ[8] وأبو ثورٍ) انتهى[9].

---

(١) «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٢).

(٢) وهو قول الإمام مالكٍ، يُنظَر «المدوَّنة» (٤/ ٤١٠)، أمَّا الحنفيَّة؛ فذهبوا إلى أنَّ الأبَ ليس له أن يرجع في هبة ولده ولا في صدقته، «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٧٠٤، ٧٠٩)، وذهب الشافعيَّة والحنابلة إلى أنَّ للأب الرجوع في هبة ولده وصدقته، يُنظَر «نهاية المحتاج» (٥/ ٤١٦)، «المغني» (٦/ ٥٦).

(٣) «فتح الباري » (٥/ ٢٥١).

(٤) هذا قول الشافعيَّة على المشهور، والقول الثاني: لا رجوع لغير الأب، يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٨)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤١٧).

(٥) يُنظَر «المدوَّنة» (٤/ ٤٠٩، ٤١١-٤١٢)، «الذخيرة» (٦/ ٢٦٥-٢٦٦).

(٦) عبارة «التوضيح» (١٦/ ٣٢٤): (وليس لغير الأب الرجوع عند مالكٍ وأكثرِ أهل المدينة، إلَّا أنَّ عندهم أنَّ الأمَّ لها الرجوعُ أيضاً فيما وهبت لولدها إذا كان أبوهم حيّاً، هذا هو الأشهرُ عن مالكٍ، ورُوِيَ عنه المنع، ولا يجوزُ عند أهل المدينة أن ترجع الأمُّ ما وهبت ليتيمٍ من ولدها).

(٧) ينظر «البحر الرائق» (٧/ ٢٩٤)، «حاشية ابن عابدين » (٥/ ٧٠٤).

(٨) في رواية عنه، وظاهر مذهبه أنَّ للأب الرجوع فيما وهب لولده، يُنظَر «المغني» (٦/ ٥٥).

(٩) «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٣).

ثمَّ قال في «الفتح»: (**الحكم الرابع: أكل الوالدِ مِن مال الولد بالمعروف**، قال ابنُ المُنَيِّر: وفي انتزاعه من حديث الباب[1] خفاءٌ)، ووجهه في «الفتح» بأنَّه لَمَّا جاز للأب بالاتِّفاق أن يأكل مِن مال ولده إذا احتاج إليه؛ فلَأَنْ يسترجعَ ما وهبه له بطريقِ الأولى، انتهى[2].

وأقول: هذه العبارة مقلوبةٌ، وعبارةُ الكرمانيِّ نقلاً عن شارح التراجم[3]: (**فإن قيل**: ليس في حديث النعمان ما يدلُّ على أكلِ الرجلِ مِن مالِ ولده؛ **قلنا**: إذا جاز للرجل انتزاع ملكِ ولده الثابتِ بالهبة لغير حاجة؛ فَلَأَنْ يجوز عند الحاجة أولى[4]) انتهت[5]، ومثلُها عبارةُ كثيرٍ مِنَ الشُّرَّاح[6]؛ فافهم.

وقال العينيُّ: (وعند أبي حنيفة: يجوز للأب الفقير أن يبيع عَرَض ابنه الغائب لأجل النفقة؛ لأنَّ له تملُّكَ مالِ الابن عند الحاجة، ولا يصحُّ بيعُ عقاره لأجل النفقة، وقال أبو يوسفَ ومحمدٌ: لا يجوز فيهما[7])، قال: (وأجمعوا -كما في «الطحاويِّ»- على أنَّ الأمَّ لا تبيع مالَ ولدها[8] الصغير والكبير) انتهى[9]؛ فتدبَّر.

(**وَاشْتَرَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعِيراً، ثُمَّ أَعْطَاهُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ: «اصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ»**) بفتح الفوقيَّة، قال في «الفتح»: (هو طرفٌ مِن حديثٍ سبق موصولاً في

---

(١) (الباب): ليس في (ج).

(٢) هذا التوجيهُ جزء من كلام ابن المُنيِّر، ولعلَّ الأولى عدم الاختصار في مثل هذا الموضع، وتمام الكلام في «المتواري» (ص٢٨٤): (**مناسبةُ هذه الزيادة للحديث أنَّ الاعتصارَ انتزاعٌ من ملك الولد بعد تحقُّقه؛ كأكله من ماله بالمعروف، فإنه انتزاعٌ، وكأنه حقَّق معنى الاعتصار من الحديث وتمكن الأب منه بالوفاق على أنَّ له أن يأكل من ماله**، فإذا انتزع ما يأكله من ماله الأصليِّ ولم يتقدَّم له فيه ملكٌ؛ فلَأَنْ ينتزع ما وهبه لحقِّه السابق فيه أولى)، ويُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٥١).

(٣) يعني: ابن المنير.

(٤) يُراجَع لزاماً عبارةُ ابنِ المُنَيِّرِ في التعليق السابق.

(٥) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٣).

(٦) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٣١٣)، «مصابيح الجامع» (٥/ ٤٥٩).

(٧) ومحل الخلاف في الابن الكبير، أمَّا الصغير فللأب بيع عرضه للنفقة إجماعاً، يُنظَر «البحر الرائق» (٤/ ٢٣١)، «حاشية ابن عابدين» (٣/ ٦٣١).

(٨) في (أ، ب): (ولده)، والمثبت موافق لما في مصدره.

(٩) «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٣).

«البيوع»[1]، ويأتي أيضاً موصولاً بعد اثني عشر باباً[2]، قال ابنُ بطَّالٍ: مناسبةُ حديثِ ابنِ عُمرَ للترجمة أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم لو سأل عُمَرَ أن يهب البعير لابنه عبدِ الله لبادر إلى ذلك، لكنَّه لو فعل؛ لم يكن عدلاً بين بني عمرَ، فلذلك اشتراه صلَّى الله عليه وسلَّم منه، ثمَّ وهبه لعبدِ الله، قال المهلَّب: وفي ذلك دلالة على أنَّه لا يلزم المَعْدَلَة[3] فيما يهبه غيرُ الأب لولد غيره[4]، وهو كما قال)[5].

ويُؤخَذ مِنَ الحديث جوازُ الحيلة؛ فافهم.

٢٥٨٦ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلاَماً، فَقَالَ: «أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَ مِثْلَهُ؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَارْجِعْهُ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ**) أي: التِّنِّيسيُّ[6] قال: (**أَخْبَرَنَا مَالِكٌ**) أي: الإمام (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**) أي: الزُّهريِّ (**عَنْ حُمَيْدٍ**) بضمِّ الحاء المهملة (**ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ**[7] **وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ**) بفتح الموحَّدة وكسر الشين المعجمة، ابن سعد بن ثعلبة بن الجُلَاس؛ بضمِّ الجيم وتخفيف اللام فألف فسين

---

(١) «صحيح البخاري» باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرَّقَا ولم يُنكِر البائعُ على المشتري أو اشترى عبداً فأعتقه (٢١١٥)، لكنَّه بلفظ: (**قال** الحُمَيديُّ)، والراجح أنَّ هذا تعليقٌ كما سيأتي (ص٣٦١- ٣٦٢)، لكن قال في «الفتح» (٤/ ٣٩٤): (في رواية ابن عساكرَ بإسناد البخاريِّ: «قال لنا الحُمَيديُّ»)، فعلى هذه الرواية يكون الحديث متَّصلاً؛ وذلكَ لأنَّ قولَ البخاريِّ: (قال لنا) و(قال لي) و(زادنا) ونحو ذلك صريحٌ في الاتِّصال، ينظر «علوم الحديث» (ص١٣٦)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨)، «تدريب الراوي» (٢/ ١١).

(٢) يعني: في باب مَن أُهدِيَ له هديةٌ وعنده جلساؤُه فهو أحقُّ (٢٦١٠).

(٣) يعني: العدل، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص١٣٣٢) مادَّة (عدل).

(٤) «شرح ابن بطال» (٧/ ١٠٣).

(٥) «فتح الباري» (٥/ ٢٥١).

(٦) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٣٠) (٣٧٢١): (ثقةٌ متقنٌ، من أثبت النَّاس في «الموطَّأ»، من كبار العاشرة، مات سنة ثماني عشرة [٢١٨هـ]، خ د ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٣٣) (٣٦٧٣).

(٧) (بن عوف): ليس في «اليونينية»، وقال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص١٨٢) (١٥٥٢): (ثقةٌ، من الثانية، مات سنة خمس ومئة [١٠٥هـ] على الصحيح، وقيل: إنَّ روايته عن عُمرَ مرسلةٌ، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٧٨) (١٥٣٢).

مهملة، التابعي[1] (**أَنَّهُمَا**) أي: حُمَيد بن عبد الرَّحمن ومحمَّد بن النعمان (**حَدَّثَاهُ**) أي: ابنَ شهاب (**عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّ أَبَاهُ**) أي: بشير بن سعد بن ثعلبة بن الجُلَاس الخزرجي، صحابيٌّ مشهور، من أهل بدرٍ، وشهد غيرَها، مات في خلافة أبي بكرٍ سنة ثلاث عشرة، ويقال[2]: إنَّه أوَّلُ مَن بايع أبا بكرٍ مِنَ الأنصار، وقيل: عاش إلى خلافة عمرَ رضي الله عنهما، وقال العينيُّ: (وقُتِلَ يوم عين التمر[3] مع خالد بن الوليد بعد انصرافه من اليمامة)[4]، (**أَتَى**) ببنائه للفاعل (**بِهِ**) أي: بالنعمان (**إِلَى**[5] **رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ** [٣٦١/ ب] **وَسَلَّمَ**) بطلب زوجتِه عَمرةَ منه ذلك (**فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ**) بفتح النون وتخفيف الحاء المهملة وسكون اللام، أي: أعطيتُ، قال في «المصباح»: (نحَلتُه أنحَلُه -بفتحها- نُحْلاً؛ كـ«قُفْل»: أعطيتُه شيئاً مِن غير عِوَضٍ بطِيب نفسٍ، والنِّحْلَة: الدَّعوى، ونَحَلَ الجسمُ نُحُولاً: سَقُم، من باب «تَعِبَ» لغة، وأنحله الهمُّ) انتهى[6]، وقال في «القاموس»: (النَّحْلُ: ذباب العسل للذكر والأنثى، وإليه يُنسَب أبو الوليد النَّحْلِيُّ الأديب[7]، واحدته بهاء، والعطاء بلا عِوَض، أو عامٌّ، والشيء المُعطَى، والناحل، وبالضمِّ مصدر، نَحَلَه: أعطاه، والاسم: النِّحلة؛ بالكسر والضمِّ، وكـ«بُشْرى»: العطيَّة، ونحل جسمه؛ كـ«مَنَعَ» و«عَلِمَ» و«نَصَرَ» و«كَرُمَ» نحولاً: ذهب مِن مرضٍ أو سفرٍ، فهو ناحل ونَحِيل، والجمع كـ«سَكْرَى») انتهى[8]، (**ابْنِي هَذَا**) أي: النعمان (**غُلَاماً**) مفعولٌ ثانٍ لـ(نحلت)؛ أي: رقيقاً، لم يُسمَّ.

---

(١) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٥١٠) (١٥٥٢): (ثقةٌ، من الثالثة، خ م ت س ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥٥٧) (٥٦٥٩).

(٢) في (ب، ج): (يقال).

(٣) عين التمر: بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة، افتتحها المسلمون أيام أبي بكر رضي الله عنه، يُنظَر «معجم ما استعجم» (١/ ٣١٩)، «معجم البلدان» (٤/ ١٧٦)، «أطلس الحديث النبوي» (ص٢٨١).

(٤) «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٤)، ويُنظَر «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٦٤) (٨٥٧)، «الإصابة» (١/ ٤٤٢) (٦٩٤).

(٥) (إلى): ليس في (ب، ج).

(٦) «المصباح المنير» (٢/ ٥٩٥)، مادَّة (نحل).

(٧) شاعر أديب من القرن الخامس الهجري، عاصر المعتمد بن عبَّاد، يُنظَر «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (٤/ ٨٠٩-٨١١)، «المشتبه» (ص٣٥).

(٨) «القاموس المحيط» (ص١٠٦١) مادَّة (نحل).

(**فَقَالَ**) أي: النبيُّ عليه السلام: (**أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَ**) أي: أعطيتَ (**مِثْلَهُ؟**) وهمزة (أَكُلَّ) للاستفهام على طريق الاستخبار، و(كلَّ) منصوب بقوله: (نحلتَ)، ولمسلمٍ مِن رواية أبي حَيَّان[1]: (فقال: «أكلَّهم وهبتَ له مثل هذا؟»)[2] (**قَالَ: لَا**) وفي «الموطَّأ» للدَّارَقُطْنِيِّ من رواية ابن القاسم: (قال: لا والله يا رسول الله)[3]، ولأبي حيَّان أيضاً من طريق الشَّعبيِّ: (فقال: «أَلَكَ بَنون سواه؟» قال: نعم، قال: «فكلَّهم أعطيتَ مثل هذا؟» قال: لا)[4].

وفي «الفتح»: (وقال مسلمٌ لَمَّا رواه مِن طريق الزُّهريِّ: أمَّا يونسُ ومَعمَرٌ؛ فقالا: «أكلَّ بنيك؟» وأمَّا الليث وابن عُيَينةَ[5] فقالا: «أكلَّ ولدك؟»[6]) قال: (ولا منافاة بينهما؛ لأنَّ لفظ «الولد» يشمل ما لو كانوا ذكوراً [أو إناثاً وذكوراً][7]، وأمَّا لفظ «البنين» فإن كانوا ذكوراً؛ فظاهرٌ، وإن كانوا ذكوراً وإناثاً[8]؛ فعلى

(١) هو يحيى بن سَعِيد بن حيَّان، أبو حيان التَّيْمِيُّ الكوفيُّ، مات سنة (١٤٥هـ)، روى له الجماعة، قال فيه الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٩٠) (٧٥٥٥): (ثقة عابد)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٢٣) (٦٨٣٢).

(٢) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣) (١٤).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٣).

(٤) هذه رواية إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ عن الشعبيِّ، أخرجها مسلمٌ في «صحيحه» في كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣) (١٥)، أمَّا رواية أبي حيَّان عن الشعبيِّ فلفظها: (قال: «أَلَك **ولدٌ** سواه؟» قال: نعم، قال: فأُرَاه قال: «لا تُشْهِدني على جَور»)، أخرجها البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب الشهادات، باب لا يَشْهد على شهادة جَور إذا أُشهِد (٢٦٥٠) ومسلمٌ في «صحيحه» في كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، (١٦٢٣) (١٤)، يُنظر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٣).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٤٥) (٢٤٥١): (سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد، الكوفي ثم المكي، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجَّةٌ، إلَّا أنَّه تغيَّر حفظه بأَخَرة، وكان ربَّما دلَّس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبتَ الناس في عَمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمانٍ وتسعين [١٩٨هـ] وله إحدى وتسعون سنةً، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ١٧٧) (٢٤١٣).

(٦) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، عقيب الحديث (١٦٢٣) (١١).

(٧) ما بين معقوفين مثبت من «فتح الباري» ولا بد منه لاستقامة الكلام.

(٨) في (ج): (إناثاً وذكوراً).

التغليب، ولم يَذكُرِ ابنُ سعدٍ لبَشِيرٍ والدِ النعمان ولداً غيرَ النعمان، وذكر له بنتاً اسمُها أُبَيَّة؛ بموحَّدة مصغَّراً[1]) انتهى[2].

وأقول: في «التوضيح» نقلاً عن «سيرة ابن إسحاق» أنَّ بَشِيراً لم يكن له بنت، وإنَّما كان له أختٌ كما نقله المحدِّثون[3]، قال: (وأبعدَ مَن قال: «يحتمل أنَّ أولادَه كلَّهم كانوا ذكوراً»)؛ انتهى[4]؛ فتأمَّلْه، وقد يُجمَع بينهما.

(قَالَ) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم لبَشِيرٍ والدِ النعمان: **(فَارْجِعْهُ)** بهمزة الوصل وكسر الجيم، وضميره عائد للغلام، وهو متعدٍّ بنفسه، قال تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٣]، ويُعدَّى بالألف في لغة هُذَيل، قاله في «المصباح»[5]، وعلى هذه اللغة فهو بقطع الهمزة، ولمُسْلِم من طريق ابن شهابٍ قال:

(١) يُنظَر «الطبقات الكبير» (٣/ ٤٩٣) (٢٣٢).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٢).

(٣) عبارة «التوضيح» (١٦/ ٣٢٠): (فإن قلتَ: لم يكن لبشيرٍ بنتٌ، فلذلك لم يسأله كما صرَّح به ابنُ إسحاقَ في «سيره»، قلتُ: قد كان له -**أي: النعمان**- أختٌ لها خبرٌ، كما نقله المحدِّثون)؛ فليُتنبَّه، لكنَّ في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢١٨) نقلاً عن ابن إسحاق خبرَ ابنة بشير أخت النعمان والبركة في تمرها يوم الخندق، قال ابن هشام: (قال ابنُ إسحاقَ: وحدَّثني سعيدُ بن مينا: أنَّه حُدِّثَ أن **ابنةً لبشيرِ بن سعد أخت النعمان بن بشير** قالت: دَعَتْنِي أمِّي عمرةُ بنت رواحة فأعطتني حفنة من تمر في ثوبي، ثمَّ قالت: أي بُنَيَّة؛ اذهبي إلى أبيك وخالك عبد الله بن رواحة بغدائهما، قالت: فأخذتها فانطلقت بها، فمَرَرْتُ برسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأنا ألتمس أبي وخالي، فقال: «تعالي يا بُنَيَّة، ما هذا معك؟» قالت: فقلتُ: يا رسول الله؛ هذا تمرٌ بعثتني به أمِّي إلى أبي بشير بن سعد وخالي عبد الله بن رواحة يتغدَّيانه، قال: «هاتيه»، قالت: فصببتُه في كفَّي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فما ملأتهما ، ثمَّ أمر بثوب فبسط له، ثم دحا بالتمر عليه فتبدد فوق الثوب، ثمَّ قال لإنسان عنده: «اصرخ في أهل الخندق: أن هلم إلى الغداء»، فاجتمع أهل الخندق عليه، فجعلوا يأكلون منه وجعل يزيد حتَّى صدر أهل الخندق عنه وإنَّه ليسقط من أطراف الثوب)، قال الذهبيُّ في «تجريده» (٢/ ٣٣٩) (٤١١١): (أخت النعمان بن بشير، لها صحبةٌ وحديثٌ في «السيرة» لابن إسحاق).

(٤) «التوضيح» (١٦/ ٣٢٠).

(٥) يُنظَر «المصباح المنير» (١/ ٢٢٠) مادَّة (رجع).

«فاردُده»[1]، ولمسلمٍ أيضاً مِن طريق الشعبيِّ: «اعدلوا بين أولادكم في النِّحْل؛ كما تُحِبُّون أن يعدلوا بينكم في البِرِّ»[2].

وللإمام أحمدَ[3] مِن طريق الشعبيِّ أيضاً بلفظ: «إنَّ لبَنِيك عليك مِنَ الحقِّ أن تعدلَ بينهم، فلا تُشهِدني على جور، أيسُرُّك[4] أن يكونوا إليك في البِرِّ سواء؟» قال: بلى، قال: «فلا إذن»[5]، ولأبي داود مِن هذا الوجه: «إنَّ لهم عليك مِنَ الحقِّ أن تعدل بينهم كما أنَّ لك عليهم من الحقِّ أن يبرُّوك»[6].

ووجه مطابقة الحديث للترجمة المشتملة على أربعة أحكامٍ -كما مرَّ- أنَّ فيه هبة الوالد لولده غلاماً، وأنَّ فيه العدل بين الأولاد لأمره عليه السلام أن يردَّه ما لم يُسَوِّ بين أولاده، وأنَّ فيه أكل الوالد من مال الولد بالمعروف المأخوذ بالقياس الأولوي على جواز الرجوع بالهبة[7]؛ فافهم.

قال في «الفتح»: (واختلافُ الألفاظِ في هذه القصَّةِ الواحدةِ يرجع إلى معنىً واحدٍ) قال: (وقد تمسَّكَ به مَن أوجب [٣٦٢/ أ] التسوية في عطيَّة الأولاد، وبه صرَّح البخاريُّ[8]، وهو قول طاووس والثوريِّ وأحمدَ

---

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الهبة، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣) (١٠).

(٢) هذا لفظ حديث الشعبيِّ عند ابنِ حِبَّان في «صحيحه» (٥١٠٤) والبيهقيِّ في «سننه الكبرى» (٦/ ١٧٨)، أمَّا في «صحيح مسلم»، كتاب الهبة، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣) (١٧) فلفظه: («أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟» قال: بلى، قال: «فلا إذاً») وفي لفظٍ آخر (١٦٢٣) (١٨): («أليس تريد منهم البر مثل ما تريد من ذا؟» قال: بلى قال: «فإني لا أشهد»).

(٣) في (أ، ب): (ولأحمد).

(٤) في (أ): (أيسيرك)، وهو تحريف.

(٥) لفظ حديث مجالدٍ عن الشعبي في «مسند أحمد» (٤/ ٢٦٩) (١٨٣٦٩): (فلا تُشهِدني إذاً، إني لا أَشهد على جور، إن لبنيك من الحق أن تعدل بينهم)، وفي «المسند» أيضاً من طريق داودَ عن الشعبيِّ وإسماعيلَ بنِ سالم ومجالدٍ عن الشعبي (٤/ ٢٧٠) (١٨٣٧٨): (فقال بعضُ هؤلاء المحدثين: «هذا جور» وقال بعضهم: «هذا تلجئة، فأشهد على هذا غيري»، وقال مغيرة في حديثه: «أليس يسرُّك أن يكونوا لك في البر واللطف سواء؟» قال: نعم، قال: «فأشهد على هذا غيري» وذكر مجالد في حديثه: «إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم، كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك»).

(٦) «سنن أبي داود»، كتاب الإجارة، باب في الرجل يفضل بعض ولده في النُّحْل (٣٥٤٢) عن الإمام أحمد، وسكت عليه.

(٧) هذا بناء على كلام الكرماني المتقدِّم؛ فليراجع (ص٢٦٤).

(٨) يعني قولَ البخاريِّ في الباب: باب الهبة للولد، وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطي الآخرين مثله، ولا يُشهَد عليه.

وإسحاقَ، وقال به بعضُ المالكيَّة، ثمَّ المشهورُ عن[1] هؤلاء أنَّها باطلةٌ، وعن أحمدَ تصحُّ، ويجب أن يرجعَ فيها، وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب؛ كأن يحتاج الولد لزمانته أو دَينه أو نحو ذلك دون الباقين[2]، وقال أبو يوسف: تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار[3].

وذهب الجمهور إلى أنَّ التسويةَ مستحبَّةٌ، فإن فضَّل بعضاً صحَّ وكره، واستُحبَّت المبادرة إلى التسوية، أو الرجوع، فحملوا الأمر على الندب، والنهي على التنزيه[4].

ومِن حجَّة مَن أوجبه أنَّه مقدِّمة الواجب[5]، لأنَّ قطعَ الرحم والعقوقَ محرَّمان، فما يؤدِّي إليهما يكون محرَّماً، والتفضيل ممَّا يؤدِّي إليهما[6].

ثمَّ اختلفوا في صفة التسوية؛ فقال ابنُ الحسن وأحمدُ وإسحاقُ وبعضُ الشافعيَّة والمالكيَّة: العدلُ أن يُعطَى الذَّكَرُ حظَّين؛ كالميراث، واحتجُّوا بأنَّه حظُّها من ذلك المال لو أبقاه الواهب في يده حتَّى مات[7]، وقال غيرُهم: لا فرقَ بين الذَّكَر والأنثى، وظاهرُ الأمر بالتسويةِ[8] يشهد لهم، واستأنسوا بحديثٍ عند سعيد بن منصور والبيهقيِّ من طريقه بسندٍ حسن عنِ ابنِ عبَّاسٍ رفعه: «سوُّوا بين أولادكم في العطيَّة، فلو كنتُ مفضِّلاً أحداً لفضَّلتُ النساء»[9]).

قال في «الفتح»: (وأجاب مَن حمل الأمر بالتسوية على الندب في حديث النعمان **بأجوبةٍ**:

---

(١) في (ج): (عند).

(٢) يُنظَر «المغني» (٦/ ٥١).

(٣) يُنظَر «حاشية ابن عابدين » (٤/ ٤٤٤).

(٤) يُنظَر «البحر الرائق» (٧/ ٢٨٨)، «الذخيرة» (٦/ ٢٨٩)، «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٦-٥٦٧)، «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (٦/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٥) مقدمة الواجب: هي التي يعبر عنها بعض الأصوليين بقولهم: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، يُنظَر «البحر المحيط» (١/ ٢٩٦- ٢٩٧)، «الوجيز في أصول الفقه» (١/ ٣٢٨).

(٦) يُنظَر «المغني» (٦/ ٥١-٥٢).

(٧) يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٤٤٥)، «عيون المسائل» للقاضي عبد الوهَّاب المالكي (ص٦٠٦)، «المغني» (٦/ ٥٣).

(٨) في (أ، ب): (التسوية)، والمثبت موافق لما في مصدره.

(٩) «سنن سعيد بن منصور» (١/ ١١٩- ١٢٠) (٢٩٤)، «سنن البيهقي الكبرى» (٦/ ١٧٧).

أحدها: أنَّ الموهوبَ للنُّعمان كان جميعَ مالِ والده، ولذلك منعه، فليست فيه حجَّةٌ على منع التفضيل، حكاه ابنُ عبد البَرِّ عن مالكٍ[1]، وتعقَّبه بأنَّ كثيراً من طرق حديث النعمان صريحٌ بالبعضيَّة، وقال القرطبيُّ: ومِن أبعدِ التأويلاتِ أنَّ النَّهيَ إنَّما يتناول مَن وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه سحنون[2]، وكأنَّه لم يسمع في نفس هذا الحديث أنَّ الموهوبَ كان غلاماً وهبه لولده لمَّا سألته الأمُّ الهبةَ من بعض ماله، فيكون له مالٌ غيره قطعاً[3].

ثانيها: أنَّ هذه[4] العطيَّة لم تتنجَّز، وإنَّما جاء بشيرٌ يستشير النبيَّ عليه السلام في ذلك، فأشار عليه بأن لا يفعل، فترك، حكاه الطحاويُّ[5]، لكنَّ في أكثر طرق الحديث ما ينابذه.

ثالثها: أنَّ النعمانَ كان كبيراً، ولم يكن قبضَ الموهوبَ، فجاز لأبيه الرجوعُ، وفيه أنَّ أكثر ما في طُرُقِ الحديثِ يُبايِنُه، لا سيَّما قوله: «فارجعه» فإنَّه يدلُّ على تقدُّمِ القبض، وتظاهرتِ[6] الرِّواياتُ أنَّه كان صغيراً.

رابعها: أنَّ قوله: «فارجعه» يدلُّ على الصِّحَّة، وإلَّا لم يصحَّ الرجوع، وأمره به لأنَّ للوالد أن يرجع وإن كان الأفضل له عدمه، لكنَّ استحبابَ التسويةِ رجَّح الرجوع، وفيه أنَّه لا يلزم من ذلك تقدُّم الصِّحَّة.

---

(١) يُنظَر «التمهيد» (٧/ ٢٢٥).

(٢) هو فقيهُ المغرب عبدُ السلام بن حبيب بن حسَّان، أبو سعيد التنوخيُّ، الحمصيُّ الأصل، المغربيُّ القيروانيُّ المالكيُّ، قاضي القيروان، وصاحب «المدونة»، لقبه سحنون -قال ابن خلكان في «وَفَيات الأعيان» (٣/ ١٨٢): (سحنون: بفتح السين المهملة وضمِّها وسكون الحاء المهملة وضمِّ النون وبعد الواو نون ثانية... لقب سحنون باسم طائر حديد بالمغرب يُسمَّونه سحنوناً لحدَّة ذهنه وذكائه)- لازم ابنَ وَهْبٍ وابنَ القاسم وأشهبَ حتى صار من نظرائهم، وساد أهلَ المغرب في تحرير المذهب، توفي سنة (٢٤٠هـ)، يُنظَر «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (٤/ ٥٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٦٣) (١٥).

(٣) «المفهم» (٤/ ٥٨٨).

(٤) (هذه): مثبت من (ب، ج).

(٥) يُنظَر «شرح مشكل الآثار» (١٣/ ٧٧).

(٦) في (ب): (وتضافرت)، وفي (ج): (وتظافرت)، وكلها بمعنىً، يُنظَر «لسان الميزان» (٤/ ٤٩٠) مادة (ضفر).

خامسها: أنَّ قولَه: «أشهِدْ على هذا غيري»[1] إذنٌ بالإشهاد، وإنَّما امتنع لكونه الإمامَ، وليس من شأنه الشهادةُ، إنَّما مِن شأنه الحكمُ، حكاه الطَّحاويُّ[2] [٣٦٢/ ب] وارتضاه ابنُ القصَّار[3]، وتُعُقِّبَ بأنَّه لا يلزم من كون الإمام ليس شأنه ذلك أن يمتنع من تحمُّل الشهادة أو أدائها إذا تعيَّنت عليه، وقد صرَّح المحتجُّ بهذا أنَّ الإمامَ إذا شهد عند بعض نوَّابه جاز[4]، وبأنَّ قولَه: «أشهِد...» إلى آخره وإن كانت صيغة أمرٍ لكنَّ المراد به التوبيخ، فهو للنفي؛ كقوله لعائشة: «اشترطي لهم الولاء»[5].

سادسها: التمسُّك بقوله: «ألَا سوَّيت بينهم» فإنَّه يدلُّ على أنَّ الأمرَ للاستحباب، وأنَّ النهيَ للتنزيه) قال: (وهذا جيِّدٌ لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة.

سابعها: ما وقع عند مسلمٍ ممَّا يدلُّ على أنَّ المحفوظَ في حديث النعمان بلفظ: «قاربوا بين أولادكم»[6] لا «سوُّوا»، وتُعُقِّبَ بأنَّ المخالفين لا يوجبون المقاربة كما لا يوجبون التسوية[7].

ثامنها: أنَّ التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بِرِّ الوالدين قرينةٌ تدلُّ على أنَّ الأمرَ للندب، لكن إطلاق الجمهور[8] على عدم التسوية[9].

تاسعها: عمل الخليفتَين أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما بعد النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قرينةٌ ظاهرةٌ في أنَّ الأمر للندب، فإنَّ الصِّدِّيقَ -كما في «الموطَّأ» وغيرِه- قال لعائشة في مرض موته: «إنِّي كنت نحلتك...»

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في «صحيحه» في كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣) (١٧).

(٢) يُنظَر «شرح معاني الآثار» (٤/ ٨٥).

(٣) هو شيخُ المالكيَّة القاضي عليُّ بن عمر بن أحمد، أبو الحسن البغداديُّ، المعروف بابن القصَّار، كان أصوليّاً نظَّاراً، له كتاب في مسائل الخلاف وهو «عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار»، توفي سنة (٣٩٧هـ)، يُنظَر «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩٦) (٦٣٥٩)، «ترتيب المدارك» (٧/ ٧٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٠٧) (٦).

(٤) يُنظَر «المحلَّى» (٩/ ١٤٦).

(٥) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل (٢١٦٨)، ومسلمٌ في «صحيحه» كتاب العتق، باب إنَّما الولاء لمن أعتق (١٥٠٤) (٨).

(٦) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣) (١٨).

(٧) يُنظَر «المحلَّى» (٩/ ١٤٧).

(٨) كذا في النسخ: (الجمهور)، وفي مصدره: (الجور).

(٩) تتمَّة الكلام في «الفتح» (٥/ ٢٥٤) (والمفهوم من قوله: «لا أشهد إلا على حق»)، فلعل في الكلام سقطاً -كما قال مصحِّح طبعة بولاق- وتمامه: والمفهوم من قوله: «لا أشهد إلا على حق» **يدلُّ على أنَّ الأمر للوجوب**، أو نحو ذلك.

الحديث[1]، وأمَّا عمرُ؛ فقد كان نحل ابنه عاصماً دون باقي ولده، وأجاب عروةُ عن قصَّة عائشة بأنَّ إخوتها كانوا راضين بذلك، ويُجاب بمثل ذلك عن قصَّة عمر.

عاشر الأجوبة -ذكره ابن عبد البَرِّ-: وهو أنَّ الإجماع انعقد على جواز عطيَّةِ الرجلِ مالَه لغير ولده، فإذا جاز له أن يُخرِج جميعَ ولده من ماله؛ جاز أن يُخرج بعضهم[2]، ولا يخفى ضعفه؛ لأنَّه قياسٌ مع وجود النصِّ) انتهى ما في «الفتح» ملخَّصاً[3].

ثمَّ قال فيه: (واستُدلَّ به أيضاً أنَّ للأب أن يرجعَ فيما وهب لابنه، وكذلك الأمُّ -أي: وإن عَلَيَا[4]- وهو قول أكثر الفقهاء، إلَّا أنَّ المالكيَّة فرَّقوا بين الأب والأمِّ فقالوا: للأمِّ أن ترجع إن كان الأب حيّاً، لا إذا مات، وخصُّوا رجوع الأب بما إذا لم يستحدث الابن دَيناً أو ينكح[5]، وبذلك قال إسحاقُ، وقال الشافعيُّ: للأب -أي: للأصل وإن علا وإن كان أنثى- الرجوعُ مطلقاً[6]، وقال أحمدُ: لا يحلُّ لواهبٍ أن يرجعَ في هبته مطلقاً[7]، وقال الكوفيُّون: إن كان الموهوب له صغيراً امتنع رجوع الأب عليه، وكذا إن كان كبيراً وقبضها، وكذا يمتنع الرجوع إن كانت الهبة من زوجٍ لزوجته أو بالعكس، أو لذي رحم محرم، وإلَّا جاز له الرجوع[8])، انتهى[9].

---

(١) «الموطأ» رواية يحيى الليثي (٢/ ٢٩٨) (٢١٨٩)، وأخرجه أيضاً البيهقيُّ في «سننه الكبرى» (٦/ ١٦٩)، وحكم ابنُ المُلَقِّن في «البدر المنير» (٧/ ١٤٣) على هذا الأثر بالصِّحَّة.

(٢) يُنظَر «التمهيد» (٧/ ٢٣٠).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٣-٢٥٤).

(٤) هذا مذهب الشافعية فقط؛ فليُتَنَبَّه.

(٥) يُنظَر «المدوَّنة» (٤/ ٤٠٩، ٤١١-٤١٢)، «الذخيرة» (٦/ ٢٦٥-٢٦٦).

(٦) هذا قول الشافعيَّة على المشهور، والقول الثاني: لا رجوع لغير الأب كما تقدَّم (ص٢٦٣)، يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٨)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤١٧).

(٧) في رواية عنه، وظاهر مذهبه أنَّ للأب الرجوع فيما وهب لولده، يُنظَر «المغني» (٦/ ٥٥).

(٨) موانع الرجوع في الهبة عند الحنفيَّة جمعها بعضهم بقوله: (دمع خزقه)، فالدال رمزٌ للزيادة المتَّصلة في الموهوب، والميم لموت أحد المتعاقدين، والعين للعوض، والخاء لخروج الموهوب عن ملك الموهوب له، والزاي للزوجية، والقاف للقرابة، والهاء لهلاك العين الموهوبة، وينظر «البحر الرائق» (٧/ ٢٩١-٢٩٤)، «حاشية ابن عابدين » (٥/ ٦٩٩-٧٠٤).

(٩) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٥).

قال القَسطلَّانيُّ وغيرُه: (وإذا ارتكب التفضيل فالأَولى أن يعطيَ الآخرَ ما يحصل به العدل، ولو رجع جاز، بل حكى في «البحر» استحبابه، ويتَّجه -كما قال الإسنويُّ- أن محلَّ جوازه أو استحبابه في الزائد[1]، وعن أحمدَ تصحُّ التسوية، ويجب أن يرجع، وعنه: يجوز التفاضل إذا كان له سبب؛ كأن يحتاج الولد إليه لزمانته [٣٦٣/ أ] أو دينه أو نحو ذلك[2]، وقال أبو يوسف: تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار[3])[4].

وفي الحديث الندبُ إلى التآلفِ بين الإخوة وتركِ ما يُوقِع بينهم الشحناء ويُورِث العقوق للآباء، **وفيه**: كراهة تحمُّل الشهادة فيما ليس بمباح، وأنَّ الإشهادَ في الهبة المشروعة مشروعٌ، وليس واجباً، **وفيه**: أنَّ للإمام الأعظم أن يتحمَّل الشهادة إمَّا ليحكم فيها بعلمه عند مَن يجيزه، أو ليؤدِّيها عند بعض نوَّابه، **وفيه**: استفصال الحاكم والمفتي أو نحوه عمَّا يحتمل الاستفصال؛ لقوله: «ألك ولد غيره؟».

وفيه: إشارةٌ إلى سوء عاقبة الحرص والتنطُّع، لأنَّ عَمرة لو رضيت بما وهبه زوجها لولده؛ لَمَا رجع فيه، وفيه غير ذلك من الفوائد[5]، لكن اعترضه في «المصابيح» بأنَّه ليس فيه سوء العاقبة؛ لأنَّ رجوعه يرتفع به الجور في القضيَّة[6].

***

(١) يُنظَر «المهمات في شرح الروضة والرافعي» (٦/ ٢٧٤).

(٢) يُنظَر «المغني» (٦/ ٥١).

(٣) يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٤٤٤).

(٤) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤٤)، ويُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٤١).

(٥) **وفيه**: أن عطية الأب لابنه الصغير في حجره لا تحتاج إلى قبض، وأن الإشهاد فيها يغني عن القبض، وقيل: إن كانت الهبة ذهباً أو فضة فلا بد من عزلها وإفرازها، **وفيه**: جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك، يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٥).

(٦) يُنظَر «مصابيح الجامع» (٥/ ٤٦٠-٤٦١).

١٣- بَابُ الإِشْهَادِ فِي الهِبَةِ.

(**بَابُ الإِشْهَادِ**) وفي بعض الأصول: (باب الاستشهاد) بسين (الاستفعال)[١]، (**فِي الهِبَةِ**) أي: باب جوازه أو ندبه فيها، أو: ما حكمه؟

***

٢٥٨٧ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهِدَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً، فَأَمَرَتْنِي أَنْ أُشْهِدَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاتَّقُوا اللهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»، قَالَ: فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا حَامِدُ**) بالحاء المهملة فألف فميم[٢] مكسورة فدال مهملة (**ابْنُ عُمَرَ**) بضمِّ العين المهملة، أي: ابن حفص الثقفيُّ[٣] قال: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**) بفتح العين المهملة وتخفيف الواو، هو الوضَّاح بن عبد الله اليَشْكريُّ[٤]، (**عَنْ حُصَيْنٍ**) بالحاء والصاد المهملَتَين مصغَّراً، أي: ابن عبد الرحمن السُّلَميِّ[٥]، (**عَنْ عَامِرٍ**) أي: الشعبيِّ[٦] أنَّه (**قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ**) بضمِّ النون الأولى (**ابْنَ بَشِيرٍ**) بفتح الموحَّدة أوَّله وكسر الشين المعجمة (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُما**) فإنَّه صحابيٌّ كأبيه كما يُعلَم ممَّا سيأتي، وتقدَّم في الباب قبله[٧].

---

(١) أي: طلب الشهادة.

(٢) (فميم): سقط من (ب).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٤٩) (١٠٦٧): (ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين [٢٣٣هـ]، خ م)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٢٤) (١٠٦٢).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٨٠) (٧٤٠٧): (ثقة ثبت من السابعة مات سنة خمس -أو ستٍّ- وسبعين [١٧٥هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٤١) (٦٦٨٨)، واليَشْكُريُّ: نسبةً إلى قبيلة يَشْكُر، يُنظَر «الأنساب» للسمعانيِّ (١٣/ ٥).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٧٠) (١٣٦٩): (ثقةٌ، تغيَّر حفظه في الآخر، من الخامسة، مات سنة ستٍّ وثلاثين [١٣٦هـ] وله ثلاث وتسعون، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٦/ ٥١٩) (١٣٥٨).

(٦) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٨٧) (٣٠٩٢): (ثقةٌ مشهورٌ فقيهٌ فاضلٌ، من الثالثة، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المئة وله نحوٌ من ثمانين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٢٨) (٣٠٤٢).

(٧) باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطي الآخرين مثله ولا يشهد عليه (٢٥٨٦).

وجملةُ (**وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ**) حاليَّةٌ، أي: مِنبَر الكوفة كما عند ابنِ حِبَّان والطبرانيِّ[1]، (**يَقُولُ: أَعْطَانِي أَبِي**) بموحَّدة؛ أي: بشير بن سعد بن ثعلبة بن جُلَاس؛ بضمِّ الجيم وتخفيف اللام كما مرَّ، وضبطه الدارقطنيُّ بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام[2]، (**عَطِيَّةً**) مفعولٌ ثانٍ لـ(أعطاني) وكانت غلاماً له، ولم يُعلَم اسمه، وكانت أمُّ النُّعمان سألت زوجها أباه أن يعطيَه غلاماً مِن ماله كما في «مسلمٍ»[3] على ما مرَّ، (**فَقَالَتْ عَمْرَةُ**) بفتح العين المهملة وسكون الميم فراء فهاء تأنيث (**بِنْتُ رَوَاحَةَ**) بفتح الراء وتخفيف الواو وبالحاء المهملة، وهي أخت عبد الله بن رَوَاحة، الأنصاريَّة، زوجةُ بشيرٍ وأمُّ النعمانِ: (**لَا أَرْضَى**) أي: بهذه العطيَّة لولدي (**حَتَّى تُشْهِدَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: على أنَّك أعطيت ولدك النعمان منِّي عطيَّةً، وغرضُها من هذا الكلام تثبيتُ العطيَّة.

تنبيهٌ: ما مرَّ في الباب قبل هذا من أنَّ الذي وهبه له أبوه كان غلاماً[4] يغاير ما رواه ابنُ حِبَّان من حديث أبي حَرِيز[5] -بفتح الحاء المهملة فراء مكسورة فتحتيَّة فزاي- والطبرانيُّ أيضاً عن الشعبيِّ: أنَّ النعمان بن بشير خطب بالكوفة فقال: إنَّ والدي بشيرَ بنَ سعدٍ أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: إنَّ عَمرةَ بنتَ رواحة [٣٦٣/ ب] نفست بغلام، وإنِّي سمَّيتُه النعمان، وإنَّها أبَت أن تربِّيَه حتَّى جعلتُ له حديقة من أفضل مالٍ هو لي، وإنَّها قالت: أَشهِد على ذلك رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، وفيه قوله عليه السلام: «لا أشهد على جَور»[6] وأجاب ابنُ حِبَّان بأنَّهما واقعتان؛ إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطيةُ حديقةً، وثانيهما بعد كبر النعمان، وكانت العطيةُ حينئذٍ عبداً[7]، وقال العينيُّ: (وقال بعضُهم: يَعكِر عليه أنَّه يبعد أن ينسى بشيرُ بن سعد مع جلالته الحكمَ في المسألة حتَّى يعود إلى رسول الله يستشهده على العطيَّة في الثانية بعد أن

(١) «المعجم الكبير» (٢١/ ٧٥-٧٦) (٧٣)، ولم أقف في «صحيح ابن حبَّان»، وينظر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٢).

(٢) يُنظَر «المؤتلف والمختلف» (٢/ ٨٦٤).

(٣) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣) (١٤) و(١٦٢٤) (١٩).

(٤) باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطي الآخرين مثله ولا يشهد عليه، (٢٥٨٦).

(٥) هو عبد الله بن الحسين الأزديُّ، وثَّقه أبو زرعة، وقال فيه أبو حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٤) (١٥٣): (حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه)، وقال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٠٠) (٣٢٧٦): (صدوقٌ يخطئ، من السادسة، خت ٤)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٢٠) (٣٢٢٧).

(٦) «صحيح ابن حبَّان» (١١/ ٥٠٦) (٥١٠٧)، «المعجم الكبير» (٢١/ ٧٥-٧٦) (٧٣).

(٧) يُنظَر «صحيح ابن حبَّان» (١١/ ٥٠٦).

قال له في الأولى: «لا أشهد على جَور»[1])، وأجاب بأنَّه لا بُعدَ في هذا، فإنَّ الإنسان محلُّ النسيان، وهموم الدنيا وأهوال الآخرة تُنسي أيَّ نسيانٍ[2].

(**فَأَتَى**) أي: أبي بشيرٌ (**رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ**) أي: بشيرٌ مخاطباً رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي**) أي: وهبتُ ولدي النعمانَ (**مِنْ عَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً**) مفعول (أعطيتُ) وتقدَّم أنَّها كانت غلاماً أو حديقة[3]، (**فَأَمَرَتْنِي**) أي: عَمْرة، وفيه –كما قال الكرمانيُّ– دليلٌ على أنَّ الأمرَ لا يستلزم العلوَّ ولا الاستعلاء[4] (**أَنْ أُشْهِدَكَ**) بضمِّ همزة (أُشهِدك) وكسر هائه، أي: على العطيَّة (**يَا رَسُولَ اللهِ**).

(**قَالَ**) أي: رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**أَعْطَيْتَ**) أي: أأعطيتَ، فهمزة الاستفهام مقدَّرة لدلالة المقام (**سَائِرَ**) أي: باقي (**وَلَدِكَ**) أي: أولادك، وثبت بالجمع في بعض النسخ (**مِثْلَ هَذَا؟**) أي: الذي أعطيتَه ولدَك النعمانَ، (**قَالَ: لَا**) أي: ما أعطيتهم مثله، وفيه دلالة على أنَّه كان له غير النعمان من الأولاد، وتقدَّم أنَّه كان له بنتٌ على ما فيه[5]، (**قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (**فَاتَّقُوا اللهَ، وَاعْدِلُوا**) بوصل الهمزة (**بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ**) ولابن حِبَّان والطبرانيِّ من طريق الشعبيِّ: «لا أشهد على جَور»[6]، وتقدَّم فيه رواياتٌ أخرى متقاربةٌ[7].

وتمسَّك بذلك أحمدُ على وجوب العدل في عطيَّة الأولاد[8]، وعبارة الكرمانيِّ: (**وفيه**: أنَّه ينبغي أن يسوِّيَ بين أولاده في الهبة ذكوراً وإناثاً، فلو وهب لبعضهم دون بعضٍ؛ فليس بحرامٍ، بل هو مكروهٌ، والهبةُ

---

(١) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٢).

(٢) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٦)، وذكر ابن حجر هذا في «انتقاض الاعتراض» (٢/ ١٨١) وعقَّبه بقوله: (هكذا تكون البلاغة أولى الأجوبة ممَّن خالف ظاهر الحديث).

(٣) يُنظَر ما تقدَّم قريباً (ص٢٧٦).

(٤) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٤).

(٥) يُنظَر ما تقدَّم (ص٢٦٨).

(٦) «صحيح ابن حبَّان» (١١/ ٥٠١) (٥١٠٢)، «المعجم الكبير» (٢١/ ٦٩) (٦٥)، ولعلَّ الأولى تخريجه من «صحيح مسلم» إذ أخرجه من طريق الشعبيِّ أيضاً بهذا اللفظ في كتاب الهبات باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣) (١٤).

(٧) يُنظَر ما تقدَّم (ص٢٦٨– ٢٦٩).

(٨) يُنظَر «المغني» (٦/ ٥١).

صحيحةٌ، وقال أحمدُ: هو حرامٌ وظلمٌ؛ لِمَا جاء في بعض الروايات أنَّه قال: صلَّى الله عليه وسلَّم: «لا أشهد على جَور»، وأُجِيب بأنَّ الجَور هو الميل عن الاعتدال، والمكروهُ أيضاً جَورٌ، وأنَّه مُعارَضٌ بما ثبت أنَّه قال: «أشهد عليه غيري»[1]، وقد نحل الصِّدِّيقُ عائشةَ[2] وعمرُ عاصماً دون سائر أولادهما رضي الله عنهم) انتهى[3].

وقد زاد مسلمٌ في حديثه: «أَشهِد على هذا غيري»[4]، فهو إذنٌ بالإشهاد عليه، فدلَّ على أنَّ امتناعه عليه السلام عن الشهادة للتنزُّه لا للحرمة، لكن استضعف هذا ابنُ دقيق العيد بأنَّ الصيغةَ وإن كان ظاهرها الإذن؛ إلَّا أنَّها مُشعِرةٌ [٣٦٤/ أ] بالتنفير الشديد عن ذلك الفعل، حيث امتنع عليه السلام من تحمُّل الشهادة معلِّلاً بأنَّه جَور، فتخرج صيغة الأمر بإشهاد غيره عن ظاهر الإذن بهذه القرائن، واستعمل مثل هذا في التنفير[5]؛ نحو: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠].

وتقدَّم بعض الفوائد في الباب قبله؛ فراجعه[6].

***

(١) تقدم تخريجه (ص٢٧٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص٢٧٣).

(٣) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٤-١٢٥)، و(انتهى): ليس في (ب).

(٤) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (١٦٢٣) (١٧).

(٥) يُنظَر «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٢/ ١٥٤-١٥٥).

(٦) يعني: باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطي الآخرين مثله ولا يشهد عليه، (٢٥٨٦)، وتتمَّة الحديث: (قَالَ: فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ) لم يشرحها المصنِّف؛ فليُتنبَّه.

١٤ ـ بابُ هِبَةِ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ وَالْمْرْأَةِ لِزَوْجِهَا

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: جَائِزَةٌ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لاَ يَرْجِعَانِ. وَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ، كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ، فِيمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: هَبِي لِي بَعْضَ صَدَاقِكِ أَوْ كُلَّهُ، ثُمَّ لَمْ يَمْكُثْ إِلاَّ يَسِيراً حَتَّى طَلَّقَهَا فَرَجَعَتْ فِيهِ، قَالَ: يَرُدُّ إِلَيْهَا إِنْ كَانَ خَلَبَهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَعْطَتْهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ خَدِيعَةٌ جَازَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤].

(**بابُ هِبَةِ الرَّجُلِ**) أي: الزوج (**لِامْرَأَتِهِ وَالْمْرْأَةِ لِزَوْجِهَا**) قال شيخُ الإسلامِ: (أي: باب بيان جواز هبة كلٍّ منهما للآخر وعدم رجوعه فيما وهبه)[١]، وهذا أعمُّ مِن تقدير «الفتح»: (أي: هل يجوز لأحدٍ منهما الرجوع فيها) انتهى[٢]؛ فتأمَّل.

(**قَالَ إِبْرَاهِيمُ**) أي: النَّخَعيُّ[٣]: (**جَائِزَةٌ**) بالجيم والزاي، خبرٌ لمحذوفٍ، أي: هبةُ كلٍّ منهما للآخر جائزةٌ.

وهذا الأثرُ المعلَّقُ وصله عبدُ الرَّزَّاق[٤] عن الثوريِّ[٥] عن منصورٍ[٦]، عن إبراهيم قال: (إذا وَهَبَتْ له أو وهب لها؛ فلكلِّ واحدٍ منهما عطيَّته)[٧] ووصله الطحاويُّ من طريق أبي عَوانة عن منصورٍ قال: قال إبراهيم:

---

(١) «منحة الباري» (٥/ ٣٧١).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٦).

(٣) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، فقيه أهل الكوفة ومفتيها، مات سنة (٩٦هـ)، يُنظَر «طبقات الفقهاء» (ص٨٢)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٣) (٢٦٥).

(٤) هو عبد الرزاق بن همَّام، أبو بكر الصنعانيُّ، قال فيه الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٥٤) (٤٠٦٤): (ثقةٌ حافظٌ مصنِّفٌ شهير، عمي في آخر عمره فتغيَّر وكان يتشيَّع، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة [٢١١هـ] وله خمسٌ وثمانون، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٢) (٣٤١٥).

(٥) هو سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الثوري، قال فيه الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٤٤) (٢٤٤٥): (ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حجَّةٌ، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربَّما دلَّس، مات سنة إحدى وستِّين [١٦١هـ] وله أربع وستُّون، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ١٥٤) (٢٤٠٧).

(٦) يعني: ابن المعتمر، أبا عتَّاب السلمي، قال فيه الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٤٧) (٦٩٠٨): (ثقةٌ ثبت، وكان لا يدلِّس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة [١٣٢هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٤٦) (٦٢٠١).

(٧) «مصنَّف عبد الرزاق» (٩/ ١١٣) (١٦٥٥٥).

(إذا وهبتِ المرأةُ لزوجها أو وهبَ الرَّجلُ لامرأته؛ فالهبةُ جائزةٌ، وليس لواحدٍ منهما أن يرجعَ في هبته)[1]، ومن طريق أبي حنيفةَ[2] عن حمَّادٍ[3] عن إبراهيمَ: (الزوج والمرأة بمنزلة ذي الرحم، إذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع)[4].

(وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ[5]: لاَ يَرْجِعَانِ) بفتح التحتيَّة؛ أي: الزوجان، أي: لا يرجع كلٌّ منهما على الآخر فيما وهبه له، وهذا التعليقُ وصله عبدُ الرَّزَّاقِ أيضاً عنِ الثوريِّ عن عبد الرحمن بن زياد[6]: أنَّ عمر بن عبد العزيز قال مثلَ قولِ إبراهيم المذكور[7].

(وَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ) بالبناء للمفعول مشدَّد الراء **(فِي بَيْتِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا)**.

---

(١) «شرح معاني الآثار» (٤/ ٨٤) (٥٨٣١)، لكنَّ الحديث فيه من طريق أبي عوانة **عن أبي يعفور** -عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس- عن إبراهيم، وجاء في «نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» (١٤/ ٣٣٩): (**عن منصور**)، وكلاهما -منصور بن المعتمر وأبو يعفور- يروي عن إبراهيمَ النخعيِّ ويروي عنه أبو عوانةَ؛ فليُعلَم.

(٢) في (أ، ب): (أبي ضبيعة)، وهو خطأ، والمثبت موافق لما في «شرح مشكل الآثار».

(٣) يعني: ابن أبي سليمان، أبأ إسماعيل الكوفي، قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٧٨) (١٥٠٠): (فقيهٌ صدوقٌ له أوهام، من الخامسة، ورُمِي بالإرجاء، مات سنة عشرين [١٢٠هـ] أو قبلها، بخ م ٤)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩) (١٤٨٣).

(٤) «شرح معاني الآثار» (٤/ ٨٤) (٥٨٣٢).

(٥) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأمويُّ، أميرُ المؤمنين، أمُّه أمُّ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطَّاب، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير، وولي الخلافة بعده فعُدَّ مع الخلفاء الراشدين، كان صاحب فقه وعلم وورع، مات في رجب (١٠١هـ) وله أربعون سنةً، ومدَّة خلافته سنتان ونصف، يُنظَر «طبقات الفقهاء» (ص٦٤)، «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٣٢) (٤٢٧٧)، «تقريب التهذيب» (ص٤١٥) (٤٩٤٠).

(٦) هو عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقيُّ، قال فيه الإمام أحمد كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢) (١١١١): (ليس بشيء)، وضعَّفه غيره، وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص٣٤٠) (٣٨٦٢): (ضعيف في حفظه، من السابعة مات سنة ست وخمسين [١٥٦هـ]، وقيل بعدها، وقيل: جاز المئة، ولم يصحَّ، وكان رجلاً صالحاً، بخ د ت ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٠٢) (٣٨١٧).

(٧) «مصنَّف عبد الرزاق» (٩/ ١١٣) (١٦٥٥٦).

مطابقته للترجمة من حيث إنَّ نساءَه عليه الصلاة والسلام وهَبْنَ له حقَّهنَّ من القَسْم، ولا رجوع لهنَّ فيما مضى، بخلاف المستقبل[1]، وهذا التعليقُ وصله المصنِّفُ في الباب عن عائشةَ رضي الله عنها[2].

(**وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) ممَّا وصله المصنِّف آخر هذا الباب عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما[3]: (**الْعَائِدُ**) أي: الراجع (**فِي هِبَتِهِ**) سواء كان زوجاً أو غيرَه، وبعمومِ العائد في هبته تحصل المطابقة، (**كَالْكَلْبِ**) متعلِّق بمحذوف خبر (العائد)، بخلاف (في هبته) فإنَّه متعلِّقٌ بـ(العائد)، وجملة: (**يَعُودُ فِي قَيْئِهِ**) حال من (الكلب).

(**وَقَالَ الزُّهْرِيُّ**) أي: محمَّد ابن شهاب ممَّا وصله عبدُ الله بنُ وَهْبٍ[4] عن يونسَ بنِ يزيدَ[5] عنه (**فِيمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: هَبِي**) بفتح الهاء وتخفيف الموحَّدة (**لِي بَعْضَ صَدَاقِكِ**) يصدق بالقليل والكثير (**أَوْ كُلَّهُ**) بالنَّصب؛ أي: جميعه، فوهبته[6] ذلك (**ثُمَّ لَمْ يَمْكُثْ**) بضمِّ الكاف (**إِلَّا يَسِيراً**) أي: زمناً [٣٦٤/ ب] يسيراً (**حَتَّى طَلَّقَهَا**) (حتَّى) للغاية (**فَرَجَعَتْ**) أي: المرأة (**فِيهِ**) أي: في[7] بعض صَداقها الذي وهبته لزوجها (**قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم[8]: (**يَرُدُّ**) بضمِّ الراء وتشديد الدال؛ أي: يُرجِعُ الزوج ما وهبته له (**إِلَيْهَا إِنْ كَانَ**) أي: الزوج (**خَلَبَهَا**) بفتح الخاء المعجمة وتخفيف اللام والموحَّدة؛ أي: إن كان خدعها، ومنه حديث: «إذا

---

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٨٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٥٨٩).

(٤) يعني: في «جامعه»، يُنظَر «تغليق التعليق» (٣/ ٣٥٧)، وعبد الله بن وهْبٍ قال فيه الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٢٨) (٣٦٩٤): (ثقةٌ حافظٌ عابدٌ، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين [١٩٧هـ] وله اثنتان وسبعون سنةً، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٧٧) (٣٦٤٥).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٦١٤) (٧٩١٩): (ثقةٌ، إلَّا أنَّ في روايته عن الزهريِّ وهماً قليلاً، وفي غير الزهريِّ خطأً، من كبار السابعة، مات سنة تسعٍ وخمسين [١٥٩هـ] على الصحيح، وقيل: سنة ستِّين [١٦٠هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٥١) (٧١٨٨).

(٦) في (ب، ج): (من هبته)، وهو تحريف.

(٧) (في): مثبت من (ب، ج).

(٨) القائل هو الزهريُّ؛ كما يقتضي السياق وكما قال القسطلاني في «الإرشاد» (٤/ ٣٤٥).

بعتَ فقل: لا خَلابة»[1] أي: لا خداع[2]، (**وَإِنْ كَانَتْ**) أي: المرأةُ (**أَعْطَتْهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ**) أي: برضاها (**لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ خَدِيعَةٌ**) أي: لها (**جَازَ**) أي: لا يحرم، وصحَّ ذلك، ولا يلزمه ردُّه إليها.

قال في «الفتح»: (روى عبدُ الرَّزَّاق عن مَعْمَرٍ عن الزهريِّ قال: رأيتُ القضاةَ يُقِيلون المرأةَ فيما وهبت لزوجها، ولا يُقِيلون الرجلَ فيما وهب لامرأته[3]) قال: (والجمع بينهما أنَّ رواية مَعْمَرٍ عنه هو منقولُهُ، ورواية يونسَ عنه هو اختيارُه، وهو التفصيلُ المذكور بين أن يكون خدعها فلها أن ترجع، أو لا فلا، وهو قولُ المالكيَّة إن أقامت البيِّنةَ على ذلك.

وقيل: يُقبَل قولُها في ذلك مطلقاً، وإلى عدم الرجوع من الجانبَين مطلقاً ذهب الجمهور[4]، وإلى التفصيل الذي نقله الزهريُّ ذهب شُرَيحٌ، فروى عبدُ الرَّزَّاق والطحاويُّ من طريق محمَّد بن سيرين[5]: أنَّ امرأةً وهبت لزوجها هبةً ثمَّ رجعت فيها، فاختصما إلى شُرَيحٍ، فقال للزوج: شاهداكَ أنَّها وهبت لك من غير كره ولا هَوَان، وإلَّا فيمينها لقد وهبت لك عن كره وهَوَان[6].

وروى عبدُ الرَّزَّاق أيضاً بسندٍ منقطع عن عُمرَ أنَّه كتب: إنَّ النساء يُعطينَ رغبةً ورهبةً، فأيُّما امرأةٍ أعطت زوجها فشاءت أن ترجع؛ رجعت[7]، وقال الشافعيُّ: لا تردُّ شيئاً إذا خالعها ولو كان مضرّاً بها؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢٩])[8].

---

(١) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع (٢١١٧) ومسلمٌ في «صحيحه» في كتاب البيوع، باب من يخدع في البيت (١٥٣٣) (٤٨).

(٢) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٥٨-٥٩).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (٩/ ١١٤) (١٦٥٥٩).

(٤) يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٧٠٤)، «مغني المحتاج» (٣/ ٥٧٢)، «المغني» (٦/ ٦٥-٦٦).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٨٣) (٥٩٤٧): (ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ كبيرُ القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة مات سنة عشر ومائة [١١٠هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٤٤) (٥٢٨٠).

(٦) «مصنف عبد الرزاق» (٩/ ١١٤) (١٦٥٥٧)، ولم أقف عليه عند الطحاويِّ.

(٧) «مصنف عبد الرزاق» (٩/ ١١٤) (١٦٥٦٢).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٦-٢٥٧).

(قَالَ اللهُ تَعَالَى) أي: في سورة النِّساء[الآية ٤]: (﴿فَإِن طِبْنَ﴾) أي: النساءُ (﴿لَكُمْ﴾) أي: أيُّها الأزواج (﴿عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾) زاد أبو ذرٍّ: ﴿فَكُلُوهُ﴾ وفي بعض النسخ: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ وهذا مِنْ كلام الزهريِّ استدلالٌ لما قاله من التفصيل.

والخطابُ للأزواج، رُوِيَ أنَّ ناساً كانوا يتأثَّمون أن يقبل أحدهم من زوجته شيئاً ممَّا أصدقها، فنزلت، قاله[1] البيضاويُّ[2]، وقيل: للأولياء؛ لأنَّهم كانوا يأخذون مهور بناتهم، وكانوا يقولون: (هنيئاً لك النافجة) لِمَن يُولَد له بنت، يريدون: تأخذ مهرها فتنفج به مالك؛ أي: تعظِّمه[3]، وقيل: كان الرجل يعطي أخته لآخَرَ، ويأخذ الآخر أخته مكانها من غير مهرٍ، فنُهوا عن ذلك، ونزل قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾... الآية[4].

وضمير ﴿مِّنْهُ﴾ -كما قال البيضاويُّ- للصداق، حملاً على المعنى، أو لإجرائه مُجرى اسم الإشارة[5]، أي: بشيء من ذلك، وإلَّا فالمتقدِّم جمع[6]، وقيل: الضمير للإيتاء، و﴿نَفْسًا﴾ تمييز لبيان الجنس، ولذلك [٣٦٥/ أ] أفرد، والمعنى: فإن وهبنَ لكم من الصداق شيئاً عن طيب نفسٍ، لكن جعل العمدة طيب النفس للمبالغة، وعدَّاه بـ(عن) لتضمُّن معنى التجاوز، ونكَّر الموهوب بعثاً لهنَّ على تقليله[7].

وقوله: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ قال البيضاويُّ: (أي: فخذوه وأنفقوه حلالاً بلا تبعة، والهنيء والمريء صفتان من هَنَأ الطعام ومرَأ؛ إذا ساغ من غير غص أُقيمتا مُقام مصدرَيهما، أو وُصِفَ بهما المصدر، أو جُعِلَتا حالاً من الضمير، وقيل: الهنيء: ما يستلذُّه الإنسان، والمريء: ما تُحْمَد عاقبته) انتهى[8]، وفي «تفسير مقاتل»: (﴿هَنِيٓـًٔا﴾ يعني: حلالاً، ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ يعني: طيِّباً)[9]، وقال العينيُّ: (والهنيء: ما تُؤمَن عاقبته، وقيل:

---

(١) في (ب): (قال)، والمثبت هو الصواب.

(٢) يُنظَر «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٦٠).

(٣) يُنظَر «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (١/ ٤٧٠)، «المستقصى في أمثال العرب» (٣/ ٣٩٤).

(٤) يُنظَر «زاد المسير» (١/ ٣٧٠).

(٥) يُنظَر «أنوار التنزيل» (٢/ ٦٠).

(٦) يعني: ﴿صَدُقَٰتِهِنَّ﴾.

(٧) يُنظَر «أنوار التنزيل» (٢/ ٦٠).

(٨) يُنظَر «أنوار التنزيل» (٢/ ٦٠).

(٩) «تفسير مقاتل» (١/ ٣٥٧).

ما أورث نفعاً وشفاءً، وقيل: الطيِّب المساغ الذي لا ينغصه شيءٌ[1]، وهو مأخوذٌ مِن هنأتُ البعير؛ إذا عالجتَه بالقَطِران مِنَ الجَرَب[2]، والمعنى: فكلوه دواءً شافياً، والمريء: المحمود العاقبة التامُّ الهضم الذي لا يضرُّ ولا يؤذي، وقيل: الهنيء: ما يلذه الآكل، والمريء: ما يُحمَد عاقبته، وقيل لمدخل الطعام مِنَ الحلقوم إلى فم المَعِدة: المريء لمرء الطعام فيه؛ وهو انسياغه[3]) انتهى[4].

فائدةٌ: قال ابنُ الملقِّن: (رُوِيَ عن عليٍّ رضي الله عنه أنَّه قال: إذا اشتكى أحدكم فليسأل امرأته ثلاثة دراهم ويشتري بها عسلاً ويأخذ من ماء السماء فيتداوى به فيجمع هنيئاً مريئاً وشفاء وماءً[5] مباركاً[6]، فلو كان لهنَّ فيه رجوع لم يكن هنيئاً مريئاً؛ ألَا ترى ما وهبه أمهات المؤمنين له من أيَّامِهنَّ ولياليهنَّ، وأنَّه يُمَرَّضُ في بيت عائشةَ لم يكن لهنَّ فيه رجوعٌ؛ لأنَّه كان عن طيبِ نفس منهنَّ، لا عن عوض)، انتهى[7]، وقال أيضاً: (واختلف العلماء في الزوجين يهب كلُّ واحدٍ منهما لصاحبه؛ فقال الجمهور: ليس لواحدٍ منهما أن يرجع فيما يعطيه الآخر، وهذا قول عُمَرَ بنِ عبد العزيز والنَّخَعيِّ وعطاءٍ[8] وربيعةَ، وبه قال مالكٌ والليث والثوريُّ

(١) يُنظَر «زاد المسير» (١/ ٣٧٠).

(٢) يُنظَر «الصحاح» (١/ ٢٠٤) مادَّة (هنأ)، «التفسير الكبير» (٩/ ٤٩٣).

(٣) يُنظَر «الكشاف» (١/ ٤٧١).

(٤) «عمدة القاري» (١٣/ ١٤٩-١٥٠).

(٥) في هامش الأصل: (قف)، وكلمة (ماء) ليست في «تفسير ابن المنذر» ولا «تفسير ابن أبي حاتم» ولم يذكرها الحافظ في «الفتح»، و(شفاء) ليست في «التوضيح»، وفيه (ماء)، فلعلها تحريف، والله أعلم.

(٦) أخرجه ابنُ المنذر في «تفسيره» (٢/ ٥٦٠) (١٣٤٧) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٦٢) (٤٧٧٩) بسندٍ حسَّنه الحافظ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١٠/ ١٨٠).

(٧) «التوضيح» (١٦/ ٣٣٣).

(٨) أخرج قولَه عبدُ الرَّزَّاقِ في «مصنفه» (٩/ ١١٣) (١٦٥٥٤).

والكوفيُّون والشافعيُّ وأبو ثورٍ[1]، وفيه قولٌ ثانٍ: لها الرجوع دونه، ورُوِيَ عن شُرَيحٍ[2] والشعبيِّ والزهريِّ[3]، قال: وعليه عمل القضاة)[4].

ثمَّ قال: (واختلفوا فيما إذا وهب أحد الزوجين لصاحبه هل يحتاج إلى حيازة ؛ فقال ابنُ أبي ليلى[5] والحسنُ البصريُّ: الهبةُ جائزةٌ وإن لم يقبضها، وقال النَّخَعيُّ وقتادةُ: ليس بين الزوجين حيازة[6]، وقال ابنُ سيرين وشُرَيحٌ ومسروقٌ والشعبيُّ: لا بدَّ في ذلك من القبض، وهو قول الثَّوريِّ والكوفيِّين والشافعيِّ، ورواية أشهب عن مالك: قال مالك: إنَّ ما وهبه الرجلُ لامرأته والمرأةُ لزوجها وهو في أيديهما كما كان أنه حوز ضعيف لا يصحُّ[7]، وعنه من رواية ابن القاسم[8] في «العتبية» في الرجل يهب لامرأته خادماً ولا يخرجها عن البيت الذي هما فيه، ويهبها دار سكناهما أو تهب له: أنَّ ذلك جائز للمرأة[9]، [٣٦٥/ ب] وروى عيسى عنِ ابن القاسم في الرجل يهب لامرأته دار سكناهما ثمَّ يسكنان بعد ذلك فيها، أو المرأةُ تفعلُ مثل

(١) يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٧٠٤)، «مغني المحتاج» (٣/ ٥٧٢)، «الذخيرة» (٦/ ٢٦٦)، «المغني» (٦/ ٦٥)، **وأبو ثور**: هو الإمام الحافظ الفقيه المجتهد مفتي العراق إبراهيمُ بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثورٍ –ويُقال: كنيته أبو عبد الله، وأبو ثور لقبٌ– الكَلْبيُّ البغداديُّ، ولد في حدود سنة (١٧٠هـ)، صنَّف الكتب، وفرَّع على السنن، وذبَّ عنها، تُوُفِّي سنة (٢٤٠هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٧٢) (١٩)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١١٨).

(٢) أخرج قولَه عبدُ الرَّزَّاقِ في «مصنفه» (٩/ ١١٥) (١٦٥٦٣).

(٣) أخرج قولَه عبدُ الرَّزَّاق في «مصنفه» (٩/ ١١٤) (١٦٥٥٩).

(٤) «التوضيح» (١٦/ ٣٣٢-٣٣٣).

(٥) يعني: محمداً، أخرج قولَه عبدُ الرَّزَّاق في «مصنفه» (٩/ ١١٦) (١٦٥٧١).

(٦) أخرج قولَهما عبدُ الرَّزَّاق في «مصنفه» (٩/ ١١٦) (١٦٥٦٩ و١٦٥٦٨).

(٧) يُنظَر «البيان والتحصيل» (١٠/ ٣٤).

(٨) هو الفقيه المالكيُّ عبدُ الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة، أبو عبد الله العُتَقيُّ مولاهم المِصريُّ، صحب الإمام مالكاً عشرين سنة، وهو صاحب «المدوَّنة» وعنه أخذها سحنون، تُوُفِّيَ سنة (١٩١هـ)، يُنظَر «وَفَيات الأعيان» (٣/ ١٢٩) (٣٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٢٠) (٣٩).

(٩) يُنظَر «منح الجليل» (٨/ ١٩٦- ١٩٧).

ذلك: يُفَرَّق بينهما، فقال: إذا كان الزوجُ الواهبَ فالصدقة غير تامَّةٍ؛ لأنَّ عليه أن يُسكِن زوجته فكأنَّه مسكنُها، وإذا كانت المرأةُ الواهبةَ فالصدقةُ جائزةٌ؛ لأنَّه مسكن ما يحوزه لنفسه[1]) انتهى[2].

٢٥٨٨ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاشْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَّ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخُطُّ رِجْلَاهُ الأَرْضَ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَذَكَرْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لاَ، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى**) أي: المعروف بالصغير، قال: (**أَخْبَرَنَا هِشَامٌ**) أي: ابنُ يوسفَ الصَّنعانيُّ[3] (**عَنْ مَعْمَرٍ**) بفتح الميمين بينهما عين مهملة ساكنة، أي: ابن راشد[4]، (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**[5]) أي: محمَّد ابن شهاب قال: (**أَخْبَرَنِي**) بالإفراد (**عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**) أي: ابن عتبة بن مسعود: (**قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: لَمَّا**) بتشديد الميم (**ثَقُلَ**) بضمِّ القاف، ففي «المصباح»: (ثَقُل الشيء – بالضمِّ- ثِقَلاً؛ وزان عِنَب، ويُسَكَّن للتخفيف، والثَّقَل: المتاع، والجمعُ أَثْقَالٌ؛ مثل: سَبَبٍ وأَسْبَابٍ) انتهى[6]، وقال في «القاموس»: (الثِّقَل كـ«عِنَب»: ضدُّ الخفَّة، ثَقُل كـ«كَرُم» ثِقَلاً وثقالة فهو ثَقيل وثُقَال؛ كـ«سَحَاب وغُرَاب»، والجمعُ ثِقَال وثُقْل بالضَّمِّ، والثَّقَل محرَّكة: متاع المسافر وحَشَمه، وكلُّ شيءٍ نفيسٍ

(١) يُنظَر «منح الجليل» (٨/ ١٩٧).

(٢) «التوضيح» (١٦/ ٣٣٤-٣٣٥).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٧٣) (٧٣٠٩): (ثقةٌ، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين [١٩٧هـ] خ ٤)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٦٥) (٦٥٩٢).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٤١) (٦٨٠٩): (ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ، إلَّا أنَّ في روايته عن ثابتٍ والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين [١٥٤هـ] وهو ابن ثمانٍ وخمسين سنةً، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٠٣) (٦١٠٤).

(٥) زيد في «اليونينية»: (قال).

(٦) «المصباح المنير» (١/ ٨٣) مادَّة (ثقل).

مَصُونٍ[1]، ومنه الحديث: «إنِّي تاركٌ فيكم الثَّقَلين: كتاب الله وعِتْرَتي[2]»[3]، والثَّقَلان: الإنسُ والجنُّ، والأثقال: كنوز الأرض، وموتاها، والذنوب، والأحمال الثقيلة، واحدةُ الكلِّ: ثِقلٌ؛ بالكسر، وثقَّله تثقيلاً: جعله ثقيلاً) انتهى[4].

أي: لَمَّا زاد (**النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: في مرضه، وكان في بيت ميمونةَ إحدى أمَّهات المؤمنين[5] (**فَاشْتَدَّ**) أي: فقَوِيَ (**وَجَعُهُ**) بفتح الجيم، أي: أَلَمُه، (**اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ**) أي: طلب النبيُّ عليه السلام من أزواجه (**أَنْ يُمَرَّضَ**) بتشديد الراء مبنيّاً للمفعول، قال في «المصباح»: (مرَّضتُه تمريضاً: تكفَّلتُ بمداراته[6])[7] (**فِي بَيْتِي**) إضافته لعائشة باعتبار سكناها فيه، وإلَّا فهو بيتُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وجملة (استأذن...) إلى آخره جواب (لَمَّا)، وكان المستأذِن لأزواجِه عنهُ صلَّى الله عليه وسلَّم فاطمة ابنته رضي الله عنها كما لابنِ سعدٍ بإسنادٍ صحيحٍ[8]، (**فَأَذِنَّ**[9]) بكسر الذال المعجمة وتشديد النون، أي: فرضِيَت أزواجُه عليه السلام في أن يُمَرَّض في بيت عائشة رضي الله عنها.

---

(١) في (ب، ج): (مصدر).

(٢) عِترة الرجل: أقرباؤه مِن ولدٍ وغيرِه، وقيل: هم قومُه دِنياً، وقيل غير ذلك، وعِترة النبيِّ صلى الله عليه وسلم: بنو عبد المطلب، وقيل: أهل بيته الأقربون؛ وهم أولاده وعليٌّ رضي الله عنه وأولاده، وقيل: عترته الأقربون والأبعدون منهم، يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ١٧٧) و«لسان العرب» (٤/ ٥٣٨) مادة (عتر).

(٣) أخرجه النسائيُّ في «سننه الكبرى» في كتاب المناقب، باب فضائل علي رضي الله عنه (٨١٤٨) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٤) «القاموس المحيط» (ص٩٧٢) مادة (ثقل).

(٥) كما في رواية مسلم التي أخرجها في «صحيحه» في كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما مَن يُصَلِّي بالناس (٤١٨) (٩١).

(٦) كذا في النسخ: (بمداراته)، والصواب ما في مصدره: «بمداواته».

(٧) «المصباح المنير» (٢/ ٥٦٨).

(٨) أخرجه في «الطبقات الكبير» (٢/ ٢٠٤) عن يعقوبَ بنِ إبراهيمَ بن سعدٍ الزهريِّ عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهابٍ.

(٩) زيد في «اليونينية»: (له).

(**فَخَرَجَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم فوراً من بيت ميمونة (**بَيْنَ رَجُلَيْنِ**) تثنية (رجُل) بضمِّ الجيم فيهما، (**تَخُطُّ**) بفتح الفوقيَّة وضمِّ الخاء المعجمة، أي: تشقُّ (**رِجْلَاهُ الأَرْضَ**) بخطِّها فيها، (**وَكَانَ**) أي: النبيُّ عليه السلام (**بَيْنَ الْعَبَّاسِ**) أي: يمشي بين عمِّه العبَّاس بن عبد المطَّلِب (**وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ**) بفتح الخاء المعجمة.

(**فَقَالَ عُبَيْدُ الله**) بتصغير (عبد)، أي: ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود: ([**فَذَكَرْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي**][1]: **وَهَلْ تَدْرِي**) بسكون الدال المهملة وكسر الراء (**مَنِ الرَّجُلُ**) بفتح ميم (من)، اسم استفهام، مبتدأ، و(الرجل) خبره، وقوله: (**الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟**) نعت (الرجل)، (**قُلْتُ: لاَ**) أي: لا أدري، (**قَالَ**) أي: ابن عباس: (**هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**) رضي الله عنه، وتقدَّم الحديث في (كتاب الطهارة)[2] وغيرها[3] [٣٦٦/ أ] مع الكلام عليه.

ووجه مطابقته للترجمة أنَّ إذنهنَّ له عليه السلام في أن يُمرَّض ببيت عائشة هبةٌ له للقَسْم المطلوب لهنَّ عليه، وهو هبةٌ منهنَّ لعائشةَ أيضاً؛ فتأمَّل.

تنبيهٌ: قال ابنُ الملقِّن: (فرعٌ: لها أن تهب يومها لضرَّتها؛ لأنَّه حقُّها، لكن بشرط رضا الزوج؛ لأنَّ له حقّاً في الواهبة، ولا يجوز أن يأخذ على هذه عوضاً[4]، ويجوز أن تهبها للزوج فيجعلها لمن شاء، وقيل: يلزمه التوزيع على الباقيات، وتجعل الواهبة كالمعدومة، والأوَّل أصحُّ، وللواهبة الرجوع متى شاءت في المستقبل دون الماضي[5])[6].

***

٢٥٨٩ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ، يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

---

(١) ما بين معقوفين زيد من «اليونينية»، ولا بدَّ من إضافتها ليستقيم الكلام.

(٢) «صحيح البخاري» باب الغُسل والوضوء في المِخْضَب والقَدَح والخشب والحجارة (١٩٨).

(٣) في كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة (٦٦٤، ٦٦٥) وغيره.

(٤) هذا مذهب الجمهور، يُنظَر «البحر الرائق» (٣/ ٢٣٦)، «مغني المحتاج» (٤/ ٤٢٤-٤٢٥)، «المغني» (٧/ ٣١٢)، خلافاً للمالكيَّة حيث أجازوا أخذ العوض، ينظر «الشرح الكبير» (٢/ ٣٤١).

(٥) يُنظَر «البحر الرائق» (٣/ ٢٣٦)، «منح الجليل» (٣/ ٥٤٤)، «مغني المحتاج» (٤/ ٤٢٤-٤٢٥)، «المغني» (٧/ ٣١٢).

(٦) «التوضيح» (١٦/ ٣٣٣).

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**) أي: الفراهيديُّ[1]، قال: (**حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ**) بضمِّ الواو وفتح الهاء مصغَّراً، ابن خالد بن عَجلان البصريُّ[2] قال: (**حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُوسٍ**) أي: عبد الله[3] (**عَنْ أَبِيهِ**) أي: طاووس[4]، (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما**) أنَّه (**قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْعَائِدُ**) زوجاً أو غيرَه (**فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ، يَقِيءُ**) بفتح أوَّله وكسر القاف فتحتيَّة ساكنة فهمزة، (**ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ**) بفتح القاف وسكون التحتيَّة فهمزة، زاد أبو داود: (وقال[5]: لا نعلم القيء إلَّا حراماً)[6].

قال الكرمانيُّ: (فإن قلتَ: القياس يقتضي أن يُقال: «العائد إليها»؛ قلتُ: معناه: العائدُ إلى الموهوب في هبته؛ كما يُقال: تعاود القوم في الحرب وغيره؛ أي: عاد كلُّ فريقٍ إلى صاحبه فيها، قال تعالى: ﴿أَوَلَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] أي: لتعودُنَّ إلينا في ملَّتنا[7].

فإن قلت: هذا ظاهرٌ في تحريم الرجوع في الهبة، إذ ليس لنا مثل السوء مثل أن يتَّصف بصفةٍ ذميمةٍ يشابهنا فيها أنجس الحَيَوانات في أخسِّ الحالات، فَلِمَ جوَّز الشافعيُّ عودَ الوالد، وأبو حنيفة عودَ الأجنبيِّ، ومالكٌ العودَ مطلقاً إلَّا للزوجين كما نقل البيضاويُّ عنه؟[8].

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٢٩) (٦٦١٦): (ثقةٌ مأمونٌ مكثرٌ، عمي بأَخَرَة، من صغار التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين [٢٢٢هـ] وهو أكبرُ شيخٍ لأبي داود، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٨٧) (٥٩١٦).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٨٦) (٧٤٨٧): (ثقةٌ ثبتٌ، لكنَّه تغيَّر قليلاً بأَخَرَةٍ، من السابعة، مات سنة خمس وستِّين [١٦٥هـ] وقيل بعدها، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣١/ ١٦٤) (٦٧٦٩).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٠٨) (٣٣٩٧): (ثقةٌ فاضلٌ عابدٌ، من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين [١٣٢هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ١٣٠) (٣٣٤٦).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٨١) (٣٠٠٩): (ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، من الثالثة، مات سنة ستٍّ ومئة [١٠٦هـ] وقيل بعد ذلك، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٥٧) (٢٩٥٨).

(٥) يعني: قتادة.

(٦) «سنن أبي داود» كتاب الإجارة، باب الرجوع في الهبة، عقب الحديث (٣٥٣٨)، ولفظه: (وقال همام: وقال قتادة...).

(٧) يُنظَر «تفسير القرطبي» (٧/ ٢٥٠).

(٨) يُنظَر «تحفة الأبرار» (٢/ ٣١١)، وتقدمت مذاهب العلماء في الرجوع في الهبة في باب الهبة للولد (ص٢٦٣).

قلتُ: لا شكَّ أنَّه عامٌّ في كلِّ واهبٍ، لكنَّه مخصَّصٌ رجوع الوالدِ بحديث النعمان[1]، وإنَّه في الحقيقة ليس برجوعٍ؛ لأنَّ الولدَ ومالَه لأبيه، وربَّما تقتضي المصلحةُ الرجوعَ تأديباً) انتهى[2].

وأقول: هذا جوابٌ عنِ الشافعيِّ فقط؛ فتدبَّر.

***

(١) يعني الحديث المتقدم برقم (٢٥٨٦).

(٢) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٥-١٢٦).

١٥ ـ بابُ هِبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعِتْقُهَا

إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجُزْ.

قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ﴾ [النساء: ٥].

(**بابُ هِبَةِ الْمَرْأَةِ**) من إضافة المصدر إلى فاعله، أي: باب بيان حكم أن تَهَب المرأةُ شيئاً (**لِغَيْرِ زَوْجِهَا**) سواء كانت بإذنه أو لا، (**وَعِتْقِهَا**) بالجرِّ عطفٌ على (هبةِ) أي: لرقيقها، وفي نسخة: (وعتقُها) مضبوطة بالرفع عطفاً على (باب)، أو على أنَّه مبتدأ وخبرُه محذوفٌ؛ نحو: جائزٌ ولا رجوعَ فيه، (**إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ**) (إذا) ظرف لـ(هبة) أو (عتق)، أمَّا إذا لم يكن للمرأة زوجٌ فلا نزاعَ في جواز الهبة والعتق منها، وقوله: (**فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً**) ضمير (فهو) بالإفراد عائدٌ لكلٍّ من الهبة والعتق، أو لتأويلها بالمذكور، [٣٦٦/ ب] و(إذا) الثانية ظرف لـ(جائز)، (**فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجُزْ**) سواء كان لها زوجٌ أم لا، لكن إذا حُجِر عليها.

(**قَالَ**[١] **تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾**) السفهاء: جمع (سفيه) وهو المبذِّرُ لماله[٢]، وقال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ ومجاهدٌ والحكم: السفهاء: اليتامى والنِّساء[٣]، وقال ابن الملقِّن: (المراد بالسفهاء في الآية: اليتامى والنساء؛ وهنَّ أسفهُ السفهاء، وهما الضعيفان)، قال: (وذكر المُعْتَمِرُ بنُ سليمانَ عن أبيه قال: زعم حَضْرَمِيٌّ أنَّ رجلاً دفع مالَه إلى امرأةٍ، فوضعته في غير الحقِّ، فقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾[٤])[٥].

---

(١) زيد في «اليونينية» اسم الجلالة: (الله).

(٢) يُنظَر «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» (٥/ ٣١٠٤)، «الكشاف» (١/ ٤٧١).

(٣) أخرج قولَ سعيدٍ الطبريُّ في «تفسيره» (٧/ ٥٦٠) (٨٥٢٣)، وأخرج قول مجاهد (٧/ ٥٦٢) (٨٥٣٤) والحكم (٧/ ٥٦٢) (٨٥٣٥) بلفظ: (السفهاء: النساء والولدان).

(٤) أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٧/ ٥٦٤) (٨٥٤٦).

(٥) «التوضيح» (١٦/ ٣٤٢).

وعن الحسن: المرأة والصبي[1]، وقال ابنُ مسعودٍ: (النساء والصِّبيان)[2]، وقيل: (المرأة خاصَّةً)[3]، وقيل: (الصِّبيان خاصَّة)[4].

وما ذكره[5] من التفصيل هو مذهب الجمهور، قال في «الفتح»: (وبهذا الحكم قال الجمهورُ[6]، وخالف طاووسٌ؛ فمنع مطلقاً، وعن مالكٍ: لا يجوز لها أن تعطيَ بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدةً إلَّا مِنَ الثلث[7]، وعنِ اللَّيثِ: لا يجوز مطلقاً إلَّا في الشيءِ التَّافه)، قال: (وأدلَّةُ الجمهورِ مِنَ الكتاب والسُّنَّة كثيرةٌ، واحتُجَّ لطاووس بحديث عَمرو بن شُعَيب عن أبيه عن جدِّه[8] رفعه: «لا تجوز عطيَّة امرأةٍ في مالها إلَّا بإذن زوجها»، أخرجه أبو داود والنَّسائيُّ[9]، قال ابن بطَّال: وأحاديثُ البابِ أصحُّ، وحملها مالكٌ على الشيء اليسير، وجعل حدَّه الثلث فيما دونه[10])[11].

***

٢٥٩٠ ـ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لِي مَالٌ إِلاَّ مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ، فَأَتَصَدَّقُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقِي، وَلاَ تُوعِي فَيُوعَى عَلَيْكِ».

(١) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من «سننه» (٣/ ١١٥٠) (٥٦١) وابنُ جرير الطبريُّ في «تفسيره» (٧/ ٥٦١) (٨٥٢٤-٨٥٢٧).

(٢) أخرجه الطبري في «التفسير» (٧/ ٥٦١) (٨٥٢٨).

(٣) هو قول مجاهد وغيره، يُنظَر «تفسير الطبري» (٧/ ٥٦٤).

(٤) هو قول ابن جبير وابن المسيب، يُنظَر «تفسير الطبري» (٧/ ٥٦٣).

(٥) يعني: البخاريَّ.

(٦) يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ١٤٠)، «المغني» (٤/ ٣٤٨).

(٧) يُنظَر «المدونة» (٤/ ١٢٤)، «الذخيرة» (٨/ ٢٥٢)، وهي رواية عن الإمام أحمد، ينظر «المغني» (٤/ ٣٤٨).

(٨) تقدم الكلام على عمرٍو وروايته عن أبيه عن جده (ص٢٦٠).

(٩) «سنن أبي داود» كتاب الإجارة، باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها (٣٥٤٧) وسكت عليه، «سنن النسائي» كتاب الزكاة، باب عطية المرأة بغير إذن زوجها (٥/ ٦٥).

(١٠) (فيما دونه): ليس في (ج)، وفي «الفتح»: (فما دونه)، وهو الصواب، ويُنظَر «شرح ابن بطال» (٧/ ١٠٩).

(١١) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٨).

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**) هو الضَّحَّاك بن مَخْلَد[1] (**عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ**) أي: عبد الملك بن عبد العزيز[2] (**عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ**) بضمِّ الميم وفتح اللام، هو عبد الله بن عُبَيد الله[3] (**عَنْ عَبَّادٍ**) بفتح العين المهملة وتشديد الموحَّدة (**ابْنِ عَبْدِ اللهِ**) أي: ابن الزبير بن العوَّام[4] (**عَنْ أَسْمَاءَ**[5]) هي بنت أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنهم، وهي جدَّة عبَّادٍ لأبيه (**قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لِي مَالٌ، إِلاَّ مَا أَدْخَلَ**) بفتحات (**عَلَيَّ**) بتشديد التحتيَّة (**الزُّبَيْرُ**) أي: ابن العوَّام، فاعل (أَدْخَلَ)، قال العينيُّ: (معناه: ما صيَّره الزبير ملكاً لها، فأمرها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالتصدُّق منه)[6]، وفيه: أنَّ الذي صيَّره الزُّبيرُ ملكاً لها لا يحتاج إلى السؤال عن جواز التصدُّق منه[7]، والظاهر من المقام أنَّ المراد ما أدخله لبيته للنفقة وغيرها[8]؛ فتدبَّر، (**فَأَتَصَدَّقُ؟**) أي: أفأتصدَّق منه، بتقدير همزة الاستفهام، وثبتت للمستملي.

(**قَالَ**) أي: رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**تَصَدَّقِي**) بفتح الفوقيَّة والدال المهملة المشدَّدة وكسر القاف، أمرٌ لها للإباحة أو للندب (**وَلَا تُوعِي**) بضمِّ الفوقيَّة وسكون الواو وكسر العين المهملة، مجزوم بحذف النون (**فَيُوعَى عَلَيْكِ**) ببناء (يُوعَى) للمجهول، وبنصبه بـ(أن) مقدَّرة لوقوعه بعد النهي، ويحتمل

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٨٠) (٢٩٧٧): (ثقةٌ ثبتٌ، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة [٢١٢هـ] أو بعدها، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٨١) (٢٩٢٧).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٦٣) (٤١٩٣): (ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ، وكان يدلِّس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين [١٥٠هـ] أو بعدها، وقد جاز السبعين، وقيل: جاز المئة، ولم يثبت، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٣٨) (٣٥٣٩).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣١٢) (٣٤٥٤): (ثقةٌ فقيهٌ، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة [١١٧هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٥٦) (٣٤٠٥).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٩٠) (٣١٣٥): (ثقةٌ، من الثالثة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣٦) (٣٠٨٦).

(٥) زيد في «اليونينية»: (رضي الله عنها).

(٦) «عمدة القاري» (١٣/ ١٥١).

(٧) هذا مذهب الجمهور، أما الإمام مالك فقال: ليس لها أن تتصرف في مالها بزيادة على الثلث تبرعاً إلا بإذن زوجها، وهي رواية عن الإمام أحمد، كما تقدم قريباً، فلا يرد على العينيِّ هذا الاعتراض، والله أعلم.

(٨) ذكر ابنُ الملقن في «التوضيح» (١٦/ ٣٤٠) القولَين، لكنه قدَّم ما ذكره العينيُّ، وأوردهما الكورانيُّ في «الكوثر الجاري إلى رياض صحيح البخاري» (٥/ ٢٢٣) احتمالَين.

رفعه استئنافاً، و(توعي) من الإيعاء، قال في «القاموس»: (وعاه يعيه: حفظه وجمعه؛ كأوعاه فيهما)[1]، والمعنى: لا تجمعي المال في الوعاء محفوظاً تبخلي بالنفقة [٣٦٧/ أ] فتُجازي بمثل ذلك فيضيِّق الله عليك[2]، وإسناد الإيعاء والإحصاء إلى الله تعالى من باب المشاكلة[3].

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «تصدَّقي» فإنَّه يدلُّ على أنَّ المرأة التي لها زوج يجوز أن تتصدَّق بغير إذن زوجها، والمراد من الهبة معناها اللغويُّ الشامل للصدقة.

وتقدَّم الحديثُ أوائل (الزكاة)[4].

***

٢٥٩١ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنْفِقِي، وَلاَ تُحْصِي فَيُحْصِيَ اللهُ عَلَيْكِ، وَلاَ تُوعِي فَيُوعِيَ اللهُ عَلَيْكِ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ**) بتصغير (عبد) (**ابْنُ سَعِيدٍ**) بوزن (أَمِير) أي: اليشكريُّ[5] قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ**) بفتح العين (**ابْنُ نُمَيْرٍ**)[6] تصغير (نَمِر) قال: (**حَدَّثَنَا هِشَامُ**) بكسر الهاء (**ابْنُ عُرْوَةَ**) أي: ابن الزُّبير بن العوَّام، (**عَنْ فَاطِمَةَ**) أي: بنت المنذر بن الزبير بن العوَّام، فهي بنتُ عمِّ هشام، وهو زوجُها[7]، (**عَنْ أَسْمَاءَ**) بالمدِّ؛ أي: بنت أبي بكرٍ رضي الله عنهما، فهي جدَّة هشامٍ وفاطمةَ لأبويهما، (**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ**

---

(١) «القاموس المحيط» (ص١٣٤٣) مادَّة (وعي).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٨).

(٣) المشاكلة: هي أن يُذكَر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، كقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، المراد: ولا أعلم ما عندك وعبَّر بالنفس للمشاكلة، يُنظَر «مفتاح العلوم» (ص٤٢٤)، «جواهر البلاغة» (ص٣٠٩).

(٤) باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها (١٤٣٣).

(٥) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٧١) (٤٢٩٦): (ثقةٌ مأمونٌ سُنِّيٌّ، من العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين [٢٤١هـ] خ م س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٥٠) (٣٦٣٩).

(٦) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٢٧) (٣٦٦٨): (ثقةٌ، صاحبُ حديث من أهل السُّنَّة، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وتسعين [١٩٩هـ] وله أربع وثمانون، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٢٥) (٣٦١٨).

(٧) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٧٥٢) (٨٦٥٨): (ثقةٌ، من الثالثة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٢٦٥) (٧٩٠٦).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ) أي: لأسماء: **(أَنْفِقِي)** بفتح الهمزة وكسر الفاء **(وَلاَ تُحْصِي)** بضمِّ الفوقيَّة أوَّله وسكون الحاء المهملة، مجزومٌ بحذف النون **(فَيُحْصِيَ اللهُ عَلَيْكِ، وَلاَ تُوعِي فَيُوعِيَ اللهُ عَلَيْكِ)** بنصب الفعلَين بعد فاء السببيَّة.

و(تُحصي) من الإحصاء، قال في «القاموس»: (أحصاه: عدَّه، أو حفظه، أو عقله) انتهى[1]، وهو هنا – كما قال الكرمانيُّ– مجازٌ عنِ التضييق، قال: (لأنَّ العدَّ مستلزمٌ له، ويحتمل أن يكون من الحصر الذي هو بمعنى المنع، قال الخطَّابيُّ: أي: لا تختبئي الشيء في الوعاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿جَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ﴾ [المعارج: ١٨] أي: يريد أنَّ مادَّة الرِّزق متَّصلة بمادَّة النفقة ومنقطعة بانقطاعها، فلا تمنعي فضلها فتُحرَمي مادَّتها، وكذلك «لا تحصي» فإنَّه إنَّما يُحصى للتبقية والادِّخار، فإذا أحصي الشيء منع الزيادة وقطع البركة، وقد يكون مرجع الإحصاء إلى المحاسبة والمناقشة في الآخرة[2]) انتهى[3].

والمطابقة في هذا الحديث كما في السابق[4].

***

٢٥٩٢ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً وَلَمْ تَسْتَأْذِنِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ: أَشَعَرْتَ يَا رَسُولَ اللهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي؟ قَالَ: «أَوَفَعَلْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَا إِنَّكِ لَوْ أَعْطَيْتِهَا أَخْوَالَكِ كَانَ أَعْظَمَ لأَجْرِكِ».

(١) «القاموس المحيط» (ص١٢٧٤) مادَّة (حصي).

(٢) «أعلام الحديث» (٢/ ١٢٨٣).

(٣) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٧).

(٤) أي: في قوله صلى الله عليه وسلم: «أنفقي» فإنه يدل على جواز صدقة المرأة لغير زوجها، والمراد من الهبة معناها الشامل للصدقة.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**) بالتصغير، نسبه لجدِّه، وإلَّا فأبوه عبد الله، المخزوميُّ[1]، (**عَنِ اللَّيْثِ**) أي: ابن سعدٍ، (**عَنْ يَزِيدَ**) أي: ابن أبي حبيبٍ[2] (**عَنْ بُكَيْرٍ**) بضمِّ الباء، هو ابن عبد الله الأشجِّ[3] (**عَنْ كُرَيْبٍ**) بضمِّ الكاف، وكنيته أبو رِشْدِين؛ بكسر الراء وسكون الشين المعجمة (**مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ**) رضي الله عنهما[4]: (**أَنَّ مَيْمُونَةَ**[5]) بفتح الميم الأولى وضمِّ الثانية (**بِنْتَ الْحَارِثِ**) قال في «الفتح»: (واسمُ أمِّها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث) انتهى[6]، هي إحدى أمَّهات المؤمنين، وخالةُ ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال في «الفتح»: (وهذا الإسنادُ نصفه الأوَّل مِصْرِيُّون[7] ونصفه الآخر مدنيُّون، وفيه ثلاثةٌ من التابعين في نسق؛ أوَّلهم يزيدُ)[8] وجملة (**أَخْبَرَتْهُ**) خبر (أنَّ): (**أَنَّهَا**) أي: ميمونة (**أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً**) بفتح الواو وكسر اللام مخفَّفة؛ أي: أمَة، وللنَّسائيِّ عن ميمونةَ[9]: [٣٦٧/ ب] أنَّها كانت جاريةً سوداءَ[10]، قال في «الفتح»: (ولم أقِفْ على تسميتها) قال: (وبيَّن النسائيُّ من طريقٍ أخرى عنها أنَّها كانت سألتِ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم خادماً فأعطاها فأعتقتها[11])[12] (**وَلَمْ تَسْتَأْذِنِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) والجملة حاليَّة.

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٩٢) (٧٥٨٠): (ثقةٌ في الليث، وتكلَّموا في سماعه من مالكٍ، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين [٢٣١هـ] وله سبعٌ وسبعون، خ م ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٠١) (٦٨٥٨).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٦٠٠) (٧٧٠١): (ثقةٌ فقيهٌ، وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة ثمان وعشرين [١٢٨هـ] وقد قارب الثمانين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٠٢) (٦٩٧٥).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٢٨) (٧٦٠): (ثقةٌ، من الخامسة، مات سنة عشرين [١٢٠هـ]، وقيل بعدها، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٤٢) (٧٦٥).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٦١) (٥٦٣٨): (ثقةٌ، من الثالثة، مات سنة ثمان وتسعين [٩٨هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٧٢) (٤٩٧٠).

(٥) زيد في «اليونينية»: (رضي الله عنها).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٩) وقال: (ذكرها ابن سعدٍ)، يُنظَر «الطبقات الكبير» (١٠/ ١٢٨) (٤٩٦٧).

(٧) يعني: يحيى والليث ويزيد.

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٨)، وزيد في النسخ: (من طريق عطاء)، ولا يستقيم الكلام بإثباته.

(٩) في هامش الأصل: (**بلغ على مؤلِّفه غفر الله له**).

(١٠) «سنن النسائي الكبرى» كتاب ما العتق، باب فضل العطية على العتق (٤٩٣٣).

(١١) «سنن النسائي الكبرى» كتاب العتق، باب فضل العطية على العتق (٤٩٣٤).

(١٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٨-٢٥٩).

(**فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا**) أي: يوم ميمونة، و(كان) تامَّة، (**الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا**) والموصول نعتُ (يومها)، وفاعل (يدور) ضمير (النبي) (**فِيهِ**) أي: في يومها (**قَالَتْ**) جواب (لَمَّا): (**أَشَعَرْتَ**) بفتح الفوقيَّة وبهمزة الاستفهام وبفتح الشين المعجمة وبفتح العين المهملة، لأنَّه مِن باب (قَتَلَ)، وبعضُ العرب يضمُّ العين في الماضي بناءً على أنَّه من باب (شَرُفَ)، أي: أَعَلِمْتَ (**يَا رَسُولَ اللهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي**) بفتح الهمزة من (أَعتقتُ) (**قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (**أَوَفَعَلْتِ؟**) بفتح الفاء وكسر المثنَّاة الفوقيَّة؛ أي: أوَفَعَلتِ العتق؟ (**قَالَتْ: نَعَمْ**) أي: فعلتُه.

(**قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (**أَمَا**) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (**إِنَّكِ**) بكسر الهمزة في الفرع وأصله، بناء على أنَّ (أمَا) استفتاحيَّة؛ كـ(ألَا)، وفي بعض الأصول: (أنَّكِ) بفتح الهمزة على أنَّ (أمَا) بمعنى حقّاً، والكاف في الوجهين مكسورة كالكافين بعدها (**لَوْ أَعْطَيْتِهَا**) بكسر الفوقيَّة من غير تحتيَّة بعدها، أي: الوليدة (**أَخْوَالَكِ**) أخوالها من بني هلال[1]، قال العينيُّ: (ووقع في رواية الأصيليِّ: «أخواتك» بالتاء بدل اللام، قال عياضٌ: ولعلَّه أصحُّ مِن رواية «أخوالك»، بدليل رواية مالكٍ في «الموطَّأ»: «فلو أعطيتها أختيك»[2]، ولا تعارض، فيحتمل أنَّه عليه الصلاة والسلام قال ذلك كلَّه)[3]، (**كَانَ**) أي: إعطاؤك منهم (**أَعْظَمَ لأَجْرِكِ**) أي: من عتقها، ومفهومه أنَّ الهبة لذوي الرحم أفضل من العتق كما قاله ابن بطَّالٍ[4]، قال[5]:

---

(١) يُنظَر «الطبقات الكبير» (١٠/ ١٢٨) (٤٩٦٧).

(٢) «إكمال المعلم» (٣/ ٥١٩)، «مشارق الأنوار» (١/ ٢٣)، وفيهما: «أختك»، ورواية «الموطأ» -رواية الليثي- (٢/ ٥٥٩) (٢٧٧٤) لفظها: (فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم: «أرأيتك جاريتك التي كنت استأمرتني في عتقها، أعطيها أختك وصلي بها رحمك ترعى عليها فإنه خير لك)، وأخت ميمونة المرادة هنا: هي هزيلة أم حُفيد كما قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/ ٢٣٨)، وأختها أم الفضل زوج بن العباس بن عبد المطلب.

(٣) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٢-١٥٣)، وقوله: (لا تعارض...) عزاه العينيُّ للنوويِّ، وينظَر «المنهاج شرح مسلم» (٧/ ٨٦).

(٤) يُنظَر «شرح ابن بطال» (٧/ ١١١).

(٥) هذا الكلام للحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/ ٢٥٩) لا لابن بطال؛ فليُتَنَبَّه.

(ويؤيِّدُه ما رواه الترمذيُّ والنسائيُّ وأحمدُ وصحَّحه ابنُ خزيمةَ وابنُ حِبَّان من حديث سلمان بن عامر الضَّبِّيِّ مرفوعاً: «الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة»[1]).

قال العينيُّ: (ينبغي أن تكون هبة ذي الرحم أفضل من العتق إذا كان محتاجاً لا مطلقاً، كيف وقد جاء في العتق أنَّه يعتق بكلِّ عضوٍ عضواً منه من النار[2]؟! وليس ذلك على إطلاقه، بل يختلف باختلاف الأحوال)[3]، وقد وقع في رواية النَّسائيِّ بيانُ وجه الأفضليَّة في إعطاء الأخوال، وهو احتياجهم إلى من يخدمهم ولفظه: «أفلا فديت بها بنت أخيك من رعاية الغنم»[4]، على أنَّه ليس في حديث الباب نصٌّ على أنَّ صلة الرَّحم أفضلُ من العتق؛ لأنَّها واقعة عين، وفي «ابن المُلَقِّن»: (من حديث عطاء بن السائب[5] عن ميمونة: كانت لي جاريةٌ سوداءُ فقلتُ: يا رسولَ الله، إنِّي أردتُ أن أُعتِقَ هذِه: فقال: «ألا تفدين بها بنت أختك -أو بنت أخيك- من رعاية الغنم»[6]) انتهى[7].

قال العينيُّ: (ونُقِلَ عن مالكٍ أنَّ الصدقةَ على الأقارب أفضلُ من العتقِ[8])[9].

---

(١) «جامع الترمذي» كتاب الزكاة، باب الصدقة على ذي القرابة (٦٥٨)، «سنن النسائي» كتاب الزكاة، باب الصدقة على الأقارب (٥/ ٩٢)، «مسند الإمام أحمد» (٤/ ١٨) (١٦٢٢٦-١٦٢٢٧)، «صحيح ابن خزيمة» (٤/ ٧٧) (٢٣٨٥)، «صحيح ابن حبان» (٨/ ١٣٢) (٣٣٤٤).

(٢) أخرج البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب في العتق وفضله (٢٥١٧) ومسلمٌ في «صحيحه» في كتاب العتق باب فضل العتق (١٥٠٩) (٢٣) واللفظ له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه: «مَن أعتقَ رقبةً مؤمنةً أعتقَ اللهُ بكلِّ عضوٍ منه عضواً مِنَ النارِ حتَّى يعتق فرجه بفرجه».

(٣) «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٣).

(٤) «سنن النسائي الكبرى» كتاب ما العتق، باب فضل العطية على العتق (٤٩٣٣).

(٥) الصواب كما في «سنن النسائي الكبرى»: عطاء بن **يسار**، أما ابن السائب فلم يروِ عن أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، يُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٨٦) (٣٩٣٤)، «تقريب التهذيب» (ص٣٩١) (٤٥٩٢).

(٦) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب العتق، باب فضل العطية على العتق (٤٩٣٣).

(٧) «التوضيح» (١٦/ ٣٤٥).

(٨) يُنظَر «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة» (١٣/ ٤٣٤)، «الذخيرة» (٦/ ٢٥٩).

(٩) «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٣).

فإن قلتَ: [٣٦٨/ أ] ما وجه المطابقة بين الحديث والترجمة، أجيب: بأنها عَتَقَت[١] قبل أن تستأمر النبيَّ صلى الله عليه وسلم، وكانت رشيدةً، فلم يستدرك ذلك عليها، بل أرشدها إلى ما هو الأولى، فلو كان لا ينفعها تصرفها في مالها لأبطله عليه السلام[٢].

وأخرج الحديثَ مسلمٌ في (الزكاة)[٣] والنَّسائيُّ في (العتق)[٤].

***

٢٥٩٢ / م ـ وَقَالَ بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ أَعْتَقَتْ.

(**وَقَالَ بَكْرٌ**) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف (**ابْنُ مُضَرَ**) بضمِّ الميم وفتح الضاد المعجمة، أي: ابن محمَّد بن حَكِيم المِصريُّ[٥]، ممَّا وصله المصنِّفُ في «الأدب المفرد» و«برِّ الوالدين»[٦] له (**عَنْ عَمْرٍو**) بفتح العين، ابن الحارث[٧] (**عَنْ بُكَيْرٍ**) مصغَّر (بكر)، هو المارُّ في سند الذي قبله[٨] (**عَنْ كُرَيْبٍ**) أي: مولى ابن عبَّاسٍ: (**إِنَّ مَيْمُونَةَ**) أي: زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها (**أَعْتَقَتْ**) ولأبي ذرٍّ: (أعتقته) بضمير النصب العائد إلى كريب، قال في «الفتح»: (وهو غلطٌ فاحشٌ، فقد ذكره[٩] المصنِّف في الباب الذي يليه بهذا

---

(١) الصوابُ أن يقول: أعتقت، لأنَّ معنى عَتَق العبدُ: خرج عن الرقِّ، وأعتقه؛ فهو معتَق، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٩٠٦) مادة (عتق).

(٢) ينظر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٩).

(٣) «صحيح مسلم» باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين (٩٩٩) (٤٤).

(٤) «سنن النسائي الكبرى» باب فضل العطية على العتق (٤٩٣٤).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٢٧) (٧٥١): (ثقةٌ ثبتٌ، من الثامنة، مات سنة ثلاث -أو أربع- وسبعين [١٧٤هـ] وله نيِّفٌ وسبعون، خ م د ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٢٧) (٧٥٦).

(٦) «بر الوالدين» (ص٨٠) (٦٩)، ولم أقف عليه في «الأدب المفرد»، ولم يعزه إليه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥/ ٢٥٩)، فقال: (طريق بكر بن مضر المعلَّقة وصلها البخاريُّ في كتاب «بر الوالدين» له وهو مفردٌ)، أما القَسطلَّانيُّ في «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤٨) فعزاه إلى الكتابَين؛ «الأدب المفرد» و«بر الوالدين».

(٧) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤١٩) (٥٠٠٤): (ثقةٌ فقيهٌ حافظٌ، من السابعة، مات قديماً قبل الخمسين ومئة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢١/ ٥٧٠) (٤٣٤١).

(٨) يعني: بكير بن عبد الله ابن الأشجِّ.

(٩) في (ب، ج): (ذكر).

الإسناد وقال فيه: أعتقت وليدة لها[1]) انتهى[2]، وقد يُقال: يرجع الضمير للمعتَق المدلول عليه بـ(أعتقت)، وهو يصدق بالوليدة، فلا غلط؛ فتدبَّر.

وفي هذا التعليقِ موافقةُ عَمرو بن الحارث ليزيدَ بنِ أبي[3] حبيبٍ على قوله: كريب، قال[4]: (وقد خالفهما محمَّدُ بنُ إسحاقَ؛ فرواه عن بُكَير فقال: عن سليمان بن يسار بدل بكير[5]، أخرجه أبو داودَ والنَّسائيُّ من طريقه[6]، قال الدَّارَقُطْنِيُّ: وروايةُ يزيدَ وعَمرٍو أصحُّ[7].

ورواية بكير[8] بن مضرَ له عن عَمرٍو عن بُكَير عن كُرَيب: أنَّ ميمونةَ أعتقت صورتُها صورة الإرسال؛ لكونه ذكر قصَّةً ما أدركها، لكن رواه ابنُ وَهْبٍ عن عَمرو بن الحارث فقال فيه: عن كُريبٍ عن ميمونة، أخرجه مسلمٌ والنَّسائيُّ مِن طريقه[9])[10].

***

٢٥٩٣ ـ حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَراً أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ

(١) باب بمن يبدأ بالهدية (٢٥٩٤).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٩).

(٣) (أبي): سقط من (ب).

(٤) يعني: الحافظ في «الفتح».

(٥) كذا في النسخ، والصواب: (بدل كريب)، فالرواية عند أبي داود والنسائي عن بكير عن سليمان بن يسار.

(٦) «سنن أبي داود» كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم (١٦٩٠)، «سنن النسائيِّ» كتاب العتق، باب فضل العطية على العتق (٤٩٣٢).

(٧) ليس في المطبوع من «علل الدارقطنيِّ» (١٥/ ٢٦٤) (٤٠١٤) ترجيح أحد الطريقين، وإنَّما فيه ذِكْرُ الاختلاف على بكير دون ترجيح.

(٨) كذا في النسخ، والصواب: (بكر) كما تقدَّم.

(٩) «صحيح مسلم» كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين (٩٩٩) (٤٤)، «سنن النسائي الكبرى» كتاب العتق، باب فضل العطية على العتق (٤٩٣١).

(١٠) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٥٩).

سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى**) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحَّدة المروزيُّ[1] قال: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**) أي: ابن المبارك المروزيُّ[2] قال: (**أَخْبَرَنَا يُونُسُ**) أي: ابن يزيد (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**) أي: ابن شهابٍ (**عَنْ عُرْوَةَ**) أي: ابن الزبير (**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ**[3] **إِذَا أَرَادَ سَفَراً**) سواء كان غزواً أو غيره (**أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ**) أي: التسع رضي الله عنهن (**فَأَيَّتُهُنَّ**) بتشديد الياء؛ أي: أيُّ واحدة منهنَّ (**خَرَجَ سَهْمُهَا**[4]) أي: الذي باسمها (**خَرَجَ**) أي: النبيُّ عليه السلام (**بِهَا مَعَهُ**) أي: في سفره، وجملة (خرج) الثانية جواب (أي) الشرطية، و(خرج) الأولى فعل الشرط.

(**وَكَانَ يَقْسِمُ**) بفتح أوَّله، أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا**) أي: إذا كان في الحضر، (**غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ**) بالزاي المفتوحة (**وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا**) أي: في القَسْم (**لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) وجملة (**تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) حاليَّةٌ، و(تَبتَغي) بتاءين مفتوحَتَين بينهما موحَّدة ساكنة، بمعنى تطلب.

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٥٠) (١٠٧٧): (ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلاثين [٢٣٣هـ]، خ م ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٤٤) (١٠٧٢).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٢٠) (٣٥٧٠): (ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ، جُمِعَت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين [١٨١هـ] وله ثلاث وستُّون، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٥) (٣٥٢٠).

(٣) زيد في «اليونينية»: (وسلَّم).

(٤) في (أ، ب): (سمها)، وهو تحريف، والمثبت موافق لما في «الصحيح».

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: (وهبت يومها وليلتها لعائشة) إذ لو قلنا: إنَّ الهبةَ كانت لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لم تحصل المطابقة[1]، قاله الكرمانيُّ[2]، وقال ابنُ بطَّالٍ: (هذا الحديثُ ليس من هذا الباب؛ لأنَّ [٣٦٨/ ب] للسفيهة أن تهب نوبتها لضرَّتها، وإنَّما السَّفَه في إفساد المال)[3].

تنبيهٌ: قال ابنُ بطَّالٍ: (ليس في أحاديث الباب ما يَرِد على مالك[4]؛ لأنَّه يحملها على ما زاد على الثلث) انتهى[5]، قال في «الفتح»: (وهو حمل سائغ إن ثبت المدَّعى؛ وهو أنَّه لا يجوز لها تصرُّفٌ فيما زاد على الثلث إلَّا بإذن زوجها؛ لِمَا في ذلك من الجمع بين الأدلَّة) انتهى[6]؛ فتأمَّلْه.

وحديث الباب[7] أخرجه المصنِّفُ أيضاً في (الشهادات)[8] وأبو داود في (النِّكاح)[9] والنَّسائيُّ في (عشرة النساء)[10].

***

(١) لأن الترجمة في الهبة لغير الزوج، لا للزوج.

(٢) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٨).

(٣) «شرح ابن بطال» (٧/ ١٠٩).

(٤) يعني في قوله: لا يجوز لها أن تعطيَ بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدةً إلَّا مِنَ الثلث، وقد تقدم (ص٢٩٢).

(٥) يُنظَر «شرح ابن بطال» (٧/ ١٠٩).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٥٩).

(٧) (الباب): سقط من (ب).

(٨) «صحيح البخاري» باب القرعة في المشكلات (٢٦٨٨).

(٩) «سنن أبي داود» باب في القسم بين النساء (٢١٣٨).

(١٠) «سنن النسائي الكبرى» باب القسم للنساء (٨٩٢٣).

١٦ ـ بابٌ: بِمَنْ يُبْدَأُ بِالْهُدِيَّةِ

(**بابٌ: بِمَنْ يُبْدَأُ**) بالبناء للمفعول، وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل، وهمز آخره فيهما (**بِالْهُدِيَّةِ**) أي: عند التعارض في أصل الاستحقاق.

***

٢٥٩٤ ـ وَقَالَ بَكْرٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً لَهَا، فَقَالَ لَهَا: «وَلَوْ وَصَلْتِ بَعْضَ أَخْوَالِكِ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكِ»).

(**وَقَالَ بَكْرٌ**) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف؛ أي: ابن مُضَرَ السابق في الباب قبله (**عَنْ عَمْرٍو**) بفتح العَين؛ أي: ابن الحارث ممَّا وصله المصنِّف في «الأدب المفرد» و«برِّ الوالدين» له[١]، وقال الكرمانيُّ: (يحتمل أن يكون تعليقاً من البخاريِّ وقولاً من يحيى ابن بُكَير؛ لأنَّه يروي عنه) انتهى[٢]، فتدبَّر، (**عَنْ بُكَيْرٍ**) تصغير (بكر) أي: ابن عبد الله الأشج (**عَنْ كُرَيْبٍ**) مصغَّراً، زاد لغير أبي ذرٍّ: (مولى ابن عبَّاسٍ): (**إِنَّ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً**) بكسر اللام أي: أمَة، لم يُعلَم اسمها (**لَهَا**) أي: لميمونةَ، (**فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ**) وثبت في الرواية السابقة، بل ثبت في النسخة المقروءة على الميدوميِّ وغيرها هنا، (**وَلَوْ**) قال القَسطلَّانيُّ: (بالواو في «اليونينيَّة»، وفي نسخة: «لو»)[٣] (**وَصَلْتِ**) بكسر الفوقيَّة، من الصِّلَة (**بَعْضَ أَخْوَالِكِ**) بكسر اللام والكاف، (**كَانَ**) أي: الوَصْلُ أوِ الفعلُ (**أَعْظَمَ**) خبر (كان) (**لِأَجْرِكِ**) متعلِّقٌ بقوله: (أعظم)، وتقدَّم قولُ مالكٍ: إنَّ صلةَ القريب أفضلُ مِنَ العِتْقِ، وأنَّ الحقَّ في ذلك أنَّه يختلف باختلاف الأحوال[٤].

ووجه مطابقة الحديث للترجمة من جهة أنَّه جعل عليه السلام وَصْلَ بعضِ أخوال ميمونةَ أعظمَ أجراً من العتق الذي هو صدقة على العتيق، فتقدَّم على العتقِ الصَّدَقة على القريبِ[٥]؛ فافهم.

---

(١) تقدم تخريجه والكلام على عزوه لـ«الأدب المفرد» (ص٢٩٩).

(٢) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٧)، وكان ينبغي للمصنِّف أن ينقل كلام الكرمانيِّ سابقاً في الموضع الذي ساقه فيه الكرمانيُّ؛ أعني في الحديث (٢٥٩٢/ م) الحديث الذي يلي حديثَ يحيى ابن بكير، أمَّا ذكر كلامه هنا فمُشْكِلٌ، وقد أخرجه البخاريُّ في «بر الوالدين» (ص٨٠) (٦٩) عن عبد الله بن صالحٍ عن بكرٍ به.

(٣) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤٨).

(٤) يُنظَر ما تقدم (ص٢٩٨).

(٥) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٤).

***

٢٥٩٥ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ -رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ، فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَاباً».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**) بفتح الموحَّدة وتشديد الشين المعجمة، هو الملقَّب ببُنْدَار قال: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**) هو المعروف بغُنْدر قال: (**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج، (**عَنْ أَبِي عِمْرَانَ**) بكسر العين المهملة، هو عبد الملك بن حَبيب (**الْجَوْنِيِّ**) بفتح الجيم وسكون الواو وبالنون قبل ياء النسبة[1]، (**عَنْ طَلْحَةَ**) بفتح الطاء المهملة (**ابْنِ عَبْدِ اللهِ**) أي: ابن عثمان (**رَجُلٍ**) بدل من (عبد الله)، وفي بعض الأصول بالرفع على أنَّه خبر لمحذوف (**مِنْ بَنِي تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ**) قال في «الفتح»: (ووقع عند الإسماعيليِّ: «مِن بني تميم[2] الرَّباب» بفتح الراء والموحَّدة الخفيفة فألف فموحَّدة، وهو وهمٌ، والصوابُ تيمُ بنُ مُرَّة، وهم رهطُ أبي بكر الصِّدِّيق[3]، وقد وافقَ محمدَ بن جعفر [٣٦٩/ أ] على ذلك يزيدُ بن هارون عن شعبة كما حكاه الإسماعيليُّ) انتهى[4]، (**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ**) تثنية (جار) (**فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟**) بضمِّ الهمزة.

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٦٢) (٤١٧٢): (ثقةٌ، من كبار الرابعة، مات سنة ثمان وعشرين [١٢٨هـ]، وقيل بعدها، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٩٧) (٣٥٢١)، والجَونيُّ: نسبة إلى جَون بطن من الأزد، ينظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٣/ ٤٢٠).

(٢) كذا في النسخ: (تميم)، والصواب: (تيم) كما في مصدره.

(٣) وذلك أنَّ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه عَبدُ الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر بن عَمْرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مُرَّةَ، يُنظَر «أنساب الأشراف» (١٠/ ٥٢).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٠)، وأخرج روايةَ يزيد بن هارون الإمامُ أحمد في «مسنده» (٦/ ٢٣٩) (٢٦٠٢٦) ولفظه: (عن طلحة رجل من قريش) وهو يؤيد قول محمد بن جعفر؛ لأن تيم بن مرة من قريش، أما تيم الرباب فهم من بني عبد مناة بن أد بن طابخة، من أهل الكوفة، يُنظَر «الأنساب» للسمعاني (١/ ٤٩٩)، **وطلحة**: قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص٢٨٢) (٣٠٢٤): (ثقةٌ، من الثالثة، خ د س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٠٥) (٢٩٧٢).

(**قَالَ**) أي: رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ باباً**) منصوب على التمييز، قال في «المصابيح»: (وفي بعض النسخ: «أقربِهما»[1] بالجرِّ على حذف الجارِّ وإبقاءِ عمله) انتهى[2].

قيل: الحكمةُ في ذلك أنَّ الأقربَ يرى ما يدخلُ بيتَ جاره من هديَّةٍ وغيرِها، فيتشوَّف لذلك، بخلاف الأبعد[3].

والمطابقة فيه ظاهرةٌ بأدنى تدبُّرٍ.

***

(١) يعني: بإسقاط (إلى).

(٢) يُنظَر «مصابيح الجامع» (٥/ ١٣٩).

(٣) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٤٩).

١٧ ـ بابُ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كَانَتِ الْهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً، وَالْيَوْمَ رِشْوَةٌ.

(بابُ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ) أي: لأجل علَّةٍ تنشأ عنها ريبة، كإهداء المستقرِض إلى المقرض، أو إهداء شخصٍ لرجل ليقضي حاجته بشفاعته أو غيرها[١].

(وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٢]: كَانَتِ الْهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً) خبر (كان) **(وَالْيَوْمَ رِشْوَةٌ)** بنصب (اليوم) على الظرفيَّة، لا بجرِّه عطفاً على (زمن)، و(رشوة): بالرفع أو النصب؛ فافهم[٣].

قال في «القاموس»: (الرّشوة مثلَّثة: الجُعلُ، [الجمع]: رُشاً ورِشاً، ورشاه: أعطاه إيَّاها، وارتشى: أخذها، واسترشى: طلبها) انتهى[٤].

وقال الكرمانيُّ: (بضم الراء وكسرها؛ لغتان فصيحتان، ويقال بالفتح أيضاً) انتهى[٥].

وقال ابن العربيِّ: (الرشوة: كلُّ مالٍ دُفِعَ ليُبتَاع به من ذي جاهٍ عوناً على ما لا يحلُّ، والمرتشي قابضُه، والراشي معطيه، والرائش الواسطة، أخرج الترمذيُّ وصحَّحه عن ابن عمرٍو: «لعن الله الراشي والمرتشي»[٦]، وفي رواية: «والرائش»[٧]) انتهى[١].

---

(١) يعني: ليشفع له عند أحدٍ ليقضي حاجته، أو يشفع له في أمرٍ، يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٤).

(٢) الترضية ليست في «اليونينية».

(٣) الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على أنه خبر (كانت).

(٤) «القاموس المحيط» (ص١٢٨٨) مادَّة (رشو).

(٥) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٢٩)، و(انتهى): ليست في (ب).

(٦) «جامع الترمذي» كتاب الأحكام، باب الراشي والمرتشي في الحكم (١٣٣٧).

(٧) جاءت هذه اللفظة في حديث ثوبان رضي الله عنه، أخرجه الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (٥/ ٢٧٩) (٢٢٣٩٩) والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٧/ ٣٥٤) (٥١١٥) من طريق أبي بكر بن عيَّاش عن ليث بن أبي سليم -قال فيه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٧٩) (٢٦٩١): (مضطرب الحديث)، وينظر «تهذيب الكمال»(٢٤/ ٢٧٩) (٥٠١٧)- عن أبي الخطَّاب -مجهولٌ، لم يروِ عنه إلَّا ليث، ينظر «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٦٥) (١٦٦٨)، «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٢٨٤) (٧٣٤٦)- عن أبي زرعة عن ثوبان رضي الله عنه.

وأقول: كلام «القاموس» في تعريف الرشوة عامٌّ، والأولى قولُ غيره، ومنه: هي ما تؤخذ بغير عوض ويُذمُّ آخذه.

وهذا التعليقُ وصله ابنُ سعدٍ بقصَّةٍ فيه، فروى من طريق فُرات بن مسلم قال: اشتهى عمر بن عبد العزيز التفاح، فلم يجد في بيته شيئاً يشتري به، فركبنا معه، فتلقَّاه غلمان الدير بأطباق تفاح، فتناول واحدةً فشمَّها، ثمَّ ردَّ الأطباقَ، فقلتُ له في ذلك، فقال: لا حاجة لي فيه، فقلتُ[2]: ألم يكن رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمرُ يقبلون الهديَّة؟ فقال: إنَّها لأولئك هديَّةٌ وهي للعمَّال بعدهم رشوة[3]، وفي معنى ما ذكره عمرُ ما أخرجه أحمدُ والطبرانيُّ من حديث أبي حُمَيدٍ مرفوعاً: «هدايا العمال غلولٌ»[4]، لكن في إسناده ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٤٩ و٥٨٧) (٢٢٣٩٧ و٢٢٥٢٩) -ومن طريقه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/ ٩٣) (١٤١٥)- من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن ليث بن أبي سليم، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس الخولاني، عن ثوبان، بذكر أبي إدريس بين أبي زرعة وثوبان.

وأخرجه الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (١٤/ ٣٣٢-٣٣٣) (٥٦٥٦) من طريق ابن أبي زائدة عن ليث، عن أبي الخطاب، عن أبي إدريس، عن ثوبان، ليس فيه أبو زرعة.

وأخرجه البزَّار في «مسنده» (٢/ ١١٩) (٤١٦٠) من طريق عبد الواحد بن زياد، والطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (١٤/ ٣٣٢) (٥٦٥٥) من طريق هريم بن سفيان؛ كلاهما عن ليث، عن أبي زرعة، عن أبي إدريس، عن ثوبان، ليس فيه أبو الخطاب، وقال البزَّار عقبه: (قوله: «والرائش» لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه).

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٠٣) من طريق ابن أبي زائدة، عن ليث، عن أبي زرعة، عن ثوبان، ليس فيه أبو الخطاب ولا أبو إدريس.

(١) يُنظَر «عارضة الأحوذي» (٦/ ٧٩-٨٠).

(٢) في (أ) زيادة: (له في ذلك، فقال: لا حاجة لي فيه، فقلتُ)، وهو تكرار، وضُرب عليها في (ب).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٦٧) (١٨٢٠).

(٤) «مسند أحمد» (٥/ ٤٢٤) (٢٣٦٠١)، ولم أقف عليه في المطبوع من «المعجم الكبير للطبرانيِّ»، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٤/ ٢٦٧-٢٦٨) (٦٧٤٢): (رواه الطبرانيُّ في «الكبير» وأحمدُ من طريق إسماعيلَ بنِ عيَّاش عن أهل الحجاز، وهي ضعيفة)، وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الطبرانيِّ في «المعجم الأوسط» (٨/ ٢٥) (٧٨٥٢)، وله شاهدٌ أيضاً من حديث جابرٍ رضي الله عنه، أخرجه عبد الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٨/ ١٤٧) (١٤٦٦٥) والطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٥/ ١٦٨) (٤٩٦٩)، الشاهدان بلفظ: «الأمراء» بدل «العمال»، ومن حديث ابن عباسٍ

وفي مطابقة هذا الأثر للترجمة خفاءٌ؛ فتدبَّر[1].

***

٢٥٩٦ ـ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ الصَّعْبَ بْنَ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيَّ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُخْبِرُ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارَ وَحْشٍ، وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ -أَوْ بِوَدَّانَ- وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَرَدَّهُ، قَالَ صَعْبٌ: فَلَمَّا عَرَفَ فِي وَجْهِي رَدَّهُ هَدِيَّتِي قَالَ: «لَيْسَ بِنَا رَدٌّ عَلَيْكَ، وَلَكِنَّا حُرُمٌ».

وبالسَّندِ قال: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**) أي: الحَكَمُ بنُ نافعٍ[2] قال: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**) أي: ابن أبي حمزة؛ بالزاي[3] (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**) أي: محمَّد ابن شهاب قال: (**أَخْبَرَنِي**) بالإفراد (**عُبَيْدُ اللهِ**) بتصغير (عبد) (**ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ**) بضمِّ العين وسكون الفوقيَّة؛ أي: ابن مسعود (**أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ**) رضي الله عنهما (**أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ الصَّعْبَ**) بفتح الصاد وسكون العين المهملَتين (**ابْنَ جَثَّامَةَ**) بفتح الجيم وتشديد المثلَّثة (**اللَّيْثِيَّ**) [٣٦٩/ ب] بمثلَّثة، (**وَكَانَ**) أي: الصعب (**مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) والجملة حاليَّةٌ مقرونة بالواو والضمير على تقدير (قد)، وقد عاش الصعبُ إلى خلافة عثمان بن عفَّان رضي الله عنهما[4]، وجملة

رضي الله عنه عند الطبرانيِّ في «المعجم الكبير» (١١/ ١٩٩) (١١٤٨٦)، «المعجم الأوسط» (٧/ ٧٧) (٦٩٠٢) بلفظ: «الهديَّةُ إلى الإمام غلولٌ»، قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٦١): (وفي الباب عن أبي هريرة وابنِ عبَّاسٍ وجابرٍ؛ ثلاثتُها في «الطبراني الأوسط» بأسانيدَ ضعيفةٍ).

(١) كونها رشوة هو العلة في عدم قبول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لها، وهذا وجه المطابقة، والله أعلم.

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٧٦) (١٤٦٤): (ثقةٌ ثبتٌ، يقال: إنَّ أكثرَ حديثِه عن شُعَيب مناولةٌ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين [٢٢٢هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٧/ ١٤٦) (١٤٤٨).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٦٧) (٢٧٩٨): (ثقةٌ عابدٌ، قال ابنُ مَعين: من أثبت الناس في الزهريِّ، من السابعة، مات سنة اثنتين وستِّين [١٦٢هـ] أو بعدها، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥١٦) (٢٧٤٧).

(٤) ويُقال: مات في خلافة أبي بكرٍ رضي الله عنه، ويقال في آخر خلافة عمر رضي الله عنه، قال الحافظ في «الإصابة» (٣/ ٣٤٥) (٤٠٨٥): (ويقال: مات في خلافة عثمان، وشهد فتح إصطخر، فقد روى ابنُ السَّكَن من طريق صفوانَ بنِ عمرٍو: حدَّثني راشد بن سعد قال: لَمَّا فُتِحت إصطخر نادى منادٍ: أَلَا إنَّ الدَّجَّال قد خرج، فلقِيَهم الصَّعبُ بنُ جثَّامةَ قال: لقد سمعتُ رسولَ اللهَّ صلَّى اللهَّ عليه وسلَّم يقول: «لا يخرج الدَّجَّال حتَّى يذهل النَّاس عن ذكره ...» الحديث، قال ابنُ السَّكَن: إسنادُهُ صالحٌ، قلت: فيه إرسالٌ، وهو يرد على مَن قال: إنَّه مات في خلافة أبي بكرٍ)، ويُنظر «الاستيعاب» (ص٣٤٨) (١٢٢٦)، «أُسْد الغابة» (٢/ ٤٠٢) (٢٥٠١).

(**يُخْبِرُ أَنَّهُ أَهْدَى**) حال من فاعل (سمع)، و(أهدى) مبنيٌّ للفاعل (**لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارَ وَحْشٍ**) بالإضافة، وجملة (**وَهْوَ بِالأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ**) حاليَّةٌ، و(الأبواء) بفتح الهمزة وسكون الموحَّدة، مرَّ أنَّها قريةٌ من عمل المدينة قريبة للفُرع، وأنَّ (ودَّان) بفتح الواو وتشديد المهملة قرية جامعة قريبة من الجُحفة، والشكُّ من الراوي[1]، وجملة (**وَهْوَ مُحْرِمٌ**) حاليَّةٌ، (**فَرَدَّهُ**) أي: فردَّ النبيُّ عليه السلام حمارَ الوحش على الصَّعبِ.

(**قَالَ**) ولأبي ذرٍّ: (فقال) (**صَعْبٌ**) بترك (أل) التي للمح[2] هنا، وبإثباتها في الأوَّل: (**فَلَمَّا عَرَفَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**فِي وَجْهِي رَدَّهُ**) مصدر منصوب على أنَّه مفعول به، وقوله: (**هَدِيَّتِي**) مفعول المصدر المضاف لفاعله؛ (**قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم، جواب (لمَّا): (**لَيْسَ بِنَا**) أي: بسببنا (**رَدٌّ**) المصدر اسم (ليس) مؤخَّر (**عَلَيْكَ**) بكاف الخطاب، أي: الحمار الوحشي، (**وَلَكِنَّا حُرُمٌ**) أي: وإنَّما كان سببُ ردِّنا له كونَنا محرمين.

ومطابقةُ الحديثِ للترجمة ظاهرةٌ[3].

وسبق في (باب إذا أهدى المحرم حماراً وحشيّاً) من (كتاب الحجِّ)[4].

***

٢٥٩٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلاً مِنَ الْأَزْدِ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الأُتْبِيَّةِ، عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي. قَالَ: «فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ، فَيَنْظُرَ يُهْدَى لَهُ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئاً إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيراً لَهُ

(١) مرَّ في باب قبول هدية الصيد، الحديث (٢٥٧٣)؛ فليُراجَع.

(٢) يعني: لمح الأصل؛ و(أل) التي لِلَمْحِ الأصلِ: هي الداخلةُ على بعضِ الأعلامِ المنقولةِ ممَّا يصلح لدخول (أل) عليه، والمرادُ بها: لمحُ المعنى الذي قد كان نُقِلَ عنه العَلَم؛ ليكون هناك صلةٌ بين المعنى القديم والجديد، وذلك أنَّ أكثرَ الأعلامِ منقولٌ عن معنىً سابقٍ كان يؤدِّيه قبل أن يصير عَلَماً، فإذا دخلت عليه (أل) أفادت ملاحظةَ ذلك المعنى، يُنظَر «أوضح المسالك» (١/ ١٦٥-١٦٦) «شرح الأشموني» (١/ ٢٤٤).

(٣) وذلك أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يقبل الهديَّة لعلَّة؛ وهي كونه محرماً.

(٤) «صحيح البخاري» (١٨٢٥).

رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ، ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ إِبْطَيْهِ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ثَلَاثاً».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**) أي: المسنَديُّ[1] قال: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**) أي: ابن عُيَينة (**عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ**) أي: ابن العوَّام (**عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ**) بالتصغير، هو عبد الرحمن بن المنذر[2] (**السَّاعِدِيِّ**) أي: الأنصاريِّ رضي الله عنه (**قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلاً مِنَ الْأَزْدِ**) بفتح الهمزة وسكون الزاي فدال مهملة، قال العينيُّ: (ويُقال فيه: الأَسْد؛ بالسين المهملة، وهو الأزد بن الغوث بن نبت بن[3] ملكان بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرُب بن قحطان)[4] (**يُقَالُ لَهُ: ابْنُ الْأُتَبِيَّةِ**) بضمِّ الهمزة أو ضمِّ اللام، وفتح الفوقيَّة وسكونها، وبكسر الموحَّدة وتشديد التحتيَّة فهاء تأنيث[5]، قال الكرمانيُّ: (والأصحُّ أنَّه باللام المضمومة وسكون الفوقيَّة، نسبة إلى بني لتب، قبيلة معروفة)[6]، وأصل اللتب الاشتداد واللصوق[7]، واسمه عبد الله.

([8]**فَلَمَّا قَدِمَ**) أي: ابنُ اللتبيَّة إلى المدينة وفرغ من عمله وحاسبه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**قَالَ**) أي: ابن اللتبيَّة: (**هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ**) بالبناء للمفعول (**لِي**) بسكون الياء، وفي بعض النُّسَخِ: (إليَّ) بـ(إلى) الجارَّة،

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٢١) (٣٥٨٥): (ثقةٌ حافظٌ، جمع المسند، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين [٢٢٩هـ] خ ت)، وإنَّما قيل له المسنَديُّ لأنَّه كان يطلب المسندات، ويرغب عن المراسيل والمقاطيع، وقال الحاكم: (لأنَّه أوَّلُ مَن جمع مسند الصحابة بما وراء النهر)، يُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٥٩) (٣٥٣٦)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٩) (١٢).

(٢) اختلف في اسمه واسم أبيه واسم جدِّه، فقيل: عبد الرَّحمن بن سعد بن المنذر، ويقال: عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، وقيل: المنذر بن سعد بن المنذر، وقيل: اسم جدِّه مالك، وقيل: هو عمرو بن سعد بن المنذر، يُنظَر «الاستيعاب» (ص٧٩٠) (٢٨٨٨)، «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٢٦٤) (٧٣٢٩)، «الإصابة» (٧/ ٨٠) (٩٧٩٨).

(٣) (ابن): سقط من (ب).

(٤) «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٥)، ويُنظَر «الأنساب» للسمعاني (١/ ٢٣١).

(٥) يُنظَر «مشارق الأنوار» (١/ ٧٠).

(٦) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٠).

(٧) يُنظَر «القاموس المحيط» (ص١٣٣) مادة (لتب).

(٨)زيد في «اليونينية»: (عَلَى الصَّدَقَةِ).

(**قَالَ**) أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلَّم: (**فَهَلَّا**) بالتشديد (**جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ -أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ- فَيَنْظُرَ**) بالنصب بعد الفاء في جواب التحضيض، و(ينظر) هنا بصريَّة (**يُهْدَى لَهُ**[1]) وللحمَّويِّ والمستملي: (إليه) و(يُهدَى) بالبناء للمفعول وتقدير همزة الاستفهام، وثبتت لأبي ذرٍّ، والجملة معلَّق عنها (ينظر)، بناءً على أنَّ (نظر) البصريَّة تُعلَّق[2]؛ كما جرى عليه الزمخشريُّ[3]، وتوقَّف [٣٧٠/ أ] فيه ابنُ هشامٍ في «مُغنِيهِ»[4]، وقال في «قواعده»: (والأصحُّ أنَّه لا يُعلَّق غير أفعال القلوب إلَّا إذا ضمن معناها)[5].

والمطابقة في هذا[6] الموضع تظهر بالتأمُّل[7].

وفيه: أنَّه يحرم على العُمَّال قَبول هدايا مَن كان مِن أهل عملهم، قال في «الفتح»: (وأفاد بقوله: «فهلَّا جلس في بيت أمِّه» أنَّه لو أُهدِيَ إليه في تلك الحالةِ لم يُكرَه؛ لأنَّها كانت لغير رِيبةٍ)، انتهى[8]؛ فتأمَّل.

(**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ**) أي: من مال الزكاة (**شَيْئاً إِلَّا جَاءَ بِهِ**) أي: بالشيء (**يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ**) ظرف لـ(يحمله)، أو متعلِّقٌ بمحذوف حال (**إِنْ كَانَ**) أي: المأخوذ (**بَعِيراً**) أي: يحمله على رقبته، بحذف جواب الشرط لدلالة المذكور عليه (**لَهُ رُغَاءٌ**) بضمِّ الراء وبالغين المعجمة ممدوداً، صفة للبعير، يقال: رغا البعير إذا صوَّت[9] (**أَوْ**) كان المأخوذ (**بَقَرَةً**) أي: يحملها على رقبته (**لَهَا خُوَارٌ**) بضمِّ الخاء

---

(١) زيد في «اليونينية»: (أَمْ لا).

(٢) التعليق: ترك العمل لفظًا لا معنىً لمانع، يُنظَر «شرح قواعد ابن هشام» (ص٢٧).

(٣) يُنظَر «الكشَّاف» (٢/ ٣٨٠).

(٤) توقَّفَ فيه ابنُ هشام في موضعٍ «مغني اللبيب» (ص٥٤٦) ، وقال في موضعٍ آخر (ص٧٦٣): (وَاعْلَم أَنَّ النَّظرَ الْبَصريَّ يُعَلَّق فعله كالنظر القلبيِّ، قال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٢١])، ويُنظر «مصابيح الجامع» (٦/ ٦).

(٥) يُنظَر «شرح قواعد ابن هشام» (ص٢٧).

(٦) زيد في (ب): (في).

(٧) قال العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٥): (مطابقتُه للترجمة تُؤخَذ من معنى الحديث، لأنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنكر على عامله المذكورِ على أخذه الهديَّة لأنَّها هدية تُهدَى لأجل علَّة، وهو ظاهر).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٢).

(٩) يُنظَر «مشارق الأنوار» (١/ ٢٩٥) مادَّة (رغو)، «لسان العرب» (١٤/ ٣٢٩) مادة (رغا).

المعجمة، صفة لـ(بقرة)، وهو صوتها[1]، (**أَوْ كَانَ**[2]) أي: المأخوذ (**شَاةً**) أي: يحملها على رقبته (**تَيْعَرُ**) بفتح المثنَّاة الفوقيَّة وسكون التحتيَّة وفتح العين وكسرها، يُقال: يعرت العنز تيعر -بكسر العين وفتحها- يُعاراً؛ بضمِّ أوَّله وبالراء، أي: تصوت[3].

(**ثُمَّ رَفَعَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**بِيَدِهِ**) وفي بعض الأصول بإسقاط الموحَّدة، وهو أظهرُ، وفي بعضها: (يديه) بالتثنية (**حَتَّى رَأَيْنَا**) أي: معشر الصحابة الحاضرين (**عفْرَةَ**) بضمِّ العين المهملة وفتحها وسكون الفاء وقد تُفتَح، وهي البياض المشوب بسُمرة[4]، ولأبي ذرٍّ: (عُفر) (**إِبْطَيْهِ**) بحذف تاء التأنيث، وجملة: (**اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ثَلَاثاً**) مقولٌ لـ(قائلاً) محذوف حال، و(هل) بمعنى (قد) أو للاستفهام التقريريِّ، والتكرير للتأكيد ليسمعَ مَن لا يسمع، وليبلِّغَ الشاهدُ الغائبَ.

وفي الحديث -كما قال ابنُ الملقِّن وغيرُه- أنَّ هدايا العمَّال يجب أن تُجعَل في بيت المال، ولا يملكون شيئاً منها إلَّا أن يأذن لهم الإمام في أخذها كما في قصَّة معاذٍ أنَّه عليه السلام طيَّب له الهديَّة، فأنفذها له أبو بكرٍ بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لمَّا دخل عليه من الغلس[5].

---

(١) يُنظَر «مشارق الأنوار» (١/ ١٣٧) مادة (جار)، «لسان العرب» (٤/ ٢٦١) مادة (خور).

(٢) (كان): ليس في «اليونينية».

(٣) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٢٩٧) «لسان العرب» (٥/ ٣٠١) مادة (يعر).

(٤) يُنظَر «مطالع الأنوار» (٥/ ٢٤) «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٢٦١) «لسان العرب» (٤/ ٥٨٥) مادَّة (عفر).

(٥) قصة معاذ رضي الله عنه أخرجها الحكيم الترمذيُّ في «نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم» (٢/ ١٨٧) (٤٧٩) عن عروة بن رويم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: (أنه لما رجع من اليمن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم معه برقيقٍ قد أصابه هناك، فقال له عمر رضي الله عنه: اذهب بها إلى أبي بكرٍ حتى يطيب لك، فأبى وقال: إنما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجزيني فيما أصابني من الدين، فطيبت لي الهدية، فلما رجع إلى أهله وبات رأى تلك الليلة كأنه وقع في ماء غمره، فأتاه عمر رضي الله عنه، فأخذ بيده حتى أخرجه منه، فلما أصبح غدا بالسبي على أبي بكرٍ رضي الله عنه، فقص عليه قصته، فقال أبو بكرٍ رضي الله عنه: قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بعثك ليجزيك، هم لك حلٌّ)، وأخرج طرفاً منها الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٠) (٤٤) بسند مرسلٍ رجاله رجال الصحيح؛ كما قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٥٥) (٦٧٠٠)، ويُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٣٥٤).

وسبق حديث الباب في (الزكاة)[1]، وأخرجه المصنِّفُ أيضاً في (الأحكام)[2] و(النذور)[3] و(ترك الحيل)[4] ومسلمٌ في (المغازي)[5] وأبو داود في (الخراج)[6].

***

(١) «صحيح البخاري» باب قول الله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠] ومحاسبة المصدقين مع الإمام (١٥٠٠).

(٢) «صحيح البخاري» باب هدايا العمال (٧١٧٤).

(٣) «صحيح البخاري» باب كيف كانت يمين النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم (٦٦٣٦).

(٤) «صحيح البخاري» باب احتيال العامل ليُهدى له (٦٩٧٩).

(٥) «صحيح مسلم» كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال (١٨٣٢).

(٦) «سنن أبي داود» باب في هدايا العمال (٢٩٤٦).

١٨ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ

وَقَالَ عَبِيدَةُ: إِنْ مَاتَ وَكَانَتْ فُصِلَتِ الْهَدِيَّةُ، وَالْمُهْدَى لَهُ حَيٌّ فَهْيَ لِوَرَثَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فُصِلَتْ فَهْيَ لِوَرَثَةِ الَّذِي أَهْدَى.

وَقَالَ الْحَسَنُ: أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ فَهْيَ لِوَرَثَةِ الْمُهْدَى لَهُ، إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ.

(**بابٌ: إِذَا وَهَبَ**) أي: الشخص الواهب بالمعنى الأعمِّ (**هِبَةً أَوْ وَعَدَ**) عطف على (وهب)، وزاد الكُشميهنيُّ: (عِدَةً) (**ثُمَّ مَاتَ**) أي: الواهب أو الواعد أو الذي وهب له أو وعد له (**قَبْلَ أَنْ تَصِلَ**) بكسر الصاد، أي: الهبة (**إِلَيْهِ**) أي: إلى الموهوب له أو الموعود، وجوابُ (إذا) محذوفٌ[1]، أي: لا ينفسخ عقد الهبة كالبيع؛ لأنَّه عقدٌ لازمٌ، بخلاف نحو الشركة والوكالة، ومثلُ الموتِ الجنونُ والإغماءُ، لكنَّهما لا يقبضان الهبة إلَّا بعد الإفاقة كما قاله البغويُّ[2]، وقام وارثُ كلٍّ منهما مَقام مورِّثه في القبض والإقباض، فإن رجع الواهب أو وارثه في الإذن في القبض أو مات هو أو المتَّهب بطَل الإذن، ولو مات المهدي أو المهدى إليه قبل القبض فليس للرسول إيصال الهديَّة إلى المهدى إليه أو وارثه إلَّا بإذنٍ جديد[3]، [٣٧٠/ ب] قال الإسماعيليُّ: (لا تدخل هذه الترجمة في الهبة بحال) انتهى.

وأقول: قال ذلك -كما في «الفتح»- بناءً على أنَّ الهبة لا تصحُّ إلَّا بالقبض، وإلَّا فليست بهبةٍ، قال: (وهذا مقتضى مذهبه، لكن من يقول: تصحُّ بدون القبض يسمِّيها هبةً)، قال: (وكأنَّ البخاريَّ جنح إلى ذلك) انتهى[4].

---

(١) قال العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٦): (لم يُظهِره لأجل الخلاف فيه).

(٢) يُنظَر «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٤/ ٥٢٨).

(٣) هذا بناء على أن الهبة لا تتم إلا بالقبض، ويُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٠).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٢).

قال الكرمانيُّ: (قال مالكٌ وأحمدُ: تتمُّ الهبةُ بالكلام دون القبض كالبيع[1]، وقال الشافعيُّ وأبو حنيفةَ: لا تتمُّ إلَّا بالقبض[2]) انتهى[3].

وأقول: لا بدَّ عند الشافعيِّ من إذن الواهب بالقبض أيضاً[4]، وما ذكره عن مالكٍ لعلَّه روايةٌ عنه، وإلَّا ففي «رسالة ابن أبي زيدٍ» من المالكيَّة: (ولا تتمُّ هبة ولا صدقة ولا حبس إلَّا بالحيازة) انتهى[5].

(**وَقَالَ عَبِيدَةُ**) بفتح العين المهملة وكسر الموحَّدة، أي: ابن عَمرو السَّلْمانيُّ -بفتح السين المهملة وسكون اللام[6]- الحضرميُّ[7]، ولم يُعلَم مَن وصل هذا التعليق: (**إِنْ مَاتَ**) أي: المهدي، وفي نسخة: (إن ماتا) أي: المهدي والمهدى له (**وَكَانَتْ فُصِلَتِ**) بالبناء للمفعول (**الْهَدِيَّةُ**) وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل، وهما من الفصل؛ بالفاء، والمراد به: قبضت الهديَّة، وفي بعضٍ آخرَ: (ووصلت) بالواو من الوصل بالوجهين، قال الكرمانيُّ: (فالوصل بالنظر إلى المهدى إليه، والفصل بالنظر إلى المهدي، إذ حقيقة الإقباض لا بُدَّ لها من فصلِ الموهوب عن الواهب ووصله إلى المتَّهب)[8]، وجملةُ (**وَالْمُهْدَى لَهُ**) بفتح الدال (**حَيٌّ**) حاليَّةٌ، والمراد أنَّه حيٌّ حال القبض، ثمَّ مات (**فَهْيَ**) أي: الهديَّة (**لِوَرَثَتِهِ**) أي: المهدى له.

---

(١) ينظر «المدوَّنة» (٤/ ٤٠٤)، وذهب الإمام أحمد إلى أنَّ الهبة لا تلزم إلا بالقبض، وفي رواية عنه: تلزم بمجرد العقد في غير المكيل والموزون، أما فيهما فلا بد من القبض، يُنظَر «المغني» (٦/ ٤٤)، «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» (٧/ ١٢٠).

(٢) يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٦٩٠)، «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٥).

(٣) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣١).

(٤) يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٥).

(٥) «رسالة ابن أبي زيدٍ» (ص١٦٠).

(٦) قال الغسَّانيُّ في «تقييد المهمل» (٢/ ٣١٢): (هكذا قال محمد بن حبيب في نسبه: سَلْمانيٌّ؛ بإسكان اللام، وأصحابُ الحديث يحرِّكون اللام)، قال عبَّاسٌ الدُّوريُّ في «تاريخ يحيى بن معين» (٣/ ٤٩٤): (قال يحيى: لم يكن عيسى بن يونس يقول: عَبِيدة السَّلْماني، كان يقول: عَبِيدة السَّلَماني؛ مفتوحة).

(٧) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٧٩) (٤٤١٢): (تابعيٌّ كبيرٌ، مخضرمٌ فقيهٌ ثبتٌ، كان شريحٌ إذا أشكل عليه شيءٌ يسأله، مات سنة اثنتين وسبعين [٧٢هـ] أو بعدها، والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٦٦) (٣٧٥٦).

(٨) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣١).

(**وَإِنْ لَمْ تَكُنْ**) أي: الهديَّة (**فُصِلَتْ**) بالبناء للمفعول أو للفاعل (**فَهْيَ لِوَرَثَةِ الَّذِي أَهْدَى**) بالبناء للفاعل، قال في «الفتح»: (وتفصيله بين أن تكون انفصلت أم لا مصيرٌ منه إلى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدى إليه، وذهب الجمهور إلى أنَّ الهديَّة لا تنتقل إلى المهدى إليه إلَّا بأن يقبضها هو أو وكيله) انتهى[1]، قال القَسطلَّانيُّ: (ومفهومه أنَّ المراد بقوله: «فصلت» أي: من المهدي إلى الرسول، لا قبض المهدى إليه لها، وهو خلاف ما قاله الكرمانيُّ)[2].

(**وَقَالَ الْحَسَنُ**) أي: البصريُّ، ولم يُعلَم مَن وصله كالسَّابق: (**أَيَّتُهُمَا**) أي: أيُّ واحدٍ من المهدي والمهدى إليه (**مَاتَ قَبْلُ**) بالبناء على الضمِّ، أي: قبل الآخَرِ؛ (**فَهْيَ**) أي: الهديَّة (**لِوَرَثَةِ الْمُهْدَى لَهُ إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ**) بخلاف ما إذا لم يقبضها؛ فهي للمهدي أو لورثته، وفي «الفتح» نقلاً عن ابنِ بطَّالٍ: (قال مالكٌ كقول الحسن[3]، وقال أحمد وإسحاقُ: إن كان حاملُها رسولَ المهدي رجعت إليه، وإن كان حاملُها رسولَ المهدى إليه فهي لورثته[4]).

قال: (وفي معنى قول عَبِيدة وتفصيله ما رواه أحمدُ والطبرانيُّ بسندٍ حسنٍ عن أمِّ كلثوم بنت أبي سلمة - وهي بنت أمِّ سلمة- قالت: لمَّا تزوَّج النَّبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أمَّ سلمة قال لها: «إنِّي قد أهديتُ إلى النجاشيِّ حُلَّةً وأواقيَّ من مسكٍ، ولا [٣٧١/ أ] أرى النجاشيَّ إلَّا قد مات، ولا أرى هديَّتي إلَّا مردودة عليَّ، فإن رُدَّت عليَّ فهي لكِ»، قال: وكان كما قال... الحديث[5])[6].

***

٢٥٩٨ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ: سَمِعْتُ جَابِراً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا» ثَلَاثاً.

(١) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٢).

(٢) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٠).

(٣) يُنظَر «المدوَّنة» (٤/ ٣٨٨).

(٤) يُنظَر «الإنصاف» (٧/ ١٢٤)، «الإقناع» (٣/ ٣٢)، «شرح ابن بطال» (٧/ ١١٣).

(٥) «مسند الإمام أحمد» (٦/ ٤٠٤) (٢٧٢٧٦)، «المعجم الكبير» (٢٥/ ٨١) (٢٠٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٢- ٢٦٣): (رواه أحمد والطبراني، وفيه مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وغيره، وضعفه جماعة، وأم موسى بن عقبة أعرفها، وبقية رجاله رجال الصحيح).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٢).

فَلَمْ يَقْدَمْ حَتَّى تُوُفِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَ أَبُو بَكْرٍ مُنَادِياً فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَنِي، فَحَثَى لِي ثَلَاثاً.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**) أي: المديني[1] قال: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**) أي: ابن عيينة قال: (**حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ**) أي: محمَّد[2]، وثبت (محمد) في بعض الأصول (**قَالَ**[3]: **سَمِعْتُ جَابِراً**) أي: ابن عبد الله الأنصاريَّ رضي الله عنه (**قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ**) عَلَم لبلدة، منقولٌ من مثنَّى بحر، وقال العينيُّ: (موضعٌ بين البَصرة وعمان، والنسبة إليه بَحْرانيٌّ)[4]، وقال في «القاموس»: (البحران[5]: بلد، والنسبة بَحْرانيٌّ، أو كُرِه بَحْرِيٌّ لئلَّا يشتبه بالمنسوب إلى البحر)[6]، وأراد بـ(مال البحرين) الجزيةَ (**أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا؛ ثَلَاثاً**) أي: ثلاث حثياتٍ، قال الكرمانيُّ: (وسبق في «الكفالة» أنَّ كلَّ حثية كانت خمس مئة[7])[8].

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٠٣) (٤٧٦٠): (ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتَّى قال البخاريُّ: ما استصغرت نفسي إلَّا عند عليِّ بن المديني، وقال فيه شيخُه ابنُ عيينة: كنت أتعلَّم منه أكثر مما يتعلَّم منِّي... من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين [٢٣٤هـ] على الصحيح، خ ت س فق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢١/ ٥) (٤٠٩٦)، و(المدينيُّ): قال ابن الأثير في «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/ ١٨٤): (هذه النسبة إلى عدَّةٍ من المدن؛ فالأُولى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكثر ما ينسب إليها مدنيٌّ، وقد يُنسَب إليها بإثبات الياء...)؛ فذكر ابنَ المدينيِّ هذا، وقال الجوهريُّ في «الصحاح» (٢/ ٢٢٠١) مادة (مدن): (إذا نسبتَ إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قلت: مَدَنيٌّ، وإلى مدينة المنصور: مَدينيٌّ)، قال البرهان في «التلقيح» [ق١/ ٥٧/ أ]: (وقال ابن الصَّلاح في الكلام على المسلسل بالأوَّليَّة ما لفظه: والمدينيُّ: إلى مدينة أصبهان المسمَّاة بجَيّ).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٠٨) (٦٣٢٧): (ثقةٌ فاضلٌ، من الثالثة، مات سنة ثلاثين [١٣٠هـ] أو بعدها ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥٠٣) (٥٦٣٢).

(٣) (قال): ليست في «اليونينية».

(٤) «عمدة القاري» (١٢٣/ ١٥٧)، وينظر «معجم البلدان» (١/ ٣٤٧).

(٥) في مصدره: (البحرين).

(٦) «القاموس المحيط» (ص٣٤٧) مادة (بحر).

(٧) «صحيح البخاري» باب مَن تكفَّل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع (٢٢٩٦).

(٨) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣١).

(**فَلَمْ يَقْدَمْ**) بفتح أوَّله وثالثه، أي: مال البحرين (**حَتَّى تُوُفِّيَ**) مبنيٌّ للمفعول، أي: حتَّى مات (**النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) وكان الذي أتى به العلاءُ بنُ الحضرميِّ، أرسله النبيُّ صلى الله عليه وسلَّم لجَمْعِه (**فَأَرْسَلَ**) من الإرسال، قال القَسطلَّانيُّ: (والذي في الفَرْع: فأمر) انتهى[1].

وأقول: وهو الذي رأيتُه في نسخ كثيرة[2].

(**أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**[3] **مُنَادِياً**) يحتمل أن يكون بلالاً[4] (**فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَةٌ**) أي: وُعِدَ بعطيَّةٍ (**أَوْ دَيْنٌ**) كقرضٍ ونحوِه (**فَلْيَأْتِنَا**) أي: لنوفِّيَه ذلك.

وقولُه: (**فَأَتَيْتُهُ**) من كلام جابرٍ، أي: فأتيتُ أبا بكرٍ (**فَقُلْتُ**) أي: له: (**إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَنِي**) أي: عِدَةً، (**فَحَثَى**) أي: أبو بكرٍ (**لِي**) بالحاء المهملة والمثلثة (**ثَلَاثاً**) أي: ثلاث حثيات، من حثى يحثي ويحثو؛ لغتان، والحثية: ما تملأ الكفَّ، والحفنة: ما تملأ الكفين[5]، وقال أبو عبيدٍ[6]: (هما بمعنىً)[7].

واعترض الإسماعيليُّ على البخاريِّ بأنَّه لا مطابقةَ بين الحديث والترجمة، فإنَّ ما قاله النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم لجابرٍ إنَّما كان عِدَةً على وصفٍ، وليس بهبةٍ، لكن لَمَّا كان وعدُه عليه السلام لا يجوز أن يتخلف نزلوه منزلة الضمان في الصِّحَّة فرقاً بينه وبين غيره من الأُمَّة ممَّن يجوز أن يفيَ بالوعد وأن لا يفيَ به، انتهى.

وأجاب في «الفتح» بأنَّ وجه إيرادِه أنَّه نزل الهديَّة إذا لم تقبض منزلةَ الوعدِ بها، وقد أَمَرَ اللهُ تعالى بإنجاز الوعد، ولكن حمله الجمهور على الندب، انتهى[8]؛ فليُتأمَّل.

---

(١) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٠).

(٢) وهو الذي في «اليونينيَّة».

(٣) الترضية ليست في «اليونينية».

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٦/ ٢٧٨).

(٥) يُنظَر «الصحاح» (٥/ ٢١٠٢) مادة (حفن)، «لسان العرب» (١٤/ ١٦٤) مادة (حثا).

(٦) هو العلَّامة اللغويُّ المؤدِّب أحمدُ بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبيد الهرويُّ الشافعيُّ، صاحب «الغريبين»، أخذ علم اللسان عن الأزهريِّ، تُوُفِّيَ سنة (٤٠١هـ)، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٤٦) (٨٨)، «بغية الوعاة» (١/ ٣٧١).

(٧) يُنظَر «الغريبين» (٢/ ٤٦٧)، ويُنظر «مشارق الأنوار» (١/ ١٨٠).

(٨) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٣).

وأجاب عنه في «المصابيح» بما حاصله أنَّ الترجمة لشيئين: أحدهما: إذا وهب ثمَّ مات قبل وصولها، فساق لهذا ما ذكر عن عَبِيدة والحسن، ثانيهما: إذا وعد ثمَّ مات قبل وصولها وساق له حديث جابرٍ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا» ثلاثاً، وهذا وعدٌ بلا ريبٍ، فلم يقع للمؤلِّف رحمه الله إخلالٌ بما وقع في الترجمة على ما لا يخفى[1].

وليس فِعلُ الصِّدِّيقِ واجباً عليه، ولم يكن [٣٧١/ ب] لازماً للرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، وإنَّما فعله اقتداءً بطريقة النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فإنَّه كان أوفى الناس بعهده وأصدَقَهم لوعده، وقال ابن بطَّالٍ: (لم يُروَ عن أحدٍ من السَّلَف وجوبُ القضاء بالعِدَةِ -أي: مطلقاً- وإنَّما نُقِل عن مالكٍ أنَّه يجب منه ما كان بسببٍ[2]) انتهى[3]، قال في «الفتح»: (وغفل عمَّا ذكره ابنُ عبد البَرِّ عن عمرَ بنِ عبد العزيز[4] وعمَّا نقله هو عن أصبغَ[5] وعمَّا سيأتي في «البخاريِّ» الذي تصدَّى لشرحه في «باب من أمر بإنجاز الوعد»[6] وسيأتي ما في ذلك مبسوطاً[7]) انتهى[8].

***

(١) يُنظَر «مصابيح الجامع» (٦/ ٧).

(٢) يُنظَر «البيان والتحصيل» (١٥/ ٣١٧).

(٣) يُنظَر «شرح ابن بطَّالٍ» (٧/ ١١٤-١١٥).

(٤) ذكر في «التمهيد» (٣/ ٢٠٦) القول بوجوب الوفاء بالوعد ولم يذكر القائل.

(٥) يعني: قول ابن بطال في «شرحه» (٧/ ١١٤): (قال أصبغ: يلزمه في ذلك كلُّ ما وعد به).

(٦) يعني ما علَّقه البخاريُّ في كتاب الشهادات في الباب المذكور قبل الحديث (٢٦٨١): (وقضى ابن الأشوع بالوعد...) إلى آخر ما فيه.

(٧) ينظر «فتح الباري» (٥/ ٣٤٢).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٢).

١٩ ـ بابٌ: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمُتَاعُ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ، فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ».

(**بابٌ: كَيْفَ يُقْبَضُ**) بالبناء للمفعول (**الْعَبْدُ**) أي: الموهوب (**وَالْمُتَاعُ**) أي: ونحوهما من المتقومات، بدليل قصَّة ابن عمرَ؛ فافهم.

(**وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ**) أي: ابن الخطَّاب مما وصله المصنِّفُ في (البيوع)[1]: (**كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ**) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف، قال في «القاموس»: (البَكر بالفتح: وَلَدُ الناقَةِ، أو الفتيُّ منها، أو الثَّنيُّ إلى أنْ يُجْذِعَ، أو ابنُ المَخاضِ إلى أن يُثْنِيَ، أو ابنُ اللَّبونِ، أو الذي لم ينزل[2]، والجمع: أبْكُرٌ وبُكْرانٌ)[3]، وقوله: (**صَعْبٍ**) بالجرِّ، بمعنى عَسِرٍ، نعتٌ لـ(بَكْر)، (**فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: من عمرَ بن الخطَّاب لا مِن ابنه (**وَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ**) فاكتفى في القبض بكونه في يده، ولم يحتَجْ إلى قبضٍ آخر لأجلِ الهبةِ.

***

(١) باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرَّقَا ولم يُنكِر البائعُ على المشتري أو اشترى عبداً فأعتقه (٢١١٥)، لكنَّه بلفظ: (**قال** الحُمَيديُّ)، والراجح أنَّ هذا تعليقٌ كما سيأتي (ص٣٦١- ٣٦٢)، لكن قال في «الفتح» (٤/ ٣٩٤): (في رواية ابن عساكرَ بإسناد البخاريِّ: «قال لنا الحُمَيديُّ»)، فعلى هذه الرواية يكون الحديث متَّصلاً؛ وذلكَ لأنَّ قولَ البخاريِّ: (قال لنا) و(قال لي) و(زادنا) ونحو ذلك صريحٌ في الاتِّصال، ينظر «علوم الحديث» (ص١٣٦)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨)، «تدريب الراوي» (٢/ ١١)، وقد أخرجه البخاريُّ موصولاً في كتاب الهبة، باب من أهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق (٢٦١٠) عن عبد الله بن محمد عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) كذا في (أ)، وهو تصحيف، وفي (ب، ج): (ينزع)، وهو تحريف، وفي مصدره: (يَنْزُلْ)، ومعنى بزل البعير: انشقَّ نابُه، يُنظَر «الصحاح» (٤/ ١٦٣٣) مادَّة (بزل)، قال الثعالبيُّ في «فقه اللغة» (ص٨٠): (ولد الناقة ساعة تضعه أمه سَلِيل، ثم سَقْبٌ وحوَارٌ، فإذا استكملَ سنة وفصل عن أمه فهو فَصِيل، فإذا كان في السنة الثانية فهو ابنُ مَخَاضٍ، فإذا كان في الثالثة فهو ابنُ لَبُونٍ، فإذا كان في الرَّابعةِ واستحَقَّ أنْ يُحْمَلَ عليه فهو حِقٌّ، فإذا كان في الخامسة فهو جَذَع، فإذا كان في السادسة وَأَلْقَى ثَنِيَّتَهُ فهو ثَنِيٌّ، فإذا كان في السابعة وأَلْقَى رَباعِيَتَهُ فهو رَباع، فإذا كان في الثامنةِ فهو سَدِيسٌ، فإذا كان في التاسعة وَفَطَرَ نابُهُ فهو بازِلٌ).

(٣) «القاموس المحيط» (٣٥٤) مادة (بكر).

٢٥٩٩ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبِيَةً، وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئاً، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بُنَيَّ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «خَبَأْنَا هَذَا لَكَ»، قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: رَضِيَ مَخْرَمَةُ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**)(١) قال: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**) أي: ابن سعد الإمام (**عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ**) أي: عبد الله (**عَنِ الْمِسْوَرِ**) بكسر الميم وسكون السين المهملة (**ابْنِ مَخْرَمَةَ**) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، ابن نوفل الزهريِّ (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُما**) وقال الكرمانيُّ: (أسلم مخرمة يوم الفتح، وبلغ مئة وخمس عشرة سنةً، ومات سنة أربعٍ وخمسين) انتهى(٢)، (**قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبِيَةً**) بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر الموحَّدة، جمع (قَباء) بفتح القاف ممدوداً: جنس من الثياب ضيِّقة من لباس العجم معروف(٣)، (**وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ مِنْهَا**) أي: من الأقبية (**شَيْئاً**) وهذه الجملة معطوفة على (قسم)، أو حاليَّة، (**فَقَالَ مَخْرَمَةُ**) أي: للمسور رضي الله عنهما: (**يَا بُنَيَّ**) تصغير (ابن) (**انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) ولحاتم(٤) في (الشهادات): (عسى أن يعطِيَنا منها شيئاً...) الحديثَ(٥).

وقوله: (**فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ**) بضمِّ الثالث من الفعلين؛ أي: فادعُ النبيَّ عليه الصلاة والسلام (**لِي**) أي: لأجلي، وزاد في رواية تأتي: (فأعظمت ذلك، فقال: يا بنيَّ؛ إنَّه ليس بجبَّار)(٦) (**قَالَ**) أي: المسور: (**فَدَعَوْتُهُ**) أي: النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**لَهُ**) أي: لمخرمةَ، (**فَخَرَجَ**) أي: النبيُّ عليه الصلاة والسلام (**إِلَيْهِ**) أي: إلى مخرمةَ (**وَعَلَيْهِ**) أي: وعلى النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم (**قَبَاءٌ**) بفتح القاف والمد (**مِنْهَا**)

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٥٤) (٥٥٢٢): (ثقةٌ ثبتٌ، من العاشرة، مات سنة أربعين [٢٤٠هـ] عن تسعين سنة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥٢٣) (٤٨٥٢).

(٢) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٢) ويُنظَر «الاستيعاب» (ص٦٧٦) (٢٣٧٤)، «الإصابة» (٦/ ٤١) (٧٨٥٧).

(٣) يُنظَر «مطالع الأنوار» (٢/ ١٧٠)، «لسان العرب» (١٥/ ١٦٨) مادَّة (قبو).

(٤) يعني: حاتم بن وردان، قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص١٤٤) (١٠٠١): (حاتم بن وردان بن مروان السعديُّ، أبو صالحٍ البصريُّ، ثقةٌ مِنَ الثامنة، مات سنة أربع وثمانين [١٨٤هـ]، خ م ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٥/ ١٩٧) (٩٩٩).

(٥) «صحيح البخاري» باب شهادة الأعمى (٢٦٥٧).

(٦) «صحيح البخاريِّ» كتاب اللباس، باب المُزَرَّر بالذهب (٥٨٦٢).

أي: من الأقبية، وهذه الجملة حاليَّة من فاعل (خرج)، قال العينيُّ: (وفي «المغرب» ما يدلُّ على أنَّ القَباء عربيٌّ[1])، قال: (والدليل عليه ما قاله ابن دريد: وهو من قبوتُ الشيءَ إذا جمعتَه[2]) انتهى[3].

وظاهر هذا الكلام أنَّه عليه السلام كان لابساً للقَباء، ولا محذور فيه سواء قلنا: إنَّه كان[4] حريراً أو كان ادَّخره لمخرمة، وعلى الأوَّل[5] جرى العينيُّ فقال: (وظاهر هذا استعمال الحرير، ولكن قالوا: يجوز أن يكون قبل النهي، وقيل: معناه أنَّه نشره على كتفيه ليراه مخرمةَ كلَّه، وهذا ليس بلبس [٣٧٢/ أ] ولو كان بعد التحريم)، انتهى[6]، وعلى الثاني[7] يدلُّ كلام ابن التِّين الذي نقله عنه ابن الملقِّن فإنَّه قال: (فيه إشكال؛ للبسه عليه السلام بعد أن خَبَأه لَمخْرَمة، ويُحمَل قولُهُ: «فخرج وعليه قَباء» أنَّه كان في يده، وفيه بُعْدٌ يُبَيِّنُه حديثُ أنَّه خرج ومعه قَبَاء وهو يريه محاسنه ويقول: «خَبَأتُ هذا لك»[8]، وقد قيل: كان في خُلُقه شيءٌ فلاطَفَه عليه السلام كما ذكره في «الجهاد» ولفظه: «وكان في خُلُقه شدَّةٌ»[9]) انتهى[10]؛ فليُتأمَّل في قوله: (وفيه بُعدٌ...) إلى آخره[11].

(**فَقَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (**خَبَأْنَا**) بفتح الخاء المعجمة والموحَّدة الخفيفة والهمزة الساكنة (**هَذَا**) أي: القَباء (**لَكَ**) خطابٌ لمخرمةَ، وفي بعض الأصول: (خبأنا لك هذا) بتقديم (لك)، (**قَالَ**) أي: المسور: (**فَنَظَرَ**) أي: مخرمةُ (**إِلَيْهِ**) أي: إلى القَباء، (**فَقَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (**رَضِيَ مَخْرَمَةُ؟**)

---

(١) في «المُغرِب» (ص٣٧١) مادَّة (قبط) ما يدل على أنَّه ليس بعربيٍّ حيث قال: («القباطاق» تَعْرِيب الْقَبَاء).

(٢) يُنظَر «جمهرة اللغة» (١/ ٣٧٥).

(٣) «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٨).

(٤) (كان): ليس في (ج).

(٥) أي: أن القَباء كان حريراً.

(٦) «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٨).

(٧) أي: أنه صلى الله عليه وسلم ادخره لمخرمة.

(٨) «صحيح البخاري» كتاب الشهادات، باب شهادة الأعمى (٢٦٥٧).

(٩) «صحيح البخاري» كتاب فرض الخمس، باب قسمة الإمام ما يَقْدَم عليه ويَخْبَأ لِمَن لم يحضره أو غاب عنه (٣١٢٧).

(١٠) «التوضيح» (١٦/ ٣٦١).

(١١) الحديثُ الذي ذكره يؤيِّدُ قول من قال: إنه كان في يده، ويكون قوله في حديث الباب: (عليه) من إطلاق الكلِّ على البعض، يُنظَر «فتح الباري» (١٠/ ٢٨١).

الاستفهام مقدَّرٌ، أي: هل رضي؟ ويحتمل –كما قال ابن التِّين– أن يكونَ من قول مخرمةَ، قال في «الفتح»: (وهو المتبادر للذِّهن)[1].

وفي الحديث –كما قال الكرمانيُّ– ردٌّ على مَن قال: إنَّ المِسْوَرَ لم يرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه، انتهى[2].

ومطابقةُ الحديثِ للترجمة من حيث إنَّ نقل المتاع إلى الموهوب له يستلزم القبض غالباً، وأمَّا العبدُ فلم يذكر له ما يطابقه، وقال: (لما عُلِم أنَّ قبض المتاع بالنقل إليه عُلِم منه حكم العبدِ وغيره من سائر المنقولات)، انتهى[3] فتدبَّر.

وحديث الباب أخرجه المصنِّف أيضاً في (اللباس)[4] و(الشهادات)[5] و(الخمس)[6] و(الأدب)[7]، ومسلمٌ وأبو داود في (اللباس)[8]، والتِّرمذيُّ في (الاستئذان)[9].

***

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٣).

(٢) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٢).

(٣) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٢).

(٤) «صحيح البخاري» باب القَباء وفروج الحرير (٥٨٠٠).

(٥) «صحيح البخاري» باب شهادة الأعمى (٢٦٥٧).

(٦) «صحيح البخاري» باب قسمة الإمام ما يَقْدَم عليه ويَخْبَأ لِمَن لم يحضره أو غاب عنه (٣١٢٧).

(٧) «صحيح البخاري» باب المداراة مع الناس (٦١٣٢).

(٨) أخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الزكاة، باب إعطاء من يسأل بفحش وغلظة (١٠٥٨)، لا في كتاب اللباس، أما أبو داود فأخرجه في «سننه» في اللباس، باب ما جاء في الأقبية (٤٠٢٨).

(٩) «جامع الترمذي» كتاب الأدب، بابٌ (٢٨١٨).

٢٠ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ

(**بابٌ: إِذَا وَهَبَ**) بفتحات، أي شخص (**هِبَةً فَقَبَضَهَا الآخَرُ**) أي: الموهوب له (**وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ**) جواب الشرط محذوف يُقدَّر نحو: جازت، ولم يصرِّح به للخلاف فيه، فإنَّ مِن العلماء مَن اشترط مع القبضِ القَبولَ.

قال ابنُ بطَّالٍ: (لا يحتاجُ القابض أن يقولَ: قبلتُ وقد قبضها) قال: (وعلى هذا جماعة العلماء، أَلَا ترى أنَّ الواقع على أهله في رمضان قبض من الشارع المكتل من التمر ولم يقل: قبلت[1] لاستغنائه عنه بالقبض؟! وكذا جابر حين اشتري منه الجمل، فإن النبيَّ صلى الله عليه وسلَّم أعطاه ولم يقل: قبلت[2])[3].

وأجاب في «الفتح» -كما سيأتي- بأنَّ هذه واقعة عينٍ، فلا حجَّة فيها، مع أنَّه لم يصرِّح فيها بنفيٍ ولا عدمه[4].

وقال في «الفتح» أيضاً: (وغفل ابن بطَّالٍ عن مذهب الشافعيَّة، فإنهم يشترطون القَبول في الهبة دون الهديَّة إلَّا إن كانتِ الهبةُ ضمنيةً، كما لو قال: أعتق عبدك عنِّي بكذا، فأعتقه عنه، فإنَّه يدخل في ملكه هبةً ويُعتَق عنه، ولا يشترطون القَبول[5]) انتهى[6]، **وقد يُقال: أرادَ إجماعَ علماء أئمَّتهم المالكيَّة، فلا غفلةَ؛ فتدبَّر**.

قال[7]: (ومقابل إطلاق ابن بطَّال قول الماورديِّ: «قال الحسن البصريُّ: لا يعتبر القَبول في الهبة كالعتق، قال: وهو قولٌ شذَّ به عن الجماعةِ، وخالف فيه الكافَّةَ، إلَّا أن يريد الهديَّةَ [٣٧٢/ ب] فيحتمل»، انتهى[8]، على أنَّ في اشتراط القَبول في الهديَّة وجهاً عند الشافعيَّة[9]) انتهى ما في «الفتح»[10].

---

(١) يقصد قصة الرجل المذكورة في حديث الباب الآتي (٢٦٠٠).

(٢) أخرج قصَّته مطوَّلة البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب الجهاد، باب مَن ضرب دابَّة غيره في الغزو (٢٨٦١) ومسلمٌ في «صحيحه» في كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه (٧١٥) بعد الحديث (١٥٩٩).

(٣) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١١٨).

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٤).

(٥) يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٠).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٥).

(٧) (قال): ليس في (ب، ج).

(٨) «الحاوي» (٧/ ٥٣٥).

(٩) يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦١)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤٠٨).

(١٠) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٥).

وقال القَسطلَّانيُّ وغيرُه: (واشترط الشافعيَّةُ الإيجابَ والقَبولَ فيها كسائر التمليكات[1]، بخلاف صحَّة العتق والإبراء والطلاق بلا قَبول؛ لأنَّها إسقاطٌ، ولا يُشترَط الإيجاب والقبول في الهديَّة والصدقة ولو في غير المطعوم، بل يكفي البعث من المملِّك والقبض من المتملِّك كما جرى عليه الناس في الأعصار[2]، ولهذا كانوا يبعثونها على أيدي الصبيان الذين لا تصح عقودهم، فإن قيل: كان هذا إباحة لا هدية؛ أجيب: بأنه لو كان إباحة ما تصرفوا فيه تصرُّفَ الملَّاك[3])[4].

***

٢٦٠٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكْتُ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِيناً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِعَرَقٍ ـ وَالْعَرَقُ: الْمِكْتَلُ ـ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «اذْهَبْ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ». قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا يَا رَسُولَ اللهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنَّا، قَالَ: «اذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ**) ضدُّ (مبغوض)، وهو أبو عبد الله البصريِّ البُنانيُّ، وهو من أفراد المصنِّف[5]، قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ**) أي: ابن زياد[6] قال: (**حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ**) أي: ابن راشد (**عَنِ الزُّهْرِيِّ**) أي: محمَّد ابن شهاب (**عَنْ حُمَيْدِ**) مصغَّراً (**ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**) أي: ابن عوف (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ**

(١) يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦٠)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤٠٦).

(٢) في (ج): (الأمصار).

(٣) يُنظَر «مغني المحتاج» (٣/ ٥٦١)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤٠٨).

(٤) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٢)، ويُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٥٩)، وفي هامش (أ): (بلغ).

(٥) يعني: انفرد بالإخراج له عن مسلم، قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٠٥) (٦٢٦٧): (ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة ثلاث وعشرين [٢٢٣هـ]، خ د س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٧٠) (٥٥٨٢).

(٦) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٦٧) (٤٢٤٠): (ثقةٌ، في حديثه عن الأعمش وحده مقالٌ، من الثامنة، مات سنة ستٍّ وسبعين [١٧٦هـ]، وقيل بعدها، ع)، ويُنظَر «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» (ص٢٤٣)، «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٥٠) (٣٥٨٥).

اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ[1] **قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ**) هو سلمة بن صخر، وقيل: سلمان بن صخر، وقيل: أعرابيٌّ[2] (**إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ**) أي: الرجل: (**هَلَكْتُ**) أي: فعلتُ ما هو سبب هلاكي، (**فَقَالَ**) أي: رسولُ الله صلى الله عليه وسلَّم: (**وَمَا ذَاكَ؟**) وللإمام أحمدَ[3]: «ما الذي أهلكك؟»[4]، (**قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي**) أي: وطئت زوجتي (**فِي رَمَضَانَ**) أي: في نهاره.

(**فَقَالَ**) أي: رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**تَجِدُ**) ولأبي ذرٍّ: «أتجد» (**رَقَبَةً؟**) أي: لتعتقها عن الكفَّارة، والمراد الوجود الشرعيُّ ليدخل فيه القدرة بالشراء، وليخرج الرقبة المحتاج إليها فلا يلزمه عتقها، (**قَالَ**) أي: الرجل: (**لَا**) أي: لا أجدها.

(**قَالَ**) أي: رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟**) فلو أفطر قبل تمامهما[5] ولو بعذرٍ وجب الاستئناف (**قَالَ: لَا**) أي: لا أستطيع صومهما كذلك.

(**قَالَ**) أي: النبيُّ عليه السلام: (**فَتَسْتَطِيعُ**) أي: فهل تستطيع (**أَنْ تُطْعِمَ**) بضمِّ الفوقيَّة أوَّله (**سِتِّينَ مِسْكِيناً؟**) المراد به ما يشمل الفقير، (**قَالَ**) أي: الرجل: (**لَا**) أي: لا أستطيع ذلك.

---

(١) (أنه): ليس في «اليونينية».

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٤/ ١٩٤): (لم أَقِف على تسميته، إلَّا أنَّ عبدَ الغنيِّ في «المبهمات» [«الغوامض والمبهمات» (ص١١٧-١٣٠)] وتبعه ابن بَشْكُوال [«الغوامض والمبهمات» (١/ ٢٣٧-٢٤١)] جزمَا بأنَّه سليمان أو سلمة بن صخر البياضيُّ، واستند إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيرُه من طريق سليمانَ بنِ يسار عن سلمة بن صخر أنَّه ظاهر من امرأته في رمضان، وأنَّه وَطِئَها، فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «حرِّر رقبة» قلت: ما أملك رقبة غيرها، وضرب صفحة رقبته، قال: «فصُم شهرَين متتابعَين» قال: وهل أصبتُ الذي أصبت إلَّا من الصيام؟! قال: «فأطعِم ستِّين مسكيناً» قال: والذي بعثك بالحقِّ ما لنا طعام، قال: «فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك» [«مسند ابن أبي شيبة» (٢/ ١٣٦-١٣٧) (٦٢٧)]، والظاهرُ أنَّهما واقعتان؛ فإنَّ في قصَّة المجامِع في حديث الباب أنَّه كان صائمًا -يعني: الحديث «١٩٣٦»- وفي قصَّة سَلَمة بن صخر أنَّ ذلك كان ليلًا؛ فافترقا، ولا يلزم من اجتماعهما في كونِهما من بني بياضة، وفي صفة الكفَّارة، وكونها مرتَّبةً، وفي كون كلٍّ منهما كان لا يقدر على شيءٍ مِن خصالها؛ اتحادُ القصَّتَين)، ونحوه في «الإفهام» (ص١٧١-١٧٢).

(٣) في (أ، ب): (ولأحمد).

(٤) لفظ الإمام أحمد في «مسنده» (٢/ ٢٤١) و(٢/ ٥١٦) (٧٢٩٠) و(١٠٦٨٨): (وما أهلكك).

(٥) في (ج): (تمامها).

(**قَالَ**) أي: الرجل المواقع[1]: (**فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ**) قال في «المقدِّمة»: (لم يُسَمَّ، فإن صحَّ أنَّ المواقع سلمة بن صخر فالرجل هو فروة بن عمرو[2] البياضيُّ)[3] (**بِعَرَقٍ**) بفتح العين المهملة والراء، متعلِّق بـ(جاء)، وقوله: (**وَالْعَرَقُ: الْمِكْتَلُ فِيهِ تَمْرٌ**) من كلام أبي هريرة، وقيل غيره، ذكره لبيان العَرَق، لكن ليس فيه تعيين مقدار ما يسع، لأنَّ المِكْتَل -بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثنَّاة الفوقيَّة- هو الزِّنبيل[4]، نعم عند أحمد: (فيه خمسة عشر صاعاً)[5]، وعند ابن خزيمة: (فأُتِيَ بعَرَق فيه عشرون صاعاً)[6]، وفي مرسل عطاء: (فأمر له ببعضه)[7]، وبه يُجمَع بين الروايات، فمَن قال: عشرون صاعاً أراد أصل ما كان فيه، ومَن قال: خمسة عشر صاعاً أراد ما يقع به [٣٧٣/ أ] الكفَّارة[8].

(**فَقَالَ**) أي: رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم للرجل[9]: (**اذْهَبْ بِهَذَا**) أي: بالعَرَق (**فَتَصَدَّقْ بِهِ**) أي: بما فيه عن كفَّارتك، (**قَالَ**) أي: الرجل (**عَلَى أَحْوَجَ**) بالمنع من الصرف، أي: على أناسٍ أفقر (**مِنَّا يَا رَسُولَ اللهِ؟! وَالَّذِي بَعَثَكَ**) أي: أرسلك للناس (**بِالْحَقِّ**) أي: بالدِّين الحقِّ؛ ضد الباطل (**مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا**) تثنية (لَابَة) بغير همزة، وضمير (لابتيها) للمدينة؛ لدلالة المقام عليها، أي: حرَّة المدينة وجبلها المكتنفين لها[10] (**أَهْلُ**

(١) القائل هو راوي الحديث، لا الرجل المواقع، والله أعلم.

(٢) في (ب، ج): (عمر)، وهو تحريف.

(٣) «هدي الساري» (ص٣٠١-٣٠٢).

(٤) يُنظَر «مطالع الأنوار» (٤/ ٤١٢).

(٥) «مسند الإمام أحمد» (٢/ ٥١٦) (١٠٦٨٨).

(٦) «صحيح ابن خزيمة» (٢/ ٩٣٦-٩٣٧) (١٩٤٧)، لكن هذا في حديث عائشة رضي الله عنها، أمَّا حديث أبي هريرة (٢/ ٩٣٩، ٩٤٠) (١٩٥٠، ١٩٥١) فلفظه عند ابن خزيمة: (فأُتِيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمِكْتَل فيه خمسةَ عشرَ أو عشرون صاعاً من تمرٍ).

(٧) عزاه الحافظ في «الفتح» (٤/ ٢٠٠) لـ«مسند مسدَّد».

(٨) يُنظَر «فتح الباري» (٤/ ٢٠٠).

(٩) (للرجل): ليس في (ج).

(١٠) لَابتَي المدينة: حَرَّتيها، والحرَّة أرضٌ ذات حجارة سود، يُنظَر «الصحاح» (١/ ٢٢٠) «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٢٧٤) مادَّة (لوب).

بَيْتٍ) أي: أناس من أهل المدينة (**أَحْوَجُ مِنَّا**) برفع (أحوج) نعت (أهل) المرفوع على أنَّه مبتدأ مؤخَّر، وفاعل الظرف المقدَّم.

(**قَالَ**) أي: رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولأبي ذرٍّ: (ثمَّ قال): (**اذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ**) بقطع همزة (أطعمه) ووصل همزة (اذهب)، والمراد بـ(أهله) مَن تلزمه نفقته، أو أعمُّ، أو الزوجة فقط، وأمَّا الكفَّارة فهي باقية في ذمَّته متى قدر عليها فعلها، كما سبق ذلك في (الصوم)[1].

واعترض الإسماعيليُّ -كما في «الفتح»- بأنَّه ليس في الحديث أنَّ ذلك كان هبةً، فلعلَّه كان من الصَّدَقة، فيكون قاسماً لا واهباً، انتهى[2]، وأجيبُ بأنَّ المتبادر أنَّه هبةٌ، لكن قال في «الفتح»: (تقدَّم في التصريح «الصوم» بأنَّ ذلك كان من الصَّدَقة[3]) قال: (وكأنَّ المصنِّفَ يجنح إلى أنَّه لا فرق في ذلك) انتهى[4]، وقال الكرمانيُّ: (واختيار البخاريِّ أنَّ القبض في الهبة كافٍ لا يحتاج أن يقول: قبلت)[5].

***

(١) يُنظَر «الفيض الجاري» (٣/ ٨٩٤).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٤).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٤/ ١٩٩).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٤).

(٥) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٣).

٢١ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ دَيْناً عَلَى رَجُلٍ

قَالَ شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ: هُوَ جَائِزٌ.

وَوَهَبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لِرَجُلٍ دَيْنَهُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيُعْطِهِ أَوْ لِيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ»، فَقَالَ جَابِرٌ: قُتِلَ أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُرَمَاءَهُ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي، وَيُحَلِّلُوا أَبِي.

(**بابٌ: إِذَا وَهَبَ**) بفتحات، أي: شخصٌ (**دَيْناً**) أي: له (**عَلَى رَجُلٍ**) أي: وهبه لمن عليه أو لآخَرَ، وجواب (إذا) محذوفٌ، أي: جاز ولو لم يقبضه منه، وهذا في الحقيقة إبراءٌ لِمَن هو عليه وهبةٌ لمَن ليس عليه، قال البِرماويُّ كالكرمانيِّ: (ومثله يُسَمَّى بالإبراء، وشرطُه أن يكون المتَّهِبُ هو مَن في ذِمَّته الدَّين لا غيره)[١]، وقال ابن بطَّال: (لا خلافَ بين العلماء في صحَّة الإبراء مِنَ الدَّين إذا قبل البراءة، سواء وقع بلفظ الهبة أو الإبراء) قال: (وإنَّما اختلفوا فيما إذا وهب دَيناً له على رجلٍ لآخَرَ؛ فقال مالكٌ: تجوز الهبة إذا سلَّم إليه الوثيقة بالدَّين وأشهدَ له بذلك على نفسه[٢]، فإن لم تكن له وثيقة أشهدَ له على ذلك وأعلنه[٣]، وقال أبو ثورٍ: الهبة جائزةٌ أشهد أو لا إذا تقاررا[٤] على ذلك، وقال الكوفيُّون والشافعيُّ: الهبة غير جائزةٍ؛ لأنَّها لا تجوز عندهم إلَّا مقبوضةً)، انتهى[٥].

وقال في «الفتح»: (وعند الشافعية في ذلك وجهان؛ جزم الماورديُّ بالبطلان[٦]، وصحَّحهُ الغزاليُّ ومَن تَبِعَه[٧]، وصحَّحَ العمرانيُّ وغيرُه الصِّحَّةَ[٨]، قيل: والخلاف مرتَّبٌ على البيع؛ إن صحَّحْنَا بيعَ الدَّين مِن غير

---

(١) «اللامع الصبيح» (٨/ ١٠٥)، ويُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٣).

(٢) في مصدره: (وأحله فيه محل نفسه).

(٣) يُنظَر «مواهب الجليل» (٦/ ٥٢).

(٤) في (ب): (تقارر)، وفي (ج): (تقادر).

(٥) «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١١٩).

(٦) يُنظَر «الحاوي الكبير» (٧/ ٥٥٢).

(٧) يُنظَر «الوسيط في المذهب» (٤/ ٢٦٨)، «روضة الطالبين» (٥/ ٣٧٤).

(٨) يُنظَر «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٨/ ١٤٤).

مَن عليه فالهبةُ أولى، وإن منعناه ففي الهبة وجهان[1]) انتهى[2]، وقال العينيُّ: (وقال أصحابُنا الحنفيَّةُ: تمليكُ الدَّين ممَّن ليس هو عليه لا يجوز؛ لأنَّه لا يقدر [٣٧٣/ ب] على تسليمه، ولو ملكه ممَّن هو عليه يجوز؛ لأنَّه إسقاطٌ وإبراءٌ)[3].

(**قَالَ شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج (**عَنِ الْحَكَمِ**) بفتحَتَين أي: ابن عُتَيبة؛ بمثنَّاة فوقيَّة[4]: (**هُوَ**) أي: هذا الفعل؛ وهو هبة الدَّين لِمَن هو عليه (**جَائِزٌ**) أي: صحيحٌ، قال في «الفتح»: (وصله ابنُ أبي شيبةَ عن أبي داودَ[5] عن شعبةَ قال: قال لي الحكمُ: أتاني ابنُ أبي ليلى -يعني: محمَّدَ بنَ عبد الرحمن- فسألني عن رجلٍ كان له على رجلٍ دَينٌ فوهبه له: أَلَهُ أن يرجعَ فيه؟ قلت: لا، قال شعبةُ: فسألتُ حمَّاداً[6] فقال: بلى، له أن يرجع فيه[7])[8].

(**وَوَهَبَ الْحَسَنُ**) بفتحتَين (**ابْنُ عَلِيٍّ**) أي: ابن أبي طالبٍ رضي الله عنهما (**لِرَجُلٍ**) أي: له عليه دَين (**دَيْنَهُ**) يحتمل أنَّ الضمير للحسن أو للرجل[9].

(**وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيُعْطِهِ**) بضمِّ التحتيَّة وكسر الطاء[10]؛ أي: فليدفع مَن عليه الحق لصاحبه، (**أَوْ لِيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ**) (أو) للتنويع لا للشكِّ، وضمير (منه) لذي الحقِّ، ومفعول

---

(١) يُنظَر «تحفة المحتاج» (٦/ ٣٠٥).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٥).

(٣) «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٠)، ويُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٧٠٨).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٧٥) (١٤٥٣): (ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، إلَّا أنَّه ربَّما دلَّس، من الخامسة، مات سنة ثلاثَ عشرةَ [١١٣هـ] أو بعدها وله نيِّفٌ وستُّون، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٧/ ١١٤) (١٤٣٨).

(٥) يعني: الطيالسي، واسمه سليمان بن داود، قال فيه الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٥٠) (٢٥٥٠): (ثقةٌ حافظٌ، غلط في أحاديث، من التاسعة، مات سنة أربع ومئتين [٢٠٤هـ] خت م ٤)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠١) (٢٥٠٧).

(٦) يعني: ابن أبي سليمان.

(٧) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٤/ ٤٨٨) (٢٢٣٩٢).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٥).

(٩) قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٦٥): (لم أقف على مَن وصله).

(١٠) في (ج): (وفتح الطاء)، والمثبت هو الصواب.

(ليتحلَّله) للحقِّ، ويحتمل العكس، وهذا التعليقُ وصله مسدَّد في «مسنده» عن أبي هريرةَ رفعه بلفظ: «مَن كان لأحدٍ عليه حقٌّ فلْيُعْطِه إيَّاه أو ليتحلَّلْهُ منه...» الحديث[1]، وتقدَّم موصولاً للمصنِّف بمعناه في (المظالم)[2]، ووجه مطابقته للترجمة أنَّه عليه الصلاة والسلام سوَّى بين أن يعطيَه إيَّاه أو يحلِّلَه منه، ولم يَشْتَرِط في التحليل قبضاً، قاله في «الفتح»[3].

(**فَقَالَ**) بالفاء، وفي بعض النسخ: (وقال) بالواو (**جَابِرٌ**) رضي الله عنه: (**قُتِلَ**) بالبناء للمفعول (**أَبِي**) بكسر الموحَّدة عبد الله الأنصاري، وكان قُتِل بأُحُد[4]، وجملة (**وَعَلَيْهِ دَيْنٌ**) حاليَّةٌ، ورقم في الفرع علامة السقوط عليها، (**فَسَأَلَ النَّبِيُّ**) فاعله (**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُرَمَاءَهُ**) بضمِّ الغين المعجمة، جمع (غريم) (**أَنْ يَقْبَلُوا**) بفتح التحتيَّة والموحَّدة (**تَمْرَ**) بالمثنَّاة وسكون الميم، وفي بعض الأصول بفتح المثلَّثة والميم[5]، بل قدَّمه الكرمانيُّ ومَن تَبِعه[6] (**حَائِطِي**) بالحاء المهملة، أي: بستاني (**وَيُحَلِّلُوا**) بضمِّ التحتيَّة، أي: ويسامحوا (**أَبِي**) أي: عبد الله.

والمطابقة للترجمة تؤخذ من قوله: (فسأل النبيُّ غرماءه...) إلى آخره، فلو حلَّلوه كان في ذلك براءة لذمَّته من بقيَّة الدَّين، فكان هبةً له، ولو لم يكن جائزاً لما طلبه عليه السلام، قاله في «الفتح»[7].

وهذا التعليق سبق موصولاً في (القرض)[8]، ووصله المصنِّفُ هنا بأتمَّ حيث قال:

٢٦٠١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ.

---

(١) يُنظَر «تغليق التعليق» (٣/ ٣٦١).

(٢) «صحيح البخاري» باب مَن كانت له مظلمة عند الرجل فحلَّلها له هل يُبَيِّن مَظْلَمَته (٢٤٤٩).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٥).

(٤) يُنظَر «الاستيعاب» (ص٤١٧) (١٤٣٢)، «الإصابة» (٤/ ١٦٢) (٤٨٥٦)، وفي (ج): (يوم أحد).

(٥) يعني: (ثمر)، وهي رواية «اليونينيَّة».

(٦) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٤)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٠).

(٧) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٥).

(٨) «صحيح البخاري» باب إذا قضى دون حقِّه أو حلَّله؛ فهو جائز (٢٣٩٥).

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيداً، فَاشْتَدَّ الْغُرَمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمْتُهُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي وَيُحَلِّلُوا أَبِي، فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَائِطِي وَلَمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ، وَلَكِنْ قَالَ: «سَأَغْدُو عَلَيْكَ».

فَغَدَا عَلَيْنَا حَتَّى أَصْبَحَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمَرِهِ بِالْبَرَكَةِ، فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ حُقُوقَهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا بَقِيَّةٌ، ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ: «اسْمَعْ -وَهُوَ جَالِسٌ- يَا عُمَرُ»، فَقَالَ: أَلَّا يَكُونُ؟ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، وَاللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ.

(**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**) لقب عبد الله بن جَبَلة بفتحات[1] قال: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**) أي: ابن المبارك قال: (**أَخْبَرَنَا يُونُسُ**) أي: ابن يزيدَ الأيليُّ. (**وَقَالَ اللَّيْثُ**) أي: ابن سعدٍ ممَّا وصله الذُّهليُّ في «الزهريَّات» عن عبد الله بن صالحٍ عن الليث[2] قال: (**حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**يُونُسُ**) أي: المذكور (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**) أي: الزهريِّ قال: (**حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ**) قال الكرمانيُّ: (يحتمل أنَّه عبدُ الله وأنَّه عبدُ الرَّحمن؛ لأنَّ الزُّهريَّ يروي عنهما جميعاً، لكنِ الظاهرُ أنَّه عبدُ الله؛ لأنَّهُ يروي عن جابرٍ) [٣٧٤/ أ] انتهى فتأمَّله[3]، فإنَّ ظاهره أنَّ

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣١٣) (٣٤٦٥): (ثقةٌ حافظٌ، من العاشرة، مات سنة إحدى وعشرين [٢٢١هـ] في شعبان، خ م د ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٧٦) (٣٤١٦).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٥).

(٣) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٣-١٣٤)، قال المِزِّيُّ في «تحفة الأشراف» (٢/ ٢١٠) (٢٣٦٤) بعد تسميته عبدَ الله: (رواه غيرُ واحد عنِ ابنِ وَهْب، عن يونسَ، عنِ الزُّهريِّ، عن عبد الله بن كعب بن مالك، وكذلك رواه سلامةُ عن عُقَيل، عن الزُّهريِّ)، وذكر في (مسند عبد الرَّحمن عن جابر) (٢/ ٢١٦-٢١٧) (٢٣٨٣) الحديثَ المذكور، ثمَّ قال: (ذكره أبو مسعود وخلفٌ في هذه التَّرجمة، والصَّوابُ أنَّه مِن رواية عبد الله بن كعبٍ عن جابر)، ورجح الحافظ في «الفتح» في شرحه للحديث (٢٣٩٥) (٥/ ٥٩-٦٠) أنه عبد الله، ثم قال: (نعم؛ روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة شهداء أحد كما مضى في «الجنائز» [باب الصلاة على الشهيد (١٣٤٣)]، وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا به، والله أعلم)، وعبد الله قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص٣١٩) (٣٥٥٢): (ثقةٌ، يُقال: له رؤية، مات سنة سبعٍ -أو ثمانٍ- وتسعين [٩٧هـ]، خ م د س ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٧٣) (٣٥٠١)، أما عبد الرحمن فقال فيه في «التقريب»

عبدَ الرحمن لا يروي عن جابرٍ[1]، وحينئذٍ فكيف يحتمله التركيب؟! إلَّا أن يُقال: أراد: يروي عن جابرٍ كثيراً؛ فافهم، (**أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ**) أي: الأنصاريَّ (**أَخْبَرَهُ**) أي: أخبرَ ابنَ كعبٍ (**أَنَّ أَبَاهُ**) أي: أبا جابرٍ، وهو عبد الله (**قُتِلَ**) بالبناء للمفعول (**يَوْمَ أُحُدٍ**) أي: في وقعتها (**شَهِيداً**) حال، (**فَاشْتَدَّ الْغُرَمَاءُ**) متفرِّعٌ[2] على مقدَّر نحو: وكان عليه دين، أي: وهو ثلاثين وسقاً لرجلٍ من اليهود[3]، أي: فألحَّ الغرماء (**فِي حُقُوقِهِمْ**) أي: في طلبها منِّي.

(**فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمْتُهُ**) أي: ليشفع لي عند غرمائه، زاد المصنِّف في (علامات النبوَّة) من وجهٍ آخَرَ: (فقلتُ: إنَّ أبي ترك عليه دَيناً، وليس عنده إلَّا ما تخرج نخله، ولا يبلغ ما يخرج سنين ما عليه)[4]، (**فَسَأَلَهُمْ**) أي: فسأل النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم غرماء أبي (**أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي**) بالمثنَّاة والمثلَّثة كما في أصول صحيحة وإن اقتصر القَسطلَّانيُّ على المثلَّثة في هذا[5]، ولم يتعرَّض لِمَا قبله[6]، أي: أن يأخذوا تمر بستاني في دَين أبي (**وَيُحَلِّلُوا**) بضمِّ أوَّله وتشديد اللام الأولى المكسورة (**أَبِي**) أي: وأن يسامحوه عن بقيَّة دَينهم، (**فَأَبَوْا**) بفتح الموحَّدة، أي: فامتنعوا من المحاللة، (**فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَائِطِي**) أي: تمر بستاني (**وَلَمْ يَكْسِرْهُ**) بفتح أوَّله وسكون ثانيه وكسر ثالثه، أي: ولم يقطع التمر من النخل

(ص٣٤٩) (٣٩٩١): (ثقة، من كبار التابعين، ويقال: ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، مات في خلافة سليمان، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٦٩) (٣٩٤١)، فلا يضرُّ عدم تعيينه في السند؛ وذلك أنَّ كلاهما ثقة.

(١) كلٌّ من عبد الله وعبد الرحمن يروي من جابر رضي الله عنه، يُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٧٣) (٣٥٠١) و(١٧/ ٣٦٩) (٣٩٤١).

(٢) في (ب، ج): (مفرع).

(٣) كما ثبت في «صحيح البخاريِّ» كتاب البيوع، باب إذا قاصَّ أو جازفه في الدَّين تمراً بتمرٍ أو غيره (٢٣٩٦).

(٤) «صحيح البخاري» كتاب المناقب (٣٥٨٠) أخرجه فيه عن أبي نُعيم الفضلِ بن دُكَين عن زكرياء بن أبي زائدة عن الشعبيِّ عن جابرٍ رضي الله عنه.

(٥) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٣).

(٦) يعني: كلمة (ثمر) الواردة في قول جابرٍ رضي الله عنه السابقِ في التعليق المذكور في الباب، يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٣).

(**لَهُمْ**) وقال الكرمانيُّ: (أي: لم يعين ولم يقسم عليهم) انتهى[1]، ولعلَّ ما قُلْناه أولى فافهم، (**وَلَكِنْ قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (**سَأَغْدُو عَلَيْكَ**) أي: سآتيك غداً، زاد أبو ذرٍّ: (إن شاء الله).

وقوله: (**فَغَدَا**) بالغين المعجمة (**عَلَيْنَا**...) إلى آخره من كلام جابرٍ، فأتانا في اليوم الثاني رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم (**حِينَ أَصْبَحَ**) بنصب (حين) على الظرفيَّة لأبي ذرٍّ، وهو أَوجَهُ مِن رواية الأكثرين: (حتَّى أصبح)[2]، ولذا ضُبِّب عليها في الفرع[3]، (**فَطَافَ**) أي: فدار النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**فِي النَّخْلِ**) وفي بعض النسخ: (بالنخل) (**وَدَعَا**) بالواو لغير أبوي ذرٍّ والوقت، ولهما بالفاء، (**فِي ثَمَرِهِ**) أي: النخل أو الحائط، بالمثلَّثة أو بالمثنَّاة (**بِالْبَرَكَةِ**) وللإمام أحمدَ[4] عن جابرٍ من وجهٍ آخرَ: (فجاء هو وأبو بكرٍ وعمرَ فاستقرأ النخل، يقوم عند كلِّ نخلةٍ، لا أدري ما يقول، حتَّى مرَّ على آخرها)[5]، (**فَجَدَدْتُهَا**) بفتح الجيم والدال المهملة الأولى، وقال في «المصابيح»: (قال السفاقُسيُّ[6]: «فجددتها» يقال بدالَين مهملَتَين ومعجمَتَين[7]) انتهى[8]، أي: فقطعت ثمرها (**فَقَضَيْتُهُمْ**) بالضاد المعجمة، أي: فأدَّيت الغرماء (**حُقَّهُمْ**) وفي «اليونينيَّة» وفرعها: (حقوقهم)، (**وَبَقِيَ**) بكسر القاف (**لَنَا** [٣٧٤/ ب] **مِنْ ثَمَرِهَا**) بمثلَّثة فميم مفتوحتين، ولأبي ذرٍّ بمثنَّاة فوقيَّة فالميم ساكنة، أي: تمر النخل (**بَقِيَّةٌ**) بفتح الموحَّدة وكسر القاف، فاعل (بقي)، وفي (علامات النبوَّة): (وبقي مثل ما أعطاهم)[9].

(**ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: لمنزله بعد مهلة، وجملة (**وَهْوَ جَالِسٌ**) حاليَّة، (**فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ**) أي: بما وقع من قضاء حقوق الغرماء وبقاء الزائد، وفيه ظهور بركة دعائه عليه الصلاة والسلام، فهو عَلَمٌ من أعلام نبوَّته الخطيرة ومعجزة من معجزاته الكثيرة، (**فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**

---

(١) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٤).

(٢) وهي رواية «اليونينية».

(٣) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٣).

(٤) في (أ، ب): (ولأحمد).

(٥) عزاه للإمام أحمد الحافظُ في «الفتح» (٦/ ٥٩٣)، ولم أقف عليه في «مسند أحمد».

(٦) يعني: ابنَ التِّين.

(٧) في (ج): (وبمعجمتين أشهر)، والمثبت موافق لما في مصدره.

(٨) «مصابيح الجامع» (٦/ ٩)، ويُنظَر «الأفعال» لابن القطَّاع (١/ ١٧٧، ١/ ١٨١).

(٩) «صحيح البخاري» كتاب المناقب (٣٥٨٠).

لِعُمَرَ) أي: ابن الخطَّاب (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: اسْمَعْ**) أي: لمقالة جابرٍ، وجملة (**وَهْوَ**) أي: عمرُ (**جَالِسٌ**) حاليَّةٌ (**يَا عُمَرُ**) مرتبطٌ بـ(اسمع)، قال الكرمانيُّ: (ومقصودُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم تأكيد عِلم عُمرَ وتقويته وضم حجَّة أخرى إلى الحُجَج السابقة) انتهى[1]، وقيل: النكتة في اختصاص عمرَ بإعلامه بذلك أنَّه كان معتنياً بقضيَّة جابرٍ مهتمّاً بشأنه مساعداً له على وفاء دَين أبيه، انتهى[2] فليُتأمَّل، (**فَقَالَ عُمَرُ**[3]: **أَلَّا يَكُونُ**) بفتح الهمزة وتشديد اللام للأكثر، وبتخفيف اللام لأبي ذرٍّ، وعليه فالهمزة للاستفهام الإنكاريِّ كما قال شيخُ الإسلام[4]، أي: كيف لا يكون ما ذُكِر من حصول البركة في التمر حتَّى وفى الدين وبقي بقيَّةٌ؟!

ثمَّ استأنف استئنافاً بيانيّاً فقال: (**قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، وَاللهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ**) (أنَّك) الأولى مفتوحة الهمزة، وهي مع ما بعدها في محلِّ نصب، سادَّة مسدَّ مفعول (علم)، و(إنَّك) الثانية مكسورة؛ لأنَّها جواب القسم.

تنبيه: (يكون) في قوله: (ألا يكون) بالرفع والنصب، كذا في نسخ، وصرَّح في «المنحة» بالوجهين[5]، ولعلَّ النصب على التشديد والرفع على التخفيف؛ فتدبَّر، وقد يدلُّ لذلك قول القَسطلَّانيِّ عنى[6] التشديد:

---

(١) «الكواكب الداري» (١١/ ١٣٤).

(٢) قاله الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٢٤/ ١١١) في شرحه الحديثَ في كتاب الاستقراض، باب إذا قاصَّ أو جازفه في الدَّين تمراً بتمرٍ أو غيره (٢٣٩٦)، ونقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٦٨٧-٦٨٨) دون بيان قائله كما فعل المصنِّف، وعزاه القَسطلَّانيُّ في «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٣) لصاحب «الفتح»، وأضاف الحافظ في «الفتح» (٦/ ٦٨٨) قولاً آخَرَ -ولعلَّه أرجح الأقوال-: (قيل: لأنَّه كان حاضراً مع النبيِّ صلى الله عليه وسلم لمَّا مشى في النخل وتحقَّق أنَّ التمرَ الذي فيه لا يفي ببعض الدَّين، فأراد إعلامَه بذلك لكونِهِ شاهدَ أوَّل الأمرِ، بخلاف مَن لم يشاهد، ثمَّ وجدتُ ذلك صريحاً في بعض طرقه، ففي روايةِ أبي المتوكِّل عن جابرٍ عند أبي نُعَيم فذكر الحديث وفيه: «فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر فقال: انطلق بنا حتى نطوف بنخلك هذا»... فذكر الحديث...)، لم أقف عليه عند أبي نعيم، وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ٣٧٣) (١٥٠٠٥).

(٣) (عمر): ليس في «اليونينية».

(٤) يُنظَر «منحة الباري» (٥/ ٣٨٣)، وقوله: (بفتح الهمزة... شيخ الإسلام) جاء في (ب، ج) بعد قوله: (يكون في قوله: ألا يكون)، والصواب إثباته هنا.

(٥) يُنظَر «منحة الباري» (٥/ ٣٨٣).

(٦) في (ب، ج): (على).

(وأصلُها «أن» المخفَّفة ضُمَّت إليها «لا» النافية؛ أي: هذا إنَّما يحتاج إليه مَن لا يعلم أنَّك رسولُ الله فكذَّبَك[1] في الخبر، فيحتاج إلى استدلال، وأمَّا مَن علم أنَّك رسولُ الله فلا يحتاج لذلك) وقال أيضاً: (ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ: «أَلَا» بتخفيف اللام كما في فروعٍ عدَّةٍ لليونينيَّة وأصولٍ معتمدةٍ)، قال: (ووُجِّهَ بأنَّ الهمزةَ للاستفهام التقريريِّ) انتهى[2].

وقال في «الفتح» في (علامات النبوَّة): («أَلَّا يكون» بفتح الهمزة وتشديد اللام في الرواياتِ كلِّها) قال هناك أيضاً[3]: (وزعم بعضُ المتأخِّرين أنَّ الروايةَ فيه بتخفيفِ اللام، وأنَّ الهمزةَ للاستفهام التقريريِّ، فأنكر عُمرُ عدمَ علمِه بالرسالة، فأنتجَ إنكارُه ثبوتَ عِلمِه بها) قال هناك: (وهو كلامٌ موجَّهٌ، إلَّا أنَّ الروايةَ إنَّما هي بالتشديد، وكذا ضبطها عياضٌ وغيرُه[4]) انتهى[5]، وهذا من صاحب «الفتح» هناك لا ينفي أنَّ فيه هنا روايتين[6]؛ فتدبَّر قولَ القَسطلَّانيِّ: (فليُنظَر في قول ابنِ حَجَر في «علامات النبوَّة»: «أَلَّا يكون» بفتح الهمزة وتشديد اللام في الرواياتِ كلِّها) انتهى[7].

ومطابقة الحديث للترجمة تُؤخَذُ -كما في «العمدة»- من معنى الحديث، لكن بالتكلُّف، لأنَّه عليه السلام سأل غرماء والد جابرٍ أن يأخذوا ثمر حائطه ويحلِّلوه من بقيَّة الدَّين، وهذا لو وقع لكان في معنى هبة الدَّين لَمن هو عليه، [٣٧٥/ أ] فيناسب الترجمة[8]؛ فتدبَّر.

***

(١) في (ب، ج): (فكذلك).

(٢) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٣).

(٣) (أيضاً): مثبت من (ب، ج).

(٤) يُنظَر «مشارق الأنوار» (١/ ٣٥)، «مطالع الأنوار» (١/ ٢٨٢).

(٥) «فتح الباري» (٦/ ٦٨٧).

(٦) **قلتُ**: قولُ الحافظِ ابن حجر هذا في رواية هذا الباب حيث قال (٦/ ٦٨٧): (وقوله في **رواية ابن كعب** -يعني هذه-: «أَلَّا نكون» بفتح الهمزة وتشديد اللام في الروايات كلها...)، والرواية التي في (علامات النبوَّة) (٣٥٨٠) من طريق الشعبيِّ، وليس فيها هذا اللفظ، فليُتنبَّه.

(٧) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٣).

(٨) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٠).

٢٢ ـ بابُ: هِبَةِ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ

وَقَالَتْ أَسْمَاءُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ: وَرِثْتُ عَنْ أُخْتِي عَائِشَةَ بِالْغَابَةِ، وَقَدْ أَعْطَانِي بِهِ مُعَاوِيَةُ مِئَةَ أَلْفٍ، فَهُوَ لَكُمَا.

(**بابُ: هِبَةِ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ**) أي: باب بيان حكم ما لو وهب الشخص الواحد شيئاً لاثنين فأكثر ولو على سبيل الشيوع، وهو الجواز، قال ابن بطَّالٍ: (غرضُ البخاريِّ في هذا البابِ والبابَين بعدَه الرَّدُّ على أبي حنيفةَ في إبطاله هبةَ المشاع، فإنَّه يقولُ: إذا وهب رجلٌ داراً لرجُلَين، أو متاعاً لهما، وذلك المشاع ممَّا ينقسم، فقبضاه جميعاً، فإنَّ ذلك لا يجوز إلَّا أن يقسم كلُّ واحدٍ منهما حصَّته؛ لأنَّ شرطَ صحَّةِ الهبةِ عنده القبضُ[١]) انتهى[٢]، قال في «الفتح»: (وتُعُقِّبَ بأنَّه ليس على إطلاقه، وإنَّما يُفَرَّقُ في هبةِ المشاع بين ما يقبل القسمةَ وما لا يقبلها، والعبرةُ بذلك وقتُ القبضِ لا وقتُ العقدِ[٣]) انتهى[٤] فتأمَّل، فإنَّ كلام ابن بطَّال قد يقال فيه هذا التقييد.

وقال ابن بطَّالٍ أيضاً: (وذهب مالكٌ وأبو يوسف ومحمدٌ والشافعيُّ إلى أنَّ هبةَ الواحدِ للجماعة جائزةٌ، وقالوا : لو وهب شقصاً من دارٍ أو عبدٍ جازَ وإن لم يكن مقسوماً، وبه قال أحمدُ وإسحاقُ[٥]، وحُجَّةُ مَن أجازَ ذلك أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم سألَ الغلامَ أن يهبَ نصيبَه مِنَ اللَّبنِ للأشياخ، ومعلومٌ أنَّ نصيبَه منه مشاعٌ، وهذا خلافُ ما ذهب إليه أبو حنيفةَ، فلا معنى له) انتهى[٦] فتدبَّر، وأجاب من الحنفيَّة ابنُ فِرِشْتَه[٧] في «شرح المجمع» بأنَّ القبضَ في الهبة منصوصٌ عليه مطلقاً، فينصرف إلى الكامل، والقبض في

---

(١) يُنظَر «المبسوط» (١٢/ ٦٧)، «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٦٩٢).

(٢) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٢٠).

(٣) تعقَّبه العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٦١)، وسيأتي كلامه قريباً.

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٦).

(٥) يُنظَر «المبسوط» (١٢/ ٦٧)، «التاج والإكليل لمختصر خليل» (٨/ ٢١)، «النجم الوهاج» (٥/ ٥٤٧)، «المغني» (٦/ ٤٥-٤٦).

(٦) «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٢٠).

(٧) هو عبد اللَّطيف بن عبد العزيز بن أمين الدِّين، ابْن فِرِشْتَه -بكسر الفاء والراء وسكون الشين وفتح التاء، ومعناه: الملك- الحنفيُّ، من علماء الروم، له تصانيفُ منها: «شرح مشارق الأنوار للصغاني»، و«شرح مجمع البحرين وملتقى

المشاع ليس بكاملٍ، لأنه في حيِّزه من وجه وفي حيز شريكه من وجه، وتمامه إنما يحصل بالقسمة، بخلاف المشاع فيما لا يقسم، لأن القبضَ الكاملَ فيه غيرُ متصوَّر، فاكتُفِيَ بالقاصر[1]، انتهى[2].

(**وَقَالَتْ أَسْمَاءُ**) أي: بنت أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنهما، ولم أرَ مَن ذكر مِن الشُّرَّاح مَن وصل هذا التعليق، وإنَّما قال القَسطلَّانيُّ: (لم أرَ هذا التعليقَ موصولاً)[3]، وقال العينيُّ: (أورد البخاريُّ هذا الأثرَ المعلَّقَ في معرض الاحتجاج على ردِّ ما ذهب إليه أبو حنيفةَ في عدم تجويزه هبةَ المشاع، كما أشار إليه ابنُ بطَّالٍ[4]) قال[5]: (ولكن لا يساعده هذا، فإنَّ المالَ الذي كان بالغابة يحتمل أن يكون ممَّا يُقسَم، ويحتمل خلافه، وعلى كِلَا التَّقديرَين لا يَرِدُ عليه؛ لأنَّه إن كان ممَّا لا يُقسَم[6] فلا نزاع أنَّه يُجَوِّزه، وإن كان ممَّا يُقسَم[7] فالعبرة للشيوع المانع وقت القبض لا وقت العقد[8]) انتهى[9] فتدبَّره.

النهرين لابن الساعاتي»، و«شرح المنَار»، ينظر «الضوء اللامع» (٤/ ٣٢٩) و(١١/ ٢٦٤)، «البدر الطالع» (١/ ٣٧٤) (٢٥٠).

(١) في (ج): (بالظاهر)، وهو تحريف.

(٢) يُنظَر «شرح مجمع البحرين» (ق١٦٠/ أ).

(٣) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٤).

(٤) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٢٠).

(٥) يعني: العيني.

(٦) في مصدره: (مما يقسم)، ولا يصح؛ وذلك لأنَّ هبة المشاع الذي لا يقسم هي الجائزة عند الحنفية، لا هبة ما يقسم.

(٧) في مصدره: (مما لا يُقسَم)، ولا يصح، وقد راجعتُ مخطوط «العمدة» (ق/ ٢٠٢) بخطِّ العينيِّ رحمه الله، ووجدته كما في المطبوع.

(٨) يُنظَر «فتح القدير» (٩/ ٢٧)، «العناية شرح الهداية» (٩/ ٢٧-٢٨)، «البناية شرح الهداية» (١٠/ ١٦٨-١٦٩).

(٩) «عمدة القاري» (١٣/ ١٦١).

وقوله: (**لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ**) هو ابن أخي أسماء رضي الله عنها (**وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ**) هو أبو بكرٍ عبد الله بن أبي عتيق محمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكرٍ، وهو أيضاً ابنُ أخي أسماء[1]، قال الكرمانيُّ: (قال في «جامع الأصول»: ابن أبي عَتِيق -ضد الجديد- هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر[2]) انتهى[3].

تنبيهٌ: ذكر في «الفتح» عن ابن التِّين أنه وقع عنده في رواية القابسيِّ إسقاط الواو من قوله: [٣٧٥/ ب] (وابن أبي عتيق)، فصار القاسم بن محمَّد بن أبي عتيق، وهو غلطٌ، ومع كونه غلطاً يصير غيرَ مناسبٍ للترجمة، انتهى[4]، أي: ولا مناسب للكلام بعده.

(**وَرِثْتُ**) بضمَّ التاء، وفي بعض النسخ: (الذي ورثت) (**عَنْ أُخْتِي عَائِشَةَ**) رضي الله عنها، زاد أبو ذرٍّ عن الكشميهنيِّ: (**مالاً**[5] **بِالْغَابَةِ**) بالغين المعجمة فألف فموحَّدة، موضع بالعوالي قريب من المدينة فيه أموال أهلها[6]، وهو في الأصل: كلُّ أجمة من الشجر[7]، وجملة (**وَقَدْ أَعْطَانِي مُعَاوِيَةُ بِهِ**[8]) حاليَّة، أي: دفع لي معاوية ثمن المال الذي ورثته من أختي (**مِئَةَ أَلْفٍ**) أي: دراهم، أي: ولم أَبِعْهُ له، وجملة (**فَهُوَ لَكُمَا**) بالفاء، خبر (الذي) الثابت في بعض الأصول، ولذا دخلتها الفاء، وخطاب التثنية للقاسم وابن أبي عتيق.

قال في «الفتح»: (لَمَّا ماتت عائشةُ رضي الله عنها ورثها أختاها أسماءُ وأمُّ كلثوم وأولاد أخيها عبد الرحمن، ولم يرثها أولاد أخيها محمد لأنَّه لم يكن شقيقَها[9]، وكأنَّ أسماءَ قصدت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنَّه لم يكن وارثاً لوجود أبيه)[10].

---

(١) هو ابنُ ابنِ أخي أسماء رضي الله عنها، قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص٣٢١) (٣٥٨٨): (صدوقٌ فيه مزاح، من الثالثة، خ م س ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٦٥) (٣٥٣٩).

(٢) «جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم» التتمة (١٢/ ٧٤٨).

(٣) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٤).

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٦).

(٥) (مالاً): ليس في «اليونينية».

(٦) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٣٩٩) مادة (غيب)، «معجم البلدان» (٤/ ١٨٢).

(٧) يُنظَر «الصحاح» (١/ ١٩٦) مادَّة (غيب).

(٨) في «اليونينية»: (به معاوية).

(٩) وذلك أنَّ أمَّ محمدٍ: أسماء بنت عميس، وأمَّ أسماء: أم رومان رضي الله عنهم أجمعين.

(١٠) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٦).

ووجه مطابقة هذا المعلَّق للترجمة ظاهرٌ، غير أنَّ فيه إطلاقَ الجمع على الاثنين؛ لأنَّ قولها: (فهو لكما) أي: هبة منِّي، وهي مناصفة، فهي هبة مشاعة.

***

٢٦٠٢ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «إِنْ أَذِنْتَ لِي أَعْطَيْتُ هَؤُلَاءِ»، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأُوثِرَ بِنَصِيبِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللهِ أَحَداً، فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ**) بفتح القاف والزاي، والعين المهملة، أي: القرشي المؤذِّن[1]، قال: (**حَدَّثَنَا مَالِكٌ**) أي: الإمام، (**عَنْ ابْنِ حَازِمٍ**[2]) بالحاء المهملة وكسر الزاي، وهو سَلَمة بن دِينار الأعرجُ، (**عَنْ سَهْلٍ**) بسكون الهاء (**ابْنِ سَعْدٍ**) بسكون العين، أي: الساعدي رضي الله عنهما: (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ**) بالبناء للمفعول (**بِشَرَابٍ**) المراد به لبن ممزوج بماء، (**فَشَرِبَ**) أي: النبيُّ عليه السلام منه (**وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ**) هو ابن عبَّاسٍ[3] (**وَعَنْ يَسَارِهِ**) ضميره كضمير (يمينه) للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وقوله: (**الْأَشْيَاخُ**) مبتدأ مؤخَّر، جمع (شيخ)، وهو لغةً: مَن بلغ أربعين[4]، منهم أبو بكر رضي الله عنه[5].

(**فَقَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**لِلْغُلَامِ**) أي: ابن عبَّاسٍ: (**إِنْ أَذِنْتَ**) بفتح التاء، فعل الشرط (**لِي أَعْطَيْتُ**) بضمِّ الفوقيَّة، جواب (إن) الشرطيَّة، وفي بعض الأصول: (أعطيته) بذكر المفعول، (**هَؤُلَاءِ**) أي:

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٩٥) (٧٦٢٦): (مقبولٌ، من العاشرة، خ)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٩٧) (٦٩٠٢).

(٢) كذا في النسخ، وهو تحريف، وفي «اليونينية»: (أبي حازم).

(٣) يعني: عبد الله، يُنظَر «الغوامض والمبهمات» لابن بشكوال (١/ ١٨٣)، وقال ابن بطَّال في «شرحه» (٦/ ٤٩٤): (وقيل: إنَّ الغلام الفضل بن العبَّاس).

(٤) يُنظَر «المصباح المنير» (٢/ ٣٢٩).

(٥) يُنظَر «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (١/ ٦٩٦)، ومنهم أيضاً خالد بن الوليد رضي الله عنه، يُنظر «الغوامض والمبهمات» لابن بشكوال (١/ ١٨٣).

الأشياخ، أي: القَدَح، (**فَقَالَ**) أي: الغلام: (**مَا كُنْتُ لِأُوثِرَ بِنَصِيبِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللهِ أَحَداً، فَتَلَّهُ**) بتشديد اللام، أي: فقذف بالقَدَح النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم[1] (**فِي يَدِهِ**) أي: في يدِ الغلام.

واستشكل وجه المطابقة حتَّى قال الإسماعيليُّ: (ليس في هذا[2] الحديث هبةٌ لا للواحد ولا للجماعة، وإنَّما هو شراب أُتِيَ به للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم، ثمَّ سقى على وجه الإباحة والإرفاق، كما لو قدَّم للضيف طعاماً يأكله، وليس قوله للغلام: «أتأذن لي...؟» على جهة أنَّه حقٌّ له بالهبة، لكنَّ الحقَّ له من جهة السُّنَّة في الابتدائيَّة، وللأشياخِ حقُّ السِّنِّ)[3] وأجاب في «الفتح»: بأنَّ الحقَّ -كما قال ابنُ بطَّال- أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم سأل الغلامَ أن يَهَبَ نصيبَه للأشياخ، وكان نصيبُه[4] مشاعاً غير متميِّزٍ، فدلَّ [٣٧٦/ أ] -على صحَّة هبة المشاع[5].

(١) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (١/ ١٩٥) مادَّة (تلل)، «القاموس المحيط» (ص٩٧٠) مادَّة (تلل).

(٢) (هذا): ليس في (ج).

(٣) نقل كلامَه القَسطلَّانيُّ في «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٤).

(٤) (نصيبه): ليس في (ب، ج).

(٥) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٢٠)، «فتح الباري» (٥/ ٢٦٦).

قال القَسطلَّانيُّ: (قال الزركشيُّ: ويُؤخَذ منه أنَّه إذا تعارضت الفضيلة المتعلِّقة بالمكان والمتعلِّقة بالذَّات تُقَدَّم المتعلِّقة بالذات، وإلَّا لم يستأذنه[1]) انتهى[2]، وفيه ما لا يخفى لِمَن تدبَّر؛ فإنَّ استئذانه يدلُّ على تقديم الفضيلة المتعلِّقة بالمكان لا بالذات[3]، قال الزركشيُّ -قال عقبه-: (ويحتمل خلافه)[4]، ولا وجهَ لإسقاط القَسطلَّانيِّ[5].

والحديث سبق في (المظالم)[6] مع الكلام على فوائده.

***

(١) «التنقيح» (٢/ ٥٧٢).

(٢) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٥).

(٣) قال محبُّ الدين البغداديُّ في «حاشيته على التنقيح» (ص٦٢٨): (لعلَّه: تُقدَّم المتعلقة بالمكان).

(٤) «التنقيح» (٢/ ٥٧٢).

(٥) قال القَسطلَّانيُّ في «الإرشاد» (٤/ ٣٥٥) عقب نقله لكلام الزركشيِّ: (قال في «المصابيح» [«مصابيح الجامع» (٦/ ١٠)]: وقع في «النظائر والأشباه» [١/ ١٩٠-١٩١] لابن السُّبكيِّ أنَّه بحث مرَّةً مع أبيه الشيخِ تقيِّ الدين السُّبكيِّ في صلاة الظهر بمِنىً يوم النحر: إذا جعلنا مِنىً خارجةً عن حدود الحَرَم أتكونُ أفضل من صلاتها في المسجد لأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم صلَّاها بمِنىً؟ والاقتداء به أفضل أو في المسجد لأجل المضاعفة؟ فقال: بل في مِنىً وإن لم تحصل بها المضاعفة، فإنَّ في الاقتداء بأفعال الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم مِنَ الخير ما يربو على المضاعفة).

(٦) «صحيح البخاري» باب إذا أَذِنَ له أو أحلَّه ولم يبيِّن كم هو (٢٤٥١).

٢٣ ـ بابُ الْهِبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ، وَالْمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ

وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ لِهَوَازِنَ مَا غَنِمُوا مِنْهُمْ وَهُوَ غَيْرُ مَقْسُومٍ.

(**بابُ: الْهِبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ، وَالْمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ**) قال في «الفتح»: (أمَّا المقبوضة فتقدَّم حكمُها، وأمَّا غيرُها فالمرادُ فيها القبضُ الحقيقيُّ، لأنَّ التقديريَّ لا بُدَّ منه؛ لأنَّ الذي ذكره من هبة الغانمين لوفد هوازن ما غنموه قبل أن يُقسَم فيهم ويقبضوه، فلا حُجَّةَ فيه على صحَّة الهبة بغير قبضٍ؛ لأنَّ قبضَهم إيَّاه وقع تقديراً باعتبار حيازتهم له على الشيوع.

وأمَّا الهبة المقسومة فحكمها واضح، وأما غير المقسومة[١] فهي المقصودة بالترجمة، وهي مسألة هبة المشاع، والجمهور على صحَّة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أم لا[٢]، وعن أبي حنيفةَ: لا يصحُّ هبةُ جزءٍ ممَّا ينقسم مشاعاً لا من الشريك ولا مِن غيره[٣]) انتهى[٤]، وعبارة ابن الملقِّن: (وأبو حنيفة يقول: إن كان المشاع ممَّا يُقسَم لم يَجُزْ هبةُ شيءٍ منه مشاعاً، وإن كان ممَّا لا يُقسَم كالعبيد واللؤلؤ فإنَّه تجوز هبته) انتهت[٥].

(**وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ**) رضي الله عنهم، برفع (أصحابه) ونصبه، ووجههما ظاهرٌ[٦]، ممَّا سيأتي موصولاً في الباب الذي يليه بأتمَّ مما هنا[٧] (**لِهَوَازِنَ**) متعلِّق بـ(وهب)، ويروى (إلى هوازن) بالمنع من الصرف، وهي بفتح الهاء وتخفيف الواو وبالزاي، قبيلة معروفة[٨]، (**مَا غَنِمُوا مِنْهُمْ**) أي:

---

(١) في (ج): (غير المقبوضة)، ولا يصح.

(٢) يُنظَر «التاج والإكليل لمختصر خليل» (٨/ ٢١)، «النجم الوهاج» (٥/ ٥٤٧)، «المغني» (٦/ ٤٥-٤٦).

(٣) يُنظَر «العناية» (٩/ ٢٧-٢٨)، «البناية» (١٠/ ١٦٨-١٦٩).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٧).

(٥) «التوضيح» (١٦/ ٣٧٤).

(٦) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٥)، والرفع على أنه معطوف على (النبي) وهو فاعل مرفوع، أما النصب فعلى أنه مفعول معه، والله أعلم.

(٧) يعني: باب إذا وهب جماعةٌ لقومٍ (٢٦٠٧).

(٨) قال ابن دُرَيد في «الاشتقاق» (ص٢٩١): (هَوَازِنُ: جمع هَوْزَن، وهو ضربٌ مِنَ الطير، وقد سمَّتِ العربُ هَوْزَناً، فولد هوازنُ بكرَ بنَ هوازن؛ فمنهم بنو سعد بن بكر بن هوازن، استُرضِعَ النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم فيهم...)، وقال

من سبي هوازن، وقوله: (**وَهْوَ**) أي: ما غنموه منهم (**غَيْرُ مَقْسُومٍ**) حال، قاله المصنِّف تفقُّهاً، قاله في «الفتح» وغيره[1]، قال القَسطلَّانيُّ: (وفي الفرع وأصله علامةُ السقوط على قوله: «لهوازن» وإثباتها بعد قوله: «غير مقسوم» لأبي ذرٍّ، ويبقى النظر في قوله: «منهم» على هذه الرواية[2]؛ فليُتَأمَّل) انتهى[3]، وغرضُ المصنِّف بهذا المعلَّق الاستدلال على صحَّة هبة المشاع، [وتُعُقِّبَ بأنَّ غيرَ المقسومِ يلزمُ منهُ أن يكون غيرَ مقبوضٍ، فلا يتمُّ له الاستدلال][4]، وأجيب: بأنَّ قبضهم إيَّاه وقع تقديريّاً باعتبار حيازتهم له على الشيوع[5].

***

٢٦٠٣ ـ وَقَالَ ثَابِتٌ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ**) كذا للأكثر، وثبت كذلك عند أبي عليٍّ بن السكن، وهو أبو إسماعيل العابد الشَّيبانيُّ الكوفيُّ[6]، وسقط (ابن محمَّد) لأبي ذرٍّ، وقال في «الفتح»: (وفي رواية أبي زيد المروزيِّ: «وقال ثابتٌ»[7] ذكره بصورة التعليق، وهو موصولٌ عند الإسماعيليِّ وغيرِه، وبالأوَّل جزم أبو

الزَّبيديُّ في «تاج العروس» (٣٦/ ٢٨٤) مادة (هزن): (هوازن: قبيلةٌ مِن قيسٍ؛ وهو هوازنُ بنُ سعدِ بن منصور بن عكرمة بن خَصَفة بن قيسِ عَيلان...، والنسب إليه هوازنيٌّ... ولو قيل: هوزنيٌّ لكان وجهاً)، وقال العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٢): (وقال أبو محمد: في هوازن بطونٌ كثيرةٌ وأفخاذٌ، وقلَّ مَن يُنسَب هذه النسبة).

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٧)، «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٥).

(٢) وذلك لأنَّه ليس في هذه الرواية شيء يرجع إليه ضمير (منهم).

(٣) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٥).

(٤) ما بين معقوفين مستدرك من «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٥)، إذ لا بد منه لاستقامة الكلام، وهذا تعقُّبُ العينيِّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٢).

(٥) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٥).

(٦) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٣٣) (٨٢٩): (صدوقٌ زاهدٌ يُخطِئ في أحاديث، من التاسعة، مات سنة خمسَ عشرةَ [٢١٥هـ]، خ ت)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٤/ ٣٧٤) (٨٣٠).

(٧) وهي رواية «اليونينيَّة».

نُعَيمٍ في «المستخرج»[1] وفاقاً للأكثر)[2]، قال في «الفتح»: (وفي رواية أبي أحمدَ الجرجانيِّ: «قال البخاريُّ: حدَّثَنا محمدٌ: حدَّثَنا ثابتٌ» فزاد في الإسناد محمداً، ولم يُتابَع على ذلك) قال: (والذي أظنُّه أنَّ المرادَ بمحمَّد هو البخاريُّ نفسُه، ويقع ذلك كثيراً، فلعلَّ الجرجانيَّ ظنَّه غيرَه، والله أعلم) انتهى[3]، قال: (**حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ**) بكسر الميم، أي: ابن كِدَام[4]، (**عَنْ مُحَارِبٍ**) أي: ابن دِثَارٍ[5] (**عَنْ جَابِرٍ**) هو ابنُ عبد الله الأنصاريُّ (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**) وعن أبيه أنَّه قال: (**أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ**) أي: مسجد المدينة، (**فَقَضَانِي**) أي: على يد بلالٍ ثمنَ الجَمَل الذي كان اشتراه منِّي بأُوقيَّة بطريق تبوك أو ذات الرقاع[6] بعد أن أعياه ودعا له حتَّى سار بسيرٍ ليس يسير مثله، (**وَزَادَنِي**) أي: قيراطاً[7].

وهذا الحديث قد سبق بأتمَّ من هذا في (باب شراء الدَّوابِّ والحمير) من (كتاب البيوع)[8]، وساقه هنا من طريق أخرى.

***

(١) «مستخرج أبي نعيم» (٤٦٧).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٧).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٧)، ويُنظَر «تقييد المهمل» (٢/ ٦٢٣-٦٢٤)، و(انتهى): ليس في (ب،ج).

(٤) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٢٨) (٦٦٠٥): (ثقةٌ ثبتٌ فاضلٌ، من السابعة، مات سنة ثلاث -أو خمس- وخمسين [١٥٣هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٦١) (٥٩٠٦).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٢١) (٦٤٩٢): (ثقةٌ إمامٌ زاهدٌ، من الرابعة، مات سنة ستَّ عشرةَ [١١٦هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٥٥) (٥٧٩٣).

(٦) جاء في «صحيح البخاريِّ» معلَّقاً في كتاب الشروط باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز (٢٧١٨) أنَّ هذه القصة وقعت في غزوة تبوك، وذكرها أهلُ المغازي في غزوة ذات الرقاع، يُنظَر «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٠٦)، «عيون الأثر في فنون المغازي والسير» (٢/ ٧٧).

(٧) كما ثبت في «صحيح البخاريِّ» في كتاب الوكالة، باب إذا وكَّل رجلٌ رجلاً أن يعطيَ شيئاً ولم يبيِّن كم يُعطِي فأعطَى على ما يتعارفُه الناسُ (٢٣٠٩).

(٨) «صحيح البخاري» (٢٠٩٧).

٢٦٠٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِاللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما يَقُولُ: بِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيراً فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ: «ائْتِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»، فَوَزَنَ -قَالَ شُعْبَةُ: أُرَاهُ: فَوَزَنَ لِي فَأَرْجَحَ- فَمَا زَالَ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّأْمِ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، المشهور ببُنْدار، العبديُّ البصريُّ، قال: (**حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ**) هو محمَّد بن جعفرٍ الهذليُّ البصريُّ، قال: (**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج (**عَنْ مُحَارِبٍ**) هو ابن دِثار أنَّه قال: (**سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله**) أي: الأنصاريَّ (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُما يَقُولُ**) وفي بعض النسخ: (قال): (**بِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيراً فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: (**ائْتِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ**) أي: فيه (**رَكْعَتَيْنِ**) وفي رواية وَهْبِ بنِ كَيسانَ في (البيوع): (قَدِم رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم المدينة قَبْلي، وقدمت بالغداة، فجئت إلى المسجد فوجدته، فقال: «آلآن قَدِمت؟» قلتُ: نعم، قال: «فَدَعِ الجمل فادخل فصلِّ رَكعتين»)[1] (**فَوَزَنَ**) بالزاي، أي: ثمن الجمل فأعطاه لي، (**قَالَ شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج: (**أُرَاهُ**) بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّه (**قَالَ: فَوَزَنَ لِي فَأَرْجَحَ**) وهذا مجازٌ؛ لأنَّ الوازن بلالٌ كما في «مسلمٍ»، ولفظه: (فلمَّا قَدِمتُ المدينةَ قال لبلالٍ: «أعطِهِ أوقيَّةً مِن ذهبٍ وزِدْهُ» قال: فأعطاني وقيَّةً وزادني قيراطاً فقلتُ: لا تفارقني زيادةُ رسول الله صلَّى الله عليه و سلَّم)[2]، (**فَمَا زَالَ مِنْهَا**) أي: الزيادة، وللكُشْمِيهنيِّ: (فما زال معي منها شيءٌ[3]) (**حَتَّى أَصَابَهَا**) أي: الزيادة (**أَهْلُ الشَّأْمِ**) أي: الذين أرسلهم يزيدُ لقتال أهل المدينة إن لم يبايعوه (**يَوْمَ**) يعني: زمن وقعة (**الْحَرَّةِ**) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء، اسم مكان قُرب المدينة، وكانت سنة ثلاث وستِّين[4].

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: (فوزن لي فأرجح)، فإنَّ الزائدَ كان على سبيل الهبة المشاعة الغير المقسومة؛ [٣٧٧/ أ] فافهم.

***

(١) «صحيح البخاري» باب شراء الدوابِّ والحمير (٢٠٩٧).

(٢) «صحيح مسلم» كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه (٧١٥) (١١١).

(٣) (شيء): ليس من المتن في النسخ، وهو ثابت في رواية «اليونينية».

(٤) يُنظَر «تاريخ خليفة» (ص٢٣٦-٢٣٩)، «المستخرَج من كتب النَّاس للتَّذكرة والمستطرَف من أحوال الرِّجال للمعرفة» (٣/ ٣٢-٤٦).

٢٦٠٥ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِشَرَابٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا وَاللهِ، لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَداً، فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ**) بالتصغير، أي: ابن سعيد البغلانيُّ (**عَنْ مَالِكٍ**) أي: الإمام، (**عَنْ أَبِي حَازِمٍ**) هو سَلَمةُ بن دِينار، (**عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ**) أي: الساعديِّ (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ**) بالبناء للمفعول (**بِشَرَابٍ**) أي: بلبنٍ شِيبَ[1] بماء (**وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ**) هو ابنُ عبَّاسٍ[2] (**وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ**) وفي بعض الأصول: (الأشياخ) بـ(أل)[3]، (**فَقَالَ**) أي: النبيُّ عليه السلام (**لِلْغُلَامِ: أَتَأْذَنُ**) بهمزة الاستفهام[4] (**لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟**) أي: الأشياخ، ومفعوله الثاني محذوفٌ، أي: القَدَح، (**فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا وَاللهِ، لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَداً**) زاد في الباب السابق: (يا رسول الله) قبل (أحداً)، (**فَتَلَّهُ**) بفتح اللام المشدَّدة، أي: فوضع النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم القَدَح (**فِي يَدِهِ**) أي: في يد الغلام.

ومطابقته للترجمة من جهة أنَّ له حقّاً في الشرب من الشراب، وإعطاءه القدح ليشرب منه بمنزلة هبة المشاع غير المقسوم.

***

٢٦٠٦ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَيْنٌ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: «دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً» وَقَالَ: «اشْتَرُوا لَهُ سِنّاً فَأَعْطُوهَا إِيَّاهُ». فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ سِنّاً إِلَّا سِنّاً هِيَ أَفْضَلُ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: «فَاشْتَرُوهَا، فَأَعْطُوهَا إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً».

(١) أي: خُلِطَ، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص١٠٣) مادَّة (شوب).

(٢) أي: عبد الله، أو أخوه الفضل كما تقدَّم في الحديث (٢٦٠٢).

(٣) عُرِف منهم أبو بكر الصِّدِّيق وخالد بن الوليد كما تقدَّم في الحديث (٢٦٠٢).

(٤) في (أ، ب): (بالاستفهام).

وبالسَّنَد قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ**) بفتحات، عبدُ الله هذا هو الملقَّب بعَبْدَان قال: (**أَخْبَرَنِي**) بالإفراد (**أَبِي**) أي: عثمان بن جَبَلة[1]، (**عَنْ شُعْبَةَ**) أي: ابن الحجَّاج، (**عَنْ سَلَمَةَ**) بفتحات، أي: ابن كُهَيل مصغَّراً[2]، (**قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ**) هو ابن عبد الرحمن بن عوف[3] (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ**) هو أعرابيٌّ لم يُسَمَّ[4] (**عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَيْنٌ**) هو بعيرٌ كان اقترضه عليه السلام من الأعرابيِّ (**فَهَمَّ**) بفتح الهاء وتشديد الميم، أي: فأراد (**بِهِ**) أي: بالأعرابيِّ (**أَصْحَابُهُ**) أي: أصحابُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، أي: أرادوا ضربَه أو صبرَه لوقوع ما لا يليق منه على عادة الجفاة، (**فَقَالَ**) أي: رسول الله: (**دَعُوهُ**) بضمِّ العين، أي: اتركوه، (**فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً**) أي: تسلُّطاً وصولةً في الطلب.

(**فَقَالَ**) أي: رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**اشْتَرُوا**) بضمِّ الراء، أمر (**لَهُ**) أي: للرجل الذي له دَين (**سِنّاً**) بكسر السين المهملة وتشديد النون، أي: بعيراً سِنُّه مثل سِنِّ بعيره (**فَأَعْطُوهَا**) بقطع الهمزة، أي: السِّنَّ، وفي بعض الأصول: (فأعطوه) بالتذكير (**إِيَّاهُ**) أي: الرجل، والمخاطَب بذلك -كما في «مسلم»- أبو

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٨٢) (٤٤٥٢): (ثقةٌ، من كبار العاشرة، مات على رأس المئتين، خ م س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٩/ ٣٤٤) (٣٧٩٥).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٤٨) (٢٥٠٨): (ثقة، من الرابعة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ٣١٣) (٢٤٦٧).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٦٤٥) (٨١٤٢): (قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقةٌ مكثرٌ، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين [٩٤هـ] أو أربعٍ ومئة [١٠٤هـ] وكان مولده سنة بضعٍ وعشرين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٧٠) (٧٤٠٩).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٦٩): (وقع في ترجمة بكر بن سهل في «معجم الطبرانيِّ الأوسطِ» [(٣/ ٣١٢) (٣٢٥٥)] عن العرباضِ بن سَارِيَةَ ما يُفهِم أنَّه هوَ، لكن روى النَّسائيُّ [«المجتبى» كتاب البيوع باب استسلاف الحَيَوان واستقراضه (٧/ ٢٩١)] والحاكمُ [«المستدرك» (٢/ ٣٠)] الحديثَ المذكورَ وفيه ما يقتضي أنَّه غيرُه، وأنَّ القصَّةَ وقعت لأعرابيٍّ، ووقع للعِرباضِ نحوُها).

رافعٍ مولى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[1]، (**قَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا سِنّاً هِيَ أَفْضَلُ مِنْ سِنِّهِ**) أي: أزيد من بعيره في السِّنِّ والثمنِ والحُسْنِ.

(**قَالَ**) أي: رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**فَاشْتَرُوهَا**) بهمزة الوصل (**فَأَعْطُوهَا**) بقطع الهمزة، أي: السِّنَّ (**إِيَّاهُ**) أي: الرجل، والضمائر الراجعة للسِّنِّ مؤنَّثةٌ، (**فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً**) بالمدِّ تمييز، أي: أداءً، و(أحسنكم) بالنصب اسم (إنَّ) مؤخَّر، و(من خيركم) متعلِّقٌ بمحذوف خبر مقدَّم، وفي بعض النسخ: (فإنَّ من خيركم أحسنُكم) برفع (أحسن) على أنَّه مبتدأ مؤخَّر، و(مِن خيرِكم) خبرٌ مقدَّم، واسمُ (إنَّ) ضميرُ الشأن محذوفٌ، ولأبي ذرٍّ: (فإنَّ خيرَكم أحسنُكم قضاءً) بحذف (مِن) ونصب (خير) اسم (إنَّ) ورفع (أحسن) [٣٧٧/ ب] على أنَّه خبرها، وفي بعض الأصول: (فإنَّ مِن خيرِكم أو خيرَكم) على الشكِّ بين إثبات (مِن) وحذفها، وفي النسخة المقروءة على الميدوميِّ: (فإنَّ مِن أخيركم أو خيرِكم) بالجرِّ عطفاً على (أخير) المزيد في الأوَّل منهما همزة على أنَّه (أفعل) تفضيل[2]، وهذا القياسُ في (أفعل) التفضيل، لكنَّ العربَ استعملت (خيراً) و(شرّاً) بحذف همزة (أفعل) كثيراً، وبإثباتها قليلاً جدّاً[3]، قال القَسطلَّانيُّ: (وعلى هذا فالشكُّ في إثبات الهمزة في «خيركم» وفي حذفها، و«أحسنكم» بالنصب) ثمَّ قال: (وفي الفرع علامةُ السُّقوطِ لهذا الحديث إسناداً ومتناً لأبي ذرٍّ) انتهى[4]، وقال شيخ الإسلام: (وهو ساقط هنا من نسخة)[5].

ومطابقتُه للترجمة ظاهرةٌ؛ لأنَّ فيه هبةَ الرَّجل ما زاد على قدر بعيره سِنّاً وجسماً وسمناً، وهو غير مقسوم.

---

(١) «صحيح مسلم» كتاب المساقاة، باب من استلف شيئاً فقضى خيراً منه (١٦٠٠) (١١٨)، ويُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٦).

(٢) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٦).

(٣) قال ابن مالكٍ في «الكافية الشافية»:

وَغَالِبَاً أَغْنَاهُمُ «خَيْرٌ» و«شَرّ» عَنْ قَوْلِهِمْ «أَخْيَرُ مِنْهُ» وَ«أَشَرّ»

يُنظَر «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١١٢١).

(٤) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٦).

(٥) «منحة الباري» (٥/ ٣٨٦).

وهذا الحديث مضى في (الاستقراض)[1]، وتقدَّم الكلام عليه مع ما قيل فيه من عقد له وتضمين[2] وغير ذلك ممَّا مرَّ وسيأتي قريباً[3].

***

(١) «صحيح البخاري» باب استقراض الإبل (٢٣٩٠)، وباب حسن القضاء (٢٣٩٣)، وباب لصاحب الحق مقال (٢٤٠١).

(٢) **العقد**: هو أن ينظم نثر لا على طريق الاقتباس، يُنظر «الإيضاح في علوم البلاغة» (ص٣١٨)، **والتضمين**: هو أن يضمن المتكلم كلامه كلمة من آية أو حديث أو مثل سائر أو بيت شعر، يُنظر «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٧/ ١٢٦)، وعرفه القزويني في «الإيضاح» (ص٣١٦) فقال: (هو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء).

وقد عقد العجلونيُّ هذا الحديث في بيتين ذكرهما في شرحه للحديث (٢٣٠٥) فقال : [من البسيط]

يَا بَدْرُ وَاعَدْتَنِي وَالْوَصْلُ يَحْسُنُ بِي ... أَنْجِزْهُ لِي فَحَمَاكَ اللهُ مِنْ كَذِبِ

فَالْوَعْدُ دَيْنٌ وَخَيْرُ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ ... لَهُ قَضَاءً أَتَى عَنْ سَيِّدِ الْعَرَبِ

وأورد هناك أيضاً شعراً للحافظ ابن حجر أرسله للبدر الدماميني ذكر فيه معنى الحديث قائلاً: [من الوافر]

رَوَى وَأَشَارَ مُقْتَبِساً إِلَيْكُم ... خِيَارُ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءَ

فضمن العجلونيُّ الشطر الثاني في شعره الذي مدح فيه مفتي الشام حامد أفندي قائلاً: [من الوافر]

وحليتم حديثاً قد بناه ... خيار الناس أحسنهم قضاء

(٣) سيأتي في الحديث (٢٦٠٩).

٢٤ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةٌ لِقَوْمٍ.

(**بابٌ: إِذَا وَهَبَ**) بفتحات (**جَمَاعَةٌ**) فاعل (وهب)، (**لِقَوْمٍ**) متعلِّقٌ بـ(وهب)، ومفعول (وهب) الصريح محذوفٌ تقديره: شيئاً، وزاد أبو ذرٍّ عنِ الكُشْمِيهَنيِّ: (أو وهبَ رجلٌ جماعةً جازَ)، قال في «الفتح»: (وهذه الزيادةُ غيرُ محتاجٍ إليها لأنَّها تقدَّمت مفردةً قبل بابٍ[1])[2]، وفي بعض الأصول: (أو وهب رجل لجماعة مقسوماً وغير مقسوم جاز)، قال ابنُ الملقِّن كابن بطَّالٍ: (إنَّما أراد أنَّ المشاعَ والمقسومَ سواءٌ في جواز ذلك) انتهى[3]، **وأقول**: هذا تقدَّم أيضاً في ترجمة الهبة المقبوضة وغير المقبوضة.

***

٢٦٠٧ و ٢٦٠٨ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «مَعِي مَنْ تَرَوْنَ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا الْمَالَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ»، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَظَرَهُمْ بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا، فَقَامَ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ جَاؤُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ»، فَقَالَ النَّاسُ: طَيَّبْنَا يَا رَسُولَ اللهِ لَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِيهِ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ: أَنَّهُمْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا.

وَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا مِنْ سَبْيِ هَوَازِنَ. هَذَا آخِرُ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ؛ يَعْنِي: فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا.

---

(١) يعني: باب هبة الواحد للجماعة.

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٦٨).

(٣) يُنظَر «شرح ابن بطَّالٍ» (٧/ ١٢٤)، «التوضيح» (١٦/ ٣٧٨).

وبالسَّند قال: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**) بالتصغير نسبُه لجدِّه لشهرته به، وإلَّا فأبوه عبد الرحمن[1] المصريُّ قال: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**) أي: ابن سعدٍ (**عَنْ عُقَيْلٍ**) بالتصغير؛ أي: ابنُ خالدٍ الأيليُّ مولاهم (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**) أي: محمَّد بن مسلمٍ (**عَنْ عُرْوَةَ**) أي: ابن الزبير بن العوَّام: (**أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ**) بفتحَتَين، أي: الأمويَّ (**وَالْمِسْوَرَ**) بكسر الميم وفتح الواو (**ابْنَ مَخْرَمَةَ**) بفتح الميم والراء بينهما خاءٌ معجمةٌ ساكنة، وهو زهريٌّ، وروايتُهما هذه مرسلةٌ كما مرَّ غيرَ مرَّةٍ؛ لأنَّ مروانَ لا صحبةَ له والمسورَ إنَّما قدم مع أبيه صغيراً بعد الفتح، وكانت هذه القصَّةُ بعده[2] (**أَخْبَرَاهُ**) أي: أخبرا عروةَ (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ**) ومرَّ في (الوكالة): (قام) بالميم بدل اللام[3] (**حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ**) بسكون السين، حال، (**فَسَأَلُوهُ**) أي: فسأل وفدُ هوازنَ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ**) أي: النبيُّ عليه السلام (**لَهُمْ**) أي: لوفد هوازنَ: (**مَعِي مَنْ تَرَوْنَ**) أي: تُبصِرون، أي: من الجيش (**وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ**) بتشديد التحتيَّة، (**أَصْدَقُهُ**) خبر (أحبُّ)، (**فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ**) أي: للردِّ عليكم (**إِمَّا السَّبْيَ**) بالنصب [٣٧٨/ أ] بدلاً من (إحدى)، وهم النساء والصبيان (**وَإِمَّا الْمَالَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ**) بالهمزة الساكنة في الفرع وأصلِه، أي: انتظرتُ بهم، وثبت (بهم)[4] في بعض الأصول، وفي بعضٍ آخرَ: (بكم): (**وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَظَرَهُمْ**) أي: وفدَ هوازن (**بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً**) أي: فلم يقسم السَّبيَ، بل تركه بالجِعْرَانة[5] (**حِينَ**) ظرف لـ(انتظرهم) (**قَفَلَ**) بفتحات، أي: رجع (**مِنَ الطَّائِفِ**) أي: إلى الجِعْرَانَة، فقسم الغنائم بها لمَّا أبطؤوا.

---

(١) اسم أبيه عبد الله، لا عبد الرحمن كما مر في كلام المصنف في الحديث (٢٥٩٢)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٠١) (٦٨٥٨).

(٢) يُنظَر ما تقدم (ص٢٤٩).

(٣) «صحيح البخاري» باب إذا وهب شيئاً لوكيلٍ أو شفيعِ قومٍ؛ جاز (٢٣٠٨).

(٤) (بهم): ليس في (ج).

(٥) قال أبو عبيد البكريُّ في «معجم ما استعجم» (٢/ ٣٨٤): (الجِعِرَّانة: بكسر الجيم والعين، وتشديد الراء المهملة، هكذا يقوله العراقيُّون، والحجازيُّون يخفِّفون، فيقولون: الجِعْرَانة؛ بتسكين العين وتخفيف الراء)، وهي ماء بين الطائف ومكَّةَ، وهي إلى مكَّةَ أقربُ، ينظر «معجم البلدان» (٢/ ١٤٢)، «أطلس الحديث النبوي» (ص١٢٣).

(**فَلَمَّا تَبَيَّنَ**) أي: ظهر (**لَهُمْ**) وتحقَّقوا (**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ رَادٍّ**) برفع (غير) خبر (أنَّ) و(رادٍّ) بتشديد الراء[1]، مضاف إليه (**إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا**) زاد في «مغازي ابن عقبة»: (ولا نتكلَّم في شاةٍ ولا بعيرٍ)[2].

(**فَقَامَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم (**فِي الْمُسْلِمِينَ**) أي: خطيباً فيهم (**فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ**) أي: الله (**أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ**) أي: وفد هوازن (**جَاؤُونَا تَائِبِينَ**) بالمثنَّاة الفوقيَّة، حال، أي: مسلمين، (**وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ**) بضمِّ أوَّله وفتح الطاء المهملة وتشديد التحتيَّة المكسورة (**ذَلِكَ**) أي: السبي، وفي (الوكالة): (بذلك)[3]؛ أي: أن تطيب نفسه بدفع السبي إلى هوازن (**فَلْيَفْعَلْ**) أي: التطييب، والجملة في محل جزم جواب (مَن) الشرطيَّة، (**وَمَنْ أَحَبَّ**) أي: أراد (**أَنْ يَكُونَ**) وزاد في (الوكالة): (منكم) قبل (أن يكون)[4] (**عَلَى حَظِّهِ**) أي: باقياً على نصيبه من السبي (**حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ**) أي: عوضه (**مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ**) بضمِّ التحتيَّة أوَّله، أي: يُرجِع (**اللهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ**) أي: فليستمرَّ على نصيبه.

(**فَقَالَ النَّاسُ**) أي: الحاضرون: (**طَيَّبْنَا**) بفتح التحتيَّة، أي: جعلناه طيِّباً لرضانا به وسماحة نفوسنا به (**يَا رَسُولَ اللهِ لَهُمْ**) أي: لهوازن، (**فَقَالَ**) أي: عليه الصلاة والسلام (**لَهُمْ**) أي: لأصحابه: (**إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِيهِ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا**) أي: إلى منازلكم (**حَتَّى يَرْفَعَ**) بالنصب في الفرع وغيرِه بأن مقدَّرة بعد (حتَّى)، وقال الكرمانيُّ: (قالوا: هو بالرفع أجودُ) انتهى[5]، ولم يبيِّن وجهَ أجوديَّته ولا وجهَ الرفع، وهو على جعلِ (حتَّى) ابتدائيَّة؛ فتدبَّر، وفي (الوكالة): (حتَّى يرفعوا)[6] بالواو على لغة (أكلوني البراغيث)[7] (**إِلَيْنَا**

(١) كذا في النسخ، ولعلَّه سبق قلم من المصنِّف رحمه الله، والصواب: (بتشديد الدال).

(٢) أخرجه البيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٥/ ١٩١-١٩٢) من طريق موسى بن عقبة.

(٣) «صحيح البخاري» باب إذا وهب شيئاً لوكيلٍ أو شفيعِ قومٍ؛ جاز (٢٣٠٨).

(٤) «صحيح البخاري» باب إذا وهب شيئاً لوكيلٍ أو شفيعِ قومٍ؛ جاز (٢٣٠٨).

(٥) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٣٨).

(٦) «صحيح البخاري» باب إذا وهب شيئاً لوكيلٍ أو شفيعِ قومٍ؛ جاز (٢٣٠٨).

(٧) هي إلحاقُ ضميرِ الفاعل بالفعل مع كونه مسندًا إلى ظاهرٍ، وحكى بعضُ النَّحْويين أنَّها لغة طيِّئ، وبعضهم أنَّها لغة أَزْدِ شَنُوءَة، ويُسميها النَّحْويُّون: لغة (أكلوني البراغيثُ)، ويُسميها ابنُ مالك: لُغَة (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ

عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ فَرَجَعَ النَّاسُ، فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ) أي: في ذلك، فطابت نفوسهم، **(ثُمَّ رَجَعُوا)** أي: العرفاءُ **(إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ: أَنَّهُمْ طَيَّبُوا)** أي: ذلك، وفي (الوكالة): (قد طيَّبوا)[1] **(وَأَذِنُوا)** أي: له عليه الصلاة والسلام أن يردَّ السبيَ إلى هوازن، **(فَهَذَا)** بالفاء لأبي ذرٍّ، ووقع لغيره: (وهذا) بالواو **(الَّذِي بَلَغَنَا مِنْ سَبْيِ هَوَازِنَ)** أي: من خَبرِهم وفي شأنِهم.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ)[2] أي: البخاريُّ: **(هَذَا آخِرُ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ، يَعْنِي: فَهَذَا الَّذِي بَلَغَنَا)** مراد البخاريِّ بهذا الكلام أنَّ آخرَ قولِ الزهريِّ في خبر هوازن هو قوله: (فهذا الذي بلَغَنا من سبي هوازن) فتأمَّل، وسقط قوله: (فهذا الذي بلغنا...) إلى آخره في نسخة، ورُقِم عليه في الفرع وأصله علامة السقوط كذلك، وفي نسخة ثابتة بهامشها: (قال أبو عبد الله -أي: البخاريُّ-: قوله: «فهذا الذي بَلَغَنا» من قول الزهريِّ).

ومطابقة الحديث للترجمة[3] من جهة أنَّ الغانمين -وهم جماعة- وهبوا بعضَ الغنيمة لِمَن غنموها منهم، وهم قومُ هوازن، وأمَّا الدلالة لزيادة الكُشْمِيهنيِّ[4] فمن جهة أنَّه كان للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم سهمٌ معيَّنٌ

بالنهار)، وبعض النَّحْويِّين جعل الضميرَ فاعلًا والاسم المرفوع بعده بدلًا منه، وبعضهم جعله حرفًا دالًّا على التثنية أو الجمع لا ضميرًا، والفاعل الاسم المرفوع بعده.

ومذهبُ جمهورِ العربِ أنَّهُ إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى ظاهرٍ مثنًّى أو مجموعٍ وجبَ تجريدُه من علامةٍ تدلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ، فيكون كحالِهِ إذا أُسنِدَ إلى مفردٍ، فتقولُ: قام الزيدان، وقام الزيدون، قال ابن مالك في «الألفية» (ص٢٥): [من الرجز]

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

وأشار بقوله: (وقد يقال: «سعدا» و«سعدوا»...) إلى لغة (أكلوني البراغيث)، انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٧٩-٨٤).

(١) «صحيح البخاري» باب إذا وهب شيئاً لوكيلٍ أو شفيعِ قومٍ؛ جاز (٢٣٠٨).

(٢) (قال أبو عبد الله): ليس في «اليونينية».

(٣) باب إذا وهب جماعة لقومٍ.

(٤) يعني زيادة: (أو وهبَ رجلٌ جماعةً جازَ).

-وهو سهم الصفيِّ[1]- فوهبه لهم، أو من جهة أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم استوهب من الغانمين سهامهم فوهبوها له فوهبها هو لهم، قاله في «فتح الباري»[2].

والحديث سبق في (باب إذا وهب شيئاً لوكيلٍ أو شفيعِ قومٍ جاز) من (كتاب الوكالة)[3]، وسيأتي إن شاء الله في (غزوة حنين)[4].

***

(١) الصفيُّ: ما يصطفيه الرئيسُ لنفسِهِ مِنَ الغنيمةِ قبلَ القسمةِ، يُنظَر «الصحاح» (٦/ ٢٤٠٢) مادَّة (صفا)، «التعريفات» (ص١٤٣)، وهذا السهم خاصٌّ بالنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، يُنظَر «الخصائص الكبرى» (٢/ ٤٢٠-٤٢١).

(٢) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٢٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٣٠٨).

(٤) «صحيح البخاري» باب قول اللهَّ تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ۝٢٥ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٥- ٢٧] (٤٣١٨-٤٣١٩).

٢٥ ـ بابٌ: مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ، فَهُوَ أَحَقُّ

وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ جُلَسَاءَهُ شُرَكَاءُ، وَلَمْ يَصِحَّ.

(**بابٌ**) بالتنوين (**مَنْ أُهْدِيَ لَهُ**) بضمِّ الهمزة مبنيّاً للمفعول (**هَدِيَّةٌ**) بالرفع نائبٌ عن [٣٧٨/ ب] الفاعل (**وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ**) جمع (جليس)، والجملة حاليَّة، وجواب (مَن) (**فَهُوَ أَحَقُّ**) أي: بالهديَّة مِن جلسائه.

(**وَيُذْكَرُ**) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه بصيغة التمريض (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ**) رضي الله عنهما ممَّا رُوِيَ مرفوعاً موصولاً عند عَبْدِ بنِ حُمَيد بإسنادٍ فيه مَنْدَل بن عليٍّ –وهو ضعيف[١]– وموقوفاً وهو أصحُّ من المرفوع: (**أَنَّ جُلَسَاءَهُ شُرَكَاءُ**) أي: فيما يُهدَى له ندباً، و(شركاء) بحذف الضمير، قاله القَسطلَّانيُّ[٢]، **وأقول**: رأيتُ في أصولٍ كثيرةٍ إثباته[٣]، وقوله: (**وَلَمْ يَصِحَّ**) من كلام البخاريِّ، أي: لم يصحَّ هذا عن ابن عبَّاسٍ، أو لم يصحَّ في هذا الباب شيءٌ لا موقوفاً ولا مرفوعاً، ولفظ المرفوع –كما في «الفتح»–: «مَن أُهدِيَت له هديَّةٌ وعندَه قومٌ فهم شركاؤُه فيها»[٤].

---

(١) هو مندل –مثلَّث الميم ساكن النون– بن عليٍّ العَنَزيُّ، أبو عبد الله، يُقال: اسمه عَمرو، ومندل لقب له، يُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٤٩٣) (٦١٧٦) «تقريب التهذيب» (ص٥٤٥) (٦٨٨٣)، والحديث في «مسند عبد بن حميد» (ص٢٣٣) (٧٠٥)، وسيأتي الكلام عليه قريباً.

(٢) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٧).

(٣) وكذا رأيتُها في هامش نسخة لـ«صحيح البخاري» قُرِئَت على العراقيِّ (ق١٣٢/ أ).

(٤) أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (ص٢٣٣) (٧٠٥)–كما تقدَّم– من طريق مندل بن علي عنِ ابن جريجٍ عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً، ومن طريق مندل أيضاً أخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (١/ ٤٦٦) (١٨٧) والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١١/ ١٠٤) (١١١٨٣) والبيهقيُّ في «سننه الكبرى» (٦/ ١٨٣) وقال عقيبه: (وروي ذلك من وجه آخر عن عَمرو، وفيه نظر) ثمَّ أخرجه من طريق محمد بن السَّريِّ عن عبد الرَّزَّاق عن محمَّد بن مسلمٍ الطائفيِّ عن عمرٍو به، ثم قال: (وكذلك رواه أبو الأزهر عن عبد الرَّزَّاق، ورواه أحمدُ بنُ يوسفَ عن عبد الرَّزَّاق فذكره عنِ ابن عبَّاس موقوفاً غير مرفوعٍ، وهو أصحُّ)، ولهذا الحديث شاهدٌ مرفوعٌ من حديث الحسن بن عليٍّ رضي الله عنه في «مسند إسحاق بن راهويه» –كما قال الحافظ في «فتح الباري» (٥/ ٣٦٩)، ولم أقف عليه في المطبوع من «مسند إسحاق»– وشاهدٌ مرفوعٌ آخرُ عن عائشة رضي الله عنها أخرجه العقيليُّ في «الضعفاء» (٤/ ٣٢٨) في ترجمة وضَّاح بن خيثمة، وقال عقيبه: (ولا يصحُّ في هذا المتنِ حديثٌ)، يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٣٦٩).

قال ابن بطَّالٍ: (معنى الحديثِ الندبُ عند العلماء فيما خفَّ مِنَ الهدايا وجرتِ العادةُ فيه، فأمَّا مثل الدُّورِ والمالِ الكثيرِ فصاحبُها أحقُّ بها[1]) ثمَّ روى عن أبي يوسفَ أنَّ هارون الرشيد أهدى إليه مالاً كثيراً وهو جالسٌ مع أصحابه، فقيل له: قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «جلساؤكم شركاؤكم» فقال أبو يوسفَ: إنَّه لمْ يَرِدْ في مثله، وإنَّما ورد فيما خفَّ مِنَ الهدايا مِن المأكل والمشربِ[2]، قال العينيُّ: (ويُروَى من غير هذا الوجهِ أنَّه كان جالساً وعنده أحمدُ بنُ حنبل ويحيى بنُ مَعِين، فحَضَرَ من عند الرشيدِ طبقٌ وعليه أنواعٌ مِنَ التُّحَفِ المثمنةِ، فروى أحمدُ ويحيى هذا الحديثَ، فقال أبو يوسفَ: ذاكَ في التمر والعجوة، يا خازنُ؛ ارفعه)[3].

***

٢٦٠٩ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَخَذَ سِنّاً، فَجَاءَ صَاحِبُهُ يَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً»، ثُمَّ قَضَاهُ أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ وَقَالَ: «أَفْضَلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ**) أي: محمَّد المروزيُّ، المجاور بمكَّة، قال: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**) أي: ابن المبارك قال[4]: (**أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج (**عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ**) مصغَّراً، الحضرميُّ الكوفيُّ، (**عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**) أي: ابن عبد الرحمن (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَخَذَ سِنّاً**) أي: بعيراً معيَّناً[5] من الإبل من رجلٍ قرضاً، (**فَجَاءَ صَاحِبُهُ يَتَقَاضَاهُ**) أي: يطلب من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أن يقضيَه بعيره، وأغلظ بالتشديد في الطلب، (**فَقَالُوا**) أي: الصحابة (**لَهُ**) أي: للرجل قولاً يغضبه، وفي

(١) نظر الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٢٨) في قول ابن بطَّال هذا فقال: (فيما قاله نظرٌ؛ لأنَّه لو صحَّ -يعني: حديث ابن عبَّاسٍ- لكانت العبرةُ بعموم اللفظ، فلا يخصُّ القليل من الكثير إلا بدليلٍ، وأما حمله على الندب فواضحٌ).

(٢) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٢٥).

(٣) «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٤-١٦٥).

(٤) (قال): مثبت من (ج).

(٥) (معيناً): ليس في (ج).

(الاستقراض) وغيرِه: (فهمَّ به أصحابُه)[1]، وسقط لغير أبي ذرٍّ: (فقالوا له)[2]، (**فَقَالَ**) أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلم: («**إِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً**»، **ثُمَّ قَضَاهُ أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ**) بكسر السِّين، أي: بعيرِهِ (**وَقَالَ**) أي: النبيُّ عليه السلام: (**أَفْضَلُكُمْ**) أي: في المعاملةِ (**أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً**).

ووجه المطابقة أنَّه عليه الصلاة والسلام وهب الفضل بين السِّنَّين، فامتاز به صاحبه دون الحاضرين بناءً على أنَّ الزيادة في الثمن تبرُّعاً حكمها حكم الهبة لا الثمن، أو أنَّ فيها شائبة الهبة والثمن، فنزَّل المصنِّف الأمر على ذلك[3]، وقال في «الفتح»: (أراد البخاريُّ إلحاقَ المشاع في ذلك بغير المشاع، وإلحاقَ القليل بالكثير لعدم الفارق) انتهى[4].

***

٢٦١٠ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَكَانَ عَلَى بَكْرٍ لِعُمَرَ صَعْبٍ، فَكَانَ يَتَقَدَّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَقُولُ أَبُوهُ: يَا عَبْدَ اللهِ، لَا يَتَقَدَّمِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بِعْنِيهِ»، فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ لَكَ، فَاشْتَرَاهُ ثُمَّ قَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ، فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**) أي: المسنَديُّ قال: (**حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ**) هو سفيان (**عَنْ عَمْرٍو**) بفتح العين، أي: ابن دِينار[5] (**عَنِ ابْنِ عُمَرَ**) أي: ابن الخطَّاب: (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ**) بفتح السين والفاء، ونقل القَسطلَّانيُّ عن الحافظِ ابن حجر أنَّه قال:

---

(١) «صحيح البخاري» باب استقراض الإبل (٢٣٩٠) وباب لصاحب الحقِّ مقالٌ (٢٤٠١)، وكذا في كتاب الوكالة، باب الوكالة في قضاء الديون (٢٣٠٦)، وتقدَّم في كتاب الهبة في باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقسومة وغير المقسومة (٢٦٠٦).

(٢) وسقط في «اليونينيَّة».

(٣) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٨).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٢٨).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٢١) (٥٠٢٤): (ثقةٌ ثبتٌ، من الرابعة، مات سنة ستٍّ وعشرين ومئة [١٢٦هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥) (٤٣٦٠).

(لم أقف على تعيينه)[1]، (**فَكَانَ**) بالفاء، ولأبوي ذرٍّ والوقت: (وكان)، أي: ابن عمر (**عَلَى بَكْرٍ**) بسكون الكاف، وهو ولد الناقة أوَّل ما يُركَب (**صَعْبٍ**) بفتح الصاد المهملة وسكون العين، صفة (بَكْر) أي: نفورٍ لأنَّه لم يذلل للركوب (**لِعُمَرَ**) أي: ابن الخطَّاب، والد عبد الله، وفي الفرع وأصله تقديم [٣٧٩/ أ] (لعمر) على قوله: (صعب)[2].

(**فَكَانَ**) أي: البكر المذكور (**يَتَقَدَّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: وابن عمر راكبٌ عليه، (**فَيَقُولُ أَبُوهُ**) أي: عمر: (**يَا عَبْدَ اللهِ**) نداؤه بذلك لأنَّه اسمه، أو كان على عادة العرب في المخاطبة من قولهم: يا عبد الله (**لَا يَتَقَدَّم**) بمثنَّاة فوقيَّة بعد التحتيَّة (**النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) مفعولٌ مقدَّم (**أَحَدٌ**) فاعلٌ مؤخَّرٌ عن المفعول، (**فَقَالَ لَهُ**) أي: لعمرَ (**النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بِعْنِيهِ**) أي: البَكْرَ الصَّعبَ، (**فَقَالَ**) بالفاء، وسقطت لأبوي ذرٍّ والوقت (**عُمَرُ: هُوَ لَكَ**) أي: يا رسول الله كما يدلُّ له قوله: (**فَاشْتَرَاهُ**) أي: النبيُّ عليه الصلاة والسلام (**مِنْ عُمَرَ**[3]) أي: ابن الخطَّاب (**ثُمَّ قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بعد شرائه البَكْرَ مِن عمرَ رضي الله عنه: (**هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ**) أي: هبة مني (**فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ**) أي: مِن أنواع التصرُّف.

ووجه مطابقة الحديث للترجمة: قال ابن بطَّالٍ: (هبةُ النبيِّ عليه السلام البَكْرَ لابن عمر مع الناس، فلم يستحقَّ أحدٌ منهم فيه شركةً) انتهى[4]، واعترضه العينيُّ فقال: (هذا عجيبٌ؛ لأنَّ الشخصَ إذا وهب لأحدٍ شيئاً وهو بين الناس فهل يُتَوهَّم فيه أنَّهم يشاركونه فيه حتَّى يُقال: هذا هبةٌ وُهِبَت لشخصٍ وعنده جلساؤه فهم شركاؤه فيه؟! بل كلٌّ منهم يتحقَّق أنَّ هذا هو الأحقُّ لتعيُّنِه من جهة الواهبِ)، قال: (وقال بعضهم[5]: هذا مصيرٌ مِنَ المصنِّف إلى اتِّحاد حكمِ الهديَّةِ والهبةِ)[6]، واعترضه العينيُّ أيضاً فقال: (هذا أعجبُ مِن ذاك،

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٢٨)، «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٨).

(٢) وكذا في مطبوع «اليونينيَّة».

(٣) (من عمر): ليس في «اليونينيَّة».

(٤) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٢٥).

(٥) أي: الحافظ ابن حجر في «الفتح».

(٦) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٦٩)، و(والهبة): سقط من (ج).

وليس بينهما اتِّحاد في الحكم، بل بينهما تغايرٌ في الحكم وتباينٌ؛ لأنَّ الهبةَ عقدٌ مِنَ العقود يحتاج إلى إيجابٍ وقَبولٍ وقبضٍ، والهديَّة ليست كذلك، وأيضاً قد يُشتَرَط العوض في الهبة ولا يُشتَرط في الهديَّة) انتهى[1].

وقد يُقال: كلامُ ابن بطَّالٍ ساقه في «الفتح» لبيان أنَّ ذِكْرَ البخاريِّ لحديث ابن عمرَ في هذا الباب دليلٌ على أنَّهما عنده متغايران في الحكم؛ فليُتأمَّل[2]، ويجاب أيضاً عن «الفتح» بأنَّه لا يظهر إيراد البخاريِّ له في هذا الباب إلَّا بدعوى اتِّحاد الهبة والهديَّة.

***

(١) «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٥).

(٢) لم يَسُقِ الحافظُ في «الفتح» كلام ابن بطَّالٍ، فلْيُتنبَّه، ولو ساقه لما صحَّ هذا الكلام، لأنَّ قول الحافظ صريحٌ في أنَّ البخاريَّ يرى أنَّ حكم الهبة والهدية واحدٌ، يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٢٨)، وقد ذكر الحافظ في «الانتقاض» (٢/ ١٨٣) هذا الاعتراضَ وسكت عنه.

٢٦ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ بَعِيراً لِرَجُلٍ وَهْوَ رَاكِبُهُ؛ فَهْوَ جَائِزٌ

(**بابٌ: إِذَا وَهَبَ**) بفتحات، أي: واهبٌ (**بَعِيراً لِرَجُلٍ**) ومثلُ الرجل والبعير غيرُهما، وقوله: (لرجل) متعلِّقٌ بـ(وهب) لا صفة (بعيراً)، وجملة (**وَهْوَ رَاكِبُهُ**) حاليَّةٌ، أي: والحال أنَّ الرجلَ الموهوبَ له راكبٌ على ذلك البعير، وقال القَسطلَّانيُّ: (والذي في الفرع: «راكب» بحذف الضمير)[١] أي: لكنَّه مرادٌ، وجملة (**فَهْوَ جَائِزٌ**) جواب (إذا)، وقال شيخ الإسلام: (أي: فعقد الهبة جائزٌ) انتهى[٢]، أي: وينزل ذلك منزلة نقله، فتصحُّ الهبة[٣].

***

٢٦١١ ـ وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، وَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ»، فَابْتَاعَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ الله».

(**وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ**) وهو أبو بكر عبدُ الله بن عيسى[٤] القُرَشيُّ، و(الحُمَيديُّ): بضمِّ الحاء المهملة، نسبة إلى جدٍّ له يُسمَّى حُمَيداً[٥]؛ مصغَّراً، هو شيخ المصنِّف الذي هو أوَّل شيخ روى عنه في هذا «الصحيح»، فلعلَّ هذا الحديث سمعه البخاريُّ ممَّن روى عن الحُمَيديِّ[٦]، ولذا قال في «الفتح»: (وصله أبو نُعيم في

---

(١) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٨).

(٢) «منحة الباري» (٥/ ٣٨٩).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٢٨).

(٤) وقيل: هو عبد الله بن الزبير بن عيسى، يُنظَر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٥١٢) (٣٢٧٠)، قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص٣٠٣) (٣٣٢٠): (ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ، أجلُّ أصحابِ ابن عيينة، من العاشرة، مات بمكَّة سنة تسعَ عشرةَ [٢١٩هـ] وقيل بعدها، قال الحاكم: كان البخاريُّ إذا وجد الحديث عند الحميديِّ لا يعدوه إلى غيره، خ م د ت س فق).

(٥) ينظر «التلخيص شرح الجامع الصحيح» (ص٢٨)، وقال السمعانيُّ في «الأنساب» (٢/ ٢٦٨): (سألت شيخي وأستاذي إسماعيل الحافظ عن هذه النسبة فقال: منسوب إلى الحميدات، وهي قبيلة)، وقال ابن الأثير في «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٣٩٢): (هذه النسبة إلى حميد؛ وهو بطن من أسد بن عبد العزى بن قصي).

(٦) اختلفَ العلماءُ في ما إذا قال البخاريُّ: (قال فلان) -بغير (لي) أو (لنا)- وفلانٌ شيخُه؛ أمَّا ابن الصلاح؛ فقد اختلف كلامه في ذلك في «علوم الحديث»؛ فحمله في موضعٍ (ص١٣٦) على الاتِّصال، وعندما مثَّل للتعاليق التي في «البخاريِّ»؛ قال (ص٢٥): (قال عفَّان كذا، قال القعنبيُّ كذا) وعفَّان والقعنبيُّ من مشايخه، وحمله العراقيُّ في «شرح التبصرة

«المستخرج» من «مسند الحميديِّ» بهذا السَّند[1]) انتهى[2]، وقال العينيُّ: (وصله أبو نُعَيم عن أبي عليٍّ محمَّد بن أحمد[3] عن بِشر بن عيسى[4] عنه[5]) وزاد: (وصله الإسماعيليُّ فرواه عن أبي صالحٍ عنه به)[6].

(**حَدَّثَنَا** [٣٧٩/ ب] **سُفْيَانُ**) أي: ابن عُيَينة قال: (**حَدَّثَنَا عَمْرٌو**) بفتح العين، أي: ابن دينار (**عَنِ ابْنِ عُمَرَ**[7]) أي: ابن الخطَّاب رضي الله عنهما (**قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ**) تقدَّم أنَّه لم يُعلم تعيينه[8] (**وَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ**) بسكون الكاف، أي: راكباً عليه (**صَعْبٍ**) أي: نفور، (**فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ**

والتذكرة» (٢/ ٢٨-٢٩) على السماع بالشرط المذكور في المعنعن؛ وهو علم اللقيِّ والسلامة من التدليس، وأمَّا الحافظُ ابنُ حجر؛ فقد قال في مقدِّمة «تغليق التعليق» (٢/ ٨): (والمختار الذي لا محيد عنه: أنَّ حكمه مثل غيره من التعاليق؛ فإنَّه وإن قلنا: يفيد الصحة لجزمه به؛ فقد يحتمل أنَّه لم يسمعه من شيخه الذي علَّق عنه؛ بدليل أنَّه علَّق عدَّة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثمَّ أسندها في موضعٍ آخَرَ من كتابه بواسطةٍ بينه وبين مَن علَّق عنه)، ينظر «علوم الحديث» (ص١٣٦)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٢٨)، «تدريب الراوي» (٢/ ١١)، «مقدمة الفيض الجاري» (٤٢٣-٤٢٤).

(١) «مسند الحميدي» (١/ ٥٤٥) (٦٩١)، «مستخرج أبي نعيم» (٤٧٤).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٠).

(٣) هو الإمام الثقة الحجة محمدُ بن أحمد بن الحسن بن إسحاق البغداديُّ، أبو عليٍّ المعروف بابن الصَّوَّاف، ولد سنة (٢٧٠هـ)، وتوفي سنة (٣٥٩هـ)، يُنظَر «تاريخ بغداد» (٢/ ١١٥) (٩٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٨٤) (١٣٠).

(٤) كذا في النسخ والمطبوع من «عمدة القاري»، والذي في مخطوط «العمدة» بخطِّ العينيِّ (ق/ ٢٠٦): (ابن موسى)، وهو الصواب، وهو الثقة المعمَّر بشر بن موسى بن صالح، أبو عليٍّ الأسديُّ، ولد سنة (١٩٠هـ)، ومات سنة (٢٨٨هـ)، يُنظَر «تاريخ بغداد» (٧/ ٥٦٩) (٣٤٧٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٥٢) (١٧٠).

(٥) (عنه): ليس في (ج).

(٦) «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٥)، وهذا كلام صاحب «التوضيح»، لكن جاء في المطبوع من «التوضيح» في هذا الموضع (١٦/ ٣٨٣): (عن **ابن** صالح)، ولعله تحريفٌ، وهذا التعليقُ تقدَّم في كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرَّقا ولم ينكر البائع على المشتري أو اشترى عبداً فأعتقه (٢١١٥)، فقال ابنُ الملقِّن فيه هناك (١٤/ ٢٦٢): (وتعليق الحميديِّ روى البخاريُّ منه قطعةً في باب مَن أُهدِي له هدية وعنده جلساؤه فقال: «حدثنا عبد الله بن محمد: حدَّثنا ابنُ عيينة» [«صحيح البخاري» كتاب الهبة (٢٦١٠)] وأخرجه الإسماعيليُّ من حديث ابن أبي عمر وهارون عنه)، ولعلَّ هذا هو الصواب، وذلك لأنَّ أبا صالحٍ كاتبَ الليث لا يروي عن الحميديِّ، ولم أقف على تلميذٍ للحميدي يُعرف بأبي صالحٍ، وابن أبي عمر وهارون يرويان عن ابن عُيينة، يُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ١٧٧) (٢٤١٣)، والله أعلم.

(٧) زيد في «اليونينية»: (رضي الله عنهما).

(٨) ينظَر ما تقدم (ص٣٥٩).

وَسَلَّمَ لِعُمَرَ: «**بِعْنِيهِ**») أي: البَكْر (**فَابْتَاعَهُ**) أي: فاشترى النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم البَكر من عمرَ، ولأبي ذرٍّ: (فباعه) أي: عمرُ (له)[1] أي: للنبيِّ صلى الله عليه وسلَّم، (**فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هُوَ لَكَ**) أي: هبةً (**يَا عَبْدَ اللهِ**) أي: ابن عمر رضي الله عنهما.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: (هو لك يا عبد الله)، وكأنَّه نزَّل التخلية منزلة النقل، فتصحُّ هبته.

***

(١) (له): ليس في «اليونينية».

٢٧ ـ بابُ هَدِيَّةِ مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا.

(**بابُ هَدِيَّةِ**) أي: جواز هديَّة (**مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا**) أنَّث الضمير باعتبار معنى (ما) لأنَّ المراد بها الحلَّة، وهي رواية الأكثر كما في «الفتح»، وقال فيه أيضاً: (ووقع في رواية النسفيِّ: ما يكره لبسه -بالتذكير، أي: باعتبار لفظة «ما»[١]- وبه ترجم الإسماعيليُّ وابنُ بطَّالٍ[٢] -وعزاها القَسطلَّانيُّ لنسخة الفرع وأصله[٣]- والمراد بالكراهة ما هو أعمُّ من التحريم والتنزيه، وهديَّة ما لا يجوز لبسه جائزةٌ، فإنَّ لصاحبه التصرُّف فيه بالبيع والهبة لمن يجوز له لبسه كالنساء)، قال: (ويُستفاد من الترجمة الإشارة إلى منع ما لا يستعمل أصلاً للرجال والنساء؛ كآنية الأكل والشرب من ذهب وفضَّة) انتهى[٤]، وسبقه إلى ذلك ابنُ المُنيِّر حيث قال: [ ][٥].

***

٢٦١٢ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حُلَّةَ سِيَرَاءَ عِنْدَ بابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوِ اشْتَرَيْتَهَا فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ، قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ».

ثُمَّ جَاءَتْ حُلَلٌ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ مِنْهَا حُلَّةً، وَقَالَ: أَكَسَوْتَنِيهَا وَقُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا». فَكَسَا عُمَرُ أَخاً لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكاً.

---

(١) (ما): ليس في (ج).

(٢) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٢٦).

(٣) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٨).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٠).

(٥) بياض في النسخ، ولم أقف على كلام ابن المنير.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ**) بفتح الميم واللام بينهما سين مهملة[1] ساكنة، أي: القعنبيُّ[2] (**عَنْ مَالِكٍ**) أي: الإمام، (**عَنْ نَافِعٍ**[3]، **عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ**[4]) أي: ابن الخطَّاب رضي الله عنهما (**قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ**) رضي الله عنه (**حُلَّةً**) بضمِّ الحاء[5] المهملة وتشديد اللام، قال في «المصباح»: (لا تكون إلَّا ثوبَين من جنسٍ واحدٍ، والجمع: حُلَل؛ مثل: غُرْفَة وغُرَف، والحِلَّة؛ بالكسر: القوم النازلون، وتطلق على البيوت مجازاً)[6]، (**سِيَرَاءَ**) بكسر السين المهملة وفتح التحتية وبالراء ممدوداً، ممنوع من الصرف لألف التأنيث.

قال الخليل: (ليس في الكلام فِعَلاء -أي: بكسر الفاء وفتح العين والمدِّ- إلَّا سِيَراء وحِوَلاء -بالحاء المهملة، وهو الماء الذي يخرج على رأس الولد- وعِنَبَاء لغة في العِنَب)[7].

و(سِيراء) صفة (حُلَّة) المنوَّن في الفرع وأصله وغيرهما من الأصول، وقال القاضي عياض: (ضبطناه على متقني شيوخنا بالإضافة)[8]، وقال النَّوويُّ: (إنَّه قولُ المحقِّقين ومتقني العربيَّة)[9]، وإنَّه من إضافة

(١) (مهملة): ليس في (ج).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٢٣) (٣٦٢٠): (ثقةٌ عابدٌ، كان ابنُ مَعِين وابنُ المدينيِّ لا يقدِّمان عليه في «الموطأ» أحداً، من صغار التاسعة، مات في سنة إحدى وعشرين [٢٢١هـ] بمكَّة، خ م د ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ١٣٦) (٣٥٧١).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٥٩) (٧٠٨٦): (ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ مشهورٌ، من الثالثة، مات سنة سبعَ عشرةَ ومئة [١١٧هـ] أو بعد ذلك، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٩٨) (٦٣٧).

(٤) زيد في «اليونينية»: (رضي الله عنهما).

(٥) في (ج): (بفتح الحاء)، ولا يصح.

(٦) «المصباح المنير» (١/ ١٤٧) مادَّة (حلل).

(٧) يُنظَر «الصحاح» (٤/ ١٦٧٩) مادة (حول).

(٨) يُنظَر «مشارق الأنوار» (١/ ١٩٥).

(٩) يُنظَر «المنهاج شرح صحيح مسلم» (١٤/ ٣٧).

الشيء لصفته؛ كقولهم: ثوبُ خزٍّ، قال ابن مالك: (والسِّيَراء: هو الوَشْيُ مِنَ الحرير)[1]، وقال الأصمعيُّ: ثياب فيها خطوط من حرير وقزٍّ، وقيل لها: سِيَراء لتسيير الخطوط فيها، وقيل: هي الحرير الخالص، وهي المراد هنا[2].

والمعنى: رأى عمر حلَّة حرير تباع، (**عِنْدَ بابِ الْمَسْجِدِ**) أي: مسجد المدينة، ولمسلم عن نافعٍ: (رأى عمرُ عطاردَ[3] التميميِّ يقيم حلَّة بالسوق وكان رجلاً يغشى الملوك ويصيب منهم)[4] (**فَقَالَ**) أي: عمرُ: (**يَا رَسُولَ اللهِ؛ لَوِ اشْتَرَيْتَهَا**) بفتح التاء فيه وفيما بعده (**فَلَبِسْتَهَا**) أي: الحُلَّة (**يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ**) زاد في (اللباس): (إذا أتوك)[5]، و(لو) هنا تحتمل الشرط [٣٨٠/ أ] والتمنِّي، وعلى الأوَّل؛ فالجواب محذوف؛ نحو: لكان أحسن[6]، (**قَالَ**) أي: رسول الله صلَّى الله عله وسلَّم: (**إِنَّمَا يَلْبَسُهَا**) بفتح الموحَّدة؛ أي: حلَّةَ الحرير (**مَنْ لَا خَلَاقَ**) بفتح الخاء المهملة؛ أي: مَن لا حظَّ[7] (**لَهُ**) من الحرير، أو أعم (**فِي الْآخِرَةِ**)، وقال ابن بطَّالٍ: (يريد: أنَّها لباس الكفَّار في الدنيا ومَن لا حظَّ له في الآخرة)[8].

(**ثُمَّ جَاءَتْ حُلَلٌ**) جمع (حلَّة)، أي: سِيَرَاء لرسول الله صلى الله عليه وسلَّم، (**فَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ**[9]) أي: ابنَ الخطَّاب (**حُلَّةً**) أي: من تلك الحُلَل، ولأبي ذرٍّ: (فأعطى رسول الله صلى الله

---

(١) هذا قولُ الإمامِ مالكٍ، أخرجه الجوهريُّ في «مسند الموطَّأ» (ص٥٣٥) (٧٠٢)، وعزاه للإمام مالك أيضاً القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ١٩٦) وابنُ الملقِّن في «التوضيح» (٧/ ٤١٠) والقَسطلَّانيُّ في «الإرشاد» (٤/ ٣٥٨) وغيرهم.

(٢) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٤٣٣) و«لسان العرب» (٤/ ٣٩٠-٣٩١) مادَّة (سير).

(٣) كذا في النسخ، والذي في «صحيح مسلم»: (عطارداً)، وكلاهما صحيح لغةً.

(٤) «صحيح مسلم» كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء، وإباحة العَلَم ونحوِه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٣/ ١٦٣٨) (٢٠٦٨) (٧).

(٥) «صحيح البخاري» باب الحرير للنساء (٥٨٤١).

(٦) يُنظَر «الكواكب الدراري» (٦/ ١١).

(٧) الخَلاق: الحظ والنصيب، يُنظَر «الصحاح» (٤/ ١٤٧١) «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٧٠) مادة (خلق).

(٨) «شرح ابن بطال» (٧/ ١٢٧-١٢٨).

(٩) زيد في «اليونينية»: (منها).

عليه وسلَّم منها حلَّة لعمر)، زاد في رواية جرير بن حازم: (وبعث إلى أسامةَ بحُلَّة، وأعطى عليَّ بنَ أبي طالبٍ حُلَّةً)[1].

(**وَقَالَ**) بالواو، أي: عمرُ، ولأبي ذرٍّ: (فقال) بالفاء (**أَكَسَوْتَنِيهَا**) بهمزة الاستفهام، وفي رواية جرير بن حازم: (فجاء عمر بحُلَّته يحملها فقال: بعثتَ إليَّ هذه)[2]، وجملة: (**وَقَدْ قُلْتَ**[3]) حاليَّة مقرونة بـ(قد) والواو (**فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ**) مصروف، لكن قال الكرمانيُّ: (قيل: منصرف، علم رجل تميميٍّ يبيع الحلل)[4]، وهو بضمِّ العين وبالطاء المهملتين، ابن حاجب بن زُرَارة بن عَدَس –بفتح العين والدال وبالسين المهملات– الدارميُّ، وكان من جملة وفد بني تميم أصحاب الحجرات[5] فأسلم وحسن إسلامه[6] (**مَا قُلْتَ؟**) أي: ممَّا يدلُّ على تحريمها.

(**فَقَالَ**) أي: رسول الله: (**إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا**) بضمِّ السين وفتح الكاف الثانية ووصل ثاني الضميرَين (**لِتَلْبَسَهَا**)، وفي (اللباس): (فقال: إنَّما بعثتُ إليك لتبيعَها أو تكسوَها)[7]، (**فَكَسَا**) بحذف ضمير النصب، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ: (فكساها) بإثباته (**عُمَرُ**) أي: ابن الخطَّاب، فاعل (كسا) (**أَخاً لَهُ**) أي: من أمِّه أو من

---

(١) أخرجها مسلم في «صحيحه» في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضَّة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء، وإباحة العَلَم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٢٠٦٨) (٧).

(٢) أخرجها مسلم في «صحيحه» في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضَّة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء، وإباحة العَلَم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٢٠٦٨) (٧).

(٣) في «اليونينية»: (وقلت).

(٤) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٠).

(٥) يعني: وفد بني تميم الذين جاؤوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة تسعٍ –وقيل: عشرٍ– بعد أن أَسَرَ منهم عيينةُ بن حصن الفزاريُّ وسَرِيَّتُه أحدَ عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأةً وثلاثين صبيًّا، فلمَّا رأَوا نساءهم وذَرَاريَّهم بكوا إليهم، فعجَّلوا فجاؤوا إلى باب النبيِّ صلى الله عليه وسلم فنادوا : يا محمدُ؛ اخرج إلينا، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۝ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحجرات: ٤-٥]، ثم أسلموا، فأجازهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحسن جوائزهم، يُنظَر «زاد المعاد في هدي خير العباد» (٣/ ٤٤٦) .

(٦) يُنظَر «الإصابة» (٤/ ٤١٩) (٥٥٨٢).

(٧) «صحيح البخاري» باب الحرير للنساء (٥٨٤١).

الرضاع، وسمَّاه ابن بَشْكُوال في «المبهمات» نقلاً عن ابن الحذَّاء: عثمان بن حكيم[1]، وقال الدمياطيُّ: (هو السلميُّ أخو خولة بنت حكيم بن أميَّة بن حارثة بن الأوقص)، قال : (وهو أخو زيد بن الخطَّاب لأمِّه، فمن أطلق عليه أنَّه أخو عمر لأمِّه لم يُصِب)[2]، وأجاب في «الفتح» باحتمال أنَّ عمرَ رضع من أمِّ أخيه زيدٍ، فيكون عثمان أخاً لعمرَ لأمِّه رضاعاً[3]، واسم أمِّ زيد بن الخطَّاب أسماء بنت وهْبٍ كما في «الفتح» في (باب الهدية للمشركين)[4].

وأقول: زيدٌ هذا قال فيه الحافظ[5] الذهبيُّ في «التجريد»: (هو أخو عمرَ بنِ الخطَّاب –يعني: لأبيه– من السابقين إلى الإسلام، وكان طويلاً جدّاً، قُتِل باليمامة، وحزن عليه عمرُ حزناً كثيراً، وكان يقول: أسلم قبلي واستُشهِد قبلي) انتهى[6].

وقوله: (**بِمَكَّةَ**) أي: فيها، صفة ثانية لـ(أخاً) أو حال منه (**مُشْرِكاً**) حال أو صفة ثالثة.

ومطابقةُ الحديث للترجمة ظاهرةٌ[7]، وسبق في (الجمعة)[8]، وسيأتي في (اللباس)[9] إن شاء ربُّ الناس.

***

(١) يُنظَر «التعريف بمن ذُكِر في الموطأ من الرجال والنساء» (٢/ ٧١٢-٧١٣) (٧٢٤)، «الغوامض والمبهمات» (٢/ ٢٠٧) (١٥٢).

(٢) يُنظَر «التوضيح» (٧/ ٤١٣).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٦).

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٦)، وتوسَّع الحافظ في الكلام عليه في كتاب اللباس باب الحرير للنساء (١٠/ ٣١٢)؛ فليُنظَر.

(٥) (الحافظ): مثبت من (ج).

(٦) يُنظَر «تجريد الصحابة» (١/ ١٩٨) (٣٠٦١).

(٧) قال العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٦): (مطابقتُه للترجمة من حيث إنَّه أهدى تلكَ الحُلَّة إلى عمر مع أنَّه يُكرَه لبسها)، والمراد بالكراهة –كما في «العمدة»– ما هو أعم من التنزيه والتحريم.

(٨) «صحيح البخاري» باب يلبس أحسن ما يجد (٨٨٦).

(٩) «صحيح البخاري» باب الحرير للنساء (٥٨٤١).

٢٦١٣ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا، وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بابِهَا سِتْراً مَوْشِيّاً»، فَقَالَ: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا». فَأَتَاهَا عَلِيٌّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لِيَأْمُرْنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ، قَالَ: «تُرْسِلُ بِهِ إِلَى فُلَانٍ» أَهْلِ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**) أي: ابن الحسين[١] الحافظ، أبو جعفر، وثبت (أبو جعفر) في أكثر الأصول[٢]، الكوفيُّ[٣]، نزيل فَيْد بفتح الفاء وسكون التحتيَّة فدال مهملة، بلد بين بغداد ومكَّة في نصف الطريق، وكان محمَّدٌ هذا نزلها فنُسِب إليها، كذا في «الفتح»[٤]، وقال العينيُّ: (الفَيديُّ ذكره اللالكائيُّ وابنُ عَديٍّ وابنُ عساكرَ في شيوخ البخاريِّ[٥])[٦]، وقال في «المصباح»: (فَيد مثال «بَيْع»: منزل)[٧]، ويُقال: بُلَيدة بنجدٍ على طريق حاجِّ العراق[٨]، [٣٨٠/ ب] وقال في «القاموس»: (قلعة بطريق مكَّة سُمِّيَ بفَيد بن فلان) انتهى[٩]، وقال في «الفتح» أيضاً: (ويحتمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القُومسيُّ الحافظ المشهور[١٠]، فقد

---

(١) كذا في النسخ، وقال فيه العينيُّ في «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٦) وتبعه القَسطلَّاني في «الإرشاد» (٤/ ٣٥٩): (ابن أبي الحسين)، والفَيديُّ: هو محمد بن جعفر **بن أبي مواتية** [وفي بعض المصادر كـ«الثقات» (٩/ ١٣٢): (مواثة)]، أمَّا القُومسيُّ فهو محمد بن جعفر **بن أبي الحسين**، يُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٨٦) (٥١١٩) (٢٥/ ١٣) (٥١٢٢)؛ فليُتنبَّه.

(٢) وثبت في «اليونينيَّة».

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٧٢) (٥٧٨٦): (مقبولٌ، من الحادية عشرة، مات بعد الثلاثين [بعد ٢٣٠هـ] خ)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٥٨٦) (٥١١٩).

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(٥) يُنظَر «مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح» (ص١٨٧) (٢١٢)، «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبَل» (ص٢٣١) (٧٨٢).

(٦) «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٦).

(٧) «المصباح المنير» (٢/ ٤٨٥) مادَّة (فيد).

(٨) يُنظَر «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص٤٤٣).

(٩) «القاموس المحيط» (ص٣٠٨) مادة (فيد).

(١٠) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٧٢) (٥٧٨٩): (ثقةٌ، من الحادية عشرة، مات قبل العشرين [قبل ٢٢٠هـ]، خ ت ق)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٥/ ١٣) (٥١٢٢).

أخرج عنه البخاريُّ حديثاً غيرَ هذا في «المغازي»[1])، قال: (وإنَّما جوَّزتُ ذلك لأنَّ المشهورَ في كنية الفَيديِّ أبو عبد الله بخلاف القومسيِّ، فكنيته أبو جعفرٍ بلا خلافٍ)، انتهى[2]، وقال القَسطلَّانيُّ: (وبالأوَّل جزم الكلاباذيُّ[3])[4].

قال: (**حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ**) بالفاء والضاد المعجمة مصغَّراً، واسمه محمَّد[5] (**عَنْ أَبِيهِ**) أي: فُضَيل بن غَزْوان –بسكون الزاي– الكوفيُّ[6]، قال في «الفتح»: (وليس لفضيل عن نافعٍ عن ابن عمر في «البخاريِّ» غير هذا الحديث)[7] (**عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ**[8]) أي: ابن الخطَّاب رضي الله عنهما (**قَالَ: أَتَى**) بالبناء للفاعل (**النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ**) أي: بنتِه صلى الله عليه وسلم، وثبت (بنته) عقب (فاطمة) في كثير من النسخ، قال العينيُّ: (ويُروَى: إلى بنتِه فاطمة)[9] (**فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا**) أي: لسترٍ على بابها مَوْشِياً كما يأتي، بل رجع لمنزله، زاد في رواية ابن نُمَير عن فُضَيل عند أبي داود والإسماعيليِّ وابن حِبَّان: (وقلَّما كان يدخل إلا بإذنها[10]).

---

(١) «صحيح البخاري» باب غزوة خيبر (٤٢٢٧).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(٣) يُنظَر «الهداية والإرشاد» (٢/ ٦٤٢) (١٠٢٠).

(٤) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٩).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٠٢) (٦٢٢٧): (صدوقٌ عارفٌ، رُمِيَ بالتشيُّع، من التاسعة، مات سنة خمسٍ وتسعين [١٩٥هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٩٣) (٥٥٤٨).

(٦) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤٤٨) (٥٤٣٤): (ثقةٌ، من كبار السابعة، مات بعد سنة أربعين [بعد١٤٠هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٠١) (٤٧٦٦).

(٧) «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(٨) زيد في «اليونينية»: (رضي الله عنهما).

(٩) «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٦).

(١٠) كذا هنا وفي «إرشاد الساري» (٤/ ٣٥٩)، والذي في «سنن أبي داود» كتاب اللباس، باب في اتخاذ الستور، (٤١٤٩) و«صحيح ابن حبان» (١٤/ ٢٦٦) (٦٣٥٣) –و«مسند الإمام أحمد» (٢/ ٢١) (٤٧٢٧)–: (إلَّا بدأ بها) أي: قَبْل أزواجه، ينظر «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان (١٦/ ٤٤٩).

(**وَجَاءَ عَلِيٌّ**) أي: ابنُ أبي طالبٍ زوجُها، زاد ابنُ نُمَير: (فرآها مهتمَّة)[1] (**فَذَكَرَتْ**) أي: فاطمةُ (**لَهُ**) أي: لعليٍّ (**ذَلِكَ**) أي: عدمَ دخولِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم عليها، ولعلَّ ذِكرها له ذلك بعد سؤاله إيَّاها عن اهتمامها (**فَذَكَرَهُ**)[2] أي: فذكر عليٌّ (**لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) عدمَ دخوله عليها، فالمفعول محذوف كما قدَّرناه، وللأصيليِّ: (فذكره) بضمير المفعول[3]، وفي رواية ابن نُمَير: (فقال: يا رسول الله؛ اشتدَّ عليها أنَّك جئت فلم تدخل عليها)[4].

(**قَالَ**) أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلم: (**إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بابِهَا**) أي: باب فاطمة (**سِتْراً**) بكسر السين المهملة وسكون الفوقيَّة، ما يُستَر به، وجمعه سُتُور، قاله في «المصباح»[5] (**مَوْشِيّاً**) صفة (سِتراً) وهو بفتح الميم وسكون الواو فشين معجمة مكسورة فمثنَّاة تحتيَّة مشدَّدة، وأصله مَوشُوياً، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلِبت الواو ياءً وأُدغِمَت في الياء، وقُلِبَت ضمَّة الشين كسرةً، فصار على وزن (مَوشِي)، ويجوز فيه –كما في «الفتح»– مُوشَى؛ كـ(مُوسَى)، والموشى –كما قال ابن الجوزيِّ– المخطَّط بألوانٍ شتَّى[6]، وقال المطرِّزيُّ: (الوَشْيُ: خلطُ لونٍ بلونٍ، ومنه: وشى الثوبَ إذا نقشَهُ)[7]، (**فَقَالَ**) أي: النبيُّ عليه السلام: (**مَا لِي وَلِلدُّنْيَا**) قال في «الفتح»: (زاد ابن نُمَير: «ما لي وللرقم»[8]؛ أي: المرقوم، والرَّقْم: النَّقْش)[9].

---

(١) أخرج روايته –كما تقدَّم– أبو داود في «سننه» كتاب اللباس، باب في اتخاذ الستور، (٤١٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٢٦٦) (٦٣٥٣).

(٢) كذا في النسخ، وصوابه: (فذكر) ليستقيم مع شرح المصنف.

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(٤) أخرج روايته –كما تقدَّم– أبو داود في «سننه» كتاب اللباس، باب في اتخاذ الستور، (٤١٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٢٦٦) (٦٣٥٣).

(٥) يُنظَر «المصباح المنير» (١/ ٢٦٦) مادة (ستر).

(٦) يُنظَر «غريب الحديث» (٢/ ٤٦٩).

(٧) «المُغرِب» (ص٤٨٦) مادة (وشي)، ويُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(٨) أخرج روايته –كما تقدَّم– أبو داود في «سننه» كتاب اللباس، باب في اتخاذ الستور، (٤١٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٢٦٦) (٦٣٥٣).

(٩) «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(**فَأَتَاهَا عَلِيٌّ**) ابنُ أبي طالب (**فَذَكَرَ**) بفتحات؛ أي: عليٌّ (**ذَلِكَ**) أي: الذي ذكره النبيُّ عليه الصلاة والسلام (**لَهَا**) أي: لفاطمةَ (**فَقَالَتْ: لِيَأْمُرْنِي**) بكسر اللام، وجزم (يأمر) بالسكون (**فِيهِ**) أي: في السِّتْر (**بِمَا شَاءَ**) أي: أراد.

(**قَالَ**) أي: النبيُّ صلَّى الله عليه وسلم (**تُرْسِلُ بِهِ**) أي: بالسِّتر المَوْشي، و(تُرسِل) بضمِّ الفوقيَّة وسكون الراء، أي: فاطمة، على أنَّ الكلام ليس خطاباً معها، ولأبي ذرٍّ: (تُرسِلي) بإثبات [٣٨١/ أ] ياء الفاعلة وحذف النون تخفيفاً في لغة فصيحة[١]، ثمَّ قال الكرمانيُّ: (على أنَّ الخطابَ لها)[٢]، وجعله الدمامينيُّ في «المصابيح» مجزوماً على تقدير لام الأمر، كقوله: [من الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ[٣] ... ...

قال: (ويحتملُ أنْ يُخَرَّجَ على حذفِ «أن» الناصبة وبقاء عملها، أي: آمرُكِ أن ترسلي به)، قال: (وهو الأولى)، انتهى[٤]، وفيه أنَّ حذف (أنْ) وبقاء عملها في غير ما تُضمَر فيه شاذٌّ، كما قال ابن مالك:

---

(١) قال ابن مالكٍ في «شرح التسهيل» (١/ ٥١-٥٢): (ونَدَر حذفُها مفردةً في الرفع نظماً ونثراً)، واستشهد بأبياتٍ من الشعر وبقراءة أبي عَمرو في بعض طرقه: {قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا} [القصص: ٤٨]، أي: تتظاهران، وهي قراءة شاذَّة، يُنظَر «البحر المحيط» (٣/ ٢٠٩) و(٨/ ٣١٢)، واستشهد أيضاً بحديث أبي هريرة يرفعه: «والذي نفسي بيده لا **تدخلوا** الجنَّة حتَّى تؤمنوا ولا **تؤمنوا** حتَّى تحابُّوا...»، أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في «سننه» كتاب الأدب باب في إفشاء السلام (٥١٩٣)، والترمذي في «جامعه» كتاب الاستئذان باب إفشاء السلام (٢٦٨٨)، وابنُ ماجه في «سننه» في افتتاح الكتاب بالإيمان وفضائل الصحابة والعلم بابٌ في الإيمان (٦٨) وفي كتاب الأدب باب إفشاء السلام (٣٦٩٢)، وأخرجه مسلمٌ في «صحيحه» في كتاب الإيمان باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأن إفشاء السلام سبب لحصولها (٥٤) (٩٣) بلفظ: «لا تدخلون الجنَّة حتَّى تؤمنوا ولا **تؤمنوا** حتَّى تحابُّوا...».

(٢) لم أقف على هذا الكلام في المطبوع من «الكواكب الدراري».

(٣) صدر بيت عجزه: (إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا)، وموضع الشاهد: (تفدِ)، إذ المراد: (لتفدِ)، يُنظَر «كتاب سيبويه» (٣/ ٨)، ومنع المبرِّد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر، وقال عن هذا البيت: إنَّه لا يُعرف قائله، يُنظَر «المقتضب» (٢/ ١٣٢-١٣٣)، «مغني اللبيب» (ص٢٩٧).

(٤) يُنظَر «مصابيح الجامع» (٦/ ١٣).

وشَذَّ حَذفُ أَنْ ونَصْبٌ في سِوَى مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى[1]

(**إِلَى فُلَانٍ**) متعلق بـ(ترسل) (**أَهْلِ بَيْتٍ**) بجرٍّ (أهلٍ) بأنَّها بدلٌ من (فلان)، وفي نسخةٍ: (آلِ بيتٍ) بالهمزة بدل الهاء، (**بِهِمْ حَاجَةٌ**) قال في «الفتح»: (لم أعرفْهُم)[2].

وليس سِتر الباب حراماً، لكنَّه عليه الصلاة والسلام كره لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات[3]، قال المهلب: (إنَّما كره عليه السلام الحرير لفاطمة لأنَّه مما يرغب لها في الآخرة ولا يرضى لها تعجيلَها طيباتِها في حياتها الدنيا، أو أنَّ النهي عنه إنَّما هو من جهة الإسراف)[4]، وزاد الكرمانيُّ: (أو لأنَّ فيه صوراً ونقوشاً)، انتهى[5].

وروى ابنُ حِبَّان من حديث سفينةَ رضي الله عنه قال: (لم يكن رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يدخل بيتاً مزوَّقاً[6]).

ووجه مطابقة الحديث للترجمة[7] لأمره عليه السلام فاطمةَ أن تهدي السِّتر لأهل بيت فلان[8].

وأخرجه أبو داود في (اللِّباس)[9].

***

(١) «ألفية ابن مالك» (ص٥٨)، وقد ذكر قبل هذا البيت الأماكنَ التي يُنصَب فيها بـ(أن) محذوفة إمَّا وجوباً أو جوازاً، ثم بيَّن في هذا البيت أنَّ حذف (أن) والنصب بها في غير ما ذكر شاذٌّ لا يقاس عليه، يُنظَر «شرح ابن عقيل» (٤/ ٢٤).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧١).

(٥) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٠).

(٦) كذا هنا وفي «فتح الباري» (٥/ ٢٧١) و«عمدة القاري» (١٣/ ١٦٧)، والذي في «صحيح ابن حبَّان» (١٤/ ٢٦٧) (٦٣٥٤): (لم يكن يدخل بيتاً **مرقوماً**).

(٧) يعني: باب هدية ما يكره لبسها.

(٨) رغم أنه صلى الله عليه وسلم كرهه لها.

(٩) «سنن أبي داود» باب في اتخاذ الستور (٤١٥٠).

٢٦١٤ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّةَ سِيَرَاءَ، فَلَبِسْتُهَا، فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ**) بفتح الحاء المهملة وتشديد الجيم الأولى (**ابْنُ مِنْهَالٍ**) بكسر الميم وسكون النون، أي: السلميُّ البصريُّ[١]، قال: (**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج (**قَالَ: أَخْبَرَنِي**) بالإفراد (**عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ**) بفتح الميم والسين المهملة بينهما تحتيَّة ساكنة؛ أي: الهلاليُّ الكوفيُّ[٢]، قال القَسطلَّانيُّ: (وفي «اليونينية»: «ابنِ مَيْسَرَةَ» بخفض «ابن»، والظاهرُ أنَّه سبقُ قلمٍ) انتهى[٣]، ولو أسقط: الظاهر... لكان ظاهراً، (**قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ**) بتكبير وهب، أي: الجهني[٤]، وكنيته أبو سليمان، الكوفي المخضرم[٥]، (**عَنْ عَلِيٍّ**) أي: ابن أبي طالب رضي الله عنه، (**قَالَ: أَهْدَى**) بالبناء للفاعل، (**إِلَيَّ**) بتشديد التحتية، (**النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّةَ سِيَرَاءَ**) تقدم أنَّ (سِيَراء) صفة (حلَّة)، أو مضاف إليها (**فَلَبِسْتُهَا**) بكسر الموحدة (**فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ**) أي: النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

قال ابن بطَّال[٦]: (قال أبو عبد الله أخو المهلَّب[٧]: قول عليٍّ: «فرأيتُ الغضبَ في وجهه» يدلُّ على أنَّ النهي عن الحرير على غير التحريم، وإنَّما هو على الكراهة، ولوكان للتحريم لنهى عنه بالقول، ويدلُّ أيضاً

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٥٣) (١١٣٧): (ثقةٌ فاضلٌ، من التاسعة، مات سنة ستَّ عشرةَ [٢١٦هـ] أو سبعَ عشرةَ، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٤٧) (١١٢٨).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٦٥) (٤٢٢١): (ثقةٌ، من الرابعة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٢١) (٣٥٦٦).

(٣) «إرشاد الساري» (٤/ ٣٦٠).

(٤) (أي الجهني): ليس في (ج).

(٥) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٢٥) (٢١٥٩): (ثقةٌ جليلٌ، لم يُصِب من قال: في حديثه خللٌ، مات بعد الثمانين، وقيل: سنة ستٍّ وتسعين [٩٦هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٠/ ١١١) (٢١٣١).

(٦) (قال ابن بطال): ليس في (ج).

(٧) هو محمد بن أبي صفرة، فقيه مشهور، توفي قبل سنة (٤٢٠هـ)، يُنظَر «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» (ص٦٢)، «بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس» (ص١٤٩).

قولُهُ: «لا ينبغي هذا للمتَّقين»[1]، ولو كان حراماً لكان المتَّقي والمسيءُ فيه سواء) وأطال في أنَّ النهي عن الحرير للكراهة لا للتحريم[2] ، والجمهورُ على أنَّ النهيَ عنه للتحريم[3]، ورؤية الغضب في وجهه ظاهرٌ في التحريم، زاد مسلمٌ: (فقال: «إنِّي لم أبعث بها لتلبسها، إنَّما بعثت بها إليك لتشقُّها خُمُراً بين الفواطم»)[4]، (**فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي**) أي: قطعتها ففرَّقتها عليهنَّ خُمُراً؛ بضمِّ الخاء المعجمة والميم، جمع (خِمار) بكسر أوَّله وتخفيف [٣٨١/ ب] الميم: ما تغطِّي به المرأةُ رأسَها[5].

ولم يُرِد بقولِهِ: (نسائي) زوجاتِه، إذ لم يتزوَّج في حياة فاطمةَ غيرَها، بل المراد بهنَّ ما في روايةٍ أخرى: (بين الفواطم)[6]، قال ابنُ قتيبة: (فاطمة بنت النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وفاطمة بنت أسد؛ والدة عليٍّ، ولا أعرف الثالثة)[7]، وذكر الأزهريُّ أنَّها فاطمةُ بنتُ حمزة[8]، وأخرج الطحاويُّ وابنُ أبي الدنيا في كتاب «الهدايا» وعبدُ الغنيِّ في «المبهمات» وابنُ عبد البَرِّ؛ كلُّهم من طريق يزيدَ بنِ أبي زياد[9] عن عليٍّ رضي الله عنه

---

(١) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب الصلاة، باب من صلى في فروج حرير ثم نزعه (٣٧٥) ومسلمٌ في «صحيحه» في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٢٠٧٥) (٢٣)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٢) يُنظَر «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٢٨).

(٣) يُنظَر «البحر الرائق» (٨/ ٢١٥)، «مواهب الجليل» (١/ ٥٠٤)، «نهاية المحتاج» (٢/ ٣٧٣)، «المغني» (١/ ٤٢١).

(٤) «صحيح مسلم» كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٢٠٧١) (١٧) ولفظه: (لتشققها خُمُراً بين النساء).

(٥) يُنظَر «لسان العرب» (٤/ ٢٥٧) مادة (خمر).

(٦) أخرجها مسلم في «صحيحه» كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٢٠٧١) (١٨).

(٧) يُنظَر «تهذيب اللغة» (١٣/ ٢٥٤).

(٨) ذكر الأزهريُّ أنَّ الثالثة فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، ثمَّ قال: (ومن الفواطم: فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب...) قال: (ولعلَّها الثالثة لأنَّها من أهل البيت عليهم السلام) يُنظَر «تهذيب اللغة» (١٣/ ٢٥٤).

(٩) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٦٠١) (٧٧١٧): (ضعيفٌ، كبر فتغيَّر وصار يتلقَّن، وكان شيعيًّا، من الخامسة، مات سنة ستٍّ وثلاثين [١٣٦هـ]خت م ٤)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٣٥) (٦٩٩١).

بلفظ: (فشققتُ منها أربعة أخمرة لفاطمةَ بنتِ أسد أُمِّي، ولفاطمةَ زوجتي، ولفاطمةَ بنتِ حمزة بن عبد المطلب، ونسي يزيدُ الرابعةَ)[1]، قال عياض: (يشبه أن تكون فاطمة بنت شيبة بن ربيعة؛ امرأة عَقِيل أخي عليٍّ)[2]، وعند أبي العلاء بن سليمان: فاطمة بنت أبي طالب المكناة أم هانئ[3]، وقال القرطبيُّ: (قيل: فاطمة بنت الوليد بن عتبة، وقيل: فاطمة بنت عتبة بن ربيعة)[4].

ومطابقةُ الحديث للترجمة في قوله: (فرأيتُ الغضبَ في وجهه) فإنه يدلُّ على أنَّه كره له لبسها مع أنَّه أهداها له.

تنبيه: هذه الحُلَّة أهداها للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أُكَيدِر دُومة الجندل كما في «مسلم»[5]، وأمَّا الحلل التي جاءته عليه السلام وأعطى عمرَ منها واحدة المارَّة أوَّل الباب فلا أعرف الآن من أين جاءته.

وحديث الباب أخرجه المصنِّف أيضاً في (النفقات)[6] و(اللباس)[7] ومسلمٌ في (اللباس)[8] والنسائيُّ في (الزينة)[9].

***

(١) الحديث من طريق يزيد عن أبي فاختة عن جَعدة بن هبيرة عن علي رضي الله عنه، يُنظَر «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٥٣-٢٥٤) (٦٧١٩) «الغوامض والمبهمات» (ص١٧٩-١٨٠) (٦٢)، «التمهيد» (١٤/ ٢٥٠-٢٥١)، و«كتاب الهدايا» مفقود، ولم أقف عليه في كتب ابن أبي الدنيا الأخرى.

(٢) يُنظَر «إكمال المعلم» (٦/ ٥٧٨).

(٣) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٣٨٧).

(٤) «المفهم» (٥/ ٣٨٩).

(٥) «صحيح مسلم» كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٢٠٧١) (١٨).

(٦) «صحيح البخاري» باب كسوة المرأة بالمعروف (٥٣٦٦).

(٧) «صحيح البخاري» باب الحرير للنساء (٥٨٤٠).

(٨) «صحيح مسلم» باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٢٠٧١) (١٧).

(٩) «سنن النسائي» (٨/ ١٩٧).

٢٨ ـ بابُ: قَبُولِ الهَدِيَّةِ مِنَ المُشْرِكِينَ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةَ، فَدَخَلَ قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ أَوْ جَبَّارٌ، فَقَالَ: أَعْطُوهَا آجَرَ».

وَأُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةٌ فِيهَا سُمٌّ.

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ، وَكَسَاهُ بُرْداً، وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ.

(**بابُ: قَبُولِ الهَدِيَّةِ**) أي: جواز قبولها (**مِنَ المُشْرِكِينَ**) أي: الكفَّار مطلقاً، سواء كانوا أهل ذمَّة أم لا، قال في «الفتح» وغيره: (كأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في ردِّ هديَّة المشرك، وهو ما أخرجه موسى بنُ عقبة عن ابنِ شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجالٍ من أهل العلم: أنَّ عامرَ بن مالك الذي يُدْعَى ملاعبَ الأسنَّة قَدِم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك، فأهدى له فقال: «إنِّي لا أقبل هدية مشركٍ...» الحديث[1]، رجالُه ثقاتٌ إلَّا أنَّه مرسلٌ، ولا يصحُّ وصله.

وما أخرجه أبو داود والترمذيُّ وصحَّحه وغيرُهما عن يزيد بن عبد الله بن[2] عياض قال: أهديتُ للنبيِّ صلى الله عليه وسلم ناقةً فقال: «أسلمتَ؟» قلتُ: لا، قال: «إنِّي نُهيت عن زَبْدِ المشركين»[3])[4]، وهو بفتح الزاي وسكون الموحَّدة والدال مهملة: الرفد والعطاء، يُقال: زَبَده يزبِده -بالكسر-: أعطاه، فأمَّا يزبُدُه

---

(١) «أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة» (ص٧١).

(٢) كذا في النسخ، والذي في «سنن أبي داود» و«جامع الترمذي»: (عن)، وهو الصواب، وذلك أنَّ يزيد هو يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير، أبو العلاء البصريُّ، قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٦٠٢) (٧٧٤٠): (ثقة، من الثانية، مات سنة إحدى عشرة ومئة [١١١هـ] أو قبلها، وكان مولده في خلافة عمر، فوهم من زعم أنَّ له رؤية، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥٦٥) (٤٦٠٥)، وعياضٌ هو الصحابي الجليل عياض بن حِمَار، قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٣٧) (٥٢٧٤): (صحابيٌّ سكن البصرة، وعاش إلى حدود الخمسين، بخ م ٤)، ويُنظَر «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤/ ٦٢٥) (٦١٤٣).

(٣) «سنن أبي داود» كتاب الخراج، باب في الإمام يقبل هدايا المشركين (٣٠٥٧)، «جامع الترمذي» كتاب السير، باب في كراهية هدايا المشركين (١٥٧٧).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٢- ٢٧٣)، ويُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٧).

بالضَّمِّ؛ فهو إطعام الزُّبد، ذكره العينيُّ[1]، وقال في «المصباح»: (زبدتُ الرجل زَبَداً من باب قَتَل: أطعمتُه الزُّبد، ومن باب ضرب: أعطيتُه ومنحتُه، ونُهِيَ عن زَبَد المشركين؛ أي: عن قبول ما يُعطُون)، انتهى[2].

وجمع الطبريُّ بين ما ذُكِر وبين أحاديث الباب الدَّالَّة للجواز بأنَّ الامتناع فيما أُهدِيَ له خاصَّةً، والقبول فيما أُهديَ للمسلمين[3]، ونظر فيه في «الفتح» [٣٨٢/ أ] بأنَّ من جملة أدلَّة الجواز ما وقعت الهديَّة فيه له خاصَّةً، وجمع غيرُ الطبريِّ بأنَّ الامتناع في حقِّ من يريد بهديَّته التودُّد والموالاة، والقَبول في حقِّ من يُرجَى بذلك تأنيسُه وتأليفُه على الإسلام، قال: (وهذا أقوى من الأوَّل)[4]، وقيل: يُحمَل القَبولُ على مَن كان من أهل الكتاب والرَّدُّ على من كان من أهل الأوثان، وقيل: يمتنع ذلك لغيره من الأمراء، فالجواز من خصائصه[5]، ومنهم من ادَّعى نسخ المنع بأحاديث القَبول كالخطَّابيِّ فإنَّه قال: (يُشبه أن يكون هذا الحديثُ منسوخاً؛ لأنَّه قَبِل هديَّةَ غيرِ واحدٍ من المشركين كالمقوقس، فإنَّه أهدى له مارية والبغلة، وأهدى له أُكيدر دُومة، فقبل منهما)[6]، ومنهم من ادَّعى العكسَ فقال: إن أحاديث الجواز منسوخة بأحاديث المنع[7]، وهذان القولان كالقول بالخصوصيَّة ضعيفان؛ إذ النسخ والاختصاص لا يثبتان بالاحتمال[8].

(١) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٧).

(٢) «المصباح المنير» (١/ ٢٥٠) مادة (زبد).

(٣) يُنظَر «تهذيب الآثار» (٢/ ٥٤، ٥٥).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٣).

(٥) هذان القولان احتمالان أوردهما الخطابي في «أعلام الحديث» (٢/ ١٢٨٥- ١٢٨٦).

(٦) يُنظَر «أعلام الحديث» (٢/ ١٢٨٥- ١٢٨٦).

(٧) يُنظَر «إكمال المعلم» (٦/ ١٢٧)، «فتح الباري» (٥/ ٢٧٢- ٢٧٣)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٧، ١٦٩).

(٨) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٢- ٢٧٣)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٧، ١٦٩).

وقال العينيُّ: (وردت أحاديث في هذا الباب كثيرة عن جماعة من الصحابة) منهم جابر[1] وأنسٌ[2] والزبير بن العوام[3] وأبو سعيد الخدريُّ[4] وعائشة[5]، وذكر أحاديثهم؛ فراجعه[6].

(**وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ**) مما وصله المصنف في (البيوع) في (باب شراء المملوك من الحربي)[7] بأبسط ممَّا هنا، وكذلك يأتي موصولاً في (أحاديث الأنبياء)[8] مبسوطاً (**عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ**[9]) أي: الخليل عليه الصلاة والسلام (**بِسَارَةَ**) أي: زوجته أمِّ إسحاق عليه السلام، وهي بسين مهملة فألف فراء خفيفة كما قاله الكرمانيُّ وغيرُه[10]، ولكن نقل عن المناويِّ أنَّ الراء مشددة؛ فليراجع[11]، وكانت من أجمل النساء.

(**فَدَخَلَ قَرْيَةً**) قيل: هي مِصر (**فِيهَا مَلِكٌ**) بكسر اللام (**أَوْ جَبَّارٌ**) بالجيم وتشديد الموحَّدة، شكٌّ من الراوي، وهو عمرو بن امرئ القيس بن سبأ، وكان على مِصر، ذكره السُّهيليُّ[12]، وهو قول ابن هشامٍ في

---

(١) أخرج حديثَه ابنُ عدي في «الكامل في الضعفاء» (٧/ ٢٤٩-٢٥٠) في ترجمة محمد بن عبيد الله العزرمي (١٦٢٢).

(٢) أخرج حديثَه في هدية النجاشيِّ البخاريُّ في «صحيحه» في هذا الباب (٢٦١٥)، ومسلمٌ في «صحيحه» كتاب الفضائل، باب من فضائل سعد بن معاذ رضي الله عنه (٢٤٦٩) (١٢٧).

(٣) كذا قال، والذي في «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٨): (عبد الله بن الزبير)، وأخرج حديثَ عبد الله الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ٤) (١٦١١١).

(٤) أخرج حديثَه ابنُ عدي في «الكامل في الضعفاء» (٦/ ٢٣٨) في ترجمة عمرو بن حكام (١٢٩٨).

(٥) أخرج حديثَها الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢١٣) (٧٣٠٥).

(٦) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٨- ١٦٩).

(٧) «صحيح البخاري» (٢٢١٧).

(٨) «صحيح البخاري» باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥] وقوله: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا لِّلَّهِ﴾ [النحل: ١٢٠] وقوله: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ﴾ [التوبة: ١١٤]، (٣٣٥٨).

(٩) زيد في «اليونينيَّة»: (عليه السلام).

(١٠) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤١)، «اللامع الصبيح» (٨/ ١١٨)، «عمدة القاري» (١٢/ ٣٠).

(١١) ضبط المناوي اسم (سارة) في «فيض القدير» (١/ ٥٣٨) بتشديد الراء ثم قال: (لأنها كانت لبراعة جمالها تسرُّ كلَّ من يراها).

(١٢) يُنظَر «الروض الأُنُف» (١/ ٩١).

«التيجان»[1]، وقيل: اسمه صادوق، حكاه ابن قتيبة، وأنه كان على الأُرْدُنِّ[2]، وقيل غير ذلك، فقيل له: إنَّ ههنا رجلاً معه امرأة من أحسن النساء، فأرسل إليها، فلمَّا دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأُخِذ، فقال: ادعي الله لي ولا أضرُّكِ، فدعت فأطلق، (**فَقَالَ: أَعْطُوهَا آجَرَ**) بهمزة ممدودة وجيم مفتوحة، وفي نسخة: (هاجر)، وهي الأصل، وهي أمُّ إسماعيل عليه الصلاة والسلام، أي: هبة لها لتخدمها؛ لأنه أعظمها أن تخدم نفسها.

تنبيهٌ: حاصل ما ذكره علماء السِّير في هذه القصَّة: أنَّ إبراهيم أقام بالشام مدَّةً فقحطت، فسار إلى مِصرَ ومعه سارة ولوط عليهما السلام، وكان بها جبَّارٌ؛ قيل: هو فرعون، قيل: وهو أول الفراعنة، عاش دهراً طويلاً، وقيل: هو سنان بن علوان، وقيل: سنان بن الأهبوب أخو الضحاك، وقيل: عمرو بن امرئ القيس، وقيل: طويس، وكانت سارة من أجمل النساء، فقيل للجبَّار: إنَّه قَدِم رجلٌ ومعه امرأة من أحسن النساء، فأرسل الجبَّار إلى إبراهيم فقال: ما هذه المرأة منك؟ قال: أختي، وخاف لو قال: امرأتي أن يقتله، فقال له: زيِّنها وأرسلها إليَّ حتى أنظر إليها، فرجع إبراهيم إلى سارة وقال: إنَّ هذا الجبَّار سألني عنك، وأخبرته أنَّك أختي، فلا تكذِّبيني عنده، فإنَّك أختي في الدين، وليس في هذه الأرض مسلم غيري وغيرك وغير لوط.

فأرسلها إبراهيم إلى الجبَّار وقام يصلِّي، فلمَّا دخلت عليه تناولها بيده، فيبست يده إلى صدره، فلمَّا رأى ذلك فرعون أعظم أمرها وقال: اسألي إلهك أن يطلق عنِّي ولا أؤذيك، فقالت سارة: اللهمَّ إن كان صادقاً فأطلق له يده، وقيل: فعل ذلك ثلاث مرَّات، فلمَّا رأى ذلك ردَّها إلى إبراهيم ووهب لها هاجر، فأقبلت إلى إبراهيم، فلمَّا أحسَّ بها انفتل من صلاته فقال: مَهْيَم[3]، فقالت: كفى الله كيد الفاجر، وأخدمني هاجرَ.

---

(١) يُنظَر «التيجان» (ص١٣٨).

(٢) في مطبوع «المعارف» (ص٣٢): (صادوف)، وفي بعض نسخه: (صادوق)، ونصَّ العيني في «عمدة القاري» (١٥/ ٢٤٩) على أنه بالفاء.

(٣) مَهْيَم: كلمة استفهام معناها: ما حالك؟ ما شأنك؟ يُنظَر «الصحاح» (٥/ ٢٠٣٨) و«القاموس المحيط» (ص١١٦١) مادة (مهيم).

وهاجر من ولد هود عليه السلام، كما قال مقاتل، وقال الضحَّاك: كانت بنت ملك مِصر، وكان أبوها ساكناً بمَنْفَ[1]، فغلبه ملكٌ آخرُ، وقيل: غلبه فرعون فقتله، وسبى بنته فاسترقَّها[2].

وأمَّا سارة فهي بنت هاران أخٍ لإبراهيم عليه السلام، وقال ابن كثير: (المشهور أنَّ سارةَ ابنةُ عمِّه هاران أخت لوط عليه السلام كما حكاه السُّهيليُّ[3]، ومنِ ادَّعى أنَّ تزويجَ بنتِ الأخ كان مشهوراً[4] فليس له دليل، ولو فرض أنَّه كان مشروعاً فكان الأنبياء لا يتعاطونه، وقال السُّدِّيُّ: كانت سارةُ بنت ملك حرَّان، آمنت بالخليل عليه السلام، وعابت على قومها عبادة الأوثان، ولمَّا قدم الخليل حرَّان تزوَّجته، وليست بنبيَّة على الصحيح خلافاً لمن زعم نبوَّتها، وكذا مريم وآسية وأم موسى، والله أعلم)[5].

(**وَأُهْدِيَتْ لِلنَّبِيِّ**) وفي بعض الأصول: (إلى النبي) (**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: بخيبر (**شَاةٌ فِيهَا سُمٌّ**) وهي بتثليث السين المهملة، لكن الفتح أفصح[6]، وهذا التعليق ذكره في أثناء هذا الباب موصولاً[7].

ومطابقتُه للترجمة ظاهرةٌ، لكنَّه مبنيٌّ على أنَّ شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يَرِد في شرعنا ما يخالفه[8].

(**وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ**) بالحاء المهملة مصغَّراً، هو عبد الرحمن الساعديُّ الأنصاريُّ[9]: (**أَهْدَى مَلِكُ**) بكسر اللام (**أَيْلَةَ**) بفتح الهمزة وسكون التحتيَّة فلام فهاء تأنيث، بلدة معروفة بساحل البحر في طريق المصريين

(١) مَنف: مدينة الفرعون بمصر، قيل: هي مدينة عين شمس، يُنظَر «معجم البلدان» (٥/ ٢١٣)، «تاج العروس» (٢٤/ ٣٨٥) مادة (منف).

(٢) يُنظَر «الطبقات الكبير» (١/ ٣٢- ٣٣)، «تاريخ الأمم والملوك» (١/ ١٩٤، ٢٩٢- ٢٩٣)، «الروض الأُنُف» (١/ ٩١)، «البداية والنهاية» (١/ ٣٤٧- ٣٥٢)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٦٩- ١٧٠).

(٣) يُنظَر «الروض الأُنُف» (١/ ٨٨).

(٤) ذكر ابن قتيبة في «المعارف» (ص٣١) أنَّ هاران والد سارة أخو سيدنا إبراهيم، فسارة ابنة أخيه.

(٥) يُنظَر «البداية والنهاية» (١/ ٣٤٧).

(٦) يُنظَر «المثلث» لابن السِّيد (٢/ ٤٠٣).

(٧) «صحيح البخاري» (٢٦١٧).

(٨) هذا الكلام في التعليق السابق لا في هذا؛ فليتنبَّه.

(٩) يُنظَر «الإصابة» (٧/ ٨٠) (٩٧٩٨).

الذاهبين إلى مكة، وهي الآن خرابٌ، وإليها تنسب عقبة أيلة، وملكها يُوحَنَّا بن رؤبة[1]، واسم أمِّه العَلْماء؛ بفتح العين [٣٨٢/ ب] وسكون اللام وبالميم ممدوداً، وقوله: (**لِلنَّبِيِّ**) متعلِّق بـ(أهدى) (**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَغْلَةً بَيْضَاءَ**) بالمدِّ، وفي «مسلم» -كما في «التوضيح»- أنَّه عليه السلام كان يوم حنين على بغلة له بيضاء أهداها له فروة بن نفاثة الجُذاميُّ، انتهى[2].

(**وَكَسَاهُ**) بالواو، ولأبي ذرٍّ: (فكساه) بالفاء، ولعلها أولى، والجملة حاليَّة بتقدير (قد)، أو معطوفة، وفاعل الفعل ضمير يعود على النبي صلى الله عليه وسلَّم، ومفعوله يرجع إلى ملك أيلة؛ أي: وكسا النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم ملكَ أيلة (**بُرْداً**) بضمِّ الموحَّدة وسكون الراء، أي: وأرسل النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى ملك أيلة بُرْداً هديَّة كما أهدى هو إليه، (**وَكَتَبَ**) أي: أمر النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أن يُكتَب، وقال في «الفتح»: (وحمله الداوديُّ على ظاهره فوهم)[3] (**لَهُ**) ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ: (إليه) (**بِبَحْرِهِمْ**) أي: مع بحرهم، بموحَّدة فحاء مهملة ساكنة، أي: بلدهم وأرضهم، لا البحر ضد البر، أي: أهله، والمراد أنَّه أقرَّه عليهم بما التزمه من الجزية[4].

ومطابقة هذا التعليق للترجمة ظاهرة.

وسبق لفظ الكتاب في (الزكاة)[5].

***

(١) يُنظَر «معجم البلدان» (١/ ٢٠٢).

(٢) «صحيح مسلم» كتاب الجهاد والسير، باب غزوة حنين (١٧٧٥) (٧٦)، وينظر «التوضيح» (١٦/ ٣٩٢).

(٣) الذي في «الفتح» (٥/ ٢٧٣): (وقوله: «وكتب إليه ببحرهم»؛ أي: ببلدهم، وحمله الداوديُّ على ظاهره فوهم)، فالوهم في تفسير البحر، لا الكاتب؛ فليُتنبَّه.

(٤) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٦٠).

(٥) ولفظه كما ذكر ابن هشام في «سيرته» (٢/ ٥٢٥-٥٢٦) نقلاً عن ابن إسحاق: (بسم الله الرحمن الرحيم: هذه أمنة من الله ومحمَّدٍ النبيِّ رسولِ الله ليحنَّة بن رؤبة وأهل أيلة سفنهم وسيارتهم في البر والبحر: لهم ذمة الله، وذمة محمد النبي، ومن كان معهم من أهل الشام، وأهل اليمن، وأهل البحر، فمن أحدث منهم حدثاً فإنه لا يحول ماله دون نفسه، وإنه طيب لمن أخذه من الناس، وإنه لا يحل أن يمنعوا ماء يردونه، ولا طريقاً يريدونه من برٍّ أو بحر).

٢٦١٥ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُبَّةُ سُنْدُسٍ، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ؛ لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**) أي: المُسنَديُّ قال: (**حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ**) أي: المؤدِّب البغداديُّ[1] قال: (**حَدَّثَنَا شَيْبَانُ**) بفتح الشين المعجمة وسكون التحتيَّة، ابن عبد الرحمن النَّحْويُّ[2] (**عَنْ قَتَادَةَ**) أي: ابن دِعَامة أنَّه قال: (**حَدَّثَنَا أَنَسٌ**) أي: ابن مالك (**رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أُهْدِيَ**) بالبناء للمفعول (**لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُبَّةُ سُنْدُسٍ**) نائب فاعل ومضاف إليه، والسندس: ما رقَّ من الديباج[3]، والديباج: ما غلظ من ثياب الحرير[4]، وكالسندس الإستبرق[5]، وقال ابن التِّين: (الإستبرق أفضل من السندس لأنَّه غليظ الديباج، وكلُّ ما غلظ من الحرير كان أفضل من رقيقه)، وقال الداوديُّ: (الإستبرق غليظ الديباج)[6]، (**وَكَانَ**) أي: النبيُّ عليه الصلاة والسلام (**يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ**) أي: عن استعماله نهي تحريم على الرجال دون النساء[7]، وجملة (وكان... إلى آخره) حاليَّة بتقدير (قد) عند البصريين[8] (**فَعَجِبَ**) بكسر الجيم (**النَّاسُ**) أي: الناظرون إليها (**مِنْهَا**) أي: من تلك الجُبَّة لحسنها، (**فَقَالَ**) أي: النبيُّ

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٦١٤) (٧٩١٤): (ثقةٌ ثبتٌ، من صغار التاسعة، مات سنة سبعٍ ومئتين [٢٠٧هـ]ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٤٠) (٧١٨٤).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٦٩) (٢٨٣٣): (ثقةٌ صاحبُ كتابٍ، يقال: إنَّه منسوبٌ إلى نَحْو؛ بطنٍ من الأزد، لا إلى علم النَّحْو [يُنظَر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/ ٣٠١)]، من السابعة، مات سنة أربعٍ وستِّين [١٦٤هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٩٢) (٢٧٨٤).

(٣) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٤٠٩) مادة (سندس).

(٤) يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٨٦٧) مادة (برق).

(٥) الإستبرق: الديباج الغليظ، يُنظَر «الصحاح» (٤/ ١٤٥٠) مادة (برق)، «لسان العرب» (١٠/ ٥) مادة (استبرق).

(٦) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٣٩٨).

(٧) يُنظَر «البحر الرائق» (٨/ ٢١٥)، «مواهب الجليل» (١/ ٥٠٤)، «نهاية المحتاج» (٢/ ٣٧٣)، «المغني» (١/ ٤٢١).

(٨) وذلك لأنَّ الفعل الماضي لا يجوز أن يكون حالاً عند البصريين إلا إذا كانت معه (قد)، يُنظَر «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» (١/ ٢٠٥).

صلى الله عليه وسلم، زاد المصنِّف في (اللباس): (أتعجبون من هذا؟ قلنا: نعم قال)[1]: (**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ**) يعني نفسه الشريفة (**بِيَدِهِ**) أي: بقدرته[2] (**لَمَنَادِيلُ**) بفتح اللام؛ لأنَّها لام الابتداء، و(مَناديل): بفتح الميم جمع (مِنديل) بكسرها، وهو معروف، (**سَعْدٍ**) بفتح السين المهملة وسكون العين (**ابْنِ مُعَاذٍ**) بضمِّ الميم وبذال معجمة آخره، أي: الأوسي، الصحابي الجليل الذي اهتزَّ عرش الرحمن لموته، وكنيته أبو عمرو[3] كما قال حسَّان رضي الله عنه: [من الطويل]

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعدٍ أَبِي عَمْرو[4]

وقال في «الاستيعاب»: (رُوي أنَّ جبريل عليه السلام نزل في جنازته معتجراً بعمامة من إستبرق)[5].

(**فِي الْجَنَّةِ**) حال (**أَحْسَنُ**) من الحُسن، خبر (لمناديل)، وهو أفعل تفضيل، فالمفضَّل عليه مجرور بـ(مِن) في قوله: (**مِنْ هَذَا**) فلذا استوى فيه المفرد المذكَّر وغيره، وذكَّر (هذا) مع أنَّه إشارة إلى الجبَّة [٣٨٣/ أ] لأنَّها ثوبٌ، قال العينيُّ تبعاً للكرمانيِّ: (وفي الحديث إشارةٌ إلى منزلة سعد في الجنَّة، وأنَّ أدنى ثيابه فيها خير من هذه الجبَّة[6]؛ لأنَّ المناديل في الثياب أدناها؛ لأنَّه معدٌّ للوسخ والامتهان، فغيرُه أفضل منه، وقيل: في قوله: «لَمناديل سعدٍ» ضربُ المثال بالمناديل التي تُمسَح بها الأيدي ويُنفَض بها الغبار ويُتَّخَذ لفافة لجيِّد الثياب،

---

(١) «صحيح البخاري» باب مسِّ الحرير من غير لبس (٥٨٣٦).

(٢) قال القَسطلَّاني في «الإرشاد» (١/ ٩٦) في غير هذا الموضع: («بيده»؛ أي: بقدرته، أو هو من المتشابه المفوَّض علمه إلى الله، والأوَّل أعلم، والثاني أسلم).

(٣) يُنظَر «الإصابة» (٣/ ٧٠) (٣٢١٢).

(٤) البيت منسوبٌ لحسَّان رضي الله عنه في «الكامل في الأدب» (٤/ ٨٦) و«أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» (١/ ١٣٦) و«التصريح بمضمون التوضيح» (١/ ١٣٤)، وفي «شرح الأشموني» (١/ ١١١) بلا نسبة، ولم أقف عليه في «ديوان حسَّان».

(٥) «الاستيعاب» (ص٢٧٩) (٨٩٢)، ويُنظَر «الإصابة» (٣/ ٧٠) (٣٢١٢)، وأخرج ابنُ أبي شيبة في «العرش» (ص٤٢٢) (٥١) والبيهقيُّ في «دلائل النبوَّة» (٤/ ٢٩) من حديث معاذ بن رفاعة الزُّرَقي قال: (حدَّثَنا مَن شئتُ مِن رجال قومي: أنَّ جبريلَ أتى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم حين قُبِض سعد بن معاذ من جوف الليل معتجراً بعمامة من إستبرق فقال: يا محمد؛ مَن هذا الميت الذي فتحت له أبواب السماء واهتزَّ له العرش؟ فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم سريعاً يجرُّ ثوبه إلى سعد فوجده قد مات).

(٦) في (ج): (الجنة)، وهو تصحيف.

فكانت كالخادم، والثياب كالمخدوم، فإذا كانت المناديل أفضلَ من هذه الثياب -أعني: جبَّة السُّندس- دلَّ على عظم عطايا الربِّ جل جلاله، قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، ولعلَّ وجه تخصيص سعدٍ بالذِّكر أنَّ مناديله كانت من جنس ذلك الثوب لوناً ونحوه، أو كان الوقت يقتضي استمالة سعد، أو كان اللامسون المتعجِّبون من الأنصار فقال: مَناديل سيِّدكم خيرٌ منها، أو كان سعد يحبُّ ذلك الجنس)، انتهى[1]؛ فليتأمَّل.

***

٢٦١٦ ـ وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: إِنَّ أُكَيْدِرَ دُومَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(**وَقَالَ سَعِيدٌ**) بتحتيَّة ساكنة بعد العين المكسورة، أي: ابن أبي عروبة، فيما وصله الإمام[2] أحمدُ عن رَوح عنه، لكن قال فيه: (جبَّة سندس أو ديباج، شكَّ سعيدٌ)[3]، قاله في «الفتح»[4]، (**عَنْ قَتَادَةَ**) بفتح القاف؛ أي: ابن دِعامة؛ بكسر الدال المهملة، (**عَنْ أَنَسٍ**) أي: ابن مالك رضي الله عنه (**إِنَّ أُكَيْدِرَ**) بضمِّ الهمزة وفتح الكاف وكسر الدال المهملة مصغَّر أكدر، أي: ابن عبد الملك بن عبد الجِنِّ؛ بكسر الجيم وتشديد النون[5]، وكان نصرانيّاً، أسره خالد بن الوليد لمَّا أرسله النبيُّ صلى الله عليه وسلم في سريَّة، وقتل أخاه حسَّان، وقَدِم به إلى المدينة، فصالحه النبيُّ صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه[6]، واختلفوا في إسلامه[7]؛ فقد ذكر

(١) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٠)، ويُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٢).

(٢) (الإمام): مثبت من (ج).

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٢٠٦) (١٣١٤٨).

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٣).

(٥) يُنظَر «جمهرة أنساب العرب» (ص١٧٦).

(٦) يُنظَر «سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٢٦).

(٧) قال ابن الأثير في «أُسْد الغابة» (١/ ١٣٥) (٢٢٠): (أمَّا سريَّة خالد فصحيح، وإنما أهدى لرسول اللهَّ صلى الله عليه وسلم وصالحه ولم يُسلِم، وهذا لا اختلاف بين أهل السير فيه، ومَن قال: إنَّه أسلم؛ فقد أخطأ خطأً ظاهراً)، ويُنظَر «الإصابة» (١/ ٣٧٨) (٥٤٩).

البلاذُريُّ أنَّه لَمَّا قَدِم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم وعاد إلى قومه، فلمَّا تُوُفِّيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدَّ، فلمَّا سار خالد من العراق إلى الشام قتله[1].

وقوله: (**دُومَةَ**) مضاف إليه ممنوع من الصرف، بضمِّ الدال المهملة -والمحدِّثون يفتحونها- فواو ساكنة فميم فتاء تأنيث، وهي دومة الجندل: مدينة بقرب تبوك بها نخيل وزرع على عشر مراحل من المدينة وثمانية[2] مراحل من دمشق[3]، وقال في «المصباح»: (دومة الجندل: حصنٌ بين مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وبين الشام، وهو أقرب إلى الشام، وهو الفصل بين الشام وبين العراق، ودالُه مضمومةٌ، والمحدِّثون يفتحونها، قال ابن دُرَيد: الفتح خطأ[4]، ويؤيِّد الضمَّ قولُ بعضِهم: سُمِّيَت باسم دُومى بن إسماعيل عليه الصلاة والسلام[5]، لأنَّه نزلها وسكنها، وهو مضبوطٌ بالضَّمَّ لكن غُيِّر، وقيل: دومة، والدَّوم بالفتح: شجر المُقْل)[6].

(**أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: حلَّة، كما صرح به في «مسلم»[7] كما مرَّ[8]، وبه تظهر مطابقة الحديث للترجمة، وقيل: مراد المصنِّف بيان مَن أهدى، فتحصل المطابقة في الجملة، وفي «الفتح»: (وروى

---

(١) يُنظَر «فتوح البلدان» (ص٦٨-٧٠)، قال ابن الأثير في «أُسْد الغابة» (١/ ١٣٥) (٢٢٠) بعد ذكر قول البلاذُريِّ: (وعلى هذا القول أيضاً فلا ينبغي أن يُذكَر في الصحابة، وإلا فيُذكَر كل مَن أسلم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ارتدَّ).

(٢) كذا، والصواب: ثماني، لأنَّ المعدودَ (مراحل، مفرده: مرحلة) مؤنَّثٌ، والعدد (ثمان) يخالف معدوده في التذكير والتأنيث.

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٣)، وقال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٢/ ٤٨٧): (هي على سبع مراحل من دمشق).

(٤) «جمهرة اللغة» (٢/ ٦٨٤)، «الاشتقاق» (ص١٤٦).

(٥) قال ابن دريد في «الاشتقاق» (ص١٤٦): (سمِّيت بدوم بن إسماعيل بن إبراهيم، وقال الزَّجَّاجيُّ: دومان بن إسماعيل، وقيل: كان لإسماعيل ولد اسمه دما، ولعله مُغيَّر منه، وقال ابن الكلبيِّ: دوماء بن إسماعيل).

(٦) «المصباح المنير» (١/ ٢٠٤) مادة (دوم).

(٧) «صحيح مسلم» كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل وإباحته للنساء وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (٢٠٧١) (١٨).

(٨) يُنظَر ما تقدم (ص٣٧٦).

أبو يعلى بإسنادٍ قويٍّ من حديث قيس بن النُّعمان: أنَّه لَمَّا قَدِم المدينة أخرج قَباء من ديباجٍ منسوجاً بالذهب فردَّه)[1].

***

٢٦١٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا، فَجِيءَ بِهَا، فَقِيلَ: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ قَالَ: «لَا»، فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ**) أي: الحَجَبيُّ[2] قال: [٣٨٣/ ب] (**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ**) أي: الهُجيميُّ؛ بضمِّ الهاء[3] قال: (**حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج (**عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ**) أي: ابن[4] أنس بن مالك الأنصاري (**عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ يَهُودِيَّةً**) اسمها زينب بنت الحارث أخت مرحب زوجة سلَّام بن مشكم، وقيل: زينب بنت أخي مرحب، ذكره في «المصابيح»[5]، قال في «الفتح»: (واختُلف في إسلامها كما يأتي)[6].

---

(١) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤)، والحديث أخرجه أبو يعلى كما في «المطالب العالية» (١٠/ ٣٤١-٣٤٢) (٢٢٣٧)، ولم أقف عليه في المطبوع من «مسند أبي يعلى».

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣١٢) (٣٤٤٩): (ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمانٍ وعشرين، وقيل: سنة سبع [٢٢٧هـ]، خ س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٤٦) (٣٤٠٠)، وفي (ج): (الجمحي)، وهو تحريف.

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٨٧) (١٦١٩): (ثقةٌ ثبتٌ، من الثامنة، مات سنة ستٍّ وثمانين [١٨٦هـ]، ومولده سنة عشرين [١٢٠هـ]، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٥) (١٥٩٨).

(٤) في (أ): (أي)، وهو تحريف.

(٥) يُنظَر «مصابيح الجامع» (٦/ ١٥)، قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٥٦٩): (وقع في «سنن أبي داود» [كتاب الديات، باب فيمن سقى رجلا سماً أو أطعمه فمات أيقاد منه؟ عقب الحديث (٤٥٠٩)]: أخت مرحب، وبه جزم السُّهَيليُّ [«الروض الأُنُف» (٦/ ٥٧١)]، وعند البيهقيِّ في «الدلائل» [٤/ ٢٦٣]: بنت أخي مرحب).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤)، وقال في موضعٍ آخر (٧/ ٥٦٩) الحديث (٤٢٤٩): (وروى عبد الرزاق في «مصنفه» [(٦/ ٦٦) (١٠٠١٩)] عن مَعْمر عن الزهري... قال الزهريُّ: فأسلمت فتركها، قال مَعْمَر: والناس يقولون: قتلها، وأخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بأسانيد متعددة له هذه القصة مطولة وفي آخره قال: فدفعها إلى ولاة بشر بن البراء فقتلوها، قال الواقديُّ: وهو الثبت [«طبقات ابن سعد» (٢/ ١٠٢)]... قال البيهقيُّ [«دلائل النبوة» (٤/ ٢٦٢)]: يحتمل

(**أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَيْبَرَ**[1] **بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ**) على سبيل الهديَّة، وبه تظهر المطابقة، وأكثرت من السمِّ في الذراع لما علمت أنَّه يحبُّها (**فَأَكَلَ**) أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلم (**مِنْهَا**) أي: من الشاة المسمومة، وكان معه بشر بن البراء وجماعة، فقال لهم: «أمسكوا فإنَّها مسمومة»[2]، وعند مسلمٍ وأحمدَ: (فأكل منه، فقال: «إنها جعلت فيه سماً»)[3]، وزاد مسلمٌ بعد (فجيء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم): (فسألها عن ذلك فقالت: أردت لأقتلك، قال: «ما كان الله ليسلِّطك عليَّ»)[4].

ورُوِيَ -كما في «ابن الملقِّن»- أنَّه عليه السلام قال لها: «ما حملكِ على هذا؟» قالت: إن كنت نبيّاً لم يضرَّك، وإن كنت كاذباً استراح الناس منك[5]، وجاء: «ما زالت أكلة خيبر تعاودني، فهذا أوان انقطاع أبهري»[6]، والأبهر: نياط القلب، وهو العرق الذي يتعلق بالقلب، فإذا انقطع مات صاحبه[7]، فجمع الله لنبيِّه بين الرسالة والشهادة، انتهى[8].

أن يكون تركها أوَّلاً ثم لَمَّا مات بشر بن البراء من الأكلة قتلها، وبذلك أجاب السُّهيليُّ [«الروض الأنف» (٦/ ٥٧١)] وزاد: أنه كان تركها لأنه كان لا ينتقم لنفسه، ثم قتلها ببشر قصاصاً، قلت: ويحتمل أن يكون تركها لكونها أسلمت، وإنما أخَّر قتلها حتى مات بشر لأنَّ بموته تحقَّق وجوب القصاص بشرطه... ولم ينفرد الزهريُّ بدعواه أنَّها أسلمت، فقد جزم بذلك سليمان التيميُّ في «مغازيه»).

(١) (في خيبر): ليس في «اليونينية».

(٢) يُنظَر «سيرة ابن هشام» (٢/ ٣٣٧-٣٣٨)، «البداية والنهاية» (٤/ ٢٠٩).

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٢١٨) (١٣٢٨٥)، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في «صحيح مسلم».

(٤) «صحيح مسلم» كتاب السلام، باب السم (٢١٩٠) (٤٥).

(٥) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب الجزية والموادعة، باب إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يُعفى عنهم (٣١٦٩).

(٦) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب المغازي، باب مرض النبيِّ صلى الله عليه وسلم ووفاته (٤٤٢٩).

(٧) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (١/ ١٨) مادة (أبهر)، «لسان العرب» (٤/ ٨١) مادة (بهر).

(٨) يُنظَر «التوضيح» (١٦/ ٣٩٩).

(**فَجِيءَ بِهَا**) أي: باليهوديَّة، فاعترفت، (**فَقِيلَ**) أي: فقال بعض الصحابة للنبيِّ (**أَلَا نَقْتُلُهَا**) بالنون، وفي بعض الأصول بالفوقيَّة[1]، ولفظ الإمام[2] أحمدَ ومسلمٍ: (فقالوا: يا رسول الله ألا تقتلها)[3] (**فَقَالَ**)[4] أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلم: (**لَا**) أي: لأنَّه كان لا ينتقم لنفسه، ثمَّ مات بشرٌ فقتلها به قصاصاً، (**فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا**) أي: تلك الأكلة (**فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) و(لَهَوات): بفتح اللام والهاء، جمع (لَهَاة) بفتحها[5]، وهي سقف الفم، وقيل: اللحمة المشرفة على الحلق المعلَّقة في سقفه، وقيل: ما يبدو من الفم عند التبسُّم[6]، وعبارة «المصباح»: (اللَّهاة: اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى الفم، والجمع: لَهًى ولَهَيات، مثل حَصَاة وحَصًى وحَصَيات، ولَهوات أيضاً على الأصل) انتهت[7].

ومراد أنسٍ –كما قال القرطبيُّ– أنَّه عليه السلام كان يعتريه المرض من تلك الأكلة أحياناً، ويحتمل أنَّه كان يعرف ذلك في اللهوات بتغيُّر لونها، أو بنتوء فيها، أو تحقير[8].

***

٢٦١٨ ـ حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَمِئَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟» فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَعُجِنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌّ طَوِيلٌ بِغَنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْعاً أَمْ عَطِيَّةً؟» -أَوْ قَالَ: «أَمْ هِبَةً»- قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً، فَصُنِعَتْ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يُشْوَى، وَايْمُ اللهِ؛ مَا فِي الثَّلَاثِينَ

(١) وهي نسخة في هامش نسخة لـ«صحيح البخاري» مقروءة على العراقيِّ (ق١٣٢/ ب).

(٢) (الإمام): مثبت من (ج).

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٣/ ٢١٨) (١٣٢٨٥) لكنه في «المسند» بالنون، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في «صحيح مسلم».

(٤) في «اليونينية»: (قال).

(٥) (بفتحها): ليس في (ج).

(٦) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٢٨٤) «لسان العرب» (١٥/ ٢٦١-٢٦٢) مادة (لهو)، «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤).

(٧) «المصباح المنير» (٢/ ٥٥٩) مادة (لهو).

(٨) كذا في النسخ، والذي في «المفهم» (٥/ ٥٥٧): (أو تحفير)، وهو الصواب.

وَالْمِئَةِ إِلَّا قَدْ حَزَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ حُزَّةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِداً أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِباً خَبَأَ لَهُ، فَجَعَلَ مِنْهَا قَصْعَتَيْنِ، فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا، فَفَضَلَتِ الْقَصْعَتَانِ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْبَعِيرِ، أَوْ كَمَا قَالَ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**) بضمِّ النون، هو محمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ(١) قال: (**حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ**) بكسر الميم الثانية (**ابْنُ سُلَيْمَانَ**(٢) **عَنْ أَبِيهِ**) أي: سليمان بن طَرخان -بفتح الطاء المهملة وسكون الراء وبالخاء المعجمة- التيمي البصري(٣)، (**عَنْ أَبِي عُثْمَانَ**) هو عبد الرحمن بن ملٍّ؛ بتثليث الميم وتشديد اللام(٤)، أي: النَّهْدي؛ بفتح النون وسكون الهاء وبالدال المهملة، مخضرم، مشهور بكنيته، الكوفيُّ وسكن البَصرة، قال العينيُّ: (أدرك الجاهليةَ وأسلم على عهد النبيِّ صلى الله عليه وسلم وصدَّق إليه ولم يَرَه، مات سنة إحدى وثمانين بالبصرة وهو ابن أربعين ومئة سنة) انتهى(٥)، وقيل: عاش مئة وثلاثين سنة(٦).

(**عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ**(٧)): أي: الصِّدِّيق رضي الله عنهما، قال في «الفتح»: (والإسناد كلُّه بصريُّون إلا الصحابيَّ)(٨) (**قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَمِئَةً**) أي: شخصاً (**فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: مخاطباً لعبد الرحمن(٩): (**هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟ فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ**) عطف

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٠٢) (٦٢٢٦): (ثقةٌ ثبتٌ، تغيَّر في آخر عمره، من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث -أو أربع- وعشرين [٢٢٣هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٨٧) (٥٥٤٧).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٣٩) (٦٧٨٥): (ثقةٌ، من كبار التاسعة، مات سنة سبعٍ وثمانين [١٨٧هـ] وقد جاوز الثمانين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٥٠) (٦٠٨٠).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٥٢) (٢٥٧٥): (ثقةٌ عابدٌ، من الرابعة، مات سنة ثلاثٍ وأربعين [١٤٣هـ] وهو ابن سبع وتسعين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥) (٢٥٣١).

(٤) قال النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (١/ ٧٣): (ويُقال: مِلْء؛ بكسر الميم وإسكان اللام وبعدها همزة).

(٥) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٢).

(٦) يُنظَر «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٢٤) (٣٩٦٨)، وقال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٣٥١) (٤٠١٧): (من كبار الثانية، ثقة ثبت عابد، مات سنة خمس وتسعين [٩٥هـ] وقيل بعدها، وعاش مئة وثلاثين سنة، وقيل أكثر، ع).

(٧) زيد في «اليونينية»: (رضي الله عنهما).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤).

(٩) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٦١).

على (صاع)، لا على طعام، وضميره يعود على الصاع[1]، (**فَعُجِنَ**) بالبناء للمجهول، أي: الصاع، (**ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ**) قال في «الفتح»: (لم أقف على اسمه [٣٨٤/ أ] ولا على اسم صاحب الصاع) انتهى[2]، **وأقول**: ولم أقف على اسم[3] العاجن.

(**مُشْعَانٌّ**) بضمِّ الميم -قال الكرمانيُّ: (وفي بعضها بكسر الميم)[4]- وسكون الشين المعجمة وبالعين المهملة فألف فنون مشدَّدة، ويأتي للمصنِّف تفسيرُه آخرَ الباب من رواية المستملي، كذا في «الفتح»[5]، وهو موجود كما قال في بعض الأصول، ووقع في بعضٍ آخر هناك[6] زيادة على قوله هنا: (مُشعانٌّ: طويل): (جدّاً فوق الطول)، انتهى، وهي والاشعينان: تفرُّق في الشعر، قاله الشيخ أبو ذرٍّ، والذي رأيته في أكثرها تفسيره هنا، وعلى ذلك شرح القَسطلَّانيُّ[7].

قوله: (**طَوِيلٌ**) تفسير لمُشعان، زاد المستملي: (جدّاً فوق الطول)، قال في «الفتح»: (وزاد غيره: مع إفراط الطول، شعث الرأس، وتقدَّم[8]، وكأنَّه أقوى؛ لأنَّه سيأتي في «الأطعمة» من وجهٍ آخَرَ بلفظ: «مُشعان طويل»[9]) قال: (ويحتمل أنَّ قوله: «طويل» تفسير المُشعان، وقال القزَّاز: المُشعان الحافي الثائر الرأس) انتهى[10]، وقال في «القاموس»: (الشَّعَن محرَّكة: ما تناثر من ورق العشب بعد يُبْسِه، وأشعَنَ: ناصَى عدوَّه،

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤).

(٣) (اسم): في (ب، ج).

(٤) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٣).

(٥) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤).

(٦) في (ب، ج): (هنا).

(٧) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٦١).

(٨) تقدَّم في كتاب البيوع، باب الشراء والبيع من المشركين وأهل الحرب (٢٢١٦)، يُنظَر «فتح الباري» (٤/ ٤٧٩).

(٩) «صحيح البخاري» باب من أكل حتى شبع (٥٣٨٢) عن موسى بن إسماعيل عن المعتمر به.

(١٠) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤).

وشعرٌ مَشعونٌ: مُشَعَّث، واشْعانَّ شعرُه اشعِيناناً، فهو مُشْعانٌّ الرأسِ: ثائرُه أشعثُه، ومجنونٌ مَشعونٌ: إتباع) انتهى[1].

وقوله: (**بِغَنَمٍ**) متعلق بـ(جاء) (**يَسُوقُهَا**) صفة (غنم) (**فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: لذلك الرَّجل: (**بَيْعاً**) بالنَّصب على المصدريَّة بتقدير: أتبيع الغنم بيعاً، وقيل: على الحالية؛ أي[2]: أتدفعها بائعاً؟[3] وزاد في «التنقيح» الرفع فقال: (ويجوز الرفع على تقدير: أهذه) انتهى[4]، **وفيه**: أنَّ الرَّسم في (بيعاً) بالألف لا يساعده، ويجري الوجهان في قوله: (**أَمْ عَطِيَّةً، أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةً**) عطف على (فقال: بيعاً) شكَّ الراوي في أنَّ النَّبيِّ عليه السلام قال: «أم عطية» أو قال: «هبة».

(**قَالَ**) أي: الرجل المشرك: (**لَا**) أي: ليس هبة (**بَلْ بَيْعٌ**) أي: مبيع بالرَّفع، خبر لمحذوف، وسمَّاها مبيعاً باعتبار ما يؤول (**فَاشْتَرَى**) أي: النَّبي عليه الصلاة والسلام (**مِنْهُ**) أي: من المشرك، ويحتمل من الغنم على تأويلها بمذكَّر، وقد يدلُّ لهذا الاحتمال رواية الكُشميهنيِّ: (منها) (**شَاةً فَصُنِعَتْ**) بضمِّ الصاد المهملة؛ أي: الشاة؛ أي: فذبحت (**وَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَوَادِ الْبَطْنِ**) أي: من الشاة، وهو كبدها، قاله النوويُّ[5]، وقال الكرماني: (كلُّ ما في البطن من كبد وغيرها)[6]، لكن الأوَّل أبلغ في المعجزة[7] (**أَنْ يُشْوَى**) بسكون الشين المعجمة، مبنيٌّ للمفعول.

(١) «القاموس المحيط» (ص١٢٠٩) مادة (شعن).

(٢) (أي): ليس في (ج).

(٣) يُنظَر «اللامع الصبيح» (٨/ ١٢٢).

(٤) «التنقيح» (٢/ ٤٩٦).

(٥) يُنظَر «المنهاج شرح مسلم» (١٤/ ١٦).

(٦) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٤).

(٧) يُنظَر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٦٢).

(**وَايْمُ اللهِ**) بهمز الوصل، قَسَم[1]، مبتدأ وخبره محذوف، وتقدم فيه لغات[2] (**مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِئَةِ**) أي: الذين كانوا معه عليه السلام (**إِلَّا وَقَدْ**[3] **حَزَّ**) بفتح الحاء المهملة، وتشديد الزاي؛ أي: قطع، وقال الكرمانيُّ ومَن تبعه: (وفي بعضها: جزَّه بفتح الجيم) انتهى[4].

(**النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ**) أي: لأحد المقدَّر (**حُزَّةً**) بضمِّ الحاء المهملة، أي: قطعة[5]، وقال الكرمانيُّ: (وفي بعضها بفتح الجيم)[6] (**مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا**) قال في «القاموس»: (الحُزَّة بالضمِّ: قطعةٌ من اللحم قُطِعت طولاً، أو خاصٌّ بالكبد)[7]، (**إِنْ كَانَ**) أي: أحدهم (**شَاهِداً**) أي: حاضراً (**أَعْطَاهَا إِيَّاهُ**) ظاهره أنَّه باشر ذلك بنفسه الشريفة ويحتمل أنه أمر به، قال في «الفتح»: (هو من القلب، وأصله: أعطاه إياها)[8]، واعترضه العينيُّ فقال: (لا حاجة لدعوى القلب، بل العبارتان سواء؛ لأنَّ ضمير «أعطاها» للحُزَّة، وضمير «إياه» للشاهد)، انتهى[9].

وفيه: أنَّ المفعول الأوَّل في باب (أعطى) فاعلٌ معنًى، فالحقُّ ما قاله في «الفتح»؛ فافهم.

---

(١) (قسم): ليس في (ج).

(٢) قال الجوهريُّ في «الصحاح» (٦/ ٢٢٢١-٢٢٢٢) مادة (يمن): (**اَيمُنُ الله**: اسمٌ وضع للقسم... وألفه ألف وصل عند أكثر النَّحْويين... وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: **لَيُمن الله**، فتذهب الألف في الوصل... وربَّما حذفوا منه النون فقالوا: **اَيم الله وايم الله** أيضاً بكسر الهمزة، وربَّما حذفوا منه الياء فقالوا: **اَم الله**، وربَّما أبقَوا الميم وحدها مضمومة قالوا: **مُ الله**، ثم يكسرونها لأنَّها صارت حرفاً واحداً، فيشبِّهونها بالباء، فيقولون: **مِ الله**، وربَّما قالوا: **مُنُ الله**؛ بضمِّ الميم والنون، **ومَنَ الله**؛ بفتحهما، **ومِنِ الله**؛ بكسرهما)، وزاد في «القاموس المحيط» (ص١٢٤١) مادة (يمن): إِيمن الله، وهَيم الله، وإِم الله، وأُم الله، ومُنِ الله، ولَيْمُ الله، مَ الله، ويُنظر «الفيض الجاري» (١/ ١٠٠١- ١٠٠٢).

(٣) في «اليونينية»: (قد).

(٤) قول الكرمانيِّ هذا في قوله: (حُزَّة)، وسيأتي قريباً، يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٤).

(٥) يُنظَر «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٣٧٧) «لسان العرب» (٥/ ٣٣٤) مادة (حزز).

(٦) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٤).

(٧) «القاموس المحيط» (ص٥٠٨) مادة (حزز).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٤).

(٩) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٢)، وذكر هذا الاعتراض في «الانتقاض» (٢/ ١٨٤) ولم يتعقَّبه.

(**وَإِنْ كَانَ غَائِباً خَبَأَ لَهُ**) بتخفيف الموحَّدة وبالهمزة، ولا ينبغي تشديدها، قال في «المصباح»: (خَبَأْتُ الشيءَ خبأ مهموز، من باب «نَفَعَ»: سترتُه، ومنه الخابية، لكن ترك الهمزة تخفيفاً لكثرةِ الاستعمال، وربَّما هُمِزت على الأصل، وخبأتُه: حفظتُه، والتشديد تكثيرٌ ومبالغة) انتهى[1].

(**فَجَعَلَ**) أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلم (**مِنْهَا**) [٣٨٤/ ب] أي: من الشاة (**قَصْعَتَيْنِ**) تثنية (قَصْعة) بفتح القاف وسكون الصاد المهملة.

قال في «القاموس»: (القَصعة: الصحفة، والجمع: قَصَعات، محرَّكة، وكعِنَب وجِبَال، والقُصَيعة كجُهَينة: تصغيرها، وقريتان بمِصرَ؛ إحداهما بالشرقيَّة[2]، والأخرى بالسَّمَنُّوديَّة[3])[4]، وقال في (الصحفة): (معروفة، وأعظمُ القصاع: الجَفْنَة[5] ثمَّ المليكة[6] ثمَّ الصحفة[7]) انتهى[8]، (**فَأَكَلُوا**) أي: الثلاثون والمئة (**مِنْهَا**) أي: من الشاة، وسقط (منها) من كثير من النسخ[9]، ولو كانت بلفظ (منهما) بالتثنية ليرجع إلى القصعتين لكان ظاهراً (**أَجْمَعُونَ**) تأكيد للضمير الذي في (أكلوا)، أي: أكلوا من القصعَتَين مجتمعين عليهما، فيكون فيه معجزةٌ أخرى؛ لكونهما وسعتا أيدي القوم كلهم، أو المراد أنَّهم أكلوا منهما في الجملة أعم من الاجتماع والافتراق، (**وَشَبِعْنَا، فَفَضَلَتِ الْقَصْعَتَانِ، فَحَمَلْنَاهُ**) أي: الطعام الذي فضل، وفي رواية المصنِّف في

(١) «المصباح المنير» (١/ ١٦٣) مادة (خبأ).

(٢) الشرقية: كورة في جنوبي مصر، يُنظَر «معجم البلدان» (٣/ ٣٣٧).

(٣) سَمَنُّود: بلدٌ من نواحي مِصر جهة دمياط، على ضفة النيل، يُنظَر «معجم البلدان» (٣/ ٢٥٤).

(٤) «القاموس المحيط» (ص٧٥١) مادة (قصع).

(٥) زيد في «القاموس»: (ثم الصحفة).

(٦) كذا في النسخ، في «القاموس»: (المئكلة)، وهو الصواب.

(٧) كذا في النسخ، وفي «القاموس»: (الصحيفة)، وهو الصواب.

(٨) «القاموس المحيط» (ص٨٢٦) مادة (صحف)، وقال الجوهريُّ في «الصحاح» (٦/ ٧٥) مادة (صحف): (قال الكسائيُّ: أعظم القصاع الجَفنة، ثمَّ القَصْعة تليها تشبع العشرة، ثمَّ الصَّحْفَة تشبع الخمسة، ثمَّ المِئْكَلة تشبع الرجلين والثلاثة، ثمَّ الصُّحَيفة تشبع الرجل).

(٩) وسقط من «اليونينية».

(الأطعمة): (وفَضَل في القصعَتَين)[1]، ولغير أبي ذرٍّ: (فحملنا) بإسقاط ضمير المفعول (**عَلَى الْبَعِيرِ، أَوْ كَمَا قَالَ**) شكٌّ من الراوي.

وفي الحديث معجزة تكثير سواد البطن حتى وسع هذا العدد، وتكثير الصاع ولحم الشاة حتى أشبعهم أجمعين وفضَلَت منه فضلةٌ حملوها لعدم حاجة أحدٍ إليها، فهما معجزتان كما نقله الكرمانيُّ عنهم[2]، لكن[3] قال العينيُّ: (فيه أربع معجزاتٍ: تكثير الصاع وتكثير سواد البطن واتِّساع القصعتَين ليمكن أيادي هذا العدد، والرابعة: الفضلة التي فضلت بعد شبعهم) انتهى[4].

وهذا الحديث مضى مختصراً في (البيع)[5]، ويأتي في (الأطعمة)[6] إن شاء الله تعالى.

وفيه: جواز قبول هدية المشركين؛ لأنَّه سأل المشرك هل يبيع أو يهدي، فلو لم يكن قَبول هديَّته جائزاً لم يسأله عنها، وبه تحصل المطابقة، فليُتأمَّل.

قال في «الفتح»: (وفيه فساد قول من حمل ردَّ الهدية على الوثنيِّ دون الكتابيِّ؛ لأنَّ هذا الأعرابيَّ كان وثنيّاً، وفيه: المواساة عند الضرورة، وظهور البركة في الاجتماع على الطعام، والقَسَم لتأكيد الخبر وإن كان المُخبِر صادقاً[7]، ومعجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجمع المذكور وفضل منه فضلة) قال في «الفتح»: (ولم أرَ هذه القصَّة إلا من حديث عبد الرحمن) قال: (وقد ورد

(١) «صحيح البخاري» باب مَن أكل حتى شبع (٥٣٨٢).

(٢) يُنظَر «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٤).

(٣) (لكن): ليس في (ج).

(٤) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٢).

(٥) «صحيح البخاري» باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الكتاب (٢٢١٦).

(٦) «صحيح البخاري» باب مَن أكل حتى شبع (٥٣٨٢).

(٧) وذلك لقول عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه: (**وايم الله** ما في الثلاثين والمئة إلَّا قد حز النبي صلى الله عليه وسلم له حزة من سواد بطنها).

تكثيرُ الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وسيأتي إن شاء الله في «علامات النبوة»[1]) انتهى[2].

واعترض العينيُّ قولَه: (وفيه فساد...) إلى آخره فقال: (هذا الحديث ليس فيه شيءٌ يدلُّ على أنَّه كان وثنيّاً، فإن قال: عُلِم ذلك من الخارج؛ فعليه البيان) انتهى[3]، **وفيه**: أنَّ صاحب «الفتح» ثقة فلا يُرَدُّ عليه إلَّا بمتيقَّن؛ فتدبَّر.

***

(١) سيأتي حديثُ أنسٍ رضي الله عنه (٣٥٧٨) وحديثُ عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما (٣٥٨١).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٥).

(٣) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٢)، وذكر هذا الاعتراض في «الانتقاض» (٢/ ١٨٤) ولم يتعقَّبه.

٢٩ ـ بابُ: الهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ

وَقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ٨].

(بابُ الهَدِيَّةِ) أي: جوازها (لِلْمُشْرِكِينَ) أي: إذا كانوا نحو مَحْرَم لِمَا يأتي.

(وَقَوْلِ الله تَعَالَى) أي: في سورة الممتحنة، وفي بعض النسخ: (وقول الله عزَّ وجلَّ): (﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾) وقع في نسخ ذكر الآية بكمالها، قال في «الفتح»: (هي رواية أبوي ذرٍّ والوقت، وساقها الباقون إلى قوله: ﴿وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾)[1] ومفهوم الآية أنَّ الله تعالى لم ينهنَا عن البرِّ والإحسان إلى مَن لم يقاتلْنا من المشركين ولم يخرجونا من ديارنا، وإنَّما نهانا عن موادَّة مَن خالف في ذلك، فـ﴿أَن تَبَرُّوهُمْ﴾ في تأويل مصدر بدل من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ قال في «الفتح»: (والمرادُ منها بيانُ مَن يجوز برُّه منهم، وأنَّ الهديَّة للمشرك إثباتاً ونفياً ليس على الإطلاق، ومن هذا قولُه تعالى: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾... الآية [لقمان: ١٥]، ثمَّ البرُّ والصِّلَة والإحسان لا يستلزم التحابب والتوادد المنهيَّ عنه [٣٨٥/ أ] في قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾... الآية [المجادلة: ٢٢]، فإنَّها عامَّةٌ في حقِّ مَن قاتل ومَن لم يُقاتِل) انتهى[2].

والمعنى: لا ينهاكم الله عن الإحسان إلى الكفَّار الذين لم يقاتلوكم في الدِّين ولم يخرجوكم من دياركم، وهم كما قال ابن كثير: (النساء والضَّعَفة منهم)[3]، واختلف المفسِّرون في سبب نزول هذه الآية، فقال الطبريُّ: نزلت في قتيلة امرأة أبي بكر أم بنته أسماء، فإنَّه كان طلَّقها في الجاهليَّة، فقدِمَت على بنتها أسماء منه[4]، فأهدت لها قرطاً وأشياء غيره، فكرهت قبولها حتى ذكرته لرسول الله صلى الله عليه وسلم،

(١) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٥).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٥-٢٧٦).

(٣) يُنظَر «تفسير ابن كثير» (٨/ ٩٠).

(٤) يعني: من أبي بكر رضي الله عنه.

فنزلت)[1]، وقيل: نزلت في مشركي مكَّة الذين لم يقاتلوا المؤمنين ولم يُخرجوهم من ديارهم[2]، وقال مجاهدٌ: (الخِطاب للمؤمنين الذين استمرُّوا بمكة، والذين قاتلوهم كفَّار مكَّة)[3].

وقال السُّدِّيُّ: كان هذا قبل أن يُؤمَروا بقتال المشركين، حيث استشاروا رسول الله صلى الله عليه وسلم في برِّهم والإحسان إليهم، فنزلت الآية، ثمَّ نُسخ ذلك، وبه قال قتادة وابن زيد[4]، فقالا: لا يجوز الإهداء للمشركين إلا للوالدين خاصَّة؛ لأنَّ الهديَّة فيها تأنيس المهدى إليه وتثبيت لمودَّته، وقد نهانا تعالى عن التودُّد لهم بقوله: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] وبقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾... الآية [الممتحنة: ١]، وكأن الأبوين عندهما مستثنَيين؛ للأمر بمصاحبتهما بالمعروف في القرآن.

***

٢٦١٩ ـ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: رَأَى عُمَرُ حُلَّةً عَلَى رَجُلٍ تُبَاعُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ابْتَعْ هَذِهِ الْحُلَّةَ تَلْبَسْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِذَا جَاءَكَ الْوَفْدُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ».

فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا بِحُلَلٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ مِنْهَا بِحُلَّةٍ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ أَلْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا، تَبِيعُهَا أَوْ تَكْسُوهَا»، فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ**) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، هو أبو الهيثم البجليُّ الكوفيُّ قال: (**حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ**[5]) أي: التيميُّ مولاهم، أبو محمَّد المدنيُّ قال: (**حَدَّثَنِي**) بالإفراد (**عَبْدُ اللهِ بْنُ**

(١) يُنظَر «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٢٢).

(٢) يُنظَر «تفسير الطبري» (٢٣/ ٣٢٢-٣٢٣).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٣٢٢).

(٤) أخرج قولَهما الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٣٢٣).

(٥) زيد في «اليونينية»: (قال).

دِينَارٍ) أي: العدويُّ مولاهم، أبو عبد الرحمن المدنيُّ، مولى ابن عُمرَ[1] **(عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: رَأَى عُمَرُ)** أي: ابن الخطَّاب **(حُلَّةً)** زاد في رواية نافع السابقة: (سِيَراء)[2] **(عَلَى رَجُلٍ)** هو عطارد بن حاجب[3] **(تُبَاعُ)** أي: عند باب المسجد كما في رواية نافع[4] **(فَقَالَ)** أي: عمرُ **(لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ابْتَعْ)** أمرٌ إرشاد؛ أي: اشترِ **(هَذِهِ الْحُلَّةَ تَلْبَسْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ)** بجزم (تلبسها)[5] في الفرع وأصله، ويجوز الرفع، بل هو الموجود في كثير من الأصول **(وَإِذَا جَاءَكَ الْوَفْدُ)** الظرف[6] معطوف على الظرف[7].

(فَقَالَ) أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلم: **(إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِه)** أي: الحُلَّة، ولغير أبي ذرٍّ: (هذا)[8] أي: الحرير **(مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ)** أي: نصيب له من الخير **(فِي الآخِرَةِ، فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)** ببناء (أُتِي) للمفعول، و(رسول الله) نائب فاعله **(مِنْهَا)** أي: من هذه، يعني: من جنسها **(بِحُلَلٍ)** جمع (حُلَّة) بضمِّ الحاء المهملة فيهما **(فَأَرْسَلَ)** أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلم **(إِلَى عُمَرَ)** أي: ابن الخطَّاب **(مِنْهَا)** أي: من الحُلل بحلَّةٍ، [9]**(فَقَالَ عُمَرُ)** أي: للنبيِّ صلى الله عليه وسلَّم: **(كَيْفَ أَلْبَسُهَا)** مضارع مفتوح الموحَّدة، وجملة **(وَقَدْ قُلْتَ[10] مَا قُلْتَ؟!)** حاليَّة، والخطاب فيها للنبيِّ صلى الله عليه وسلم، والمراد الاستفهام الحقيقيُّ عن الحكم هل نسخ أو لا، أو التعجبيُّ، لا الإنكاري، إلا أن يريد الإنكار على نفسه، وتقدَّم في (باب هديَّة ما يُكرَه لبسه) بلفظ: (وقد قلت في حلَّة عطارد ما قلتَ)[11].

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٠٢) (٣٣٠٠): (ثقةٌ، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين [١٢٧هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٧١) (٣٢٥١).

(٢) «صحيح البخاري» كتاب الهبة، باب هدية ما يكره لبسه (٢٦١٢).

(٣) كما تقدَّم في الحديث (٢٦١٢).

(٤) «صحيح البخاري» كتاب الهبة، باب هدية ما يكره لبسه (٢٦١٢).

(٥) لأنه جواب الطلب.

(٦) يعني: (إذا).

(٧) يعني: (يومَ).

(٨) وهي رواية «اليونينية»، وفي (ج): (ولأبي ذر: هذا)، والمثبت هو الصواب، يُنظر «إرشاد الساري» (٤/ ٣٦٢).

(٩) زيد في «اليونينية»: (بحلة).

(١٠) زيد في «اليونينية»: (فيها).

(١١) «صحيح البخاري» (٢٦١٢).

(**قَالَ**) أي: رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأبوي ذرٍّ والوقت: (فقال): (**إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا**) بضمِّ السين مجزوماً بحذف الواو (**لِتَلْبَسَهَا**) بفتح الموحَّدة، وجملة (**تَبِيعُهَا أَوْ تَكْسُوهَا**) مستأنفة استئنافاً بيانيّاً.

(**فَأَرْسَلَ**) [٣٨٥/ ب] بفتحتين (**بِهَا**) أي: بالحُلَّة (**عُمَرُ**) فاعل (أرسل) (**إِلَى أَخٍ لَهُ**) أي: من أمِّه، أو من الرَّضاع كما مرَّ الكلام عليه مبسوطاً في ذلك الباب[١] مع بيان أن اسمه عثمان بن حكيم، وقال ابن الملقِّن هنا: (فائدة: قال الدمياطيُّ ومن خطِّه نقلتُ: الذي أرسل إليه عمرُ الحُلَّةَ لم يكن أخاه، وإنَّما هو أخو أخيه زيدِ بن الخطَّاب لأمِّه أسماءَ بنتِ وَهْب[٢]، وهي أيضاً أمُّ عثمان بن حكيم بن أميَّة، وبنت[٣] أم سعيد بن عثمان ولدت سعيدَ بن المسيب وخولةَ -ويُقال: خُوَيلة- بنت حكيم أم السائب وعبد الرحمن ابنَي عثمان بن مظعون، وأبوها من خلفاء بني أمية)[٤].

(**مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ**) أي: الأخ، ومقتضاه أنَّه أسلم، قال ابنُ بطَّال: (إنَّما بعث عمرُ الحلَّةَ إلى أخيه المشرك بمكَّة ليتألَّفه على الإسلام؛ لأنَّه طمع في إسلامه، وكان التألف على الإسلام مباحاً حينئذٍ، وقد تألَّف رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صناديدَ قريش) انتهى[٥]، **وأقول**: التألُّفُ على الإسلام مباحٌ في كلِّ وقتٍ، بل مندوبٌ.

ومطابقةُ الحديث للترجمة ظاهرةٌ؛ لأنَّ الإهداء إلى أخي عُمرَ كان قبل أن يُسلِم.

***

(١) يعني: باب هدية ما يكره لبسه.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٧٦): (إن ثبت احتمل أن تكون أسماء بنت وَهْب أرضعت عمرَ؛ فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضاً من الرضاعة كما هو أخو أخيه زيد من أمِّه).

(٣) في «التوضيح»: (وبنته)، والصواب أنها أخته، إذ هي أم سعيد بنت حكيم، لا بنت عثمان، وكذا أمُّ السائب هي بنت حكيم بن أمية أخت عثمان، يُنظَر «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٧٢) (٩٤).

(٤) «التوضيح» (١٦/ ٤٠٦).

(٥) «شرح ابن بطال» (٧/ ١٣٦).

٢٦٢٠ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَتْ: قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهْيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُلْتُ: وَهْيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، صِلِي أُمَّكِ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا عُبَيْدٌ**) بتصغير (عبد) واسمه عبد الله (**ابْنُ إِسْمَاعِيلَ**) الهَبَّاريُّ؛ بفتح الهاء وتشديد الموحَّدة[1] قال: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**) هو حمَّاد بن أسامة الليثيُّ[2] (**عَنْ هِشَامٍ**) بكسر الهاء (**عَنْ أَبِيهِ**) هو عروة بن الزبير بن العوَّام (**عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ**[3]) أي: الصِّدِّيق رضي الله عنهما، وفي رواية ابن عُيينة الآتية في (الأدب): (أخبرتني أسماء)[4]، وهذه رواية أكثر أصحاب هشام.

وقال بعض أصحاب ابن عُيينة عنه: (عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء)[5].

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٧٦) (٤٣٥٩): (ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة خمسين [٢٥٠هـ] خ)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٩/ ١٨٦) (٣٧٠٣).

(٢) كذا، والذي في مصادر ترجمته: القرشي، وقال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٧٧) (١٤٨٧): (ثقةٌ ثبتٌ، ربَّما دلَّس، وكان بأَخَرة يحدِّث من كتب غيره، من كبار التاسعة، مات سنة إحدى ومئتين [٢٠١هـ] وهو ابن ثمانين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٧/ ٢١٧) (١٤٧١).

(٣) زيد في «اليونينية»: (رضي الله عنهما).

(٤) «صحيح البخاري» باب صلة الوالد المشرك (٥٩٧٨).

(٥) كذا رواه **سعدان بن نَصْر** فيما أخرجه البيهقيُّ في «سننه الكبرى» (٤/ ١٩١) **وعليُّ بن حرب** فيما أخرجه الخرائطيُّ في «مكارم الأخلاق» (ص١٠٤) (٢٧٩)؛ **وعبدُ الجبَّار بن العلاء وعليُّ بن شعيب** -كما قال الدارقطنيُّ في «علله» (١٥/ ٢٩٩)- أربعتهم عن ابن عيينة عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء رضي الله عنها، ورواه **الحميديُّ** في «مسنده» (١/ ٣٢١) (٣٢٠) -وعنه البخاريُّ في «صحيحه» في كتاب الأدب، باب صلة الوالد المشرك (٥٩٧٨)- **والشافعيُّ** في «مسنده» (٢/ ٣٠٤) (١٠٥٩) -ومن طريقه فيما أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٤/ ١٩١)- **والإمام أحمد** في «مسنده» (٦/ ٣٤٤) (٢٦٩١٣)، ثلاثتهم عن ابن عُيينة عن هشام عن عروة عن أسماء رضي الله عنها.

سعدان: قال فيه أبو حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٩٠) (١٢٥٦): صدوق، ووثقه الدارقطنيُّ، يُنظَر «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٥٧) (١٥٠)، **وعلي بن حرب**: قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص٣٩٩) (٤٧٠١): (صدوق فاضل)،

قال الدارقطنيُّ: (هو خطأ)[1]، وأجاب في «الفتح» بأنَّ أبا نُعَيم حكى عن عُمرَ المقدَّميِّ[2] ويعقوبَ القاريِّ[3] روياه عن هشامٍ كذلك[4]، قال: (فيحتمل أن يكونا محفوظَين، ولا يبعد أن يكون عند عروة عن أمِّه وخالته) كذا في «الفتح» ملخَّصاً[5].

(**قَالَتْ**) أي: أسماء، ولأبوي ذرٍّ والوقت: (قلت): (**قَدِمَتْ**) بكسر الدال وسكون التاء (**عَلَيَّ**) بتشديد التحتيَّة (**أُمِّي**) بضمِّ الهمزة وتشديد الميم، واسمُها على الصحيح قُتَيلة -بالقاف والتاء مصغَّراً- بنت عبد العُزَّى، وقيل: اسمها قَيْلَة؛ بفتح القاف وسكون المثنَّاة التحتيَّة، وظاهر كلام الكرمانيِّ يقتضي ترجيحه[6]،

ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٦١) (٤٠٣٧)، **وعبد الجبار بن العلاء**: قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص٣٣٢) (٣٧٤٣): (لا بأس به)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٩٠) (٣٦٩٦)، **وعليُّ بن شعيب**: قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص٤٠٢) (٤٧٤٥): (ثقة)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٦٠) (٤٠٨١)، أمَّا الحميديُّ والشافعيُّ والإمام أحمد فثقاتٌ مشهورون، ينظَر «تهذيب الكمال» (١٤/ ٥١٢) (٣٢٧٠) و(١/ ٤٣٧) (٩٦) و(٢٤/ ٣٥٥) (٥٠٤٩).

(١) يُنظَر «علل الدارقطني» (١٥/ ٢٩٩).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٤١٦) (٤٩٥٢): (ثقةٌ، وكان يدلِّس شديداً، من الثامنة، مات سنة تسعين [١٩٠هـ] وقيل بعدها، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢١/ ٤٧٠) (٤٢٩٠).

(٣) أخرج حديثَه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٢٦) (٣٤٢)، ويعقوبُ قال فيه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٦٠٨) (٧٨٢٤): (ثقةٌ، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين [١٨١هـ] خ م د ت س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٤٨) (٧٠٩٥).

(٤) يُنظَر «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٢٥٤)، ورواه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام كذلك فيما أخرجه الخرائطيُّ في «مكارم الأخلاق» (ص١٠٤) (٢٧٨).

(٥) عبارة «الفتح» (٥/ ٢٧٦): (فيحتمل أن يكونا محفوظَين، ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام فقالا: **عن عروة عن عائشة**، وكذا أخرجه ابن حبَّان [«صحيح ابن حبان» (٢/ ١٩٨) (٤٥٣)] من طريق الثوريِّ عن هشام، والأول أشهر، قال البَرقانيُّ: وهو أثبت، انتهى، ولا يبعد أن يكون عند عروة عن أمِّه وخالته)، وأخرج حديثَ أبي معاوية إسحاقُ بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٢٩٧) (٨١٨).

(٦) حيث قال في «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٥): (وأمُّها هي قَيْلة بفتح القاف وسكون التحتانيَّة، وقال بعضُهم: قُتَيلة مصغَّر القَتْلة؛ بالقاف والفوقانيَّة، بنت عبد العزى)، ويُنظر «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» (٣/ ١٦١١) (٦٤٨).

وقيل: كانت أمَّها من الرضاعة، زاد الليث عن هشام كما سيأتي في (الأدب): (مع ابنها)[1] واسمُه كما ذكر الزُّبيرُ بن بكَّار الحارثُ بن مدرك[2]، قال في «الفتح»: (ولم أرَ له ذكراً في الصحابة، وكأنَّه مات مشركاً)، وقال فيه: (وذكر بعضُ شيوخنا أنَّه وقع في بعض النسخ: «مع أبيها» بموحَّدة فتحتيَّة، وهو تصحيف)، انتهى[3].

وقال ابن الملقِّن والعينيُّ: (واختُلف في هذه الأمِّ فقيل: كانت ظئراً لها، أي: مرضعة لها، وقيل: كانت أمَّها من النسب، قال الداوديُّ: كان أبو بكر طلَّقها في الجاهليَّة، وكانت تُسمَّى أمَّ بكر، وفيها قيل:

[من الوافر]

تُحَيِّي بِالسَّلامَةِ أمُّ بَكْرٍ وَأَنَّى بَعْدَ بَكْرٍ مِنْ سَلَامِ[4]

ولعلَّ هذه كنية لها لِمَا تقدَّم أنَّ اسمها قُتَيلة؛ بضمِّ القاف وفتح المثنَّاة فوق بعدها مثنَّاة تحتيَّة ساكنة[5] ثم لام[6] ثم هاء، ويُقال: قَتْلَة؛ بقاف[7] ثم مثناة فوقية ساكنة، قال النوويُّ: وهو الأصحُّ الأشهر في اسمها من غير مثنَّاة تحت[8]، قلت[9]: ولعلَّ مَن قاله بالياء قاله على وجه التصغير، واسم أبيها عبد العُزَّى[10] عبد بن أسعد بن جابر بن نضر بن مالك بن حِسْل بن عامر بن لؤي، وذكرها [٣٨٦/ أ] المستغفريُّ في جملة

(١) «صحيح البخاري» باب صلة المرأة أمها ولها زوج (٥٩٧٩).

(٢) يُنظَر «التوضيح» (١٨/ ٦٥٤).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٦).

(٤) البيت نسبه ابنُ إسحاقَ لابن شَعوب أبي بكر شدَّاد بن الأسود، يُنظَر «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٩).

(٥) (ساكنة): مثبت من (ب، ج).

(٦) (ثم لام): مثبت من (ب، ج).

(٧) في (أ): (بفتح)، وهي ليست في (ب).

(٨) يُنظَر «الإشارات إلى بيان المبهمات» (ص٥٣٥).

(٩) يعني: ابن الملقِّن.

(١٠) زيد في «التوضيح»: (ابن)، وهو الصواب، يُنظَر «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص١٣٧).

الصحابة، وقال: تأخَّر إسلامها، وقال أبو موسى المدينيُّ: ليس في شيء من الحديث ذِكْر إسلامها) انتهى[1].

وفي «الفتح»: (أخرج ابنُ سعدٍ وأبو داود الطيالسيُّ والحاكمُ من حديث عبد الله بن الزبير قال: قَدِمت قُتَيلة -بالقاف والمثنَّاة مصغَّرة- بنت عبد العُزَّى بن أسعد من بني مالك بن حِسْل -بكسر الحاء وسكون السين المهملتين- على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدنة -وكان أبو بكر طلَّقها في الجاهلية- بهدايا: زبيب وسمن وقُرْط[2]، فأبت أسماء أن تقبل هديَّتها أو تدخلها بيتها، وأرسلت إلى عائشةَ: سَلِي رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «لتُدْخِلها...» الحديث[3]، وعُرِف منه تسمية أمِّ أسماء، وأنَّها أمُّها حقيقةً، وأنَّ مَن قال: إنَّها أمُّها من الرضاعة فقد وَهِم) انتهى[4].

والحاصل: أنَّه اختُلِف في اسمها؛ فقيل: إنَّها قُتَيلة بالمثناة الفوقية مصغَّراً وصحَّحه كثيرون، وقيل: إنَّها قَتْلَة؛ بفتح القاف وسكون المثناة الفوقية، وصححه النوويُّ، وقيل: إنَّها قَيْلَة؛ بفتح القاف وسكون المثناة التحتيَّة، وقدَّمه الكرمانيُّ، وقيل: إنَّه[5] أمُّ بكر، وعلى القول بأنَّها مصغَّر فهي تصغير قَتلة بفتح القاف، وقال البِرماويُّ: (تصغير قِتلة[6]؛ بكسرها) انتهى[7]، والظاهر الأوَّل؛ فاعرفه.

(١) «التوضيح» (١٦/ ٤٠٤-٤٠٥)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٣-١٧٤)، ويُنظَر «أُسْد الغابة» (٢/ ٢٣٩) (٧٢٠٧)، «الإصابة» (٨/ ٢٨٣) (١١٦٤٢).

(٢) في «الفتح» و«الطبقات»: (قَرَظ)، والقَرَظ: ورق السلَم، أو ثمر السَّنط، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٦٩٧) مادة (قرظ).

(٣) «الطبقات الكبرى» (١٠/ ٢٤٠)، «مسند أبي داود الطيالسي» (٣/ ٢٠٩-٢١٠) (١٧٤٤)، «المستدرك على الصحيحين» (٤/ ١٨٠).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٦).

(٥) في (ب، ج): (إنها).

(٦) في مصدره: (القِبلة)، وهو خطأ.

(٧) «اللامع الصبيح» (٨/ ١٢٤).

وقوله: (**وَهْيَ مُشْرِكَةٌ**) حال من (أمِّي)، وقوله: (**فِي عَهْدِ**) متعلق بـ(قَدِمَت)، أي: في زمن معاهدة (**رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: لقريشٍ، ويدلُّ له رواية حاتمٍ[1]: (في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم)[2] وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح كما سيأتي في (المغازي)، (**فَاسْتَفْتَيْتُ**) بتاء المتكلم (**رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) أي: في شأن أمي، وبيَّنت ذلك بقولِها: (**قُلْتُ: وَهْيَ رَاغِبَةٌ**) ومقول القول: (**أَفَأَصِلُ**) بفتح الهمزة وكسر[3] الصاد المهملة (**أُمِّي؟**) وما بينهما معترض أو حال.

ولحاتم بن إسماعيلَ في (الجزية): (فقلت: يا رسول الله؛ إنَّ أمِّي قدِمَت عليَّ وهي راغبة)[4]، ولمسلمٍ: (وهي راغبة أو راهبة) بالشكِّ[5]، وللطبرانيِّ: (راغبة وراهبة)[6] ولابن حِبَّان: (جاءتني راغبة راهبة)[7].

والمعنى كما قال الجمهور: إنَّها قَدِمَت طالبةً بِرَّ ابنتها لها خائفةً من ردِّها إياها خائبة، وأوَّلَه بعضُهم كما قال المستغفريُّ بأنَّها راغبة في الإسلام خائفة من عذاب الله مثلاً، ولذلك ذكرها في الصحابة، لكن ردَّه أبو موسى كما مرَّ بأنه لم يقع في شيء من الروايات ما يدلُّ على إسلامها، قال: (وقولها: «راغبة» أي: في شيء تأخذه وهي على شركها، ولهذا استأذنت ابنتها في أن تصلها، ولو كانت راغبةً في الإسلام لم يحتج إلى إذنٍ)[8]، واعترض تفسير (راغبة) بشيء تأخذه بأنها جاءت بهدايا معها من زبيب وسمن وغيرهما، وأجيب

(١) يعني: حاتم بن إسماعيل المدني، أبا إسماعيل الحارثي مولاهم، أصله من الكوفة، قال فيه الحافظ في «التقريب» (ص١٤٤) (٩٩٤): (صحيح الكتاب، صدوق يهم، من الثامنة، مات سنة ستٍّ -أو سبع- وثمانين [١٨٦هـ] ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٥/ ١٨٧) (٩٩٢).

(٢) أخرجها البخاريُّ في «صحيحه» كتاب الجزية والموادعة، بابٌ (٣١٨٣).

(٣) في (ب، ج): (وسكون)، وهو خطأ.

(٤) «صحيح البخاريُّ» بابٌ (٣١٨٣).

(٥) «صحيح مسلم» كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين (١٠٠٣) (٤٩).

(٦) «المعجم الكبير» (٢٤/ ٧٩) (٢٠٥).

(٧) «صحيح ابن حبان» (٢/ ١٩٨) (٤٥٣).

(٨) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٧).

باحتمال أنها كانت تأمل أن تأخذ أكثر مما أهدت، انتهى[1]، على أنَّه لو حُمِل على أنَّها راغبة في الإسلام لم يستلزم إسلامها.

وقيل: المعنى راغبة عن ديني، قال في «المصابيح»: («وهي راغبة»؛ أي: عن الإسلام كما وقع مصرَّحاً به في غير هذا الموضع) انتهى[2].

وقيل: المعنى: راغبة في القرب منِّي ومجاورتي والتودُّد إليَّ؛ لأنَّها ابتدأت بالهديَّة[3].

ووقع لأبي داود والإسماعيليِّ: (راغمة)[4] بالميم بدل الموحَّدة، أي: كارهة للإسلام، ولم تقدم مهاجرةً، وليس هذا روايةً في «البخاريِّ» كما يوهمه كلام الزركشيِّ[5]، وقال ابن بطَّال: (وقيل: معناه هاربة من قومها)، ورَدَّ بأنَّه لو كان كذلك لكان: (مراغمة) قال: (وكان أبو عَمرو بن العلاء يفسِّر قوله: ﴿مُرَٰغَمًا﴾ [النساء: ١٠٠] بالخروج عن العدو على رغم أنفه[6]، فيحتمل أن يكون هذا كذلك) قال: (و«راغبة» بالموحَّدة أظهرُ في معنى الحديث) انتهى[7].

وأقول: تفسير (راغبة) بـ(هاربة) لا يقتضي أن نقول: مراغمة؛ فتدبَّر[8].

وقوله: ([**قَالَ**][9]: **نَعَمْ، صِلِي أُمَّكِ**) (صِلي) بكسر الصاد المهملة: أمرٌ بالصلة والإحسان إليها، وهو تأكيد لما يُفهم من قوله: «نعم»، زاد في (الأدب) عقب حديثه عن الحُمَيديِّ عنِ ابن عُيينة: (قال ابن عيينة:

---

(١) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٤).

(٢) «مصابيح الجامع» (٦/ ١٨).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٧).

(٤) «سنن أبي داود» كتاب الزكاة، باب الصدقة على أهل الذمة (١٦٦٨).

(٥) يُنظَر «التنقيح» (٢/ ٥٧٥) حيث قال: (وروي: «مراغمة» بالميم)، وأخرج هذه الروايةَ أبو داود في «سننه» كتاب الزكاة، باب الصدقة على أهل الذمة (١٦٦٨).

(٦) يُنظَر «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» للواحدي (٢/ ١٠٦).

(٧) «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٣٧).

(٨) يُنظَر «لسان العرب» (١٢/ ٢٦٤) مادة (رغم).

(٩) (قال): مثبت من «الصحيح».

فأنزل الله فيها: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الممتحنة: ٨])[1] وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير[2]، ولعلَّ ابنَ عُيَينة تلقَّاه منه[3]، وتقدَّم الكلام على الآية أوَّلَ الباب[4].

وفي الحديث كما في «الفتح» موادعة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة، والسفر في زيارة القريب، وتحرِّي أسماء في أمر دينها[5].

***

٣٠ ـ بابٌ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ

(**بابٌ: لَا يَحِلُّ**) بفتح أوَّله، أي: لا يجوز (**لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ**) أي: التي قبضها الموهوب له (**وَصَدَقَتِهِ**) وفي بعض الأصول تقديم (صدقته)، قال في «الفتح»: (كذا بتَّ الحكم في هذه المسألة لقوَّة الدليل عنده فيها) انتهى[6]، واعترضه العينيُّ فقال: (إن كانت القوَّة لحديث ابن عباس فلا دلالة فيع على عدم الحلِّ...) إلى آخره[7]، **وقد يجاب** بأن ظاهره الدلالة المذكورة وإن احتمل خلافها، ومثل هذا كافٍ في التوجيه؛ فتدبَّر.

ثم قال في «الفتح »: (وتقدم في «باب الهبة للولد» أنَّه أشار في الترجمة إلى أن للوالد الرجوع فيما وهبه للولد[8]، فيُمكِن أنَّه يرى صحَّة الرجوع وإن كان حراماً بغير عذر) انتهى[9]، واعترضه العينيُّ فقال: (ما

(١) «صحيح البخاري» باب صلة الوالد المشرك (٥٩٧٨).

(٢) تقدم تخريجه (ص٤١٨).

(٣) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٧).

(٤) يُنظَر ما تقدَّم (ص٣٩٧- ٣٩٨).

(٥) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٧).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٨).

(٧) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٤).

(٨) «فتح الباري» (٥/ ٢٥١).

(٩) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٨).

أبعد هذا عن منهج الصواب؛ لأنَّه كيف يرى صحَّة شيء مع كونه حراماً وبين كونه صحيحاً وكونه حراماً منافاة؟!) انتهى[1].

وأقول: يُجاب بأنَّه لا بُعد في ذلك ولا منافاة فيه، فقد سبقه إلى نظيره الأئمَّة حيث قالوا: يصحُّ الوضوء بماء مغصوبٍ[2]، ويصحُّ شراء متلقِّي الركبان مع أنَّ ذلك حرامٌ[3]، وفي غير ذلك من الصور المقرَّرة في الفروع[4]؛ فتأمَّله منصفاً.

واختلف السلف في أصل المسألة، وتقدَّم تفاصيل مذاهبهم في باب الهبة للولد، ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة، وأمَّا الصدقة فاتفقوا على أنَّه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض، انتهى[5]، **وفيه** أنَّ المعتمد عند الشافعية أنَّه لا يمتنع الرجوع من الوالد في الصدقة أيضاً، ففي «التحفة» و«المنهاج»: (وللأب الرجوع في هبة ولده بالمعنى الأعمِّ الشامل للهديَّة والصدقة، بل يوجد هذا في بعض النسخ[6]، وتناقضا[7] في الصَّدَقة، لكن المعتمد كما قاله جمعٌ ما ذُكِر وإن كان الولد فقيراً صغيراً) انتهى[8].

***

٢٦٢١ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ».

---

(١) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٤).

(٢) هو صحيح عند الجمهور يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (١/ ١٨٣)، «الذخيرة» (١/ ٣٢٧)، «نهاية المحتاج» (١/ ١٨٣)، أما الحنابلة فلا يصح عندهم، وإن لم يجد إلا ماء مغصوباً تيمم، يُنظَر «المغني» (١/ ٤٢٦).

(٣) البيع صحيح عند جمهور العلماء، وفي رواية عن الإمام أحمد أن البيع فاسد، يُنظَر «البناية» (٨/ ٢١٤)، «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (٢/ ٢٩)، «فتح العزيز شرح الوجيز» (٨/ ٢١٩)، «المغني» (٤/ ١٦٥).

(٤) وبهذا أجاب الحافظُ في «الانتقاض» (٢/ ١٨٥).

(٥) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٨).

(٦) يعني: أن التعبير بما يشمل الهدية والصدقة -أي: لفظ عطية- موجود في بعض نسخ «المنهاج»، وليس في المطبوع، ويُنظَر «حاشية الشرواني» (٦/ ٣٠٩)، وقد راجعت خمس نسخ خطية لـ«المنهاج» ولم أقف فيها على لفظ العطية.

(٧) يعني: الشيخين الرافعي والنووي.

(٨) «تحفة المحتاج» (٦/ ٣٠٩)، ويُنظَر «منهاج الطالبين» (ص٣٢٥).

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**) أي: الأزديُّ الفراهيديُّ؛ بالفاء، أبو عمرو البصريُّ، قال: (**حَدَّثَنَا هِشَامٌ**) أي: الدستوائيُّ[1] (**وَشُعْبَةُ**) أي: ابن الحجَّاج (**قَالَا**) بضمير التثنية، يعني: شعبة وهشام: (**حَدَّثَنَا قَتَادَةُ**) أي: ابن دعامة، (**عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ**) بفتح التحتيَّة[2] (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ**) وفي بعض الأصول: (رسول الله) (**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**) أي: كالكلب العائد؛ بدليل ما يأتي[3]، ويجعل العموم[4] له وللرجل، زاد أبو داود في آخره: (قال همَّام: قال قتادة: ولا أعلم القيء إلا حراماً)[5].

***

٢٦٢٢ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) ولأبي ذرٍّ: (وحدَّثني) بالإفراد وواو العطف (**عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ**) ليس هذا أخا عبد الله بنَ المبارك المشهور، بل هو العَيشيُّ؛ بفتح العين المهملة فتحتيَّة ساكنة ومعجمة، البصريُّ، وكنيته أبو بكرٍ[6]، قال: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ**) أي: ابنُ سعيدٍ التَّنُّوريُّ؛ بفتح المثنَّاة وتشديد النون، قال:

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٧٣) (٧٢٩٩): (ثقةٌ ثبتٌ، وقد رُمِي بالقدر، من كبار السابعة، مات سنة أربعٍ وخمسين [١٥٤هـ] وله ثمان وسبعون سنة ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢١٥) (٦٥٨٢).

(٢) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٢٤١) (٢٣٩٦): (أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتَّفقوا على أنَّ مرسلاتِه أصحُّ المراسيل، وقال ابن المدينيِّ: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين [بعد ٩٠هـ] وقد ناهز الثمانين، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١١/ ٦٦) (٢٣٥٨).

(٣) يعني: في الحديث الآتي.

(٤) يعني: في قوله: (العائد)، إذ الاسم الواحد المعرَّف بأل من ألفاظ العموم، يُنظَر «شرح الورقات» لجلال الدين المحلي (ص١٢٣).

(٥) «سنن أبي داود» كتاب الإجارة، باب الرجوع في الهبة (٣٥٣٨).

(٦) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٣٤٩) (٣٩٩٦): (ثقةٌ، من كبار العاشرة، خ د س)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٨٢) (٣٩٤٦).

(**حَدَّثَنَا أَيُّوبُ**) أي: ابن أبي تَمِيمةَ كيسان السَّختِيانيُّ البصريُّ[1]، (**عَنْ عِكْرِمَةَ**) أي: مولى ابن عبَّاسٍ (**عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما**) قال في «الفتح»: (والإسناد كلُّه بصريُّون إلَّا ابنَ عبَّاسٍ وعكرمةَ، لكن سكناها مدَّة)[2] (**قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ لَنَا**) وفي رواية: (منا) (**مَثَلُ السَّوْءِ**) بفتح السين، و(مَثَل) بفتح الميم والمثلَّثة.

وقوله: (**الَّذِي يَعُودُ فِي** [٣٨٧/ أ] **هِبَتِهِ**) مبتدأ وصِلَة ومُتعلِّق، وقوله: (**كَالْكَلْبِ**) خبر المبتدأ، وجملة (**يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ**) حال من الكلب، زاد مسلم: «فيأكله»[3]، وله أيضاً: «إنَّما مَثَل الذي يتصدَّق بصدقةٍ ثمَّ يعود في صدقته كمَثَل الكلب يقيء ثمَّ يأكل قيئه»[4] والمعنى كما قال البيضاويُّ: (لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتَّصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخسُّ الحيَوانات في أخسِّ أحوالها)[5].

قال في «الفتح»: (ولعلَّ هذا أبلغُ في الزجر عن ذلك وأدلُّ على التحريم ممَّا لو قال مثلاً: لا تعودوا في الهبة)[6].

قال النوويُّ: (هذا المثلُ ظاهرٌ في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما، وهو محمول على هبة الأجنبيِّ، لا ما وهب لولده وولد ولده كما صرح به في حديث النعمان[7])[8]، وهذا مذهب الشافعيِّ ومالكٍ[9]، وقال الحنفيَّة: يكره الرجوع فيها لحديث الباب، ولا يحرم؛ لأن فعل الكلب يوصف بالقبح لا

---

(١) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١١٧) (٦٠٥): (ثقةٌ ثبتٌ حُجَّةٌ، من كبار الفقهاء العبَّاد، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة [١٣١هـ] وله خمس وستُّون، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٥٧) (٦٠٧).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٨).

(٣) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل (١٦٢٢) (٥).

(٤) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل (١٦٢٢) (٦).

(٥) «تحفة الأبرار شرح مصابيح السُّنَّة» (٢/ ٣٠٤- ٣٠٨).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٨).

(٧) تقدَّم برقم (٢٥٨٦).

(٨) «المنهاج شرح مسلم» (١١/ ٦٥).

(٩) يُنظَر «المدوَّنة» (٤/ ٤١٠)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤١٦).

بالحرمة، فيجوز الرجوع فيما يهبه لأجنبيٍّ بتراضيهما أو بحكم حاكمٍ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «الواهب أحقُّ بهبته ما لم يُثب منها»[1] أي: ما لم يعوَّض عنها[2].

وقال الطحاويُّ: (قوله: «لا يحل» لا يستلزم التحريم، وهو كقوله: «لا تحل الصدقة»[3]، وإنَّما معناه: لا يحلُّ له من حيث تحلُّ لغيره من ذوي الحاجات، وأراد بذلك التغليظ في الكراهة قال: وقوله: «كالعائد في قيئه» وإن اقتضى التحريم لكون القيء حراماً، لكن الزيادة في الرواية الأخرى -وهي قوله: «كالكلب»- يدلُّ على عدم التحريم؛ لأنَّ الكلب غير متعبَّد، فالقيء ليس حراماً، والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب)[4].

وتُعُقِّبَ باستبعاد ما تأوَّله ومنافرة سياق الأحاديث له، وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء يريد به المبالغة في الزجر، كقوله: «مَن لعب بالنَّرْدَشِير فكأنَّما غمس يدَه في لحم خنزير»[5]، انتهى[6].

واعترضه العينيُّ فقال: (لا يُستَبعَد إلَّا ما قاله هذا المعترض حيث لم يبيِّن وجه الاستبعاد، ولا بيَّن وجه منافرة سياق الأحاديث، ونحن ما ننفي المبالغة فيه، بل نقول: المبالغة في التغليظ في الكراهة وقبح هذا الفعل، وكلُّ ذلك لا يقتضي منع الرجوع؛ فافهم) انتهى[7].

***

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» كتاب الهبات، باب من وهب هبة رجاء ثوابها (٢٣٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، حكم البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٥٨) على إسناده بالضعف.

(٢) يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٦٩٨).

(٣) الحديث بتمامه: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّة سوي»، أخرجه أبو داود في «سننه» في كتاب الزكاة باب مَن يُعطَى من الصدقة وحد الغني (١٦٣٤) والترمذيُّ في «جامعه» في كتاب الزكاة باب من لا تحل له الصدقة (٦٥٢) من حديث عبد الله بن عَمرو رضي الله عنهما وحسَّنه، وأخرجه النَّسائيُّ في «المجتبى» في كتاب الزكاة باب إذا لم يكن له دراهم وكان له عدلها (٥/ ٩٩) وابنُ ماجه في «سننه» كتاب الزكاة باب من سأل عن ظهر غنًى (١٨٣٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) يُنظَر «شرح معاني الآثار» (٤/ ٧٧-٨٠)، «شرح مشكل الآثار» (١٣/ ٣١).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الشعر باب تحريم اللعب بالنردشير (٢٢٦٠) (١٠).

(٦) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٧٩).

(٧) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٥)، ذكر الحافظُ هذا الاعتراضَ في «الانتقاض» (٢/ ١٨٥-١٨٦) وسكت عنه.

٢٦٢٣ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ**) بفتح القاف والزاي والعين المهملة، قال في «الفتح»: (مكِّيٌّ[1] قديم، لم يخرج له غير البخاري)[2]، **قال**: (**حَدَّثَنَا مَالِكٌ**) أي: الإمام (**عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ**) بالسين المهملة (**عَنْ أَبِيهِ**) أي: أسلم مولى عُمرَ بن الخطاب[3] (**قَالَ**[4]: **سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**) زاد ابنُ المدينيِّ عن سفيان: (على المنبر)، وهي في «موطآت الدارقطنيِّ» (**يَقُولُ**) سيأتي آخرَ (الهبة) بلفظ: (حدَّثَنا الحميديُّ: حدَّثنا[5] سفيانُ: سمعت مالكاً يسأل زيدَ بنَ أسلم فقال: سمعت أبي يقول: قال عمرُ)[6]: (**حَمَلْتُ**) بفتح الميم مخفَّفة (**عَلَى فَرَسٍ**) زاد القعنبيُّ في «الموطأ»: (عتيق)[7]، والعتيق: الكريم الفائق من كلِّ شيء[8]، ومعنى (حملتُ على فرسٍ): أنِّي تصدَّقتُ به وملَّكتُه لرجلٍ ليقاتلَ عليه (**فِي سَبِيلِ اللهِ**) أي: في طريق برٍّ وخير، وليس معناه أنِّي وقفته في سبيل الله، إذ لو [٣٨٧/ ب] كان كذلك لم يبعْهُ الذي أخذه، وقيل: إنَّما باعه لأنَّه بلغ إلى حالةٍ لا يُمكِن الانتفاعُ به فيما حبس فيه، قال في «الفتح»: (وهو مفتقرٌ إلى ثبوت ذلك، ويدلُّ على أنَّه تمليكٌ قولُه: «العائد في هبته»، ولو كان حبساً لقال: في حبسه أو وَقْفِه) قال: (وعلى هذا فالمراد «في سبيل الله»

---

(١) (مكي): مثبت من (ب، ج).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٩).

(٣) قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص١٠٤) (٤٠٦): (ثقةٌ مخضرمٌ، مات سنة ثمانين [٨٠هـ] وقيل: بعد سنة ستِّين، وهو ابن أربعَ عشرةَ ومئة سنة، ع)، ويُنظَر «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٢٩) (٤٠٧).

(٤) (قال): ليس في «اليونينية».

(٥) في «اليونينيَّة»: (أخبرنا).

(٦) «صحيح البخاري» باب إذا حمل رجلاً على فرس فهو كالعُمرى والصدقة، وقال بعض الناس: له أن يرجع فيها (٢٦٣٦).

(٧) وهذه الزيادة في رواية الليثي لـ«الموطَّأ» (١/ ٣٧٨) أيضاً.

(٨) يُنظَر «لسان العرب» (١٠/ ٢٣٦) مادة (عتق).

الجهاد لا الوقف، فلا حجَّة فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غايةً لا يُتَصوَّر الانتفاع به فيما وقف له) انتهى[1].

وهذا الفرس اسمه الورد، فقد أخرج ابنُ سعد عن الواقديِّ بسنده عن سَهل بن سعد: أنَّ تميماً الداريَّ رضي الله عنه أهدى للنبيِّ صلى الله عليه وسلم فرساً يقال له: الورد، فأعطاه عليه السلام عمرَ بن الخطَّاب، فحمل عليه عمرُ في سبيل الله، فوجده يُبَاع... الحديث[2]، قال في «الفتح»: (ولا يعارضه ما أخرجه مسلمٌ ولم يسُق لفظَه، وساقه أبو عوانة في «مستخرجه» بسنده عن ابن عمر: «أنَّ عُمرَ حمل على فرسٍ في سبيل الله، فأعطاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم رجلاً»[3]؛ لأنَّه يُحمَل على أن عمر لَمَّا أراد أن يتصدَّق به فوَّض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه، أو استشاره فيمن يحمله عليه، فأشار به عليه، فنسب إليه العطيَّة لكونه أمر بها) انتهى[4]، ولم أرَ مَن ذكر اسم هذا الرجل.

(فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ) أي: فلم يُحسِنِ الرجلُ الذي كان عنده الفرس القيام عليه، وقصَّر في مؤنته وخدمته، وقيل: لم يعرف مقدار ثمنه، فأراد بيعه بدون قيمته، وقيل: معناه استعمله في غير ما جعل له، قال في «الفتح»: (والأوَّل أظهرُ، ويؤيِّده رواية مسلمٍ عن زيد بن أسلم: «فوجده قد أضاعه وكان قليلَ المال»[5]، فأشار إلى علَّة ذلك، وإلى العذر المذكور في إرادة بيعه)[6].

(فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ) أي: الفرسَ **(مِنْهُ)** أي: من الرجل الذي أضاعه، وجملةُ **(وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ)** حاليَّةٌ **(فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ)** أي: عن شرائه **(النَّبِيَّ)** وفي بعض الأصول: (رسول الله) **(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ)** أي: النبيُّ صلى الله عليه وسلم: **(لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ)** والنهيُ عن شرائه محمولٌ عند الجمهور على التنزيه[7].

---

(١) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٩).

(٢) «الطبقات الكبرى» (١/ ٤٢٢).

(٣) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب كراهة شراء الإنسان ما يتصدق به ممن تصدق عليه (١٦٢١)، «مستخرج أبي عوانة» (٣/ ٤٥١) (٥٦٥٦).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٧٩).

(٥) «صحيح مسلم» كتاب الهبات، باب كراهة شراء الإنسان ما يتصدق به ممن تصدق عليه (١٦٢١) (٢).

(٦) «فتح الباري» (٥/ ٢٨٠).

(٧) يُنظَر «شرح معاني الآثار» (٤/ ٧٩)، «منح الجليل» (٢/ ٩٧)، «مغني المحتاج» (٢/ ٩٤).

قال في «الفتح»: (حمل الجمهور هذا النهي في صورة الشراء على التنزيه، وحمله قومٌ[1] على التحريم[2]، قال القرطبيُّ وغيرُه: وهو ظاهر[3]) انتهى[4]، فأراد بالنهي عن شرائه أن لا يعود فيه مطلقاً، ولذا قال أيضاً: «لا تشتره، لا تَعُد في صدقتك»[5]، قال: (سمَّى الشراءَ عوداً في الصدقة لأنَّ العادة جرت بالمسامحة من البائع في مثل ذلك للمشتري، فأطلق على القدر الذي يسامح به رجوعاً، وأشار إلى الرخص بقوله: «وإن أعطاكه بدرهم»).

ثم قال: (ويستفاد من التعليل المذكور أنَّه لو وجده مثلاً يباع بأغلى من ثمنه لم يتناوله النهيُ، واستشكله الإسماعيليُّ[6] بأنَّه إذا كان وقفاً من عمر كيف يباع مع أنَّه قال في وقفه: لا يُباع أصلُه ولا يُوهَب[7]؟ وأجيب[8] باحتمال أنَّ عمر جعل هذا الفرس صدقةً يعطيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من يريد، فأعطاها عليه السلام هذا الرجلَ، فجرى منه ما ذكر) انتهى ملخَّصاً[9].

وقوله: (**فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ** [٣٨٨/ أ] **فِي قَيْئِهِ**) تعليلٌ لِمَا قبله؛ أي: كما يقبح أن يقيء الكلب ثمَّ يأكل قيئه كذلك يقبح أن يتصدَّق الإنسان[10] بشيءٍ ثمَّ يعود فيه بوجهٍ من الوجوه، قال ابن بطال: (جعل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الرجوعَ في الهبة كالرجوع في القيء، وهو حرام كالرجوع في الهبة)،

---

(١) (قوم): مثبتة من (ب).

(٢) حمله الحنابلة على التحريم، يُنظَر «المغني» (٢/ ٤٨٦).

(٣) يُنظَر «المُفهِم» (٤/ ٥٨٠)، «إكمال المعلم» (٥/ ٣٤٣).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ٢٨٠).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ البخاريُّ في «صحيحه» كتاب الزكاة باب هل يشتري صدقتَه؟ ولا بأس أن يشتريَ صدقتَه غيرُه (١٤٨٩) ومسلمٌ في «صحيحه» كتاب الهبات باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه (١٦٢٠) (١).

(٦) عبارة «الفتح» (٥/ ٢٨٠): (ويُستفاد من قوله: «وإن أعطاكه بدرهم» أنَّ البائع كان قد مَلَكَه، ولو كان محبساً كما ادَّعاه مَن تقدَّم ذِكره وجاز بيعُه لكونه صار لا يُنتفَع به فيما حبس له لَمَا كان له أن يبيعَه إلَّا بالقيمة الوافرة، ولا كان له أن يسامحَ منها بشيء ولو كان المشتري هو المُحبِس، والله أعلم، وقد استشكله الإسماعيليُّ...).

(٧) وذلك حين وقف أرضاً بخيبر أصابها، أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» كتاب الوصايا باب الوقف كيف يُكتب (٢٧٧٢) ومسلمٌ في «صحيحه» كتاب الوصية باب الوقف (١٦٣٢) (١٥).

(٨) أجاب عن هذا الإشكال الإسماعيليُّ نفسه، يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٨٠).

(٩) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٨٠).

(١٠) في (أ): (والإنسان)، ولا يستقيم.

قال: (وحجَّة الكوفيِّين أنَّ الراجع في القيء هو الكلب لا الرجل، والكلب غير متعبَّد بتحليلٍ ولا تحريمٍ، فلا يثبت منع الواهب من الرجوع، فهو يدلُّ على تنزيه أمَّته من مشابهة الكلاب، لا أنَّه أبطل أن يكون لهم رجوعٌ في هباتهم)[1] وتقدم[2].

تنبيهٌ: قال الطبرانيُّ[3]: (يُخَصُّ من عموم هذا الحديث مَن وهب بشرط الثواب، ومن كان والداً للموهوب له، والهبة التي لم تقبض، والهبة التي ردَّها الميراث إلى الواهب؛ لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك، وما عدا ذلك كصدقة الغنيِّ على فقيرٍ فلا رجوعَ).

هذا واستشكل ذِكر عمر لذلك مع ما فيه من إذاعة عمل البِرِّ والأفضلُ إخفاؤه، وأجيب: بأنَّه تعارض عنده مصلحتان، الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي، فرجح الثاني، وتُعُقِّب بأنَّه كان يمكنه أن يقول: حمل رجلٌ على فرسٍ، مثلاً، وفيه جمعٌ بين المصلحتين، وأجيب: بأنَّ محلَّ ترجيح الكتمان لِمَن يخشى على نفسه من الإعلان العجبَ والرِّياء، أمَّا مَن أمن ذلك كعُمرَ فلا بأس[4].

***

(١) «شرح ابن بطَّال» (٧/ ١٣٩).

(٢) (وتقدم): سقط من (ب)، ويُنظَر ما تقدَّم (ص٤١٠- ٤١١).

(٣) كذا هنا، وعزا الحافظُ في «الفتح» (٥/ ٢٨٠) هذا القولَ للطبريِّ، وهو الصواب، يُنظَر «المجموع» (١٥/ ٣٨٣).

(٤) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٨٠).

٣١ ـ بابٌ...

(بَابٌ) كذا لجميع الرواة من غير ترجمة، وهو كالفصل من الباب قبله، ومناسبةُ حديثِه لترجمة الباب السابق أنَّ الصحابة بعد ثبوت عطيَّة النبيِّ صلى الله عليه وسلم لصهيبٍ البيتين والحُجْرة لم يستفصلوا هل رجع أم لا؟ فدلَّ على أنَّه لا أثر للرجوع في الهبة، قاله في «الفتح»[١] فتأمَّلْه، واعترضه العينيُّ فقال: (لا وجه له أصلاً؛ لأنَّ الموهوب له إذا مات لا رجوع فيه أصلاً عند جميع العلماء، أمَّا عند الحنفية فلأنَّ الرجوع امتنع بالموت[٢]، وأمَّا عند غيرهم فلا رجوع من الأوَّل أصلاً إلَّا في موضعٍ مخصوصٍ[٣]، واستفصال الصحابة وعدم استفصالهم في الرجوع وعدمه بعد موت الواهب لا دخل له هنا، فلا فائدةَ في قوله: فدلَّ على أنَّه لا أثر للرجوع في الهبة؛ لأنَّ الرجوع لم يبقَ[٤] أصلاً...)إلى آخره[٥]، ونقل أنَّ ابنَ بطَّال وجَّهه بأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلم وهب صهيباً ذلك[٦]، وأنَّ ابن التين قال: أتى البخاريُّ بهذه القصَّة هنا لأنَّ العطايا نافذة، انتهى[٧]، وانتصر لهما فقال: (ما ذكراه له وجهٌ)، انتهى[٨]، فتدبر.

ثمَّ قال: (أقول: ثمَّ[٩] لذِكر هذا الحديث هنا وجهٌ حسنٌ، وهو أشبهُ[١٠]، أشار به إلى أنَّ حكمَ الهبة عند وقوع الدعوى بين المتواهبين أو بين ورثتهم كحكم سائر الدعاوى في أبواب الفقه فيما يحتاج إليه من الحاكم وإقامة الشهود واليمين وغير ذلك؛ فافهم) انتهى[١١]، وردَّه في «الانتقاض» فقال: (يلزم منه الاكتفاء بشهادة الواحد، ثمَّ إنَّ العينيَّ اعترض على قول ابن بطَّال فيما يأتي: إنَّ مروان حكم بشهادة ابن عمر مع يمين

---

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٨١).

(٢) يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٣٩٨).

(٣) يعني: إلا الوالد فيما يهب ولده، يُنظَر «المدوَّنة» (٤/ ٤١٠)، «نهاية المحتاج» (٥/ ٤١٦)، «المغني» (٦/ ٥٥).

(٤) (لأن الرجوع لم يبق): ليس في (ج).

(٥) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٦).

(٦) يُنظَر «شرح ابن بطال» (٧/ ١٤٢).

(٧) يُنظَر «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٦).

(٨) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٦).

(٩) (ثمَّ) ليس في (ب، ج).

(١٠) كذا، والذي في «العمدة»: (أنه).

(١١) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٦).

الطالب بأنَّه ليس في الحديث ذكرٌ لليمين[1]، بأنَّه لا بدَّ من شاهدٍ آخَرَ ويمين[2]، ولم ينقل أنَّه كان معه شاهدٌ آخرُ، فتعيَّن وجود اليمين على [٣٨٨/ ب] زعمه، وهو مخالفٌ لمذهبه[3]) انتهى[4]؛ فتدبَّر ففيه ما فيه.

وقال ابن الملقِّن والكرمانيُّ: (قال ابن بطَّال: فإن قيل: فكيف قضى مروان بشهادة ابن عمر؟ قلنا: إنما حكم بشهادته مع يمين الطالب على ما صحَّت به السُّنَّة من القضاء بشاهد ويمين[5] وإن لم يُذكَر ذلك في هذا الحديث[6]) انتهى[7].

***

٢٦٢٤ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ جُدْعَانَ ادَّعَوْا بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى ذَلِكَ صُهَيْباً، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ؟ قَالُوا: ابْنُ عُمَرَ، فَدَعَاهُ، فَشَهِدَ لَأَعْطَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُهَيْباً بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً، فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ.

وبالسند قال: (**حَدَّثَنَا**) بالجمع لغير أبي ذرٍّ (**إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى**) أي: الرازيُّ المعروف بالصغير، قال: (**أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ**) أي: الصنعانيُّ (**أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ**) بضمِّ الجيم هو عبد الملك بن عبد العزيز (**أَخْبَرَهُمْ**) يعني: هشاماً ومَن معه (**قَالَ: أَخْبَرَنِي**) بالإفراد (**عَبْدُ اللهِ**) بالتكبير (**ابْنُ عُبَيْدِ اللهِ**) بتصغير (عبد) (**ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ**) بالتصغير: (**أَنَّ بَنِي**) بفتح الموحَّدة، جمع (ابن) أي: أولاد (**صُهَيْبٍ**) رضي الله عنه، وهم -

(١) يُنظَر «شرح ابن بطال» (٧/ ١٤٢).

(٢) في «الانتقاض»: (أو يمين)، وهو الصواب.

(٣) يُنظَر «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٥٤٩).

(٤) «انتقاض الاعتراض» (٢/ ١٨٨).

(٥) أخرج مسلم في «صحيحه» كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد (١٧١٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد.

(٦) «شرح ابن بطال» (٧/ ٤١٢).

(٧) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٧)، «التوضيح» (١٦/ ٤١٢).

كما في «الفتح» وغيرِه- حمزةُ وسعدٌ وصالحٌ وصيفيّ وعبَّادٌ وعثمانُ وحبيبٌ ومحمَّدٌ[1]، قال العينيُّ كـ«الفتح»: (وكلُّهم روَوا عنه)[2].

و(صُهَيب) بضمِّ الصاد المهملة وفتح الهاء: هو ابنُ سنان بن خالدٍ المَوصِليُّ ثمَّ الروميُّ ثم المكيُّ ثمَّ المدنيُّ، كان من السابقين الأوَّلين والمعذَّبين في الله، وكنيته أبو يحيى، وقيل: أبو غسَّان، سبَتْه الرومُ من نينوى، وأمُّه سلمى من بني مازن بن عمرو بن تميم، كان أبوه أو عمُّه عاملاً لكسرى على الأُبُلَّة، وكانت منازلهم بأرض المَوصل، فأغارت الروم على تلك الناحية، فسبت صُهَيباً وهو غلامٌ صغيرٌ، فنشأ بالروم فصار ألكنَ[3]، فابتاعه كلبٌ منهم، فقَدِموا به مكَّة، فاشتراه عبد الله بن جُدعان فأعتقه، فأقام معه بمكَّة إلى أن هلك ابنُ جُدعان، ثمَّ هاجر إلى المدينة في النصف من ربيع الأوَّل، وأدرك رسولَ الله صلى الله عليه وسلم بقُباء قبل أن يدخل المدينة، وشهد بدراً، ومات بالمدينة في شوَّال سنة ثمانٍ وثلاثين وهو ابن سبعين سنةً، وصلَّى عليه سعدُ بن أبي وقَّاص رضي الله عنهما[4].

وقوله: (**مَوْلَى**) بفتح الميم واللام نعت (صهيب)، أو بدل منه، أو عطف بيان، أي: معتوق (**ابْنِ جُدْعَانَ**) بضمِّ الجيم وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة أيضاً، واسمُ ابنِ جُدعان عبدُ الله، وهو الجواد المعروف، وربَّما حضر النبيُّ عليه السلام مائدتَه قبل البعثة، ولم يُدركها، وكانت لعبد الله جفنةٌ يأكل منها القائم والراكب لعظمها، قالت عائشةُ: يا رسول الله؛ هل كان ذلك نافعه؟ قال: «لا، إنَّه لم يقُل يوماً: ربِّ اغفر لي خطيئتي يوم الدين»[5]، وقوله: (ابن جُدعان) بالإفراد لأكثر الرواة، وهي رواية الإسماعيليِّ، ووقع للكُشميهنيِّ في نسخةٍ وكذا للحمَّويِّ: (بني جُدعان) بالجمع.

---

(١) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٨١)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٧).

(٢) «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٧)، ويُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٨١).

(٣) الألْكَنُ: هو الذي لا يقيم العربية لعُجمة لسانه، يُنظَر «القاموس المحيط» (ص١٢٣١) مادة (لكن).

(٤) يُنظَر «أُسْد الغابة» (٢/ ٤١٨) (٢٥٣٦)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٣٧) (٢٩٠٤)، «الإصابة» (٣/ ٣٦٤) (٤١٢٤)، «عمدة القاري» (١٣/ ١٧٧).

(٥) أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» كتاب الإيمان باب الدليل على أن من مات على الكفر لا ينفعه عمل (٢١٤) (٣٦٥)، ويُنظَر «المنهاج شرح مسلم» (٣/ ٨٧).

(**ادَّعَوْا**) بتشديد الدال المهملة المفتوحة وفتح العين المهملة وواو الجمع، أي: ادَّعى بنو صُهَيب عند مروان بن الحكم (**بَيْتَيْنِ**) تثنية (بيت)، وهو -كما في «المُغرِب»- اسمٌ لمُسَقَّفٍ واحد، وأصله من بيت الشَّعر، سُمِّيَ به لأنَّه يُبات فيه[1]، (**وَحُجْرَةً**) بضمِّ الحاء المهملة وسكون الجيم: الموضع المنفرد في الدار، وقال في «القاموس»: (الحُجرة: الغرفة، والجمع: حُجَر؛ بضمٍّ ففتح)[2]: (**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**) بفتح همزة (أنَّ)، قال شيخُ الإسلام: (بدل اشتمال[3] من «بيتين وحجرة») انتهى[4]؛ فتدبَّر (**أَعْطَى ذَلِكَ**) أي: الذي ادَّعوه من البيتين والحُجرة (**صُهَيْباً، فَقَالَ مَرْوَانُ**) [٣٨٩/ أ] أي: لبني صُهيب: (**مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا**) ولعلَّه عبَّر بالتثنية مع أنَّهم جماعةٌ لأنَّ الذي تولَّى الدعوى منهم اثنان، أو لأنَّ أقلَّ الجمع اثنان عند بعضهم، وللإسماعيليِّ: (مَن يشهد لكم) بالجمع[5] (**عَلَى ذَلِكَ؟ قَالُوا**) أي: كلُّهم: (**ابْنُ عُمَرَ**) برفع (ابن) فاعلٌ لمحذوفٍ، أي: يشهدُ لنا عبدُ الله بنُ عُمَرَ بنِ الخطَّاب، ويحتمل رفعه بالابتداء، والخبر محذوف، وعل كلٍّ فالجملة مقول (قالوا).

(**فَدَعَاهُ**) أي: فدعا مروانُ ابنَ عمرَ (**فَشَهِدَ**) أي: ابنُ عمرَ: (**لَأَعْطَى**) بفتح لام (لَأعطى) وهمزته، قال الكرمانيُّ: (كأنَّه جعل للشهادة حكم القسم، أو يقدَّر قسم)[6]؛ أي: والله لأعطى (**رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُهَيْباً بَيْتَيْنِ وَحُجْرَةً**) أي: اللذَين ادَّعوهما، وعبَّر عن الخبر بالشهادة، قيل: (ويؤيِّد كونه خبراً أنَّ مروان اكتفى بشهادة ابن عمرَ وحدَه) انتهى[7]، [وفيه أنَّه قال: (**فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ**) أي: بشهادة ابنِ عُمرَ وحدَه لبني صُهَيب بالبيتَين والحُجرة، وقال في «الفتح»: (ودعوى ابنِ بطَّالٍ أنَّه قضى لهم بشهادته ويمينهم[8] فيه نظرٌ؛ لأنَّه لم يُذكَر في الحديث)][1] انتهى[2] فتدبَّر.

---

(١) «المُغرِب» (ص٥٥).

(٢) يُنظَر «القاموس المحيط» (ص٣٧٢) مادة (حجر).

(٣) بدل الاشتمال: هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال؛ كأعجبني زيدٌ علمُه، يُنظَر «شرح الأشموني» (٣/ ٤).

(٤) «منحة الباري» (٥/ ٣٩٨).

(٥) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٨١).

(٦) «الكواكب الدراري» (١١/ ١٤٧).

(٧) قاله الحافظ في «الفتح» (٥/ ٢٨١).

(٨) يُنظَر «شرح ابن بطال» (٧/ ١٤٢).

وتقدَّم وجه المطابقة[٣].

وقد استدلَّ بهذا الحديثِ بعضُ المتأخِّرين لقول بعض السَّلَف كشُرَيحٍ: إنَّه يكفي الشاهد الواحد إذا انضمَّت إليه قرينةٌ تدلُّ على صدقه[٤]، وترجم أبو داود في «السنن»: (باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم بشهادته) وساق قصَّة خزيمة بن ثابت في سبب تسميته ذا الشهادتَين، وهي مشهورة[٥]، والجمهور على أنَّ ذلك خاصٌّ بخزيمة، والله أعلم، وقال ابنُ التِّين: (يحتمل أن يكون مروانُ أعطى مَن يستحقُّ عنده العطاء من مال الله، فإن كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم أعطاه كان تنفيذاً له، وإن لم يكن كان هو المنشئ للعطاء)، قال: (وقد يكون ذلك خاصّاً بالفيء كما وقع في قصَّة أبي قتادة، حيث قضى له بدعواه وشهادة مَن كان عنده السَّلَب[٦])، كذا في «الفتح»[٧].

***

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٨١).

(٣) يُنظَر ما تقدَّم (ص٤١٦).

(٤) أخرج قولَ شُرَيحٍ ابنُ أبي شيبة في «مصنَّفه» (٧/ ٢٢٤) (٢٣٣٩١).

(٥) «سنن أبي داود» كتاب الأقضية (٣٦٠٧)، وذلك أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابيٍّ، فاستتبعه النبيُّ صلى الله عليه وسلم ليقضيه ثمن فرسه، فأسرع النبيُّ صلى الله عليه وسلم وأبطأ الأعرابيُّ، وطفق رجالٌ يعترضون الأعرابيَّ يساومونه بالفرس، فقال الأعرابيُّ للنبيِّ صلى الله عليه وسلم: إن كنتَ مبتاعاً هذا الفرس وإلا بعتُه، وأنكر أنَّ النبيَّ صلى الله عليه سلم قد اشتراه، وطلب شاهداً، فشهد له خزيمة رضي الله عنه، فأقبل النبيُّ صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال: «بم تشهد؟» فقال: بتصديقك يا رسول الله، فجعل النبيُّ صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين.

(٦) أخرج القصَّةَ البخاريُّ في «صحيحه» كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمِّس الأسلاب، ومَن قتل قتيلاً فله سَلَبه من غير أن يخمس وحكم الإمام فيه (٣١٤٢) ومسلمٌ في «صحيحه» كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل (١٧٥١) (٢/ م)، وذلك أنَّ أبا قتادة رضي الله عنه قَتَلَ رجلاً من المشركين يوم حُنينٍ، وشهد له بذلك رجلٌ كان عنده السَّلَب، فأعطاه النبيُّ صلى الله عليه وسلَّم سَلَبَه بشهادة رجلٍ واحدٍ.

(٧) يُنظَر «فتح الباري» (٥/ ٢٨١).

الخـاتمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعم لا تحصى، ويسَّر إتمام هذا البحث الذي كان فيه دربة في ميدان التحقيق، تجلى فيها عظم عمل المحققين، والأمانة التي ينبغي أن تلازمهم أثناء عملهم المجهد الذي لا يقل عن عمل المؤلف، بل قد يكون أصعب منه؛ فالمحقق يحذر أشدَّ الحذر لكيلا ينسب للمؤلف ما لم يقله، مما يضطره للرجوع إلى مؤلفات المصنف الأخرى، والاستعانة بالمصادر التي استقى منها كتابه ليصل إلى ما يريده المصنف، أو ليصلح تصحيفاً أو يكمل نقصاً في الكتاب؛ قال الجاحظ: (ولربَّما أراد مؤلِّف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرِّ اللفظ وشريف المعاني أيسرَ عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردَّه إلى موضعه من اتِّصال الكلام)[1].

وبعد هذا البحث توصلت إلى النتائج الآتية:

١. أهمية عمل المحقق؛ وذلك أنَّه الأساس في حفظ تراث هذه الأمة ومجدها وهويتها، وقبل ذلك هو عملٌ يمسُّ مصادر التشريع الإسلامي، وفي التلاعب بشيء منها تحريفٌ لتلك المصادر، وبهذا يظهر زيف المقولة الشائعة بين طلاب العلم: (التحقيق بضاعة الكسالى)، تلك المقولة التي كنت -وما زلت- أرفضها خاصة بعد اطلاعي على تحقيق علماء أجلاء؛ كأستاذنا الدكتور نور الدين عتر، وأستاذنا الدكتور بديع السيد اللحام، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

٢. أهمية الجامع الأموي بدمشق؛ حيث كان -ولا يزال- المدرسة الجامعة لعلماء دمشق وطلابها.

(١) «الحيوان» (١/ ٥٥).

٣. أول مَن ابتدأ بالتحديث تحت قبة النسر الشيخُ محمد الميداني، ثمَّ جُعلت وظيفة رسمية في منتصف القرن الحادي عشر الهجري تُسنَد لأعلم علماء الشام.

٤. الشيخ إسماعيل العجلونيُّ درَّس أطول مدة تحت قبة النسر؛ حيث رجحت هذه الدراسة أنه درَّس اثنتين وأربعين سنة (١١٢٠هـ-١١٦٢هـ)، و«الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري» من نتائج التدريس تحت هذه القبة.

٥. نبهت الدراسة أن العجلونيَّ لم يحجَّ عام (١١٥١هـ)، والرسالة التي تنسب له في وصف هذه الحجة إما نُسِبت خطأ إليه، أو هي لوصف حجة عام (١١٥٧هـ).

٦. رجحت الدراسة أن كتاب «أربعون حديثاً مع كل حديث بعض الشعر» هو كتاب «الأربعون المنتقاة من مشيخة أبي البقاء كمال الدين بن حمزة» نفسه.

٧. نبهت الدراسة أن كتاب «الإعلام بشرح أحاديث سيد الأنام ﷺ» ليس للعجلونيِّ.

٨. عدم الوثوق المطلق بما جاء في فهارس المخطوطات؛ فكم من كتاب أثبت اسمه خطأ في تلك الفهارس كـ«عقد الجوهر الثمين بشرح الحديث المسلسل بالدمشقيين»، أو نسب إلى غير مؤلفه؛ كـ«الإعلام بشرح أحاديث سيد الأنام ».

٩. «الفيض الجاري بشرح صحيح الإمام البخاري» هو الاسم الصحيح للكتاب، ويمكن أن يسمى بـ«المنهل الجاري» كما قال مؤلفه، ومقطوع بنسبته للعجلوني.

١٠. استمرَّ العجلونيُّ في تصنيف «الفيض الجاري» عشرين عاماً واخترمته المنية قبل أن يتمَّه.

١١. «إرشاد الساري» و«فتح الباري» و«عمدة القاري» هي الشروح الأساسية التي اعتمد عليها العجلونيُّ في شرحه، و«القاموس المحيط» و«المصباح المنير» هما المصدران اللغويان الأساسيان اللذين اعتمدهما في تفسير غريب الحديث.

١٢. ظهرت شخصية العجلونيِّ في الكتاب رغم كثرة النقول عمَّن سبقه، وذلك في بيان كلامهم، وتعقُّبه والتنبيه على ما فيه.

١٣. العجلونيُّ لغويٌّ متقن، ونحْويٌّ ماهر، وقد ظهر هذا جليّاً في شرحه.

١٤. إذا أطلق العجلونيُّ: (شيخ الإسلام) أراد به الشيخ زكريا الأنصاري.

١٥. رجحت الدراسة أنَّ قول البخاريِّ: (قال فلان) وفلانٌ شيخُه تعليقٌ، وهو ما ذهب إليه العجلونيُّ، أما قوله: (قال لنا فلان) أو: (قال لي) فهو صريح في الاتصال.

١٦. رجَّحت الدراسة أنَّ الحديث المشتهر في كلام الضَّبِّ مع النبيِّ صلى الله عليه وسلم وشهادته له بالرسالة ضعيفٌ، لا موضوع.

١٧. كتاب الهبة هو الكتاب الحادي والخمسون في «صحيح البخاري»، وقد اشتمل على (٣١) باباً، اتفق رواة «الصحيح» على (٢٩) باباً، واختلفوا في إثبات بابين؛ الباب الأول: (باب في الهبة وفضلها)، والباب السادس: (باب قبول الهدية)، ومنها باب مطلق دون ترجمةٍ.

١٨. اشتمل كتاب الهبة على (٧٦) حديثاً مرفوعاً، المعلق منها (٢٢) حديثاً، وعلى (٣) أحاديث موقوفة، و(٧) أحاديث مقطوعة.

١٩. الهبة بالمعنى الأعم تشمل الإبراء من الدين، والصدقة، والهدية، وصنيع البخاريِّ محمول على هذا المعنى العامِّ.

٢٠. ينبغي للواهب عدم احتقار القليل فيمتنع من إهدائه، وللموهوب له ألا يستنكف عن قبوله.

٢١. تستحبُّ التسوية بين الأولاد في العطيَّة عند جمهور العلماء، وأوجبها الإمام أحمد وبعض المالكية.

٢٢. يجوز للأب الرجوع في هبته لولده عند جمهور العلماء، وخالفهم الحنفية فقالوا: ليس له الرجوع، أما الصدقة على الولد فليس للأب الرجوع فيها عند الحنفية والمالكية، وأجازها الشافعية والحنابلة.

٢٣. هبة المشاع صحيحة عند الجمهور؛ سواء كان المشاع مما يقسم أو مما لا يقسم، وذهب الحنفيَّة إلى صحة هبة المشاع فيما لا يقسم، أما ما يقسم فلا تصح هبته مشاعاً.

٢٤. لم يصحَّ حديثٌ في أنَّ من أُهدي إليه هدية وعنده جلساؤه فهم شركاؤه فيها.

٢٥. الإيجاب والقبول ركنان من أركان الهبة باتفاق الفقهاء، أما القبض فلا بدَّ منه لثبوت الملك عند الحنفية والشافعية وبعض المالكية والإمام أحمد في رواية عنه، والمشهور عند المالكية: أن الهبة تملك الهبة بالقبول، وفي قول آخر للإمام أحمد: أنها تلزم بمجرد العقد في غير المكيل والموزون، أما فيهما فلا بد من القبض.

٢٦. لغة (أكلوني البراغيث) هي التي يسميها ابن مالك: لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار).

وختاماً: شرحُ العجلونيِّ رحمه الله «الفيض الجاري» أبرز كم ترك الأوَّل للآخر؛ فقد سبقه الكثير من الشراح المتقنين، لكنَّ هذا لم يُثنِه عن التأليف والشرح، فجمع في شرحه درر الشروح السابقة، وزاد عليها، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه طلبة العلم اليوم، فعلينا ألَّا نألوَ جهداً في البحث والتعلم ثم التأليف، وصدق من قال: (لا كلمة أضر بالعلم والعلماء والمتعلمين من قول القائل: ما ترك الأول للآخر شيئًا).

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات

وصلى الله على سيدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

ثالثاً: فهرس الأعلام

رابعاً: المصادر والمراجع

خامساً: فهرس الموضوعات

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	السورة	الآية	رقم الصفحة
﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَا فِيمَا ٱفۡتَدَتۡ بِهِۦ﴾	البقرة	٢٢٩	٢٨٢
﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ﴾	النساء	٤	٢٨٣
﴿ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا ﴾	النساء	٤	٢٧٩، ٢٨٣
﴿ وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ﴾	النساء	٥	٢٩١
﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٖ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآ ﴾	النساء	٨٦	٢٥٤
﴿ مُرَٰغَمٗا﴾	النساء	١٠٠	٤٠٦
﴿ وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾	الأعراف	٢٢	٩٥، ١٨٥
﴿ أَوَلَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾	الأعراف	٨٨	٢٨٩
﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ ﴾	التوبة	٨٣	٢٦٨
﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾	يوسف	٣٢	٢٣٤
﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	الحجر	٩	٣
﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَا﴾	لقمان	١٥	٣٩٧
﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ ﴾	السجدة	١٧	٣٨٥
{وما كنت متخذ المضلين عُضُداً}	الكهف	٥١	١٩٣
﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ ﴾	الأحزاب	٢١	٢٥٤
﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ ﴾	فصلت	١٢	٩٤، ١٨٢
﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾	فصلت	٤٠	٢٧٨
﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾	الشورى	٤٩	١٤٧

﴿ لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾	المجادلة	٢٢	٣٩٧، ٣٩٨
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ ﴾	الممتحنة	١	٣٩٨
﴿ لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ ﴾	الممتحنة	٨	٣٩٧، ٤٠٧
﴿ جَمَعَ فَأَوۡعَىٰٓ ﴾	المعارج	١٨	٢٩٥
﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ﴾	الزلزلة	٧	١٢٢، ١٧١

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

١. أحاديث «الصحيح»[1]

ابن أختي؛ إن كنا لننظر..... ١٥٩
أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارنا هذه فاستسقى..... ١٨٨
أتى النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة..... ٣٦٩
أتي النبي صلى الله عليه وسلم بلحم..... ٢٢٠
أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد، فقضاني وزادني..... ٣٤٤
*استأذن النبي صلى الله عليه وسلم نساءه أن يمرض في بيت عائشة..... ٢٧٩
استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد..... ٣٠٩
*اسقني..... ١٨٨
*اشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر رضي الله عنه بعيراً..... ٢٥٧
أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدتي..... ٢٩٥
*اضربوا لي معكم سهما..... ١٧٨
*اعدلوا بين أولادكم..... ٢٥٧
أعطاني أبي عطية..... ٢٧٥
أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني نحلت..... ٢٦٥
أن أباه قتل يوم أحد شهيداً فاشتد الغرماء في حقوقهم..... ٣٣٢
*إن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم..... ٣٨٥
أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة..... ٢٠٨
أن النبي صلى الله عليه وسلم أتي بشراب..... ٣٤٠
أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إلى امرأة من المهاجرين وكان لها غلام نجار..... ١٧٩
أن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه وفد هوازن..... ٢٤٧
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين..... ٣٥١
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب..... ٢٤٣
أن بني صهيب مولى ابن جدعان ادعوا بيتين وحجرة..... ٤١٧
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بشراب وعن يمينه غلام..... ٣٤٧
*إن ميمونة أعتقت..... ٢٩٩
*إن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت وليدة لها..... ٣٠٣
أن نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن حزبين..... ٢٣٠

(١) ميَّزت الأحاديث المعلقة بزهرة.

أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة..... ٣٨٧
أنفجنا أرنبا بمر الظهران..... ١٩٤
أنفقي ولا تحصي..... ٢٩٤
أنه أخذ سناً فجاء صاحبه يتقاضاه..... ٣٥٧
أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش..... ٣٠٨
أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً وهو بالأبواء..... ٢٠٣
أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فكان على بكر لعمر صعب..... ٣٥٨
أنها أرادت أن تشتري بريرة، وأنهم اشترطوا ولاءها..... ٢٢١
أهدت أم حفيد..... ٢١٠
أهدى إلي النبي صلى الله عليه وسلم حلة سيراء..... ٣٧٤
*أهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء..... ٣٧٧
أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس..... ٣٨٣
*أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم..... ٣٧٧
بعت من النبي صلى الله عليه وسلم بعيراً في سفر..... ٣٤٦
تصدقي ولا توعي..... ٢٩٢
جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: هلكت..... ٣٢٥
حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده..... ٤١٢
دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة فقال: «عندكم شيء؟»..... ٢٢٤
رأى عمر بن الخطاب حلة سيراء عند باب المسجد..... ٣٦٤
رأى عمر حلة على رجل تباع..... ٣٩٨
العائد في هبته كالعائد في قيئه..... ٤٠٨
*العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه..... ٢٧٩
العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه..... ٢٨٨
*قبل النبي صلى الله عليه وسلم من أبي قتادة عضد الصيد..... ١٩٣
*قتل أبي وعليه دين..... ٣٢٩
قدمت علي أمي وهي مشركة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم..... ٤٠١
قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبية..... ٣٢١
*كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة..... ٢٣١
كان الناس يتحرون بهداياهم يومي..... ٢٢٨
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتي بطعام..... ٢١٨
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه..... ٣٠٠
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية..... ٢٥١
كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين..... ٣٤٧
كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومئة..... ٣٨٩

*كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، وكنت على بكر صعب..... ٣٦١
*كنت على بكر صعب فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم..... ٣٢٠
*كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنت فاطمة..... ٢٣١
كنت يوما جالساً مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم..... ١٨٣
لما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم..... ٢٨٦
لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا..... ٣١٦
لو دعيت إلى ذراع..... ١٧١
ليس لنا مثل السوء..... ٤٠٩
*من كان له عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه..... ٣٢٩
*هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة..... ٣٧٧
*ورثت عن أختي عائشة مالاً بالغابة..... ٣٣٧
*وهب الحسن بن علي عليهما السلام لرجل دينه..... ٣٢٩
*وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لهوازن ما غنموا منهم..... ٣٤٣
يا رسول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدي..... ٣٠٤
يا نساء المسلمات..... ١٥١
*يذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاء..... ٣٥٦

٢. الأحاديث الواردة في الشرح(١)

اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم..... ٢٥٨
*إذا اشتكى أحدكم فليسأل امرأته ثلاثة دراهم..... ٢٨٤
إذا بعت فقل لا خلابة..... ٢٨١
إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة..... ٧٩
أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم..... ٢٣٧
اسقنا يا سهل..... ١٨٨
اعدلوا بين أولادكم في النحل..... ٢٦٩
أفلا فديت بها بنت أخيك..... ٢٩٨
ألا تفدين بها بنت أختك..... ٢٩٨
الصدقة على المسكين صدقة..... ٢٩٨
إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه..... ٢٦٠
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في محفل من أصحابه إذ جاء أعرابي..... ٢١٣

(١) ميَّزت الأحاديث الموقوفة والمقطوعة بزهرة.

*إن النساء يعطين رغبة ورهبة ٢٨٢
أن رجلاً سأل عمر عن الأرنب..... ٢٠٢
أن غلاماً من قومه صاد أرنباً ٢٠١
إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم ٢٦٩
إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم..... ٢٦٩
إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته..... ٧٩
أنت ومالك لأبيك..... ٢٦١
إنما الأعمال بالنيات..... ٤٦
إني تارك فيكم الثقلين..... ٢٨٧
إني قد أهديت إلى النجاشي حلة ٣١٦
*إني كنت نحلتك ٢٧٢
إني نهيت عن زبد المشركين ٣٧٧
أي بنية ألست تحبين ما أحب..... ٢٣٨
بعثت إلى نسيبة الأنصارية بشاة..... ٢٢٦
تهادوا فإنَّ الهدية تُذهِب وحَر الصدر..... ٤، ١١١، ١١٧، ١٥٣
ثلاثة لا ترد..... ٢٤٣
جلساؤكم شركاؤكم ٣٥٧
حبب إلي من دنياكم الطيب ٢٤٤
دخلت علي زينب بنت جحش فسبتني..... ٢٣٦
سووا بين أولادكم في العطية ٢٥٩
قاربوا بين أولادكم ٢٧٢
كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة ٢٢٩
كان يعجبه التيمن ١٩١
لا أشهد على جور..... ٢٥٨، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨
لا إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي..... ٤١٨
لا بأس بالطلب في أكارع الأرض..... ١٧٤
لا تجوز عطية امرأة في مالها إلا بإذن زوجها ٢٩٢
لا تحل الصدقة..... ٤١١
لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد..... ٢٥٩
لا ينبغي هذا للمتقين..... ٣٧٤
لعن الله الراشي والمرتشي ٣٠٦
لقد كان يأتي على آل محمد الشهر..... ١٦٢
لقد هممت ألا أتهب إلا من قرشي أو أنصاري ٢٥٤
لقد هممت ألا أتهب إلا من قرشي أو دوسي..... ٢٥٤

لو أهدي إلي كراع لقبلت ١٧٦
ما أقبح رد الهدية..... ١٧٧
ما أقبحه لو أهدي إلي كراع لقبلت..... ١٧٦
ما أكل عليه السلام على خوان قط..... ٢١٨
من أهديث له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها..... ٣٥٦
من تبع الصيد غفل ٢٠٠
من عرض عليه طيب فلا يرده..... ٢٤٥
من كان لأحد عليه حق..... ٣٣١
من لا يشكر الناس لا يشكر الله..... ٢
هدايا العمال غلول..... ٣٠٧
الواهب أحق بهبته ما لم يثب ٤١١
يا نساء المؤمنين..... ١٥٧، ١٥٨

ثالثاً: فهرس الأعلام

إبراهيم بن المنذر ٢١٨

إبراهيم بن طهمان ٢١٩

إبراهيم بن موسى ٢٠٩

ابن أبي جمرة عبد الله بن سعد ٢٧

ابن أبي حازم عبد العزيز ١٦٠

ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن ١٥٢

ابن أبي عتيق عبد الله بن محمد ٣٣٩

ابن أبي عدي محمد بن إبراهيم ١٧١

ابن أبي ليلى عبد الرحمن ٢٠١

ابن أبي مريم سعيد بن الحكم ١٧٩

ابن أبي مليكة عبد الله بن عبيد الله ٢٩٣

ابن التين عبد الواحد ٢٥

ابن الحاجب عثمان بن عمر ٢٠٥

ابن السكن سعيد بن عثمان ١٩

ابن السيد عبد الله بن محمد ١٥٦

ابن الشمعة عثمان بن محمد ٥١

ابن القاسم عبد الرحمن بن القاسم ٢٨٥

ابن القصار علي بن عمر ٢٧٢

ابن القوطية محمد بن عمر ١٤٨

ابن المديني علي بن عبد الله ٣١٧

ابن الملقن عمر بن علي ٢٨

ابن المنير زين الدين علي بن محمد ٢٦

ابن المنير ناصر الدين أحمد بن محمد ٢٦

ابن بطال علي بن خلف ٢٥

ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز ٢٩٣

ابن حجر أحمد بن علي..... ٢٩
ابن حجر الهيتمي أحمد بن محمد..... ٢١٦
ابن خالويه الحسين بن محمد..... ٢١٢
ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد ٢٧
ابن رشيد محمد بن عمر ١٢٠
ابن سيده علي ١٦٥
ابن شبويه محمد بن عمر..... ٢٠
ابن شهاب محمد بن مسلم..... ٢٠٤
ابن عبد البر يوسف بن عبد الله..... ١٥٦
ابن عدي عبد الله بن عدي ٢١٣
ابن عساكر علي بن الحسن..... ٢١
ابن فارسأحمد بن فارس..... ١٧٤
ابن فرشته عبد اللطيف بن عبد العزيز ٣٣٧
ابن قاسم العبادي أحمد بن قاسم..... ٥١
ابن مالك محمد بن عبد الله ٢٣
ابن مغيزل عبد الفتاح بن مصطفى ٦٤
ابن وضاح محمد بن وضاح..... ١٩٧
أبو أسامة حماد بن أسامة..... ٤٠١
أبو الحسن السندي محمد بن عبد الهادي ٥٧
أبو الطيب السندي محمد بن عبد القادر..... ٥٧
أبو المواهب الحنبلي محمد بن عبد الباقي..... ٤٦
أبو النعمان محمد بن الفضل..... ٣٩٠
أبو الوقت عبد الأول بن عيسى ٢١
أبو اليمان الحكم بن نافع..... ٣٠٨
أبو ثور إبراهيم بن خالد ٢٨٥
أبو حازم سلمان..... ١٧١
أبو حازم سلمة بن دينار..... ١٦٠

أبو حريز عبد الله بن الحسين ٢٧٦
أبو حيان يحيى بن سعيد..... ١٦٧
أبو ذر الهروي عبد بن أحمد..... ٢٠
أبو زيد سعيد بن أوس..... ١٩٣
أبو سعيد المقبري كيسان ١٥٢
أبو سلمة بن عبد الرحمن..... ٣٤٨
أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن..... ١٨٩
أبو عاصم الضحاك بن مخلد..... ٢٩٣
أبو عبيد أحمد بن محمد ٣١٨
أبو عبيد القاسم بن سلَّام ١٦٧
أبو عثمان عبد الرحمن بن مل..... ٣٩٠
أبو علي محمد بن أحمد ٣٦٢
أبو عمران عبد الملك بن حبيب..... ٣٠٤
أبو عمرو بن العلاء..... ١٤٩
أبو عوانة الوضاح بن عبد الله ٢٧٥
أبو عوانة يعقوب بن إسحاق..... ١٥٣
أبو غسان محمد بن مطرف..... ١٨٠
أبو مروان يحيى بن أبي زكريا..... ٢٤١
أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن..... ١٥٣
أبو معمر عبد الله بن عمرو..... ٢٤٣
أبو نخيلة..... ١٦٨
أبو نعيم أحمد بن عبد الله..... ١٥٣
أبو يعلى أحمد بن علي..... ٢٠٢
أحمد بن محمد الباقاني..... ٦٢
أحمد بن محمد نجيب الأيوبي..... ٦٢
آدم بن أبي إياس ١٥٣
أسلم مولى عمر بن الخطاب..... ٤١٢

إسماعيل بن أبي أويس..... ١٥٩
إسماعيل بن علي الحائك..... ٥٠
الإسماعيلي محمد بن إسماعيل..... ١٥٣
الأصمعي عبد الملك بن قريب..... ١٧٣
الأصيلي عبد الله بن إبراهيم..... ١٩
الأعمش سليمان بن مهران..... ١٧١
إلياس بن إبراهيم الكردي..... ٤٨
أيوب السختياني..... ٤١٠
الباجي سليمان بن خلف..... ١٥٥
البديري الحلاق أحمد بن بدير..... ٧٥
البرزنجي محمد بن رسول..... ٥٧
البرماوي محمد بن عبد الدائم..... ٢٩
البزدوي منصور بن محمد..... ٢٢
بشر بن عيسى..... ٣٦٢
بكر بن مضر..... ٢٩٩
البكري عبد الله بن عبد العزيز..... ١٩٧
بكير بن عبد الله..... ٢٩٦
بندار محمد بن بشار..... ١٧١
البهنسي عبد الحي بن إبراهيم..... ٦٣
البهنسي عبد الرزاق بن محمد..... ٦٤
البيهقي أحمد بن الحسين..... ٢٠١
التوربشتي فضل الله بن حسن..... ١٦٨
ثابت بن محمد..... ٣٤٤
ثمامة بن عبد الله..... ٢٤٤
الثوري سفيان بن سعيد..... ٢٧٩
الجاحظ عمرو بن بحر..... ٨١
الجرجاني علي بن أحمد..... ١٩

الجزولي محمد بن سليمان..... ٥٥
جعفر بن أبي وحشية إياس..... ٢١٠
الجعفري سعيد بن محمد..... ٦٣
جلال الدين المحلي محمد بن أحمد..... ٥١
حاتم بن وردان..... ٣٢١
الحاكم محمد بن عبد الله..... ٢١٣
حامد بن عمر..... ٢٧٥
حبان بن موسى..... ٣٠١
حجاج بن منهال..... ٣٧٤
الحربي إبراهيم بن إسحاق..... ١٦٨
الحسن البصري..... ١٩٣
حسن بن عمر الحموي..... ٦٢
حسين بن مصطفى الحصني..... ٦٢
حصين بن عبد الرحمن ٢٧٥
حفصة بنت سيرين ٢٢٥
الحكم بن عتيبة ٣٣٠
الحلوي أحمد بن محمد..... ٦١
حماد بن أبي سليمان..... ٢٨٠
حماد بن زيد..... ٢٢٨
حماد بن شاكر..... ١٨
الحمويي عبد الله بن أحمد..... ٢٠
حميد بن عبد الرحمن..... ٢٦٥
الحميدي عبد الله بن عيسى..... ٣٦١
خالد الحذاء ٢٢٥
خالد بن الحارث..... ٣٨٧
خالد بن عبد الله الطحان..... ٢٢٥
خالد بن مخلد..... ١٨٨

الخطابي حمد بن محمد..... ٢٤
الخطيب البغدادي أحمد بن علي..... ٨٠
خلف بن هشام..... ٢٢٩
الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٩٥
الدارقطني علي بن عمر ٢١٣
الداودي أحمد بن نصر..... ٢٥
الداودي عبد الرحمن بن محمد ٢١
الدستوائي هشام بن أبي عبد الله ٤٠٩
الدماميني محمد بن أبي بكر ٢٨
الدميري محمد بن موسى..... ١٩٥
الزركشي محمد بن بهادر..... ٢٨
زيد بن أسلم..... ١٨٦
زيد بن وهب ٣٧٤
زين العابدين علي بن الحسين..... ٢٣٤
سحنون عبد السلام بن حبيب ٢٧١
السرقسطي سعيد بن محمد ١٤٨
سعيد ابن أبي مريم..... ٢٤٧
سعيد بن أبي أيوب..... ٢٤٥
سعيد بن المسيب..... ٤٠٩
سعيد بن جبير ٢١٠
السفاريني محمد بن أحمد ٦٤
سفيان بن عيينة ٢٦٧
السكاكي يوسف بن أبي بكر ٢٢٩
سلمة بن كهيل..... ٣٤٨
سليمان بن أحمد الرومي ٥٨
سليمان بن بلال..... ١٨٨
سليمان بن حرب..... ١٩٤

سليمان بن طرخان ٣٩٠
السمان سعيد بن محمد ٦٣
السويدي عبد الله بن الحسين ٥٨
سيبويه عمرو بن عثمان ١٧٣
شعبة بن الحجاج ١٧١
الشعبي عامر بن شراحيل ٢٧٥
شعيب بن أبي حمزة ٣٠٨
شيبان بن عبد الرحمن ٣٨٣
شيخ الإسلام زكريا بن محمد ٣٠
طاووس بن كيسان ٢٨٩
الطبراني سليمان بن أحمد ١٥٦
الطحاوي أحمد بن محمد ٢٥٩
الطرقي أحمد بن ثابت ١٥٤
طلحة بن عبد الله ٣٠٤
الطيالسي سليمان بن داود ٣٣٠
عاصم بن علي ١٥٢
عباد بن عبد الله ٢٩٣
عبد الجليل بن أبي المواهب الحنبلي ٥٢
عبد الحميد بن أبي أويس ٢٣٢
عبد الرحمن بن القاسم ٢٢٢
عبد الرحمن بن المبارك ٤٠٩
عبد الرحمن بن زياد ٢٨٠
عبد الرحمن بن عبد الله البعلي ٦٣
عبد الرحمن بن عمر السفرجلاني ٥٢
عبد الرحمن بن كعب ٣٣٢
عبد الرحمن بن يحيى السليمي ٤٩
عبد الرحيم بن محمد الأزبكي ٤٩

عبد الرزاق بن همام ٢٧٩
عبد العزيز بن عبد الله الأويسي ١٥٩
عبد القادر بن عمر الحنبلي ٥١
عبد اللطيف بن يوسف البغدادي ٢١٣
عبد الله بن أبي قتادة ١٨٤
عبد الله بن المبارك ٣٠١
عبد الله بن دينار ٣٩٩
عبد الله بن زين الدين العمري ٥٢
عبد الله بن سالم البصري ٥٣
عبد الله بن طاووس ٢٨٩
عبد الله بن عبد الوهاب ٣٨٧
عبد الله بن كعب ٣٣٢
عبد الله بن محمد المسندي ٣١٠
عبد الله بن مسلمة ٣٦٥
عبد الله بن نمير ٢٩٤
عبد الله بن وهب ٢٨١
عبد الله بن يزيد المقرئ ٢٤٥
عبد الله بن يوسف ٢٦٥
عبد الملك بن ميسرة ٣٧٤
عبد الواحد بن زياد ٣٢٥
عبد الوارث بن سعيد ٢٤٣
عبدان عبد الله بن جبلة ٣٣٢
عبدة بن سليمان ٢٠٩
عبيد الله بن أبي جعفر ٢٤٥
عبيد الله بن سعيد ٢٩٤
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ٢٠٤
عبيد بن إسماعيل ٤٠١

عبيدة بن عمرو السلماني..... ٣١٥
عثمان بن جبلة..... ٣٤٨
عثمان بن عمر..... ١٥٤
عثمان بن محمود القطان..... ٥٠
عروة بن الزبير..... ١٦٠
عزرة بن ثابت..... ٢٤٣
عطاء بن يسار..... ١٨٦
العطار أحمد بن عبيد الله..... ٦١
عقيل بن خالد..... ٢٤٧
عقيلة محمد بن أحمد..... ٥٤
عكرمة..... ٢٠١
عمارة بن حزم..... ٢٣٠
عمر المقدمي..... ٤٠٢
عمر بن عبد العزيز..... ٢٨٠
عمرو بن الحارث..... ٢٩٩
عمرو بن دينار..... ٣٥٨
عمرو بن شعيب..... ٢٦٠
العيار سعيد بن أبي سعيد..... ٢٠
عيسى بن يونس..... ٢٥٢
العيني محمود بن أحمد..... ٢٩
الغزي أحمد بن عبد الكريم..... ٤٩
غندر محمد بن جعفر..... ٢٢٠
فاطمة بنت المنذر..... ٢٩٤
الفتال خليل بن محمد..... ٦٢
الفراء يحيى بن زياد..... ١٧٣
الفربري محمد بن يوسف..... ١٩
فضيل بن غزوان..... ٣٧٠

الفيدي محمد بن جعفر ٣٦٩
القابسي علي بن محمد ٢٠
القاسم بن محمد ٢٢٢
القاضي عياض بن موسى ١٥٥
قتادة بن دعامة ٢٢٠
قتيبة بن سعيد ٣٢١
القسطلاني أحمد بن محمد ٣٠
القومسي محمد بن جعفر ٣٦٩
القونوي محمد بن يوسف ١٦٣
كثير عزة ١٩٦
الكردي عبد الرحمن بن جعفر ٦٣
الكرماني محمد بن يوسف ٢٧
كريب مولى ابن عباس ٢٩٦
كريمة المروزية ٢٢
الكزبري عبد الرحمن بن محمد ٦٣
الكشميهني محمد بن مكي ٢٢
الكوراني محمد بن إبراهيم ٥٦
اللبلي أحمد بن يوسف ١٩٨
اللحياني علي بن المبارك ١٦٩
اللقيمي مصطفى بن أحمد ٦٥
الليث بن سعد ١٥٣
مالك بن أنس ٢٠٤
محارب بن دثار ٣٤٥
محاضر بن المورع ٢٥٥
المحب الطبري أحمد بن عبد الله ٤٠
محمد بن أبي صفرة ٣٧٤
محمد بن المنكدر ٣١٧

محمد بن النعمان ٢٦٥
محمد بن بن عبد المحسن القلعي ٥٤
محمد بن جعفر بن أبي كثير ١٨٤
محمد بن زياد ٢١٩
محمد بن سلامة الضرير ٥٥
محمد بن عبد الرحمن ٢٤١
محمد بن عثمان ٢٤١
محمد بن علي الكاملي ٤٧
محمد بن فضيل ٣٧٠
محمد بن محبوب ٣٢٥
محمد بن محمد الخليلي المقدسي ٥٣
محمد بن محمد العجلوني ٦٤
محمد بن مقاتل ٢٢٥
محمد بن نور الله الرملي ٥٣
المرادي علي بن محمد ٦٤
المرادي محمد خليل بن علي ٦١
مروان بن الحكم ٢٤٨
المروزي محمد بن أحمد ١٩
مزبِّد المدني ١٦٥
المزي يوسف بن عبد الرحمن ٢١٥
المستملي إبراهيم بن أحمد ٢٠
مسدد بن مسرهد ٢٥٢
مسعر بن كدام ٣٤٥
مسلم بن إبراهيم ٢٨٩
مصطفى البكري ٣٩
المطرزي ناصر بن عبد السيد ١٤٨
المعتمر بن سليمان ٣٩٠

معمر بن راشد..... ٢٨٦
معن بن عيسى..... ٢١٨
المغربل حسن بن أحمد..... ٦٢
مغلطاي مغلطاي بن قليج ١٧٦
المقبري سعيد بن كيسان..... ١٥٢
مندل بن علي..... ٣٥٦
منصور بن المعتمر..... ٢٧٩
المهلب بن أحمد بن أبي صفرة ٢٥
الميداني محمد بن محمد ٥٩
الميدومي محمد بن إبراهيم ١٥٤
النابلسي عبد الغني بن إسماعيل ٤٧
نافع ٣٦٥
النجم الغزي محمد بن محمد ٥٩
النخعي إبراهيم..... ٢٧٩
النخلي أحمد بن محمد ٥٦
النسفي إبراهيم بن معقل..... ١٨
نور الدين بن عبد الغني الدسوقي..... ٥٠
النووي يحيى بن شرف ١٦٢
هشام بن زيد بن أنس..... ١٩٤
هشام بن عروة..... ١٦١
هشام بن يوسف..... ٢٨٦
الواقدي محمد بن عمر ١٩٧
وكيع بن الجراح..... ٢٥٥
الوليدي محمد بن سلطان..... ٥٥
وهيب بن خالد..... ٢٨٩
يحيى بن بكير ٢٩٦
يحيى بن قزعة..... ٣٤٠

يزيد بن أبي حبيب ٢٩٦
يزيد بن أبي زياد..... ٣٧٥
يزيد بن رومان..... ١٦٠
يزيد بن عبد الله..... ٣٧٧
يعقوب بن عبد الرحمن القاري ٤٠٢
يوسف بن إسحاق..... ٢٦١
يونس المصري..... ٦٨
يونس بن أحمد المصري..... ٤٨
يونس بن محمد..... ٣٨٣
يونس بن يزيد..... ٢٨١
اليونيني علي بن محمد ٢٢

رابعاً: المصادر والمراجع

١. إتحاف القاري بمعرفة جهود أعمال العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عصام عرار الحسني، دار اليمامة، دمشق – سورية، ط١، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٢. أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة (١٤١هـ)، انتخاب: يوسف بن مُحَمَّد بن عمر ابن قاضي شهبة (٧٨٩هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، ط١، (١٩٩١م).

٣. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، للإمام ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، طبعة السنة المحمدية.

الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق.

٤. إحياء علوم الدين، لمحمَّد بن محمَّد الغزالي أبي حامد (٥٠٥هـ)، دار المعرفة - بيروت

٥. الأدب المصري في ظل الحكم العثماني (٩٢٢هـ - ١٢٢٠هـ)، لمحمد سيد كيلاني، دار الفرجاني، القاهرة، طرابلس، لندن.

٦. الأدب المفرد، للإمام الحافظ الحجَّة أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلاميَّة - بيروت، ط٤، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

٧. ارتشاف الضَّرَب، للعلَّامة المفسِّر النحويِّ محمَّد بن يوسف بن حيَّان الأندلسيِّ (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٨. إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني (٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، (١٣٢٣هـ).

٩. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للإمام الحافظ الخليل عبد الله بن الخليل الخليليِّ القزوينيِّ (٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، (١٤٠٩هـ).

١٠. أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في الجامع الصحيح، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، (١٤١٤هـ).

١١. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).

١٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: عادل مرشد، دار الأعلام، عمَّان، ط١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

١٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة، للإمام عزِّ الدين ابن الأثير أبي الحسن عليِّ بن محمَّد الجزريِّ (٦٣٠هـ)، دار الفكر - بيروت، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

١٤. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن عليٍّ الخطيب البغداديِّ (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

١٥. الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات، للإمام الحافظ المحقِّق محيي الدين أبي زكريَّا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ)، مطبوع مع الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي.

١٦. الأشباه والنظائر، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٧. الاشتقاق، لأبي بكر محمَّد بن الحسن بن دريد الأزديِّ (٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

١٨. الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليٍّ ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤١٥هـ).

١٩. أصول التخريج ودراسة الأسانيد، للدكتور محمود الطحان، دار القرآن الكريم، بيروت، (١٩٧٨م).

٢٠. إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ)، تحقيق: فراس بن خليل مشعل وسفيان بن عايش بن محمد، ط١ (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

٢١. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاريِّ، للإمام أبي سليمان حَمْد بن محمَّدٍ الخطابيِّ (٣٨٨هـ)، تحقيق: د. محمَّد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أمِّ القرى - مكَّة المكرَّمة، ط١، (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

٢٢. الأعلام، للإمام المؤرِّخ خير الدين الزركلي (١٩٧٦م)، دار العلم للملايين - بيروت، ط١٢، (١٩٩٧م).

٢٣. أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: د.علي أبو زيد، ود. نبيل أبو عشمة، ود.محمد موعد، ود.محمود سالم محمد، قدم له: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٢٤. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني (٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود وحسن نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٢٥. الإفهام لما في البخاري من الإبهام، لجلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (٨٢٤هـ)، تحقيق لجنة مختصة من المحققين بإشراف د. نور الدين طالب، دار النوادر، وقفية المزيني، الكويت.

٢٦. الاقتراح في بيان الاصطلاح، لأبي الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لأبي النجا موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي المقدسي الصالحي (٩٦٨هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة، بيروت.

٢٨. إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لمحمد بن عبد الله بن مالك الجياني (٦٧٢هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٢٩. إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، للإمام الحافظ القاضي عياض بن موسى اليحصبيِّ (٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء - مصر، ط٣، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٣٠. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للحافظ عليِّ بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا (٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١١هـ).

٣١. الألفية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، دار التعاون.

٣٢. الألقاب والوظائف العثمانية ، مصطفى بركات، دار غريب، القاهرة.

٣٣. الأم، للإمام محمَّد بن إدريس الشافعيِّ (٢٠٤هـ)، دار الفكر، ط٢، (١٤٠٣ه - ١٩٨٣م).

٣٤. الأم، للإمام محمَّد بن إدريس الشافعيِّ (٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٣٥. الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (٥٨٤هـ)، تحقيق: حمد بن محمد الجاسر، دار اليمامة، (١٤١٥هـ).

٣٦. الإمام اليونيني وجهوده في حفظ صحيح البخاري، نزار عبد القادر الريان، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، العدد الأول (٢٠٠٢م).

٣٧. إنباء الغمر بأبناء العمر، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليِّ بن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة - مصر، (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م).

٣٨. إنباه الرواة على أنباه النُّحاة، لجمال الدين أبي الحسن عليٍّ بن يوسف القفطيِّ (٦٢٤هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، مؤسَّسة الكتب الثقافيَّة – بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٣٩. انتخاب العوالي والشيوخ من فهارس شيخنا الامام المسند العطار أحمد بن عبيد الله العطار، لعبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الكزبري الشافعي (١٢٦٢هـ)، تحقيق: د. محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر – دمشق، ط١، (١٤١٤هـ- ١٩٩٤هـ).

٤٠. انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي وصبحي بن جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٤١. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم أبي محمَّد بن منصور التميميِّ السمعانيِّ (٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مؤسَّسة الكتب الثقافيَّة، ط١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٤٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٤٣. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٢.

٤٤. انهيار الدولة العثمانية، للدكتور علي حسون، المكتب الإسلامي، دمشق.

٤٥. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، (١٤١٨هـ).

٤٦. أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، للإمام العلَّامة النحويِّ أبي محمَّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريِّ (٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

٤٧. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني البغدادي تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٤٨. الإيضاح في علوم البلاغة، لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني (٧٣٩هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٤٩. الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، للدكتور مصطفى الخن والدكتور بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، بيروت، ط٥، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)

٥٠. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم (٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (بعد ١١٣٨هـ)، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.

٥١. البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

٥٢. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (١٤٢٠هـ).

٥٣. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ)، دار الفكر، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).

٥٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشيخ محمَّد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥٥. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للإمام الحافظ سراج الدين عمر بن عليٍّ الأنصاريِّ المعروف بابن الملقِّن (٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وغيره، دار الهجرة – الرياض، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٥٦. بذور التفتح العقلي العربي في القرن الثاني عشر الهجري عند الإمام العجلوني أعلم علماء الشام في عصره، لعبد الله محمد الدرويش، دار العراب ودار نور حوران، دمشق، ط١، (٢٠١٨م).

٥٧. بر الوالدين، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: عبد العاطي الشرقاوي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط١، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

٥٨. برنامج التُّجيبي، للقاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي (٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب - ليبيا ، تونس، (١٩٨١م).

٥٩. البسط التام في الرحلة لبعض بلاد الشام، نسخة مصورة عن نسخة محفوظة في مكتبة لايبزج بألمانيا.

٦٠. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر أحمد بن يحيى الضبي (٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة (١٩٦٧م).

٦١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين أبي بكر عبد الرحمن السيوطيِّ (٩١١هـ)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة - لبنان، صيدا.

٦٢. البلاد العربية والدولة العثمانية، لساطع الحصري، دار العلم للملايين، بيروت.

٦٣. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للإمام العلَّامة اللغويِّ مجد الدين محمَّد بن يعقوب الشيرازي الفيروزاباذي (٨١٧هـ)، تحقيق: محمَّد المصري، دار سعد الدين - دمشق، ط١، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٦٤. البناية شرح الهداية، لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العينيِّ (٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٦٥. بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها، لأبي محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي (٦٩٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ط٣.

٦٦. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان (٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٦٧. البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٦٨. البيان والتبيين، لأبي عثمان عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ (٢٥٥هـ)، دار الهلال، بيروت، (١٤٢٣هـ).

٦٩. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٧٠. تاج التراجم، لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي (٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط١، (١٤١٣هـ -١٩٩٢م).

٧١. تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام أبي الفيض محمَّد بن محمَّد المرتضى الحسينيِّ الزبيديِّ (١٢٠٥هـ)، حققه: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧٢. التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم المواق المالكي (٨٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٦هـ - ١٩٩٤م).

٧٣. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ليحيى ابن معين أبي زكريَّا (٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمَّد نور سيف، دار المأمون - دمشق،، (١٤٠٠هـ).

٧٤. تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، مؤسسة هنداوي، مصر.

٧٥. تاريخ أصبهان، للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهرانيِّ الأصبهانيِّ (٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٧٦. تاريخ الأدب العربي (العصر العثماني)، للدكتور عمر موسى باشا، دار الفكر، دمشق – سورية، ط١، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

٧٧. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة: د. عبد الحليم النجار ود. يعقوب بكر ود. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٩٣م).

٧٨. تاريخ الإسلام ووَفَيات المشاهير والأعلام، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، (٢٠٠٣م).

٧٩. تاريخ الأمم والملوك، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، ط٢، (١٣٨٧هـ)

٨٠. تاريخ التراث العربي (علوم القرآن والحديث - التدوين التاريخي - الفقه - العقائد)، للدكتور فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، راجعه: د. عرفة مصطفى ود. سعيد عبد الرحيم، جامعة محمد بن سعود، (١٤١١هـ - ١٩٩١م)

٨١. تاريخ الدولة العلية العثمانية، لمحمد فريد بك المحامي، تحقيق: د. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

٨٢. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن عليٍّ الخطيب البغداديِّ (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

٨٣. تاريخ خليفة بن خياط، لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة العصفري (٢٤٠هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ط٢، (١٣٩٧هـ).

٨٤. تاريخ دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: محبِّ الدين عمر بن غرامة العمري، دار الفكر – بيروت، (١٩٩٥م).

٨٥. تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: محبِّ الدين عمر بن غرامة العمري، دار الفكر – بيروت، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

٨٦. تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، لأبي البقاء محمد بن أحمد القرشي العمري المكي الحنفي، المعروف بابن الضياء (٨٥٤هـ)، تحقيق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

٨٧. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، للإمام أحمد بن عليٍّ ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، محمَّد علي النجَّار، المكتبة العلميَّة - بيروت.

٨٨. تجريد الصحابة، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٨٩. التجريد، لأبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان القُدُوري (٤٢٨هـ)، تحقيق: أ. د محمد أحمد سراج وأ. د علي جمعة محمد، دار السلام – القاهرة، ط٢، (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).

٩٠. التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز، لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٣٧١هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١، (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).

٩١. تحريك السلسلة فيما يتعلق بالزلزلة، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني (١١٦٢هـ)، تحقيق: سفيان بن عائش بن محمد، دار ابن الجوزي، عمان – الأردن، ط١، (١٤٢٥هـ).

٩٢. التحصيل لفوائد كتاب التفصيل، للإمام أحمد بن عمَّار التميميِّ المهدويِّ (نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: محمَّد زياد محمَّد طاهر شعبان، وفرح نصري شيخ البزورية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، (٢٠١٤م).

٩٣. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ)، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، (١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م).

٩٤. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الزكي الرحمن المزِّيِّ (٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة – الهند.

٩٥. تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر شهاب الدين أحمد بن يوسف اللبلي (٦٩١هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، (١٤١٨هـ – ١٩٩٧م).

٩٦. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (١٣٥٧ هـ – ١٩٨٣ م).

٩٧. تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن بطوطة الطنجي (٧٧٩هـ)، تحقيق: د. علي المنتصر الكتاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٥هـ).

٩٨. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، (١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م).

٩٩. تذكرة الحفَّاظ، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١٩هـ– ١٩٩٨م).

١٠٠. تذهيب التهذيب، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، دار الفاروق الحديثة، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

١٠١. تراجم المؤلِّفين التونسيِّين، لمحمَّد محفوظ (١٤٠٨هـ)، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط٢، (١٩٩٤م).

١٠٢. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض بن موسى بن عياض (٥٤٤هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة، المغرب، ط١.

١٠٣. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذريِّ (٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، (١٤١٧هـ).

١٠٤. التصريح بمضمون التوضيح، للإمام العلَّامة خالد بن عبد الله الأزهريِّ (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

١٠٥. التعريف بآداب التأليف، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، مكتبة التراث الإسلامي، بيروت، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٣م).

١٠٦. التعريف بمن ذكر في الموطأ من الرجال والنساء، لأبي عبد الله ابن الحذاء، تحقيق: د. محمد عز الدين المعيار الإدريسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

١٠٧. التعريفات، لعليِّ بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانيِّ (٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).

١٠٨. تغليق التعليق، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليِّ بن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ودار عمار – بيروت وعمان، ط٢، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

١٠٩. تفسير ابن أبي حاتم، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمَّد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمَّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط٣، (١٤١٩هـ).

١١٠. تفسير الفخر الرازي «التفسير الكبير»، للإمام فخر الدين محمَّد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣.

١١١. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبة، ط٢، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

١١٢. تفسير القرآن، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ)، قدم له الأستاذ الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر - المدينة النبوية، ط١، (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م).

١١٣. تفسير مقاتل بن سليمان، للإمام أبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزديِّ بالولاء البلخيِّ (١٦٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، دار إحياء التراث، بيروت، ط١ (١٤٢٣هـ).

١١٤. تقريب التهذيب، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن عليٍّ ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمَّد عوَّامة، دار الرشيد - حلب، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)

١١٥. تقرير القواعد وتحرير الفوائد المشهور بـ «قواعد ابن رجب»، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (٧٩٥ هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان - المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤١٩هـ).

١١٦. تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني (٤٩٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف، الغرب، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

١١٧. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع ابن نقطة الحنبلي البغدادي (٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

١١٨. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليٍّ ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

١١٩. التلخيص شرح الجامع الصحيح، للإمام الحافظ المحقِّق محيي الدين أبي زكريَّا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار العلوم الإنسانيَّة - دمشق، ط١، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٢٠. التلقيح لفهم قارئ الصحيح، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، مخطوط محفوظ في مكتبة فيض الله في تركيا برقم (٤٣٥).

١٢١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، (١٣٨٧ هـ).

١٢٢. التمييز، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط٣ (١٤١٠هـ).

١٢٣. التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، لبدر الدين الزركشيِّ (٧٩٤هـ)، تحقيق: يحيى بن محمَّد علي الحكمي، مكتبة الرشد – الرياض، ط٢، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

١٢٤. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، للإمام محمَّد بن جرير الطبريِّ (٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة.

١٢٥. تهذيب الأسماء واللغات، للإمام الحافظ المحقِّق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٦. تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليٍّ ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١ (١٣٢٦هـ).

١٢٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف بن عبد الرحمن المزِّيِّ (٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، مؤسَّسة الرسالة - بيروت، ط٥، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

١٢٨. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (٢٠٠١م).

١٢٩. التهذيب في فقه الإمام الشافعي، لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

١٣٠. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لابن ناصر الدين شمس الدين محمَّد بن عبد الله بن محمَّد القيسيِّ الدمشقيِّ (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسَّسة الرسالة - بيروت، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

١٣١. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، للإمام سراج الدين أبي حفص عمر بن عليِّ بن أحمد الأنصاريِّ ابن المُلقِّن (٨٠٤هـ)، تحقيق: لجنة البحث بدار الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة - قطر، ط١، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

١٣٢. التيجان في ملوك حِميَر، لأبي محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام (٢١٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، صنعاء، ط١، (١٣٤٧هـ).

١٣٣. ثبت السفاريني الحنبلي وإجازته لطائفة من أعيان علماء عصره، لأبي العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني (١١٨٨هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر، بيروت، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

١٣٤. الثقات، للإمام الحافظ أبي حاتم محمَّد بن حبَّان البستيِّ (٣٥٤هـ)، الطبعة الهنديَّة، مُصوَّرة لدى دار الفكر – بيروت، (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

١٣٥. جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم (التتمة)، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق : بشير عيون، ط١.

١٣٦. الجامع الأموي في دمشق، للشيخ علي الطنطاوي، مطبعة الحكومة، دمشق.

١٣٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام المجتهد محمَّد بن جرير الطبريِّ (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

١٣٨. جامع الشروح والحواشي، لعبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، (٢٠٠٦م).

١٣٩. الجامع الصحيح وهو «سنن الترمذيِّ»، للإمام الحافظ أبي عيسى محمَّد بن عيسى بن سورة الترمذيِّ (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، دار إحياء التراث -بيروت.

١٤٠. الجامع الصَّحيح، للإمام الحافظ الحجة أبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ (٢٥٦هـ)، تحقيق: د. محمَّد زهير بن ناصر النَّاصر، دار طوق النَّجاة -بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ).

١٤١. الجامع لأحكام القرآن، للإمام الفقيه المفسِّر أبي عبد الله محمَّد بن أحمد القرطبيِّ (٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

١٤٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عليِّ بن ثابت الخطيب البغداديِّ (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

١٤٣. الجامع لشعب الإيمان، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيِّ (٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد - الرياض، ط٢، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

١٤٤. جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الأزدي (٤٨٨هـ)، الدار المصرية، القاهرة، (١٩٩٦م).

١٤٥. جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر – بيروت، ط١ (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

١٤٦. جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر – بيروت.

١٤٧. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، (١٩٨٧م).

١٤٨. جمهرة أنساب العرب، لأبي محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيِّ (٤٦٥هـ)،، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

١٤٩. جواهر البلاغة في المعنى والبيان والبديع، للسيِّد أحمد الهاشمي (١٣٦٢هـ)، تحقيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

١٥٠. الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفيَّة، للإمام محيي الدين أبي محمَّد بن محمَّد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشيِّ الحنفيِّ (٧٧٥هـ)، مكتبة مير محمد، كراتشي.

١٥١. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للإمام الحافظ شمس الدين محمَّد بن عبد الرحمن السخاويِّ (٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

١٥٢. الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، لجمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد ابن عبد الهادي الصالحي الحنبلي (٩٠٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض – السعودية، ط١، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

١٥٣. جياد المسلسلات، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تقديم: الشيخ محمد عوامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

- حاشية ابن عابدين = رد المحتار على الدر المختار.

١٥٤. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، للشيخ عبد الحميد الشرواني، مطبوع مع تحفة المحتاج.

١٥٥. حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

١٥٦. حاشية الصاوي على الشرح الصغير، لأحمد بن محمد الصاوي المالكي (١٢٤١هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، (١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م).

١٥٧. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية.

١٥٨. حاشية المحب على التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادي (٨٤٤هـ)، موسوعة صحيح البخاري.

١٥٩. حاشية رد المحتار على الدرِّ المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، لخاتمة المحقِّقين محمَّد أمين الشهير بابن عابدين (١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٢ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

١٦٠. الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

١٦١. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيِّ (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).

١٦٢. حلية البشر في تأليف القرن الثالث عشر، لعبد الرزَّاق البيطار (١٣٣٥هـ)، تحقيق: محمَّد بهجت البيطار، دار صادر - بيروت، ط٢، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

١٦٣. حلية أهل الفضل والكمال باتِّصال الأسانيد بكُمَّل الرجال، للمحدِّث أبي الفداء إسماعيل بن محمد العجلونيُّ الدمشقيُّ (١١٦٢هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الحسين، دار الفتح، الأردن، ط:١، (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م).

١٦٤. حوادث دمشق اليومية (١١٥٤هـ - ١١٧٥هـ)، لأحمد بن بدير الحلاق البديري (بعد ١١٧٥هـ)، تنقيح: محمد سعيد القاسمي، تحقيق: د. أحمد عزت عبد الكريم، مطبوعات الجامعة المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ط١ (١٩٥٩م).

١٦٥. الحياة الاجتماعية والفكرية في الدولة العثمانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في كلية الآداب بجامعة دمشق بإشراف د. محمود علي عامر.

١٦٦. حياة البخاري، لمحمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، تحقيق: عبد الرحيم يوسفان، موسوعة صحيح البخاري.

١٦٧. حياة الحيوان الكبرى، لكمال الدين محمَّد بن موسى الدميريِّ (٨٠٨هـ)، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر - دمشق، ط١، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

١٦٨. الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٢٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م).

١٦٩. خزانة التراث، إصدار مركز الملك فيصل.

١٧٠. الخصائص الكبرى، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطيِّ (٩١١هـ)، دار الكتب العلميَّة - بيروت، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

١٧١. خطط الشام، لمحمد بن عبد الرزاق بن محمَّد كرد علي (١٣٧٢هـ)، مكتبة النوري، دمشق - سورية، ط٣، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

١٧٢. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمؤرِّخ محمَّد أمين بن فضل الله المحبي (١١١١هـ)، دار صادر - بيروت.

١٧٣. الخلاصة في معرفة الحديث، لشرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: أبي عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية، ط١، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

١٧٤. الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد بن علي بن محمد الحصكفي الحنفي (ت١٠٨٨هـ)، مطبوع مع حاشية رد المحتار.

١٧٥. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط٢، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

١٧٦. دلائل النبوَّة، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيِّ (٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الريَّان للتراث - مصر، (١٩٨٨م).

١٧٧. دلائل النبوة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانيِّ (٤٣٠هـ)، تحقيق:د. محمد رواس قلعجي، عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ط٢، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١٧٨. دُور الحديث الشريف بدمشق، للدكتور محمد مطيع الحافظ، دار المكتبي، دمشق، ط١، (٢٠١٠م).

١٧٩. الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، لعلي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

١٨٠. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، للإمام إبراهيم بن عليِّ بن محمَّد بن فرحون اليعمريِّ المالكيِّ (٧٩٩هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة.

١٨١. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لأبي الحسن عليِّ بن بسَّام الشنتريني (٥٤٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، ط٢، (١٩٨١م).

١٨٢. الذخيرة، للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، تحقيق: محمَّد حجِّي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، (١٩٩٤م).

١٨٣. الذيل على طبقات الحنابلة، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان – الرياض، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م) .

١٨٤. ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب، لأحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم العجمي الشافعيّ الوفائي المصري الأزهري، شهاب الدين (١٠٨٦هـ)، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة – اليمن، ط١، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

١٨٥. رسالة ابن أبي زيد، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ)، كتبها أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة، القاهرة.

١٨٦. الرَّوض الأُنُف، للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيليِّ (٥٨١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ).

١٨٧. الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحِميَري (نحو٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر، بيروت، ط٢، (١٩٨٠م).

١٨٨. روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام الحافظ المحقِّق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ)، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٣، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

١٨٩. الرياض النضرة في مناقب العشرة، للإمام الحافظ محبِّ الدين أحمد بن عبد الله الطبريِّ (٦٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢.

١٩٠. زاد المسير في علم التفسير، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن عليِّ ابن الجوزيِّ (٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

١٩١. زاد المعاد في هدي خير العباد، لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

١٩٢. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للإمام محمَّد بن يوسف الصالحي الشامي (٩٤٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمَّد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

١٩٣. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل المرادي (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط٣، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

١٩٤. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بكاتب جلبي وبحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، (٢٠١٠م).

١٩٥. سنن ابن ماجه، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمَّد بن يزيد بن ماجه القزوينيِّ (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الريَّان للتراث - القاهرة.

١٩٦. سنن الدارقطنيِّ، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطنيِّ (٣٨٥هـ)، دار الفكر - بيروت، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

١٩٧. السنن الكبرى، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائيِّ (٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسَّسة الرسالة، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

١٩٨. سنن النسائي (المجتبى)، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائيِّ (٣٠٣هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الفتَّاح أبو غدة، مكتب المطبوعات – حلب، ط٢، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).

١٩٩. سنن سعيد بن منصور (التفسير)، للإمام الحافظ أبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة المروزيِّ (٢٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي – الرياض، ط١، (١٤١٤هـ – ١٩٩٣م).

٢٠٠. سنن سعيد بن منصور، للإمام الحافظ أبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة المروزيِّ (٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط١، (١٤٠٣هـ –١٩٨٢م).

٢٠١. السنن، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستانيِّ (٢٧٥هـ)، تحقيق: عزَّت عبيد الدعَّاس، دار الحديث – حمص، ط١، (١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م).

٢٠٢. سير أعلام النبلاء، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسَّسة الرسالة – بيروت، ط٣، (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

٢٠٣. السيرة النبوية، لأبي محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، (١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م).

٢٠٤. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف (١٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، (١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م).

٢٠٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام شهاب الدين أب الفلاح عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبليِّ (١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير – دمشق، ط١، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).

٢٠٦. شرح التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).

٢٠٧. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).

٢٠٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، (١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م).

٢٠٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ– ١٩٩٨م).

٢١٠. شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (٦٢٧هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٢١١. الشرح الكبير على مختصر خليل، للعلَّامة أحمد بن محمَّد بن أحمد العدويِّ، أبي البركات الشهير بالدردير (١٢٠١هـ)، مطبوع مع حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، للعلَّامة محمَّد بن أحمد بن عرفة الدسوقيِّ المالكيِّ (١٢٣٠هـ)، دار الفكر.

٢١٢. شرح المفصَّل، للإمام موفَّق الدين يعيش بن عليِّ بن يعيش النحويِّ (٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٢١٣. شرح الورقات في أصول الفقه، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي (٨٦٤هـ)، تحقيق: د. حسام الدين عفانة، جامعة القدس، فلسطين، ط١، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

٢١٤. شرح تسهيل الفوائد، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٢١٥. شرح سنن أبي داود، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان (٨٤٤هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح، مصر، ط١، (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م).

٢١٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام أبي محمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريِّ المصريِّ (٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، دمشق.

٢١٧. شرح صحيح البخاري، للإمام أبي الحسن عليِّ بن خلف بن عبد الملك بن بطَّال البكريِّ القرطبيِّ (٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - الرياض، ط٢، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٢١٨. شرح قطر الندى وبلِّ الصدى، للإمام النحويِّ جمال الدين ابن هشام الأنصاريِّ (٧٦١هـ)، تحقيق: محمَّد الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريَّة – مصر، ط١١، (١٣٨٣هـ).

٢١٩. شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لشيخ زاده محمد بن مصطفى القوجوي (٩٥٠هـ)، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

٢٢٠. شرح مجمع البحرين وملتقى النهرين لابن الساعاتي، لابن ملك عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشته، مخطوط محفوظ في المكتبة الأزهرية برقم (٤٤٢٦٨).

٢٢١. شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

٢٢٢. شرح مشكل الآثار، لأبب جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤١٥هـ، ١٤٩٤م).

٢٢٣. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، ط١، (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م).

٢٢٤. شعر أبي نُخَيلة الحنَّاني (١٤٧هـ)، جمع وتحقيق: عدنان عمر الخطيب، مراجعة: د. فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٢٢٥. الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، (١٤٢٣هـ).

٢٢٦. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، ط١، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

٢٢٧. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، للإمام جمال الدين أبي عبد الله محمَّد بن مالك الأندلسيِّ (٦٢٧هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، (١٤٠٥هـ).

٢٢٨. الصحاح «تاج اللغة وصحاح العربيَّة»، لإسماعيل بن حمَّاد الجوهريِّ (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، (١٩٨٧م).

٢٢٩. صحيح ابن حبَّان، لمحمد بن حبَّان (٣٥٤هـ) بترتيب ابن بلبان، علاء الدين عليِّ بن بلبان (٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسَّسة الرسالة - بيروت، ط٢، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

٢٣٠. صحيح ابن خزيمة، للإمام الحافظ أبي بكر محمَّد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوريِّ (٣١١هـ)، تحقيق: د. محمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

٢٣١. صحيح البخاري، مخطوط محفوظ بمكتبة فيض الله في تركيا برقم (٤٧٥) مقروء على الحافظ العراقي ومقابل على اليونينية.

- صحيح البخاري = الجامع الصحيح.

٢٣٢. صحيح البخاري رواية ابن عساكر، مخطوط محفوظ في جامعة برنستون.

٢٣٣. صحيح مسلم، للإمام الحافظ الحجَّة أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج بن مسلم النيسابوريِّ (٢٦١هـ)، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، مصوَّرة لدى دار الحديث، القاهرة، ط١، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

٢٣٤. الصلة في تاريخ أئمَّة الأندلس، للإمام أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال (٥٧٨هـ)، تحقيق: عزَّت العطَّار الحسينيِّ، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

٢٣٥. الصناعة الحديثية في إرشاد الساري، للباحثة رزان عرفة، بإشراف د. بديع السيد اللحام، رسالة دكتوراه في جامعة دمشق.

٢٣٦. الصناعة الحديثية في شعب الإيمان، للباحثة منى العسة، بإشراف: د. نور الدين عتر، رسالة دكتوراه في جامعة دمشق.

٢٣٧. الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٢٣٨. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام الحافظ شمس الدين محمَّد بن عبد الرحمن السخاويِّ (٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٢٣٩. طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤٠٣هـ).

٢٤٠. طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن محمد ابن أبي يعلى (٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.

٢٤١. طبقات الشافعيَّة الكبرى، للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهَّاب بن عليٍّ السبكيِّ (٧٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الفتَّاح الحلو، ود. محمود الطناحي، دار هجر، ط٢، (١٤١٣هـ).

٢٤٢. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمَّد بن عمر ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ).

٢٤٣. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ)، هذبه: ابن منظور (٧١١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، (١٩٧٠م).

٢٤٤. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.

٢٤٥. عارضة الأحوذي، للإمام أبي بكر محمَّد بن عبد الله ابن العربيِّ المالكيِّ (٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤٦. العارف عبد الغني النابلسي حياته وشعره، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (٢٠٠٤م)

٢٤٧. العبر في خبر من غبر، لشمس الدين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت - الكويت، ط٢، (١٩٨٤م).

٢٤٨. العرش وما روي فيه، لأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (٢٩٧هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٢٤٩. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، للإمام تقيِّ الدين أبي الطيِّب محمَّد بن أحمد بن عليٍّ الحسنيِّ المكِّيِّ الفاسيِّ (٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٩٩٨م).

٢٥٠. عقود اللآلي في الأسانيد العوالي، للإمام محمد أمين بن عمر ابن عابدين (١٢٥٢هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم الحسين، دار البشائر، بيروت، ط١، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

٢٥١. علل الترمذيِّ الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، تحقيق: صبحي السامرائي، أبي المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١ (١٤٠٩هـ).

٢٥٢. العلل الواردة في الأحاديث النبويَّة، للحافظ أبي الحسن عليِّ بن عمر بن أحمد بن مهديٍّ الدارقطنيِّ (٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، ط٣، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٢٥٣. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٢٥٤. علماء دمشق وأعيانها في القرن الثالث عشر الهجري، محمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٥٥. علماء دمشق وأعيانها في القرن الثاني عشر الهجري، للدكتور محمد مطيع الحافظ والدكتور نزار أباظة، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٢٥٦. علوم الحديث، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشهروزري (٦٤٣هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق.

٢٥٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاريِّ، للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العينيِّ (٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٥٨. العناية شرح الهداية، لأكمل الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمود البابرتي (٧٨٦هـ)، دار الفكر.

٢٥٩. العين، للإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرَّائي، دار الهلال - بيروت.

٢٦٠. عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، للحافظ أبي الفتح محمَّد بن محمَّد اليعمريِّ المعروف بابن سيِّد الناس (٧٣٤هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

٢٦١. عيون المسائل ، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي (٤٢٢هـ)، تحقيق: علي محمَّد إبراهيم بورويبة، دار ابن حزم ، بيروت – لبنان، ط:١، (١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م).

٢٦٢. غاية النهاية في طبقات القرَّاء، للإمام شمس الدين محمَّد بن محمَّد ابن الجزريِّ (٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية.

٢٦٣. غريب الحديث، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمَّد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

٢٦٤. غريب الحديث، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٢٦٥. الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (٤٠١هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٢٦٦. الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (٤٠٩هـ)، تحقيق: د. حمزة النعيمي، دار المنارة، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٢٦٧. الغوامض والمبهمات، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بَشْكُوال (٥٧٨هـ)، تحقيق: محمود معراوي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١، (١٤٢٥هـ - ١٩٩٤م).

٢٦٨. الفائق في غريب الحديث، للإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريِّ (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمَّد البجاوي ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ط٢.

٢٦٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاريِّ، للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن عليِّ ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: محبِّ الدين الخطيب ومحمَّد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث - القاهرة، ط٢، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).

٢٧٠. فتح العزيز بشرح الوجيز، لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (٦٢٣هـ)، دار الفكر.

٢٧١. فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام (٨٦١هـ)، دار الفكر.

٢٧٢. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٢٧٣. فتوح البلدان، لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري (٢٧٩هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (١٩٨٨م).

٢٧٤. الفتوحات الربانيَّة على الأذكار النواويَّة، للعلَّامة محمَّد بن علان الصديقي الشافعيِّ الأشعريِّ المكِّيِّ (١٠٥٧هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليلي إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

٢٧٥. الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي ط١، (١٤١٢هـ).

٢٧٦. فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

٢٧٧. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط.

٢٧٨. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، (١٩٨٢م).

٢٧٩. فهرس مخطوطات الأزهر.

٢٨٠. فهرس مخطوطات برنستون، تعريب وتحقيق محمد عايش.

٢٨١. فهرس مخطوطات مكتبة الأسد.

٢٨٢. فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي (٥٧٥هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، (٢٠٠٩م).

٢٨٣. فوات الوفيات، لمحمَّد بن شاكر بن أحمد الكتبي (٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط١، (١٩٧٣-١٩٧٤م).

٢٨٤. الفوائد الدراري في ترجمة الإمام البخاري، للإمام إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني (١١٦٢هـ)، تحقيق: د. نور الدين طالب، دار النوادر – سورية، لبنان، العراق، ط١، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

٢٨٥. الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري، للإمام إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني (١١٦٢هـ)، موسوعة صحيح البخاري.

٢٨٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي (١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، (١٣٥٦هـ).

٢٨٧. القاموس المحيط، للإمام العلَّامة المحدِّث مجد الدين محمَّد بن يعقوب الشيرازي الفيروزاباذي (٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسَّسة الرسالة، بإشراف: محمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسَّسة الرسالة، ط٨، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٢٨٨. القراءات الشاذة، للإمام الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمَّد عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، ط١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

٢٨٩. القول السديد في اتصال الأسانيد، للشيخ أحمد المنيني، مخطوط محفوظ في مكتبة عارف حكمت في تركيا.

٢٩٠. الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام الحافظ عبد الله بن عدي الجرجانيِّ (٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٢٩١. الكامل، للإمام أبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

٢٩٢. كتاب الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي، المعروف بابن القَطَّاع (٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط١، (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).

٢٩٣. كتاب الأفعال، لأبي بكر محمد بن عمر ابن القوطية (٣٦٧هـ)، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، (١٩٩٣م).

٢٩٤. كتاب الأفعال، لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي السرقسطي (بعد ٤٠٠هـ)، تحقيق: حسين شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).

٢٩٥. كتاب الضعفاء الصغير، للإمام الحافظ محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة – بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).

٢٩٦. كتاب الطبقات الكبير، للإمام محمَّد بن سعد الزهريِّ (٢٣٠هـ)، تحقيق: د. علي محمَّد عمر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

٢٩٧. كتاب المجروحين، للإمام الحافظ أبي حاتم محمَّد بن حبَّان البستيِّ (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط١، (١٣٩٦هـ).

٢٩٨. كتاب سيبويه، للإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقَّب بسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٤، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

٢٩٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، (١٤٠٧هـ).

٣٠٠. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني الدمشقي (١١٦٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد ابن هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٣٠١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطينيِّ الروميِّ الحنفيِّ الشهير بحاجِّي خليفة (١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، (١٩٤١م).

٣٠٢. كشف المشكل من حديث الصحيحين، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزيِّ (٥٩٧هـ)، تحقيق: د. علي حسين البوَّاب، دار الوطن - الرياض، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٣٠٣. الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٣٠٤. الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٠٥. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٣٠٦. الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، لأحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني (٨٩٣هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

٣٠٧. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمَّد بن عبد الدائم بن موسى النعيميِّ البرماويِّ (٨٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، دار النوادر - دمشق، ط١، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

٣٠٨. اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن عليِّ بن أبي الكرم محمَّد بن محمَّد الشيبانيِّ الجزريِّ، دار صادر - بيروت، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٣٠٩. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن محمد بن محمد ابن فهد (٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٣١٠. لسان العرب، للإمام اللغوي أبي الفضل محمَّد بن مكرم ابن منظور الإفريقيِّ المصريِّ (٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ).

٣١١. لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن عليِّ ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتَّاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

٣١٢. لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، لمحمد عجاج بن محمد تميم الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط١٩ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٣١٣. اللمحة في شرح الملحة، للإمام محمَّد بن الحسن ابن الصائغ (٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنوَّرة، ط١، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

٣١٤. اللمع في أصول الفقه، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن عليٍّ الشيرازيِّ (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

٣١٥. المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح (٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٣١٦. المبسوط، للإمام محمَّد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمَّة السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

٣١٧. المتواري على تراجم أبواب البخاري، لأبي العباس ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور ابن المنير (٦٨٣هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا، الكويت.

٣١٨. المثلث لابن السيد، لابن السِّيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، العراق، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

٣١٩. مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين (١١٨٦-١٢٥٦هـ، ١٧٧٢-١٨٤٠م)، للدكتور يوسف جميل نعيسة، دار طلاس، دمشق – سورية، ط١، (١٩٨٦م).

٣٢٠. مجمع الأمثال، للإمام أبي الفضل أحمد بن محمَّد الميدانيِّ (٥١٨هـ)، تحقيق: د. عبد الله جان توما، دار صادر - بيروت، ط١، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م).

٣٢١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للإمام الحافظ نور الدين أبي بكر عليٍّ بن أبي بكر الهيثميِّ (٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله محمَّد الدرويش، دار الفكر - بيروت، (١٩٩٢م).

٣٢٢. مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٣٢٣. مجموع الأثبات الحديثية لآل الكزبري الدمشقيين وسيرهم وإجازاتهم، جمع وتحقيق: عمر النشوقاتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١ (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

٣٢٤. المجموع شرح المهذَّب ومعه تكملة السبكي والمطيعي، للإمام الحافظ المحقِّق محيي الدين أبي زكريَّا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ)، دار الفكر.

٣٢٥. محاسن الاصطلاح (مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح)، لأبي حفص سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (٨٠٥هـ)، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف.

٣٢٦. المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للإمام المفسِّر أبي محمَّد عبد الحق بن غالب بن عطيَّة الأندلسيِّ (٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاريِّ، والسيِّد عبد العال السيِّد إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٢.

٣٢٧. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن عليِّ بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (٢٠٠٠م).

٣٢٨. المحلَّى، للإمام أبي محمد عليِّ بن أحمد ابن حزم الأندلسيِّ (٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمَّد شاكر، دار الفكر، بيروت.

٣٢٩. مختصر الخرقي لأبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي (٣٣٤هـ)، دار الصحابة للتراث، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

٣٣٠. مختصر سنن أبي داود، للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد صبحي حلاق، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

٣٣١. مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، لعباس بن محمد بن أحمد بن السيد رضوان المدني الشافعي (١٣٤٦هـ)، مطبعة المعاهد، مصر (١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م).

٣٣٢. المخصَّص، للإمام أبي الحسن عليِّ بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، (١٤١٧هـ ١٩٩٦م).

٣٣٣. المدوَّنة، للإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

٣٣٤. مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (٣١٦هـ)، حققه مجموعة من المحققين، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط١، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

٣٣٥. المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة، لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق ابن منده الأصبهاني (٤٧٠هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري التميمي، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، البحرين.

٣٣٦. المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمَّد بن محمَّد الحاكم النيسابوريِّ (٤٠٥هـ)، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة - بيروت.

٣٣٧. المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦ هـ)، تحقيق:د. عبد الرحمن عبد الحميد البر، دار الوفاء، دار الأندلس الخضراء، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

٣٣٨. المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريِّ (٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، (١٩٨٧م).

٣٣٩. مسند ابن أبي شيبة، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، ط١، (١٩٩٧م).

٣٤٠. مسند أبي داود الطيالسيِّ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن داود الطيالسيِّ (٢٠٤هـ)،تحقيق: د.محمد عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٣٤١. مسند أبي عوانة، للإمام الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، ط١ (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٣٤٢. مسند أبي يعلى، أحمد بن عليِّ بن المثنَّى أبي يعلى الموصليِّ التميميِّ (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط١، (١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م).

٣٤٣. مسند إسحاق ابن راهويه، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه (٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

٣٤٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).

٣٤٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسَّسة الرسالة - بيروت، ط١، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

٣٤٦. مسند الإمام الشافعي، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، ترتيب: أبي سعيد سنجر بن عبد الله الجاولي (٧٤٥هـ)، تحقيق: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٣٤٧. مسند البزَّار (البحر الزخار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار (٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١، (١٩٨٨م).

٣٤٨. مسند الحميدي، للإمام الحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميديِّ (٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا، دمشق، ط١، (١٩٩٦م).

٣٤٩. مسند الموطأ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي الجوهري المالكي (٣٨١هـ)، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير وطه بن علي بُوسريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٩٩٧م).

٣٥٠. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للإمام الحافظ القاضي عياض بن موسى اليحصبيِّ (٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

٣٥١. المشتبه، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، مطبعة بريل، ليدن (١٨٩٣م).

٣٥٢. مصابيح الجامع، لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني(٨٢٧هـ)، تحقيق: د. نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٣٥٣. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢ (١٤٠٣هـ).

٣٥٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.

٣٥٥. المصنَّف، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة العبسيِّ الكوفيِّ (٢٣٥هـ)، تحقيق: محمَّد عوَّامة، دار القبلة - جدَّة، مؤسَّسة علوم القرآن - دمشق، دار قرطبة - بيروت،ط١، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٣٥٦. المصنَّف، للحافظ أبي بكر عبد الرزَّاق بن همام الصنعانيِّ (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي، توزيع المكتب الإسلامي-بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٣٥٧. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للإمام الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، رسائل علمية مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود، دار العاصمة ودار الغيث، السعودية، ط١ (١٤١٩هـ).

٣٥٨. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، للإمام الحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الحمزيِّ ابنِ قُرقُول (٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م).

٣٥٩. المطلع على ألفاظ المقنع، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي (٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي، ط١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

٣٦٠. المعارف، للإمام أبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، (١٩٩٢م).

٣٦١. معجم الأدباء «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب»، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحمويِّ (٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

٣٦٢. المعجم الأوسط، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيِّ (٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمود الطحَّان، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٣٦٣. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحمويِّ (٦٢٦هـ)، دار الفكر - بيروت.

٣٦٤. معجم الشعراء، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (٣٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٣٦٥. معجم الشيوخ الكبير، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف – السعودية، ط١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٣٦٦. معجم الشيوخ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: د. وفاء تقي الدين، دار البشائر – دمشق، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٣٦٧. المعجم الصغير، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيِّ (٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٣٦٨. المعجم الكبير للطبراني قطعة من المجلد الحادي والعشرين، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م).

٣٦٩. المعجم الكبير، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيِّ (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢.

٣٧٠. المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُّبَل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

٣٧١. معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس - مصر (١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م).

٣٧٢. معجم دمشق التاريخي، للدكتور قتيبة الشهابي، منشورات وزارة الثقافة في سورية.

٣٧٣. معجم ما استعجم من أسماء البلدان والمواضع، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريِّ الأندلسيِّ (٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣ (١٤٠٣هـ).

٣٧٤. المعرَّب، للإمام أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمَّد الجَواليقيِّ (٥٤٠هـ)، تحقيق: د. ف. عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ط١، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٣٧٥. معرفة الصحابة، للإمام الحافظ أبي نعيم الأصفهانيِّ (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازيِّ، دار الوطن - الرياض، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

٣٧٦. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

٣٧٧. المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (٦٣٦هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٣٧٨. المعين في طبقات المحدثين، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، الأردن، ط١، (١٤١٤هـ).

٣٧٩. المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيِّد بن عليِّ بن المطرزيِّ (٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.

٣٨٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام النحوي أبي محمَّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريِّ (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، (١٩٨٥م).

٣٨١. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

٣٨٢. المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

٣٨٣. المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي(٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).

٣٨٤. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي (٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٣٨٥. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٣٥٣هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، يوسف بديوي، أحمد السيد، محمود بزَّال، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، دار الكلم الطيب – دمشق – بيروت، ط: ١، (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).

٣٨٦. مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).

٣٨٧. المقتضَب، للإمام أبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرَّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

– مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث.

٣٨٨. مقدمة ابن خلدون، للإمام المؤرخ أبي زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون (٨٠٨هـ)، المكتبة التجارية، مصر، ط١، (١٣٤٥هـ – ١٩٢٦م).

٣٨٩. مقدمة الفيض الجاري بشرح صحيح البخاري، دراسة وتحقيق، للباحث محمد سعيد المجد، بإشراف: د. بديع السيد اللحام، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بجامعة دمشق.

٣٩٠. مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد الخرائطي (٣٢٧هـ)، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، (١٤١٩هـ – ١٩٩٩م).

٣٩١. مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية)، للدكتور علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية، ط٢، (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م).

٣٩٢. المنتخب من مسند عبد بن حميد، للإمام الحافظ أبي محمَّد عبد بن حميد (٢٤٩هـ)، رواية إبراهيم بن خزيم الشاشيِّ، تحقيق: صبحي البدري السامرَّائي، ومحمود محمَّد خليل الصعيدي، مكتبة السنَّة – القاهرة، ط١، (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

٣٩٣. المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف التُّجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط١ (١٣٣٢هـ).

٣٩٤. المنثور في القواعد الفقهية، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف، الكويت، ط٢، (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

٣٩٥. منح الجليل شرح مختصر خليل، للشيخ محمد عليش (١٢٩٩هـ)، دار الفكر – بيروت، (١٤٠٩هـ–١٩٨٩م).

٣٩٦. المنح المكيَّة في شرح الهمزيَّة، للعلَّامة الفقيه شهاب الدين أحمد بن محمَّد بن حجر الهيتميِّ (٩٧٤هـ)، تحقيق: أحمد جاسم المحمَّد، وبوجمعة مُكري، دار المنهاج – جدَّة، ط٢، (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م).

٣٩٧. منحة الباري بشرح صحيح البخاري، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ)، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١،(١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٣٩٨. منحة الباري بشرح صحيح البخاري، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي (٩٢٦هـ)، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ط١، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٣٩٩. منهاج الطالبين وعمدة المفتين، للإمام العلَّامة محيي الدين أبي زكريَّا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ)، عني به: محمَّد زياد محمَّد طاهر شعبان، دار المنهاج، ط١، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٤٠٠. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج، للإمام الحافظ المحقِّق محيي الدين أبي زكريَّا يحيى بن شرف النوويِّ (٦٧٦هـ)، تحقيق: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، (١٣٩٢هـ).

٤٠١. منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٤٠٢. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمَّد بن محمَّد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطَّاب الرعينيِّ (٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط٣، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

٤٠٣. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (٩٢٣هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٤٠٤. المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن عليِّ بن عمر الدارقطنيِّ البغداديِّ (٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفَّق عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٤٠٥. الموطأ، للإمام مالك بن أنس (١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي (٢٤٤هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢ (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

٤٠٦. المهمات في شرح الروضة والرافعي، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (٧٧٢هـ)، تحقيق أحمد بن علي الدمياطي، دار ابن حزم، بيروت، ط١ (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٤٠٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الحافظ محمَّد بن أحمد الذهبيِّ (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار المعرفة - بيروت.

٤٠٨. نتيجة الفكر فيمن درس تحت قبة النسر، لعبد الرزاق البيطار (١٣٣٥هـ)، ومعها تعليقات وتتمات لحفيده محمد بهجة البيطار، دار البشائر، بيروت، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٤٠٩. النجم الوهَّاج في شرح المنهاج، للإمام كمال الدين أبي البقاء محمَّد بن موسى الدميريِّ (٨٠٨هـ)، دار المنهاج - جدَّة، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٤١٠. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى االأتابكيِّ (٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر.

٤١١. نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العنتابي العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

٤١٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط٣، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٤١٣. نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، لعبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الطالبي (١٣٤١هـ)، دار ابن حزم - بيروت، لبنان، ط١،(١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).

٤١٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح الأثر، للإمام الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلانيِّ (٨٥٢هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٤١٥. نسب قريش، لأبي عبد الله مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيريِّ (٢٣٦هـ)، تحقيق: أ. ليفى بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٤١٦. نسخة البخاري الأصلية ورواياته العلية قراءة في النسخة المرادية، لصلاح فتحي هلل، جمعية دار البر، دبي، ط١، (١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م).

٤١٧. نصيحة الإخوان في صوم رجب وشعبان ورمضان، مخطوط، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي (١١٦٢هـ)، المكتبة الأزهرية، برقم (١١٥٧ آداب وفضائل)، (٣٤٢١٣).

٤١٨. النفحة المسكية في الرحلة المكية، لأبي البركات عبد الله بن حسين بن مرعي بن ناصر الدين البغدادي السويدي (١١٧٤هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، (١٤٢٤هـ).

٤١٩. النكت الظراف على الأطراف، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبوع مع تحفة الأشراف.

٤٢٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلس العلمي، ط١، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٤٢١. نهاية الأرب في فنون الأدب، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد القرشي التيمي البكري النويري (٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، (١٤٢٣هـ).

٤٢٢. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمَّد بن أحمد بن حمزة الرمليِّ (١٠٠٤هـ)، دار الفكر - بيروت، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٤٢٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمَّد المعروف بابن الأثير الجزريِّ (٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية - بيروت، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

٤٢٤. نوادر الأصول في معرفة أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي (نحو ٣٢٠هـ)، تحقيق: نور الدين جيلار البوردري، دار المنهاج، جدة، ط١ (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م).

٤٢٥. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي (١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، (١٤٠٥).

٤٢٦. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأبي العباس أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني (١٠٣٦هـ)، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، ط٢، (٢٠٠٠م).

٤٢٧. الهداية شرح بداية المبتدي، لشيخ الإسلام برهان الدين عليِّ بن أبي بكر المرغينانيِّ (٥٩٣هـ)، تحقيق: محمَّد محمَّد تامر، وحافظ عاشور حافظ، دار السلام- القاهرة، ط١، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٤٢٨. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمَّد بن الحسين البخاريِّ الكلاباذيِّ (٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ).

- هدي الساري = مقدمة فتح الباري.

٤٢٩. هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٤٣٠. الوافي بالوفَيَات، للإمام المؤرِّخ الأديب صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديِّ (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٤٣١. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، للدكتور محمد الزحيلي، دار الخير، دمشق، ط٢، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

٤٣٢. الوسيط في المذهب، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١، (١٤١٧هـ).

٤٣٣. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري الشافعي (٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود. أحمد محمد صيرة، ود. أحمد عبد الغني الجمل، ود. عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

٤٣٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العبَّاس شمس الدين أحمد بن محمَّد بن أبي بكر بن خَلِّكان (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر – بيروت، ط١، (١٩٠٠م).

٤٣٥. اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي (١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، (١٩٩٩م).

٤٣٦. يوميات شامية، لمحمد بن عيسى بن محمود بن كنان (١١٥٣هـ).

- اليونينية = الجامع الصحيح.

خامساً: فهرس المحتويات

إهداء.....١
شكر وتقدير.....٢
مقدمة.....٣
أولاً: أهمية البحث.....٣
ثانياً: سبب اختيار البحث.....٥
ثالثاً: الداراسات السابقة.....٥
رابعاً: منهج البحث.....٥
خامساً: خطة البحث.....٦
القسم الأول: قسم الدراسة.....٩
الفصل التمهيدي: التعريف بالإمام البخاري وكتابه «الصحيح».....١٠
المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري.....١١
المطلب الأول: سيرة الإمام البخاري الذاتية.....١١
المطلب الثاني: سيرة الإمام البخاري العلمية.....١٣
المبحث الثاني: التعريف بـ«الجامع الصحيح».....١٦
المطلب الأول: اسم الكتاب وسبب تصنيفه ومدة تصنيفه.....١٦
المطلب الثاني: عدد أحاديثه.....١٧
المطلب الثالث: رواياته.....١٨
المطلب الرابع: شروحه.....٢٤

الفصل الأول: التعريف بالمصنف إسماعيل العجلوني وعصره ٣٢
المبحث الأول: عصر العجلوني..... ٣٣
المطلب الأول: الحالة السياسية ٣٣
المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية والاقتصادية ٣٤
المطلب الثالث: الحالة العلمية ٣٦
المبحث الثاني: سيرة العجلونيِّ الذاتية ٣٩
المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه ٣٩
المطلب الثاني: مولده ونشأته ٤١
المطلب الثالث: أخلاقه..... ٤١
المطلب الرابع: وفاته ٤٢
المبحث الثالث: سيرة العجلوني العلمية ٤٤
المطلب الأول: طلبه للعلم وشيوخه ٤٤
المطلب الثاني: تدريسه تحت قبة النسر ٥٨
المطلب الثالث: تلامذته ٦١
المطلب الرابع: مؤلفاته ٦٥
المطلب الخامس: التنبيه على أوهام وقعت في نسبة بعض الكتب للعجلونيِّ ٧١
المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ٧٢
الفصل الثاني: التعريف بكتاب «الفيض الجاري»..... ٧٦
المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه ٧٧
المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب ٧٧

المطلب الثاني: تحقيق نسبته إلى المؤلف ٧٨
المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب ٧٩
المبحث الثالث: مدة تصنيف الكتاب ٨١
المبحث الرابع: مصادر المصنف في شرحه ومنهجه في الإفادة منها ٨٢
المطلب الأول: مصادر المصنف ٨٢
المطلب الثاني: منهجه في الإفادة منها ٨٦
المبحث الخامس: منهج المصنف في شرحه ٩١
المطلب الأول: منهجه في شرح غريب الحديث وبيان المواضع البلاغية والنحوية ٩٢
المطلب الثاني: منهجه في تراجم الرجال ٩٨
المطلب الثالث: منهجه في شرح تراجم البخاري ٩٩
المطلب الرابع: منهجه في المسائل الفقهية ٩٩
المطلب الخامس: منهجه في الإحالات ١٠٢
المبحث السادس: الصناعة الحديثية في الفيض الجاري ١٠٤
تمهيد: تعريف الصناعة الحديثية ١٠٤
المطلب الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالأسانيد ١٠٦
المطلب الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بعلوم الرواة ١١٢
المطلب الثالث: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتون ١١٨
المطلب الرابع: الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم البخاري ١١٩
المبحث السابع: القيمة العلمية للكتاب ١٢٤
المطلب الأول: أهمية الكتاب ومزاياه ١٢٤

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب ١٢٧

القسم الثاني: قسم التحقيق ١٣١

أولاً: النسخ المخطوطة للكتاب ١٣٢

ثانياً: وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق ١٣٣

ثالثاً: منهج التحقيق والتعليق ١٣٥

رابعاً: روامز النسخ الخطية ١٣٨

خامساً: النص المحقق ١٤٧

كِتَابُ الهِبَةِ وَفَضْلِهَا والتَّحْرِيضِ عَلَيْهَا ١٤٧

٢ ـ بابُ الْقَلِيلِ مِنَ الْهِبَةِ ١٧١

٣ ـ بابُ مَنِ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئاً ١٧٨

٤ ـ بابُ مَنِ اسْتَسْقَى ١٨٨

٥ ـ بابُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ ١٩٣

٦ـ بابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ ٢٠٣

٧- بَابُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ ٢٠٨

٨- بابُ مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ ٢٢٨

٩ ـ بابُ مَا لَا يُرَدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ ٢٤٣

١٠ ـ بابُ مَنْ رَأَى الْهِبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً ٢٤٧

١١ ـ بابُ الْمُكَافَأَةِ فِي الْهِبَةِ ٢٥١

١٢- بَابُ الْهِبَةِ لِلْوَلَدِ ٢٥٧

١٣- بَابُ الإِشْهَادِ فِي الْهِبَةِ ٢٧٥

١٤ ـ بابُ هِبَةِ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ وَالْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا ٢٧٩
١٥ ـ بابُ هِبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعِتْقُهَا ٢٩١
١٦ ـ بابٌ: بِمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ ٣٠٣
١٧ ـ بابُ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ ٣٠٦
١٨ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ ٣١٤
١٩ ـ بابٌ: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ ٣٢٠
٢٠ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ ٣٢٤
٢١ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ دَيْناً عَلَى رَجُلٍ ٣٢٩
٢٢ ـ بابُ: هِبَةِ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ ٣٣٧
٢٣ ـ بابُ الْهِبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ، وَالْمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ ٣٤٣
٢٤ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةٌ لِقَوْمٍ ٣٥١
٢٥ ـ بابٌ: مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ، فَهُوَ أَحَقُّ ٣٥٦
٢٦ ـ بابٌ: إِذَا وَهَبَ بَعِيراً لِرَجُلٍ وَهُوَ رَاكِبُهُ؛ فَهُوَ جَائِزٌ ٣٦١
٢٧ ـ بابُ هَدِيَّةِ مَا يُكْرَهُ لُبْسُهَا ٣٦٤
٢٨ ـ بابُ: قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٣٧٧
٢٩ ـ بابُ: الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ ٣٩٧
٣٠ ـ بابٌ: لَا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ ٤٠٧
٣١ ـ بابٌ ٤١٦
الخاتمة 421
الفهارس ٤٢٥

أولاً: فهرس الآيات القرآنية ٤٢٦

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار..... ٤٢٨

ثالثاً: فهرس الأعلام..... ٤٣٣

رابعاً: المصادر والمراجع..... ٤٤٦

خامساً: فهرس المحتويات ٤٨٢